

د. حسن الجبور

۱. د محمد المعز
د رفعت فوزی عمر المطلب
طالب نوزالدين معلم
مدرس الميرزا

جامعة دار العلوم
مكتبة الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول

کتاب

شكرا لاهل البيت

(قسم العبادات)

للشيخ الإمام العلامة رئيس القضاة أبي المحاسن يوسف بن رافع بن تميم
الأسدي الموصلي الحلبي الشافعي الشهير بابن شداد المتوفى سنة ٦٣٥هـ
«دراسة وتحقيق»

رسالة مقدمة لمنيل درجته الدكتوراه

إعداد الطائ

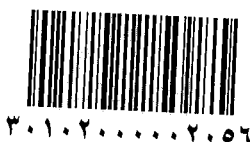
تورالارین بیخ تعلیم

إشراف الأستاذ الدكتور

سر حسین خاں صاحبزادہ

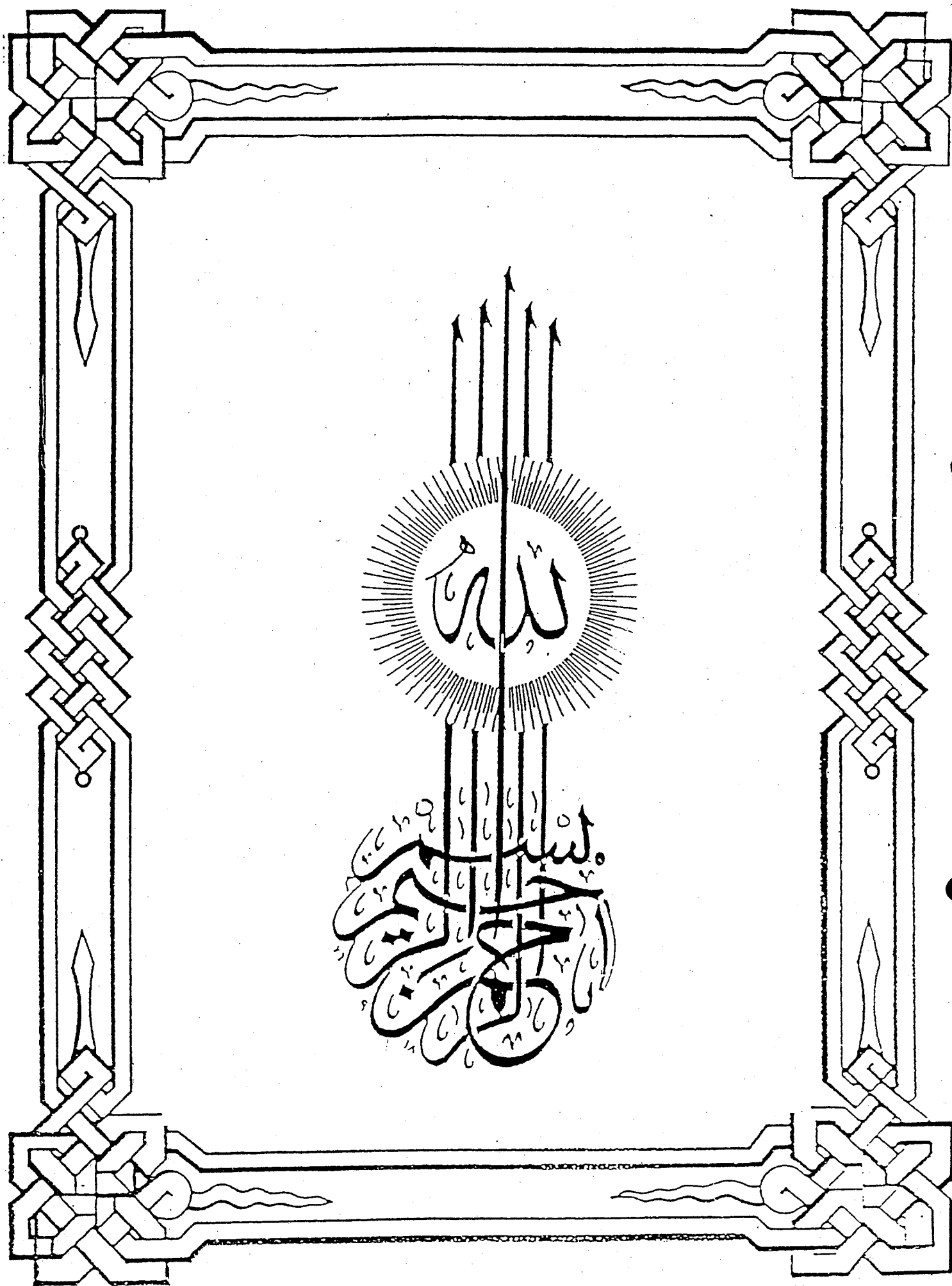
المجلد الأول

51315



3.1.2. . . . 2.07





ملخص الرسالة

نظرا لمكانة احياء التراث الاسلامي في بناء أمتنا ، واعتباره من أهم وسائل النهضة الدينية والعلمية المعاصرة ورغبة مني في المشاركة في هذا المجال الحيوي ، اخترت كتاب دلائل الأحكام للقاضي ابن شداد رحمه الله ليكون قسم العبادات منه موضوعا لرسالتي المقدمة لنيل درجة الدكتوراه وأهم مميزات هذا الكتاب المخطوط مايلي :

أولا : أنه على نمط فقه أصحاب الحديث والآثر الذين يصدر عن أبواب الفقه بجملة من الأحاديث والآثار مخرجة من مصادرها ومحكما عليها بالصححة أو الضعف ، يعقبها شرح لغريب اللفاظ والرجال ثم ذكر لاختلاف العلماء والراجع من أقوالهم بحسب الدليل الصحيح .

ثانيا : أنه ثاني كتب هذا النمط من الفقه بعد شرح السنة للإمام البغوي رحمه الله الذي يحظى بالدراسة والتحقيق على ما تتطلبه قواعد البحث العلمي .

ثالثا : أن ابن شداد من كبار الفقهاء والقراء والقضاة ، وإمام ثقة حجة ، ومدة حياته داخله في فترة احياء السنة التي بدأت من سقوط دولة البويهيين سنة ٤٤٧هـ وفيها كانت الحاجة ماسة الى ابراز كتب السنة ونشرها بين الناس ، ومنها هذا الكتاب الذي هو على نمط فقهاء أهل الحديث .

هذا ، وان أهم ما اتسم به عملي في الدراسة والتحقيق

كالاتي :

(أ) دراسة حياة المؤلف والكتاب :

أولا : أبرزت أن عصر المؤلف عصر احياء السنة وامانة لبدع الشيعة من رافضة وباطنية .. وعصر إصلاح للخلافة العباسية ، وعصر جهاد للصليبيين ، وأنه داخل في عهد الدولة السلجوقية السنية التي حكمت بغداد من سنة ٤٤٧هـ الى سنة ٦٥٦هـ .

ثانيا : أبرزت أن المؤلف كان على صلة وثيقة بالملك الناصر صلاح الدين الأيوبي الذي حرر القدس الشريف من الصليبيين سنة ٥٨٤هـ وولاه أول قاض بها ، والذي أطاح من قبل بالدولة العبيدية الباطنية سنة ٥٦٧هـ ، ثم تولى ابن شداد رئاسة القضاء والأوقاف لمدينة حلب في عهد الملك الظاهر ، واستمر على ذلك الى أن توفي سنة ٦٣٢هـ .

ثالثا : أبرزت أهم مراحل حياته الشخصية والعلمية كولدته ونشأته وطلبه للعلم وشيوخه وتلامذته ومصنفاته ومذهبه الفقهي .. ثم أجريت دراسة مقارنة بين هذا الكتاب وشرح السنة للبغوي ، ثم وصفت نسخ المخطوط الأربعة التي عثرت عليها .

(ب) تحقيق الكتاب :

أولا : خرجت الأحاديث والآثار بالرجوع الى مصادرها ، وتتبع طرقها وشواهدا ، واستدراك ما فات المؤلف وبعض العلماء في التخريج والحكم على الحديث والآثر .

ثانيا : عزوت غريب اللفاظ والرجال الى مصادرها ، وأضفت فوائد تتعلق بالشرح وترجمة الأعلام ، كما أضفت مفردات قد أهمل شرحها ، وكشفت عن مبهمات الرجال والنساء والأماكن .

ثالثا : عزوت أقوال الفقهاء الى مصادرها ، وأكملت ما نقص من الآراء والأدلة ، وأضفت مسائل خلافية كلما استدعى الأمر ذلك مع اختصار للأقوال والأدلة ، وتوجت ذلك كله بذكر الراجع بحسب الدليل الصحيح .

والله أسأل التوفيق والسداد وحسن الختام ، وعلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه على التمام .

عميد كلية الشريعة

المشرف على الرسالة

الطالب

١٤١٣ ١٨١٢٣

د. حسين خلف الجبوري

نور الدين معلوم

د. عابد بن محمد السفيان

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

(١)
ان أحسن الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا
(٢)
وأنتم مسلمون} .

{يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، ان الله كان عليكم رقيبا} (٣) .

{يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا ، يملح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ، ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما} (٤) (٥) .

أما بعد ، فبمناسبة تقديم رسالة الدكتوراه ، بعنوان دراسة وتحقيق مخطوطة : "دلائل الأحكام" لابن شداد لقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ،

(١) ذكر الجملة : "ان أحسن الحديث ... بعد التشهد عند أحمد ٣١٩/٣ وسنده صحيح على شرط مسلم كما في ك/خطبة الحاجة ص ٢٧، ٢٦ .

(٢) سورة آل عمران : ١٠٢

(٣) سورة النساء : ١

(٤) سورة الأحزاب : ٧١، ٧٠

(٥) انظر : خطبة الحاجة ، تأليف الشيخ الالباني ص ١١، ١٠ .

أتوجه بخالص شكرى وجزيله الى الله عز وجل على كثير امتنائه ووافر انعامه فقد أسبغ على نعمه ظاهرة وباطنة بما لا يمكن عده ولا حصره ، وفى مقدمتها نعمة الاسلام الذى ارتضاه ربنا ديننا لنا ولل البشرية كافة ، ذلكم الدين القيم الذى يبنى أساسه على توحيد الله تبارك وتعالى بأنواعه الثلاثة توحيد الربوبية ، وتوحيد الاثوية ، وتوحيد الاسماء والصفات أسأله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العليا أن يوفقنى والمسلمين الى نيل أعلى مراتب توحيده على النحو الذى يرضيه عنا ، ويميتنا على ذلك ، انه سميع قريب وللدعاء مجيب .

ومن نعم الله تعالى علي أن وفقنى لمجاورة الحرمين الشريفين ويسر لى بهما طلب العلم الشرعى الذى أرجو به النجاة من النار والفوز بالجنة ، فبدأت بالالتحاق بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ودرست بها أربع سنوات فى كلية الشريعة نلت على إثرها شهادة التخرج ، ثم التحقت بجامعة أم القرى بمكة المكرمة - قسم الدراسات العليا الشرعية ، فرع الفقه والاصول ، فحضرت بها رسالة الماجستير وكان عنوانها : "سلطة الحاكم فى الشريعة الاسلامية" وفزت فيها بدرجة ممتاز والحمد لله رب العالمين ، ثم شرعت فى تحضير رسالة الدكتوراه ، وهأنذا قد انتهيت منها وأتقدم بها الى الجهات المختصة لنيل الدرجة ان شاء الله تعالى ، والحمد لله الذى بنعمته تتم المالحات .

ثم أتقدم بجزيل شكرى الى مسؤولى جامعة أم القرى على مختلف المستويات لما تفضلوا به على وعلى سائر اخوتى الطلبة من حسن رعاية لشؤوننا وحسن تفهم لأوضاعنا ، والى

(١) عبارة : "الحمد لله رب العالمين" تستعمل للشكر، فقد وردت فى القرآن الكريم كما فى آية ٤٥ من سورة الانعام {فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين}، ووردت فى آخر حديث أبى هريرة فى ك/الشكر لابن أبى الدنيا ج ١٥ ، وأخرجه ابن السنى فى ك/عمل اليوم والليلة ج ٤٨٧ ، والطبرانى فى ك/الدعاء ج ٨٩٦ ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ج ١٣٥٢ ، والحاكم ٥٤٦/١ على شرط مسلم ووافقه الذهبى ، وقال ابن علان فى الفتوحات الربانية على الاذكار النووية ٢٣٠/٥-٢٣٧ كما فى تحقيق ك/الشكر لابن أبى الدنيا : وخرجه الحافظ من طرق وحسنه وقال للحديث شواهد . قلت : وروى الطبرى عن الحاكم بن عمير وكانت له محبة قال : قال النبى صلى الله عليه وسلم : "إذا قلت الحمد لله رب العالمين فقد شكرت الله فزادك" . ذكره فى الأبرار ص ١٥٨ .

أستاذى المشرف على رسالتى الماجستير والدكتوراه الذى لم يدخر وسعا فى مساعدتى ونصحى وتوجيهى ، وفى معاملتى بالحسنى وكريم الخلق وسعة الصدر .

وأسوتى فى ذلك حديث أبى هريرة رضى الله عنه ، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "لايشكر الله من لايشكر الناس" (١) .

فأحمد الله حمدا يوافى توفيقه وامتنانه ، وأشكره شكرا أرجو به المزيد من نعمائه ، ثم انى أسأله تعالى أن يجزى خيرا كل من ذكرت وكل من لم أذكر ممن أسهم من قريب أو بعيد فى انجاز هذا العمل المتواضع .

هذا وان أهم الأسباب التى دفعتنى الى اختيار موضوع الرسالة هى :

أولا : مكانة احياء التراث الاسلامى واعتباره من أهم وسائل النهضة العلمية والدينية المعاصرة ، ورغبتى فى المشاركة فى هذا المجال الحيوى المساعد على النهوض بأمتنا الاسلامية ، والاسهام فيه ولو بجهد المقل .

ثانيا : ميلى الى فقه الحديث الذى هو لون من أنشطة أصحاب الحديث ، أولئك القوم الذين لقبوا بالطائفة المنمورة وبالفرقة الناجية كما شهد بذلك : عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعلى بن المدينى ويزيد بن هارون وأحمد بن سنان والبخارى وغيرهم . وقد وافقهم على ذلك

(١) رواه أبو داود ح ٤٨١١ ، وهو عند الترمذى ح ١٩٥٤ عن أبى هريرة أيضا لكن بتقديم الجملة الثانية على الأولى ، وقال : حديث حسن صحيح ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٢٠٧٠ ، وقال الألبانى فى السلسلة الصحيحة ح ٤١٧ : هذا سند صحيح على شرط مسلم . ورواه ابن أبى الدنيا فى ك/الشكر ح ٦٣ بسنده عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "التحدث بالنعم شكرها ، وتركها كفرها ، ومن لايشكر القليل لايشكر الكثير ، ومن لايشكر الناس لايشكر الله عز وجل ، والجماعة بركة ، والفرقة عذاب" ، قال **مخرجه** عبد القادر الأرناؤوط ص ٩٥ هـ ٩ : رواه أحمد ٢٧٨/٤ ، ٣٧٥/٤ واسناده حسن ان شاء الله . قلت وقد حسنه قبله الشيخ الألبانى فى صحيح الجامع ح ٣٠١٤ .

(١) الخطيب البغدادي ، ثم روى من طرق عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ان أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم صلاة على " ، ثم قال : قال لنا أبو نعيم : " وهذه منقبة شريفة يختص بها رواية الآثار ونقلتها لأنه لا يعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مما يعرف لهذه العصابة نسخا وذكرها ، ثم روى الخطيب بسنده عن سفيان الثوري قوله : " لو لم يكن لصاحب الحديث فائدة إلا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه يصلى عليه مادام في الكتاب " . (٢)

وانى وان كنت لأعد نفسى فى زمرة أصحاب الحديث للبون الشاسع بينى وبينهم ، الا أنى أكن لهم كل حب وتقدير ولهم عندى المكانة العظمى ، ورجائى فى الله أن يحشرنى معهم فى دار كرامته ومستقر رحمته بحبى لهم مستأنسا فى ذلك بحديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : " جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله كيف تقول فى

- (١) شرف أصحاب الحديث ص ٢٥، ٢٧-٢٨ .
 (٢) شرف أصحاب الحديث ج ٦٣ ، وهو عند الترمذى ك/ الصلاة ح ٤٨٤ وقال حسن غريب وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ٢٣٨٩ كلهم من طريق موسى بن يعقوب الزمعى - بفتح الزاى - وهو صدوق سئ الحفظ كما فى التقريب ص ١١٩ ، غير أن الخطيب ذكر له شاهدين ح ٦٤، ٦٥ ، وله شاهد آخر عن أبى امامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أكثروا على من الصلاة كل يوم جمعة فان صلاة أمتى تعرض على فى كل جمعة فمن كان أكثرهم على صلاة كان أقربهم منى منزلة " ، قال فى نزل الأبرار ص ١٦١ رواه البيهقى ٢٤٩/٣ باسناد حسن ، قلت فيه برد بن سنان وهو الدمشقى صدوق روى بالقدر كما فى التقريب ص ١٢١ ، فالحديث بمجموع شواهد حسن على أقل درجاته ويحتمل التصحيح .
 (٣) شرف أصحاب الحديث ص ٣٥ ، وذكر ابن حبان فى صحيحه نحو قول أبى نعيم كما فى التعليق على الترمذى ٣٥٤/٢ هـ ٧ وانظر قول صاحب نزل الأبرار ص ١٦١ بنحوه مطولا .

رجل أحب قوما ولم يلحق بهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المرء مع من أحب" .^(١)

ثالثا : وهذا الكتاب الذى بين أيدينا على نمط فقه أصحاب الحديث ، فانهم يمدرون الباب من أبواب الفقه بجملة من أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم ويذكرون تخريجها ودرجتها من الصحة أو الضعف ، ثم يشرحون غريب اللفاظ والرجال ، ثم يذكرون اختلاف العلماء ويرجحون القول الذى يدعمه الدليل من الكتاب والسنة الصحيحة .

رابعا : وهو الكتاب الثانى من كتب هذا الفن - بعد شرح السنة للإمام البغوى رحمه الله تعالى - الذى يحظى بالدراسة والتحقيق والذى سوف يكون باذن الله تعالى فى عداد الكتب المطبوعة وفى متناول القراء الذين يفضلون دراسة كتب فقهاء أهل الحديث على كتب غيرهم ، والمكتبة الإسلامية أشد ما تكون فى حاجة اليوم الى مثل هذه الكتب التى تساعد على تربية النشء الصاعد على اتباع الصحيح من الأقوال الفقهية الذى يدعمه الدليل الصحيح .

خامسا : وهذا النمط من الفقه يخالف تماما ما جرى عليه أصحاب المذاهب الفقهية من المقلدين لأئمتهم ، فانهم يتبنون قول امامهم فى كل شئ ، ثم يحاولون الاستدلال لذلك بالحديث ولو كان ضعيفا ، أو بالقياس ولو فى مقابلة الآية والحديث الصحيح ، أو بالدليل العقلى ولو على حساب النص ، ويتكلفون تأويل الأحاديث الصحيحة المخالفة لمذهبهم حتى يخرجونها عن مرادها ، مع أن أئمة المذاهب الأربعة لسان حالهم يقول مارواه ابن عبد البر بسنده عن مالك : "انما أنا بشر أخطئ وأصيب فانظروا فى رأى ، فكلما وافق الكتاب

(١) البخارى ك/الادب ١١٢/٧ و اللفظ له ، مسلم ك/البر ج ٢٦٤٠ .

(١)
والسنة فخذوا به ، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه "
ويقول لسان حالهم أيضا كما قال ابن عباس ومجاهد والحكم
ومالك وأحمد وغيرهم : "كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول
الله صلى الله عليه وسلم" . (٢)

وقال الشافعي : "أجمع الناس على أن من استبانت له
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يدعها
لقول أحد من الناس" . (٣)

وقال كل من أبي حنيفة والشافعي : "إذا صح الحديث فهو
مذهبي" . وهذا كله لسان حال باقى الأئمة الأربعة . (٤)

وليس أحد من هؤلاء الأئمة الأربعة وغيرهم من العلماء
المجتهدين يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
شئ من سنته لادقيق ولاجليل .

ولاشك أنهم خيار المسلمين ، وهم خلفاء الرسول صلى
الله عليه وسلم فى أمته ، المحيون لما مات من سنته ، وهم
الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم فى ظلمات البر
والبحر ، وقد أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ، ولهذا
كان الواجب على المسلمين موالاتهم ومحبتهم ونصرتهم . (٥)

ولهذا أيضا كان إجماعهم لايسع الناس الخروج عليه
لتعذر اتفاقهم على الخطأ والضلال كما قرر العلماء ، وذلك
لحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه

-
- (١) جامع بيان العلم وفضله ٣٩/٢ ، وانظر : اعلام الموقعين
٢٠١٠، ٢٠٠/٢ ، الاحكام فى أصول الاحكام ١٧٩، ١٤٥/٦ ، صفة
صلاة النبى صلى الله عليه وسلم ص ٢٣-٣٣ .
(٢) مختصر منهاج السنة النبوية ص ١٠٦، ١٠٥ .
(٣) اعلام الموقعين ١٤٥/٢ .
(٤) مجموعة رسائل ابن عابدين ٢٤١/١ ، المجموع شرح المذهب
١٠٨/١ .
(٥) مجموع الفتاوى ٢٣٢، ٢٣١/٢٠ بتصرف .
(٦) انظر مسألة الاجماع فى جامع بيان العلم ٤٢، ٤١، ٣٢/٢ ،
المستصفى ص ٤٨٤، ٢٢٣، ٢٠٢، ٢٠١ ، الاحكام فى أصول الاحكام
لابن حزم ٤٩٤/٤ ، مجموع الفتاوى ٥١/١٨ ، شرح العقيدة
الطحاوية ص ٤٢٤ .

وسلم قال : "لن تجتمع أمتى على الضلالة أبدا ، فعليكم بالجماعة فان يد الله على الجماعة" .^(١)

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى : "فاتباع الرسول صلى الله عليه وسلم واجماع العلماء واجب حتم على جميع الامة ، ومن خالفه وجبت عقوبته" .^(٢)

وقال أيضا : "وأما اتباع اجتهد هؤلاء الائمة فساغ ولايجب على جميع الامة كما يجب عليهم اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولايحرم تقليد أحدهم كما يحرم اتباع من تكلم بغير علم . وليس لأحد أن يلزم عموم الناس تقليد آرائهم" .^(٣)
^(٤) ولايمنع عموم الناس من ذلك" .

وقال ابن تيمية أيضا : "وقد نقل غير واحد الاجماع على أنه لايجوز للعالم أن يقلد غيره اذا كان قد اجتهد واستدل وتبين له الحق الذى جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهنا لايجوز تقليد من قال بخلاف ذلك بلانزاع" . واستثنى حالة^(٥)

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير ٤٤٧/١٢ وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد ٢١٨/٥ اسناده رجاله ثقات رجال الصحيح خلا مرزوق وهو ثقة .
قلت وهم ثقات كما قال سوى مرزوق فانه مدوق كما فى التقريب ص ٢٩٥ ، ٢٢٠ ، ٤٢٠ ، ٥٣٩ ، ٥٢٥ ، ٢١٠ (ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنى محمد بن أبى بكر المسمى ثنا معتمر ابن سليمان عن مرزوق مولى آل طلحة عن عمرو بن دينار) فهذا اسناد حسن لذاته ، صحيح لغيره بمتابعة سليمان المدنى لمرزوق عند الترمذى ح ٢١٦٧ وهو ابن سفيان ضعيف كما فى التقريب ص ٢٥١ . وقد روى الترمذى ح ٢١٦٥ الجملة : "عليكم بالجماعة" ضمن حديث طويل عن عمر بن الخطاب مرفوعا وقال هذا حديث حسن صحيح غريب وقال الحاكم ١١٤/١ على شرطهما ووافقه الذهبى وصححه أحمد شاكر كما فى تحقيق الاحكام فى أصول الاحكام لابن حزم ٥٤٦/٤ هـ ، ورواه الترمذى ح ٢١٦٦ عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : "يد الله مع الجماعة" فقط وقال حديث حسن غريب قلت اسناده رجاله ثقات كما فى التقريب ص ٩٤ ، ٣٥٤ ، ٥٩٧ ، ٢٨١ ، ٣٠٨ فهذا اسناد صحيح ، وقد رواه الحاكم ١١٦/١ وساقه شاهدا لحديث ابن عمر الذى رواه من طرق ١١٥/١ ، وذكر ١١٦/١ اجماع أهل السنة على هذه القاعدة من قواعد الاسلام . وقد صحح الألبانى حديث ابن عباس والجملة الاولى من حديث ابن عمر كما فى تخريج المشكاة ٦١/١ هـ .

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦٨/٣ ، ٥١/١٨ .

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦٥/١١ .

(٤) مجموع الفتاوى ٢٦٨/٣ .

(٥) مجموع الفتاوى ٢٦١/١٩ .

عجزه عن الاجتهاد اما لتكافؤ الأدلة ، واما لضيق وقت الاجتهاد ، واما لعدم ظهور دليل له .

وقال الامام ابن القيم : "وأما تقليد من بذل جهده في اتباع ما أنزل الله وخفى عليه بعضه فقلد فيه من هم أعلم منه ، فهذا محمود غير مذموم ، مأجور غير مأزور" .^(١)

وأما عامة الناس من غير المجتهدين ممن قصر نظره عن الاشتغال بالحديث وتمييز صحيحه من سقيميه ولو بالاستعانة بعلماء هذا الفن ، وممن قصر نظره عن فهم نصوص الكتاب والسنة ، فلا بد لهم من تقليد أئمتهم .

ولهذا قال الامام ابن عبد البر : "ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها ، وأنهم المرادون بقوله عز وجل : {فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون} ."^{(٢) (٣)}

قال الامام ابن حزم : "ليس أهل الذكر واحدا بعينه فالكذب على الله عز وجل لايجوز ، وانما نسأل أهل الذكر ليخبرونا بما عندهم من أوامر الله تعالى الواردة على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .. فالسائل يسأل عما ألزمه الله تعالى في الدين وقد فرض الله عليه أن يقول للمفتي اذا افتاه : أكذا أمر الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم فان قال له المفتي نعم لزمه القبول ."^(٤)

وقال ابن القيم : "كن تقليد الآباء والرؤساء بغير حجة فحرام باتفاق السلف والأئمة الأربعة" .^(٥)

وهذا التقليد الحرام قال ابن تيمية : هو قبول قول الغير بلا حجة ، وهو التقليد الباطل المذموم ، واستدل

(١) اعلام الموقعين ١٨٨/٢ .
 (٢) سورة النحل : ٤٣ .
 (٣) جامع بيان العلم ١٤٠/٢ .
 (٤) النبذة الكافية في أحكام أصول الدين ص ٧١، ٧٢، وانظر الانباع لابن أبي العز الحنفى ص ٨٠ ومجموع الفتاوى ج ٩، ص ٩٠، ٩١ .
 (٥) اعلام الموقعين ١٨٨/٢ .

لذلك بجملة من الآيات الكريمة منها قوله تعالى : {واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ، أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون} ثم قال وهو اتباع الهوى كاتباع الآباء والأكابر والسادة والمتكبرين" .^(٢)

وقال ابن تيمية فى موضع آخر : "هو اتباع غير الرسول صلى الله عليه وسلم فيما خالف الرسول ، وهو حرام باتفاق المسلمين على كل أحد" .^(٣)

وقد سبقه الى تقرير ذلك ابن عبد البر مستدلا لبيان فساد هذا التقليد الباطل ونفيه بجملة من الآيات والأحاديث ، فبدأها بقوله تعالى : {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله} ، قال : وروى عن حذيفة وغيره قالوا : لم يعبدوهم من دون الله ولكنهم أحلوا لهم وحرموا عليهم فاتبعوهم ، وختمها بقوله تعالى : {انا أظعننا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا} ، ثم قال فاذا بطل التقليد بكل ما ذكرنا وجب التسليم للأصول التى يجب التسليم لها وهى الكتاب والسنة أو ماكان فى معناهما بدليل جامع بين ذلك .^(٤)

وقال ابن عبد البر فى موضع آخر : "الاخلاف بين أئمة الأئمة فى فساد التقليد" .^(٥)

وروى بسنده عن أبى البخترى عن على رضى الله عنه قال اياكم والاستئنان بالرجال ، فان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة ثم ينقلب لعلم الله فيه ، فيعمل بعمل أهل النار ، فيموت وهو من أهل النار ، وان الرجل ليعمل بعمل أهل النار ،

-
- (١) سورة البقرة : ١٧٠
 (٢) مجموع الفتاوى ١٦٠/٢٠ .
 (٣) مجموع الفتاوى ٢٦٠/١٩ .
 (٤) سورة الزخرف : ٢٣
 (٥) سورة الأحزاب : ٦٧
 (٦) جامع بيان العلم ١٣٤٠/٢٣٣/٢ .
 (٧) جامع بيان العلم ١٤٥/٢ .

فينقلب لعلم الله فيه ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيموت وهو (١)

من أهل الجنة ، فان كنتم ولابد فاعلين قبالأموات لبالأحياء . (٢)

ونقل عن ابن مسعود : ألا ، لا يقلدن أحدكم دينه رجلا ان

(٣)

آمن آمن ، وان كفر كفر .

وقال الشاطبي : "واذن ينبغي أن لانحكم الرجال من غير

التفات الى كونهم وسائل للحكم الشرعى المطلوب شرعا فحسب ،

(٤)

والا كان تحكيمه من غير هذا الشرط ضللا " .

وكل مانقلناه من أدلة شرعية وأقوال للائمة العلماء فى

وجوب اتباع التشريع المنزل المتمثل فى كتاب الله وسنة

رسوله صلى الله عليه وسلم الصحيحة ، وفى جواز تقليد التشريع

المؤول المتمثل فى آراء المجتهدين بعد تمحيص لها ونظر فى

مستندها ان أمكن ذلك ، أو طلب للحجة ، دون تقليد واحد

بعينه على ماسبق تفصيله ، وفى تحريم تقليد الآباء والسادات

والكبراء وسائر الطواغيت المتسلطين الذين سلكوا مسلك

التشريع المبدل مثلما فعل اليهود والنصارى مع أحبارهم

ورهبانهم ، فقلدوهم بغير حجة ، كل ذلك أوجب على اختيار

منهج أصحاب الحديث المتمثل فى اتباع التشريع المنزل

المطلق وكذا التشريع المؤول المرجح .

وماضل من تمسك بالكتاب والسنة وماكان فى معناهما

بدليل جامع بين ذلك لحديث رواه ابن عبد البر بسنده من

طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن

جده عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : "تركتم فيكم

(١) الجملة : "فان الرجل يعمل بعمل أهل الجنة .. فيموت وهو من أهل الجنة " . رواها البخارى ك/بدء الخلق

٧٩،٧٨/٤ ، ك/الانبياء ١٠٤،١٠٣/٤ .

(٢) المقصود بالأموات أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كما

فسره ابن مسعود ، انظر اعلام الموقعين ٢٤٣/٢ .

(٣) جامع بيان العلم ١٣٩/٢ .

(٤) الاعتصام ٣٥٤/٢ .



(١)

أمرين لن تفضلوا ماتمسكتكم بهما كتاب الله وسنة رسوله " .
هذا ، وقد استخرت الله تبارك وتعالى فى اختيار
الكتاب موضوعا للرسالة التى أتقدم بها لنيل درجة
الدكتوراه ، فأسأله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد .
وقد قسمت الرسالة الى قسمين : قسم لدراسة حياة
المؤلف والكتاب ، وقسم لتحقيق الكتاب .
القسم الأول من الرسالة : دراسة حياة المؤلف والمخطوطة .

تتألف هذه الدراسة من ثلاثة أبواب : الأول فى عصر
المؤلف ، والثانى فى دراسة حياته ، والثالث فى دراسة
الكتاب .

الباب الأول : عصر ابن شداد :

يحتوى هذا الباب على فصلين : أولهما : الحالة
السياسية والاجتماعية ، وثانيهما : الحالة العلمية
والدينية .

(١) جامع بيان العلم ١٣٤/٢ ، وكثير بن عبد الله بن عمرو
ابن عوف المزنى ضعيف أفرط من نسبه الى الكذب ، وأبوه
مقبول ، وجده صحابى كما فى التقريب ص ٤٢٥، ٣١٦، ٤٦٠
فهذا اسناد ضعيف ، لكن له شاهد عن مالك مرفوعا بلاغا
كما فى الموطأ ٨٩٩/٢ ، قال فى تخريج المشكاة ٦٦/١
هـ ١ : وهو معضل لكن له شاهد عن ابن عباس بسند حسن
عند الحاكم ، وروى عن أبى هريرة وأحال على تخريج
ك/التاج الجامع للأصول الخمسة .
قلت : حديث ابن عباس أخرجه الحاكم ٩٣/١ من طريق
اسماعيل بن أبى أويس عن أبيه عن ثور بن زيد الأيلى عن
عكرمة ، واسماعيل هو ابن عبد الله بن عبد الله بن
أويس بن مالك بن أبى عامر الأصبحى ، صدوق أخطأ فى
أحاديث من حفظه ، وأبوه صدوق يهم كما فى التقريب
ص ٣٠٩، ١٠٨ ، فهذا اسناد ضعيف أيضا لكنه يتقوى ببلاغ
مالك ، وحديث كثير بن عبد الله ، فالحديث بمجموع هذه
الشواهد صحيح لاسيما وقد رواه مسلم ك/الحج ١٢١٨ ،
٨٩/٢ عن جابر فى حديثه الطويل ولفظه : "... وقد تركت
فيكم ما لن تفضلوا بعده ان اعتمدتم به كتاب الله"
وأما حديث أبى هريرة المشار اليه فقد رواه الحاكم
٩٣/١ لكن فيه صالح بن موسى الطلى وهو متروك كما فى
التقريب ص ٢٧٤ . والله أعلم .

الباب الثاني : دراسة حياة المؤلف :

يتألف هذا الباب من فصلين : حياته الشخصية ، حياته العلمية .

الفصل الأول : حياته الشخصية .

يتألف هذا الفصل من أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ، نسبه ، كنيته ، لقبه ، نسبته

المبحث الثاني : مولده ، نشأته .

المبحث الثالث : زواجه ، ولده .

المبحث الرابع : وفاته ، دفنه .

الفصل الثاني : حياته العلمية .

يتألف هذا الفصل من سبعة مباحث :

المبحث الأول : طلبه للعلم ، رحلاته .

المبحث الثاني : شيوخه .

المبحث الثالث : تلامذته .

المبحث الرابع : توليه المناصب : التدريس ، القضاء ،

التحديث .

المبحث الخامس : مكانته العلمية ، ثناء العلماء عليه

المبحث السادس : مذهبه الفقهي .

المبحث السابع : مصنفاته .

الباب الثالث : دراسة الكتاب :

يشتمل هذا الباب على فصلين : دراسة الكتاب ، ووصف

المخطوطة .

الفصل الأول : دراسة الكتاب .

يتألف هذا الفصل من عشرة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب ، وتوثيق نسبه الى ابن

شداد .

- المبحث الثانى : سبب تصنيف ابن شداد لهذا الكتاب .
- المبحث الثالث : موضوعه وترتيبه .
- المبحث الرابع : تاريخ تأليفه .
- المبحث الخامس : مميزاته .
- المبحث السادس : موارده .
- المبحث السابع : منهج ابن شداد فى هذا الكتاب ، ومدى التزامه به .

المبحث الثامن : دراسة مقارنة لنماذج من الكتاب مع شرح السنة .

المبحث التاسع : الأوهام التى وقع فيها ابن شداد فى كتابه دلائل الأحكام .

المبحث العاشر : مكانة الكتاب العلمية .

الفصل الثانى : وصف المخطوطة .

يحتوى هذا الفصل على بحثين :

- المبحث الأول : عدد النسخ ، ووصف كل منها .
- المبحث الثانى : النسخة المختارة ، ولماذا ؟

القسم الثانى من الرسالة : تحقيق المخطوطة .

سلكت فى تحقيق المخطوطة المنهج الآتى :

أولا : قمت بنسخ المخطوطة معتمدا فى ذلك على النسخة التركية باعتبار أمرين مهمين : أولهما أنها ثانية النسخ الأربعة الكاملة الموجودة لدى ، فقد نسخت بعد أربع وخمسين سنة من النسخة الأولى الباريزية التى نسخت فى حياة المؤلف فى سنة ٦٣١هـ ، والأمر الثانى أنها أوضح من الأولى التى يظهر فى معظمها طمس شديد تتعذر معه القراءة ، وإن كانت أهم من الثانية لأنها نسخت فى عهد المؤلف وقرئت عليه مرتين .

ثانيا : أجريت المقابلة بين النسخ ولم أجد إلا فروقا لاهمية لها ، وإن كنت ذكرت جميع الفروق التى وقفت عليها ،

باستثناء مايتعلق بأمور املائية بحثة كتسهيل الهمزة المتوسطة والمتطرفة ، وكالالف الممدودة التى كتبت مقصورة ، وكالقف التى كتبت بنقطة واحدة من فوق والفاء التى كتبت بنقطة من تحت على طريقة المغاربة ، وهذه الأمور التى توجد فى بعض النسخ دون النسخ الأخرى ألغيت اعتبارها وسلكت فيها منهاج القواعد الاملائية المعروفة فى المشرق .

ثالثا : صحت النصوص المتعلقة بالحديث وغريبه وفقهه بالرجوع الى المصادر التى نقل منها المؤلف لتلافى الخطأ الموجود فى نسخ الكتاب ، لاسيما فيما يتعلق بالآيات الكريمة لانه كلام ربنا فلايجوز اقرار الخطأ المادى فيها من النسخ ، وبحديث النبى صلى الله عليه وسلم لمكانته من الوحي المنزل من عند الله تبارك وتعالى ونبهت على الخطأ فى الهامش .^(١)

رابعا : أضفت عناوين بين معقوفين هكذا [...] - فيما يتعلق بتراجم الكتب والابواب والفصول ، وفيما يتعلق أيضا بغريب الحديث وفقهه أحيانا - يقتضيها النسق العام لترتيب الكتاب .^(٢)

خامسا : رقمت الأحاديث حتى يسهل الاحالة عليها عندما يتكرر الحديث فى صلب المخطوطة ، أو استدل به فى مسائل فقهية لاحقة فى الملب أو فى الهامش ، وحتى يكون الترقيم محورا للاحالات المتعلقة بغريب الحديث ووجوه معانيه أو بفقه الحديث وفوائده .

سادسا : عزوت الآيات الواردة فى المتن إلى سورها وإلى أرقامها .

سابعا : خرجت الأحاديث بالاحالة على مظانها من كتب الحديث ، فاذا كان الحديث فى الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك ، واذا كان الحديث فى غيرهما من الكتب الستة المشهورة نظرت : فاذا كان اسناده صحيحا اكتفيت بذكر مصدره

(١) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ١٠٨، ١٠٩ ، اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص ١٣٣ ، تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ص ٧٣، ٧٦، ٤٦ .
(٢) دراسات تاريخية لآكرم ضياء العمرى ص ٦٠ .

وإذا كان اسناده ضعيفا حاولت استقضاء الطرق والشواهد ما استطعت الى ذلك سبيلا حتى أحكم على الحديث بالصححة أو الضعف مستعينا بأهل الفن فى ذلك كالتمهيد لابن عبد البر ، والتحقيق فى اختلاف الحديث لابن الجوزى ، ونصب الراية للزيلعى ، والدراية وتلخيص الحبير كلاهما لابن حجر ، وتخرىج المشكاة وارواء الغليل كلاهما للالبانى ، ومراعيها فى كل ذلك الاختصار غير المخل بالتدرج فى جمع طرق الحديث وشواهد ، لاسيما وأن الأمر يتعلق بالأحاديث التى تذنبى عليها الأحكام الشرعية .

ثامنا : كثيرا ما يثبت ابن شداد لفظ البغوى ، ويعزوه الى الصحيحين أو الى أحدهما أو غيرهما ، فأجرى التصحيح فى الهامش مبينا أن هذا النص للبغوى ، ثم أنسبه الى مظانه الأخرى من الصحيحين وغيرهما . ويغلب هذا الأمر فى حال رواية البغوى من طريق أصحاب هذه المظان .

تاسعا : خرجت بعض الآثار التى لها حكم الرفع ، أو لها تعلق بالمسائل الفقهية التى لم يرد فيها أحاديث مرفوعة بعزوها الى مصادرهما كـ مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبى شيبة ، وشرح معانى الآثار ، والسنن الكبرى ... وحكمت على صحتها أو ضعفها على النحو الذى فعلت فى تخرىج الأحاديث .

عاشرا : عزوت غريب ألفاظ الحديث ووجوه المعانى التى وردت فيها ، كما عزوت غريب المواضع والرجال الذين ذكروا فى الحديث ، بالاحالة على مصادرهما كـ غريب أبى عبيد عبد الله ابن سلام ، ومعالم السنن ، وشرح السنة ، وغيرها ...

حادى عشر : شرحت بعض الألفاظ التى رأيتها غريبة والتى لم يتعرض لها المؤلف بالتفسير ، وعمدت الى عزوها الى مصادر الغريب .

ثاني عشر : كشفت على معظم المبهمات من أسماء الرجال والنساء المذكورين في المتن ، بالرجوع الى الكتب التي تعنى بهذا الفن كالأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة ، والفتح وغيرهما .

ثالث عشر : نسبت أقوال الفقهاء الى المصادر التي نقل منها المؤلف كجامع الترمذی ، ومعالم السنن ، وشرح السنة وغيرها ، ثم وثقتها أولا بالاحالة على المراجع التي ألفت على نمط أصحاب الحديث كموطأ مالك ، وموطأ محمد ابن الحسن والام ، والتمهيد ، والمنتقى ، وشرح معاني الآثار ، وعارضة الاحوذی ، وشرح مسلم ، وطرح التشريب في شرح التقريب ، وفتح الباری ، وعمدة القارى ، وشرح الزرقانى ، ونيل الاوطار ، وفتح العلم وغيرها .. ثم دعمتها بالاحالة على كتب المذاهب الفقهية التي ينتصر أصحابها الى مذهبهم وهي معروفة عند العلماء وطلبة العلم .

رابع عشر : صحت معظم الأقوال الفقهية التي نسبت الى أصحابها خطأ في نظري بالرجوع الى مظانها المعتبرة في كل مذهب من المذاهب الأربعة .

خامس عشر : أتيت ببعض الأدلة للمذاهب الفقهية عندما يهملها ابن شداد ، وتركت ذلك أحيانا نظرا لفيق الوقت المحدد لانجاز الرسالة .

سادس عشر : رجحت من الأقوال الفقهية ما يسانده الحديث الصحيح مستعينا في ذلك بترجيحات العلماء المحققين كابن عبد البر وابن حزم وابن تيمية وابن القيم والنووى وابن حجر .

سابع عشر : أضفت بعض الأقوال الفقهية التي يحتاج الى معرفتها القارئ ، والتي لم يذكرها ابن شداد ، لاسيما وقد أغفل ذكر المسائل الفقهية في بعض الأبواب من الكتاب ولم يتعرض لمسألة واحدة منها ، وذكرت الراجح منها غالبا مدعوما بالدليل الصحيح .

ثامن عشر : ترجمت لمعظم الصحابة وجميع التابعين وتابعي التابعين الذين اقتصر ابن شداد على ذكرهم في الأسانيد المعلقة ، ولم أتعرض للصحابة المشهورين ، ورجعت في ذلك الى كتب تراجم رواة الحديث ومعاجم الصحابة .

تاسع عشر : ترجمت لجميع العلماء الاعلام المذكورين في المتن من أصحاب اللغة والنحو والفقه ماعدا الصحابة الفقهاء لانه سبقت لهم ترجمة في جملة رجال الأسانيد .

عشرين : اذا تكرر ذكر الراوى او العالم من لغوى ونحوى وفقهه أشير الى أنه قد سبقت ترجمته ، وقد لأشير الى ذلك ، وعلى كل حال يستطيع القارئ أن يرجع الى الفهارس لتدله على مكان الترجمة الذى ذكر فيه لأول مرة .

حادى وعشرين : استدركت على القاضى ابن شداد بعض الأوهام التى وقع فيها فى تخريج الأحاديث وشرح الغريب والأقوال الفقهية ، كما استدركت على بعض العلماء والمحققين بعض الأوهام التى وقعت فى كتبهم بمدد تخريج الأحاديث الواردة فى المخطوطة وشرح غريب ألفاظها ، ونسبة الأقوال الفقهية الى أصحابها وكل ذلك مبين فى الهامش فى أماكنه المناسبة وان استطعت أن أفرد له ملحقا أو ملاحق فى آخر الكتاب فعلته باذن الله تعالى ، وبالله التوفيق والتسديد .

هذا واني أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على
أن يسر لي اتمام الرسالة على النحو الذي وصفت آنفا ،
وختاما أبتهل الى الله تعالى بهذا الدعاء : اللهم اني
أسألك باني أشهد أنك أنت الله ، لا اله الا أنت ، الأحد الصمد
الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد ، أن تجعل هذا
العمل المتواضع خالصا لوجهك الكريم ، وأن تنفعني به يوم
لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم .
وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا اله الا أنت ،
أستغفرك وأتوب اليك .

وافق الفراغ منه يوم الأربعاء ١٤١١/٦/٢ هـ .

وكتبه الفقير الى ربه

أبومحمد نورالدين بن يحيى بن التومي المعلم

عفا الله عنه

القسم الأول

دراسة حياة ابن شداد
وكتابه "دلائل الأحكام"

القسم الأول

دراسة حياة ابن شداد
وكتابه "دلائل الأحكام"

تحتوى هذه الدراسة على ثلاثة أبواب : عصر ابن شداد ،
ودراسة حياته ، ودراسة كتابه "دلائل الأحكام" .

الباب الأول

عصر ابن شداد

يتألف هذا الباب من فصلين :
الحالة السياسية والاجتماعية .
والحالة الدينية والعلمية .

الفصل الأول

الحالة السياسية والاجتماعية

عاش العلامة القاضى ابن شداد فى أواخر العصر العباسى
الثانى ، وبالضبط من سنة ٥٣٩ هـ الى سنة ٦٣٢ هـ .
وقد وصف هذا العصر بأنه عصر الإصلاح الخلافة العباسية
واحياء السنة وامانة البدعة ، ومقاومة الغزو الملبى
والقضاء عليه ، كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى .
ولايمكن أن يتجلى هذا الوصف للقارئ الا بتقديم نبذة
عن العصر العباسى الأول ، وعن أوائل وأواسط العصر العباسى
الثانى ، ويشتمل هذا كله على أربعة مباحث .

المبحث الأول : نبذة عن العصر العباسي الأول
(١٣٢ - ٢٤٧هـ)

قامت الخلافة العباسية على يد مؤسسها السفاح عبد الله ابن محمد بن عبد الله بن عباس ، الذي قضى على الخلافة الأموية سنة ١٣٢هـ ، وكانت الخلافة العباسية في عصرها الأول الذي امتد الى سنة ٢٤٧هـ تمتاز بالقوة حيث لم تقم فيه سيطرة عسكرية ضدها أو زعامة ذات قوة تعتمد عليها في حكمها للمنطقة التي تحت نفوذها ، سوى امارة واحدة وهي امارة الاغالبة التي قامت عام ١٨٤هـ في المغرب الأدنى (تونس) على يد ابراهيم بن الاغلب بالاعتماد على نفوذه وجنده .

ويبدو أن الخلافة العباسية سكت عن هذه الامارة لتجعلها تقف في وجه الامارات الخارجة عنها والمخالفة لها وهي :

* امارتان للخوارج بالمغرب الأوسط (الجزائر) ، قامتا حوالي سنة ١٤٠هـ ، احدهما للأباضية في تيهرت ، والاخرى للمفوية بسجلماسة .

* امارة الادارسة ، قامت سنة ١٧٢هـ بالمغرب الأقصى - بفاس - على يد ادريس بن عبد الله بن حسن .

(١)

* امارة الأمويين بالاندلس ، قامت سنة ١٣٨هـ على يد عبد الرحمن الداخل ، وهو ابن معاوية بن هشام بن عبد الملك .

(٢)

(١) كان فتح الاندلس سنة ٩٢هـ على يد طارق بن زياد كما في العبر ٧٩/١ ، دول الاسلام ٦٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٢/٣ .

(٢) التاريخ الاسلامي لمحمود شاكر ٢٠٠١٩٠١٢/٦ ، وانظر : ١٩٧٠١٤٩٠١٦٧/١ .

ومن علامات اتسام العصر العباسى الاول بالقوة أيضا أن الخلفاء العباسيين تمكنوا فى الفترة الزمنية التى سيطروا عليها من القضاء على كل من حاول الخروج عليهم فى البلاد التى كانت تحت نفوذهم ، كما كثرت فى عهدهم الغزوات والفتوحات على ما هو مبين فى كتب التاريخ كالكامل لابن الاثير ، والعبر للذهبي ، والبداية والنهاية لابن كثير ، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ، وشذرات الذهب لابن العماد .

وفى أثناء هذا العصر الذهبى للخلافة العباسية ، تعاقب على منصب الخلافة عشرة خلفاء ، كان آخرهم المتوكل على الله الذى أحيا السنة وأمات بدعة القول بخلق القرآن التى أظهرها المأمون والمعتصم والواثق من قبله ، والتى بسببها لقى علماء أهل السنة والجماعة التعذيب والقتل لأنهم رفضوا القول بخلق القرآن ، وكان قد استحوذ على هؤلاء الخلفاء الثلاثة جماعة من المعتزلة الذين أضلّوهم عن الحق .^(١)

وانتهى هذا العصر بتآمر القادة الاثراك مع ولى العهد المنتصر على قتل أبيه المتوكل سنة ٢٤٧هـ ، بسبب تزايد نفوذ الاثراك من عهد المعتصم ، وانحرافهم عن المتوكل لأمور وطلب المتوكل من المنتصر تنازله عن ولاية العهد لصالح ابنه الآخر المعتز بالحاج مهين .^(٢)

(١) الكامل ٢٣٣/٥ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، العبر ١/٢٩٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، البداية والنهاية ١٠/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٣٥ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ .
(٢) تاريخ الطبرى ٩/٢٢٢-٢٣٠ ، العبر ١/٢٥٣ ، البداية والنهاية ١٠/٣٤٩ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٥٠ ، التاريخ الاسلامى ٥/٢٣٨ ، الكامل ٥/٣٠١-٣٠٣ .

المبحث الثانى : نبذة عن أوائل العصر العباسى الثانى
أو عصر سيطرة الاتراك (٢٤٧ - ٣٣٤هـ)

وبقتل المتوكل على يد الاتراك سنة ٢٤٧هـ بدأ العصر العباسى الثانى الذى تميز بالضعف فى الجملة ، لاسيما فى أوائله وأواسطه ، حيث أصبح النفوذ بيد القادة العسكريين ، ولم يبق للخلفاء الا الاسم والمورة ، لايقدرّون على شىء سوى التوقيع على مايمليه القادة عليهم من تعليمات ومبادرات وتقليد للجيش حسب مايريدون .

وفى هذا العصر استمر الاغتيال أو الخلع والتعذيب لمعظم الخلفاء على يد هؤلاء القادة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر كما هو مبين فى كتب التاريخ .^(١)

وكان عدد الخلفاء اثنى عشر خليفة : قتل منهم الاول والثانى والرابع والثامن ، وخلع منهم التاسع والحادى عشر والثانى عشر وعذبوا وسملت أعينهم وحبسوا ، واختلف فى الخامس هل مات أو سم ، وسلم الباقون .^(٢)

وبالإضافة الى ذلك ، فقد تسمت بالخلافة كل من الدولة العبيدية الرافضية الباطنية التى انتحلت النسب الفاطمى ، والدولة الأموية بالاندلس ، الاولى بالمهدية فى تونس عام ٢٩٧هـ ، والثانية بقرطبة عام ٣١٦هـ ، وأصبح حينئذ ثلاثة خلفاء : العباسى والعبيدى والأموى . كما تأسست دول أخرى وهى الدولة الصفارية بفارس وخراسان (٢٥٤ - ٢٩٠هـ) ،

(١) التاريخ الاسلامى ٢٣٨/٥ ، ١٢/٦ - ١٥ ، مختصر وتاريخ الطبرى ٢٢٢/٩ - ٢٣٠ ، الكامل ٣٠١/٥ - ٣٠٣ ، العبر ٢٥٣/١ البداية والنهاية ٣٤٩/١٠ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٥٠ .
 (٢) التاريخ الاسلامى ١٢٣/٦ ، ٢٤٠/١٩ ، الكامل ١١١/٩ ، العبر ٣٥٦/٢ ، ٤٩/٣ ، البداية والنهاية ٢٦٤/١٢ - ٢٦٨ ، تاريخ الخلفاء ص ٥٢٢ - ٥٢٥ .

والدولة السامانية بسمرقند (٢٦١ - ٣٩٥هـ) ، ودولة بنى حمدان بموصل (٣١٧ - ٣٦٩هـ) ، وبحلب (٣٣٣ - ٣٩٩هـ) ، ودولة بنى زياد باليمن (٢٠٤ - ٤٠٧هـ) ، ودولة بنى رس الزيدية بصعدة وصنعاء (٢٨٠ - ٧٠٠هـ) ، وقام المماليك بمصر بتأسيس الدولة الطولونية (٢٥٦ - ٢٩٢هـ) ، والدولة الاخشيدية (٣٢٣ - ٣٥٨هـ) .^(١)

وازاء هذا كله ظهرت حركة الزنج عام ٢٥٥هـ بالبصرة على يد على بن محمد العلوى الى انتحل النسب الهاشمى ودامت ايامه الى أن قتل سنة ٢٧٠هـ .^(٢)

كما قامت حركة القرامطة بالكوفة عام ٢٧٨هـ على يد رجل اسمه قرمط ، وبالبحرين عام ٢٨٦هـ على يد أبى سعيد الجنابى القرمطى ، واستمرت ايام القرامطة الى سنة ٣٦٦هـ ، وقد عاشوا فسادا كثيرا فى تلك الفترة وأغاروا على عدة مدن وقتلوا وسبوا وأحرقوا ، كما أنهم بدأوا يتعرضون للحجاج من عام ٣١٢هـ ، وفى سنة ٣١٧هـ قتلوا الحجاج يوم التروية بمنى وفى فجاج مكة وقتلوا أمير مكة وألفا وسبعمئة نسمة فى المسجد الحرام وقلعوا باب الكعبة وأخذوا الحجر الاسود وبقي معهم نيفا وعشرين سنة ، وبموت ملكهم وطاغيتهم الحسن بن أحمد بن أبى سعيد الجنابى بدأ يأفل نجم القرامطة ، وهم ملاحدة باطنية ركبوا مذهب من قول المجوس واليونان مع ماظهروه من التشيع ، وكانت قرامطة البحرين أعظم تعطिला وكفرا ، كذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .^(٣)

-
- (١) التاريخ الاسلامى ٦/٢٢، ٢٣، ٢٤، ١٠٣-١٠٥، ١٦٥، ١٨٨، ١٨٩ .
 (٢) التاريخ الاسلامى ٦/٧٤-٧٦ ، العبر ١/٣٦٤، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧١ .
 (٣) التاريخ الاسلامى ٦/٧٧-٧٩، ٨٢، ٩٥، ١٠٠، ١١٧، ١١٨، ١٤٢ ، العبر ١/٣٩٩، ٤١١، ٤١٣، ٤١٧-٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥١، ٤٦٣، ٤٦٥ .
 (٤) بيان تلبيس الجهمية ١/٣٧٥ .

المبحث الثالث : نبذة عن أواسط العصر العباسي الثاني
أو عصر سيطرة بنى بويه (٣٣٤ - ٤٤٧هـ)

بدأ عصر سيطرة البويهيين على مركز الخلافة العباسية بدخول أحمد بن بويه الى بغداد سنة ٣٣٤هـ ، وكان الخليفة المستكفي بالله لقبه معز الدولة ، كما لقب أخاه على بن بويه عماد الدولة الذي كان سيد الموقف فى فارس وخراسان منذ عهد الراضى بالله . لكن سرعان ما أمر معز الدولة جنوده باهانة الخليفة ثم قبض عليه وخلعه وسمل عينيه ، ثم بايع الفضل بن المقتدر ولقبه المطيع لله .^(١)

وكان معز الدولة وأخواه علي والحسين يميلون الى مذهب الشيعة الرافضة ، ولذا بدرت منهم أعمال منكرة كالكتابة على أبواب المساجد بلعن المحابة رضى الله عنهم كآبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية ، والقيام بمأتم عاشوراء على الحسن بن على رضى الله عنهما ، والاحتفال بعيد غدير خم وغير ذلك من البدع التى قام بها الشيعة الرافضة والتى استمرت الى سنة ٣٨٩هـ ، والتى تآذى منها أهل السنة أذى شديدا .^(٢)

وفى هذا العصر أصبح الشيعة يسيطرون على مناطق واسعة من الاراضى الاسلامية ، كالتى :

* البويهيون الروافض بالعراق وفارس والرى والجبل والكرخ والاهواز (٣٣٤ - ٤٤٧هـ) .^(٣)

(١) التاريخ الاسلامى ١٤٨/٦ ، العبر ١٤٠١٣/٢ ، ٤٦٠١٤٠١٣/٢ ، ٤٧ ، الجوهر الثمين ص ١٤٧-١٤٩ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٩٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩١ .

(٢) التاريخ الاسلامى ١٤٨/٦ ، العبر ١٤٩/٢ ، ١٧٦٠٨٩/٢ ، المنتظم ٣٧١/٦ ، ١٥٠٨٠٧/٧ ، البداية والنهاية ٣٢٥/١١ ، تاريخ الخلفاء ص ٤٠١ ، ٣٩٩ .

(٣) التاريخ الاسلامى ١٤٩/٦ ، العبر ٨٩٠٨٦/٢ ، ٨٩٠٨٦/٢ .

* السامانيون الاقرب الى الاسماعيلية بسمرقند ،
واستمرت دولتهم الى عام ٣٩٦هـ .

* الحمدانيون الشيعة الغلاة بالموصل ودامت دولتهم
(١)
الى عام ٣٦٩هـ ، وبحلب ودامت الى سنة ٣٩٤هـ .

* القرامطة الاسماعيلية الاصول واستمرت دولتهم
بالكوفة الى عام ٣٧٥هـ ، وبالبحرين الى عام ٤٥٨هـ ،
(٢)
وبالاحساء الى سنة ٤٧٠هـ .

* العبيديون الروافض الباطنية^{الاسماعيلية} ودامت دولتهم بالمغرب
الى سنة ٤٤٨هـ ، وبمصر (٣٥٨ - ٥٦٧هـ) ، وبحلب (٤٤١ -
٤٦٣هـ) ، وبالحجاز (٣٦٣ - ٤٦٢هـ) ، وقد انتحلوا النسب
(٣)
الفاطمي .

* المليحيون الاسماعيلية بصنعاء (٤٢٩ - ٥٣٤هـ) .

(٤)

* الرسيون الزيدية بصعدة وصنعاء (٢٨٠ - ٧٠٠هـ) .

وبمجيء بنى بويه الى بغداد وسيطرتهم على مركز الخلافة
العباسية لم يبق للخلفاء معهم حل ولا ربط ، وانحطت رتبة
(٥)
الخلافة جدا ، بل لم يبق لهم من الامر شيء البتة ، ولم يزل

(١) التاريخ الاسلامي ٢٢/٦ ، ٢١٨ ، ١٤٩ ، ٢١٨ ، تاريخ الاسلام ٧١/٣ - ٨٢ ، ١٢٥ - ١١٣ .

(٢) التاريخ الاسلامي ١٤٩/٦ ، القرامطة وآراؤهم الاعتقادية ٢٥٥ - ٢٥٣/١ .

(٣) التاريخ الاسلامي ١٤٩/٦ ، ٢١٨ ، ٢٠٨ ، العبر ١٦/٢ ، ٣٥٦ ، ٤٩/٣ ، البداية والنهاية ٢٦٨ ، ٢٦٧/١٢ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٩١ ، وانظر كتاب قمية نسب الفاطميين لتفصيل ذلك . وقال في مجموع الفتاوى ٤٨٣/٢٨ : اتفق أهل العلم بالانساب أنهم (أي الفاطميون زعماء) بريئون من نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن نسبهم متمم بالمجوس واليهود ، واتفق أهل العلم بدين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أبعد عن دينه من اليهود والنصارى .

(٤) التاريخ الاسلامي ٢٤/٦ ، ١٧٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٤٢ ، ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٨ .

(٥) التاريخ الاسلامي ٥٣/٦ ، الكامل ٣١٦ ، ٣١٥/٦ ، دول الاسلام ٢٠٨/١ ، الجوهر الثمين ص ١٤٨ ، ١٤٩ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٩٨ .

الخلفاء فى ضعف الى أن استخلف القائم بأمر الله (٤٢٢) -
٤٦٧هـ) الذى بدأ أمر الخلافة فى الانصلاح فى منتصف عهده ،
وبالضبط فى عام ٤٤٧هـ ، وهو تاريخ مجئ طغرل بك السلجوقى
(١)
الى السلطنة ونهاية دولة بنى بويه .

(١) العبر ٢/١١٥، ١٥٧، ٢٤٧، ٢٨٩، ٢٩١ ، المنتظم ٦/٣٤٣، ٣٤٤
١٦٠، ١٥٧، ١٥٦، ٦٦/٧ ، ١٦٤، ١٦٣، ٥٨، ٥٧/٨ ، الجوهر الثمين
ص ١٥٧-١٤٨ .

المبحث الرابع : نبذة عن أواخر العصر العباسي الثاني
أو عصر سيطرة السلاجقة الأتراك
(٤٤٧ - ٦٥٦هـ)

بأفول دولة بنى بويه الشيعية الرافضية سنة ٤٤٧هـ بدأت دولة السلاجقة الأتراك السنية واستمرت الى سنة ٦٥٦هـ ، أى أنها دامت مائتين وتسعة أعوام . وفى آخر هذه الفترة الزمنية عاش العلامة القاضى ابن شداد مؤلف كتاب "دلائل الأحكام" ، اذ أنه ولد عام ٥٣٩هـ وتوفى عام ٦٣٢هـ . ويتسم هذا العصر بسمات أساسية وهى أنه كان :

* عصر إصلاح الخلافة العباسية ، لأنه بدخول السلطان السلجوقى طغرل بك عام ٤٤٧هـ الى بغداد وتولييه على العراق وبتزوج الخليفة القائم بأمر الله بأخت السلطان عظمت رتبة الخلافة من جديد وتمكن الخليفة ، وكان هذا مبدءا اعادة الاعتبار للخلفاء العباسيين وبهذا عاد لهم شيء من القوة والنفوذ والهيبة ، وصار هذا الأمر فى تزايد من عهد المقتضى لأمر الله (٥٣٠ - ٥٥٥هـ) الى أن ضعف أمر الخلافة من جديد فى عهد المستعصم بالله (٦٤٠ - ٦٥٦هـ) آخر خلفاء بنى العباس ببغداد ، حيث ان وزيره مؤيد الدين بن العلقمى الرافضى استبد بأمور الخلافة وتواطأ مع هولاكو ملك التتار لاطاحة بالخلافة العباسية ، وتم بذلك سقوط بغداد عاصمة الخلافة سنة (١) ٦٥٦هـ ، وبهذا انقطعت الخلافة العباسية لمدة ثلاث سنين .

(١) التاريخ الإسلامى ١٤/٦ ، ١٥ ، ٢١٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ .

* وعصر احياء السنة وامانة بدع الشيعة من الرافضة والباطنية والاسماعيلية وغيرهم مع زوال دولة بنى بويه الشيعية الرافضية سنة ٤٤٧هـ ، ومن قبل كان انقراض الدولة الحمدانية الشيعية سنة ٣٩٤هـ ، والدولة السامانية الاقرب الى الاسماعيلية سنة ٣٩٦هـ ، ثم انقرضت الدولة القرمطية الباطنية سنة ٤٧٠هـ ، والدولة الصليحية الاسماعيلية سنة (١) ٥٣٤هـ ، والدولة العبيدية الرافضية الباطنية سنة ٥٦٧هـ .

* وعصر مقاومة الغزو الصليبي الحاقد الذى استطاع اثناء هذا العمر أن يزحف على بعض بلاد المسلمين كالاندلس والناضول والشام ومصر من خلال حملاته الشرسة المتتالية ، والقضاء عليه قبل سقوط الخلافة العباسية على يد التتار (٢) المغوليين .

وكان عدد الخلفاء فى فترة السلاجقة الاتراك اثنى عشر خليفة كلهم ينتمون الى مذهب السنة سوى الخليفة الناصر الذى أظهر ميلا الى مذهب الشيعة الامامية ، وكانوا على درجة من العدل والتقوى والاحسان والعطف على الرعية حتى نالوا (٣) محبتهم .

وقد أدرك القاضى ابن شداد ستة منهم هم : المقتضى لأمر الله (٥٣٠ - ٥٥٥هـ) ، والمستنجد بالله (٥٥٥ - ٥٦٦هـ) ، والمستضى بأمر الله (٥٦٦ - ٥٧٥هـ) ، والناصر لدين الله (٥٧٥ - ٦٢٢هـ) ، والظاهر بأمر الله (٦٢٢ - ٦٢٣هـ) ، والمستنصر بالله (٦٢٣ - ٦٤٠هـ) .

(١) التاريخ الاسلامى ٦/١٤، ١٥، ٢١٧، ٢١٨ ، البداية والنهاية ١٢/٦٩، ١٢/١٧٢، المنتظم ٨/١٧٢، ١٧٣ .
 (٢) التاريخ الاسلامى ٦/١٥، ٢١٩-٢٢٥ .
 (٣) التاريخ الاسلامى ٦/٢١٥ .

وكانت ولادة ابن شداد (٥٣٩هـ) فى أثناء عهد المقتدى
 لأمر الله (٥٣٠ - ٥٥٥هـ) الذى عادت فيه بغداد والعراق لأول
 مرة الى يد الخلفاء العباسيين ، وفى السنة التى فتح فيها
 الأتابك عماد الدين زنكى بن آق سنقر مدينة الرها واستعادها
 من الفرنج ، والتى كانت نقطة التحول الحاسم فى التصدى
 بقوة للغزو الصليبي الذى بدأ سنة ٤٩٠هـ . ثم تلا هذا الفتح
 فتوحات عدة على يد زنكى ، ثم على يد ولديه نور الدين
 محمود صاحب حلب ، وغازى صاحب الموصل ، ثم على يد الدولة
 الايوبية التى أسسها صلاح الدين الذى تم على يده فتح القدس
 واستعادته من الفرنج سنة ٥٨٣هـ بعد أن كان فى أيديهم منذ
 تسعين عاما . ومن قبل تم على يد صلاح الدين الاطاحة بالدولة
 العبيدية الرافضية الباطنية سنة ٥٦٧هـ ، الأمر الذى جعل
 البدع التى روجت لها تلك الدولة تموت ولله الحمد ، وكان
 هذا فى عهد الخليفة المستضى بأمر الله (٥٦٦ - ٥٧٥هـ) ،
 (١)
 والناصر لدين الله (٥٧٥ - ٦٢٢هـ) .

وكان القاضى ابن شداد قد اتصل بخدمة صلاح الدين
 الايوبى فى مستهل جمادى الاولى سنة (٥٨٤هـ) ، ثم ولاء قضاء
 (٢)
 العسكر والحكم بالقدس الشريف ، وفى سنة (٥٩١هـ) اتصل
 القاضى بخدمة الملك الظاهر غياث الدين بن صلاح الدين صاحب
 حلب وقدم اليه وولاه قضاء حلب وأوقافها ، وحل عنده فى رتبة
 (٣)
 الوزارة والمشاورة . ولما توفى الملك الظاهر فى العشرين

(١) التاريخ الاسلامى ص ٣٦، ٣٧، ٢٢٠، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣١٣ ، تاريخ
 الخلفاء ص ٤٢٧، ٤٤٤-٤٤٦، ٤٥٣ ، النوادر السلطانية ص ٤٥
 . ٢٤٨، ٨٢، ٨١
 (٢) النوادر السلطانية ص ٨٦، ٨٧ ، وفيات الاعيان ٨٨/٧ .
 (٣) وفيات الاعيان ٩١/٧ ، وأصله فى زبدة حلب ص

من جمادى الآخرة سنة ٦١٣هـ ، تسلطن بعده ابنه الملك العزيز
 وله ثلاثة أعمام ، وكان تحت حجر الطواشى شهاب الدين أبى
 سعيد طغرل ، وهو أتابكه ومتولى تدبير الدولة بإشارة
 القاضى ابن شداد لا يخرج عنهما شئ من الأمور الى سنة ٦٢٩هـ
 حيث استقل الملك العزيز بنفسه ، واستولى عليه جماعة من
 الشباب الذين كانوا يعاشرونه ويجالسونه ، فاشتغل بهم ،
 ولزم كل من الأتابك طغرل والقاضى ابن شداد داره .^(٣)

وقبل وفاة القاضى ابن شداد فى سنة ٦٣٢هـ ، وبالضبط
 فى سنة ٦٢٦هـ جاءت حملة صليبية أخرى - وهى المسماة
 بالحملة السادسة - وتسلمت القدس من غير قتال من الكامل
 الذى أضع مابذله عمه صلاح الدين ، بعد عقد هدنة لمدة عشر
 سنين . وجاءت الحملة الصليبية السابعة فى سنة ٦٣٧هـ وكان
 الناصر داود بن الملك المعظم أمير الأردن قد هاجم القدس
 وفتحها لأن الصليبيين كانوا نقضوا ما عاهدوا عليه من عدم
 تحصينها ، فعزموا على السير الى عسقلان ولكنهم هزموا أمام
 المسلمين ، ثم ان الصالح اسماعيل تحالف مع الصليبيين
 وسلمهم القدس وعسقلان وطبرية ، الا أن الصالح نجم الدين
 أيوب هزمهم هزيمة كبيرة وعقدوا معه صلحا عام ٦٣٩هـ ، وفى
 سنة ٦٤٢هـ تحالف نجم الدين مع الخوارزميين ودخلوا القدس
 وانتصروا على الصليبيين فى غزوة انتصارا باهرا . وفى سنة
 ٦٤٦هـ جاءت حملة صليبية أخرى واتجهت الى مصر فاحتلت دمياط

(١) العبر ١٦٠/٣ .
 (٢) الأتابك هو الذى يربى أولاد الملوك كما فى وفيات
 الأعيان ٣٢٨/٢ .
 (٣) وفيات الأعيان ٩٩، ٩١/٧ .

وتوفى الملك الصالح نجم الدين وملكت الأمر زوجته شجرة الدر واستدعت ابنه توران شاه فجاء مباشرة الى أرض المعركة فانتمصر على الصليبيين وقتل أخا الملك لويس التاسع وهو روبرت ، وتلت ذلك معركة أخرى انتصر فيها المسلمون نصرا مؤزرا وأسر ملك فرنسا لويس التاسع وانسحب الصليبيون الى عكا وفشلت هذه الحملة الصليبية .^(١)

وقبل وفاة القاضي ابن شداد أيضا ، تحرك التتار المغول من بادية الصين نحو بلاد ماوراء النهر سنة ٦١٦هـ وعاشوا فسادا فى كثير من المدن قتلا ذريعا وسبيا وتخريبا بما لم يسبق له مثيل فى التاريخ ، وتواصل ضررهم بعد وفاته الى أن قتل الخليفة المستعصم بالله (٦٤٠ - ٦٥٦هـ) على أيديهم ، وبإشارة وتواطؤ من وزيره ابن العلقى الرافضى الحاقدا على أهل السنة والممسم لانهاء الخلافة العباسية واقامة خلافة رافضية ، ومن المولى نصير الدين الطوسى العبيدى الذى كان هولاءكو ملك التتار استمحبه فى خدمته حينما فتح قلاع الالموت . ثم استولى التتار على حلب ودمشق ، وكانوا ينوون أخذ مصر ، لكن المصريين تصدوا لمقاومتهم وكسروهم فى وقعة عين جالوت بقيادة الملك المظفر قطز المعزى المملوكى التركمانى سنة ٦٥٨هـ . وبدأ أمر التتار

(١) التاريخ الاسلامى ٣٣٦/٦-٣٣٨ ، وانظر : العبر ١٩٧/٣ ، ٢٢٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٢) العبر ١٩٢/٣ ، وقال فى البداية والنهاية ٨٢/٣ : "كانوا يسكنون جبال طمفاج من أرض الصين ، ولغتهم مخالفة للغة سائر التتار ، وهم من أشجعهم وأصبرهم على القتال" ، وقال فى تاريخ الخلفاء نقلا عن غيره ص ٤٦٧ : "أرض التتار بأطراف الصين وهم سكان مشهورون بالشر والغدر" .

يضعف بعد اسلام طائفة كبيرة منهم ، وبعد الوقعة التي هزم فيها بركة ابن عمه هولاء في سنة ٦٦١هـ .
(١)

وقبل ذلك بسنة - أى في عام ٦٦٠هـ - بويغ للمستنصر بالله أحمد بن الظاهر بأمر الله بمصر ، وخلع على الملك الظاهر بيبرس الذى خلف الملك المظفر قطز ، وبهذا عادت الخلافة العباسية لكنها انتقلت من بغداد الى مصر .
(٢)

-
- (١) العبر ٣/١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ١٨٢، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٩، ٢٥٧-٢٥٩، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠١، البداية والنهاية ١٣/٨٢-٨٤، ٨٦-٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٢٣، ١٢٨، ١٤٥، ١٨٢، ٢٠٠، ٢٠٢-٢١٨، تاريخ الخلفاء ص ٤٦٧-٤٧٦ .
- (٢) العبر ٣/٢٩٨، البداية والنهاية ١٣/٢٣١، تاريخ الخلفاء ص ٤٧٧، الجوهر الثمين ص ١٨٠-١٨٢ .

الفصل الثانى

**الحالة الدينية والعلمية
فى عصر المؤلف**

كانت الحالة الدينية والعلمية فى عصر ابن شداد تمتاز
باحياء مذهب أهل السنة ونشر العلوم الشرعية ومايستلزم ذلك
من بناء المدارس ودور الحديث والمساجد والاربطة ، ومن جلب
العلماء من مدرسين ومحدثين وشعراء وأدباء .
ولايمكن أن يتضح هذا عند القارئ الا اذا علم أن هذا
العصر كان مسبقا بعصر ساد فيه أهل البدعة باظهار البدع
واماتة السنن والتضييق على أهلها ، وأن ذلك العصر كان
مسبقا أيضا بعصر ساد فيه أهل السنة على أهل البدعة .
وهذا يستدعى تقديم نبذة عن الأحداث التى جرت فى هذه
العصور ، ويجتمع ذلك فى أربعة مباحث تشمل العصر العباسى
الأول وأوائل العصر العباسى الثانى وأواسطه ، وأواخره .

المبحث الأول : نبذة عن الحالة الدينية والعلمية
في العصر العباسي الأول (١٣٢-٢٤٧هـ)

يعتبر العصر العباسي الأول العصر الذهبي لتوطيد أركان الدين ونشر العلوم الشرعية في ربوع البلاد التي سيطرت عليها الخلافة العباسية في تلك الفترة الزمنية .
 وشجع على ازدهار الحالة الدينية والعلمية في ذلك العصر أن خلفاء بني العباس - ومن قبلهم خلفاء بني أمية - كانوا على مذهب السلف ومنهاجهم في الجملة ، إلا ما سنذكره فيما يتعلق بالمؤمن والمعتصم والواثق الذين استحوذ عليهم جماعة من المعتزلة فأزاغوهم عن طريق الحق . وبالإضافة إلى ذلك كانوا في الجملة على درجة من العلم والأدب والفقه والعبادة والفصاحة ، ولهم مشاركة جيدة في سماع الحديث وروايته .^(٢)

وفي سنة ١٤٣هـ - شرع علماء الإسلام في عهد أبي جعفر المنصور في تدوين الحديث والفقه والتفسير ، فصنف ابن جريج بمكة ، ومالك الموطأ بالمدينة ، والأوزاعي بالشام ، وابن أبي عروبة وحماد بن سلمة وغيرهما بالبصرة ، ومعر باليمن وسفيان الثوري بالكوفة ، وصنف ابن اسحاق في المغازي ، وصنف أبو حنيفة في الفقه والرأي ، ثم بعد يسير صنف هشيم ، والليث ، وابن لهيعة ، ثم ابن المبارك ، وأبو يوسف ، وابن وهب ، وكثر تدوين العلم وتبويبه ، ودونت كتب العربية ، واللغة ، والتاريخ وأيام الناس ، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم ، أو يروون العلم من صحف صحيحة

(١) البداية والنهاية ٣٣٢، ٣٣١/١٠ .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٩ .
 . ٣٥٥، ٣٤٢، ٣٣٤، ٣٢٩، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٣

(١)

غير مرتبة .

وعلى رأس المائتين ألف طائفة ما يعرف بالمسانيد التى جمعت مرويات الصحابة رضى الله عنهم ، كمسند عبد الله بن موسى الكوفى ، ومسدد بن مسرهد البصرى ، وأسد بن موسى المصرى ، ونعيم بن جعد الخزاعى ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن أبى شيبة ، والامام أحمد بن حنبل . وصنف جماعة (٢) فى غريب الحديث واللغة والنحو كابى عمرو الشيبانى (٢٠٦هـ) وقطرب (٢٠٦هـ) ، وأبى عبيدة (٢١٠هـ) ، وأبى زيد الأنصارى (٢١٥هـ) ، والأصمعى (٢١٦هـ) ، والأخفش الأوسط (٢١١هـ) ، وأبى عبيد القاسم بن سلام (٢٢٣هـ) ، والنضر بن شميل (٢٠٣هـ) (٣) وغيرهم .

وكذلك ألفت كتب فى الرد على أصحاب البدع ، كالحيمة لعبد العزيز الكنانى المكى (٢٤٠هـ) فى الرد على بشر المريسى القائل بخلق القرآن ، والرد على الزنادقة (٤) والجهمية للامام أحمد (٢٤١هـ) .

وكان المهدي محمد بن أبى جعفر المنصور أول من أمر (٥) بتصنيف كتب الجدل فى الرد على الزنادقة والملحدين ، وفى سنة ١٥٩هـ بنى المهدي مسجد الرصافة ، وفى سنة ١٦١هـ أمر (٦) بالزيادة فى مسجد البصرة ، وفى سنة ١٦٧هـ أمر بالزيادة (٧)

-
- (١) تاريخ الخلفاء ص ٢٦١ ، تاريخ التشريع الاسلامى ص ١٨١، ١٨٠ .
 (٢) تاريخ التشريع الاسلامى ص ١٨١ .
 (٣) النهاية ٦٠٥/١ ، طبقات الزبيدى ص ١٦٧، ١٦٥، ٩٩، ٧٢، ٥٥ .
 (٤) البداية والنهاية ٣٠٦/١٠ ، كتاب الحيدة وعقائد السلف ص ١١٤-٥١ .
 (٥) تاريخ الخلفاء ص ٢٧١ .
 (٦) البداية والنهاية ١٢٩/١٠ .
 (٧) الكامل ٦٠/٥ .

الكبرى فى المسجد الحرام كما أمر بالزيادة فى المسجد
(١)
الجامع بالموصل .

وكان هارون الرشيد يحب العلم وأهله ، ويعظم حرمان
الاسلام ، ويبغض المراء فى الدين ، والكلام فى معارضة النص ،
وقد رحل بولديه الامين والمأمون لسماع الموطاء على مالك ولم
يسبقه الى ذلك ملك ، وبلغه عن بشر المريسي القول بخلق
القرآن فقال : ان ظفرت به لاضربن عنقه ، وفى عهده بنيت
(٢)
(٣)
المساجد والرباطات بخراسان فى سنة ١٧٩هـ .

وفى سنة ١٩١هـ أمر بهدم الكنائس والديور وألزم أهل
(٤)
الذمة بتمييز لباسهم وهياتهم فى بغداد وغيرها من البلاد .
وأنكر الامين على اسماعيل بن عليّة قوله بخلق القرآن ،
(٥)
حتى قال فيه أحمد بن حنبل انى لأرجو أن يرحمه الله .
وجمع المأمون الفقهاء من الآفاق ، وبرع فى الفقه ،
والعربية ، وأيام الناس ، ولما كبر عنى بالفلسفة وعلوم
الأوائل ومهر فيها ، فجره ذلك الى اظهار القول بخلق القرآن
بالاضافة الى ميله الى التشيع فى سنة ٢١٢هـ ، ثم الى
امتحان الناس بالقول بخلق القرآن فى سنة ٢١٨هـ التى مات
(٦)
فيها وهو مصر على ذلك .

وسلك المعتمم والواثق ماكان عليه المأمون من امتحان
الناس بالقول بخلق القرآن - وكان ذلك منهم بتأثير جماعة

-
- (١) الكامل ٦٩/٥ ، العبر ١٩٠/١ ، تاريخ الخلفاء ص ٢٧٣ .
(٢) تاريخ الخلفاء ص ٢٨٤ ، ٢٩٤ .
(٣) الكامل ٩٩/٥ .
(٤) البداية والنهاية ٢٠٦/١٠ .
(٥) تاريخ الخلفاء ص ٣٠٣ .
(٦) تاريخ الخلفاء ص ٣٠٦-٣١٢ ، وانظر محنة خلق القرآن فى
الكامل ٢١٦/٥ ، ٢٢٢-٢٢٦ ، العبر ١/٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ،
البداية والنهاية ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢-٢٧٤ .

من المعتزلة الذين أزاغوهم عن طريق الحق ، وبالفاء فى ذلك وتشددا فى المحنة ، ولاقى الناس منهما مشقة فى ذلك ، حتى ان المعتصم أمر المعلمين أن يعلموا الصبيان ذلك ، وقتل خلقا من العلماء ، وضرب الامام أحمد بن حنبل وكان ضربه فى سنة عشرين ومائتين ، وقتل الواثق أحمد بن نصر الخزاعى فى محنة خلق القرآن ، وقيل انه رجع عن ذلك قبل موته .

وبموت الواثق ، استخلف المتوكل على الله جعفر بن المعتصم ، فأظهر الميل الى السنة ، ونصر أهلها ، ورفع المحنة ، وكتب بذلك الى الآفاق ، وذلك سنة أربع وثلاثين ، واستقدم المحدثين الى سامرا ، وأجزل عطاياهم وأكرمهم ، وأمرهم بأن يحدثوا بأحاديث المفات والرؤية ، وبذلك أحيى المتوكل السنة وأما بدعة التجهم .

وفى سنة ٢٣٥هـ ألزم المتوكل أهل الذمة أن يتميزوا عن المسلمين فى لباسهم وعمائمهم وثيابهم وأن يتطيلسوا بالممبوغ بالقلى ، وأن لا يستعملوا فى شئ من الدواوين التى يكون لهم فيها حكم على مسلم ، وأمر بتخريب كنائسهم المحدثه وبتضييق منازلهم المتسعة ، وأمر بتسوية قبورهم بالأرض ، وكتب بذلك الى سائر الاقاليم والآفاق ، والى كل بلد (١) ورستاق .

(١) الكامل ٢٣٣/٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، تاريخ الخلفاء ص ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤١ ، العبر ١/٢٩٦ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٣٠ ، ٣٥٣ ، البداية والنهاية ١٠/٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ .

المبحث الثانى : نبذة عن أوائل العصر العباسى الثانى
أو عصر سيطرة الاتراك (٢٤٧ - ٣٣٤هـ)

هذه الفترة استمرت من الناحية العلمية على ماكان عليه العصر العباسى الاول الذى وصف بأنه عصر ذهبي ، فلقد واصل العلماء فى هذه الفترة من العصر العباسى الثانى جهودهم فى تدوين العلم وتبويبه .

فألقت طائفة فى الصحاح والسنن لما رأوا أمامهم من الشروة العظيمة المتمثلة فى مرحلة تدوين السنة السابق ذكرها فى العصر العباسى الاول ، ولما فتح ذلك أمامهم من باب الاختيار ، وكان فى طليعة هذه الطائفة الامامان الجليلان البخارى ومسلم صاحبى الصحيحين اللذان دققا فى الرواية والاختيار ، ثم تلاهما أصحاب السنة الاربعة : أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقد حازت هذه الكتب الستة درجة عظيمة من الاعتبار عند المسلمين لاسيما الصحيحان ، وصنف غير هؤلاء فى الحديث وعلومه كالمصطلح والجرح والتعديل (١) وغير ذلك .

وألقت طائفة أخرى فى غريب الحديث واللغة والنحو كابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، والكسائى (٢٨٣هـ) ، وابن دريد (٣٢١هـ) ، والانبارى (٣٢٧هـ) ، ونفطويه (٣٣٨هـ) ، والزجاجى (٣٤٠هـ) (٢) وغيرهم كثير .

وصنفت طائفة أخرى فى الرد على أهل البدع كالبخارى (٢٥٦هـ) فى كتاب خلق أفعال العباد وفيه الرد على المعتزلة والجهمية وأصحاب التعطيل ، وابن قتيبة (٢٧٦هـ) فى كتاب

(١) تاريخ التشريع الاسلامى ص ١٨١، ١٨٢ .
 (٢) النهاية فى غريب الحديث ٧٠٦/١ ، غريب الحديث لابن قتيبة - قسم الدراسة المحققة ٥١٠٥٠/١ ، تاريخ الاسلام ٣٥٥، ٣٥٤/٣ ، طبقات الزبيدى ص ١٢٧، ١٥٤، ١٨٣، ١١٩ ، انباه الرواة ٢١٣/١ ، ١٤٣/٢ ، ٢٠١، ٩٢/٣ .

الاختلاف فى اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ، وأبى سعيد الدارمى (٢٨٠هـ) فى كتاب الرد على الجهمية .
(١)

وهناك كتب أخرى كثيرة فى ميادين شتى من العلوم الإسلامية لايتسع المجال لذكرها كلها .

وفى سنة ٢٧٩هـ منع الخليفة العباسى المعتضد بالله الوراقين من بيع كتب الفلاسفة وماشاكلها ، ومنع القصاص والمنجمين من القعود فى الطريق ، وفى سنة ٢٨١هـ هدم دار الندوة بمكة وصيرها مسجد الى جانب المسجد الحرام .

أما أهل السنة بالقيروان فانهم كانوا أيام بنى عبید فى حالة شديدة من الاهتزام والتستر ، كأنهم ذمة ، تجرى عليهم فى كثرة الايام محن شديدة . ولما أظهر بنو عبید أمرهم ونمبوا حسينا الأعمى السباب لعنه الله تعالى فى الأسواق للسب بأسجاع لقنها ، يوصل منها الى سب النبى صلى الله عليه وسلم فى ألفاظ حفظها ، وعلقت رؤوس الأكباش والحرر على أبواب الحوانيت عليها قراطيس معلقة مكتوب فيها أسماء الصحابة ، اشتد الأمر على أهل السنة ، فمن تكلم أو تحرك قتل ومثل به ، وذلك فى أيام اسماعيل الملقب بالمنصور لعنه الله تعالى سنة ٣٣١هـ . ووقع نحو ذلك فى عهد أبيه
(٢)
(٣)
القائم .

(١) عقائد السلف ص ٣٥٢، ١١٧ ، الرد على الجهمية لابن منذة مقدمة المحقق ص ٢٥، ٢٤ .
(٢) ترتيب المدارك ٣١٨/٢ .
(٣) تاريخ الخلفاء ص ٣٩٨ .

المبحث الثالث : نبذة عن أواسط العصر العباسى الثانى
أو عصر سيطرة بنى بويه (٣٣٤ - ٤٤٧هـ)

رأينا أن دولة بنى بويه أظهرت الرفض فى كثير من المناسبات ، وأحييت الرافضة فى زمانهم مواسمهم المعروفة ، ونادوا فى الأذان "بحى على خير العمل" ، وأظهروا سب الصحابة ، وغير ذلك من بدعهم الذكراء . وفعلت مثل ذلك وأكثر الدول الشيعية الأخرى القائمة فى سائر البلاد الإسلامية وفى مقدمتها الدولة العبيدية بالمغرب ومصر .

وهذا مما أثر على الحالة الدينية والعلمية فى تلك الحقبة من الزمن ، وسمح بظهور تيارات ثقافية وشعارات تعبدية معادية لأهل السنة ، واحتدم النزاع بين أهل السنة وأهل الرفض حتى ذهب علماء كل فريق إلى الإشادة بمذاهبهم ومقالاتهم فى جميع العلوم والفنون ، وجرت محن شديدة على أهل السنة .

ففى سنة ٣٥٨هـ أقيمت العبيدية من المغرب مع القائد جوهر المقلى المعزى فأخذوا مصر وبنوا القاهرة وأقاموا
 (١)
 شعار الرفض .

وفى سنة ٣٩٥هـ قتل الحاكم بأمر الله العبيدى بمصر جماعة من الأعيان بمصر ، وأمر بكتب سب الصحابة على أبواب
 (٢)
 المساجد والشوارع وأمر العمال بالسب .

وفى سنة ٣٩٦هـ أمر الناس بمصر والحرمين إذا ذكر
 (٣)
 الحاكم أن يقوموا ويسجدوا فى السوق ، وفى مواضع الاجتماع .

(١) دول الإسلام ٢٢٢/١ .
 (٢) تاريخ الخلفاء ص ٤١٤ .
 (٣) دول الإسلام ٢٣٧/١ ، تاريخ الخلفاء ص ٤١٤ .

وامتاز العصر العبيدي بظهور المذهب الشيعي الاسماعيلي نسبة الى اسماعيل بن جعفر المادق ، وباحداث منصب رئيس القضاة يقضى بين الناس بهذا المذهب فى المواريث وفى أشياء أخر ، ومواريث العترة تخالف ماعليه الجمهور فى مسائل كثيرة .^(١)

(٢)
وأمر المعز سنة ٣٥٩هـ ببناء الجامع الأزهر ، وأسس الحاكم سنة ٣٩٥هـ دار الحكمة وألحق بها مكتبة أطلق عليها دار العلم ، وكانت قصور العبيديين مقصد العلماء ، وشيدت مكتبة القصر التى بلغ عدد كتبها مائتى ألف مجلد ، كل ذلك لنشر الثقافة الشيعية واقامة الدعوة العبيدية .^(٣)

ولكن مع هذا التفهيم الشديد على أهل السنة ، لم يفتر علماءهم فى الذب عن السنة ومحاربة البدعة .

فقد ظهر بالقيروان أبو محمد عبد الله بن أبى زيد امام المالكية فى وقته وقدوتهم (٣٨٦هـ) الذى كتب رسالة فى الرد على القدرية ، ومناقضة رسالة البغدادى المعتزلى .^(٤)

وظهر بأصبهان الامام الحافظ محدث الاسلام الفقيه الحنبلى أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (٣٩٥هـ) الذى ألف كتابه المشهور "الرد على الجهمية" .^(٥)

وصنف الخليفة العباسى القادر بالله (٣٩٣ - ٤٢٢هـ) كتابا فى الأصول ذكر فيه فضائل الصحابة على ترتيب مذهب

(١) تاريخ التشريع الاسلامى ص ٣٤٠-٣٤٢ .

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٤٠٢ .

(٣) خطط المقرئ ٤٥٨/١ ، ٢٢٢/٢ ، ٢٤٢ ، ٢٥٥ .

(٤) ترتيب المدارك ٤٩٢/٢ ، ٤٩٤ .

(٥) طبقات الحنابلة لأبى يعلى ١٦٧/٢ ، المنتظم ٢٣٢/٧ ،

سير أعلام النبلاء ٢٨/١٧ - ٤٣ ، كتاب الايمان لابن منده ،

القسم الدراسى للمحقق ص ٧٣ .

أصحاب الحديث ، واكفار المعتزلة والقائلين بخلق القرآن ،
(١)
وترجمه ابن الصلاح فى طبقات الشافعية .

وفى سنة ٤٠٢هـ أمر القادر بكتب محضر كبير ببغداد فى
القدح فى نسب الحاكم وآبائه العبيديين .

وفى سنة ٤٠٣هـ مات عالم العراق القاضى أبو بكر محمد
ابن الطيب بن الباقلانى المالكى الأصولى وكانت له بجامع
المنصور حلقة عظيمة .

وفى سنة ٤٠٨هـ استتاب القادر جماعة من أهل الرافض
والاعتزال وأمر السلطان ابن سبكتكين صاحب خراسان بنشر
السنة فبادر وفعل وقتل جماعة ونفى خلقا من الاسماعيلية
والرافضة والمعتزلة والمجسمة ، وأمر بلعنهم على المنابر
فظفروا بالدوري الذى ادعى الاهية الحاكم العبيدى فقتلوه .
(٢)

واشتهر بالاندلس ، التى كانت تحكمها الدولة الاموية
السنية آنذاك ، علماء كثيرون منهم أبو عمر يوسف بن عبد
الله بن محمد بن عبد البر النمرى الحافظ (٤٦٣هـ) الذى ألف
كتابه المشهور "التمهيد لما فى الموطأ من المعانى
والاسانيد" وهو عشرون مجلدا لم يضع أحد مثله فى طريقه ،
(٣)
أظهر فيه عقيدة السلف المالح أهل السنة والجماعة ، ورد
فيه على أهل البدع والزيغ والضلال .

كما اشتهر منهم أيضا أبو محمد على بن أحمد بن سعيد
ابن حزم من كبار أتباع المذهب الظاهرى (٣٨٤ - ٤٥٦هـ) الذى
صنف كتابه المشهور "الفصل فى الملل والأهواء والنحل" ، وهو

(١) تاريخ الخلفاء ص ٤١٢ .
(٢) دول الاسلام ١/٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٤ .
(٣) ترتيب المدارك ٢/٨٠٨، ٨٠٩ .

(١)

فى الرد على مقالات أهل الكفر والبدع والضلال .

ولا يفوتنى أن أنبه على روح هذا العصر فيما يتعلق بتلقى الأحكام الشرعية ، فقد كان هذا العصر يتسم بروح التقليد ، لأن مريد الفقه كان يشتغل أولا بدراسة الكتاب ورواية السنة اللذين هما أساس الاستنباط ، فمار يتلقى كتب امام معين ويدرس طريقته التى استنبط بها مادونه من الأحكام فإذا أتم ذلك صار من العلماء الفقهاء ، ومنهم من تعلو همته فيؤلف كتابا فى أحكام امامه اما اختصارا لمؤلف سبق ، أو شرحا له ، أو جمعا لما تفرق فى كتب شتى ، ولا يستجيز الواحد منهم لنفسه أن يقول فى مسألة من المسائل قولا يخالف ما أفتى به امامه ، الا ماشاء الله تعالى من المحققين النوادر الذين كانوا يخالفون رأى امامهم اذا ما اتضح لهم الدليل الصحيح فى كفة رأى امام آخر .

واما فى مجال اللغة والنحو وغريب الحديث ، فقد تواصل جهد العلماء فى اتمام الصرح الذى شيده أسلافهم ، نذكر منهم على سبيل المثال أبو منصور الأزهري صاحب تهذيب اللغة (٣٧٠هـ) ، وأحمد بن فارس صاحب معجم مقاييس اللغة (٣٩٥هـ) وأبو عبيد الهروى صاحب الغريبين (٤٠١هـ) ، واسماعيل بن حماد الجوهري صاحب المحاح فى اللغة (٣٩٢هـ) ، وعثمان بن جنى صاحب كتاب الخصائص (٣٩٢هـ) .

ومنف العلماء فى مجالات أخرى كعلم الحديث وعلم التفسير والشعر والبلاغة وغير ذلك من العلوم مالا يتسع المقام لذكرهم .

(١) جذوة المقتبس ص ٣٠٨-٣١١ ، الملة ص ٤١٥-٤١٧ .

(٢) تاريخ التشريع الاسلامى ص ٣١٣ ، ٣٢٤ .

(٣) تاريخ الاسلام ٣/٣٥٦ ، انباء الرواة ١/١٢٧ ، ١٢٩ ، ٣٣٥/٢ ، ١٧٧٠/٤ .

المبحث الرابع : نبذة عن أواخر العصر العباسى الثانى
أو عصر سيطرة السلاجقة الاتراك
(٤٤٧ - ٦٥٦هـ)

وامتاز العصر السلجوقى السنى الذى عاش فيه القاضى ابن شداد (٥٣٩ - ٦٣٢هـ) بثلاثة أمور : إصلاح الخلافة العباسية ، وحياء السنة وامانة البدعة ، ومقاومة الغزو الصليبي والقضاء عليه ، كما سبق أن بينا ذلك بالتفصيل ، الا ماكان من سيطرة الدولة العبيدية الرافضية على مصر ومايتبعها وظهور الرفض فى تلك البلاد ، الى سنة ٥٦٧هـ تاريخ سقوط هذه الدولة واعادة الخطبة العباسية .

هذا من الناحية السياسية والاجتماعية ، وأما من الناحية الدينية والعلمية ، فقد تواصل النشاط الثقافى والدينى لأهل السنة فى عاصمة الخلافة العباسية - بغداد - ومايتبعها من البلاد التى تحت نفوذها ، مع شئ من الانتعاش وسبب ذلك أن الخلفاء العباسيين فى هذه الفترة الزمنية كان أغلبهم على نميب من العلم ، وتقدير للعلماء ، وحب لسماع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وروايتهم لها .^(١)

ووافق ذلك أن النشاط الثقافى والدينى لأهل الرفض العبيديين بمصر وحولها من البلاد التى تحت سيطرتها ، كان قد وصل الى شئ من الفتور ، سببه عدم نجاح الدعوة للمذهبين الاسماعيلى والامامى ، وشغوف جمهور المسلمين بالمذهبين المالكى والشافعى ، حتى ان أبا أحمد بن الافضل

(١) الجملة الأخيرة مختصر ما فى تاريخ الخلفاء ص ٤١٧، ٤٢٦،
 ٤٣١، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٤ .

وزير المستنصر قد اضطر الى تعيين أربعة قضاة يحكم كل بمذهبه ويورث بمذهبه : قاض اسماعيلى ، وقاض امامى ، وقاض مالكى ، وقاض شافعى ، وهى أول مرة تعددت فيها القضاة بمصر وذلك سنة ٤٢٥هـ . ولما ازدادت الدولة العبيدية ضعفا قلد رئاسة القضاء أبو المعالى مجلى بن جميع الشافعى صاحب الذخائر ، وذلك سنة ٥٤٧هـ . ولما ولى صلاح الدين الايوبى وزارة العاضد أزال مظاهر الدولة العبيدية وصرف قاضيها الاسماعيلى جلال الدين بن هبة الله بن الكامل الصورى ، وولى صدر الدين عبد الله بن درباس الكردى الشافعى رئاسة القضاء بالقاهرة سنة ٥٦٦هـ . وحارب صلاح الدين المذهب الاسماعيلى بمصر حتى لم يبق له أثر وقطع الملة بيننا وبين القوم حتى لانكاد نطلع على شىء من كتبهم لافى الفقه ولافى غيره ، واستمر القضاء فى الشافعية حتى جاء الظاهر بيبرس فأعاد تعدد القضاة وجعله على مذاهب أهل السنة الأربعة : حنفى ، مالكى ، شافعى ، حنبلى .^(١)

وقد واصل فقهاء هذا العصر جهودهم المكملة لمذاهب أئمتهم بما قاموا به من الترجيح بين الروايات المختلفة عنهم ، والتخريج لعلها ، والفتوى فيما لم يرد فيه نص عن أولئك الأئمة بالقياس على تلك العلل ، نذكر منهم على سبيل المثال :

* من المذهب الحنفى : شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسى صاحب المبسوط (٤٩٠هـ) ، وأبا بكر بن مسعود بن

(١) تاريخ التشريع الاسلامى ص ٢٣٢، ٣٤٣ بتصرف ، وانظر حسن المحاضرة ١٥٣/٢ .

أحمد الكاسانى صاحب بدائع الصنائع (٥٨٧هـ) ، وعلى بن أبى بكر بن عبد الجليل الفرغانى المرغينانى صاحب الهداية (٥٩٣هـ) .

* ومن المذهب المالكى : أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى الأندلسى صاحب المنتقى فى شرح الموطأ وهو مختصر الاستيفاء (٤٩٤هـ) ، وأبى عبد الله محمد بن على بن عمر التميمى المازرى الصقلى امام أهل افريقية صاحب شرح التلقين للقاضى عبد الوهاب (٥٣٦هـ) ، وأبى محمد بن عبد الله بن نجم بن ساس الجذامى السعدى صاحب الجواهر الثمينة فى مذهب عالم المدينة عكف عليه المصريون (٦١٠هـ) .

* ومن المذهب الشافعى : أبى نصر عبد السيد بن محمد المعروف بابن المبالغ صاحب الشامل (٤٧٧هـ) ، وأبى حامد محمد بن محمد بن محمد بن الغزالى صاحب البسيط والوسيط والوجيز (٥٠٥هـ) ، وأبى القاسم عبد الكريم بن محمد القزوينى الرافعى صاحب الشرح الكبير على الوجيز (٦٢٣هـ) .

* ومن المذهب الحنبلى : عبد الخالق بن عيسى بن أحمد الشريف أبو جعفر بن أبى موسى الهاشمى العباسى صاحب رؤوس المسائل ، وشرح المذهب (٤٧٠هـ) ، وابن الزغوانى أبو الحسن على بن عبيد الله بن نصر بن السرى صاحب الخلاف الكبير (٥٢٧هـ) ، وأبى الفرج عبد الرحمن بن على الشهير بابن الجوزى صاحب الانصاف فى مسائل الخلاف (٥٩٧هـ) ، وموفق الدين أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى صاحب المغنى (٦٢٠هـ) .

(١) تاريخ التشريع الاسلامى ص ٣٤٦، ٣٤٨-٣٥٠، ٣٥٤-٣٥٦، ٣٦٠-٣٦٢
(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١/٢٦٠، ١٨٠-١٨٤، ٣٩٩-٤٣٢ ، ١٣٣/٢ ، ١٤٩ ، شذرات الذهب ٣/٣٣٦ ، ٨٠/٤ ، ٣٣١-٣٢٩ ، ٨٨/٥ ، ٩٢ .

كما واصل المحدثون نشاطهم فى ميدانهم ، يرحلون من قطر الى آخر ، ويتلقى بعضهم عن بعض ، ويعرضون الكتب والمسموعات على الشيوخ ، لكنهم اقتصروا فى تصانيفهم على الجمع والترتيب ، أو التهذيب لكتب أسلافهم ، كالجمع بين الصحيحين لمحمد بن عبد الحق الاشبيلي (٥٨٢هـ) ، والجمع بين الكتب الستة المتمثل فى جامع الأصول لابن الأثير (٦٠٦هـ) ، والجمع بين أحاديث من كتب مختلفة كمصابيح السنة للبغوى (٥١٦هـ) ، كما صنفوا كتباً أخرى منتقاة فى أحاديث الأحكام كالمنتقى لمجد الدين أبى البركات المشهور بابن تيمية الجد (٦٥٢هـ) ، وأخرى فى المواعظ كالترغيب والترهيب للحافظ زكى الدين المنذرى (٦٥٦هـ) .^(١)

وصنف فى غريب الحديث واللغة والنحو علماء كثيرون منهم ابن مكى المقللى صاحب كتاب تشقيف اللسان وتلقيح الجنان (٥٠١هـ) ، والزمخشري صاحب الفائق فى غريب الحديث (٥٣٨هـ) ، وابن الأثير صاحب النهاية فى غريب الحديث (٦٠٦هـ) ، والصغاني رضى الدين صاحب العباب وهو من المعاجم اللغوية المهمة (٦٥٠هـ) .^(٢)

وفى مجال العقيدة يحكى لنا ابن كثير ما وقع للحافظ عبد الغنى المقدسى صاحب الكمال فى أسماء الرجال والأحكام الكبرى والمغبرى (٦٠٠هـ) مع كبار الدماشقة من الشافعية وبعض الحنابلة ، إذ أنه كان يقرأ الحديث بجامع دمشق بعد صلاة الجمعة فحمل له قبول من الناس جدا فحسدوه وجهزوا

(١) الحديث والمحدثون ص ٤٢٢-٤٣٣ .
 (٢) مقدمة النهاية ٩/١ ، انباه الرواة ٢٦٥/٣-٢٧٢-٢٥٧، ٢٦٠ .
 القسم الدراسى لمحقق غريب ابن قتيبة ٦٢٠٦٠٠٥٨٠٥٧/١ .

الناصح الحنبلى ليشوش عليه برفع الصوت ، فحول عبد الغنى ميعاده الى بعد العصر فذكر يوما عقيدته فثار عليه القاضى ابن الزكى وضياء الدين الدولعى وعقدوا له مجلسا فى القلعة يوم الاثنين ٢٤ من ذى الحجة سنة ٥٩٥هـ وتكلموا معه فى مسألة العلو ومسألة النزول ومسألة الحرف والصوت وطال الكلام وظهر عليهم بالحجة فقال له برغش نائب القلعة : كل هؤلاء على الضلالة وأنت على الحق ؟ قال نعم ، فغضب برغش من ذلك وأمره بالخروج من البلد .^(١)

وذكر ابن رجب فى ترجمته هذه القصة بروايات متعددة منها أن الشافعية والحنفية والمالكية اجتمعوا عند المعظم عيسى والصارم برغش والى القلعة وأحضر المقدسى وسجل اصراره على اعتقاده - الذى هو اعتقاد الحنابلة - وهو العلو والاستواء والحرف وأجمع الفقهاء على الفتوى بكفره وأنه مبتدع وحكموا عليه بالخروج من البلد .. وعزا الذهبى هذه الرواية الى أبى المظفر سبط ابن الجوزى فى كتابه مرآة الزمان ، ثم نقض كلامه المتضمن لدعوى الاجماع باقراره لموافقة اعتقاد المقدسى لاعتقاد الحنابلة وأن هذا هو مذهب السلف رضى الله عنهم ، ووصف ابن رجب مخالفى المقدسى بأنهم أشاعرة .^(٢) وهذا كله يدل على أن أغلب العلماء كانوا أشاعرة فى عصر ابن شداد .

وقد ألف العلماء فى مجالات أخرى كالتفسير والبلاغة والشعر والتاريخ وغير ذلك مما لايتسع المجال لذكره هاهنا .

(١) البداية والنهاية ٣٩٠٣٨/١٣ .
(٢)، (٤) ذيل طبقات الحنابلة ٢٠/٢-٢٤ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٤٦٤/٢١ .

وأما ماتم من انجازات مساعدة لنشر العلم بجميع
اصنافه فنذكر منها ماتيسر :

ففى سنة ٤٥٧هـ شرع نظام الملك قوام الدين الحسن بن
على الطوسى - وكان وزير السلطان البارسلان السلجوقى - فى
بناء المدرسة النظامية ببغداد ، وأنجزها فى سنة ٤٥٩هـ ،
(١)
وانتدب الشيخ أبا اسحاق الشيرازى ليدرس بها .

وفى سنة ٤٨٢هـ أنشأ تاج الملك مستوفى السلطان
المدرسة التاجية ببغداد بباب ابرز ، ودرس فيها أبو بكر
(٢)
الشاشى .

وفى سنة ٥٣٥هـ بنيت المدرسة الكمالية ببغداد بناها
كمال الدين أبو الفتوح بن طلحة صاحب المخزن ، ولما فرغت
درس فيها الشيخ أبو الحسن بن الخل وحضره أرباب المناصب
(٣)
وسائر الفقهاء .

وفى سنة ٥٥٧هـ كملت المدرسة التى بناها ابن هبيرة
وزير الخليفة المستنجد بالله بباب البصرة من بغداد ، ورتب
فيها مدرسا وفقها ، وكان قبل ذلك وزيرا للخليفة المقتفى
(٤)
لأمر الله .

وفى سنة ٥٦٥هـ عمر الملك نور الدين محمود بن زنكى
جامع داريا ، وفى سنة ٥٦٦هـ أمر بعمارة جامع الموصل
وتوسعته ، ووقف على تأسيسه بنفسه ، وجعل له خطيبا ومدرسا

-
- (١) حسن المحاضرة ٢/٢٥٥ ، تاريخ الخلفاء ص ٤٢٠ ، العبر
٢/٣٠٩ ، البداية والنهاية ١٢/٩٦٠٩٥ ، الكامل ٨/١٠٥ .
(٢) الكامل ٨/١٥٢ ، البداية والنهاية ١٢/١٣٥ ، تاريخ
الخلفاء ص ٤٢٥ .
(٣) الكامل ٨/٣٦٩ ، البداية والنهاية ١٢/٢١٧ .
(٤) البداية والنهاية ١٢/٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ .

للفقه ، وولى التدريس للفقير أبى بكر البرقانى ، ووقف على
(١)
الجامع قرية من قرى الموصل .

وقال ابن خلكان فى ترجمة الملك العادل نور الدين
(٥٤١ - ٥٦٩هـ) بنى المدارس بجميع بلاد الشام الكبار مثل
دمشق وحلب وحماة وحمص وبلبك ومنبج والرحبة .. وبنى
بمدينة الموصل الجامع النورى ورتب له مايكفيه ، وبحماة
الجامع الذى على نهر العاصى ، وجامع الرها ، وجامع منبج ،
(٢)
وبيمارستان دمشق ، ودار الحديث بها أيضا .

وفى سنة ٥٧٢هـ أمر الخليفة الناصر لدين الله ببناء
مدرسة للشافعية على قبر الشافعى ، وجعل الشيخ نجم الدين
الخبوشانى مدرسا وناظرها . وفيها بنى الأمير مجاهد الدين
قيماز نائب قلعة الموصل جامعا حسنا ورباطا ومدرسة
ومارستان متجاورات بظاهر الموصل .. وله عدة مدارس وجوامع
(٣)
غير مذكرونا .

وقال ابن خلكان فى ترجمة الملك الناصر صلاح الدين
الايوبى (٥٦٩ - ٥٨٩هـ) : ولما ملك السلطان صلاح الدين
الديار المصرية لم يكن بها شئ من المدارس .. فعمر فى
القرافة الصغرى المدرسة المجاورة لقبر الامام الشافعى ،
وبنى مدرسة بالقاهرة فى جوار القبر المنسوب الى الحسين بن
على رضى الله عنهما وجعل عليها وقفا كبيرا ، وجعل دار
سعيد السعداء خادم المصريين خانقاه ووقف عليها وقفا طائلا
وجعل دار عباس مدرسة للحنفية وعليها وقف جيد أيضا ،

(١) البداية والنهاية ١٢/٢٦١، ٢٦٣ .

(٢) وفيات الاعيان ١٨٥/٥ .

(٣) البداية والنهاية ١٢/٢٩٦ .

والمدرسة التى بمصر المعروفة بزين التجار وقفها على الشافعية ووقفها جيد أيضا ، وله بالقدس مدرسة أيضا ووقفها كثير ، وخانقاه بها أيضا ، وله بمصر مدرسة للمالكية .. ورتب هذه الاوقاف العظيمة وليس فيها شيء منسوب الىه فى الظاهر .. والعجب أن له بدمشق فى جوار البيمارستان النورى مدرسة يقال لها الصلاحية فهى منسوبة اليه وليس لها وقف ، وله بها مدرسة للمالكية أيضا ولا تعرف به .^(١)

وفى سنة ٥٨٩هـ جدد الخليفة الثامن خزانة كتب المدرسة النظامية ببغداد ونقل اليها ألوفها من الكتب الحسنة المثمينة .^(٢)

وقال فى تاريخ الخلفاء فى ولاية المستنصر بالله (٦٢٣-٦٤٠هـ) : قرب المستنصر أهل العلم والدين ، وبنى المساجد والربط والمدارس ، ثم نقل عن ابن واصل أن المستنصر بنى على دجلة من الجانب الشرقى مدرسة مابنى على وجه الأرض أحسن منها ، ولا أكثر منها ووقفا ، وهى بأربعة مدرسين على المذاهب الأربعة .^(٣) كما نقل عن الذهبى قوله : وكان ابتداء عمارتها فى سنة خمس وعشرين ، وتمت فى سنة احدى وثلاثين ، ونقل اليها الكتب وهى مائة وستون حملا من الكتب النفيسة ، وعدد فقهاء مائتان وثمانية وأربعون فقيها من المذاهب الأربعة ، وأربعة مدرسين ، وشيخ حديث ، وشيخ نحو ، وشيخ طب ، وشيخ فرائض .^(٤)

(١) وفيات الأعيان ٢٠٦/٧، ٢٠٧ ، وانظر حسن المحاضرة ٢٥٦/٢-٢٦١ .
 (٢) البداية والنهاية ٦/١٣ .
 (٣) تاريخ الخلفاء ص ٤٦١ .
 (٤) تاريخ الخلفاء ص ٤٦٢ ، وانظر البداية والنهاية ١٣٩/١٣ .

وقال الذهبي في العبر : تكامل بناء المستنصرية
(١)
ببغداد .. ولانظير لها في الدنيا فيما أعلم .

وفى سنة ٦٢٨هـ أمر الملك الأشرف صاحب دمشق ببناء دار
(٢)
الحديث الأشرفية ، وفرغت في سنة ٦٣٠هـ ، وكانت بالسفح ،
كما بنى جامع التوبة وجامع جراح ، وهدد بنفى من اشتغل
بالمنطق وعلوم الأوائل ، واستدعى الزبيدي من بغداد وسمع
(٣)
عليه صحيح البخارى وغيره .

وفى سنة ٦٣٩هـ بنى الملك الصالح أيوب بن نجم الدين
(٤)
صاحب مصر المدرسة التى بين القصرين ، وهى أربع مدارس
(٥)
للمذاهب الأربعة وتسمى الصالحية .

قال ابن كثير : وفيها شرع الصالح أيوب في بناء
المدارس ، وفيها كان دخول الشيخ عز الدين (بن عبد السلام)
الى الديار المصرية فأكرمه صاحبها وولاه الخطابة بالقاهرة
(٦)
ورئاسة القضاء بمصر .

وفى سنة ٦٦١هـ شرع الملك الظاهر بيبرس البندقدارى في
بناء المدرسة الظاهرية - وهى القديمة - للشافعية والحنفية
والحديث والقراءات ، وتمت في أول سنة ٦٦٢هـ ، ووقف بها
(٧)
خزانة كتب .

-
- (١) العبر ٢٠٩/٣ .
(٢) تاريخ الخلفاء ص ٤٦٢ ، وانظر حسن المحاضرة ٢٦٢/٢ .
(٣) البداية والنهاية ١٤٠/١٣ ، ١٤٦٠-١٤٨ .
(٤) تاريخ الخلفاء ص ٤٦٣ .
(٥) حسن المحاضرة ٢٦٣/٢ .
(٦) البداية والنهاية ١٥٧/١٣ .
(٧) حسن المحاضرة ٢٦٤/٢ .

الباب الثاني

دراسة حياة المؤلف

يتألف هذا الباب من فصلين : حياته الشخصية ، وحياته العلمية .

الفصل الأول

حياته الشخصية (٥٣٩-٦٣٢هـ)

يشتمل هذا الفصل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : لقبه ، كنيته ، اسمه
نسبه ، نسبته

(١)
هو الشيخ الامام العلامة قاضي القضاة بقية الاعلام ،
بهاء الدين ، أبو العز وأبو المحاسن ، يوسف بن رافع بن
تميم بن عتبة بن محمد بن عتاب ، الاسدي ، الحلبي الاصل
والدار ، الموصل المولد والمنشأ ، الفقيه الشافعي ،
المقريء ، المحدث ، المؤرخ ، المشهور بابن شداد وهو جده
لامه .

(١) أخذ بعض العلماء النهي عن التسمي بقاضي القضاة من
حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : "ان أخرج اسم عند الله رجل تسمى ملك
الاملاك ، لامالك الا الله عزوجل" . قال الأشعثي (شيخ
مسلم سعيد بن عمرو) قال سفيان (أي ابن عيينة) مثل
شاهان شاه ، وقال أحمد بن حنبل (شيخ مسلم أيضا) سألت
أبا عمرو الشيباني عن "أخرج" ، فقال : أوضع . ومن
طريق آخر عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : "أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه
=

وكان يكنى أولا أبا العز ، ثم غير كنيته وجعلها أبا
(١)
المحاسن .

وتجدر الإشارة الى أنه ينبغي التمييز بين القاضى ابن
شداد هذا ، وبين ابن شداد آخر وهو الشيخ الرئيس المؤرخ
الجغرافى المنشئ البليغ أبو عبد الله محمد بن ابراهيم بن
على - وقيل ابن على بن ابراهيم - الانصارى الحلبى ، الذى
(٢)
أدرك آخر زمن القاضى (٦١٣ - ٦٨٤هـ) .

فان بينهما اشتباه من خمس جهات : من جهة انتساب كل
منهما الى ابن شداد ، والى مدينة حلب ، ومن جهة الاسهام فى
كتابة التاريخ ، فان بهاء الدين أبا المحاسن ألف سيرة صلاح
الدين الايوبى وسماها : " النوادر السلطانية والمحاسن
اليوسفية " ، وأما عز الدين أبو عبد الله فقد صنف ثلاثة كتب

= وأغبطه عليه ، رجل كان يسمى ملك الأملاك ، لامالك الا
الله " . أخرجهما مسلم ك/الادب ج٢١٤٣ ، ٢١٠٢٠ ، وجاء
فى البخارى ك/الادب ١١٩/٧ ، ١٢٠ ، بلفظ : "أخنى الاسماء"
وبلفظ : "أخنع الاسماء" . قال فى الفتح ٥٩٠/١٠ واستدل
بهذا الحديث على تحريم التسمى بملك الأملاك ومافى
معناه ، واختلف فى التسمى بقاضى القضاة ثم نقل عن
ابن أبى جمرة أن ذلك يلحق بملك الأملاك . اهـ
وانظر فتح المجيد ص ٤٢٩-٤٣٢ ، تيسير العزيز الحميد
ص ٥٤٧-٥٤٩ .

(١) انظر ترجمته فى : الذيل على الروضتين ص ١٦٣ ، وفيات
الاعيان ٨٤/٧-١٠٠ ، التكملة لوفيات النقلة ٣٨٥،٣٨٤/٣
البداية والنهاية ١٤٣/١٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٥٩/٤ ، سير
العلام النبلاء ٢٢/٣٨٧-٣٨٣ ، بغية الطالب فى تاريخ حلب
ص ٢٦١ ، الزبد والضرب فى تاريخ حلب ص ٤٣ ، النجوم
الزاهرة ٢٩٢/٦ ، طبقات الشافعية للأسنوى ٢٩٠،٢٨/٢ ،
طبقات الشافعية الكبرى ص ٣٦٢،٣٦٠ ، غاية النهاية فى
طبقات القراء ص ٣٩٦،٣٩٥ ، تاريخ الموصل ٣٩٠/١ ، كشف
الظنون ٧٥٩/١ ، ١٨١٦،١٢٧٥،١١٩٨/٢ ، شذرات الذهب
١٥٨/٥-١٥٩ ، طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ١٢٠/٢ ،
الاعلام للزركلى ٣٠٦/٩ .

(٢) انظر ترجمته فى : العبر ٣٥٦/٣ ، البداية والنهاية
٣٠٥/٣ ، شذرات الذهب ٣٨٨/٥ .

هى : "الأعلاق الخطيرة فى ذكر أيام الشام والجزيرة" ،
 و"تاريخ حلب" ، و"الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر" .
 وهذا الكتاب الأخير أشار اشتباها رابعا بينهما ، لأن
 المقصود من الملك الظاهر فى هذا المصنف هو ركن الدين
 بيبرس الذى خلف الملك المظفر على سلطنة مصر سنة ٦٥٨هـ ،
 فى حين أن بهاء الدين أدرك الملك الظاهر بن الملك الناصر
 صلاح الدين بحلب ودخل فى خدمته فى سنة ٥٩١هـ .
 وهناك اشتباه خامس بينهما وهو أن عز الدين كان قاضيا
 أيضا ، على ما نقله الشيخ العلامة المؤرخ عبد القادر
 النعيمي الدمشقي .
 (٢)

ولكن هناك أمور تفرق بينهما ، وهى :

أولا : أن القاضى بهاء الدين أبا المحاسن موصلى
 المولد والمنشأ ، حلبى الأصل والدار ، وأما عز الدين أبو
 عبد الله فإنه حلبى المولد والمنشأ ، وقضى معظم حياته
 بالقاهرة الى أن مات بها .

ثانيا : أن أبا المحاسن أسدى - نسبة الى بنى أسد -
 وأما أبو عبد الله فإنه أنصارى - نسبة الى الأنصار - .
 ثالثا : أن أبا عبد الله تأخر عن أبى المحاسن بعد
 موته باثنتين وخمسين سنة .

رابعا : أن أبا المحاسن مقرئ محدث فقيه قاض مؤرخ ،
 وأما أبو عبد الله فهو مؤرخ جغرافى منشئ بليغ .
 خامسا : أن أبا المحاسن اسمه يوسف بن رافع بن تميم ،

(١) مقدمة محقق النوادر اليوسفية ص ٧٠٦ ، العبر ٢٨٨/٣ ،
 فوات وفيات الأعيان ٢٣٥/١ ، معجم المؤلفين ٦٢/٦ ،
 ٢٠٩/٨ ، ٢٩٩/١٠ .

(٢) الدارس فى تاريخ المدارس ١٥٢/١ .

(٣) قال ابن الأثير فى الباب فى تهذيب الأنساب ٥٢/١ الأسدى
 بفتح الالف والسين المهملة وبعدها الدال المهملة ،
 هذه النسبة الى أسد وهو اسم عدة من القبائل .

فى حين أن أبا عبد الله اسمه محمد بن إبراهيم بن على .
 فهما على هذا ، شخصان مختلفان لاشخص واحد كما توهم
 بعض المؤرخين وكتاب السير والتراجم، حتى عزوا بعض مؤلفات
 المؤرخ عز الدين ابن شداد الى القاضى بهاء الدين بن شداد
 على ما ذكره محقق سيرة صلاح الدين الأيوبي ، منها :
 * "الاعلاق الخطيرة فى ذكر أيام الشام والجزيرة" ،
 فقد أخطأ فى عزوه الى القاضى بهاء الدين كل من حاجى خليفة
 فى "كشف الظنون" (١/١٢٣) ، وجرى زيدان فى "تاريخ آداب
 اللغة العربية" (٣/٦٣) ، والعزى فى "نهر الذهب" (١/١١) ،
 وأحمد بدوى فى "الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية
 بمصر والشام" (ص ٢٦٥) .

* "تاريخ حلب" ، فقد أخطأ بروكلمان فى عزوه الى
 القاضى بهاء الدين فى "تاريخ آداب اللغة العربية" (الملحق ١
 ص ٥٤٩) ، وتابعه على ذلك السيد الباز العرينى فى "مؤرخو
 الحروب الصليبية" (ص ٢٠٢) ، وعبد اللطيف حمزة فى الحركة
 الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والمملوكى (ص ٣٠٩) .
 * "الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر" ، وقد أخطأ
 بروكلمان فى عزوه الى القاضى بهاء الدين ، ظنا منه أن
 المقصود بالملك الظاهر هنا هو ابن صلاح الدين صاحب حلب ،
 والمصحح أن المراد به هو ركن الدين بيبرس البندقدارى .
 وقد تابعه على هذا الخطأ السيد الباز العرينى فى المرجع
 (١)
 السابق .

(١) مقدمة محقق سيرة صلاح الدين لابن شداد ص ٨٠٧ .

المبحث الثانى : مولده ، منشأه

ولد القاضى بهاء الدين أبو المحاسن بالموصل ليلة
العاشر من شهر رمضان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة (٥٣٩هـ) ،
وتوفى أبوه وهو صغير السن ، فنشأ عند أخواله بنى شداد
فنسب اليهم ، وكان شداد جده لأمه ، وكانت نشأته بالموصل
(١)
أيضا .

المبحث الثالث : حياته الزوجية

(٢)
اتفق المؤرخون على أنه لم يرزق ولدا .

-
- (١) وفيات الأعيان ٨٤/٧ ، معرفة القراء الكبار ٦٢٠/٢ ،
سير أعلام النبلاء ٣٨٤/٢٢ ، طبقات الشافعية للأسنوى
٢٩/٢ ، غاية النهاية ٣٩٥/٢ ، طبقات الشافعية لابن
قاضى شعبة ١٢٠/٢ .
(٢) وفيات الأعيان ٨٩/٧ ، معرفة القراء الكبار ٦٢١/٢ ،
سير أعلام النبلاء ٣٨٥/٢٢ ، طبقات الشافعية للأسنوى
٢٩/٢ ، غاية النهاية ٣٩٦/٢ ، شذرات الذهب ١٥٩/٥ .

المبحث الرابع : وفاته ، ودفنه

توفى القاضى ابن شداد يوم الأربعاء رابع عشر صفر سنة
اثنيتين وثلاثين وستمائة رحمه الله تعالى بحلب ، وله ثلاث
(١)
وتسعون سنة . واضطرب حاجى خليفة فى سنة وفاته : فمرة قال
احدى وثلاثين ، ومرة قال اثنيتين وثلاثين ، ومرة قال ثلاث
(٢)
وثلاثين . وقال تلميذه المنذرى : توفى فى الرابع عشر ،
(٣)
ويقال السابع عشر من صفر ، لكن تلميذه ابن خلكان الذى حضر
(٤)
الملاة عليه ودفنه صرح بالرابع عشر .
ودفن فى التربة التى بناها لنفسه ، والتى تقع بين
(٥)
المدرسة ودار الحديث اللتين عمرهما من ماله .

-
- (١) وفيات الاعيان ٩٩/٧ .
(٢) كشف الظنون ٧٥٩/١ ، ١١٩٨/٢ ، ١٢٧٥ ، ١٨١٦ .
(٣) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٤/٣ .
(٤) وفيات الاعيان ٩٩/٧ .
(٥) طبقات الشافعية لاسنوى ٣٠/٢ ، ولابن قاضى شعبة ١٢٠/٢ .

الفصل الثانى

حياته العلمية

يحتوى هذا الفصل على سبعة مباحث .

المبحث الاول : طلبه للعلم

بدأ القاضى ابن شداد طلب العلم بالموصل ، فحفظ القرآن الكريم فى صغره ، ثم قدم الشيخ أبو بكر يحيى بن سعدون القرطبى الى الموصل فلزمه وقرأ عليه بالطرق السبع ، وأتقن عليه فن القراءات .

(١)

قال أبو المحاسن فى بعض تواليفه : أول من أخذت عنه شيخى الحافظ مائن الدين أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبى رحمه الله تعالى ، فانى لازمت القراءة عليه احدى عشرة سنة ، فقرأت عليه معظم مارواه من كتب القراءات ، وقراءة القرآن العظيم ، ورواية الحديث وشرحه ، والتفسير ، حتى كتب لى خطه ، شهد لى بأنه مقرأ عليه أحد أكثر مما قرأت عليه ، وعندى خطه بجميع ماقرأت عليه فى قريب من كراسين ، وفهرست مارواه جميعه عندى وأنا أرويه عنه . ومما يشتمل عليه فهرست البخارى ومسلم من عدة طرق ، وغالب كتب الحديث ، وغالب كتب الادب وغيره ، وآخر روايتى عنه شرح الغريب لأبى عبيد القاسم بن سلام ، قراءته عليه فى

(١) المراد بتأليف ابن شداد هذا هو كتاب فهرست سماعه من شيوخه كما صرح به المؤلف نفسه فيما حكاه عنه ابن خلكان .

مجالس ، آخرها فى العشر الاخير من شعبان سنة سبع وستين وخمسمائة (٥٦٧هـ) .

ثم قال : ومنهم الشيخ أبو البركات عبد الله بن الخضر ابن الحسين المعروف بابن الشيرجى ، سمعت عليه بعض تفسير الثعلبى ، وأجاز لى أن أروى عنه جميع ما رواه على اختلاف أنواع الروايات ، وكتب لى خطه بذلك فى فهرست سماعى مؤرخا بخامس جمادى الاولى سنة ست وستين وخمسمائة (٥٦٦هـ) .

ومنهم الشيخ مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن أحمد ابن محمد بن عبد القاهر الطوسى الخطيب بالموصل ، وهو مشهور بالرواية حتى يقصد لها من الآفاق ، سمعت عليه كثيرا من مسموعاته ، وأجاز لى جميع ما رواه فى السادس والعشرين من رجب سنة ثمان وخمسين وخمسمائة (٥٥٨هـ) .

ومنهم القاضى فخر الدين أبو الرضا سعيد بن عبد الله ابن القاسم الشهرزورى ، سمعت عليه مسند الشافعى ، ومسند أبى عوانة ، ومسند أبى يعلى الموصلى ، وسنن أبى داود ، وكتب لى خطه بذلك ، وهو فى فهرستى ، وسمعت عليه الجامع لأبى عيسى الترمذى ، وأجاز لى رواية ما رواه ، وكتب لى خطه بذلك فى شوال سنة سبع وستين وخمسمائة (٥٦٧هـ) .

ومنهم الحافظ مجد الدين أبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن على الأشيرى الصنهاجى ، أجاز لى جميع ما يرويه على اختلاف أنواعه ، وفى فهرستى خطه بذلك مؤرخا بشهر رمضان سنة تسع وخمسين وخمسمائة (٥٥٩هـ) وفهرسته عندى بذلك .

ومنهم الحافظ سراج الدين أبو بكر محمد بن على الجيانى ، قرأت عليه صحيح مسلم من أوله الى آخره بالموصل

(١)
والوسيط للواحدى ، وأجاز لى رواية مايرويه فى تاريخ سنة
تسع وخمسين وخمسمائة (٥٥٩هـ) .

فهذه أسماء من حضر فى خاطرى ، وقد سمعت من جماعة لم
يحضرنى روايتهم عند جمع هذا الكتاب ، كشدة الكاتبة فى
بغداد ، وأبى المغيث فى الحربية ، والشيخ رضى الدين
القزوينى المدرس بالنظامية ، وجماعة شذت عنى طرقهم ، فلم
أذكرهم ، اذ كان فى هؤلاء غنية ، هذا آخر ماذكره عن نفسه .
وقال غيره : انه قرأ الفقه على أبى البركات عبد الله
ابن الشيرجى المذكور فقيه الموصل ، ثم اشتغل بالخلاف على
الضياء ابن أبى حازم صاحب محمد بن يحيى الشهيد النيسابورى
ثم باحث فى الخلاف متفننى أصحابه ، كالفخر النوقانى ،
والبروى ، والعماد النوقانى ، والسيف الخوارى ، والعماد
(٢)
الميانجى .

(١) الوسيط أحد الكتب الثلاثة التى ألفها الواحدى فى
التفسير ، والكتابان الآخران هما البسيط والوجيز ،
والوسيط خيرها وأنفعها وأجدرها بالاحياء كما ذكره
السيد أحمد مقرر رحمه الله تعالى فى مقدمته لتحقيق
كتاب أسباب النزول للواحدى ص ٢١، ١٩، ١٨ .
(٢) وفيات الاعيان ٨٤/٧-٨٦ .

المبحث الثانى : شيوخه

سمع القاضى ابن شداد من طائفة كبيرة من العلماء ، نذكر منهم جماعة مبتدئين بما بدأ به المؤلف نفسه حسب ما نقله تلميذه ابن خلكان ، ثم نعقب على ذلك بما ذكره غيره ونخص كل واحد منهم بترجمة وجيزة .

(١) الحافظ الامام المقرئ النحوى شيخ الموصل صائن الدين أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي .

وهو شيخه الأول الذى لازمه احدى عشرة سنة ، وكان بارعا فى القراءات ورواية الحديث وشروحه والتفسير واللغة والادب والنحو ، لم يقرأ عليه أحد أكثر من ابن شداد ، وكان ثقة مدوقا محققا واسع العلم نبىلا ذا دين ونسك ووقار ، توفى بالموصل سنة سبع وستين وخمسائة (٥٦٧هـ) رحمه الله تعالى .

(٢) الشيخ القاضى العلامة المحدث الفقيه الشافعى أبو البركات عبد الله بن الخضر بن الحسين المعروف بابن الشيرجى ، فقيه الموصل .

كان عالما زاهدا متقشفا ، اشتهر بعلمى الحديث والفقه ولى قضاء البصرة ودرس بالاتبكية القديمة - يعنى بالموصل - توفى فى جمادى الاولى سنة أربع وسبعين وخمسائة (٥٧٤هـ) بالموصل ، ودفن بظاهرها - وقد قارب الثمانين - رحمه

(١) وفيات الاعيان ٨٥، ٨٤/٧ ، ١٧١/٦ ، طبقات المفسرين للداودى ٣٦٨/٢ ، معرفة كبار القراء ٥٣٥/٢ ، العبر ٥٣/٣ ، سير اعلام النبلاء ٥٤٦/٢٠ ، انباه الرواة ٣٧/٤ ، شذرات الذهب ٢٢٥/٤ ، التاج المكلل ص ١٤٨ .

(١)

الله تعالى .

(٣) الشيخ الامام العالم المحدث مسند العصر مجد الدين أبو

الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر

الطوسي البغدادى الخطيب بالموصل الفقيه الشافعى .

اشتهر بالرواية حتى كان يقصد له من الآفاق ، وكان ثقة

فى نفسه ، تفرد فى الدنيا ، توفى ليلة الثلاثاء رابع عشر

شهر رمضان سنة ثمان وسبعين وخمسمائة (٥٧٨هـ) ، وله نيف

وتسعون سنة ، ودفن بمقبرة باب الميدان من بغداد ، رحمه

(٢)

الله تعالى .

(٤) القاضى العلامة العلم المحدث الفقيه الشافعى فخر

الدين أبو الرضا سعيد بن عبد الله بن القاسم

الشهرزورى - نسبة الى شهر زور بلدة مشهورة بين

الموصل وهمدان - .

تفقه بنيسابور وتقدم حتى صار أوجه أهل بيته ، وقدم

رسولا الى بغداد من الموصل ، وحدث سنة ست وسبعين وخمسمائة

(٥٧٦هـ) وهى سنة وفاته فى العشر الاخير من جمادى الاولى

(٣)

رحمه الله تعالى .

(٥) الحافظ الامام العلامة مجد الدين أبو محمد عبد الله بن

محمد بن عبد الله بن على الاشيرى - نسبة الى اشير ،

(١) وفيات الاعيان ٨٥/٧ ، ذيل تاريخ بغداد - مختصر تاريخ
الدبيشى - ٢١٥/١٥ ، طبقات الشافعية لاسنوى ٢٥/٢ ،
طبقات الشافعية الكبرى ٢٣٤/٤ .

(٢) وفيات الاعيان ٨٥/٧ ، العبر ٧٦،٧٥/٣ ، سير اعلام
النبلاء ٨٩-٨٧/٢١ ، مرآة الجنان ٤٣/٣ ، النجوم الزاهرة
٩٤/٦ ، طبقات الشافعية الكبرى ١١٩/٧ ، شذرات الذهب
٢٦٢/٤ .

(٣) وفيات الاعيان ٨٦،٨٥/٧ ، ذيل تاريخ بغداد ١٩٢/١٥ ،
اللباب ٢١٦/٢ .

وأمله أشير زيرى ، وهى مدينة قبالة بجاية وقبلتها
بينهما ثلاثة أيام - الصنهاجى - نسبة الى صنهاجة
قبيلة مشهورة من حمير وهى بالمغرب العربى -
من كبار علماء المالكية ، كان اماما فى الحديث ذا
معرفة بفقهاء ورجاله ، وله يد باسطة فى النحو واللغة
والنسب ، كثير الفضائل ، توفى سنة احدى وستين وخمسمائة
(١)
(٥٦١هـ) رحمه الله تعالى .

(٦) الحافظ العلامة الرحالة سراج الدين أبو بكر محمد بن
على الانصارى الجياني - نسبة الى جيان بلدة كبيرة
بالاندلس -

كان يعلم القرآن ويسمع الحديث ، طاف البلاد وسمع ببلخ
من جماعة ، ووقف كتبه على أصحاب الحديث ، له عوال مخرجة
من حديثه ساوى بعض شيوخه البخارى ومسلم وأبا داود
والترمذى والنسائى ، كان صدوقا متدينا ، توفى بحلب فى
جمادى الاولى سنة ثلاث وستين وخمسمائة (٥٦٣هـ) وقد بلغ
(٢)
السبعين رحمه الله تعالى .

(٧) الكاتبة مسندة العراق فخر النساء شهدة بنت المحدث
أبى نصر أحمد بن الفرج الدينورى - نسبة الى دينور
بلدة من بلد الجبل ، ثم البغدادى الابرى - نسبة الى
الابر التى يخاط بها -

(١) وفيات الأعيان ٨٦/٧ ، الباب ١/٦٨، ٦٩ ، معجم البلدان
٢٠٣، ٢٠٢/١ ، العبر ٣٦، ٣٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٦٦/٢٠
٤٦٧ ، انباء الرواه ١٣٧/٢-١٤١ .
(٢) وفيات الأعيان ٨٦/٧ ، الباب ١/٣٢٠ ، المنتظم ٢٨٨/١٠
العبر ٤١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥١٠، ٥٠٩/٢٠ ، النجوم
الزاهرة ٣٨٠/٥ ، شذرات الذهب ٢١٠/٤ .

كانت من العلماء وكتبت بالخط الجيد ، سمع منها خلق كثير وكان لها السماع العالى ألحقت فيه الأصاغر بالاكابر ، وكانت دينية عابدة صالحة ذات بروخير ، توفيت فى رابع عشر المحرم سنة أربع وسبعين وخمسمائة (٥٧٤هـ) عن نيف وتسعين سنة (١) رحمه الله تعالى .

(٨) الشيخ الامام العلامة الواعظ ذو الفنون رضى الدين أبو الخير أحمد بن اسماعيل بن يوسف الطالقانى - نسبة الى الطالقان بخراسان ، وهى بلدة بين مرو الروذ وبلخ مما يلى الجبل - القزوينى - نسبة الى قزوين بفتح ثم سكون مدينة مشهورة بينها وبين الرى سبعة وعشرون فرسخا - الفقيه الشافعى .

المدرس بالنظامية ، كان اماما فى المذهب والاصول والتفسير والخلاف والتذكير والحديث ، مات بقزوين فى ثانى عشر المحرم سنة تسعين وخمسمائة (٥٩٠هـ) رحمه الله تعالى . (٢)
(٩) الشيخ الفقيه العلامة الواعظ الامام مجد الدين أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد بن الحسين الطوسى - نسبة الى طوس من قرى بخارى - العطار الشافعى حفدة .
كان فقيها اصوليا فاضلا واعظا فصيحاً ، رحل الى بلاد كثيرة ، توفى بتبريز فى ربيع الآخر سنة احدى وسبعين

(١) وفيات الاعيان ٨٦/٧ ، ٤٧٧/٢ ، العبر ٦٦٠٦٥/٣ ، سير اعلام النبلاء ٥٤٢/٢٠ ، دول الاسلام ٨٧/٢ ، شذرات الذهب ٢٤٨/٤ .

(٢) التقييد لابن نقطة ١٣٨، ١٣٧/١ ، مشيخة النعال ص ١١٦ - ١١٨ ، ذيل الروضتين ص ٦ ، الباب ٢٦٩/٢ ، معجم البلدان ٣٤٢/٤ ، ذيل تاريخ بغداد للدمياطى ٤٦/١٩ ، العبر ١٠١٠، ١٠٠/٣ ، سير اعلام النبلاء ١٩٠/٢١ - ١٩٣ ، البداية والنهاية ١٠٠، ٩/٣ ، شذرات الذهب ٣٠٠/٤ .

(١)

وخمسمائة (٥٧١هـ) رحمه الله تعالى .

(١٠) الشيخ المسند الجليل العالم ، أبو الفرج يحيى بن محمود بن سعد الثقفى - نسبة الى ثقيف وهو ابن مذهب ابن بكر بن هوازن .. نزلوا الطائف .. الاصبهانى - نسبة الى اصبهان أشهر بلدة بالجبل - الموفى .

سمع من أبى على الحداد كثيرا وجماعة ، وروى الكثير بأصبهان والموصل وحلب ودمشق ، توفى بقرب همذان غريبا سنة أربع وثمانين وخمسمائة (٥٨٤هـ) وله سبعون عاما رحمه الله تعالى .

وسمع القاضى ابن شداد أيضا من عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن عبد القاهر أبى محمد بن الطوسى الخطيب أخى أبى الفضل المتقدم ، ومن أبى المغيث فى الحربية ، ومن طائفة كبيرة .

واشتغل على الخلاف على الضياء بن أبى حازم صاحب محمد ابن يحيى الشهيد النيسابورى ، ثم باحث فى الخلاف متفنى أصحابه كالفخر النوقانى ، والبروى ، والعماد النوقانى ، والسيف الخوارى ، والعماد الميانجى .

-
- (١) ذيل تاريخ بغداد للدبيشى ١٥/١٥ ، الباب ٢/٢٨٨ ، ٣٤٥ ، وفيات الاعيان ٤/٢٣٨ ، العبر ٣/٦١ ، سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٣٩ ، طبقات الاسنوى ١/٢١١ ، طبقات السبكى ٦/٩٢ ، المنتظم ١٠/٢٧٩ ، شذرات الذهب ٤/٢٤٠ ، والعطار عند الدبيشى وابن خلكان والاسنوى .
- (٢) الباب ١/٢٤٠ ، معجم البلدان ١/٢٠٦ ، العبر ٣/٨٩ ، سير أعلام النبلاء ٢١/١٣٥ ، دول الاسلام ٢/٩٧ ، النجوم الزاهرة ٦/١٠٩ ، شذرات الذهب ٤/٢٨٢ .
- (٣) ذيل تاريخ بغداد للدبيشى ١٥/٢٣٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٨٤ .
- (٤) وفيات الاعيان ٧/٨٦ .
- (٥) معرفة كبار القراء ٢/٦٢٠ .
- (٦) وفيات الاعيان ٧/٨٦ .

المبحث الثالث : تلاميذه

وأما تلاميذه الذين أخذوا العلم ورووا عنه فهم كثيرون أيضا نذكر منهم أشهرهم ونخص كل واحد منهم بترجمة وجيزة .

(١) الحافظ الكبير الامام العلامة الحجة الثقة العمدة المحقق شيخ الاسلام زكى الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذرى الشامى الاصل المصرى المولد والمنشأ والدار الشافعى .

سمع من خلق كثير لقيهم بالحرمين ومصر والشام والجزيرة وكان اماما بارعا فى الفقه والعربية والقراءات السبع ، عديم النظير فى زمنه فى علم الحديث عالما بفنونه كلها ، متحريرا متثبتا شديد الورع ، اختصر صحيح مسلم وسنن أبى داود وتكلم على رجاله ، وصنف الترغيب والترهيب وهو كتاب نفيس ، ولى مشيخة دار الحديث الكاملية وانقطع بها عشرين سنة يصنف ويفيد حتى توفى بها يوم السبت رابع ذى القعدة سنة ست وخمسين وستمائة ، ودفن بالقرافة رحمه الله تعالى . (١)

(٢) شيخ القراء الامام الكبير العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن حسين بن محمد بن يوسف المغربى الفاسى الفقيه الحنفى .

مصنف شرح الشاطبية ، كان رأسا فى القراءات والنحو فقيها بارعا متفننا متين الديانة جليل القدر ، واسع العلم كثير المحفوظ ، بصيرا بالقراءات وعللها ومشهورها وشاذها ،

(١) ذيل الروضتين ص ٢٠١ ، العبر ٢٨٢، ٢٨١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٢، ٣١٩/٢٣ ، البداية والنهاية ٢١٢/١٣ ، مرآة الجنان ١٣٩/٤ ، طبقات الاسنوى ١٠٠، ٩٩/٢ ، طبقات السبكي ١٣٢-١٣١/٨ ، ذيل مرآة الزمان ٥٤/١ ، شذرات الذهب ٢٧٨، ٢٦٧/٥ .

خبيرا باللغة مليح الكتابة وافر الفضائل موطا الاكناف ثقة
حجة انتهت اليه رئاسة الاقراء بحلب وأخذ عليه خلق كثير ،
توفى فى ربيع الآخر سنة ست وخمسين وستمائة وله نيف وسبعون
(١)
عاما رحمه الله تعالى .

(٣) الحافظ الامام العلامة المؤرخ ذو الفنون الكثيرة الامير
الوزير الرئيس الكبير كمال الدين أبو القاسم عمر بن
أحمد بن هبة الله بن أبى جرادة العقيلي - نسبة الى
عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن
بكر - الحلبي ، المعروف بابن العديم .

الفقيه الحنفى ، سمع جماعة كثيرة بدمشق وحلب والقدس
والحجاز والعراق ، وكان قليل المثل عديم النظير فضلا ونبلا
ورأيا وحزما وذكاء وبهاء وكتابة وبلاغة ، درس وأفتى وصنف ،
جمع تاريخا لحلب فى نحو ثلاثين مجلدا ، وقد ناب فى سلطنة
دمشق وترسل عن الملك الناصر ، توفى بمصر فى العشرين من
جمادى الاولى سنة ستين وستمائة (٦٦٠هـ) ، ودفن بسفح المقطم
(٢)
بالقاهرة رحمه الله تعالى .

(٤) الشيخ الامام العلامة الحجة الحافظ المحدث المقرئ
النحوى المؤرخ الفقيه الاصولى الشافعى شهاب الدين أبو
القاسم عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسى ثم
الدمشقى المعروف بأبى شامة - لأنه كان فوق حاجبه
الايسر شامة كبيرة - .

(١) ذيل الروشتين ص ١٩٩ ، العبر ٢٨٣/٣ ، سير أعلام النبلاء
٣٦١/٢٣ ، معرفة كبار القراء ٦٦٨/٢ ، ٦٦٩ ، غاية
النهاية ١٢٣، ١٢٢/٢ ، شذرات الذهب ٢٨٤، ٢٨٣/٥ .
(٢) ذيل الروشتين ص ٢١٧ ، الباب ٣٥٠/٢ ، بغية الطالب فى
تاريخ حلب ص ٢٦١ ، قوات الوفيات ١٢٦/٣-١٢٩ ، البداية
والنهاية ٢٣٦/١٣ ، العبر ٣٠٠/٣ ، النجوم الزاهرة
٢١٠/٧ ، مرآة الجنان ١٥٨/٤ ، شذرات الذهب ٣٠٣/٥ .

شيخ دار الحديث الاشرفية ومدرس الركنية ، صاحب التصانيف العديدة المفيدة منها الروضتين فى الدولتين النورية والصلاحية وذيل الروضتين واختصار تاريخ دمشق فى مجلدات كثيرة وشرح الشاطبية وانكار البدع والحوادث ، توفى فى تاسع عشر رمضان سنة خمس وستين وستمائة (٦٦٥هـ) رحمه الله تعالى . (١)

(٥) الامام العلامة الاديب المؤرخ رئيس القضاة الفقيه الشافعى شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن ابراهيم بن أبى بكر الاربلى - نسبة الى اربل وهى قلعة على مرحلتين من الموصل - المشهور بابن خلكان وهو جده الثالث .

لقى كبار العلماء وبرع فى الفضائل والآداب وسكن مصر مدة وناب فى القضاء بالقاهرة ، ثم تولى قضاء المحلة ثم رئاسة القضاء بالشام عشر سنين ، وعزل فى سنة ٦٦٩هـ ، ثم أقيم بعد سبع سنين ، ثم عزل واستمر مدرسا بالامينية والنجيبية الى أن توفى ، وكان اماما فاضلا متقنا عارفا بالمذهب حسن الفتاوى جيد القريحة بصيرا بالعربية علامة فى الادب والشعر وأيام الناس ، صنف كتابا نفيسا سماه وفيات الأعيان ، مات بالمدرسة النجيبية بايوانها جوار المدرسة النورية يوم السبت فى شهر رجب سنة احدى وثمانين وستمائة

(١) ذيل الروضتين ص ١٦٣ ، فوات الوفيات ٢٦٩/٢-٢٧١ ، البداية والنهاية ٢٥٠/١٣ ، العبر ٣١٣/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٦٠/٤ ، معرفة كبار القراء ٦٧٤٠/٢ ، طبقات الاسنوى ٣٢٠/٣١ ، طبقات السبكي ١٦٨-١٦٥/٨ ، مرآة الجنان ١٦٤/٤ ، غاية النهاية ٣٦٦/١ ، شذرات الذهب ٢٥٠/١٣ .

(١)

(٦٨١هـ) ، ودفن بسفح قاسيون رحمه الله تعالى .

(٦) الشيخ الامام الفقيه المحدث الاديب الرئيس شهاب الدين أبو المحامد وأبو العرب وأبو الطاهر اسماعيل بن حامد ابن عبد الرحمن بن مرجى بن المؤمل بن محمد الانصاري الخزرجي المصري القوصي - نسبة الى قوص بضم القاف وهي بلدة على طرف النيل بمعيد النيل - الشافعي نزيل دمشق سمع من خلق كثير ، واتصل بالوزير ابن شكر فتقدم عنده وترسل عنه وعن العادل ، وولى وكالة بيت المال بدمشق ، ودرس وأفتى ووقف حلقة تدريس ودار حديث وتربة ، وخرج لنفسه معجما كبيرا فى أربع مجلدات فيه أوهام عدة ، وكان أديبا اخباريا حفظة للشعار فميحا مفوها بصيرا بالفقه ، توفى بدمشق فى سابع عشر ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين وستمائة (٢)

(٦٥٣هـ) ودفن بدار الحديث التى وقفها رحمه الله تعالى .

(٧) الشيخ المحدث الحافظ الجمال ابن الصابوني أبو حامد محمد بن على بن محمود .

شيخ دار الحديث النورية ، سمع من خلق كثير ، وكتب العالى والنازل ، وبالف ، وحصل الأصول ، وجمع وصنف ، من تمانيفه تكملة الاكمال ذيل به على ابن النقطة فاجاد وأفاد وكان صحيح النقل مليح الخط حسن الاخلاق وطال عمره وعلت

(١) وفيات الاعيان ٧/مقدمة المحقق ص ١١-٦١ ، الباب ٣٩/١ البداية والنهاية ٣٠١/١٣ ، العبر ٣٤٧/٣ ، النجوم الزاهرة ٣٥٦/٧ ، مرآة الجنان ١٩٣/٤ ، الدارس فى تاريخ المدارس ١٩١-١٩٣ ، شذرات الذهب ٣٧٠/٥ ، فوات الوفيات ١١١٠/١ .

(٢) ذيل الروضتين ص ١٨٩ ، الباب ٦٣/٣ ، العبر ٢٧٠/٣ ، البداية والنهاية ١٨٦/١٣ ، مرآة الجنان ١٢٩/٤ ، الدارس فى تاريخ المدارس ٤٣٨/١ ، شذرات الذهب ٤٣٩ ، طبقات الاسنوى ١٦٤/٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٠/٥ .

رتبته وروايته ، روى الكثير بمصر ودمشق ، غير أنه اختلط قبل موته بسنة أو أكثر ، توفى فى نصف ذى القعدة سنة ثمانين وستمائة ، ودفن بسفح قاسيون رحمه الله تعالى .^(١)

وروى عن القاضى ابن شداد آخرون منهم الرشيد بن أبى الدر ، والكمال الضريير ، ومحمد بن معن بن السلطان شمس الدين أبو عبد الله الشيبانى الدمشقى ، ومجد الدين بن الكمال ابن العديم ، وسعد الخير ابن النابلسى ، وأخوه ، وأبو صادق محمد بن الرشيد ، وأبو المعالى الأبرقوهى ، وسنقر القضاى ، ومحيى الدين ابن النحاس سبطه ، وجماعة ، كما روى عنه بالاجازة رئيس القضاة تقي الدين سليمان الحنبلى ، وأبو نصر محمد ابن الشيرازى .^(٢)^(٣)^(٤)

-
- (١) العبر ٣٤٦/٣ ، النجوم الزاهرة ٣٥٣/٧ ، المدارس فى تاريخ المدارس ١١١، ١١٠/١ ، شذرات الذهب ٣٦٩/٥ .
(٢) غاية النهاية فى طبقات القراء ٣٩٦/٢ .
(٣) طبقات الشافعية لابن قاضى شعبة ١١٢/٢ .
(٤) معرفة كبار القراء ٦٢٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٤/٢٢ ، ٣٨٥ ، وانظر ترجمة أبى نصر محمد ابن الشيرازى فى سير أعلام النبلاء ٣١/٢٣-٣٣ .

المبحث الرابع : المناصب التى تولاهـا

تولى القاضى ابن شداد التدريس ثم القضاء ثم الوزارة والمشاورة ، وتخلل ذلك التحديث والاقراء .

* فأما التدريس فأول ما بدأ به الإعادة بالمدرسة النظامية ببغداد ، وأقام معيدا نحو أربع سنين ، والمدرس بها يوم ذاك أبو نصر أحمد بن عبد الله بن محمد الشاشى الى أن عزل فى آخر رجب سنة تسع وستين برضى الدين أبى الخير أحمد بن اسماعيل القزوينى أحد شيوخ ابن شداد المذكورين سابقا . وكان رفيقه فى الإعادة السديد محمد السماسى .

ثم أوصد الى الموصل فى سنة تسع وستين (٥٦٩هـ) فرتب مدرسا فى المدرسة الكمالية التى أنشأها القاضى كمال الدين أبو الفضل محمد بن الشهرزورى ، ولزم الاشتغال ، وانتفع به جماعة .^(١)

* وأما القضاء ، فأول ما تولى قضاء العسكر والحكم بالقدس الشريف المحرر من أيدي الصليبيين سنة ٥٨٣هـ ، وله ذلك الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى بعد ما اتصل بخدمته فى مستهل جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة (٥٨٤هـ) .

وفى سنة احدى وتسعين وخمسمائة (٥٩١هـ) اتصل بخدمة الملك الظاهر بن الملك الناصر صلاح الدين الأيوبى ، فولاه قضاء حلب وأوقافها ، واستمر على ذلك فى عهد الملك العزيز ابن الملك الظاهر ، وبقي على الحكم الى أن مات سنة اثنتين وثلاثين وستمائة (٦٣٢هـ) أى مدة احدى وأربعين سنة . وقال

(١) وفيات الأعيان ٨٧،٨٦/٧ .

(٢) وفيات الأعيان ٩٩،٨٩،٨٨/٧ .

(١)
الحافظ الذهبي : ولاة الملك الظاهر قضاء مملكته - أى أنه أصبح رئيسا للقضاة - .

وإذا أضفنا الى ذلك مدة توليه قضاء العسكر والحكم بالقدس الشريف وهى ثمانى سنوات ، يكون مجموع ما قضاه فى الحكم تسعة وأربعين عاما وهى مدة طويلة .
* وأما الوزارة والمشاورة فقد نالهما من أول اتصاله بالملك الظاهر ، واستمر على ذلك فى عهد الملك العزيز الى قبل وفاته بثلاث سنوات تقريبا .

قال ابن خلكان : وفى سنة احدى وتسعين وخمسمائة اتصل القاضى بهاء الدين أبوالمحاسن يوسف بن رافع بن تميم بخدمة الملك الظاهر .. وحل عنده فى رتبة الوزارة والمشاورة .. وقال فى موضع آخر : وكان القاضى أبو المحاسن المذكور بيده حل الأمور وعقدها ، ولم يكن لأحد معه فى الدولة كلام ، وكان سلطانها الملك العزيز .. وهو صغير السن تحت حجر الطواشى شهاب الدين أبى سعيد طغرل ، وهو أتابكه ومتولى تدبير الدولة بإشارة القاضى أبى المحاسن لا يخرج عنهما شئ من الأمور .. ثم انه تجهز الى الديار المصرية لاحتضار ابنة الملك الكامل للملك العزيز .. فلما عاد فى شهر رمضان سنة تسع وعشرين وستمائة (٦٢٩هـ) كان قد استقل الملك العزيز بنفسه ورفعوا عنه الحجر ، ونزل الأتابك طغرل من القلعة الى داره تحت القلعة ، واستولى على الملك العزيز جماعة من الشباب الذين كانوا يعاشرونه ويجالسونه ، فاشتغل بهم ،

(١) سير أعلام النبلاء ٣٨٥/٢٢ ، وقال المنذرى فى التكملة ٣٨٥/٣ : "ولى قضاء العسكر .. وقضاء القضاة بحلب" .

ولم ير القاضى أبو المحاسن وجها يرتضيه ، فلازم داره الى
 حين وفاته ، وهو باق على الحكم واقطاعه جار عليه .^(١)

* وأما التحديث والاقراء ، فقد قال الحافظ المنذرى :

وحدث بحلب ودمشق ومصر وغيرها من البلاد ، ودرس بغير مدرسة
 وأقرأ ، وقدم مصر قديما وحديثا وحدث بها ثم قدمها بعد ذلك^(٢)
 وحدث بها وأقرأ بها القرآن الكريم .

ومما يدل على روايته للحديث أيضا قول تلميذه الكمال

ابن العديم : "سمعت شيخنا قاضى القضاة أبا المحاسن يوسف^(٣)

ابن رافع بن تميم قاضى حلب" ، وقول تلميذه الآخر أبى شامة

"وكننت قد اجتمعت بابن شداد بدمشق وأجاز لى جميع ما يرويه ،

ثم سمعت عليه بمصر وعند قبة الشافعى رحمه الله تعالى سنة^(٤)

ثمان وعشرين وستمائة " (٦٢٨هـ) ، وقول تلميذه الآخر ابن

خلكان : "فصار - أى من رمضان ٦٢٩هـ - يفتح بابيه لاسماع^(٥)

الحديث كل يوم بين الصلاتين" ، وقول تلميذه الأبرقوهى :

"قدم مصر رسولا غير مرة آخرها المقدمة التى سمعت منه فيها".^(٦)

وقال الحافظ ابن كثير : "وقد سمع الكثير وحدث".^(٧)

(١) وفيات الأعيان ٩٩، ٩١، ٨٩/٧ .

(٢) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٥/٣ .

(٣) بغية الطالب فى تاريخ حلب ص ٢٦١ .

(٤) ذيل الروضتين ص ١٦٣ .

(٥) وفيات الأعيان ٩٩/٧ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٣٨٦/٢٢ .

(٧) البداية والنهاية ١٤٣/١٣ .

المبحث الخامس : مكانته العلمية والاجتماعية
وثناء العلماء عليه

قال الحافظ أبو شامة : "... وكان من رؤسائها (يعنى بها حلب) ، وكان للناس به نفع" (١).

وقال الحافظ الذهبي : "برع في الفقه ، وتفنن في العلوم ، ورأس في المذهب الشافعي ، وساد أهل زمانه ، ونال من رئاسة الدين والدنيا والحرمة والجاه ملامزيد عليه" .
ونقل عن عمر بن الحاجب قوله : "كان ثقة حجة ، عارفا بأمور الدين ، اشتهر اسمه ، وسار ذكره ، وكان ذا صلاح وعبادة ، وكان في زمانه كالقاضي أبي يوسف في زمانه ، دبر أمور الملك بحلب ، واجتمعت الألسن على مدحه" (٢).

وقال الحافظ ابن كثير فيمن مات في سنة ٦٣٢هـ :
"وفيها توفي القاضي بهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم بن شداد الحلبي ، أحد رؤسائها من بيت العلم والسيادة" ، وقال في ترجمة ثانية له : "كان رجلا فاضلا أديبا مقرئا ذا وجهة عند الملوك" (٣).

وقال السبكي : "كان اماما فاضلا ثقة ، عارفا بالدين والدنيا ، رئيسا مشارا اليه ، متعبدا متزهدا نافذ الكلمة" (٤).
وقال ابن قاضي شهاب : "... وقصده الطلبة للدين والدنيا ، وعظم شأن الفقهاء في زمانه ، لعظم قدره وارتفاع منزلته" (٥).

(١) ذيل الروضتين ص ١٦٣ .
(٢) معرفة كبار القراء ٦٢٠/٢ ، العبر ٢١٥/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٤/٢٢ .
(٣) البداية والنهاية ١٤٣/١٣ .
(٤) طبقات الشافعية الكبرى ٣٦١/٨ .
(٥) طبقات الشافعية ١٢٠/٢ .

وقال الأديب نظام الدين أبو الحسن علي بن محمد بن
يوسف بن مسعود القيسي القرطبي المعروف بابن خروف الشاعر
المعروف يمدح ابن شداد :

ونور المجد والنسب	بهاء الدين والدنيا
خروف بارع الأديب	وفضلك عالم أنى
(١) وفى حلب صفا حلبى	حلبت الدهر أشطره

المبحث السادس : مذهبه الفقهي

كان ابن شداد شافعي المذهب كما يظهر ذلك من أمور
أربعة :

أولا : قول الحافظ الذهبي : برع في الفقه والعلوم ،
(٢)
ورأس في مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وتخرج به الأصحاب .

ثانيا : قول المؤرخ سعيد الديوجي : وأشهر رجال
المذهب الشافعي : أبناء يونس بن منعة ، أبناء مهاجر ،
(٣)
أبناء الأثير ، بنت الشهرزوري ، ابن شداد الموصلي .

ثالثا : قول الجزري : وأتقن العلوم ، وبرز في المذهب
(٤)
الشافعي .

(٥)
رابعا : أغلب من ترجم له نسبه الى المذهب الشافعي .

-
- | | |
|-----|---|
| (٢) | وفيات الأعيان ٩٤/٧ . |
| (٢) | العبر ٢١٥/٣ ، معرفة كبار القراء ٦٢٠/٢ . |
| (٣) | تاريخ المومل ٣٩٠/١ . |
| (٤) | غاية النهاية ٣٩٥/٢ . |
| (٥) | العبر ٢١٥/٣ ، تذكرة الحفاظ ١٤٥٩/٤ ، سير أعلام
النبلاء ٣٨٤/٢٢ ، البداية والنهاية ١٤٣/١٣ ، وفيات
الأعيان ٨٤/٧ ، التكملة لوفيات النقلة ٣٨٤/٣ ، النجوم
الزاهرة ٢٩٢/٦ ، كشف الظنون ٧٥٩/١ ، ١٨١٦، ١١٩٨/٢ . |

المبحث السابع : مصنفاته

صنف القاضى ابن شداد مصنفات كثيرة على ما قاله العلامة السبكي ، ووصفها الحافظ المنذرى بأنها حسنة ، والذي وقفت عليه منها هو :

(١) "فضائل الجهاد" .

جمعه وقدمه للملك الناصر صلاح الدين الايوبى بعد عودته من الحج سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة (٥٨٣هـ) ، وهو يشتمل على فضائل الجهاد وما أعد الله سبحانه وتعالى للمجاهدين ، يحتوى على مقدار ثلاثين كراسة ، ويوجد منه مخطوط بمكتبة كوبرلى رقم ٧٦٤ .

(٢) "دلائل الأحكام" .

تكلم فيه على الأحاديث المستنبط منها الأحكام فى مجلدين ، وقال بعضهم فى أربع مجلدات ، انتهى من جمعه يوم

-
- (١) الطبقات الكبرى ٣٦١/٨ .
 (٢) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٥/٣ .
 (٣) وفيات الأعيان ٨٨٠٨٧/٧ . وانظر سير أعلام النبلاء ٣٨٥/٢٢ ، كشف الظنون ٧٥٩/١ .
 (٤) النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية بتحقيق جمال الدين الشيال ، المقدمة ص ٩ ، نقله عن بروكلمان .
 (٥) وفيات الأعيان ١٠٠٠٩٩/٧ ، شذرات الذهب ١٥٩/٥ ، غير أن ابن العماد قال دلائل الأحكام على التنبيه ، ويبدو أنه تابع فى ذلك لابن قاضى شعبة كما فى طبقات الشافعية ١٢٠/٢ ، ويبدو أن كلمة : "على التنبيه" خطأ لأن المراجع الأخرى لم تذكر هذه الكلمة كسير أعلام النبلاء ٣٨٥/٢٢ ، وكشف الظنون ١٨١٦/٢ ، وغاية النهاية ٣٩٦/٢ ولا سيما وفيات الأعيان لابن خلكان وهو تلميذ ابن شداد .
 (٦) معرفة القراء ٦٢٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٥/٢٢ ، غاية النهاية ٣٩٦/٢ ، والذين قالوا مجلدين باعتبار أن المجلد الواحد يتألف من جزءين كما هو مصرح فى آخر المجلد الأول من النسخة التركية ١٧٥٥ وجه أ ، والنسخة الحلبية ص ٣٥٢ .

الخميس الثالث والعشرين من جمادى الأولى سنة ثمان عشرة وستمائة (٦١٨هـ) ، وهو الذى نقوم الآن بتحقيقه ودراسته لتبيل درجة الدكتوراه بتوفيق الله ، وسيأتى الكلام عليه بشئ من التفصيل فى الباب الثالث المخصص لدراسة المخطوطة ان شاء الله تعالى .

(٣) "ملجأ الحكام عند التباس الأحكام" .

يتعلق بالاقضية (والشهادات) فى مجلدين ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية بالقاهرة والموجود منه الجزء الأخير أوله باب الشهادات ، فرغ منه فى أول ليلة محرم سنة اثنتين وعشرين وستمائة (٦٢٢هـ) ، وكان بدأ فيه فى رجب سنة احدى وعشرين وستمائة (٦٢١هـ) ، وقد سجله الطالب الأخ الفاضل فايز بن عبد الله الفايز موضوعا للدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وهو يشتغل عليه الآن .

(٤) دروس فى الحديث ألهاها بالقاهرة فى سنة تسع وعشرين وستمائة (٦٢٩هـ) بين شهر المحرم وشهر رمضان .

مخطوط بالمكتبة البودليانية بأكسفرد ، ذكر ذلك الدكتور جمال الدين الشيال فى مقدمة تحقيق سيرة صلاح الدين الأيوبي للقاضى ابن شداد نقلا عن ابن خلكان وبروكلمان .^(٢) لكن لايبعد فى غالب ظنى أنه نفس "دلائل الأحكام" السابق ذكره لأنه جاء فى أول صفحة من نسخة باريس لدلائل الأحكام مايلى : حدثنا القاضى أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم أدام الله

(١) الفهرس القديم لدار الكتب ٢٩٧/٣-٢٩٨ ، وانظر : وفيات الأعيان ٩٩/٧ ، تاريخ الأدب العربى لبروكلمان الملحق ١ ص ٥٤٩ .

(٢) النوادر السلطانية ص ٨ .

بركته رضى الله عنه وأرضاه مناولة من يده وبعضه قراءة عليه فى شهر المحرم سنة ٦٢٩هـ بمحروسة القاهرة أنه قال الحمد لله على الهداية الى الاسلام .

فاتفق المخطوطان فى كونهما يتطرقان لرواية الحديث وكون ذلك فى نفس مكان الالتقاء ونفس التاريخ . ويؤيده أن الدكتور جمال الدين الشيال نقل ذلك عن بروكلمان وابن خلكان ، فأما النقل عن ابن خلكان فلم أجد له أثرا فى ترجمة ابن شداد كما فى وفيات الأعيان ٩٩/٧ ، وأما النقل عن بروكلمان فلم يتأكد لى من مرجع آخر ، علما بأن المراجع التى رجعت اليها فى ترجمة ابن شداد وفيرة ولم تذكر هذه الدروس الحديثية ، والله تعالى أعلم .

(٥) "العماء" (المقصود موسى وفرعون) .

مخطوط بمكتبة باتنا بالهند ، ذكره الدكتور جمال الدين الشيال .^(١)

(٦) "أسماء الرجال الذين فى المذهب للشيرازى" .

مخطوط بمكتبة ولى الدين جاز الله رقم ٢٥٥ ، نسخ فى القرن التاسع الهجرى ، وكتب بقلم معتاد وبخط قديم ، ويقع فى ٥٢ ورقة بمقاس ١٢ X ١٨ سم ، وتوجد منه نسخة على فيلم صغير رقم ٨٧٢ بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة التابع لجامعة الدول العربية ، ذكره الدكتور جمال الدين الشيال وقال : لم يشر اليه بروكلمان أو أى مرجع آخر من المراجع التى ترجمت لابن شداد بهاء الدين .^(٢)

(١)، (٢) النوادر السلطانية ص ٩ .

(٧) "الموجوز الباهر" فى الفقه .

ذكره ابن خلكان وابن قاضى شهبة وحاجى خليفة والسبكى وابن العماد ، وأشار اليه الاسنوى .
(١)

(٨) "النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية" ، المعروف بسيرة صلاح الدين الايوبى .

فرغ منه ابن شداد فى ثانى عشر رجب المبارك سنة ست وعشرين وستمائة ، كذا جاء فى آخر الكتاب . قال محققه الدكتور جمال الدين الشيال : وقد قام على نشره أول مرة
(٢)
أ. شولتنس فى سنة ١١٣٢ - ١٧٥٥م ، ثم أعيد نشره فى القاهرة سنة ١٣١٧هـ ، ثم ترجمه ك. ر. كوندرا الى اللغة الانجليزية ، ونشرت الترجمة فى سنة ١٨٩٧م ضمن مجموعة جمعية دراسات زوار فلسطين تحت عنوان : هذه سيرة صلاح الدين لابن شداد مقابلة بالاصل العربى مع تعليق ش. ويلسون ومقدمته ، لندن ، جمعية دراسات زوار فلسطين ١٨٩٧م . وحققه الشيال سنة ١٩٦٤م ، وهو الكتاب المتداول الآن .

-
- (١) وفيات الاعيان ١٠٠/٧ ، طبقات ابن شهبة ١٢٠/٢ ، كشف الظنون ١١٩٨/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٣٦١/٨ ، شذرات الذهب ١٥٩/٥ ، طبقات الاسنوى ٢٩/٢ .
(٢) فى مقدمة الشيال ص ٩ قال : ١٧٣٢ ، وهو خطأ ، لانه اذا كان أعيد نشره فى ١٣١٧هـ وهى حتما بعد سنة النشرة الاولى ، فمن هنا اكتشفنا بأن المراد بتلك السنة هى ١١٣٢هـ ، والله أعلم .
(٣) فى مقدمة الشيال ص ٩ قال ١٩٨٧ ، وهو خطأ ، لأن تحقيق الشيال فى سنة ١٩٦٤م ، ولاشك أن الترجمة الانجليزية كانت قبل ذلك ، ويؤيده النص الانجليزى الذى اعتمد عليه الشيال ، وفيه التصریح بأن ذلك كان فى سنة ١٨٩٧م ، وقد ترجمته الى العربية نظرا للمصلحة .
(٤) فى مقدمة الشيال ص ٩ قال : "حجاج فلسطين" ، حكاية عن النص الانجليزى ، ولايستقيم معناه فى اللغة العربية الا بذكر "زوار" بدل "حجاج" ، لأن لفظ الحجاج لا يطلق الا على قاصدى مكة لاداء فريضة الحج ، وأما قاصدو المدينة المنورة وبيت المقدس فيقال لهم زوار ، وبالله التوفيق .

(٩) "تفسير سورة الاخلاص" .

قال طاش كبرى زاده : ومن بديع الايجاز : "قل هو الله
أحد..." الى آخر السورة ، فانها نهاية التنزيه ، وقد
تضمنت الرد على نحو أربعين فرقة ، وقد أقر ذلك بالتمنيف
(١)
بهاء الدين ابن شداد .

(١٠) "تاريخ المدرسة الرواحية بحلب ومدرسيها" .

ذكره ابن الحنبلى الحلبى المتوفى سنة (٩٧١هـ) .
(٢)

(١١) وله "شعر" ، ذكره ابن كثير ، ونقل تلميذه ابن خلكان
(٣)
بعضه ، مثل قوله :

ان السلامة من ليلى وجارتها

(٤)
أن لاتمر على حال بناديها

(١٢) "دستور السماعات" .

(٥)
ذكره ابن شداد فى كتاب دلائل الاحكام .

(١٣) "فهرس المشايخ" .

(٦)
ذكره ابن شداد فى كتاب دلائل الاحكام .

(١) مفتاح السعادة ومبداح السيادة فى موضوعات العلوم
٤٥٩/٢ .

(٢) الزبد والضرب فى تاريخ حلب ص ٤٤ .

(٣) البداية والنهاية ١٤٣/١٣ .

(٤) وفيات الاعيان ٩١/٧ .

(٥) مقدمة دلائل الاحكام ، آخر الفصل الاول ص ١٤٩ .

(٦) آخر مقدمة دلائل الاحكام ص ١٦٣ .

الباب الثالث

دراسة كتاب "دلائل الأحكام"

يحتوى هذا الباب على فصلين : دراسة الكتاب ، ووصف المخطوطة .

الفصل الأول

دراسة الكتاب

يشتمل هذا الفصل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى ابن شداد

أما اسم الكتاب ، فهو "دلائل الأحكام" كما تجمع نسخ المخطوطة التى اشتغلت عليها ماعدا النسخة التركية فانه كتب عليها : "دلائل الأحكام من أحاديث النبی عليه السلام" (١) وكما تجمع المراجع التى أخذت منها ترجمة المؤلف والتى ذكرت مصنفاته ، ماعدا طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة وشذرات الذهب لابن العماد فانه جاء فيهما : "دلائل الأحكام على التنبيه" ويبدو أن ابن العماد تابع فى ذلك لابن شهبة ، (٣)

-
- (١) (ت) ق ١/ب .
(٢) العبر ٢١٥/٣ ، معرفة كبار القراء ٦٢٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٥/٢٢ ، طبقات الاسنوى ٢٩/٢ ، طبقات السبكي ٣٦١/٨ ، غاية النهاية ٣٩٦/٢ ، وفيات الأعيان ٩٩/٧ .
(٣) طبقات ابن شهبة ١٢٠/٢ ، شذرات الذهب ١٥٩/٥ .

وماعدا كشف الظنون فقد قال فيه حاجى خليفة : "دلائل الأحكام
من أحاديث النبى عليه السلام" ، وهذا العنوان هو المكتوب^(١)
على النسخة التركية كما سبق ذكره آنفا .

ويؤكد أن التسمية الصحيحة للكتاب هى : "دلائل الأحكام"

أمران :

أولا : أن ذلك جاء مصرحا به فى آخر النسخة الباريسية
الأصلية التى نسخت من الأصل الذى ناوله المؤلف وقرئ عليه
مرتين وطبق عليه السماع ، والتى تم الفراغ منها يوم
الجمعة ثانى شهر رمضان المبارك سنة احدى وثلاثين وستمئة ،
أى قبل وفاة المصنف بخمسة أشهر واثنى عشر يوما ، لأنه مات
فى الرابع عشر من صفر الخير سنة اثنتين وثلاثين وستمئة .

ثانيا : أن معظم المراجع التى ترجمت للقاضى ابن شداد

ذكرت كتابه هذا بالعنوان المختار ، وبالله التوفيق .

وأما تحقيق نسبة هذا الكتاب الى المؤلف ، فيشهد لذلك

اجماع المراجع التى ترجمت له ، فان أصحابها كلهم ذكروا له

هذا الكتاب فى جملة مصنفاته ، ولم يختلف فى ذلك اثنان .

(١) كشف الظنون ٧٥٩/١ .

المبحث الثانى : سبب تصنيفه

نترك القاضى ابن شداد يتكلم عن نفسه فى ذكر السبب الذى جعله يقدم على تأليف هذا الكتاب ، فهو يقول فى مقدمته :

"وبعد ، فانه لما رأيت الأحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم هى أدلة غالب الأحكام وأصولها التى تجرى بمعرفتها على نظام ، وأن الفقهاء قد شحنوا بها كتبهم وتماييفهم ، ولم ينبهوا على الصحيح منها والحسن والغريب ، ولم يسيروا الى أى كتاب تضمنها ، ولم يشرحوا غريبها ، ولأنبه أكثرهم على وجه الدليل منها ، رأيت أن أجمع كتابا" (١)

(١) انظر : (ب) ل ١/١ ، و (ت) ل ١/٢ ، و (ج) ص ٢ ، و (ز) ل ١/٢ .

المبحث الثالث : موضوعه وترتيبه

نترك القاضي ابن شداد يسترسل في كلامه السابق الذي جاء في مقدمته لكي نستشف جميعا ماذا يريد أن يصنع في هذا الكتاب ، فهو يستأنف كلامه بقوله : "رأيت أن أجمع كتابا يجمع بين التذبيح على الحديث في أي كتاب ذكر ، ومن اتفق على نقله من أئمة الحديث المشهورين ، وأنبه على أنه صحيح أو حسن أو غريب ، وأنبه على اختلاف العلماء من المحابة فمن بعدهم من المجتهدين في أخذ الأحكام منه ، مع الاختصار عن التطويل المانع من التحصيل ، ورأيت أن أضعه على أبواب الفقه لتسهيل على المتعلم مطالعته وحل الاشكال منه" (١) .

واكتفيت بتحقيق ودراسة النصف الأول من المخطوطة ، وهو يتمثل في قسم العبادات .

المبحث الرابع : تاريخ تأليفه

قال القاضي ابن شداد في آخر كتابه : "دلائل الأحكام" :
 "وقع الفراغ من جمعه يوم الخميس الثالث والعشرين من جمادى الأولى سنة ثمان عشرة وستمائة (٦١٨هـ) ..." (٢) .

(١) انظر : (ب) ل ١/١ ، و (ت) ل ١/٢ ، و (ح) ص ٢ ، و (ز) ل ١/٢ .
 (٢) (ب) ل ١/١٧٢ ، و (ت) ل ٣١٨/ب ، و (ح) ص ٦٥٧ ، و (ز) جزء ٤ ل ٧٧/ب .

المبحث الخامس : مميزات

يتناول النصف الأول من هذا الكتاب فقه العبادات ، وهو

يمتاز فى جملته بمميزات أهمها :

- (١) أنه على نمط فقه أصحاب الحديث الذين يصدر عن المسألة الفقهية بحديث أو مجموعة من أحاديث الأحكام ، ثم يعزونها الى مخرجيها من أصحاب الكتب الستة وغيرها ، ثم يذكرون درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف ، ثم يتبعون ذلك بغريب الالفاظ أو الرجال أو هما معا ، ثم يعقبون ذلك بذكر اختلاف العلماء المجتهدين كالمصحابة والتابعين والائمة الأربعة وغيرهم .
- (٢) أنه جاء محذوف الأسانيد بحيث انه اقتصر على الصحابي أو التابعى أو تابع التابعى ، وذلك مراعاة للاختصار الذى قصده المؤلف بحجة قصور الهمم لدى أبناء زمانه . وممن سبقه فى هذا المصنف الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى (٦٠٠هـ) فى اختصاره لأسانيد أحاديث الأحكام الواردة فى الصحيحين فى كتابه عمدة الأحكام . وممن عاصره فى ذلك الشيخ الامام مجد الدين أبى البركات المعروف بابن تيمية الجد (٦٥٢هـ) فى كتابه منتقى الأخبار فى أحاديث سيد الأخيار . وممن جاء بعده ممن اختصر أسانيد أحاديث الأحكام الامام ابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) فى الامام بأحاديث الأحكام ، والامام محمد بن أحمد بن عبد الهادى المقدسى (٧٤٤هـ) فى المحرر فى الحديث اختصره من الامام ، والحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ) فى بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، وغيرهم .

(٣) أنه الكتاب الثانى من كتب فقه أصحاب الحديث الذى يحظى الآن بالتحقيق والدراسة بعد شرح السنة للإمام البغوى - فيما أعلم - والكتابان بينهما تشابه كبير من حيث المنهج المسلوك فى الجملة الا أنهما يختلفان فى بعض الأمور كتقديم وتأخير بعض الأبواب ضمن كتاب واحد من كتب الفقه المطروقة كالطهارة والصلاة مثلا ، وكزيادة بعض الأحاديث فى الباب الواحد ، بل وفى المسألة الفقهية الواحدة ، وحذف بعضها الآخر ، وكذا الأمر فى غريب الألفاظ ، وأما المسائل الفقهية فيشبه أن يكون كتاب "دلائل الأحكام" مختصرا لكتاب "شرح السنة" ، وأما الأسانيد فهى مختصرة فى "دلائل الأحكام" فى حين أنها جاءت مذكورة بحذاويرها فى "شرح السنة" ، على ماسيأتى كل ذلك بشىء من التفصيل فى الدراسة المقارنة المزمع عقدها فى أحد المباحث الآتية ان شاء الله تعالى .

المبحث السادس : مصادر

ان المصادر التى رجع اليها القاضى ابن شداد رحمه الله تعالى وأخذ منها الأحاديث ، وشرح غريب اللفاظ والرجال والفوائد المستنبطة من الأحاديث يربو عددها عن أربعين مصدرا ، وسأذكرها فيما يلى مرتبة بحسب ورودها فى كتاب "دلائل الأحكام" مشيرا اليها برقم الحديث الذى أوردتها المصنف عقيبها :

- (١) كتاب العلل بآخر جامع الترمذى المقدمة ص ١٦١
- (٢) عارضة الأخوذى لابن العربى المقدمة ص ١٥٠
- (٣) معالم السنن للخطابى المقدمة ص ١٥٩
- (٤) غريب الحديث لأبى عبيد المقدمة ص ١٦٢
- (٥) الغريبين (فى القرآن والحديث) للهروى المقدمة ص ١٦٢
- (٦) المعلم فى فوائد مسلم للمازرى المقدمة ص ١٦٣
- (٧) شرح السنة للبغوى المقدمة ص ١٦٣
- (٨) صحيح البخارى ح ١
- (٩) صحيح مسلم ح ١
- (١٠) سنن أبى داود ح ١
- (١١) جامع الترمذى ، ويقال له "السنن" ح ١
- (١٢) موطأ مالك ح ٦
- (١٣) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لابن عبد البر ح ١٩
- (١٤) الاكمال فى رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف ح ١٩
- (١٥) تاريخ أسماء الشقات لابن شاهين ح ٢١

- (١٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ح ٢٨
- (١٧) البيان فى فروع الشافعية
- ح ٣٤ ليحيى بن أبى الخير العمرانى
- (١٨) الذخائر فى فروع الشافعية
- ح ٣٥ لمجلى بن جميع المخزومى
- (١٩) لوامع الدلائل فى زوايا المسائل
- ح ٤٢ لالكيا الهراسى
- (٢٠) اصلاح المنطق لابن السكيت
- ح ١٠٧
- (٢١) اعلام الحديث شرح البخارى للخطابى
- ح ١٤٣
- (٢٢) مطالع الانوار على صحاح الاثار لابن قرقول
- ح ١٦٤
- (٢٣) شرح القدورى
- ح ١٦٨
- (٢٤) مختصر أبى موسى فى فروع الحنفية
- ح ١٦٨
- (٢٥) السنن الكبرى للبيهقى
- ح ١٨٧
- (٢٦) الام للشافعى
- ح ١٩٤
- (٢٧) مسند الشافعى
- ح ١٩٤
- (٢٨) مجمع الفرائب لعبد الغافر بن اسماعيل
- ح ٢١٩ الفارسى
- (٢٩) سنن النسائى
- ح ٢٣٤
- (٣٠) الشامل فى فروع الشافعية لابن الصباغ
- ح ٢٣٦
- (٣١) الكنز لابن مندة
- ح ٢٥١
- (٣٢) تتمة الابانة فى فقه الشافعية للمتولى
- ح ٢٧٢
- (٣٣) غريب الخطابى
- ح ٢٨٣
- (٣٤) سنن الدارقطنى
- ح ٣١٨، ٣١٧

- ٣٦٢ح (٣٥) مختصر العين للزبيدي
- ٣٦٣ح (٣٦) غريب ابن قتيبة
- ٣٨٩ح (٣٧) الشمائل المحمدية للترمذي
- ٤٠٨ح (٣٨) مسند البزار
- ٧٤٥ح (٣٩) تهذيب اللغة للأزهري
- ٨٤٤ح (٤٠) جمهرة اللغة لابن دريد
- ١٠٩٥ح (٤١) مستدرک الحاكم
- عقيب ح ٤٩٨ (٤٢) التاريخ الكبير للبخاري

المبحث السابع : منهج ابن شداد فى هذا الكتاب
ومدى التزامه به

ذكر ابن شداد فى مقدمة كتابه المنهج الذى أراد أن يلتزمه فى تأليف مصنفه ، فقال : "... رأيت أن أجمع كتابا يجمع بين التنبيه على الحديث فى أى كتاب ذكر ، ومن اتفق على نقله من أئمة الحديث المشهورين ، وأنبه على أنه صحيح أو حسن أو غريب ، وأنبه على اختلاف العلماء من المحابة فمن بعدهم من المجتهدين فى أخذ الأحكام منه مع الاختصار عن التطويل المانع من التحصيل سيما لأبناء الزمان المجبولين على السآمة والتعطيل " .

وعند التحقيق وجدنا ابن شداد التزم المنهج الذى رسمه لنفسه فى هذه المخطوطة - قسم العبادات - فى الجملة ، غير أنه تخلى عنه فى بعض الأحيان فى جميع المجالات التى حددها ، وبصورة متفاوتة فيما بينها ، وذلك على النحو التالى :

(١) فأما عزمه على الالتزام بالتنبيه على الحديث فى أى كتاب ذكر ، ومن اتفق على نقله من أئمة الحديث المشهورين ، فانه وفق الى ذلك كثيرا ، لكنه أهمل عزو الحديث الى مصدره ومخرجه فى المواضع الآتية ، على سبيل المثال :

* كتاب الطهارة : ح ٣، ٤، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٣٠، ٣٢، ٥١، ٦٠، ٦٦، ٨١، ٨٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٧١، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٢، ٢١١، أى ٣٢ موضعا من جملة (٢١٧) حديثا .

* كتاب الصلاة ب ١/٤ فقط : ٢٤٤، ٢٦٤، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٧٢، ٣٧٦، ٤١٢، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤

٥٢٧،٥١٥،٥١٢،٥٠٥،٥٠٣،٤٩٩،٤٩٧،٤٨٧،٤٨١،٤٨٠،٤٧١،٤٦٢،٤٥٤،٤٤٧
٥٤٤ ، أى ٣٦ موضعا من جملة (٣٣٦) حديثا (تبدأ هذه الأبواب
الأربعة من ح٢١٨ وتنتهى الى ح٥٥٣) .

* كتاب الزكاة : ١٠٦٢،١٠٣٥،١٠٣٠،١٠١٦،١٠١٢،١٠٠٧،٩٩٨ :
١٠٦٤ ، أى ٨ مواضع من جملة (٦٨) حديثا (يبدأ كتاب الزكاة
من ح٩٩٧ وينتهى الى ح١٠٦٤) .

* كتاب الصوم : ١١٠٩،١١٠٠،١٠٨٨،١٠٨٥،١٠٨٠،١٠٧٥،١٠٧٠ :
١١٢٠ ، أى ٨ مواضع من جملة (٩٣) حديثا (يبدأ كتاب الصوم
من ح١٠٦٥ وينتهى الى ح١١٥٨) .

(٢) وأما عزمه على الالتزام بالحكم على الحديث بالصحة أو
الحسن أو الغرابة ، فإن عمله هذا كان ينبغى أن ينصب
على كل حديث رواه غير البخارى ومسلم من باقى الكتب
الستة وغيرها - لأن الأحاديث التى رواها الشيخان أو
أحدهما تلقى منها الأمة بالقبول فى جملتها كما هو معروف
فى علم مصطلح الحديث - وعند التأكد مما صنعه المؤلف
وجدنا أن معظمه حاكى فيه صنيع أبى عيسى الترمذى الذى
اشتهر بهذه المصطلحات : حديث صحيح ، حديث حسن صحيح ،
حديث حسن صحيح غريب ، حديث حسن ، حديث حسن غريب ،
حديث غريب .. لكن اذا ذكر حديثا عند غير الترمذى
فانه قليلا مايحكم عليه بإيراده قول البخارى فى
التاريخ الكبير ، أو حكاية الترمذى عن البخارى ، أو
عن أحمد ، أو قول أبى داود ، أو قول ابن عبد البر ،
أو الخطابى ، أو البيهقى ، أو البغوى ... ومن ذلك
الأحاديث الآتية - على سبيل المثال - :

٢١، ٣٥، ٥٣، ٨٧، ٥٨ - انظر قول الخطابي فيه قبل ح (٩٥) -

١١٧، ١١٨، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٥، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٦، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣١٣، ٣٢٦، ٤٤٠، ٤٧٠، ٤٧٢، ٥٠٠، ١١٣، ١٠٦١ .

بالإضافة الى ذلك فإن المصنف لم يحكم على الأحاديث التي أهمل عزوها الى مصادرهما ومخارجها ، والتي سقنا أرقامها على سبيل المثال قبل قليل ، كما أنه لم يحكم على الأحاديث التي عزاها الى من أخرجها من أصحاب الكتب الستة غير الشيخين ، والترمذي ، وهي المشار اليها في الأرقام الآتية على سبيل المثال :

كتاب الطهارة : ١٧، ٢٨، ٢٨، ٣١، ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٤، ٥٥، ٦٢،

٦٣، ٦٤، ٦٩، ٧٤، ٨٠، ٨٢، ٩١، ١١١، ١١٢، ١٢٨، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٥، ١٥٦، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٧ .

كتاب الصلاة من ب (١) الى ب (٤) فقط : ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٦٠،

٢٧٥، ٢٧٦، ٣١٢، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٧، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٣، ٣٤٣، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٩، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٥٥، ٤٥٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٩، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، ٥١٦، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٤٠، ٥٥١، ٥٥٣ .

كتاب الزكاة : ١٧، ١٠٢٢، ١٠٣٧، ١٠٤٩، ١٠٦٤ .

كتاب الصوم : ٧٩، ١٠٨١، ١٠٨٤، ١٠٩٨، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٤٠،

١١٤٥، ١١٥٣، ١١٥٦ .

المبحث الثامن : مقارنة لنماذج من الكتاب
مع شرح السنة للبغوي

ويشتمل هذا المبحث على عناصر :

العنصر الأول : فيما يتعلق بترتيب الموضوعات :

نكتفى بذكر نموذج واحد وهو كتاب الطهارة لتلافى الإطالة

دلائل الأحكام شرح السنة

كتاب الطهارة

كتاب الطهارة

الباب الأول فى الوضوء

٣١٩/١ (١) باب فى فضل الوضوء

الفصل الأول : القول فى فرضية الوضوء ح ١

٣٢٨/١ (٢) باب ما يوجب الوضوء

الفصل الثانى : القول فى الأسباب الموجبة للوضوء

٣٣٥/١ (٣) باب الوضوء من النوم

السبب الأول : خروج الخارج من السبيلين ح ١ مكرر

٣٤٠/١ (٤) باب الوضوء من مس الفرج

السبب الثانى : المذى ح ٣

٣٤٤/١ (٥) باب الوضوء من لمس المرأة

السبب الثالث : الموت وهو الريح ح ٩

٣٤٦/١ (٦) باب ترك الوضوء مما مست النار

السبب الرابع : النوم ح ١٢

٣٥١/١ (٧) باب المضمضة من اللبن والسويق

السبب الخامس : مس الفرج ح ١٥

(٨) باب من شك فى الحدث بنى

٣٥٣/١ على اليقين

السبب السادس : لمس المرأة ح ٢٠

٣٥٦/١ (٩) باب أدب الخلاء

السبب السابع : الوضوء مما مست النار ح ٢٢

٣٧٠/١ (١٠) باب الاستتار عند قضاء الحاجة

السبب الثامن : أكل لحوم الإبل ح ٢٩

٣٧٦/١ (١١) باب ما يقول إذا دخل الخلاء

السبب التاسع : خروج الدم ح ٣١

(١٢) باب كراهية الكلام على

٣٨١/١ قضاء الحاجة

الفصل الثالث : القول في سنة الوضوء

(١٣) باب المواضع التي نهى عن

٣٨٣/١ قضاء الحاجة بها

حديث في النية في الوضوء ح ٣٣

٣٨٦/١ باب البول قائما

حديث في غسل الكفين ح ٣٤

٣٨٨/١ (١٤) باب البول في الاناء

حديث في التسمية عند ابتداء الوضوء ح ٣٥

٣٨٩/١ (١٥) باب الاستنجاء بالماء

٣٩٢/١ حديث في السواك ح ٣٦ (١٦) باب السواك

حديث في المضمضة والاستنشاق ح ٤٣

(١٧) باب النية في الوضوء وغيره

٤٠١/١ من العبادات

حديث في أن النثر باليد اليسرى ح ٤٧

(١٨) باب غسل اليدين في

٤٠٦/١ ابتداء الوضوء

حديث في المبالغة في ذلك ح ٤٨

٤٠٩/١ (١٩) باب التسمية في الوضوء

حديث في غسل الوجه واليدين ومسح

الرأس وغسل الرجلين ح ٥٠

(٢٠) باب المضمضة والاستنشاق والمبالغة

٤١٢/١ فيهما وتخليل الأصابع

المسألة الأولى : غسل الرجلين بعد ح ٥٢

٤٢١/١ (٢١) باب تخليل اللحية

المسألة الثانية : مسح الرأس

٤٢٣/١ (٢٢) باب البداءة بالميا من

٤٢٥/١ الأمر الأول : تكرار ذلك (٢٣) باب اطالة الغرة

الأمر الثاني : القدر المفروض من المسح

٤٢٨/١ (٢٤) باب وجوب غسل الرجلين

الأمر الثالث : صورة المسح

(٢٥) باب صفة وضوء النبي

٤٣١/١ صلى الله عليه وسلم

المسألة الثالثة : التخليل ح ٥٣

٤٣٨/١ (٢٦) باب مسح الرأس والأذنين

المسألة الرابعة : تكرار الوضوء ح ٥٧

٤٤٢/١ (٢٧) باب الوضوء مرة مرة

المسألة الخامسة : ترتيب أعضاء الوضوء بعد ح ٤٩٠، ٥٨ مكرر

٤٤٣/١ (٢٨) باب الوضوء مرتين مرتين

المسألة السادسة : الموالاة بين الأعضاء

٤٤٤/١ (٢٩) باب الوضوء ثلاثا ثلاثا

المسألة السابعة : البداءة باليمين ح ٥٩

(٣٠) باب استحباب الوضوء لكل صلاة ٤٤٧/١

القول فى مسح الاذنين ح ٦٢

(٣١) باب المسح على الخفين ٤٥١/١

الفصل الرابع : [القول] فى ثواب الوضوء واسباغه ح ٦٥

(٣٢) باب التوقيت فى المسح ٤٦٠/١

الفصل الخامس : [القول] فى المسح على الخفين ح ٧٦

(٣٣) باب ما يوجب الغسل ٣/٢

القول فى مسح أعلى الخف وأسفله ح ٨٣

(٣٤) باب كيفية الغسل ١٠/٢

القول فى توقيت المسح ح ٨٦

(٣٥) باب نقض الصفائى ١٧/٢

القول فى المسح على العمامة والجوربين والنعلين ح ٩٢

(٣٦) باب غسل الحيز ١٩/٢

الباب الثانى فى الغسل (٣٧) باب غسل الرجل مع المرأة ٢٢/٢

الفصل الاول : فيما ح يوجب الغسل ح ٩٦

(٣٨) باب الوضوء بفضل الغير ٢٤/٢

الفصل الثانى : فى كيفية الغسل من الجنابة وسننه ح ١٠٦

(٣٩) باب الوضوء بفضل المرأة ٢٧/٢

كيفية الغسل بعد ح ١١٥ (٤٠) باب مصافحة الجنب ومخالطته ٢٩/٢

تنشيف الاعضاء ح ١١٦ (٤١) باب الجنب اذا اراد النوم

او العودة او الاكل توفى ٣٢/٢

نقض الصفائى ح ١١٩ (٤٢) باب المحدث ياكل قبل

ان يتوفى ٤٠/٢

الفصل الثالث : فى غسل الحائض ح ١٢٣

(٤٣) باب تحريم قراءة القرآن على

الجنب والمكث فى المسجد ٤١/٢

الفصل الرابع : فى أحكام الجنب والحائض

(٤٤) باب المحدث لايمس المصحف ٤٧/٢

القول فى عرق الجنب والحائض ح ١٢٤

(٤٥) باب قدر ماء الوضوء والغسل ٥١/٢

القول فى قراءة الجنب [والحائض] القرآن ح ١٣١

(٤٦) باب أحكام المياه ٥٥/٢

القول فى تحريم اللبث فى المسجد على الحائض [والجنب] ح ١٣٤

(٤٧) باب الماء الذى لاينجس ٥٨/٢

القول فى نوم الجنب ح ١٣٥ (٤٨) باب النهى عن البول

فى الماء الدائم ٦٦/٢

القول فى أن ينام الجنب ولايتوضأ ح ١٣٨

(٤٩) باب طهارة سؤر السباع

والهرة سوى الكلب ٦٩/٢

القول فى الأكل وهو محدث ح ١٣٩

(٥٠) باب غسل نجاسة الكلب ٧٣/٢

القول فى الجنب لايمس المصحف بعد ح ١٣٩

(٥١) باب غسل دم الحيض ٧٦/٢

القول فى قدر ماء الوضوء والغسل ح ١٤٠

(٥٢) باب البول يصب الأرض ٧٩/٢

القول فى أحكام الحائض ح ١٤٢

(٥٣) باب بول المبي الذى لم يطعم ٨٤/٢

شرح السنة	دلائل الأحكام
	الحكم الأول والثانى والثالث بعد ح ١٤٨
٨٨/٢	(٥٤) باب المنى الذى يصيب الثوب
٩٢/٢	(٥٥) باب الذى يصيب النعل
	الحكم الرابع ح ١٤٩
	الحكم الخامس والسادس بعد ح ١٤٩
٩٧/٢	(٥٦) باب الدباغ
١٠٨/٢	(٥٧) باب كيفية التيمم
١٢٣/٢	كتاب الحيض
١٢٤/٢	(١) باب تحريم غشيان الحائض
	(٢) باب مضاجعة الحائض
١٢٩/٢	ومخالطتها
١٣٦/٢	الحكم الحادى عشر ح ١٥٤ (٣) باب وقت النفاء
	<u>الباب الثالث : فى المستحاضة [والنفاء] وأحكامها [ما]</u>
	(٤) باب الحائض اذا طهرت تقضى
١٣٨/٢	الموم ولا تقضى الصلاة
	<u>الفصل الأول : القول فى المستحاضة وأحكامها</u> ح ١٥٧
١٤٠/٢	(٥) باب حكم المستحاضة
	<u>[الفصل الثانى] : القول فى النفاء وأحكامها</u> ح ١٦٧
١٤٥/٢	(٦) باب المفرة والكدره
	<u>الباب الرابع : فى التيمم وأحكامه</u>
١٥٧/٢	(٧) باب من غلبه الدم
	<u>[الفصل الأول] : فى أدلة شرعية التيمم</u> ح ١٦٩
١٦٠/٢	(٨) باب غسل الجمعة
	<u>الفصل الثانى : فى كيفية التيمم</u> ح ١٧٢
١٦٨/٢	(٩) باب الغسل من غسل الميت

شرح السنة	دلائل الأحكام
الحكم الأول	بعد ح ١٧٤ مكرر
١٧١/٢	(١٠) باب الغسل عند الاسلام
الحكم الثانى	بعد ح ١٧٦
الحكم الثالث والرابع	ح ١٧٧
الفصل الثالث :	فى تيمم الجنب عند عدم الماء ح ١٧٨
الباب الخامس :	فى أحكام النجاسات وكيفية ازالتها
[الفصل] الأول :	فى أحكام المياه ح ١٨١
حديث فى فضل طهور المرأة	ح ١٨٩
حديث فى سور الهرة	ح ١٩٢
الفصل الثانى :	فى ازالة النجاسة ح ١٩٥
حديث فى الاذى يصيب الذيل	ح ٢٠١
حديث فى النجاسة تصيب النعل	ح ٢٠٣
حديث فى المنى اذا أصاب الثوب	ح ٢٠٤
حديث فى دم الحيض يصيب الثوب	ح ٢٠٦
حديث فى بقاء أثر النجاسة	ح ٢٠٨
الفصل الثالث :	فى ازالة نجاسة الكلب ح ٢٠٩
الفصل الرابع :	فى الدباغ ح ٢١٤
بعد اجراء المقارنة بين تفصيل كتاب الطهارة فى كل من كتاب "دلائل الأحكام" وكتاب "شرح السنة" ، نجد أن القاضى ابن شداد قسم كتاب الطهارة الى خمسة أبواب ، وجعل لكل باب فصول ، ولكل فصل عناوين فرعية تختلف من باب الى باب ، بل يختلف من فصل الى فصل ضمن الباب الواحد . ثم انه خصص الباب الأول للوضوء ، والثانى للغسل ، والثالث للمستحاضة والنفساء وأحكامهما ، والرابع للتيمم وأحكامه ، والخامس لأحكام النجاسات وازالتها . ثم انه ضمن الباب الأول خمسة	

فصول : الأول فى فرضية الوضوء ، والثانى فى أسباب الوضوء ،
 والثالث فى سنة الوضوء ، والرابع فى ثواب الوضوء واسباغه
 والخامس فى المسح على الخفين ، وضمن الباب الثانى أربعة
 فصول : الأول فيما يوجب الغسل ، والثانى فى كيفية الغسل
 وسننه ، والثالث فى غسل الحائض ، والرابع فى أحكام الجنب
 والحائض ، وضمن الباب الثالث فصلين : الأول فى المستحاضة
 وأحكامها ، والثانى فى النفساء وأحكامها ، وضمن الباب
 الرابع ثلاثة فصول : الأول فى أدلة شرعية التيمم ، والثانى
 فى كيفية التيمم ، والثالث فى تيمم الجنب عند عدم الماء ،
 وضمن الباب الخامس أربعة فصول : الأول فى أحكام المياه ،
 والثانى فى إزالة النجاسة ، والثالث فى إزالة نجاسة الكلب
 والرابع فى الدباغ .

فى حين أن الامام البغوى رحمه الله تعالى قسم كتاب
 الطهارة الى سبعة وخمسين (٥٧) بابا ، بدأ فيها بالكلام على
 فضل الوضوء ، وما يوجب به ، ثم آداب الخلاء ، ثم السواك ،
 وسنن الوضوء ، ثم المسح على الخفين ، ثم ما يوجب الغسل
 وكيفية وأنواعه ، ثم الوضوء بفضل الغير والمرأة ، ثم
 أحكام الجنب والمحدث ، ثم قدر ماء الوضوء والغسل ، ثم
 أحكام المياه ، ثم أحكام النجاسات ، ثم كيفية التيمم ، ثم
 أردف ذلك كله بكتاب الحيض وضمنه عشرة (١٠) أبواب ، فيكون
 مجموع الأبواب فى كتاب الطهارة وكتاب الحيض سبعة وستين
 (٦٧) بابا .

ويلاحظ أن البغوى فرق بين أحكام الجنب وأحكام الحائض
 فجعل أحكام الجنب ضمن أبواب الطهارة ، وأفرد أحكام الحائض
 فى كتاب كامل مستقل ، بينما القاضى ابن شداد جمع بين

أحكام الجنب والحائض فى فصل واحد وهو الرابع من الباب الثانى الخاص بالغسل (انظر ح ١٢٤) .

كما يلاحظ أن البغوى ذكر أحكام التيمم بعد أحكام الجنب والمحدث وأحكام المياه وقبل كتاب الحيض ، فى حين أن ابن شداد ذكر أحكام التيمم بعد أحكام الجنب والحائض وأحكام المستحاضة والنفساء وقبل أحكام المياه . وملاحظة أخرى وهى أنه لم يقسم كتاب الزكاة وكتاب الصوم وكتاب المناسك الى أبواب وفصول كما فعل فى كتاب الطهارة وكتاب الصلاة .

العنصر الثانى : فيما يتعلق بالأحاديث .

نكتفى بذكر بعض الأحاديث التى زادها ابن شداد على البغوى ، ونحاول تغطية قسم العبادات بكامله بقدر الامكان ، لأن ذلك يمثل الجديد الذى أضيف فى دلائل الأحكام بالنسبة الى ما فى شرح السنة .

كتاب الطهارة :

الباب الأول فى الوضوء ، الفصل الثانى : القول فى الأسباب الموجبة للوضوء : السبب الثانى المذى . أفرد ابن شداد بالذكر فى عنوان مستقل اتباعا لعادة أهل الحديث ، فى حين أن البغوى أورده فى جملة الخارج من السبيلين ، وزاد ابن شداد عليه فذكر رواية مسلم فى الوضوء ونضح الفرج ، ومثلها رواية مالك ، كما ذكر رواية أبى داود عن المقداد فى غسل الذكر والأنثيين (انظر ح ٧٠٥، ٤) .

السبب الخامس : من الفرج . زاد ابن شداد على البغوى رواية الترمذى عن بسرة بلفظ : "إذا من أحدكم ذكره فلا يمل حتى يتوضأ" ، (انظر ح ١٦) .

السبب السابع : الوضوء مما مست النار . زاد ابن شداد على البغوى حديث زيد بن ثابت وحديث أبى هريرة وحديث عائشة وهى كلها فى صحيح مسلم ، والرواية الثانية عن ابن عباس وحديث أبى رافع وهما فى صحيح مسلم أيضا ، (انظر ح ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧) .

السبب الثامن : أكل لحوم الابل . أقرده ابن شداد بعنوان مستقل اتباعا لأهل الحديث ، فى حين أن البغوى ذكره ضمن باب "ترك الوضوء مما مست النار" ، وممن أقرده بالذكر من المحدثين مسلم كما فى ك/الحيف ٢٧٥/١ ، وأبو داود ك/الطهارة ٤٧/١ ، والترمذى ك/الطهارة ١٢٢/١ ، وابن ماجه ك/الطهارة ١٦٦/١ ، وابن خزيمة ك/الوضوء ٢١/١ ، والبيهقى ١٥٨/١ ، والمنتنقى لابن تيمية الجد ١٢٣/١ .

الفصل الرابع : القول فى ثواب الوضوء واسباغه . ذكر ابن شداد حديث البراء بن عازب رضى الله عنه فى الوضوء والدعاء عند الاضطجاع ، فى حين أن البغوى لم يذكره فى كتاب الطهارة وإنما ذكره فى كتاب الدعوات ١٠١/٥ ، (انظر ح ٧٢ من صلب الرسالة) .

الفصل الخامس : القول فى مسح الخفين . ركز البغوى على حديث المغيرة بن شعبة رضى الله عنه ، فى حين أن ابن شداد ذكر هذا الحديث وساق قبله حديث جرير وحديث حذيفة . (انظر ح ٧٦، ٧٧، ٧٨) .

الباب الخامس فى أحكام النجاسات وكيفية إزالتها
الفصل الأول فى أحكام المياه . زاد ابن شداد على البغوى (٥٨-٥٥/٢) حديث على رضى الله عنه : "مفتاح الصلاة الطهور" (انظر ح ١٨٢) .

كتاب الصلاة :

الباب الثالث فى شرائط الصلاة :

الفصل الاول فى ستر العورة : زاد ابن شداد على البغوى

حديث عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه جرهد رضى الله عنه وفيه
أن الفخذ عورة ، وحديث على رضى الله عنه فى النهى عن كشف
الفخذ والنظر اليه ، كما أشار الى رواية ابن عباس ورواية
محمد بن جحش اللذين ذكرهما البخارى فى ترجمة ب ١٢ ، ٩٧/١ ،
مع رواية جرهد بصيغة التمرىض : "يروى" .

(انظر ح ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦)

وأضاف ابن شداد على البغوى ، فى باب الصلاة فى ثياب
النساء ، حديث عائشة رضى الله عنها فى الصلاة فى الشعار
الذى يصيبه شئ من دم الحائض بعد غسل هذا الجزء المصاب
فقط . (انظر ح ٣٥٢)

كما اضاف عليه ، فى باب الصلاة فى النعلين والخفاف ،
حديث جرير بن عبد الله وحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله
عنهم ، (انظر ح ٣٥٤، ٣٥٦) .

وقبل ذلك زاد عليه بحديث سهل بن سعد رضى الله عنه فى
عقد الازار على العنق ، وبحديث أبى جحيفة رضى الله عنه فى
الصلاة فى الثوب الأحمر ، وبحديث المغيرة بن شعبة رضى الله
عنه فى جواز الصلاة فيما يمنعه الكفار من الثياب ، (انظر
ح ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦) .

وبعد ذلك زاد عليه بحديث أنس بن مالك رضى الله عنه
فى جواز الصلاة على البساط ، وبحديث أبى موسى الأشعرى رضى
الله عنه فى كراهية الصلاة وعليه شئ من خلوق ، (انظر
ح ٣٦١، ٣٦٢) .

الفصل الثانى فى استقبال القبلة : أضاف ابن شداد حديث أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا" ، وحديث البراء رضى الله عنه برواية البخارى ، (انظر ح ٣٦٣، ٣٦٦) .

كتاب الزكاة :

القول فيما لا يؤخذ فى الصدقة : انفرد ابن شداد بهذا العنوان وجعله قسمين :

القسم الأول : ما لا يؤخذ لنقصه ، فذكر فيه حديث ابن شهاب أنه قال نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : "... ولا يؤخذ فى الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الغنم الا أن يشاء المصدق" ، وحديث سهل بن حنيف رضى الله عنه قال : "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجعور ولون الحبيق ، أن يؤخذ فى الصدقة" ، (انظر ح ١٠١٤، ١٠١٥) .

القسم الثانى : ما لا يؤخذ لنفاسته ، فذكر حديث عمر أنه قال لعامله : "اعتد عليهم بالسخلة التى يروح بها الراعى ولا تأخذها ، ولا تأخذ الاكولة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم" (انظر ح ١٠١٦) .

كتاب الصوم :

القول فى صوم الدهر : انفرد ابن شداد برواية مسلم عن عبد الله بن عمرو : "قال عبد الله لأن أكون قبلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة أيام التى قال لى رسول الله أحب الى من أهلى وولدى" ، وبحديث أبى قتادة مرفوعا : "لامام ولا أفرط" بطريقه ، (انظر ح ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨) .

القول فى صوم المرأة بغير اذن زوجها : زاد ابن شداد حديث أبى سعيد الخدرى قال : "جاءت امرأة الى النبى صلى

الله عليه وسلم ونحن عنده فقالت يا رسول الله : ان زوجي صفوان بن معطل يضربني اذا صليت ، ويفطرني اذا صمت ، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ... " ، (انظر ج ١١٤٥) .

كتاب المناسك :

القول في وجوب الحج وفضيلته : أضاف ابن شداد على البغوي حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي فيه سؤال الأقرع ابن حابس الحج في كل سنة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "مرة واحدة ، فما زاد فتطوع" ، (انظر ج ١١٦٢) .

القول في الصلوة : انفرد ابن شداد بذكر حديث ابن عباس مرفوعا : "لا ضرورة في الاسلام" ، (انظر ج ١١٧٣) .

القول في القران : كما انفرد بذكر حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال كنت مع علي رضي الله عنه حين أمره النبي صلى الله عليه وسلم على اليمن ، فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتيتك ، فقال كيف صنعت ؟ قال أهملت باهلال النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ... " . (انظر ج ١٢٠٥)

القول في كم حج النبي صلى الله عليه وسلم : انفرد ابن شداد بذكر هذا الباب ، وساق فيه حديث جابر بن عبد الله " أن النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج ... " ، وحديث أنس الذي فيه أنه صلى الله عليه وسلم حج حجة واحدة واعتمر أربع عمر . (انظر ج ١٢٠٦ ، ١٢٠٧)

القول في الوقوف بعرفة : زاد ابن شداد على البغوي حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه الطويل ، (انظر ج ١٢٢٥)
باب الاحرام وما يحرم فيه وما يباح ، الامر الخامس :
اغتسال المحرم : أضاف ابن شداد حديث ابراهيم بن عبد الله

ابن حنين عن أبيه في اختلاف عبد الله بن عباس والمسور بن
مخرمة في غسل المحرم رأسه ، وذكره بطوله .
العنصر الثالث : فيما يتعلق بغريب اللفاظ والرجال .

نكتفي بذكر بعض اللفاظ الغريبة التي تفرد بها ابن
شداد عن البغوى ، ونحاول تغطية قسم العبادات بكامله بقدر
الامكان ، لأن ذلك يمثل الجديد الذى أضيف فى دلائل الأحكام
بالنسبة الى شرح السنة .
كتاب الطهارة :

الباب الأول فى الوضوء : الفصل الثانى فى القول فى
الاسباب الموجبة للوضوء :

السبب الثانى : المذى ، لم يتعرض البغوى لما ذكره
ابن شداد من شرح الكلمات الآتية : المذى ، المنى ، الودى ،
النفخ .

السبب الخامس : مس الفرج : زاد ابن شداد على البغوى
ذكر كلمة واحدة من غريب اللفاظ وهى : بضعة ، وكلمتين من
غريب الرجال : بسرة ، طلق .

السبب السادس : لمس المرأة . زاد ابن شداد فى الكلام
على حبيب بن أبى شابت بأن ضبط اسمه على ما ذكره ابن شاهين
فى كتابه تاريخ أسماء الثقات ونقل توثقه له ، ثم أضاف قول
أبى داود عن سماعة من عروة بن الزبير ، وسماع إبراهيم
التيمى من عائشة فى الرواية للحديث .

السبب السابع : الوضوء مما مست النار . لم يتعرض
البغوى لشرح : الاقط والعرق كما فعل ابن شداد .
السبب الثامن : أكل لحوم الابل . انفرد ابن شداد بشرح
كلمة : مرايض الغنم .

الفصل الرابع : فى ثواب الوضوء واسباغه . تعرض ابن شداد لشرح الكلمات الآتية : المقبرة ، غر ، دهم ، بهم ، محجلين ، فليذا دن ، فى حين أن البغوى لم يتعرض لها .
كتاب الصلاة :

الباب الثانى ، الفصل الثالث : فى الحث على الصلاة فى أول الوقت ، حديث تعجيل صلاة العصر .
انفرد ابن شداد بشرح اللفظتين : جزور ، قرنى الشيطان
الباب الثالث : فى شرائط الصلاة :

الفصل الثانى : فى استقبال القبلة : تفرد ابن شداد بشرح غريب حديث أنس رقم ٣٦٣ وهو قوله : "فلا تخفروا الله فى ذمته" ، وشرح غريب حديث ابن عمر رقم ٣٧١ وهو قوله : "الحجى" .

الباب الرابع فى صفة صلاة النبى صلى الله عليه وسلم :
القول فى التشهد ، الفصل الثالث ، المسألة الثامنة :
من السنة الدعاء قبل السلام : لم يتعرض البغوى لشرح كلمة "المسيح الدجال" الواردة فى حديث عائشة وحديث ابن عباس وحديث أبى هريرة (رقم ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥) وقد ساق الشرح بعد حديث رقم ٥٣٦ .

كتاب الصوم :

القول فى كراهية صوم يوم السبت : زاد ابن شداد على البغوى غريب حديث عبد الله بن بسر عن أخيه (رقم ١١٣٤) فذكر اسم الراوى : "عبد الله بن بسر" ، وكلمة : "الحاء عذبة" .

كتاب المناسك :

القول فى الصلوة : انفرد ابن شداد بذكر حديث ابن

عباس رضى الله عنهما مرفوعا : "لا ضرورة فى الاسلام" (رقم ١١٧٣) وبشرح غريبه وهى كلمة : "ضرورة" .

القول فى القران : انفرد أيضا بذكر حديث البراء رضى الله عنه (رقم ١٢٠٥) وبشرح غريبه المتمثل فى كلمة : "بضعة" .

القول فى كم حج النبى صلى الله عليه وسلم : كما انفرد بذكر حديث جابر بن عبد الله رضى الله عنهما (رقم ١٢٠٦) وشرح غريبه وهى كلمة : "برة" ، وبذكر حديث انس رضى الله عنه (رقم ١٢٠٧) وشرح غريبه وهى كلمة : "الجعرانة" .

القول فى الوقوف بعرفة : وتنفرد كذلك بشرح غريب حديث يزيد بن شيبان رضى الله عنه (رقم ١٢٢٤) وهو قوله : "مربع" وقوله : "تباعده عمرو" ، وحديث على بن أبى طالب رضى الله عنه الطويل (رقم ١٢٢٥) وهو قوله : "جمع" ، وقوله : "قزح" وقوله : "وادی محسر" .

باب الاحرام وما يحرم فيه وما يباح فيه ، الامر الخامس : اغتسال المحرم : زاد ابن شداد على البغوى شرح غريب حديث ابراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه فى اختلاف عبد الله ابن عباس والمسور بن مخرمة فى غسل المحرم رأسه (رقم ١٢٦١) وهو قوله : "عبد الله بن حنين" .

العنصر الرابع : فيما يتعلق بفوائد الحديث :

نذكر بعض الفوائد المستنبطة من الأحاديث ، التى زادها ابن شداد على البغوى ، ولايسعنا ذكرها جميعها خشية الإطالة ونحاول أن نغطى ما أمكن من فقه العبادات .

كتاب الطهارة :

الباب الخامس فى أحكام النجاسات وكيفية إزالتها

الفصل الأول فى أحكام المياه : لم يتعرض البغوى ٧٠/٢ لذكر
الفائدتين اللتين ذكرهما ابن شداد عقيب حديث كبشة بنت كعب
ابن مالك فى سؤر الهرة (رقم ١٩٢) .

كتاب الصلاة :

الباب الثالث فى شرائط الصلاة ، الفصل الثالث :
ما يبطل الصلاة وما يكره الصلاة معه ، حديث فى العمل الذى
لا يبطل الصلاة :

حديث فى العمل الذى لا يبطل الصلاة : ختم ابن شداد هذه
المسألة بحديث أبى قتادة الأنصارى رضى الله عنه فى صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم بالناس وعلى عاتقه إمامة (رقم
٣٨٥) وذكر فقهه قائلًا : وحمله بعض أصحاب مالك على أنه كان
فى صلاة النفل ، ثم زاد قول المازرى : والظاهر أنه كان فى
الغرض فإن صلاته بالجماعة صلى الله عليه وسلم لم تكن إلا فى
الغرض غالبًا . فهذه المسألة الفقهية انفرد بها ابن شداد
عن البغوى (٢٦٥، ٢٦٤/٣) .

كتاب الزكاة :

حديث فى قتال مانعى الزكاة : انفرد ابن شداد على
البغوى هنا بمسألتين أصوليتين ذكرهما عقيب حديث أبى هريرة
(رقم ٩٩٨) وحديث ابن عمر (رقم ٩٩٩) وهما :
الأولى : أنه يدل على أن الكفار مخاطبون بفروع الاسلام
ذكرها فى الفائدة الأولى من فوائد الحديثين .
الثانية : أنه يدل على أن الواحد من الصحابة إذا
خالف سائر الصحابة لا يكون شاذًا ويعتد بخلافه ، ذكرها فى
الفائدة السابعة .

ولم يتعرض لهما البغوى فى شرح السنة (انظر ٤٩٥، ٤٩٤/٥)

القول فى زكاة الابل والغنم والورق : كذلك لم يتعرض
البغوى (١٨-٨/٦) للفائدة الاولى التى دل عليها حديث أنس
(رقم ١٠٠٠) والتى ذكرها ابن شداد عقيب حديث ابن عمر (رقم
١٠١٠) بعد ايراد غريب اللفاظ ، وهذه الفائدة هى :
أنه اذا علم أن هذا كتاب العامل وتحقق ذلك يجوز
روايته عنه ويجب العمل به ، لأنه عمل بكتاب النبى صلى الله
عليه وسلم بالخط ومعرفته ، وقد اختلف الناس فى ذلك ، حكاه
الاحوذى (أى فى العارضة ١٠٦/٣) .

كما أن البغوى (١٠/٦) لم يتعرض للرد على قول الطبرى
فى مسألة ما اذا زادت الابل على مائة وعشرين هل تستأنف
الفريضة أو لاتستأنف ، لأنه قال بالخيار ان شاء رب المال
استأنف الفريضة وان شاء أخرج الفرائض ، يعنى أعطى عن كل
خمس حققة وعن كل أربعين بنت لبون كما هو قول جمهور
العلماء .

فى حين أن ابن شداد نقل رد الخطابى على قول الطبرى
بالخيار ، وهو أن الأمة فرقت بين القولين واشتھر الخلاف فيه
بين العلماء ، فيكون القول بالخيار بين هذين القولين
كأحداث قول ثالث ، وهى مسألة أصولية معروفة فى مظانها ،
مفادها أن العلماء اختلفوا فى ذلك على ثلاثة أقوال :
أولا : يحرم مطلقا وهو قول الجمهور . ثانيا : لا يحرم
مطلقا . ثالثا : يحرم ان رفع حكما مجعما عليه والا فلا يحرم .

كتاب الصوم :

القول فى صوم الدهر : زاد ابن شداد على البغوى عقيب
أحاديث الباب وآخرها حديث أبى قتادة (رقم ١١٣٨) عند ذكر
الفوائد المستنبطة ، زاد فائدتين وهما الثانية والثالثة

- أى قوله : "غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم" ، وقوله "وددت أن أطيق ذلك" ، فنقل قول الخطابي فيهما .

القول فى صوم المرأة بغير إذن زوجها : انفرد ابن شداد بذكر حديث أبى سعيد الخدرى (رقم ١١٤٥) وبذكر أربع فوائد عقيبته .

القول فى كفارة من أتى أهله فى شهر رمضان عامدا : زاد ابن شداد على البغوى فى الفائدة السادسة من فوائد حديث أبى هريرة (رقم ١١٠١) - بعد أن ذكر اختلاف العلماء فى قوله : "كله وأطعمه أهلك" على ما حكاه الخطابي فى المعالم (٢٧٤/٣) - زاد قول صاحب المعلم : أحسن ما قيل فيه أنه أخره الى وقت البيان ، وليس فى الحديث ما يدل على إسقاط الكفارة بالكلية .

كتاب المناسك :

القول فى وجوب الحج وفضيلته : لم يتعرض البغوى لحديث ابن عباس رضى الله عنهما فى سؤال الأقرع بن حابس لرسول الله صلى الله عليه وسلم : الحج فى كل سنة ؟ ولالفائدة التى نقلها عن الخطابي فى المعالم (٢٧٥/٢) وهى قوله : لفظ الحج يقتضى التكرار فيدل على وجوبه بصيغة التكرار ظاهرا ، وحكاه عن أرباب اللغة .

القول فى القران : تفرد ابن شداد - بعد ذكر حديثى أنس رضى الله عنه فى إهلال النبى صلى الله عليه وسلم بالحج والعمرة معا - بتعليق الخطابي على الحديث الثانى (رقم ١٢٠٣) وهو قوله : وهذا بيان أنه قرن بينهما فى وقت واحد فى إحرام واحد ولم يكن على معنى أنه أحرم بأحدهما وأدخل عليه الآخر .

كما تفرد بذكر تعليق الخطابي على حديث البراء بن عازب رضى الله عنه فى اهلل على رضى الله عنه باهلل النبى صلى الله عليه وسلم وفيه قوله : "وانى سقت الهدى وقرنت" ، وهو قوله : هذا صريح فى بيان أنه كان قارنا لأنه أعلمه بما كان نواه وقمده ، وقوله فى الحديث جواز أكل القارن والمتمتع من الهدى لقوله : أمسك لى من كل بدنة بضعة .

القول فى كم حج النبى صلى الله عليه وسلم : زاد ابن شداد على البغوى - بعد ذكر غريب حديث أنس رضى الله عنه الذى فيه أن النبى صلى الله عليه وسلم حج حجة واحدة واعتمر أربع عمر (رقم ١٢٠٧) - فقال : وقد أورد بعض الناس على هذا اشكالا فقال : اذا كان النبى صلى الله عليه وسلم انما حج حجة واحدة فكيف يجمع بين الاحاديث فى كيفية حجته ، فان بعضهم روى أنه أفرد ، وبعضهم روى أنه تمتع ، وبعضهم روى أنه قرن ولا يمكن الجمع فى حجة واحدة .

قال : فأجاب عنه الخطابي بأنه يمكن الجمع بين الجميع فى حجة واحدة بأن يكون أمر قوما بالتمتع ، وقوما بالافراد وقوما بالقران ، واعتمد صلى الله عليه وسلم بعضها وأمر بالباقي ليسن جواز ذلك للناس ، وأضيف اليه صلى الله عليه وسلم لأنه أمر به ، كما يقال بنى الأمير دارا ، وضرب دينارا وأكبر الخطابي النكير على من أورد ذلك .

القول فى حرم مكة : الفائدة السادسة : بعد أن ذكر ابن شداد الخلاف حول خلا الحرم هل يحتشى ويرعى ، أو لا ، ساق حديث عائشة رضى الله عنها قالت : قلنا : ألا نبني لك [بمنى] ؟ قال : لا ، انما هو مناخ من سبق [اليه] (رقم

(١٢٧٤) ونقل عن الخطابي قوله : وقد يستدل بهذا الحديث من لا يرى دور مكة مملوكة لهم وأنه لا يصح بيعها ولا اجارتها ، وقيل هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين من أهل مكة فانهم تركوها لله تعالى فلا يرون أنهم يعودون فيها فيتخذونها قطنًا ومسكنًا .

وهذا كله لم يتعرض له البغوي (٢٩٣/٧-٣٠٣) ، الا رواية عائشة فقد ذكرها باختصار في باب الاقطاع (٢٨١/٨) .

المبحث التاسع : الأوهام التي وقع فيها ابن شداد
في كتابه "دلائل الأحكام"

ان الأوهام التي وقفت عليها في كتاب "دلائل الأحكام" هي كالآتي :

كتاب الطهارة :

الباب الأول في الوضوء ، الفصل الثاني في الأسباب

الموجبة للوضوء :

السبب الثاني : المذى . ذكر ابن شداد حديث على رضي الله عنه - بلفظ الترمذى - قال سألت النبی صلى الله عليه وسلم عن المذى فقال : "من المذى الوضوء ، ومن المنى الغسل" ثم قال عقيبہ : ذكر الحديث في الموطأ وأخرجه البخارى . (انظر ج٦)

قلت أما الترمذى فصحيح أنه يوجد في جامعه برقم (١١٤) وأما الموطأ فلا يوجد فيه ، وأما البخارى ففيه الجملة الاولى فقط ك/الوضوء ٥٢/١ وهى في مسلم ج٣٠٣ أيضا .

السبب الثالث : الصوت وهو الريح . ذكر حديث أبى

هريرة مرفوعا : "إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكل عليه" وقال أخرجه البخارى وأبو داود والترمذى ، والرواية الثانية عنه بلفظ : "إذا كان أحدكم في المسجد فوجد ريحا بين أليتيه فلا يخرج ..." وقال أخرجه الشيخان (انظر ج١٠، ٩).

قلت أخطأ في عزو الرواية الاولى الى البخارى وأبى

داود والترمذى ، وإنما أخرجهما مسلم ك/الحيف ج٣٦٢ ، كما أخطأ في عزو الرواية الثانية الى الشيخين ، وإنما أخرجهما أبو داود ج١٧٧ ، والترمذى ج٧٥ ، والذي عند البخارى ٤٣/١ ، ومسلم ج٣٦١ عن عباد بن تميم عن عمه [عبد الله بن زيد

المازنى رضى الله عنه [لفظه : "شكى الى النبى صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه أنه يجد الشيء فى الصلاة ... " .
السبب السابع : الوضوء مما مست النار . ذكر حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "توضأ مما مست النار" ، وقال ذكره فى الموطأ وأخرجه البخارى (انظر ح ٢٤) .

قلت وهم فى عزوه الى مالك والبخارى ، وانما هو عند مسلم ح ٣٥٣ بلفظ : "توضأوا" .

الفصل الخامس فى المسح على الخفين ، القول فى المسح على العمامة والجوربين والنعلين : ختم هذا القول بحديث عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال المرادى - الطويل - وعزاه الى أبى داود (انظر ح ٩٥) . قلت لم أجده عند أبى داود لافى ك/الطهارة ولا فى ك/العلم ، ولا رمز له فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٥٢٠/٤ وانما رواه الخطابى بسنده فى المعالم ١١٩، ١١٨/١ من طريق ابن عيينة عن عاصم ، وكذا رواه ابن حبان كما فى الموارد ح ١٨٦ ، ورواه ابن خزيمة ح ١٩٣ من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عاصم دون الجملة من : "فقلت هل سمعته يذكر الهوى" الى قوله : "المرء مع من أحب" ، ورواه الترمذى ح ٩٧ مقتصرًا على مسألة التوقيت فى المسح على الخفين وقد سبق ذكره فى الرسالة (انظر ح ١٢) وأنه صحيح بمجموع طرقه وشواهده .

الفصل الرابع : فى التيمم وأحكامه . ذكر فى آخره حديث أبى غطفان الهذلى عن ابن عمر مرفوعا : "من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات" ، (انظر ح ٧٤) .

قلت وهم ابن شداد فقال مكان "أبى غطفان" : "أبى عطية"

وهو تمحييف - ولعله من النساخ - والتصويب من مصادر تخريج الحديث ، والله أعلم .

كتاب الصلاة :

الباب الثاني : في مواقيت الصلاة :

الفصل الثاني في المحافظة على الصلوات : ذكر حديث

عمرو بن رافع عن حفصة في الصلاة الوسطى (انظر ح ٢٥٣) .
قلت وهم في الراوى عن حفصة فقال : "عمر بن نافع" ،
ونافع تمحييف من رافع ، والتصويب من الموطأ ١٣٩/١ وشرح
معانى الآثار ١٧٢/١ ، والبيهقى ٤٦٢/١ .

الفصل الثالث في الحث على الصلاة في أول وقتها :

حديث في تعجيل صلاة العصر : ذكر حديث عائشة (رقم ٢٧٢)

وعزاه للشيخين ، وهو في البخارى فقط ، ثم ذكر حديث سلمة
(أى ابن الأكوع) (رقم ٢٧٣) من طريقين وقال فى آخرهما أخرجه
مسلم ، وانما الطريق الثانى لمسلم ، وأما الطريق الأول فهو
للبخارى ، ثم ذكر حديث عائشة (رقم ٢٨٢، ٢٨١) من طريقين
ونسب الأول لمسلم وسكت عن الثانى ، وانما الأول عند البخارى
والثانى عند مسلم ، ثم ذكر حديث أنس (رقم ٢٨٣، ٢٨٣ مكرر) من
طريقين وعزا الأول للبخارى وسكت عن الثانى ، وانما الأول
لفظ البغوى ورواه البخارى بنحوه ، والثانى لفظ البغوى
أيضا ورواه مسلم بنحوه .

الباب الثالث في شرائط الصلاة :

الفصل الأول في ستر العورة : كرر ضبط كلمة "السدل"

عقيب حديث أبى هريرة (رقم ٣٥٧) وعقيب حديث أبى موسى (رقم
٣٦٢) ضمن جملة من اللفاظ الغريبة ، وزاد فى هذا الموضع
صفة السدل ، فكان الأولى أن يكتفى بهذا الموضع ولا يذكر
الموضع الأول .

الفصل الثالث فيما يبطل الصلاة وما يكره الصلاة معه :

حديث في الإشارة في الصلاة : ذكر حديث عائشة رضى الله عنها فى صلاته صلى الله عليه وسلم بالناس وهو شاك جالسه والناس وراءه قياما فأشار اليهم أن اجلسوا ، ونسبه للشيخين ثم قال وهذا الحديث منسوخ بحديث عائشة فى صلاته صلى الله عليه وسلم فى مرض موته جالسا والناس وراءه وعزاه للشيخين أيضا (انظر ح ٣٩٤، ٣٩٥) .

قلت : ليس هذا مكان ذكر نسخ الحديث الثانى للحديث الاول ، وموضعه المناسب فى الباب السادس وعنوانه : " صلاة الجماعة " حيث أفرد المصنف لهذه المسألة بابا بعنوان : "حديث فى صلاة الامام وهو قاعد" وأتبعه بخمسة أحاديث (رقم ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٥٦ مكرر) ، وأما المقام هنا فانه تقتضى الاقتصار على حديث عائشة الاول (رقم ٣٩٤) الذى فيه محل الشاهد ، وهو قوله : "وأشار اليهم أن اجلسوا" ، هذا هو المناسب لعنوان المسألة هنا : "حديث فى الإشارة فى الصلاة" والله تعالى أعلم .

الفصل الرابع فى الصفوف فى الصلاة :

حديث فيمن يلى الامام فى صف الصلاة : ذكر هنا حديث علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مرفوعا : "يلينى منكم أولو الأحلام والنهى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ولا تتخلفوا فتختلف قلوبكم ، وإياكم وهيشات الأسواق" ، وقال أخرجه أبو داود ، ثم أتبعه بغريب اللفاظ فذكر منها شرح كلمة : "هيشات الأسواق" (انظر ح ٤٢١ وما بعده) .

ثم كرر ذلك كله فى الباب السادس الخاص بصلاة الجماعة

— حديث فيمن هو أولى بالمصنف الأول — فذكر حديث ابن مسعود المتقدم واقتمر على شرح كلمة : "هيشات الاسواق" (انظر ح٦٤٨ ومابعده) .

الباب الرابع فى صفة الصلاة :

القول فى التعوذ : ذكر حديث جبير بن مطعم مرفوعا :
"الله أكبر كبيرا — ثلاث مرات — [والحمد لله كثيرا — ثلاث مرات — وسبحان الله بكرة وأصيلا — ثلاث مرات —] اللهم انى أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه" ونسبه لمسلم (انظر ح٤٥١) .

قلت : وهم ابن شداد فى عزو هذا الحديث لمسلم ، وانما هو رواية البغوى ح٥٧٥ ، وابن ماجه ح٨٠٧ ، وأحمد ٨٥٠٨٠/٤ ، والحاكم ٢٣٥/١ وصححه ووافقه الذهبى .

والذى عند مسلم ك/المساجد ح٦٠١ عن ابن عمر قال :
بينما صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اذ قال رجل من القوم : "الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا" ، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القائل ، ثم قال : "عجبت لها فتحت لها أبواب السماء" ، فهذا فيه الاقتران على الجملة الاولى دون الجملة الثانية التى هى التعوذ والتى هى المراد من ترجمة مسألة : "القول فى التعوذ" .

القول فى وجوب قراءة الفاتحة فى الصلاة : عزا حديث

رفاعة بن رافع مرفوعا فى الذى لا يحسن قراءة الفاتحة ماذا يقول ، لأبى داود (انظر رقم ٤٥٥) وانما هو لفظ الترمذى ح٣٠٢ ، والذى عند أبى داود بمعناه ح٨٣٢ .

القول فى التسمية : ذكر حديث اسماعيل بن عبيد بن

رفاعة عن أبيه "أن معاوية قدم المدينة ف صلى بهم ولم يقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم ، ولم يكبر اذا خفض واذا رفع ،
فناداه المهاجرون حين سلم والآنصار : أى معاوية سرقت صلاتك
أين بسم الله الرحمن الرحيم " ، وأثر ابن عمر الذى ساقه
بعده وفيه "أنه كان لا يدع بسم الله الرحمن الرحيم لأم
القرآن والسورة التى بعدها" ، ونسبهما للترمذى (انظر
ح ٤٥٩ ، ٤٦٠) .

قلت : وهم فى هذا العزو ، وانما رواهما الشافعى كما
فى بدائع المنن ح ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

الباب السادس : فى صلاة الجماعة :

حديث فيما اذا أقيمت الصلاة ولم يأت الإمام : ذكر حديث
عون بن كهمس عن أبيه كهمس قال قمنا بمنى الى الصلاة والإمام
لم يخرج فقعد بعضنا فقال شيخ من أهل الكوفة ما يقعدك ؟
أراه قال : هذا السمود ، فقال الشيخ حدثنى عبد الرحمن بن
عوسجة عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : كنا نقوم فى
المفوف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم طويلا قبل أن
يكبر ، فذكر الحديث (انظر ح ٦٣٦) . وذكر عقيبته فى الغريب :
اسم الراوى كهمس ، قال وهو ابن معاوية بن أبى ربيعة من
المحاببة معدود فى البصريين ، نقله عن الاستيعاب (٢٧٣/٩) .

قلت : هذا وهم من المصنف رحمه الله تعالى ، لأن
الراوى هنا هو كهمس بن الحسن التميمى أبو الحسن البصرى
التابعى الثقة من الخامسة كما فى التقريب ص ٤٦٢ ، وكيف
يكون هو المحابى الموهوم وبينه وبين البراء بن عازب رضى
الله عنه ، شيخ من أهل الكوفة ، وعبد الرحمن بن عوسجة
التابعى الثقة من الثالثة كما فى التقريب ص ٣٤٧ .

حديث فى صلاة الامام وهو قاعد : ذكر حديث عائشة فى صلاته صلى الله عليه وسلم بالناس فى مرض موته وهو جالس ، وأبو بكر قائم عن يمينه والناس خلفهما قياما ، وقال هذا لفظ أبى داود (انظر ح ٦٦٠) .

قلت : انما رواه الخطابى بسنده فى المعالم ٣١١/١ ونبه الخطابى بنفسه على أنه لم يجده فى شيء من نسخ أبى داود ، والله أعلم .

كتاب الزكاة :

القول فى زكاة الثمار وخرصها : أغرب المصنف رحمه الله بنسبته الى الشافعى القول ان الخرص بدعة ، مع أن الخطابى فى المعالم ٢١٢/٢ ، والبغوى فى شرح السنة ٣٨/٦ نقلنا ذلك عن الشعبى ، وكذلك نقله عنه ابن قدامة فى المغنى ٧٠٦/٢ وذكره فى عداد القائلين برأى الجمهور ، وقد رواه عن الشعبى عبد الرزاق فى مصنفه ح ٧٢١١ .

وبالاضافة الى هذا فقد قال النووى فى المجموع ٤٣٥/٥ ان الشافعى نص فى جميع كتبه أن الخرص سنة ، ثم ذكر وجهها فى المذهب الشافعى بأن الخرص واجب وقال هذا شاذ ضعيف ، ولم يحك غير ذلك .

القول فيمن لاتحل له المدقة : ذكر حديث ابن عمرو مرفوعا : "لاتحل المدقة لغنى ولالذى مرة سوى" وقال أخرجه أبو عيسى (انظر ح ١٠٧٨) ، ثم أعقبه بشرح كلمتى : "ذى مرة" و"سوى" ، ثم قال : [وأما معناه] : قال فى الغريب : ومعنى الحديث المنع من المسألة للقادر على الكسب ، ونسبه الى الترمذى .

قلت : وهم المصنف رحمه الله تعالى فى عزو هذا المعنى الى الترمذى ، لانى لم أجده فى جامعه (٣/٣٤٠٣٣) ، بل ذكر نحوه البغوى (٨١/٦) ، ولعله أراد البغوى ، فذكر الترمذى من باب سبق القلم ، وقد عودنا ابن شداد أن يطلق عبارة : "قال فى الغريب" وهو يريد بذلك البغوى فى شرح السنة كما ظهر لنا ذلك فى عدة مواضع من الرسالة ، والله تعالى أعلم .

القول فى الصدقة على الجار : ذكر حديث أبى ذر رضى الله عنه مرفوعا : "لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طليق ، وإذا طبخت مرقة فأكثرها واغرف لجيرانك منها" وعزاه لمسلم ، (انظر ح ١٠٥١) .

قلت : انما رواه البغوى بسنده ح ١٦٨٩ وقال هذا حديث صحيح رواه مسلم [أى بمعناه] ، وفعلنا روى مسلم الجملة الاولى فى ك/البر ح ٢٦٢٦ والجملة الثانية فى حديث قبله (أى رقم ٢٦٢٥) بمعناها .

القول فى الصدقة على الميت : ذكر حديث عائشة مرفوعا فيمن سأل عن التصدق عن أمه المتوفاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ، ونسبه الى الشيخين ، (انظر ح ١٠٥٢) .

قلت : انما هذه رواية البغوى ح ١٦٩٠ من طريق مالك ، والذي فى المحيحين بمعناه .

كتاب الصوم :

القول فى الصوم عن الميت : نقل ابن شداد عن الخطابى (٢٧٩/٣) قوله فيمن مات بعد امكان القضاء : "وقد ذهب الى العمل بظاهر الحديث (رقم ١١٠٤، ١١٠٥) أحمد بن حنبل واسحاق ابن راهويه قالا : يصوم عنه وليه ، وهو قول أهل الظاهر" .

قلت : فأنما أنه قول الظاهرية ، فهذا ماذهب اليه ابن حزم كما فى المحلى ٤١٢/٦ ، وأما النقل عن أحمد واسحاق فليس على إطلاقه وإنما خصماه بالنذر فقط ، وقال فى قضاء رمضان يطعم عنه وليه ان مات بعد الامكان (انظر المغنى ١٤٣/٣ ، والانصاف ٣٣٥/٣ ، والروض وحاشيته ٤٤٠/٣-٤٤٢ ، وكشاف القناع ٣٩٠/٢ ، ٣٩١ ، والمحلى ٤١٣/٦ ، والترمذى ٨٨/٣) فيكون الخطأ قد أخطأ فى هذا النقل وتبعه على ذلك البغوى ٣٢٦/٦ وابن شداد ، وبالله التوفيق .

القول فى ليلة القدر :

ذكر حديث عبادة بن الصامت رضى الله عنه مرفوعا وفيه "فالتمسوها فى التسع والسبع والخمس" ، وقال أخرجه الشيخان (انظر ح ١١٤٦) .

وحديث عائشة رضى الله عنها : "كان يجاور فى العشر الاواخر من رمضان ويقول تحروا ليلة القدر فى العشر الاواخر من رمضان" ، وقال أخرجه الشيخان أيضا ، (انظر ح ١١٤٧) .
وحديث عائشة مرفوعا : "تحروا ليلة القدر فى الوتر من عشر الاواخر من شهر رمضان" ، وقال أخرجه البخارى (انظر ح ١١٤٨) .

وحديث أبى سعيد رضى الله عنه فى ليلة القدر فى الحادى والعشرين ، وقال أخرجه الشيخان ، (انظر ح ١١٤٩) .
قلت : الحديث الاول عن عبادة إنما هو لفظ البغوى (ح ١٨٢١) ، ورواه البخارى فى ك/التراويح ٢٥٥/٢ بلفظ : "فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة" ، وأما مسلم فقد رواه (ح ١١٦٧) ، ٢١٧ بمعناه لكن عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

والحديث الثانى عن عائشة انما هو لفظ البغوى (ح١٨٢٢)
من طريق أبى عيسى الترمذى ، وأصله فى جامعه (ح٧٩٢) ، وهو
أيضا لفظ البخارى ٢/٢٥٤ . وأما مسلم فقد روى الجملة
الآخيرة فقط كما فى صحيحه (ح١١٦٩) .

والحديث الثالث عن عائشة أيضا ، انما هو لفظ البغوى
(ح١٨٢٤) ، وأما البخارى فلفظه : "... من العشر الاواخر"
- بتعريف العشر - كما فى صحيحه ٢/٢٥٤ .

والحديث الرابع عن أبى سعيد ، هو أيضا لفظ البغوى
(ح٨٢٥) من طريق مالك ، وأصله فى الموطأ ١/٣١٩ ، وكذلك
رواه البخارى عن مالك فى ك/الاعتكاف ٢/٢٥٦ ، وأما مسلم
فروايته من طريق قتيبة بن سعيد عن بكر بن مضر عن ابن
الهاد فى ك/الصيام ح (١١٦٧)، ٢١٣ .

حديث فى أنها ليلة ثلاث وعشرين : ذكر حديث عبد الله
ابن أنيس أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : "انى
أكون ببأديتى يقال لها الوطة وانى بحمد الله أصلى بهم
فمرنى بليلة من هذا الشهر أنزل الى المسجد فأصليها فيه ،
فقال : انزل ليلة ثلاث وعشرين فصلها فيه " وقال أخرجه مسلم
(انظر ح ١١٥٠) .

قلت : انما هذه رواية البغوى (ح١٨٢٦) من طريق محمد
ابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن ابن عبد الله بن أنيس عن
أبيه ، ومن هذا الطريق أخرجه أبو داود ح ١٣٨٠ وفيه تصريح
ابن اسحاق بالسماع فسلم بذلك من التدليس الموصوف به كما
فى التقريب ص ٤٦٧ والا فهو صدوق .

وأما مسلم فقد رواه ح ١١٦٨ بمعناه من طريق بسر بن
سعيد عن عبد الله بن أنيس مرفوعا : "رأيت ليلة القدر ثم

أنسيته وأراني صبحها أسجد في ماء وطين" قال ابن أنيس :
فمطرنا ليلة ثلاث وعشرين فملى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم فانصرف وان أثر الماء والطين على جبهته وأنفه " .

حديث في أنها ليلة سبع وعشرين : ذكر حديث عاصم عن زر
قال قلت لأبي بن كعب : أبا المنذر أخبرنا عن ليلة القدر ،
فان ابن أم عبد يقول : من يقيم الحول يصبها ، فقال رحم
الله أبا عبد الرحمن ، أما انه قد علم أنها في رمضان ولكن
كره أن يخبركم فتتكلوا ، هي والذي أنزل الفرقان على قلب
محمد صلى الله عليه وسلم : ليلة سبع وعشرين ، فقلت أبا
المنذر أنى علمت هذا ؟ قال بالآية التي أخبرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فحفظنا وعددنا ، هي والله لانستثنى ،
قال قلنا لزر : وما الآية ؟ قال تطلع الشمس كأنها فاس ليس
لها شعاع ، وقال أخرجه مسلم ، (انظر ح ١١٥١) .

قلت : وانما هذه رواية البغوي ح ١٨٢٨ من طريق ابن
عبيدة عن عاصم [هو ابن أبي النجود] عن زر [هو ابن حبيش] ،
وأما رواية مسلم (ح ٧٦٢) ، ٢٢٠٠ ، ٨٢٨/٢ من ك/القيام ، فهي من
طريق ابن عبيدة عن عبدة وعاصم عن زر بنحوه .

القول في الاعتكاف : كرر مسألة متى يدخل المعتكف
معتكفه ، فذكرها أول مرة عقيب حديث عائشة رضي الله عنها
الثاني برقم (١١٥٣) ونقل الخلاف فيها عن الترمذي (١٤٩/٣) ،
ثم ذكرها ثاني مرة عقيب حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رقم
(١١٥٦) - الفائدة الثانية - ونقل الخلاف فيها عن الخطابي
في المعالم (٣٣٩/٣) مع ملاحظة أن نسبة القولين الى
أصحابهما اختلفت في الموضوعين ، وقد جرى تحرير هذه المسألة
والتأكد من نسبة القولين الى أصحابهما بتوسع ، وذكر

الراجع فيها ، فى هامش الموضع الاول ، وبالله التوفيق .
 كما أنه ذكر حديث عائشة رضى الله عنها فى استئذائه
 صلى الله عليه وسلم فى الاعتكاف فأذن لها فضربت لها قبة
 فسمعت بها حقمة وزينب ففعلتا مثلها فلما أخبر خبرهن قال :
 البر يردن ؟ البر يردن ؟ انزعوها فلاأراها ، فنزعت فلم
 يعتكف فى رمضان حتى اعتكف فى العشر الاول من شوال . اهـ
 باختصار ، وقال أخرجه مسلم (انظر ج ١١٥٥) . وانما هذا لفظ
 البغوى (ج ١٨٣٣) من طريق البخارى (٢/٢٥٩) وأما مسلم فرواه
 بمعناه ، وهى الرواية التى ذكر ابن شداد منها قوله :
 "فترك الاعتكاف فى شهر رمضان حتى اعتكف ..."

القول فيمن نذر اعتكاف ليلة : ذكر حديث عمر رضى الله
 عنه أنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم قال : كنت نذرت فى
 الجاهلية اعتكاف ليلة فى المسجد الحرام ، قال : "أوف
 بنذرك" وقال أخرجه مسلم ، (انظر ج ١١٥٨) .

قلت : هذا لفظ البغوى ج ١٨٣٩ من طريق البخارى عن مسدد
 عن يحيى بن سعيد القطان (٢/٢٥٦) ، والذي رواه مسلم
 ك/الايمان ج ٢٧٠١٦٥٦ لفظه : "انى نذرت فى الجاهلية أن أعتكف
 ليلة ... " من طريق جماعة عن يحيى بن سعيد القطان ، ورواه
 أيضا البخارى (٢/٢٥٩، ٢٦٠) من طريق اسماعيل بن عبد الله .

كتاب المناسك :

القول فى سنن الاحرام :

السنة الاولى : الغسل ، ذكر ابن شداد رواية جابر رضى
 الله عنه الاولى مرفوعا : "فلما كنا بذى الحليفة ولدت
 أسماء بنت عميس فأمرها بالغسل والاحرام" وعزاه لمسلم ،
 (انظر ج ١١٨١) .

قلت وهذا خطأ لأن الذى أخرج هذه الرواية بهذا اللفظ هو البغوى كما فى ح ١٨٦٢ وذلك من طريق الشافعى (انظر بدائع المنن ح ٩١٤) ، والذى رواه مسلم هو الرواية الثانية التى ذكر ابن شداد عقيب الاولى وسكت عنها كما فى ح ١١٨٢ .

السنة الثانية : التطيب للاحرام . نسب الى أبى حنيفة أنه قال ان تطيب بما يبقى أثره بعد الاحرام فعليه الفدية كما لو استدام لبس المخيط ، ذكر ذلك عقيب رواية عائشة رضى الله عنها الثانية (ح ١١٨٤) ، وتبع فى ذلك الخطابى فى المعالم ٢٨٧/٢ ، والبغوى فى شرح السنة ٤٧/٧ .

وأخطأوا جميعاً فى هذا العزو لأن قول أبى حنيفة عند التحقيق مثل قول الجمهور ، واليه ذهب من أصحابه أبو يوسف وزفر ، وأما محمد بن الحسن فكان يذهب الى أنه لايجوز أن يتطيب المحرم قبل احرامه بما يبقى عليه راثحته بعد الاحرام واختاره الطحاوى ، (انظر موطأ محمد بن الحسن ص ١٤٠ ، وشرح معانى الآثار ١٣١/٢-١٣٣ ، والمبسوط ١٢٣،٣/٤ ، والهداية وشرح فتح القدير والكفاية وشرح العناية ٣٣٨/٢ ، وتبيين الحقائق ٩/٢ ، وعمدة القارى ٤٢٧/٧) .

القول فى الوقوف بعرفة : ذكر ابن شداد حديث جابر رضى الله عنه فى حجة الاسلام قال : "فراح النبى صلى الله عليه وسلم الى الموقف بعرفة ..." ، وقال أخرجه مسلم ، (انظر ح ١٢٣١) .

قلت : هذا لفظ البغوى ح ١٩٢٨ من طريق الشافعى ، وأصله فى بدائع المنن ح ١٠٦٣ ، والذى عند مسلم ح ١٢١٨ بمعناه ونصه "حتى اذا زاغت الشمس أمر بالقمماء فرحلت له فأتى بطن الوادى فخطب الناس ..." انظر ٨٩٠،٨٨٩/٢ من صحيحه .

القول فى تعجيل الوقوف وتقصير الخطبة : ذكر حديث

سالم بن عبد الله الذى فيه : أمر عبد الملك بن مروان الحجاج بن يوسف بعدم مخالفة عبد الله بن عمر فى أمر الحج وفيه قول سالم للحجاج : "ان كنت تريد أن تصيب السنة فأقصر الخطبة وعجل الصلاة..." ونسبه الى البخارى ، ثم ذكر أنه قال فى رواية : "فأقصر الخطبة وعجل الوقوف" . وسكت عن هذه الرواية ، (انظر ح ١٢٣٢) .

قلت : الرواية الاولى التى عزاها للبخارى ، انما هى للبغوى ح ١٩٣٢ من طريق مالك ، وأصله فى الموطأ ٣٩٩/١ ، وأما لفظ البخارى ١٧٤/٢ فبمعناه وقال فيه : "فأقصر الخطبة وعجل الوقوف" ، والرواية الثانية للبخارى ١٧٥/٢ .

القول فى كيفية الدفع من عرفة : ذكر حديث هشام بن

عروة عن أبيه قال "سئل أسامة بن زيد وأنا جالس معه كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فى حجة الوداع ، قال كان يسير العنق ، وإذا وجد فرجة نص ، قال مالك قال هشام : والنص فوق العنق" . وقال أخرجه الشيخان معا ، (انظر ح ١٢٣٣) .

قلت : هذا لفظ البغوى ح ١٩٣٣ من طريق أبى مصعب عن مالك ، وأصله فى الموطأ ١٩٢/١ من رواية يحيى بن يحيى لكنه قال : "فجوة" مكان : "فرجة" ، وكذا رواه البخارى من طريق مالك (١٧٦، ١٧٥/٢) ، ومسلم من طريق حماد بن زيد ح ١٢٨٦، ٢٨٣ .

القول فى الهدى وقسمة لحمه وجلده : ذكر حديث على رضى

الله عنه قال : "أهدى النبى صلى الله عليه وسلم مائة بدنة فأمرنى بلحومها قسمتها ، ثم أمرنى بجلالها فقسمتها ، ثم

بجلودها فقسمتها" . وفى رواية : "أن لأعطى الجزار منها" ونسب ذلك لمسلم ، (انظر ح١٢٣٧) .

قلت : يوهم المصنف أن الروايتين لمسلم ، بينما الرواية الأولى لفظ البخارى (١٨٦/٢) ، لكن رواه مسلم (ح١٣١٧) ٣٤٩٠ بمعناه ، وأما الرواية الثانية فهي لمسلم ح١٣١٧ ورواها البخارى ١٨٦/٢ بالمعنى .

القول فى الخطبة يوم النحر بمنى : ذكر حديث أبى بكره رضى الله عنه فى خطبة يوم النحر ، وعزاه لمسلم ثم قال وأخرجه أبو داود مختصرا الى قوله : "ورجب الذى بين جمادى وشعبان" لكنه روى أن الخطبة كانت بعرفة ، فى يوم عرفة وهو التاسع ، (انظر ح١٢٤٥) .

قلت : أخطأ ابن شداد فى عزو الرواية الأولى الى مسلم انما هى للبخارى ك/الاضاحى (٢٣٦، ٢٣٥/٦) ، وأما الذى عند مسلم ففى ك/القسامة ح١٦٧٩ وفيه : "فلا ترجعن بعدى كفارا (أو ضلالا)" .

وأما رواية أبى داود ح١٩٤٧ فلم أجد فيه أن الخطبة كانت بعرفة فى يوم عرفة وهو التاسع . وخطبة عرفة فى حديث جابر الطويل عند مسلم ح١٢١٨ .

القول فى الرخصة لرعاء الابل وأهل السقاية : أورد ابن شداد حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم رخص لأهل السقاية من أهل بيته أن يبيتوا بمكة ليالى منى ، ونسبه الى الشيخين ، (انظر ح١٢٥٠) .

قلت : هذه رواية البغوى ح١٩٦٩ من طريق الشافعى ، وهى عنده كما فى البدائع ح١٠٩٤ ، وأما الذى عند الشيخين فمعناه ، انظر البخارى ١٦٧/٢ ، ومسلم ح١٣١٥ .

القول فى الرخصة للحائض فى ترك طواف الوداع : ساق

حديث عائشة فى حيفضة صفية بنت حى عند النفر ونسبه الى
الشيخين ، وانما هو لفظ البخارى ١٩٥/٢ عن مالك ، وأصله فى
الموطأ ٤١٢/١ ، وأما مسلم فرواه بمعناه من طرق عدة أقربها
طريق الليث ، وطريق مالك انظر (ح١٢١١) ، ٣٨٥،٣٨٢ .

المبحث العاشر : مكانة الكتاب العلمية

يعتبر كتاب "دلائل الأحكام" ذا قيمة علمية جيدة لعدة

وجوه :

أولا : أنه أحد كتب ابن شداد التى وصفها تلميذه الحافظ المنذرى بأنها تصانيف حسنة .^(١)

ثانيا : أنه على نمط فقهاء أهل الحديث ، ولاتخفى قيمة الكتب التى نسجت على هذا النمط ، وقد ذكرنا بعضها فى مقدمة الدراسة .

ثالثا : أنه الكتاب الثانى الذى هو على المنوال الموصوف والذى يحظى بالدراسة والتحقيق بعد شرح السنة .

رابعا : أنه يختلف عن شرح السنة بكونه مختصرا من اعتبارات كثيرة منها حذف الأسانيد لأن ذكرها يطول الكتاب بغير فائدة كبيرة ، لاسيما وهى محفوظة فى مظانها كالكتب الستة المشهورة وغيرها التى تقتنى بسهولة فى عالمنا اليوم الذى عرف بكثرة الطباعة والنشر والتوزيع ، ولاسيما أيضا وأن علماء الجرح والتعديل تكلموا على أسانيدنا تمحيها وتضعيفا، ولم يبق فيما يتعلق بالضعيف منها فى الغالب الا نقل أقوالهم من كتبهم كالعلل لأحمد بن حنبل ولترمذى ولابن أبى حاتم وللدارقطنى ، والسنن الكبرى للبيهقى والذيل عليه المسمى بالجواهر النقى لابن التركمانى وسنن الدارقطنى ، والكامل لابن عدى ، والضعفاء الكبير للعقلى ، والتاريخ الكبير للبخارى ، والمحلى لابن حزم ، والتمهيد لابن عبد البر ، ومختصر سنن أبى داود للمنذرى ،

(١) . التكملة لوفيات النقلة ٣/ ٣٨٥ .

وتهذيب السنن لابن القيم ، وزاد المعاد له ، ومجموع الفتاوى لشيخه ابن تيمية ، ونصب الراية للزيلعي ، والدراية لابن حجر ، والتلخيص الحبير له ، والارواء للالباني ، والسلسلة الصحيحة والسلسلة الضعيفة له .

ومراد القاضي ابن شداد أن يكون كتابه مختصرا كما صرح به في مقدمته ، وذكر فيها سبب هذا الاختصار وهو ضعف همم أهل زمانه ، ولا يخفى أن ضعف همم أهل زماننا أشد . وقد اشرنا في مقدمة دراسة هذا الكتاب أن بعض العلماء قد سبقوه في اختصار الأسانيد كما فعل أوجد زمانه في العلوم الشرعية لاسيما منها الحديث وفنونه الحافظ عبد الغنى بن عبد الواحد المقدسى المتوفى سنة ستمائة (٦٠٠هـ) في كتابه عمدة الأحكام .

ومنها : أن هذا الاختصار يكون سهل التناول وقريب المنال عند طلاب هذا الزمان ، بحيث لو طبع قسم العبادات منه الذى هو موضوع رسالتي ، لكان في حجم ثلاثة أجزاء ، في حين أن هذا القسم من كتاب شرح السنة طبع في سبعة أجزاء .

سادسا : أنه يحتوى على زيادات في ايراد الأحاديث ، وشرح غريب ألفاظها وغريب رجالها ، والفوائد المستنبطة منها ، وهى لا توجد في كتاب شرح السنة .

سابعا : أنه ذكر المصادر التى استقى منها الحديث وغريبه وفوائده بكل دقة وأمانة الا ماندر . وهذا ماتفتقر اليه الكتب التى صنف فى عصره وقبل عصره فى الجملة .

ومع هذا فهو لا يخلو من بعض النقائص كالاختصار الشديد لبعض المسائل الفقهية ، واغفال بعضها الآخر ، وكالأوهام التى أحصيتها عليه ، وقد نبهت عليها فى هوامش التحقيق

وجبرتها بقدر الامكان وبحسب النشاط الذى يقوى أحيانا ويضعف أحيانا أخرى . لكن هذه النقائص لاتقلل من قيمة الكتاب ، ولو نظرنا الى عمل كل آدمى لما خلا من النقص ، حتى عملى فى دراسة هذا الكتاب وتحقيقه فأحرى وأولى أن لايسلم من ذلك . وممداق هذا الكلام حديث أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : "كل ابن آدم خطاء ، وخير الخطائين التوابون" .^(١)

فاللهم انى أبرأ اليك من كل خطأ وزلل وقع فى عملى هذا وفى سائر أعمالى الأخرى ، وأتوب اليك ، وأسألك ربى بأسمائك الحسنى وصفاتك العليا أن تغفر لى خطيى وعمدى وجهلى وجدى وهزلى ، وكل ذلك عندى . سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب اليك .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

(١) أخرجه الترمذى ك/صفة القيامة ح ٢٤٩٩ وقال هذا حديث غريب لانعرفه الا من حديث على بن مسعدة عن قتادة ، وأخرجه ابن ماجه ك/الزهد ح ٤٢٥١ ، والدارمى ك/الرقائق ح ٢٧٣٠ ، وصححه الحاكم ٢٤٤/٤ ك/التوبة والانابة ، وتعقبه الذهبى فى ذيل المستدرک بقوله : على لين . قلت قال فى التقريب ص ٤٠٥ مدوق له أوهام ، وحسنه فى تخريج المشكاة ح ٢٣٤١ وفى تخريج جامع الأصول ٥١٥/٢ هـ ١ قلت الحديث حسن فى الشواهد لأن حديث على بن مسعدة دون الحسن لذاته لأوهامه كما قال ابن حجر فى التقريب ، لكن يشهد له قوله تعالى : {ربنا لاتؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا} (البقرة : ٢٨٦) ، وقد نزلت ناسخة لقوله تعالى : {وان تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله} (البقرة : ٢٨٤) كما فى حديث أبى هريرة وحديث ابن عباس عند مسلم ك/الايمان ح ١٢٥، ١٢٦ ، كما يشهد له حديث ابن عباس مرفوعا : "ان الله وضع عن أمتى الخطئ والنسيان وما استكرهوا عليه" وهو صحيح بمجموع طرقه كما فى الارواء ١/١٢٣، ١٢٤ . وبهذه الشواهد والطرق يرتقى حديث أنس : "كل ابن آدم خطاء" الى درجة الصحيح والله تعالى أعلم .

الفصل الثانى

وصف الكتاب

يحتوى هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول : عدد النسخ ووصف كل منها

بلغ عدد النسخ التى اشتغلت عليها لتحقيق ودراسة مخطوطة "دلائل الأحكام" ، أربع نسخ كاملة كلها موجودة بجامعة أم القرى ، وهى بحسب الأهمية على الترتيب الآتى :

(١) النسخة الباريسية :

ورمزت لها بحرف (ب) ، وتوجد بالمكتبة الأهلية بباريس رقم ٧٣٦ ، وهى مسجلة فى مركز البحث العلمى ميكروفلم رقم ٣٨٤ ، ويقع حجمها فى اثنتين وسبعين ومائة **لوحة** (١٧٢ل) ، وعدد أسطر الوجه (أى الصفحة) واحد وثلاثون سطرا (٣١س) ، وخطها حسن جميل ، غير أن فيها طمس شديد يجعل قراءتها صعبة جدا فى معظمها ، ونسخها عبد الرحيم بن سعيد ، وهى النسخة الأصلية باعتبار أنها نسخت من أصل المؤلف وقرئت عليه قبل وفاته بخمسة أشهر ونيف كما سبق بيانه فى المبحث الأول من الفصل الأول ، وينتهى قسم العبادات - الذى هو موضوع رسالتى - الى ل ٩٥/ب .

(٢) النسخة التركية :

ورمزت لها بحرف (ت) ، وتوجد بمكتبة داماد ابراهيم باشا باستانبول - تركيا - رقم ٣٠٧ ، وفى المكتبة المركزية

نسخة منها على شكل ميكروفلم رقم ٤٢٨٣ ، ويقع حجمها فى ثمان عشرة وثلاثمائة **لوحة** (٣١٨ل) ، وعدد أسطر الوجه (أى الصفحة) واحد وعشرون سطرا (٢١س) ، وخطها حسن ، وفيها طمس خفيف فى كثير من الورقات لكنه لا يعوق عن قراءتها ، وهى النسخة الثانية فى الأهمية باعتبار أنها نسخت فى أواخر شهر المحرم من سنة خمس وثمانين وستمائة (٦٨٥هـ) بدمشق المحروسة كما قال الناسخ عبد الرحيم بن عبد العزيز الرعينى الأندلسى فى آخر الكتاب ، أى أنها نسخت بعد النسخة الباريسية الأصلية بحوالى أربعة وخمسين عاما ، وينتهى قسم العبادات فى ل ١٧٥/أ .

(٣) النسخة الحلبية :

ورمزت لها بحرف (ح) ، وتوجد بالمدرسة الأحمدية بحلب ورقمها ٢٥٥ ، وهى مصورة فى المكتبة المركزية فى مجلدين الأول رقم ٢٧٤٢ والثانى ٢٧٤٣ ، ويقع حجمها فى سبع وخمسين وستمائة صفحة (٦٥٧هـ) ، وعدد أسطر الصفحة يتراوح بين تسعة عشر وخمسة وعشرين سطرا (١٩-٢٥س) ، وخطها واضح جميل ، وليس بآخرها اسم الناسخ ولاتاريخ النسخ ، وينتهى قسم العبادات عند آخر ص ٣٥٢ أى بعد ٣٥ ص من المجلد الثانى ، ويوجد منها أيضا ميكروفلم فى مركز البحث العلمى برقم ١٣٩ لكنه ناقص من الآخر ويتألف من ستين ومائة **لوحة** (١٦٠ل) فقط .

(٤) النسخة الأزهرية :

ورمزت لها بحرف (ز) ، وتوجد بالمكتبة الأزهرية بجامع الأزهر ، رواق المغاربة ، القاهرة ، رقم ٨٣٣ ، وهو ميكروفلم مسجل فى مركز البحث العلمى فى مادة الحديث برقم

٧٤٧ ، ويقع فى ثلاثة أجزاء : الأول فى احدى وتسعين ومائة
لوحة (١٩١ل) ، والثانى فى اثنتين وتسعين لوحة (٩٢ل) ،
والثالث فى سبع وسبعين لوحة (٧٧ل) ، فيكون مجموع ورقات
المخطوطة ستون وثلاثمائة لوحة (٣٦٠ل) .

وعدد أسطر الوجه الواحد من كل لوحة واحد وعشرون سطرا
(٢١س) ، وخطها واضح ممتاز ، نسخها معتوق السمسطى ، وليس
فى آخرها تاريخ النسخ ، وينتهى قسم العبادات منها فى ل
١٩١/ب .

المبحث الثانى : النسخة المختارة ولماذا ؟

اخترت النسخة التركية على النسخة الباريسية الاصلية

- مع أن التركية متأخرة عن الباريسية لأمر :

أولا : تأخرها عن النسخة الباريسية الاصلية ليس بكثير

اذ انه يقدر بأربعة وخمسين عاما تقريبا .

ثانيا : الطمس الذى يوجد فى كثير من ورقاتها طمس

خفيف لا يعوق عن القراءة ، على عكس النسخة الاصلية التى يوجد

بها طمس شديد تتعذر معه القراءة فى معظمها .

ثالثا : كون النسختين الحلبية والازهرية لا يعرف لهما

تاريخ النسخ ، والراجع أنهما صورتان تابعتان للنسخة

الباريسية بدليل موافقتهما لها فى مستهل مقدمة الكتاب حيث

انها كلها بدأت بهذا المطلع : "حدثنا القاضى أبو المحاسن"

فى حين أن مطلع النسخة التركية : "قرأ على الشيخ الامام

القاضى أبى المحاسن" .

100

كتاب كرايل الاحكام

بالنسخة فاصي القضاة بهالدرايو الحاسر يوسف
رابع رقيم برشاد بعهده الله رحمه

صلى الله عليه وسلم

لهذا المصنف كتاب
ملها الحكم على الناس الاحكام
وهو كتاب جليل المقدار



كتاب الاحكام

استغاثوا الله الشرف والبر والعدل الله تعالى اعاد الله عليه وعلى آله
مع كلهم الكسب ما في له من العلم والبر والعدل الله تعالى اعاد الله عليه
وعلى الحاج عن ان هذا الكتاب من علمه
ابن الحاج علي هذا الكتاب من علمه
منه غنية الكاينة جامعة
لكنه قد فط ان لا يفتل
بلدة اخرى وانما
سنة خمس اربع

عليه من علمه
ابن الحاج علي هذا الكتاب من علمه

اشترى هذا الكتاب المباح شمس الدين محمد بن الحاج علي بن
الشيخ بآلته من اشراف من الواضع خطه محمد بن الشيخ
بالملاوي البقي وكتبه من جميع التواريخ لم يدر من
غوا في علمه ولا في كنهه مع علمه وان كان قد كمل
والله اعلم
الدور

محمد بن الحاج
عليه من علمه
سنة خمس اربع

نسخة (ب)

من جناس لا يجمع بعد اليوم وإنما هو صمد ونبة قال الخطابي كانت الجهر عامعني من أحد ما من الجاد من
القبائل ما لا يملك إلا أن يكون من جناس أو هو ما ظهر وأما الجهر فيقول عنهم ذلك والثاني أن أهل الدين
كانوا في الجهر قليلين معنى فوجبت الجهر ليكثر المسلمين والمدينة ويقواها فاحتكمك زال ذلك لأن معظم
المسلمين كان من أهل مكة وقوله إنما هو جهاد ونبة مصداقهما في وطناكم لكن على عزم الجهاد ونبة تعديت
له الفتيحة السابقة فدل على شهادتهما وقول النبي صلى الله عليه وسلم اعلموا أنه يدل به هذه الخطبة التي
خطبها النبي صلى الله عليه وسلم وديمه ليل لها جواردها حادث النبي صلى الله عليه وسلم وتبينها وجوان شبه
العلم وظل عثر السلف وعلمه الخلف وعلى الخطابي أنه له ذلك بعض السلف الآية الثامنة أنه بذلك
على أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة من غير إجرام وهو الذي دخل عليه قوله أحلت سلفه من تقياد يعني في
دخولها من غير إجرام علما بنبأه وبذلك عليه ما روى انس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة
عام الفصح وعلى رأسه المعصر فلما سمع جأه جعل يقول يا رسول الله ابن أخطى متعلق باستار الكعبة يقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه قال بن وهاب وايقن رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجها أخرجه الشيخان
وقد اختلف أهل العلم فمن أنى إلى الرسول لا مكة من غير استئذان فقال ابن عمر لا يلزمه الإجماع لأنهم لا يملكون
ملك ولا سلطانا عند قوله الملك إذا خرج من الحرم ثم دخل لا يلزمه الإجماع وقال قوم يجب عليه الإجماع واستحق
قوله الخطابي من قال لا يجب على من كان داهية أو الهفارت وهو قول أصحاب الرأي وفي هذا الحديث دلالة
على أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع من استخراجه ودلك لأن ابن أخطى عنه النبي صلى الله عليه وسلم مع رجل
استأذنى فأمره أن يصار إلى طهره ويقطع الطريق ويقطع على الأصابع يقتله وذهب إليه فامر النبي صلى الله
عليه وسلم بقتله فخطبهم فذكر ذلك في شرح التفسير

باب حرم المدينة وأحكامه

عن علي بن ابي حمزة أنه قال ما كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا القرآن وما في هذا الصحيفة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين غير إلى ثوب من أحدث بها أو يوشحها فعليه
لعنة الله وللعنات وللعنات لا يقبل منه صرف ولا عدل وفيه للمسلمين واحد يسوقها إذا هم
من آخر مسلم فخطبته لعنة الله وللعنات لا يقبل منه صرف ولا عدل أخرجه الشيخان وفيه
الخطاب فلو أن أحدا أخطأ فخطأ غير من غير العين الممثلة وسكون الماي ووله مصله وقيل عاير وهو رجل
بالمدينة لا يعرفون جلا قال له نوراها فوجئ بمكة ويقولون أن أصل الحديث عاير إلى أحد اللفظ
الثالث قوله من أوى فوجئ بمكة وهو الذي يصدر منه الأمر المحرث ويحجبه ويرى بهج الدال
وهو الأمر الذي حدث على أهل المدينة وقيل أراد بومرئى جاريها وحال بينه وبين خصمه فاقبض منه
اللفظ ظلال أربع لا يقبل منه صرف ولا عدل فقل انصارا والمصنف في النافله وبالقول الفرعية وقال أبو عبيد الله
الشهيد وأصل الحديث ونبة قوله تعالى فإن قيل كل عدل لا يجرى فيها اللفظ الخامس قوله يسقى بدمهم
الذي بالونه الأسمان فخطبته على من سخط على إمامنا كان إمامنا ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان الجبر عسكرا وهو
معنى قوله إذا هم من آخر مسلم فخطبته على من سخط على إمامنا كان إمامنا ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان الجبر عسكرا وهو
في الجهاد الثالث في القاد من له من خصم مسلم يريد من خصم عدو يقال فيه قد حفر الجبل إذا مشته طهر

عن علي بن ابي حمزة أنه قال ما كتب عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا القرآن وما في هذا الصحيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة حرام ما بين غير إلى ثوب من أحدث بها أو يوشحها فعليه لعنة الله وللعنات وللعنات لا يقبل منه صرف ولا عدل وفيه للمسلمين واحد يسوقها إذا هم من آخر مسلم فخطبته لعنة الله وللعنات لا يقبل منه صرف ولا عدل أخرجه الشيخان وفيه الخطاب فلو أن أحدا أخطأ فخطأ غير من غير العين الممثلة وسكون الماي ووله مصله وقيل عاير وهو رجل بالمدينة لا يعرفون جلا قال له نوراها فوجئ بمكة ويقولون أن أصل الحديث عاير إلى أحد اللفظ الثالث قوله من أوى فوجئ بمكة وهو الذي يصدر منه الأمر المحرث ويحجبه ويرى بهج الدال وهو الأمر الذي حدث على أهل المدينة وقيل أراد بومرئى جاريها وحال بينه وبين خصمه فاقبض منه اللفظ ظلال أربع لا يقبل منه صرف ولا عدل فقل انصارا والمصنف في النافله وبالقول الفرعية وقال أبو عبيد الله الشهيد وأصل الحديث ونبة قوله تعالى فإن قيل كل عدل لا يجرى فيها اللفظ الخامس قوله يسقى بدمهم الذي بالونه الأسمان فخطبته على من سخط على إمامنا كان إمامنا ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان الجبر عسكرا وهو معنى قوله إذا هم من آخر مسلم فخطبته على من سخط على إمامنا كان إمامنا ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان الجبر عسكرا وهو في الجهاد الثالث في القاد من له من خصم مسلم يريد من خصم عدو يقال فيه قد حفر الجبل إذا مشته طهر

اللفظ الخامس قوله يسقى بدمهم الذي بالونه الأسمان فخطبته على من سخط على إمامنا كان إمامنا ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان الجبر عسكرا وهو معنى قوله إذا هم من آخر مسلم فخطبته على من سخط على إمامنا كان إمامنا ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان الجبر عسكرا وهو في الجهاد الثالث في القاد من له من خصم مسلم يريد من خصم عدو يقال فيه قد حفر الجبل إذا مشته طهر

بالألف إذا نقصت حمزة. اللام ط الساج قوله من الذي غير مواليه معناه أنه ليس له فعل ذلك بل هو لا يملكه
 فيما ستم عليه النمان نصار معروف فأجوا الله من الله من غير مواليه فيصيح عليهم وجمهم وأما قال ذلك لئلا يظن
 بفعل ولاه إذا استدانهم لا يذنبون له في ذلك غالبا فلا تصيح حقوقهم وأما القائل بالحق أن الله تعالى لا يملك
 المدينة ونحوها فقال ملكه الشافعي وأكثر الفقهاء لأجل أنه لا يملكها من حيثها وإنما يملكها من حيثها
 دون التبعين لغيرها ويصيرها فتا ولو الحديث على هذا المعنى وأجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا تخم له صغيرا يعين ما فعل النعمان والتغر سبل ولو كان صبيلا لم يزوجها إنما لا يزوج النبي صلى الله عليه وسلم له
 وقال قوم يحرم صيدها ونحوها عملا بالحديث وحملوا حديث النعمان على أنها أراخ من خارج المدينة وذهب قوم
 إلى تحريم الشجر عملا بالحديث وأما الصبيلا عملا بالحديث المأثور وقد روي عنه من الذين يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن صيدو حرم وعصا حرم وجمهم يوجبون صيدو حرم وهو من أحياء الطائيف
 وهو من أحياء الطائيف والحديث أخرجه أبو داود وقال المظاہر ولست أعلم بتحريم وجع صيد الطائر بل هو على
 سبيل الحيوان نوع من أنواع المسلمين وتفضل الله كان في وقت معلوم ثم نسخ وبهاده إلا من إلى الأماجة فلا حكم البيع
 حرام النبي صلى الله عليه وسلم البيعة من أجل أن الصدوق جعل المقاتلة وفيه الحريم ويجوز الصيد منه لأن المقصود
 منه دفع الأعداء لا يجوز بيع النفع ولا بيع شيء من أشجاره ولو وقف حارة البغوي وضبط النفع جالين
 كحديث في فضائل المدينة ح عن ابن مسعود قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع أحد فقال هذا جبل
 نجيا وضبط النفع أن إبراهيم حرم مكة والى حريم ما بين لابتيها أخرجه الشافعي عن عبيد بن ربيعة قوله لا يتبعها
 ضبطه بآية محرم بواجبة قوله لا يجوز بيعه من فوق مفتوح حتى يركب من الأمانة في الحرام فأنما الجاهل الشجر
 قال الخطابي وأما ما ذهب إليه الجبل وهو جبال خمل وجمهم جعلوا له أواذيه ساكنين والى طينته بقوله
 فعلى واسل القدية والما في الجبل وأجزاء المدينة كانت تحتها النبي صلى الله عليه وسلم ونحوها لا يجوز بيعه كاجت
 الأسطوانات إليه القول بنفيها أنها صمد فأنتم قد قد خال ذلك ح وهو في هجرة قال محمد بن يسوع النبي صلى
 الله عليه وسلم يقول امرت بقرى تاكل القرى يقولون يارب وحي المدينة بنو النضير كما بنوا القرى حتمت القرى
 الضيف كل ما من ملك عريبه قوله تاكل القرى يحتمل وجهين أحدهما أن ياديه سكانها على ما مضى
 وأكثر خطه بحيث جعل اليها محل القرى ليلكه أهلها والثاني معنى أنها جبال الإسلام وأصل الفروع في بلاد
 منها بعد الكل في الذكر في الحديث حديث في فضائلها ح نعي بغيره قال الله تعالى النبي صلى الله
 عليه وسلم على أنقاب المدينة مملكة ليعطيها الطامعون ولا الجبال أخرجه الشافعي عن مالك عريبه أنقاب
 وضبطه بنون شافعي وهو داف والفقهاء في بواحيه وهو جرح نقب وهو الطريق من الجبال ومنه قوله تعالى
 تنقبوا البلاء إلى سلاسله وطرقها ذكره في الحديث والله تعالى أعلم

كتاب البيوع

القول في أحوال القالة

ح عن ابن عباس قال لما تمت عكاظ ومحنة ودولها زاسما قاله الجاهلية فلما طهر الإسلام بانوا من
 فيها نزل الله تعالى ليس عليكم جناح أن تتفقوا على ما بينكم في مواضع الحج وقرا ابن عباس في قوله الجاهلية
 عريبه قوله عكاظ بضم العين المهملة وكذا في قوله عكاظ بضم العين المهملة وكذا في قوله عكاظ بضم العين المهملة

نسخة (ب)

بلغ آخر الخبر
 من أجزاء

B

A

V

3

2

SOLEYMANIYAH D. KOTAWIYAH '91	
From	Qasr al-Ashraf
Version	1.0
Ed. No.	107
Trans. No.	

نسخة (5)

الكتاب في فائدة من أراد معرفة ذلك فعليه بمطالعته في كتاب
الفصل الثاني في شرح الناطق وتوضيح وتكرار في الشرح
اللفظ الأول القول بان ما حديث صحيح وغيره يطلعه أبو عيسى وغيره أو يرويه
 الأخرى فقال الصحيح على مراتب الأول الصحيح المطلق وهو لا يخلو فيه ولا
 كلام عليه قال وهو قليل جدًا **الثاني** ما هو صحيح بان ينقل عن رجل واحد
الثالث ما هو صحيح بغير شهادة الأخرى بل عن رجل واحد وهو القسم الثاني
 منه ما ينقل عن رجل واحد عن النبي ومنه ما ينقل عن رجل واحد عن غيره
 وقسم ثالث وهو ما تفرد به واحد من الأئمة فمنه خمسة أصناف ذكرها
 أبو عيسى واقتصر للتحقق والتسديد على أربعة منها **السادس** الذي لا يخلو
 الإتمام من مهاشئها سيرا وأصل الحديث فيكون فيها قال الصحيح قولها **السابع**
 الحديث المدرس قال تنفق العلماء على ذكر القيل به وهو أن يرويه واحد من الأئمة
 لئلا لا يقول حدثنا فلان وإنما يقول عن فلان أو قل فلان **الثامن** حديث
 خولك راويه فيه قل وفي كل كتاب منه **التاسع** حديث ترويه مستخرج
 لا يدعو إلى بدعيته وفي الصحيح منه جملة لا سيما في غير الأئمة طاعة هذا النوع من
 الأخرى **اللفظ الثاني** قوله حديث من قال به من أهل العلم الحسن ما من
 يخرج منه واشتهر رجاله كحديث البصريين في خروج عن قتادة وحديث الكوفيين
 عن لم يصح التسليم وحديث الترمذي عن أنس بن مالك وحديث البصريين عن حماد
 وقوا كثير منه أبو داود وأبو عيسى وسال أبو عيسى في كتابه إرواه بولس
 ما لا يكون في سند شعبة يكذب ولا يجوز أن يروي عن غير وجه اللفظ
الثالث قوله غريب وهو الذي لا يروي إلا عن طريق واحد
 طريق شعبة إذا جاء طريق غيره في غير ما هو اللفظ

القابلة وتبع القربة ويجوز الصيام من ان المقصود منه منع الكلال ولا يجوز بيع النفع
 ولا بيع شيء من اعيانها مطلقا وفيه جهاد البغوث وضبط الشقيع بالنون **ج** حديث
 في فضائل المدينة **د** عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطلع له
 لحد فقال ما احل عنتا وخجته اللهم ان ابراهيم حرم مكة واني احرمت ما بين لايتها **هـ**
 اخرج الشيخان **و** عن ربه قوله لا يتبعها ضبطه بيا **ح** محبة بواحدة وبآ **ح** محبة بالفتح
 من رفع مفتوحين وبآ ساكنة واللاية هي القربة ذات الحارة الطود **د** قال الخطابي
 واضافة المحبة الى العسل هو جاد يحتمل وجهين احدهما انه اراد به ساكنه والمشتغلين به
 كقوله تعالى انما القربة **د** والشاقي ان العسل واحدا الموصلة كانت تحت النبي صلى
 الله عليه وسلم ويحتمل انه عن غيبته كما حث اليه الاسطوانة للكان يفتق اليها عند
 مفارقتها وقدر رد امثال ذلك **د** وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول امرت بقرية تاكل القرى يقولون ثرب وهي المدينة تنفي الناس
 كما ينفي الكيز حيث لا يرد اخرج الشيخان كلاهما عن مالك **د** عن ربه
 قوله تاكل القرى يحتمل وجهين احدهما انه اراد به سكاها على معنى انها تغوى
 ويكثر خلقها بحيث يجعل اليها مغل القرى لياكله اهلها **د** والشاقي
 يعني انها من بلاد الاسلام واصل الفسوخ شفع البلاد منها فبشر ما اكل من ذلك
 ذكره في الغريب **د** حديث في فضائلها **د** روى ابو هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم على انساب المدينة ملائكة لا يزلون
 الطاهرين ولا الذجال **د** اخرج الشيخان عن مالك **د** عن ربه قوله
 انساب وضبطه بنون ساكنة ونايب والذ والذ **ح** محبة بواحدة وهو جمع نيب
 وهو الطريق بين الجليلين ومنه قوله تبارك وتعالى فتبعوا فيه البلاد ان ساروا
 في ظرفها ذكره في الغريب والله عز وجل اعلم

هذا الحديث في فضائل المدينة
 وهو حديث صحيح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وفوضي به الوكيل صلى الله عليه وسلم وآله

كتاب النور في إجابة الحارة

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كانت غصاة وحنطة وذو الجار أضوا في السما عليه
فما كان الا سلام تأموا من الحارة فيها فانزل الله تعالى لست عليكم جناح ان تتخافوا فصولا
من ربكم فموا تم للبح وقرأ ابن عباس كذا رواه البخاري في غيره قوله هكذا
يضم العين للملحة وكاف والف وطاء معجمة في قوله حنطة نعيم مفتوحة وم مفتوحة
ونون مشددة مفتوحة وهاء في قوله ذو الجار نعيم مفتوحة وجم والف وراي في
ذكرهما في الصحاح في وعنه له سعيد بن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال التاجر البصير والامير مع السبعين والصديق والفقير أخرجه أبو عيسى وقل
هذا حديث حسن لا يعرفه الا من حديث الثوري عن ابن جمره وابن جمره اسمه عبد الله بن جابر
حديث في كسب البرد عن المقدام بن معدي كربة صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم انه حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تأكل لحظ طعاما قط
خيرا من ان يأكل من عمل يده قال وكان داود لا يأكل الا من عمل يده أخرجه البخاري في غيره
حديث في اتقاء الشبهات عن الحسن النعماني بن شير رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يزال المؤمن والبرام بين وبينه ما مشبهات لا يقلها اكثر من الناس
من اتقى الشبهات استبرأ العرض ودينه ويزوق في الشبهات كراعي برعي جمل الخيل يترك
ان يواقع لكل ملك حي الا ان حي الله يحارمه الا وان في الجسد مضعة اذا صلحت
للسر اذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب أخرجه مسلم في غيره والبخاري
وابن داود والترمذي وفي الحديث فأي الاولي انه استبرأ العرض قال في الغريب معناه
الاحتياط لنفسه في المسألة الثانية انه يقول على انه اذا اشتبه على الانسان الامر

في النسخ والمالك المطلق الثالث ما يعطى القام به بالزينة والقيل في هذا الموضع
والأما غير فمقتضى فيه شهادة العائد والمقتضى في قولها وقال في غير النسخ المطلق
من قوله الترتيب ان في منها لا تشهد ولا فلا ومن افاد حجة على من كرهها في غير
الى بل اخر فيه الغرض وجميع به القاض المكنون اليه ما جاز به منهم وهو في مسانيد النسخ
وغيرهم بعضهم ساء الشهادة على الغائب ولا يجوز الحكم ان يكتب في هذه المسانيد
الغرض لو لم يفرغ وجه الغرض وهو نقل اجاب الراي وقال بعضهم غلبت الظن على ان
في الجرد وقال ابراهيم كتاب القاض الى القاض ما راى ابراهيم في الاصل والاعين
وكان ابراهيم في دعوىه والحسن بل ان له نرد في غير ان يكتب في مسانيد من غير
يخسر في كتاب القضاة من غير محض من الشهادة في المخرج في الاصل بل ان له في
في انه اذ هت فالتسليم المخرج من ذلك وقال في مسانيد من غير ان يكتب في
وسور عبد الله وادام في قوله القاض في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد
صا شاهر والمروءة في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
قول السائق في القاض والمقاسم من مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
الغرض في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
رضي الله عنه ان هو الله صلى الله عليه وسلم في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
انما الحاد وفي مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
على غير الانصاف في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
ان هو الله صلى الله عليه وسلم في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
اقل يعرفه في غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
وتراختلف العلماء في المقام في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في
يشهد له في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في مسانيد من غير ان يكتب في

الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر الملك الناصر

أراد الأول بعد ما بدا لي أن أكتب قبل أن يطلع لأب الشهور إذا ما دعوا

~~فيسل فيا من غير ان يات من غير ان يات~~

بسم الله الرحمن الرحيم

منه من اهل البيت من الخواتم والنفقات وقسمه في بيتهم في الشهرين

في حجة الوداع فانه لا تصح شهادة الشاهد الا بعد التعمير **حديث** في التعمير عليه

المستقلين عن الله عز وجل عند ذلك سوانه صلى الله عليه وآله وسلم

السيد وقا الشيخ في ريد في العلم على هذا عند ربه اهل العلم و به يقول احمد

وَأَعَادَ وَزَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَتَتْهُ بِمَنْ يَنْبَغِي لَهَا مِنْهُ بَنُونَ

قَالَتِ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَأَنْتَ مُتَوَكِّلٌ ۖ

و مالک

بسم الله الرحمن الرحيم

ربما القى به السيد عبد العزيز بن محمد الترمذي في اواخر حياته

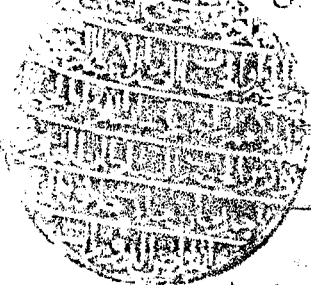
[illegible]

ووصلني الله على خير المحمد وعلى آلِهِ وسلم بعداً وحسبنا الله

الشيخ العلامة محمد بن عبد الله

[illegible]

الذي ينفذ العمل



نفسه (۲)

من اراد بعدد
في كتابه

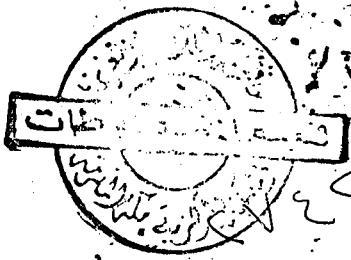


كتاب

دلائل الاحكام

تأليف القاضي الفقيه الإمام العالم
الأوحد بها الدين أبي المحاسن يوسف
ابن رافع بن تميم لما دأله من بركته
ورفع بصالح ادعيته وبواه غرفات حبه

٦٥٧



٦٥٧
٢٠٠
٢٠٠

نسخة (ح)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون والعزيمة والتوفيق
 حدثنا القاضي أبو الحسن يوسف بن رافع بن محمد إمام الله بركة ورضي عنه وارضاه
 مناعة من دله وبصحة قراءته عليه في شهر المحرم سنة تسع وعشرين وستمائة
 بمصر وسيرة القاهره انه قال الحمد لله على الهدايه الى الاسلام والارشاد
 للحكم ماشي من الاحكام والتمسك بشريعة محمد بنتيه المبعوث الى سائر
 الانام صلى الله عليه وعلى آله وصحبه افضل الصلوات والسلام هـ وبعد فانه
 لما رايت الحادث عن النبي صلى الله عليه وسلم في ادلة غالب الاحكام واصولها
 التي يعرفها على نظام وان القتها قد شجوا بما كتبهم وقصايفهم ولم يفتوها
 على الصحيح منها والحق والغريب لم يشهدوا الى اي كتاب تضمنها ولم يشرحوا
 غريبها ولا نبهوا على وجه الدليل منها رايت ان اجمع كتابا جع
 من المنبه على الحديث في اي كتاب ذكر ومن اتفق على نقله من اي يد الحديث
 المشهورين وابنه على انه صحيح او حسن او غريب وابنه على اختلاف العلماء من الصحابة
 من بعدهم من المتقدمين في اخذ الاحكام منهم مع الاختصار عن المطول الماخ
 من الفصل سيما الائمة الزمان الجولان على التامة والتعطيل ورايت ان
 اضعه على اواب المقام لتسهيل على المتعلم مطالعته وحل الاشكال منه مستعينا
 بالله تعالى بما كلفه التوفيق منه مستغفرا من زلل او خلل ان اشق
 ونوحسبي ونعم الوكيل هـ وهذا الكتاب مع كثرة فؤنه وتعداد
 فائده مقبولة شاملة على فصول **الفصل**

تجريح

الاول في رواية هذه الكتب التي نقلت منها هذه
 الاحاديث وغريبها وما نقلت من شرح الاحاديث وغيرها

وما

ووجه من احدهما انه اراد به ساكنه والمجوس طهره كقولهم تعالى واسأل
 القرية والانسالى ان يجعلوا حوائجهم كاتسب بحسب السلي صالحا
 وسلم وحسن اليه عددهم كما حب الاستخوانه التي كان يصف اليها عذبه
 معارفه وقد ورد امثال ذلك وجعل ال حرره حال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول اموت بدينه ما كل القوم يفتنون
 يرب وهو المدينه من الناس كما سئل الكلب حب الحديد ارجبه
 السيمان فظاهرا عن مال حب سببه قوله ما كل القوم يحيل وحميل
 احدهما انه اراد به سكانها على معنى انها يفتون وتكثر حلقها حب كحل
 السما على القوم ليعا كل اهلهما والعالي يعني انما ممد الاسلام واصول
 الفوج من جميع البلاد منها صده بالاكل على ذلك دلوه من القرب
 حديد يشح عتايديها روي انه حرره حال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على اوقات المده ملاكله لا بد خيلها الطاعون والارواح
 اهرجه السيمان عن مال حب سببه اعقاب وصلة سون ساكنه وقا
 والى وبما يحبه الواحد وهو ختم لب وهو الطير من الحليج ممدوله
 قبالي مقبوا في البلاد اس ساروا في طرهما في كبره من القوم
 والله تعالى اعلم بالصواب
 بحسب طر الاول من كتاب دلائل
 الاحكام وهو اخر الجرد اسان
 من احراز المصنف

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على من اسع الهدى

العلماني جمع من المدثرين مع العظم ومعنى قوله قبل ان يستشهد ان يكون الرجل شهيدا لوط
 يجوز صلح الحق لا يعلم انه لشهيد به نصيره به ولا يكلمه الشهادة وقيل اراد بالاول في الامانة
 بان يكون للشيء لا يعلم مكانه غير واحد نصيره بما يعلم من ذلك وقيل اراد بالاول سرعه
 الرجاء به الى اداء هذا الطلب قال يعلى ولا باب السيد اذا ما دعوا وقيل في قوله
 شهدون ولا يستشهدون واراد به شهادة الضرر وكذلك قوله لخلعون ولا سحلفون
 اراد به ان يحلف على شيء هو فيه اثم وقيل اراد بالاول شهادة الحسبه فيما قبل فيه شهادة
 الحسبه من الزكوات والكفارات وقوله شهدون ولا يستشهدون اراد به في حقون
 العادة فانه لا يصح شهادة الشاهد بعد الدعوى **حلي** في ان الحق على
 نيه المستخلف عن ابي هريره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحق على نيه
 المستخلف قال ابو عيسى النعماني والاصل على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول واحمد
 واسحاق وردي عن الصحيح انه قال ان كان المستخلف طالما قال فيه نيه الخالف وان كان
 مطلما قال فيه نيه المستخلف هـ والله اعلم بالصواب

تم الكتاب بحمد الله وعونه وصلواته على سيدنا
 محمد وآله وصحبه وسلم تسليما وبرحمة ربه الوكيل

صفه الكلام الذي في آخر كتاب المؤلف رحمه الله قال المؤلف فهذا ما قصدنا جمعنا من هذا الكتاب
 ولله بعض ما وقع الزلل والخطا ووقع الفراغ من جمعه يوم الخميس المالك والعشرين
 من جمادى الاولى سنة ثمان وعشرة وسبعمائة وصالى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين

مجلس شورای اسلامی

U. G. ...

لا تبارك يوم السخنة

المستخلص

ملک و مزارید الباقی

المشرف على الاستاذ

14-00000-1

بسم الله العظيم ربنا
 اني ارجعك الى ربنا في سنة
 تم بها هذه الدنيا العظيم والواحدة
 ان حبيبه وبعثه على النار
 لا ابر في ما يقع في شأه

علی محمد علی
نور علی

9741

الفصل الثاني في شرح الناطق وتفت وتكررت في تأمل هذا الكتاب اللفظ
 الاول القول بان هذا حديث صحيح وقد يطلقه ابو عيسى كثيرا وقد فسره
 الاجودى فقال الصحيح في مائة الاول الصحيح المطلق وهو الذي لا خلاف فيه
 والاكلام عليه قال هو قليل جدا اثبت بانما هو صحيح بان يتناول عدل واحد
 الثالث ما هو صحيح بغير شواهد الذي يتناول عدل واحد وهو القسم الثاني
 منه ما يتناول عدل واحد عن الصحابي منه ما يتناول عدل واحد عن التابع
 وقسم ثالث وهو ما تفرده به واحد من الامة فهذه خمسة اقسام ذكر جميعها
 ابو عيسى وانضم الجعفي والفقيهين على اربعة منها السادس المراسل
 ذكر الامان منها شيئا بسييرا واهل الحديث ينكرونها قال الصحيح قبولها
 السابع الحديث المراسل قال انفق القول على ذكر العمل وهو الذي يرويه واحد
 عن واحد لثبته ولا يقول حدثنا فلان انما يقول عن فلان وقال فلان التامس
 حديث حلف راويه فيه قال وفي كل كتاب منه جمل التاسع حديث يرويه
 المتدعي لا يدعى الى بدعيته وفي الصحيح منه جملة لاسيما في غرار الاحكام هذا
 الذي ذكره الاجودى اللفظ الثاني قوله حسن فقد قال بعض اهل العلم الحسن
 ما عرف مخرجه واشتهر رجاله كحديث البصريين مخرج عن قيادة وحديث الكوفيين
 عن ابي اسحق السبيعي وحديث المدائني عن ابن شهاب وحديث المكيين عن عطاء
 وقد اكرمه ابو داود وابو عيسى وقال ابو عيسى كتابه اردت بقوله نعم لا
 يكون في سنده تهمة بكذب ولا يكون شاذ في روي غير صحيح اللفظ الثالث
 قوله غريب وهو الذي لا يروي الا من طريق واحدة وقد يروي من طريق
 تستغرب اذا جاء من طريق منفردة غيرها اللفظ الرابع في ما يتبع في اشارة
 الكتاب من قولنا ذكر في الغريب والمراد بهذا اللفظ في بعض كتب الحديث

٦٢
 ٩٢٤١

نسخة (ز)

وفاقیہ

وتمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو الْحَاشِي بْنِ رُسَيْفٍ بِإِذْنِ مَنْ رَافِعٍ عَنْهُمْ أَنَّ أَمَّ اللَّهِ بِرِكَتِهِ وَرِضَى
 وَارِضَاهُ مُنَاوَلَةً مِنْ رِجْزِهِ قَرَأَهُ عَلَيْهِ فِي شَهْرِ الْحَجِّ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ رِشَابَهُ
 لِحُمْسَةِ الْفَاهِشَةِ أَنَّهُ قَالَ ————— الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْهُدَايَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِشْبَادِ
 إِلَى كَامِ مَا شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالتَّسْبِيحِ بِشَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْمُبْعُوثِ إِلَى سَائِرِ الْأَنَامِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَتُضِلُّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ وَبَعْدَ مَا عَمِلْتَ مَا رَأَيْتَ
 الْأُحَادِيثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ إِدْلَةُ عَالِمِ الْأَحْكَامِ وَأُصُولُهَا الْبُحْرَى بِمَعْرِفَتِهَا
 عَلَى قِطَامٍ وَإِنَّ الْعُقَمَاءَ قَدْ تَنَجَّسُوا بِهَا كَيْتَمٌ وَتَنَسَّاهُمْ وَلَمْ يَنْبُهُوا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا وَاجْتَنَبُوا
 وَالْغَرِيبَ وَلَمْ يُشِيرُوا إِلَى أَيْ كِتَابٍ تَقَمَّنَتْهَا وَلَمْ يَسْجُدُوا غَرَبَهَا وَلَا بَنَاهُ أَكْثَرَهُمْ
 عَلَى وَجْهِ الدِّينِ مِنْهَا وَإِنِّي أَرِجُ كَمَا يَجْعَلُ بَيْنَ النَّبِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ فِي أَيْ كِتَابٍ ذَكَرَهُ
 وَمِنْ أَيْ كِتَابٍ أَتَاهُ مِنَ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِينَ وَأَيْ كِتَابٍ عَلَيْهِ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ أَوْ غَرِيبٌ
 وَأَيْ كِتَابٍ عَلَى اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ ذَكَرَهُمْ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَخَذَ الْأَحْكَامَ مِنْهُ
 مَعَ الْأَجْتِنَابِ وَغَيْرِهَا بِإِسْنَادِ الْمُسْلِمِ وَالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ وَالْمُجْتَمِعِ عَلَى السَّامَةِ
 وَالتَّعْطِيلِ وَرَأَيْتُ الْإِسْنَادَ

منه ومنه
والله تعالى
حسب التوفيق منه مستعفف امرئ لا أو طيل
والذي
وهذا الكتاب مع كثرة فوائده وتعداد

الذي
وهذا الكتاب في كتبه فتونه وتعداد
الفصل الأول في رواية الكتب

بِغَيْرِهَا وَمَا تَقْلَنَهُ مِنْ شَرِّهِ الْإِجَادِثِ

هـ ب شطوط و طرقتين ا بعد طرقتين بقضاء قراة

[illegible]

الفصل

وضبط روح برادر مفتوحة رجم مشددة وهو من ناحية الطائفة والحديث أخرجه أبو داود وقال
الخطابي ونسبنا علم التخرم روح معنى إلا أن يكون كل شئيل الحى يمنع من شافع المسلمين ومثل
انه كان في وقت معلوم ثم شيع وعاد الأمل الى الأناضول وكذلك علم الفتيح حماد البني صل المصلحة
من اجل ابل الصدقة وخيل المغانلة ونعم الجزيرة ومجوز الصيد منه لان المعنود منه مع التولا
ولا يجوز مع الفتيح ولا مع شئ من ايجاره كالدقوف حكاة البعوى ضبط الفتيح بالدين
حديث في فضائل المدينة عن ابن مالك ان رسول الله صل الله
عليه وسلم قال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابرهيم حرم مكة وان اكرم ما بين لانيها اخرج
الشجان غريبه قوله لا يتيها ضبطه بيا معجزة بواحدة وثنا معجزة باثنين
من فوقهم فترحين يا سائكة والذابة هي الحرة ذات الجبان السود قال الخطابي
واضافة المحبة الى الجبل وصحبا ديمت وجبين احدهما انه اراد به ساكنه والمنطنين
كقوله تعالى واسأل القرية والثاني ان الجبل واخر المدينة كانت محبا للنبي صل وتجن اليه
عند غيبته لمختصة الاسطوانات اليه التي كان ينفق اليها عند مفارقتها وقد ورد امثال
ذلك وعن ابن هدرية قال سمعت رسول الله صل يقول امرت بقرية تاكل العترة
يقولون يترب وهي المدينة تنقي الناس كينق البير حيث اخرجها الشجان كلاما
عن مالك غريبه قوله تاكل العترة تحت جبين احدهما انه اراد به سكانها
عامة في انها تقوى فيكدها تحت حملها انها منقرا العترة لياكله اسماها والثاني يعني انها
مبدأ الاسلام واصل الفتح فتفتح البلاد منها فغير بالاكل عن ذلك ذكره في الغريب
حديث في فضائلها روى ابو هدرية قال قال رسول الله صل على انقاب
المدينة ملائكة لا يدخلها الظالمون ولا الدجال اخرج الشجان عن مالك غريبه
انقاب وضبطه بنون سائكة وقاف والذ بيا معجزة بواحدة وهو جمع ثقب وهو الخراف
ين الجبلين ومنه قوله تعالى ففتحوا البلاد انبارا في طرقاتهم في الغريب واسد اعلم ان القاب
نحو الله تعالى وصلوه رسولهم محمد ربه على يد العبد الفقير اليه قال معنوق السمسار

نسخة (ز)

وزعم بعض اهل العلم ان اهل المدينة لا يعرفون جبلا قال له ثور واما ثور جبل مكة. ويتوارون
 ان اصل الحديث عاير الى احد اللفظ الثالث قوله من اوى محدثا قدروى بكسر الدال وهو الذي
 يصدر منه الامر المحدث وحينئذ يروى بفتح الدال واما المراد الذي حدث والعلل المتبع وقيل
 اراد به من اوى جانيا وحال بينه وبين خصمه ان يقتص منه اللفظ الرابع لا يقبل
 منه صرف لا عدل قيل انه اراد بالصرف الثالثة وبالعدل الفريضة وقال ابو عبيد الصرف
 التوبة والعدل المدينة ومنه قوله تعالى فان تعدل كل عدل لا يرخذ منها ^(٥)
 اللفظ الخامس قوله سيعي بدستهم اراد بالزعة الامان ومعناه اذا اعطى مسلم
 حرى امانا كان امانه ماضيا لا يجوز نقضه ولو كان المجير عبدا وهو معنى قوله اذ انهم
 سوا ان العبد ما ذوماله في الجهاد اولم يكن وقال ابو حنيفة لا يصح اما ان العبد اذ لم
 يكن ما ذوماله في الجهاد اللفظ السادس قوله من اخفر مسلما يريد به من نقص عبدا
 بما له منه قد خفرت الرطل اذا امنته واخفرت به بالانف اذا انقضت عمله اللفظ السابع
 قوله من والى غير مواليه معناه ان الله ليس له فعل ذلك خيرا منهم لانه ربما استعمله الزمان
 فصار معروفا بموالاة من والاه من غير مواليه فيضيع عليهم حقهم واما قال ذلك تأكيد لئلا ينحل
 ولانه اذا استنادتهم لا ياذنون له في ذلك غالبا فلا تنصيح حقوقهم واسا العوايد فالاولى
 ان الناس قد اختلفوا في صيد المدينة وجرها قال ما كذا الشافعي واكثر الفقهاء لاجزا على من
 صادم منها ادقطع شجرها وتحرمها انا هو تعظيمها دون الضمير لقطع شجرها وصيدها
 فتا ولوا الحديث على هذا المعنى واحتجوا بما رووا عن ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاخ له صغير اباعه
 ما فعل النخير والغر صيد فلو كان صيد المدينة حراما لانكر ابنه صلى الله عليه وسلم وقال فقم
 بتحريم صيدها وشجرها عملا بالحديث وحملوا حديث النخير على ما يراخذ من خارج المدينة
 وذهب قوم الى تحريم العمل بالشجر عملا بالحديث واباحة الصيد عملا بالحديث الثاني وقد روى
 عروة بن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان صيد دج وعصاه حرام ثم روى

في كتاب القاضى جابر بن جابر

فأجازه بعضهم وهو مذقوب مالک والثاني في بعضهم جوز سمع الشهادتين على الغالب
ولم يجوز الحكم بل يكتب للقاضي البلد الذي فيه الحكم ليحكم هو وجه الحكم وتوحيده
استجاب الرأي وقال **بعضهم** كتاب القاضي جابر إذا عرف الكتاب وأحكمه
وقال إرهم الخفي كتاب القاضي جابر إذا عرف الكتاب وأحكمه
وكان إيمان بن مويبه وأحسن في بدل ينك برودة وعبد الله بن بكير
وعباد بن منصور وغيرهم كتب القضاة من غير محقق من الشهود كان قال الذي
جاء بالكتاب عليه أنه رُدُّ قِيلَ له أذهب والنس المحرج من ذلك وقيل أول
من قال البيه على كتاب القاضي ابن بكير وسوار بن عبد الله وضبط سوار
بفتح السين المثلثة وتشديد الواو والفاء ورأى ذكره الخطيب في تاريخه وأنه
وكان القضاة بعد ذلك إذا لم يعرف القاضي لسان الحكم فقد ذهب بعضهم إلى
أنه لا بد من مترجم كالثابت والمزك وهو مذقوب الثاني وذوق
فقيم إلى أنه يكتب مترجم واحد واختلف قول الثاني في الخارج والقاسم على
يشترط أن يكونا اثنين واختلف أصحابه في المنع إذا كان القاضي أصم ه
حديث من قبل أن يشهد من زيد بن خالد الجهني
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا حضركم خميس الشهادتين فليأت
يشهادته قبل أن يسلموا وتذكروا أن هكذا عن مالك رواه عبد الله بن مسلمة
ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك عن عمر بن الخطاب قال قال النبي
ومما أحب وقد سمع عن عثمان بن حنيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال حين الناس قرأ ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عثمان فهاؤ ذلك
أقال بعد قرأه مرتين أو ثلاثا ثم يكون بعد ثم قرأها يشهدون ولا يشهدون
وتكلمون ولا يشهدون وقد اختلف العلماء في الجمع بين الحدين فقال بعضهم معني

معنى قوله قبل ان يستشهد ان يكون الرجل يشهد للرجل حق وصاحبه الحق لا يبا
 يستشهد به فبحسب ربه ولا يكتمه الشهادة واما اراد بالاول سرعة الاجابة
 الاداء بعد الطلب قال تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا وقيل في قوله يشهد
 ولا يستشهد ان اراد به شهادة الزور وكذلك قاله مخفون ولا يستشهدون اراد
 به ان حلف على شيء هو فيد اثم وقيل اراد به ان يشهد اذ الحسنة فيما قبل فيه شهادة
 الحسنة من الزكوات والكما رات وقوله يستشهدون ولا يستشهدون اراد به
 حقيقة العباد فانه لا تصح شهادة الشاهد الا بعد الدعوى **جواب**
 في ان اليمين على نية المستخلف عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اليمين على نية المستخلف قال ابو عيسى الترمذي والبيان
 على هذا عند بعض اهل العلم وبه يقول احدواستحق وروى عن الشعبي انه قال
 ان كان المستخلف طالما فالنية نية الخالف وان كان من قبله فالنية
 نية المستخلف والله اعلم **تم الكتاب بحمد الله وتوفيقه**

وصلوته وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه
 رضي الله عنهم اجمعين آخر كتاب التوقيف رحمه الله قال الرقيم محمد بن قاسم
 حجة من هذا الكتاب والله يعفو لنا ما في هذا الكتاب من الخطأ والغلط ووقع الغلط في يوم
 يوم الخميس الثالث والعشرين من ربيع الاول سنة ثمان وستمائة
 وحصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

ونعم الوكيل

تسليمه (ز)

القسم الثاني

تحقيق كتاب "دلائل الأحكام"

للشيخ الامام العلامة رئيس القضاة
أبى المحاسن يوسف بن رافع بن تميم الاسدى
الموصلى الحلبى الشافعى الشهير بابن شداد
المتوفى سنة ٦٣٢هـ

مصطلحات التحقيق

ك = الكتاب	ط = طبع	ن = نشر
ب = الباب	م = مطبعة ، أو حديث [...] = زيادة مكرر	
ف = الفصل	(ت) = النسخة التركية	
ح = حديث	(ب) = النسخة الباريسية	
البخارى = صحيح البخارى	(ح) = النسخة الحلبية	
مسلم = صحيح مسلم	(ز) = النسخة الازهرية	
ابو داود = سنن أبى داود	(ل) = لوحة	
الترمذى = جامع الترمذى	(أ) = الوجه الأول	
النسائى = سنن النسائى المصغرى	(ب) = الوجه الثانى	
ابن ماجه = سنن ابن ماجه		
مالك = موطأ مالك		
الشافعى = بدائع المنن فى جمع وترتيب المسند والسنن للشافعى ، تأليف الساعاتى		
أحمد = مسند أحمد		
عبد الرزاق = مصنف عبد الرزاق		
ابن أبى شيبة = مصنف ابن أبى شيبة		
الدارمى = سنن الدارمى		
الحميدى = مسند الحميدى		
أبو عوانة = مسند أبى عوانة		
ابن خزيمة = صحيح ابن خزيمة		
ابن حبان = صحيح ابن حبان		
البيهقى = سنن البيهقى الكبرى		
الدارقطنى = سنن الدارقطنى		

- الخطيب البغدای = تاریخ بغداد
الحاکم = المستدرک علی الصحیحین
وافقه الذهبی = ذیل المستدرک
الطحاوی = شرح معانی الآثار
الجصاص = أحكام القرشن
الخطابی = معالم السنن
البغوی = شرح السنة
أحمد شاکر = تخريج جامع الترمذی - الأجزاء الثلاثة الأولى
القرطبی = الجامع لأحكام القرآن
ابن کثیر = تفسیر القرآن العظیم
التلخیص = تلخیص الحبیر فی تخريج أحادیث الرافعی الکبیر
لابن حجر
الدراية = ای فی تخريج أحادیث الهدایة لابن حجر
المختصر = مختصر سنن أبی داود للمنذری
المعالم = معالم السنن للخطابی
المنتقى = شرح الموطأ للباغی
البداية = ای بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد
تخريج المشکاة = المشکاة للخطیب التبریزی ، والتخريج
للالبانی
صحیح الجامع = للالبانی ، والجامع هو الجامع المغير للسيوطی
ضعیف الجامع = للالبانی ، ...
السلسلة الصحيحة = سلسلة الأحادیث الصحيحة للالبانی
السلسلة الضعيفة = سلسلة الأحادیث الضعيفة للالبانی
تخريج المسند = لأحمد شاکر ، والمسند لأحمد

الارواء = ارواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السبيل
للألبانى

المجمع = مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى

الكافى = أى فى فقه أهل المدينة المالکى لابن عبد البر

الزاد = زاد المعاد فى هدى خير العباد صلى الله عليه وسلم

التحقيق = التحقيق فى اختلاف الحديث لابن الجوزى

التنقيح = تنقيح التحقيق لابن عبد الهادى

الامام = الامام فى أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد

التحفة = تحفة الأحوذى للمباركفورى

العارضة = عارضة الأحوذى لابن العربى

الفتح = فتح البارى لابن حجر

المحرر = فى الحديث لابن عبد الهادى

فى الفقه للمجد ابن تيمية

الكاشف = أى فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة للذهبى

المغنى = فى الحديث هو المغنى فى الضعفاء للذهبى

فى الفقه هو المغنى لابن قدامة

الميزان = ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للذهبى

اللسان = لسان الميزان لابن حجر

التقريب = تقريب التهذيب له

التهذيب = تهذيب تهذيب أسماء الرجال له

الخلاصة = خلاصة تهذيب التهذيب للخزرجى

العبر = أى فى خبر من غبر للذهبى

التمهيد = فى أصول الفقه للكلوذانى

التمهيد = أى لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد لابن

عبد البر

- التجريد = فى الحديث هو تجريد التمهيد لابن عبد البر
فى الرجال هو تجريد أسماء الصحابة للذهبي
الاصابة = أى فى تمييز الصحابة لابن حجر
المجموع = شرح المذهب للذووى
الانصاف = أى فى الراجح من الخلاف للمرداوى
الثقات = كتاب الثقات لابن حبان
المشارك = مشارق الأنوار للقاضى عياض
اللباب = أى فى تهذيب الأنساب لابن الاثير
الجمهرة = جمهرة أنساب العرب لابن حزم
الاستيعاب = أى فى معرفة الاصحاب لابن عبد البر
المكتفى = أى فى الوقف والابتداء لأبى عمرو الدانى
التبصرة = فى القراءات السبع لابن أبى طالب المكى
الاقناع = فى القراءات السبع لابن بادش
الكفاية = فى الحديث هى الكفاية فى علم الرواية للخطيب
البغدادى
فى الفقه هى الكفاية على الهداية للكرلانى
جامع التحصيل = أى فى أحكام المراسيل للحافظ العلائى
النهاية = أى فى غريب الحديث لابن الاثير
غاية النهاية = أى فى طبقات القراء لابن الجزرى
التاج أو التاج المكلل = أى من جواهر مآثر الطراز الآخر
والاول تأليف مديق حسن خان القنوجى البخارى
الكامل = فى الحديث هو لابن عدى
فى التاريخ هو لابن الاثير

المعتصر = أى من المختصر من مشكل الآثار للقاضى يوسف بن
موسى الحنفى ومشكل الآثار للطحاوى ، والمختصر
للقاضى الباجى

الاستذكار = أى لمذاهب فقهاء الأمصار ، وعلماء الاقطار فيما
تضمنه الموطأ من معانى الراى والآثار لابن
عبد البر

الاحكام = أى فى أصول الاحكام - لابن حزم
للأمدى

مقدمة كتاب
"دلائل الأحكام"

بسم الله الرحمن الرحيم [وبه العون والعصمة
(١)

والتوفيق] .

(٢) (٣)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله [وصحبه] وسلم .

قرىء على الشيخ الامام القاضى أبى المحاسن يوسف بن

(٤)

رافع بن تميم رضى الله عنه فى شهر المحرم سنة تسع وعشرين

وستمئة بمحروسة القاهرة أنه قال :

(١) الزيادة من (ب) ل ١/أ ، (ز) ل ٢/أ ، (ح) ص ٢ ، الا أن (ز) ليس فيها : "والعصمة" .

(٢)

الزيادة من (ب) .

(٣)

الجملة : "وصلى الله" سقطت من (ز) ، (ح) .

(٤)

كذا فى (ت) ، وفى باقى النسخ : "حدثنا القاضى أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم أدام الله بركته ورضى عنه وأرضاه مناولة من يده ، وبعضه قراءة عليه" .
و (ز) و (ح) فى ذلك تابعان لـ (ب) ، وقد جاء فى آخرها ل ١٧١/أ : "تم نسخ جميع كتاب دلائل الأحكام من الأصل الذى ناوله المؤلف وقرىء عليه مرتين وعليه طبق السماع ... ووافق فراغه يوم الجمعة ثانى شهر رمضان المبارك سنة احدى وثلاثين وستمئة ... " . وهذا يدل على أن المناولة كانت مجردة عن الاجازة فى أول الامر ، وهذا النوع من المناولة مختلف فى قبولها وردّها ، ثم لما تم النسخ من الأصل الذى ناوله المؤلف وقرىء عليه مرتين تحولت المناولة الى قراءة على الشيخ ، والرواية بالقراءة سائغة عند العلماء الا شاذا لا يعتد بخلافهم ، والعبارة عنها أن يقول الراوى : "قرأت أو قرىء على فلان وأنا أسمع فأقر به" ، أو "أخبرنا أو حدثنا قراءة عليه" وقد وردت العبارة الثانية فى أول (ب) حيث قال : "حدثنا ... مناولة من يده وبعضه قراءة عليه" ثم لما طبق الناسخ سماعه للقراءتين على الكتاب المنسوخ صار الكتاب كالمقروء على الشيخ من قبل الناسخ .

انظر بخصوص المناولة والقراءة : الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٣٢٦، ٣٣٢، ٢٥٩ وما بعدها ، الالمام الى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضى عياض ص ٧٩-٨٣، ٧٠ ، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ٧٩-٨٢، ٦٤ ، اختصار علوم الحديث لابن كثير وشرحه الباعث الحثيث لأحمد محمد شاكر ص ١٠٣-١٠٥، ٩٢ ، التقريب للنووى وشرحه تدريب الراوى للسيوطى ١٢٠٤٤/٢ شرح ألفية العراقي ، الأول للعراقى والثانى لذكريا الانصارى ٢/٨٩، ٢٩، ٣٠ ، الاحكام فى أصول الاحكام لابن حزم ٢/٢٥٥-٢٥٧ ، للامدى ٢/٩٠-٩٢ ، شرح الكوكب المنير لابن النجار ٢/٥٠٣، ٤٩٣ ، مذكرة أصول الفقه للشنقيطى ص ١٣٠ ، ارشاد الفحول للشوكانى ص ٦١، ٦٢ ، ثم وجدت =

الحمد لله على الهداية الى الاسلام ، والارشاد الى حكم
 مآشرع من الأحكام والتمسك بشريعة محمد نبيه المبعوث الى
 سائر الأنعام صلى الله [وسلم] عليه وعلى آله وصحبه أفضل
 الصلوات والسلام .

وبعد فاني لما رأيت الأحاديث عن النبي صلى الله عليه
 وسلم هي أدلة غالب الأحكام ، وأصولها التي تجري بمعرفتها
 على نظام ، وأن الفقهاء قد شحنوا بها كتبهم وتصانيفهم ،
 ولم ينبهوا على الصحيح منها والحسن والغريب ، ولم يشيروا^(١)
 الى أي كتاب تضمنها ، ولم يشرحوا غريبها ، ولأنبه أكثرهم^(٢)
 على وجه الدليل منها ، رأيت أن أجمع كتابا يجمع بين
 التنبيه على الحديث في أي كتاب ذكر ومن اتفق على نقله من
 أئمة الحديث المشهورين ، وأنبه على أنه صحيح أو حسن أو
 غريب ، وأنبه على اختلاف العلماء من الصحابة فمن بعدهم من
 المجتهدين في أخذ الأحكام منه ، مع الاختصار عن التطويل
 المانع من التحصيل ، سيما لأبناء الزمان المجبولين على
 السآمة والتعطيل .

= القاسمى فى قواعد التحديث ص ٢٠٤ يقول : " اللفاظ التي
 تؤدي بها الرواية على ترتيب ماتقدم هكذا : أملى على
 حدثنى ، قرأت عليه ، قرئ عليه وأنا أسمع ، أخبرنى
 اجازة ومناولة ، أخبرنى اجازة ، أنبأنى مناولة ،
 أخبرنى اعلاما ، أوصى الى ، وجدت بخطه " .
 وقد جاء فى النسخ الباقية من المخطوط : "حدثنا
 القاضى ... مناولة من يده وبعضه قراءة عليه " .
 والله تعالى أعلم .

- (١) الزيادة يقتضيها السياق .
- (٢) سيأتى تعريف الصحيح والحسن والغريب بعد قليل ان شاء
 الله تعالى ص ١٤٩ هـ ٢ ، ص ١٥٩ ، ١٦٢ .
- (٣) المراد بغريب الحديث هو ماوقع فى متن الحديث من
 الكلمات الغامضة التي لايتناولها الفهم الا عن بعد
 ومعاناة فكر لقلّة استعمالها ، وقد يكون السبب فى ذلك
 بعد الدار ونأى المحل من شواذ قبائل العرب ، كما فى
 غريب الحديث للخطابى ٧١٠٧٠/١ .
 وانظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٧ ، التقريب وشرحه
 التدريب ١٨٤/٢ ، شرح ألفية العراقي ٢٧٨/٢ .

ورأيت أن أضعه على أبواب الفقه لتسهيل على المتعلم مطالعته وحل الاشكال منه ، مستعينا بالله تعالى ، سائلا حسن التوفيق منه ، مستغفرا من زلل أو خلل ان اتفق ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

وهذا الكتاب مع كثرة فنونه وتعدد فوائده ، مقدمته (١) تشتمل على فصول :

الفصل الأول : فى رواية الكتب التى نقلت منها هذه الأحاديث وغريبها ، وما نقلته من شروح الأحاديث وغيرها .
وما منها كتاب الا ونقلته من طريق أو طريقين أو عدة طرق ،
بعضها قراءة ، وبعضها سماعا ، وأقلها اجازة . وشرح ذلك (٢) (٣) (٤)

(١) فى جميع النسخ : "فصول" ، والصواب "فصلين" لانه لم يذكر سواهما .

(٢) سبق ذكر القراءة على الشيخ وحكمها .
(٣) المراد بالسماع : سماع لفظ الشيخ وهو املاء أو تحديث من حفظ أو كتاب . وقيل هو أرفع أقسام أداء الرواية ، وقيل القراءة مساوية للسماع ، وقيل القراءة أرفع من السماع .

انظر : الكفاية ص ٢٧١، ٢٧٧ ، اللماع ص ٦٩-٧٣ ، جامع الأصول لابن الأثير ٧٩/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٦٢، ٦٥ ، قواعد التحديث للقاسمى ص ٢٠٣ ، التقريب وشرحه التدريب ١٥٠٨/٢ ، شرح ألفية العراقي ٢٣/٢، ٢٤، ٣٢ ، اختصار علوم الحديث وشرحه الباعث الحثيث ص ٩٢ ، مجموع الفتاوى ٣١٠٣٠/١٨ ، المستمضى للغزالي ١٩١/١ ، المغنى للخبازى ص ٢٢١ ، الأحكام لابن حزم ٢٥٥/٢ ، وللأمدي ٩٠/٢ ، شرح الكوكب المنير ٤٩٠/٢-٤٩٢ ، مذكرة الأصول ص ١٢٨ ، ارشاد الفحول ص ٦١، ٦٢ .

(٤) المراد بالاجازة اذن الشيخ لغيره برواية مروياته أو مؤلفاته ، وقد رجع العلماء جواز الرواية والعمل بها وهى دون السماع والقراءة ، وأعلها الاجازة المقرونة بالمناولة ، ثم اجازة معين لمعين فى معين ، ثم اجازة معين فى غير معين وقد اعتبرهما الجمهور .

انظر : الكفاية ص ٣١١-٣٢٥ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٧٢-٧٩ ، اختصار علوم الحديث وشرحه الباعث الحثيث ص ٩٩-١٠٥ ، اللماع ص ٨٨-١٠٧ ، مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥/١٨ ، شرح ألفية العراقي ٦٣، ٦٠/٢ ، التقريب وشرحه التدريب ٢٩/٢-٤٣ ، قواعد التحديث ص ٢٠٣ ، البرهان للجوينى ٦٤٥/١ وما بعدها ، المستمضى ص ١٩١ ، المغنى =

يطول الكتاب من غير فائدة ، فمن أراد معرفة ذلك فعليه
(١)
بدستور سماعاتي يجده ان شاء الله تعالى .

الفصل الثاني : فى شرح ألفاظ وقعت وتكررت فى أشناء

الكتاب :

(٢)

اللفظ الأول : القول بأن هذا الحديث صحيح ، وقد يطلقه

(٤)(٥)

(٣)

أبو عيسى الترمذى كثيرا ، وقد فسرہ الاحوذى فقال :

= للخبازى ص ٢٢١ ، شرح الكوكب المنير ٥٠٠/٢ وما بعدها ،
الاحكام لابن حزم ٢٥٦/٢ ، وللأمدي ٩٠/٢ وما بعدها ،
المسودة لآل تيمية ص ٢٨٧ وما بعدها ، مذكرة الأصول ص ١٢٨
ارشاد الفحول ص ٦٤،٦٣ .

(١)

(٢) لم أعثر عليه حتى الآن .
الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذى اتصل اسناده
بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط الى منتهاه
ولا يكون شاذاً ومعللاً كما فى مقدمة ابن الصلاح ص ٨٠٧ .
وانظر : اختصار علوم الحديث ص ١٧ ، التدريب ٦٤،٦٣/١
وما بعدهما ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر فى مصطلح أهل
الآثر لابن حجر ص ٢٩ .

(٣)

هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمى
الامام الحافظ صاحب الجامع الصحيح - ويقال له السنن -
والتواريخ والعلل وله كتاب فى الزهد مفرد وكتاب
الاسماء والكنى ، أصبح ضريراً فى آخر عمره ، مات سنة
تسع وسبعين ومائتين .

انظر : التقريب لابن حجر ص ٥٠٠ ، التاج المكلل لسيد
محمد صديق حسن خان ص ١١٢ ، وفيات الاعيان لابن خلكان
٢٧٨/٤ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٣٣-٦٣٥ ، سير أعلام
النبلاء للذهبي ٢٧٠-٢٧٧ ، التهذيب لابن حجر ٣٨٧/٩-
٣٨٩ ، شذرات الذهب لابن العماد ١٧٤-١٧٥ ، البداية
والنهاية لابن كثير ٦٧،٦٦/١١ .

(٤)

هو محمد بن عبد الله بن محمد الأندلسى الاشبيلي
المعروف بابن العربى المعافى أبو بكر الامام الحافظ
القاضى الفقيه المالكى المشهور ، من تصانيفه : أحكام
القرآن والمسالك فى شرح موطأ مالك ، وعارضة الاحوذى
على سنن الترمذى ، والمحصول فى الأصول ، مات سنة ثلاث
وأربعين وخمسمائة .

انظر : الصلة لابن بشكوال ٥٩١،٥٩٠/٢ ، بغية الملتزم
للذهبي ص ٩٩-٩٢ ، الديباج المذهب لابن فرحون ٢٥٦-٢٥٢/٢
شجرة النور الزكية لمحمد بن محمد مخلوف ص ١٣٦ ،
وفيات الاعيان ٢٩٦،٢٩٧ ، شذرات الذهب ١٤١/٤ ، طبقات
المفسرين للداودى ١٦٦-١٦٢/٢ ، سير أعلام النبلاء
١٩٧-٢٠٤ ، نفح الطيب للمقرئ ٢٥-٤٣ .

(٥)

والاحوذى هو بفتح ثم سكون ثم فتح ثم كسر قيل معناه
الخفيف فى الشيء لحذقه ، وقيل معناه المشمر فى الأمور
القاهر لها الذى لا يشذ عليه منها شيء ، كما فى الصحاح

=

(١)

المصحح على مراتب :

الأول : الصحيح المطلق ، وهو الذى لاخلاف فيه ولاكلام

(٢)

عليه ، قال وهو قليل جدا [عزيز فى الباب] .

= للجوهري ٥٦٣/٢ ، وقال الخطابى فى غريب الحديث ٢٦٧/١ ، ٢٦٩ هو النافذ فى الأمور ، ويروى أحوذيا وأحوزيا - بالزاي - ونقل عن بعض أهل اللغة أن الأحوذى هو القطاع للأمور والأحوزى هو الجامع لما شذ ، وانظر النهاية ٤٥٧/١ .

(١) نص العارضة ١٣/١ : "فان الصحيح من الأحاديث له عشر مراتب" . ويبدو أن ابن العربى تابع الحاكم أبا عبد الله النيسابورى فى تقسيم الصحيح الى عشر مراتب الا أنه خالفه هو وغيره فى زعمه أن كل المراتب الا الأولى والأخيرة لم يخرجها الشيخان ، انظر : المدخل فى أصول الحديث للحاكم ضمن مجموعة الرسائل الكمالية ٨٧/٢-٩٦ ، ١١٤ ويقال له : "المدخل الى معرفة الاكليل" ، وانظر شروط الأئمة الستة لابن طاهر المقدسى ص ٤٣-٤٩ ، وشروط الأئمة الخمسة للحازمى ضمن مجموعة الرسائل الكمالية ص ١٢٦-١٤١ ، النكت على ابن الصلاح ٣٦٧/١-٣٧٠ .

(٢) مابين المعقوفين سقط من جميع النسخ ، وقد نص عليه فى العارضة ١٣/١ ، ونص المدخل ص ٨٧ : "الصحيح من الحديث منقسم على عشرة أقسام خمسة منها متفق عليها ، وخمسة منها مختلف فيها . فالقسم الأول من أقسام الصحيح الخمسة المتفق عليها اختيار البخارى ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح ومثل له بالحديث العزيز الذى يرويه الشيخان عن عدلين ، وكل منهما عن عدلين ، الى أن يتصل السند بالصحابى فيرويه عن النبى صلى الله عليه وسلم ... اهـ مختصرا .

ومقتضى كلام ابن العربى أنه وافق الحاكم فى جعل هذا القسم هو الحديث العزيز بدليل قوله : "وهو قليل جدا عزيز فى الباب" ، وهذا ينطبق على ماقاله أهل المصطلح من أن الحديث العزيز سمى كذلك اما لقلة وجوده واما لقوته بمجيئه من طريق أخرى كما فى نزهة النظر ص ٢٤ وتدريب الراوى ١٨١/٢ ، وفتح المغيى شرح ألفية العراقى تأليف السخاوى ٣٠/٣ ، كما أن ابن العربى وافق الحاكم فى جعل هذا القسم هو اختيار الشيخين بما قاله فى آخر الاقسام الخمسة الأولى . والقول بأنه انما جعله اختيار البخارى فقط كما فى نزهة النظر ص ٢٤ ثم رد لزوم اشتراط البخارى ذلك فى شرحه على الموطأ كما فى تعليق محمد زاهد الكوشى على كتاب شروط الأئمة الخمسة للحازمى ضمن مجموعة الرسائل الكمالية ص ١٢٨ فيه نظر .

وقد يقال ان ابن العربى أراد بالقسم الأول الحديث المتواتر لما ذكر له من الاوصاف منها أنه صحيح مطلق لاخلاف فيه وأنه قليل جدا عزيز فى الباب ، وأن الحديث العزيز فيه الصحيح والضعيف كجميع أخبار الآحاد التى هو واحد منها . =

(١)

الثانى : ماهو صحيح بأن ينقل عن عدل واحد .

(٢)

الثالث : ماهو صحيح [شاذ] بغير شواهد .

فيجاب عن الجملة الاولى بأن دعوى كون المتواتر يعز وجوده أو يكاد ينعدم ناشئة عن قلة الاطلاع على كثرة وجوده فى الكتب المشهورة كما فى نزهة النظر ص ٢٢، ٢٣. ويجاب عن الجملة الثانية بأن المراد بالعزيز هنا لامطلق العزيز بل الموجود فى الصحيحين وهذا مقبول اتفاقا وهو قليل جدا .

ومما يدل أيضا على أن المراد بالقسم الاول هو الحديث العزيز أن المصنف أردفه بالقسم الثانى وقد خصه بالحديث الغريب .

وأیضا فان المتواتر ليس من مباحث علم الاسناد ، اذ علم الاسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الاداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله ، بل يجب العمل به من غير بحث كما فى نزهة النظر ص ٢٢ . والله أعلم .

وممن وافق الحاكم فى جعله هذا القسم شرط الشيخين تلميذه البيهقى فى كتاب الزكاة من سننه الكبرى (١٠٥/٤) وابن الاثير فى جامع الاصول ١٦٠/١-١٦٣ ، وانظر توضيح الافكار للصنعانى ١٠٩/١ ، تعليق الكوشى على كتاب شروط الائمة الخمسة ص ١٢٨ .

واعترضوا على الحاكم قوله ان القسم الاول من الصحيح هو الذى أخرجه الشيخان دون ماسواه من باقى الاقسام العشرة ، وممن رد ذلك محمد بن طاهر المقدسى فى كتابه شروط الائمة الستة ص ٢٣، ٢٢ ، والحازمى فى كتابه شروط الائمة الخمسة ص ١٢٨، ١٣٥ وما بعدها ، والنووى فى شرح مسلم ٢٨/١ ، وابن حجر فى النكت على ابن الصلاح ٣٦٧/١ وما بعدها ، وابن التركمانى فى الجوهر النقى على السنن الكبرى للبيهقى ك/ الزكاة ١٠٥/٤ ، ونقضوا عليه باقى مراتب الصحيح على ماسيأتى فى كل مرتبة ان شاء الله تعالى .

قلت : قد ذكر الحاكم فى المدخل ص ٩٦، ٩٥ أن القسم العاشر فى الصحيحين فليتنبه .

نص العارضة ١٣/١ : صحيح بنقل عدل واحد . لكنه عده فى الصحيحين ذكر ذلك فى آخر الاقسام الخمسة المتفق عليها مخالفا بذلك للحاكم فيما ادعاه فى المدخل ص ٨٩-٩٢ من أنه ليس فى الصحيحين الا القسم الاول - والمراد بنقل العدل الواحد هو الغريب - فى مقابل العزيز الذى مر فى القسم الاول ، وهو ماتفرده به بعض الرواة وسواء انفرد بالحديث كله أو بشىء منه أو فى سنده ، وينقسم الى صحيح كأفراد الصحيحين ، والى غير الصحيح وهو الغالب على الغرائب . والمراد هنا القسم الاول وهو الغريب الصحيح .

انظر : نزهة النظر ص ٢٥ ، تدريب الراوى ١٨١/٢، ١٨٢ ، مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٦ ، مجموع الفتاوى ٣٩/١٨ ، توضيح الافكار ٤٠٦/٢ ، والذى عناه ابن العربى هنا هو أفراد الصحيح وسيأتى تفصيله الى ثلاثة أقسام .

(٢) مابين المعقوفين سقط من جميع النسخ ، وقد نص عليه فى العارضة ١٣/١ ، وهو فى الحقيقة القسم الخامس من أقسام الصحيح المتفق عليها عند الائمة كما نص عليه الحاكم فى الاكلیل ص ١١٤ بقوله : "الخامس أخبار روتها ثقات وهو شاذ بلاشواهد" ، وعنى به الحاكم من تفرد بالرواية عن أبيه عن جده كمحيقة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده ، كما فى =

- (١)
[و] الذى ينقل عن عدل واحد وهو القسم الثانى :
(٢)
منه ماينقل عن عدل واحد عن الصحابى .

= المدخل ص ٩١ ، وادعى الحاكم فى ص ٩٢ أن هذا القسم غير مخرج فى الصحيحين وتبعه على ذلك ابن العربى فى العارضة ١٣/١ كما هو واضح من كلامه بعد ذكر الأقسام الخمسة الأولى من تقسيمه .

ورده ابن حجر فى النكت على مقدمة ابن الصلاح ٣٦٨/١ ، ٣٦٩ بقوله : "... فمنتقض برواية سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده وبرواية عبد الله والحسن ابنى محمد بن على عن أبيهما عن على وغير ذلك . قال وفى ذلك ماتفرد به بعضهم وهو فى الصحيحين أو أحدهما . اهـ

وأراد ابن العربى بهذا القسم الشاذ المقبول وهو ما انفرد به الثقة ولم يخالف فيه غيره وإنما روى ما لم يروه غيره ويدخل فيه زيادة الثقة إذا لم يخالف من هم أوثق منه أو أكثر عددا .

وفى مقابل الشاذ المقبول : الشاذ المردود ، وهو قسمان : الأول ما انفرد به الثقة مخالفا لمن هم أحفظ منه أو أكثر عددا ، وهو الشاذ المردود فى مقابل المحفوظ عند جمهور المحدثين ، وقال ابن حبان والحاكم وابن حزم يقبل مطلقا . والقسم الثانى ما انفرد به الضعيف خالف الثقات أو لا وهو المنكر فى مقابل المعروف .

انظر : الرسالة للشافعى ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٤٦٣ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦ ، ٣٧ ، التقريب وشرحه التدريب ٢٣٢/١-٢٣٧ ، نزهة النظر ص ٣٤ ، ٣٥ ، النكت على ابن الصلاح ٦٥٢/٢ ، ٦٥٤ معرفة علوم الحديث ص ١٤٨ ، توضيح الأفكار ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ ، جواهر الأصول لأبى الفيض الحنفى المشهور بفصيح الهروى ص ٤٧ ، الاحكام لابن حزم ٢/٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، المسودة ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، لكن قال ابن حجر فى النكت ٦٥٤/٢ مذهب أهل الحديث أن شرط الصحيح أن لا يكون الحديث شاذاً ، والفقهاء وأهل الأصول لا يقولون بذلك .

قلت : لعل تسمية الحاكم وابن العربى هذا القسم شاذاً على المذهب الثانى ، والا فهو على المذهب الأول صحيح غريب كما فى توضيح الأفكار ٣٨٢/١ .

(١) هذه الجملة جاءت فى جميع النسخ فى سياق واحد مع الجملة السابقة ، والصواب فصلهما بزيادة الواو قبل : "الذى" ... حتى يستقيم المعنى ، وهذا عود من المصنف الى تفصيل القسم الثانى . ونص العارضة ١٣/١ كالآتى : "والقسم الثانى الذى ينقسم الى قسمين" .

(٢) العارضة ١٣/١ وهو فى الحقيقة القسم الثانى من تقسيمه للصحيح . وانظر المدخل ص ١١٤ وقال فيه ص ٨٩ : "والقسم الثانى من الصحيح : الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات الحافظون الى الصحابى وليس لهذا الصحابى الا راو واحد . ومثاله حديث عروة ابن مفرس الطائى أنه قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالمزدلفة فقلت يا رسول الله أتيتك من =

- (١) ومنه ما ينقل عن عدل واحد عن التابعي .
(٢) وقسم ثالث وهو ما تفرد به واحد من الأئمة .

= جبل طى أتعبت نفسى وأكلت مطيتى ووالله ما تركت من جبل الا وقد وقفت عليه فهل لى من حج ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من صلى معنا هذه الصلاة ، وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أو ليلة فقد تم حجه وقضى تفثه" . قال الحاكم : رواته ثقات ولم يخرج البخارى ولا مسلم فى الصحيحين اذ ليس له راو عن عروة بن مضر غير الشعبى ... " . اهـ

وقد اعتبر ابن العربى هذا القسم مخرجا فى الصحيحين كما يدل عليه كلامه الذى توج به الاقسام الخمسة الاولى فكأنه يرد بذلك على الحاكم .

وقال ابن حجر فى النكت ١/٣٦٧، ٣٦٨ : "وأما زعم الحاكم بأنه ليس فى الصحيحين شيء من رواية صحابى ليس له راو واحد فمردود بأن البخارى أخرج حديث مرداس الأسلمى رضى الله عنه [يذهب الصالحون أولا فأولا] ليس له راو الا قيس بن أبى حازم فى أمثلة كثيرة مذكورة فى أثناء الكتاب" .

وقال الحازمى فى شروط الأئمة الخمسة ص ١٣٧، ١٣٨ : "وقد ذكر الحاكم فى القسم الثانى مرداس بن مالك الأسلمى وعده فيمن لم يخرج عنه فى الصحاح شيء قال وهذا الحديث يرد عليه قوله ويبين خطأه" .

وقال ابن طاهر فى شروط الأئمة الستة ص ٢٢ : "وأخرج البخارى ومسلم حديث المسيب بن حزن فى وفاة أبى طالب ولم يرو عنه غير ابنه سعيد ... " .
قال فى شرح مسلم ٩/٢٩ : ونظائر هذا فى الصحيحين كثيرة .

(١) نص المعارضة ١٣/١ وهو فى الحقيقة القسم الثالث من تقسيمه للصحيح . وانظر المدخل ص ١١٤ وقال فيه ص ٩٠ : "والقسم الثالث من الصحيح : أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة والتابعون ثقات الا أنه ليس لكل واحد منهم الا الراوى الواحد مثل محمود بن حنبل وعبد الرحمن بن فروخ وعبد الرحمن بن سعيد وزياد بن الحرد وغيرهم وليس لهم راو غير عمرو بن دينار وهو امام أهل مكة ... ثم قال وليس فى الصحيح من هذه الروايات شيء ...
وقد اعتبر ابن العربى هذا القسم مخرجا فى الصحيحين كما يدل عليه كلامه الذى توج به الاقسام الخمسة الاولى فكأنه يرد بذلك على الحاكم .

وقال فى النكت ١/٣٦٨ رادا على الحاكم : وخرج البخارى حديث الزهرى عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم ولم يرو عنه غير الزهرى فى أمثلة قليلة لذلك .

(٢) المعارضة ١٣/١ وهو فى الحقيقة القسم الرابع من تقسيمه للصحيح . وقال فى المدخل ص ١٤٤ : "القسم الرابع : صحيح تفرد به ثقة واحد" ، وقال فيه ص ٩١ : "والقسم الرابع من الصحيح : هذه الأحاديث الافراد الغرائب التى =

فهذه خمسة أقسام ذكر جميعها أبو عيسى واقتصر الجعفى
 (١) (٢)
 والقشيري على أربعة منها .
 (٣)
 (٤)
 السادس : المراسل ، ذكر الامامان منها شيئا يسيرا ،

= يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات وليس
 لها طرق مخرجة فى الكتب مثل حديث العلاء بن عبد
 الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبی صلى الله عليه
 وسلم قال : "إذا انتصف شعبان فلا تصوموا حتى يجيء
 رمضان" وقد خرج مسلم أحاديث العلاء أكثرها فى الصحيح
 وترك هذا وأشباهه مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي
 هريرة ... ثم زعم أن هذا القسم غير مخرج فى
 الصحيحين . اهـ

وقد رد عليه ابن العربى بأنه مخرج فيهما كما هو واضح
 من كلامه فى آخر الأقسام الخمسة الأولى . وقال فى النكت
 ٣٦٨/١ : وأما قول الحاكم أن الغرائب الأفراد ليس فى
 الصحيحين منها شيء فليس كذلك بل فيهما قدر مائتى
 حديث قد جمعها الحافظ ضياء الدين المقدسى فى جزء
 مفرد .

(١) الجعفى هو محمد بن اسماعيل البخارى ، والقشيري هو
 مسلم بن حجاج ، وهما الامامان الجليلان صاحبى الصحيحين
 تغنى شهرتهما عن ترجمتهما .

(٢) نص العارضة ١٣/١ : "... على الأربعة دون الخامس" .
 وقد سبق أن المراد بالخاص هو "الصحيح الشاذ بغير
 شواهد" .

(٣) فى (ح) ص ٣ : "المرسيل" بالياء ، كما فى العارضة
 ١٣/١ ، المدخل ص ١١٤،٩٢ ، وهو المشهور فى اصطلاح
 المحدثين والفقهاء والاصوليين ، والا فالقياس مراسل
 كمساجد ، واشباع الكسرة أسلوب عربى معروف . وتعريفه :
 (أ) عند أكثر المحدثين وكثير من الفقهاء والاصوليين
 مرفعه التابعى الكبير أو الصغير الى النبی صلى الله
 عليه وسلم .

(ب) عند أكثر الفقهاء والاصوليين : هو قول من لم يلق
 النبی قال النبی صلى الله عليه وسلم ، أو ما انقطع
 اسناده على أى وجه كان انقطاعه ، ويدخل فيه المنقطع
 والمعضل .

وهناك تعريفات أخرى . انظر : كتاب المراسيل لأبى حاتم
 الرازى ص ١٥ ، جامع التحصيل فى أحكام المراسيل
 للعلاشى ص ٢٥،٢٤،١٢ ، شرح مسلم ٣٠/١ ، مقدمة شرحى
 ألفية العراقي ١٤٤/١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦،٢٥ ،
 شرح الكوكب المنير ٥٧٤-٥٧٩ ، مذكرة الأصول ص ١٤٤،١٤٣
 هذا رد من ابن العربى على دعوى الحاكم أن الشيخين لم
 يذكرنا شيئا منها كما فى المدخل ص ٩٦ . وقال فى النكت
 ٣٦٩/١ : وأما الأقسام الخمسة التى ذكر الحاكم أنه
 مختلف فيها وليس فى الصحيحين منها شيء ، فالأول كما
 قال ، نعم قد يخرجان منه فى الشواهد .

(١)

وأهل الحديث ينكرونها .

(٢)

قال : والمصحيح قبولها .

السابع : الحديث المدلس ، قال : اتفق العلماء على

ذكر العمل به ، وهو أن يرويه واحد عن واحد لقيه ولا يقول

(٣) (٤)

حدثنا فلان ، وإنما يقول عن فلان أو قال فلان .

(١) وهو قول جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين

واليه ذهب الظاهرية .

(٢) وهو قول أكثر الفقهاء والأصوليين ، وهناك أقوال آخر

منها ماذهب اليه الشافعى وجماعة وهو قبولها بأحد

الأمور الستة وهى فى القوة بحسب الترتيب :

(أ) إذا أسند من وجه آخر .

(ب) إذا أرسل بسند آخر غير الأول .

(ج) إذا وافق قول أو عمل بعض الصحابة .

(د) إذا وافق فتوى عوام أهل العلم .

(هـ) أن يكون إذا سمى من روى عنه لم يسم مجهولا

ولامرغوبا عنه فى الرواية .

(و) أن يكون إذا شارك أحدا من الحفاظ فى حديث لم

يخالفه .

والراجع فى هذه المسألة مارجحه الغزالى وابن العربى

والعلائى وابن تيمية وابن حجر من أن من عرف من عاداته

أو صريح عبارته أنه لا يرسل إلا عن ثقة أنه يقبل ، قال

العلائى وهذا اختيار جماعة كثيرين من أئمة الجرح

والتعديل كيحيى بن سعيد القطان وعلى بن المدينى

وغيرهما . هذا فى مراسيل غير الصحابة وأما مراسيل

الصحابة فمقبولة عند عامة العلماء إلا من شذ ، وذلك

إذا كان التحمل بعد سن التمييز .

انظر مراجع هذا الباب كالرسالة للشافعى ص ٤٦١-٤٦٥ ،

مقدمة ابن الصلاح ص ٢٦ ، شرح مسلم ٣٠/١ ، شرح ألفية

العراقى ١٤٤/١-١٥٧ ، النكت ٥٤٣/٢-٥٥٥ ، جامع التحصيل

ص ٢٧-٤٨ ، منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١١٧/٤ ،

المستصفى ص ١٩٥ ، الاحكام لابن حزم ١٣٥/٢-١٣٦ ، شرح

الكوكب المنير ٥٧٤/٢-٥٨٢ ، المغنى للخبازى ص ١٨٩-١٩١

شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ٣٧٩، ٣٨٠ ، المسودة ص ٢٥٠

ارشاد الفحول ص ٦٤، ٦٥ ، مذكرة الأصول ص ١٤١-١٤٤ .

(٣) نص العارضة ١٤/١ : "اتفق العلماء على ذكره والعمل به

والتدليس على أقسام لانطول بذكرها منها حديث يرويه

راو عن أحد قد لقيه ولم يسمع منه ولكن لايقول ... " .

ونص المدخل ص ١١٤ : "أخبار أئمة الثقات من المدلسين"

وزاد ص ٩٣ : "الذين لم يذكروا سماعهم فى الرواية

فانها صحيحة عند جماعة من قدمنا ذكرهم من أئمة أهل

المدينة " .

والتدليس فى الاصطلاح قسمان : الأول تدليس المتن وسماء

المحدثون : "المدرج" أى من كلام الراوى موهما أنه من

كلام النبى صلى الله عليه وسلم وتعمده غش محرم يجرح =

(١)
الثامن : حديث خولف راويه فيه ، قال : وفى كل كتاب

= صاحبه الا ما كان على سبيل التفسير من المحاببة
أو التابعين رضى الله عنهم . والقسم الثانى تدليس
الاسناد وله صور اقتصر ابن العربى على صورة منها ونص
العارضة فيها أتم ، قال : "حديث يرويه راو عن أحد قد
لقيه ولم يسمعه منه ... [والباقى مثل النص المثبت]"
أى موهما سماعه ، فالصحيح قبولها اذا صرح بالسماع ،
واذا أتى بلفظ محتمل فله حكم المرسل ، وردها قوم
مطلقا .

والمصورة الثانية تدليس الشيوخ وهو أن يصف شيخه بما
لا يعرف تعمية لأمره فاذا كان شيخه أصغر منه أو نازل
الرواية أو تأخرت وفاته يكره تدليسه ، واذا كان شيخه
ضعيفا فدلسه لئلا يعرف حاله أو أوهم أنه رجل آخر من
الثقات على وفق اسمه أو كنيته يحرم ذلك .
والمصورة الثالثة تدليس التسوية أو التجويد وهو أن
يروى عن ضعيف أو صغير بين شيخه الثقة وثقة آخر لقى
أحدهما الآخر فيسقط الضعيف تحسينا للحديث فيستوى
الاسناد كله ثقات وهذا شر التدليس وأفحشه .

انظر : الكفاية ص ٣٥٧، ٣٦١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٤-٣٦
شرح مسلم ٣٣/١ ، شرح ألفية العراقي ١٧٩/١-١٩١ ،
التقريب وشرحه التدريب ٢٢٣/١-٢٣١ ، شرح ألفية
السيوطى ص ٣٤-٣٧ ، نزهة النظر ص ٤٢، ٤٣ ، المسودة
ص ٢٧٦-٢٧٨ ، شرح الكوكب المنير ٤٤١/٢-٤٥١ ، ارشاد
الفحول ص ٥٥ ، الرسالة ص ٣٧٣، ٣٧٩، ٣٨٠ ، النكت ٦١٤/٢
ومابعداها ، توضيح الأفكار ٣٤٦/١ ومابعداها .

(٤) والصورة التى اقتصر عليها ابن العربى هى المشهورة
وهى التى عناها الحاكم لكن الحاكم نفى وجودها فى
المصحيحين كما فى المدخل ص ٩٦ ، وكلام ابن العربى
يقضى أنها موجودة فيهما بقوله : "اتفق العلماء على
ذكره والعمل به" ، بل فيهما جملة كثيرة منها بعضها
محتج به ، وبعضها فى المتابعات ، كما هى موجودة فى
سائر الكتب الستة ، فقد أخرجوا كلهم لأمثال طاوس
والنخعى وقتادة والأعمش والسفيانان وهشيم وغيرهم من
المدلسين الثقات .

انظر : شرح مسلم ٣٣/١ ، النكت ٦٣٤/٢-٦٣٦ ، توضيح
الأفكار ٣٥٣/١ ومابعداها ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٥ .

(١) نص العارضة ١٤/١ : "صحيح خولف رواه فيه وفى كل كتاب
جملة منها" أى من هذه المرتبة ويجوز أن يقال منه كما
قال ابن شداد باعتبار ضمير الغائب المذكر الذى يعود
على "الصحيح" أو "الحديث" - ويبدو أن عبارة
العارضة : "رواته" مصحفة من : "راويه" كما ذكره ابن
شداد ، لأن المراد من المخالفة أن تكون من ثقة لغيره
من الثقات . ونص المدخل ص ١١٤ : "صحيح قدخولف الراوى
الثقة فيه" ، وقال فيه ص ٩٤، ٩٥ : "خبر يرويه ثقة من
الثقات عن امام من أئمة المسلمين فيسنده ثم يرويه =

(١)

منه جمل .

(٣)

(٢)

التاسع : حديث يرويه مبتدع لا يدعو الى بدعته .

= جماعة من الثقات فيرسلونه ، مثال ذلك حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له الا من عذر" . هكذا رواه عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير ، وهو ثقة ، وقد وافقه سائر أصحاب سعيد بن جبير عنه ... " . ويلاحظ أن كلمة : "وافقه" مصحفة من : "وقفه" كما في جامع الأصول ١/١٧٠ ، ويؤيده سياق الكلام وأقوال العلماء في ذلك كالاتى :

(أ) جمهور الفقهاء والأصوليين وبعض المحدثين على قبول المسند بل ذهبوا الى قبول زيادة الثقة مطلقا منهم ابن حبان والحاكم وابن حزم والخطيب البغدادي والنووي .

(ب) جمهور المحدثين على قبول المرسل الذي رواه جماعة لما يخشى على الواحد من الوهم .

(ج) وقيل الحكم للاكثر .

(د) وقيل الحكم للاحفظ .

قال ابن حجر : والراجح أن الحكم لمن هو أرجح من المخالف لمزيد ضبط أو أكثر عددا كما في نزهة النظر ص ٣٥ ، وقال في النكت ٢/٦٠٤، ٦١٣، ٦٩٠ : وما نقل عن أصحاب القول الأول الصحيح عنهم أنهم يرون ذلك إذا استوى الفريقين من الرواة في الحفظ والاعتقان ، نقل ذلك ابن حجر عن ابن خزيمة والترمذي والدارقطني وابن عبد البر وابن دقيق العيد وابن سيد الناس والعلائي . وانظر مراجع البحث الآتية : الكفاية ص ٤٠٩-٤١١ ، مقدمة ابن الصلاح ص ٣٦، ٣٣، ٣٤ ، تدريب الراوى ١/٢٢١ ، شرح ألفية السيوطي ص ٢٩، ٣٠ ، النكت ٢/٦٠٣، ٦٠٤ ، ٦١٢، ٦١٣، ٦٨٦-٦٩٠ ، توضيح الأفكار ١/٣٣٩-٣٤٦ ، الاحكام لابن حزم ٢/٢٠٨، ٢٥٨ ، المسودة ص ٣٠٠، ٣٠١ ، شرح الكوكب المنير ٢/٥٤٩-٥٤٤، ٥٥٣-٥٤٩ .

وما قيل في الحديث المختلف في اسناده وارساله ، يقال في الحديث المختلف في وصله وقطعه أو في رفعه ووقفه . وكلام ابن العربي عام يشمل كل هذه الاقسام الثلاثة في حين قصره الحاكم على القسم الأول المشروح .

(١) مقتضى هذه الجملة أن ابن العربي يرد على دعوى الحاكم أن هذا القسم غير مخرج في الصحيحين كما جاء في المدخل ص ٩٦ ، وكذا رده ابن حجر في النكت ١/٣٦٩ مصححا بأن في الصحيحين جملة منه .

(٢) المبتدع واحد المبتدعة وهم أهل الأهواء من الجهمية والقدرية والمعتزلة والخوارج والروافض والمرجئة ومن نحا نحوهم كما في شرح الكوكب المنير ٢/٤٠٢، ٤٠٣ ، وشرح الطحاوية ص ٥٨٨-٥٩٥ .

(٣) الا أن روى ما يقوى بدعته فتدرد روايته عند الاكثرين وهو أعدل الأقوال ، وقيل ترد رواية المبتدع مطلقا ، وقيل أن استحل الكذب لنصرة مذهب أو أهل مذهبه لا يقبل ، وإن لم يستحل تقبل .

(١)

وفى الصحيح جملة منه لاسيما فى غير الأحكام .

[العاشر : حديث فيه راو صدوق غير حافظ ، وليس بصحيح

(٢)(٣)(٤)

أبو عيسى مثله ، وفى الصحيح مثله فى الشواهد] .

= انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٥٥،٥٤ ، جواهر الأصول ص ٥٨

نزهة النظر ص ٥٠ ، شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٦٤-٦٦

شرحى ألفية العراقي ٣٢٩/١-٣٣١ ، شرح ألفية السيوطى

ص ١٠٦،١٠٥ ، توضيح الأفكار ٢٢٣/٢-٢٣٥ ، شرح مسلم ٦٠/١

شرح الكوكب المنير ٤٠٢/٢ وما بعدها ، المسودة ص ٢٦٢-

٢٦٥ ، مذكرة أصول الفقه ص ١١٣،١١٤ .

(١) نص العارضة ١٤/١ : "وفى الصحيح جملة فى الشواهد

ونادر فى الأصول لاسيما فى غير الأحكام" . وقد ادعى بعض

العلماء منهم ابن حجر فى النكت ٣٦٩/١ أن الحاكم قال

لا يوجد هذا القسم فى الصحيحين وكلام الحاكم فى المدخل

ص ٩٦،٩٥ يرد على ذلك . قال ابن حجر فى النكت ٣٧٠/١ :

"وأما روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين ففى

الصحيحين عن خلق كثير من ذلك لكنهم ن غير الدعاة

ولا الغلاة ، وأكثر ما يخرجان من هذا القسم فى غير

الأحكام . نعم ، وقد يخرجان لبعض الدعاة الغلاة كعمران

ابن حطان وعباد بن يعقوب وغيرهما إلا أنهما لم يخرجوا

لأحد منهم إلا ماتوبع عليه" .

وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٥٥ ، شرح الكوكب المنير

٤٠٣/٢-٤٠٧ .

(٢) نسى المصنف رحمه الله أن يذكر المرتبة العاشرة من

الصحيح عند ابن العربى ، كما هو فى العارضة ١٤/١ .

(٣) ونص الحاكم فى المدخل ص ١١٤ : "وعلمة القسم التاسع

من الصحيح (حظ) والاشارة فيه أن راويه صدوق وليس

بحافظ" وقال فى ص ٩٥ : "القسم الرابع من الصحيح

المختلف فيه روايات محدث لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه

كأكثر محدثى زماننا فان هذا القسم يحتج به عند أكثر

أهل الحديث وأما مالك وأبو حنيفة رحمهما الله

فلا يريان الحجة به ... " . وأشار فى ص ٩٦ الى أن هذا

القسم غير مخرج فى الصحيحين . وكلام ابن العربى يرد

عليه . وقال فى النكت ٣٦٩/١ : "وأما روايات الثقات

غير الحفاظ ففى الصحيحين منه جملة أيضا لكنه حيث يقع

مثل ذلك عندهما يكونان قد أخرجا له أصلا يقويه" . اهـ

(٤) وهناك قسم من أقسام الصحيح المختلف فيها أهمله

الحاكم وابن العربى نبه عليه أبو على الغسانى

الجبائى بقوله : قوم مجهولون انفردوا بروايات لم

يتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون كما فى شرح

مسلم ٢٨/١ وعلق على ذلك النووى بقوله : "... ثم

المجهولون أقسام :

١ - مجهول العدالة ظاهرا وباطنا .

٢ - ومجهول العدالة باطنا مع وجودها ظاهرا وهو

المستور .

٣ - ومجهول العين .

=

(١)

هذا الذى ذكره الاحوذى .

(٢)

اللفظ الثانى : قوله حسن ، فقال بعض اهل العلم :

(٤)

(٣)

الحسن ما عرف مخرجه ، واشتهر رجاله ، كحديث البصريين يخرج

(٥)

عن قتادة .

فأما الاول فالجمهور على أنه لا يحتج به . وأما الآخران
فاحتج بهما كثيرون من المحققين . اهـونبه على هذا القسم كذلك القاضى عياض بقوله : "رواية
المستورين فان رواياتهم مما اختلف فى قبولها وردّها"
كما فى النكت ٣٧٠/١ . وعلق ابن حجر على ذلك بقوله :
ولكن يمكن الجواب عن الحاكم [وابن العربى] فى ذلك
بأن هذا القسم وان كان مما اختلف فى قبول حديثهم
ورده ، الا أنه لم يطلق أحد على حديثهم اسم الصحة ،
بل الذين قبلوه جعلوه من جملة الحسن بشرطين :

١ - أن لا تكون رواياتهم شاذة .

٢ - أن يوافقهم غيرهم على رواية مارووه ، فقبولها
حينئذ انما هو باعتبار المجموعية كما قرر فى الحسن .
والله اعلم . اهـ

العارضة ١٤٠١٣/١ .

(١)

يريد به أبو سليمان الخطابى ، وقوله فى المعالم ١١/١

(٢)

فى (ج) ص ٤ بضم الميم وفتح الخاء وراء مشددة مكسورة

(٣)

وجيم ، وفى باقى النسخ بفتح الميم وسكون الخاء وراء

مخففة مفتوحة وجيم . والفرق بينهما أن الاول من

الرباعى خرج بتشديد الراء ، واسم الفاعل منه مخرج

كما جاء فى (ج) وهذا يطلق فى صناعة الحديث على

الحافظ أو المحدث الذى اعتنى بجمع الحديث فى مؤلف

كصحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن الأئمة الأربعة ومسند

أحمد ومصنف عبد الرزاق وغير ذلك . فيقال لحديث موجود

فى صحيح البخارى خرجه البخارى ، والبخارى هو المخرج

لهذا الحديث فى صحيحه وهكذا ... وأما اللفظ الثانى

بفتح الميم وسكون الخاء وراء مخففة مفتوحة فقد فسر

ابن العربى بأنه ماكان من رواية راو قد اشتهر برواية

حديث بلده ، كقتادة فى البصريين . كذا جاء فى النكت

٤٠٥/١ وعلق ابن حجر على ذلك بقوله : "فان حديث

البصريين مثلاً اذا جاء عن قتادة ونحوه كان مخرجه

معروفاً ، واذا جاء عن غير قتادة ونحوه كان شاذاً

والله اعلم" . وهذا اللفظ الثانى هو المراد هنا .

(٤)

معالم السنن للخطابى المطبوع مع مختصر سنن أبى داود

للحافظ المنذرى وتهذيب الامام ابن قيم الجوزية ١١/١

وتمامه : "وعليه مدار أكثر الحديث ، وهو الذى يقبله

أكثر العلماء ، ويستعمله عامة الفقهاء" .

(٥)

هو قتادة بن دعامة ، بكسر الدال ، ابن قتادة الدوسى

أبو الخطاب البصرى ثقة ثبت اشتهر بالتفسير والحديث

= وهو رأس الطبقة الرابعة - أى بين أوساط التابعين =

(١)

وحديث الكوفيين عن أبي اسحاق السبيعي ، وحديث المدنيين عن
ابن شهاب ، وحديث المكيين عن عطاء . وقد أكثر منه أبو داود (٤)
(٢) (٣)

= وصغارهم ، جل روايتهم عن كبار التابعين - مات سنة
بضع عشرة بعد المائة بواسط ، أخرج له الجماعة .
انظر : التقريب ص ٧٥،٤٥٣ ، طبقات خليفة بن خياط ص ٢١٣
تاريخ الثقات ص ٣٨٩ ، الجرح والتعديل ١٣٣/٧ ، الثقات
لابن حبان ٣٢١/٥ ، العبر في خبر من غبر ١١٢/١ ، سير
أعلام النبلاء ٢٦٩/٥ ، كلاهما للذهبي ، تهذيب التهذيب
٣٥١/٨ .

(١) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد ويقال على ، ويقال ابن
أبي شعيرة الهمداني ، أبو اسحاق السبيعي - بفتح
المهملة وكسر الموحدة - الكوفي ثقة مكثر عابد تابعي
من الثالثة أي من الطبقة الوسطى ، اختلط بآخره ، مات
سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك ، أخرج له
الجماعة .

انظر : التقريب ص ٧٥،٤٢٣ ، طبقات خليفة ص ١٦٢ ،
تاريخ الثقات ص ٣٦٦ ، الجرح والتعديل ٢٤٢/٦ ، الثقات
١٧٧/٥ ، العبر ١٢٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٤١٨/٥ ،
تهذيب التهذيب ٦٣/٨ .

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب
ابن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي
الزهرى المدني ، أبو بكر ، الفقيه الحافظ متفق على
جلالته واتقائه ، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة - أي
بين الطبقة الوسطى من التابعين والطبقة الصغرى منهم
مات سنة خمس وعشرين ، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين ،
أخرج له الجماعة .

انظر : التقريب ص ٧٥،٥٠٦ ، طبقات خليفة ص ٢٦١ ،
تاريخ الثقات ص ٤١٢ ، الجرح والتعديل ٧١/٨ ، الثقات
٣٤٩/٥ ، العبر ١٢١/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٦/٥ ،
تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ .

(٣) هو عطاء بن أبي رباح - بفتح الراء والموحدة - أبو
محمد ، اسم أبيه أسلم ، القرشي مولاهم ، المكي ، ثقة
فقيه فاضل لكنه كثير الارسال ، مفتى مكة من الطبقة
الوسطى من التابعين ، مات سنة أربع عشرة ومائة على
المشهور ، وقيل انه تغير بآخره ولم يكثر ذلك منه ،
أخرج له الجماعة .

انظر : التقريب ص ٧٥،٣٩١ ، طبقات خليفة ص ٢٨٠ ،
تاريخ الثقات ص ٣٣٢ ، الجرح والتعديل ٣٣٠/٦ ، الثقات
١٩٨/٥ ، العبر ١٠٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٧٨/٥ ، تهذيب
التهذيب ١٩٩/٧ ، تذكرة الحفاظ ٩٨/١ .

(٤) هو سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد الأزدي
السجستاني ، أبو داود ، ثقة حافظ مصنف "السنن" ، كان
رأسا في الحديث والفقه يشبه شيخه الإمام أحمد في
الجلالة والملاح والنور ، مات في شوال سنة خمس وسبعين
ومئتين بالبصرة ، أخرج له الترمذي والنسائي . =

(١)

وأبو عيسى .

(٢)

وقال أبو عيسى في كتابه : "أردت بقولي حسن : ما ليكون

(٣) (٤)

في سنده تهمة بكذب ، ولا يكون شاذاً فيروى من غير وجه " .

= انظر : التقريب ص ٢٥٠ ، الجرح والتعديل ١٠١/٤ ،
الشفقات ٢٨٢/٨ ، العبر ٣٩٦/١ ، المنتظم لابن الجوزي
٩٧/٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣ ، تهذيب التهذيب
١٦٩/٤ .

(١) نص العارضة ١٥٠١٤/١ : "... وعليه مدار الحديث وقد
أكثر منه أبو داود وأبو عيسى" . ولم يصرح المصنف أن
هذا الكلام للأحوذى ولأنه نقله عن الخطابي في المعالم
الا أن ابن العربي زاد فمثل لمخرج الحديث الحسن
واختصر آخر كلام الخطابي .

(٢) أي في "كتاب العلل" الذي في آخر الجزء الخامس من
جامعه ص ٧٥٨ . ونص العارضة ١٥/١ : "وقال أبو عيسى في
آخر كتابه" .

(٣) هذا تعريف الحديث الحسن عند الترمذي وقد قال : "انما
أردنا به حسن اسناده عندنا" .

قال في النكت ٣٨٧/١-٣٩٩ : وليس هذا بالحسن المتفق
على كونه حسناً ، بل المعروف عنده يشمل حديث المستور
- وان كان لا يعده كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن -
والضعيف بسبب سوء الحفظ ، والموصوف بالغلط والخطأ ،
وحديث المختلط بعد اختلاطه ، والمدلس اذا عنعن ،
ومافى اسناده انقطاع خفيف ، فكل ذلك عنده من قبيل
الحسن بالشروط الثلاثة المذكورة في التعريف . قال
ومما يقوى هذا ويعضده أنه لم يتعرض لمشروعية اتمال
الاسناد أصلاً ، بل أطلق ذلك ، فلهذا وصف كثيراً من
الأحاديث المنقطعة بكونها حسنة ، ثم مثل لما يحسنه
الترمذي على ما فهمه من مراد الترمذي . اهـ باختصار

(٤) الفرق بين الحسن عند الخطابي والحسن عند الترمذي ،
أن الأول هو الذي نقلوا دعوى الاتفاق على أنه يحتج به
كما يحتج بالصحيح وان كان دونه في المرتبة ، لا الحسن
عند الترمذي ، كذا قرره في النكت ٤٠١/١ . وشرحه ابن
الصلاح في مقدمته (ص ١٦) بأن يكون راويه من المشهورين
بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح
لكونه يقصر عنهم في الحفظ في الاتقان ، ولا يكون الحديث
شاذاً ولا منكراً ولا معللاً ، كذا اختصره ابن رجب في شرح
علل الترمذي ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

وقال في النكت ٤٠٢/١ : فأما ما حرمنا عن الترمذي أنه
يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع اذا اعتضد ،
فلایتجه اطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه ولادعوى
الصحة فيه اذا أتى من طرق . اهـ

قلت : يمكن اعتبار الحديث الحسن عند الترمذي أنه
الحسن لغيره ، واعتبار الحديث الحسن عند الخطابي ومن
وافقه الحسن لذاته ، فهذا يحتج به أصالة ، وذاك يحتج
به تبعاً للاعتضاد وهو دون الحسن لذاته ، والله تعالى
أعلم .

اللفظ الثالث : قوله "غريب" ، وهو الذى لا يروى الا من طريق واحدة ، وقد يروى من طرق تستغرب اذا جاء من طريق منفردة غيرها .^(١)

اللفظ الرابع : فى ما يقع فى اثناء الكتاب من قولنا "ذكره فى الغريب" ، والمراد بهذا اللفظ فى بعض كتب غريب الحديث ، كغريب أبى عبيد ، والهروى ،^(٢)
^(٣)

(١) العارضة ١٥/١ حكاية عن الترمذى ، وأصله فى كتاب العلل ٧٦٣-٧٥٨/٥ ونصه : "وما ذكرنا فى هذا الكتاب : حديث غريب ، فان أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان : أولا : رب حديث يكون غريبا لا يروى الا من وجه واحد (أى من حيث الاسناد ومثل له) .
ثانيا : ورب حديث انما يستغرب لزيادة تكون فى الحديث (أى فى المتن ومثل له) .
ثالثا : ورب حديث يروى من أوجه كثيرة ، انما يستغرب لحال الاسناد (ومثل له) .
فالملاحظ أن ابن العربى لم يذكر فى عارضته النوع الثانى من الغريب ، وتبعه على ذلك ابن شداد .
(٢) هو القاسم بن سلام ، بالتشديد ، البغدادى ، أبو عبيد الامام المشهور ، ثقة فاضل فقيه أستاذ ، صنف كتابه الغريب وكتاب الامثال وكتاب الاموال وغيرها ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين ، أخرج له البخارى فى صحيحه تعليقا وأبو داود والترمذى .
انظر : الجرح والتعديل ١١١/٧ ، الثقات ١٦/٩ ، تاريخ بغداد للخطيب ٤٠٣/٢ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٤١٧/٢ ، العبر ٣٠٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٩٠/١٠ ، البداية والنهاية لابن كثير ٢٩١/١ ، التقريب ص ٤٥٠ ، التهذيب ٣١٥/٨ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد بن أبى عبيد العبدى أبو عبيد المؤدب الهروى - بفتح الهاء والراء نسبة الى هراة احدى مدن خراسان - الفاشانى - نسبة الى فاشان احدى قرى هراة - صاحب كتاب الغريبين أى غريب القرآن وغريب الحديث ورتبه مقفى على حروف المعجم على وضع لم يسبق اليه ، صحب الامام أبا منصور الأزهري اللغوى وعاش فى زمن الخطابى وبعده ، كان من العلماء الاكابر اشتهر بكتابه هذا ، مات فى رجب سنة احدى وأربعمائة .
انظر : مقدمة النهاية فى غريب الحديث لابن الاثير مجد الدين ٩٠٨/١ ، الكامل لابن الاثير عز الدين ٢٥٦/٧ ، البداية والنهاية ٣٤٤/١١ ، النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ٢٥٦/٧ ، وفيات الأيوان لابن خلكان ٩٦٠٩٥/١ ، شذرات الذهب لابن العماد ١٦١/٣ .

- (١) والمعلم ، والمعالم ، وشرح السنة ، وغيرها . وجميعها
(٢) مروية لى فى فهرست المشايخ ، وبعضها قراءة وبعضها سماعا ،
(٣) وبعضها اجازة .
(٤) (٥) (٦) (٧)

وهذا يكون فى تفسير لفظ فى الحديث اذا لم أعين
الكتاب الذى شرح فيه .

فلنشرع الآن فى الكتاب على خيرة الله تعالى .

- (١) هذا الكتاب للإمام محمد بن على بن عمر المازرى الفقيه
المالكي المشهور بالإمام المتوفى سنة ٥٣٦هـ وسماه
"المعلم بقوائد مسلم" ، وله تكملة للقاضى عياض
المالكي المتوفى سنة ٥٤٤هـ سماها "الاكمال فى شرح
مسلم" ، وهذه التكملة تكملة أخرى للإمام أبى عبد
الله محمد بن خليفة الوشتانى الابن المالكي المتوفى
سنة ٨٢٧هـ فى أربع مجلدات سماها "اكمال اكمال
المعلم" ذكر فيه أنه ضمنه كتب شراح مسلم الأربعة ،
المازرى وعياض والقرطبى (المتوفى سنة ٦٥٦هـ) والنووى
(المتوفى سنة ٦٧٦هـ) مع زيادات مكملية . كذا جاء فى
كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة
٥٥٧/١ ، وانظر : وفيات الاعيان ٢٨٥/٤ ، الديباج
المذهب لابن فرحون ٢٥٢/٢ ، التاج المكلل لمديق حسن
خان ص ١١٦ ، سير أعلام النبلاء ١٠٤/٢٠ .
(٢) معالم السنن للإمام الحافظ حمد بن محمد بن ابراهيم
أبى سليمان الخطابى البستي المشهور باسم أحمد ،
المتوفى سنة ٣٨٨هـ ، شرح فيها سنن أبى داود . كشف
الظنون ١٠٥/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٥/١٧ ، وفيات
الاعيان ٢١٤/٢ ، التاج المكلل ص ٤٢ ، العبر ١٧٤/٢ ،
تذكرة الحفاظ ١٠١٩/٣ .
(٣) للإمام الحافظ حسين بن مسعود أبى محمد المعروف
بالفراء البغوى الفقيه الشافعى المتوفى سنة ٥١٦هـ ،
لخمه جماعة .
انظر : كشف الظنون ١٠٤٠/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٩
التاج المكلل ص ٤١ ، وفيات الاعيان ١٣٦/٢ ، طبقات
الشافعية لأبى بكر بن هداية الله الحسينى ص ٢٠١ ، ٢٠٠ .
(٤) كالاستيعاب لابن عبد البر ، والاكمال لابن ماكولا ،
والمطالع لابن قرقول .
(٥) فى (ب) ١/ب "فهرسة" قال فى القاموس المحيط ٢٣٨/٢ :
"الفهرست" كلمة فارسية معربها : "فهرس" ومقابلها فى
العربية "ثبت" .
انظر : الفهرست لابن النديم ص ٥٧ ، ترجمة النضر بن
شميل ، القاموس المحيط للفيروز آبادى ٢٣٨/٢ ، تحقيق
التراث لعبد الهادى الفضلى ص ١١٩-٢٠٠ .
(٦) لم أقف على فهرست مشايخ ابن شداد رحمه الله تعالى .
(٧) سبق ذكر معنى القراءة والسماع والاجازة - التى هى من
طرق تحمل الحديث - فى اصطلاح أهل الحديث ، كما سبق
ذكر حكمها فى أول المقدمة فى الهامش .

كتاب الطهارة

وفيه أبواب :

- الباب الأول : فى الوضوء .
- الباب الثانى : فى الغسل .
- الباب الثالث : فى المستحاضة والنفساء وأحكامهما .
- الباب الرابع : فى التيمم وأحكامه .
- الباب الخامس : فى أحكام النجاسات وكيفية إزالتها .

كتاب الطهارة

الباب الأول فى الوضوء

وفيه فصول :

- الفصل الأول : القول فى فرضية الوضوء .
- الفصل الثانى : القول فى الاسباب الموجبة للوضوء .
- الفصل الثالث : القول فى صفة الوضوء .
- الفصل الرابع : القول فى ثواب الوضوء واسباغه .
- الفصل الخامس : القول فى المسح على الخفين .

كتاب الطهارة

(١)

وفيه أبواب :

الباب الأول

فى الوضوء

(١)

وفيه فصول :

(١)

الفصل الأول

(٢)

[القول فى فرضية الوضوء]

حديث فى فرض الوضوء .

(١) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ" .

(٣)

أخرجه الشيخان وأبو داود .

(٢) وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول" .

(١) كما فى (ج) ص ٤ ، انفردت به عن باقى النسخ .
(٢) هذه الزيادة يقتضيها اللحاق وترجمة الفصول ، وأكتفى بهذا التعليق بالنسبة الى كل زيادة أضيفها فى ترتيب عناوين أجزاء الكتاب .

(٣) البخارى ك/الوضوء ٤٣/١ ، مسلم ك/الطهارة ج ٢٢٥ ، واللفظ له ، أبو داود ك/الطهارة ج ٦٠ .

(٤) قوله : "الطهور" بالضم التطهر ، وبالفتح الماء الذى يتطهر به كالوضوء والوضوء ، هذا مذهب أكثر أهل اللغة والفتح فيهما لجماعة من كبارهم ، والضم فيهما حكاه صاحب المطالع ، وقال النووى هو شاذ ضعيف .
انظر : المشارق ٣٢١/١ ، النهاية ١٤٣/٣ ، المجموع ١٢٧/١ .

(١)
أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى .

غريبه :

قوله : "من غلول" ، وضبطه بضم الغين المعجمة ولام
مضمومة وواو ولام .

(٢)
قال الهروى : هو سرقة المال وأخذه خفية .
(٣)
وقال الترمذى : هذا الحديث أصح ما فى هذا الباب .

-
- (١) مسلم ج ٢٢٤ ، أبو داود ج ٥٩ ، الترمذى ك/الطهارة ج ١ .
(٢) معناه فى النهاية ٣٨٠/٣ ، وقال الجوهرى فى الصحاح ١٧٨٤/٥ : قال أبو عبيد : الغلول فى المغنم خاصة ولأنراه من الخيانة ولأمن الحقد . ومما يبين ذلك أن يقال من الخيانة أغل يغل ، ومن الحقد غل يغل بالكسر ومن الغلول غل يغل بالضم .
(٣) و"أحسن" ، كذا فى جامع الترمذى بتحقيق أحمد شاکر ٦/١ .

(١)
[الفصل الثانى]

القول فى الأسباب الموجبة للوضوء

السبب الأول : خروج الخارج من السبيلين
ينقض الوضوء على سائر صفاته .

(م) وسئل أبو هريرة رضى الله عنه عن قوله : "لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث" ، ف قيل له ما الحدث ؟ قال :
"فساء أو ضراط" .

فأجاب بالآخف منه فنبه على الأغلظ ، ذكره البخارى فى
(٢)
صحيحه .

(٣)
واليه ذهب أكثر العلماء .

(٤)
(٥)
وقال ربيعه : اذا لم يكن معتادا لاينقض الوضوء ، وبه

-
- (١) هذه الزيادة يقتضيها اللحاق وترجمة الفصول .
(٢) ٤٣/١ دون الجملة : "فأجاب بالآخف منه فنبه على الأغلظ"
وهى من قول ابن شداد ، ومكانها بعد العزو هكذا :
ذكره البخارى . فأجاب ..، وانظر الفتح ٢٣٥/١ فقد ذكر
نحو هذه الجملة .
(٣) شرح السنة ٢٣١/١ ، وانعقد الاجماع على أن البول
والغائط والمنى والريح والمذى والودى من نواقض
الوضوء .
انظر : اجماع ابن المنذر ص ٣١ ، المغنى ١/١٦٨ ، ١٦٩ ،
الافصح ٧٨/١ ، بداية المجتهد ٢٤/١ ، المجموع ٦١/١ .
(٤) هو ربيعه بن أبى عبد الرحمن التيمى مولاهم ، أبو
عثمان المدنى ، المعروف بربيعة الراى ، واسم أبيه
فروخ ، تابعى شقة فقيه مشهور ، توفى سنة ست وثلاثين
ومائة ، وقيل غير ذلك ، بالانبار ، أخرج له الجماعة .
انظر : المعارف ص ٢١٧ ، طبقات خليفة ص ٢٦٨ ، تاريخ
الشفقات ص ١٥٨ ، الجرح والتعديل ٤٧٥/٣ ، الشقات ٢٣١/٤
العبر ١٤١/١ ، التقريب ص ٢٠٧ ، التهذيب ٢٥٧/٣ ، سير
أعلام النبلاء ٨٩/٦ .
(٥) المراد بالخارج غير المعتاد : النادر ، كالدم
والحصاة والدود وغير ذلك .

(١)

قال مالك الا فى دم الاستحاضة .

السبب الثانى : المذى .

وأفردناه بالذكر ، وان كان من جملة الخارج من
(٢)
السبيلين اتباعا لعادة أهل الحديث فانهم يفرّدونه بالذكر .
(٣)
(٣) وعن على كرم الله وجهه قال : "كنت رجلا مذاء ، وكنت
أستحي أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم لمكان

- (١) شرح السنة ٣٣١/١ ، وهذا يوهم أن مالكا يعتبر دم الاستحاضة ناقضا للوضوء خلافا لربيعة ، وعند التحقيق فان قولهما واحد وهو أنه لا ينقض وقد رواه عنهما أبو داود ح ٣٠٦ ، ووافقهما ابن حزم فى اعتبار النادر غير ناقض وخالفهما فى دم الاستحاضة فقال ينقض مثل قول الجمهور .
- انظر : المحلى ٣٤٨،٣٤١/١ ، اجماع ابن المنذر ص ٣١ ، المغنى ١٦٨،١٦٩/١ ، الافصاح ٧٨/١ ، المجموع ٤٩٠،٦/٢ ، بدائع الصنائع للكاسانى ١٣٤/١ ، بداية المجتهد ٢٥/١ الاستذكار لابن عبد البر ٥٠/٢ .
- (٢) انظر : مسلم ٢٤٧/١ ، أبو داود ٥٣/١ ، الترمذى ١٩٧/١ ابن ماجه ١٦٨/١ ، النسائى ٩٦/١ ، الموطأ ٤٠/١ ، شرح معانى الآثار ٤٥/١ .
- (٣) جوز ذلك ابن حجر الهيثمى المكى فى الفتاوى الحديثية ص ٥٦ بالنسبة الى أبى بكر وعلى رضى الله عنهما اذ لم يسجدا لمنم قط ، قال وجرى ذلك فى حق على أكثر لأن أمره مجمع عليه لأنه أسلم وهو صبي مميز وصح اسلامه حينئذ . اهـ مختصرا
- وجوز ذلك فى حق على السفارينى الحنبلى فى غذاء الالباب لشرح منظومة الآداب ٣٣/١ معللا ذلك بأنه أمر قد شاع بين الناس . ونقل قبل ذلك عن ابن كثير أن هذا وان كان معناه صحيحا لكن ينبغى أن يسوى بين الصحابة فى ذلك فان هذا من باب التعظيم والتكريم ، والشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك . اهـ
- وجاء فى شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٢٨،٥٢٢ أن أهل السنة والجماعة لا يقرّون بالافراط فى حب أحد من الصحابة رضى الله عنهم بل يسوون بينهم فى المحبة ويتراضون عنهم جميعا .
- قلت : يخشى أن يكون تخصيص على رضى الله عنه بالتكريم بدعة لما قاله ابن القيم فى جلاء الافهام ص ٤٨١ فى مسألة تخصيص على واتخاذ ذلك شعارا له لا يخل به كما تفعله الرافضة ، قال ولو قيل بتحريمه كان له وجه ، وأما قول ذلك أحيانا فلا بأس به - يريد من تخصيص ذلك بأحد - . اهـ مختصرا ، والله تعالى أعلم .

(١) ابنته ، فأمرت المقداد بن الأسود ، فسأله ، فقال :

(٢)

يغسل ذكره ويتوضأ وضوءه للصلاة " .

(٣)

(٤) وقال أيضا فى رواية : "توضأ وانضح فرجك" .

(٤)

(٥) ولفظ الموطأ : "فلينضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة" .

(٦) ولفظ الترمذى عن على بن رضى الله عنه قال : سألت النبى

صلى الله عليه وسلم عن المذى ؟ فقال : "من المذى

(٥)

الوضوء ، ومن المنى الغسل" .

(١) هو المقداد بن عمرو بن شعلبة بن مالك بن ربيعة البهرانى ، ثم الكندى ، ثم الزهرى ، حالف أبوه كندة وتبناه هو الأسود بن عبد يغوث الزهرى فنسب اليه ، صحابى مشهور ، من السابقين ، لم يثبت أنه كان ببدر فارس غيره ، مات سنة ثلاث وثلاثين ، وهو ابن سبعين سنة روى له الجماعة كما فى التقريب ص ٥٤٥ .
وانظر : المعارف ص ١١٣ ، الاستيعاب ٢٦٢/٩ ، الإصابة ٢٧٣/٩ ، أسد الغابة ٢٥١/٥ ، العبر ٢٥/١ ، التهذيب ٢٨٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٨٥/١ ، الرياض المستطابة ص ٢٥١ .

(٢) لم يعزه المصنف ، وهو عند مسلم ج ٣٠٣ دون كلمة : "وضوءه للصلاة" ، والبخارى ك/الغسل ٧١/١ بلفظ : "...توضأ واغسل ذكرك" .

(٣) لم يعزه المصنف وقد رواه مسلم ج ٣٠٣ .

(٤) الموطأ ك/الطهارة ٤٠/١ وقال محققه محمد فؤاد عبد الباقي : قال ابن عبد البر : ليس بمتمصل سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد ولا من على ، وبين سليمان وعلى فى هذا الحديث ابن عباس .

قلت : وصله مسلم فى الرواية السابقة ج ٤ فى المصلى .

(٥) الترمذى ج ١١٤ ، وقال حسن صحيح وقد روى من غير وجه .

قال أحمد شاکر فى التعليق عليه : فيه يزيد بن أبى زياد ، التبس على الشوكانى فى نيل الاوطار ٢٥٨، ٢٥٧/١ فظنه يزيد بن زياد ويقال له ابن أبى زياد القرشى الدمشقى فنقل تضعيف الأئمة له ، قال أحمد شاکر : وهو يزيد بن أبى زياد القرشى الهاشمى أبو عبد الله الكوفى ، تكلم فيه لأنه شيعى ولاختلاطه ، والحق أنه ثقة قلت : تقول الشوكانى فى يزيد بن أبى زياد ولم يلتبس عليه بالآخر كما ظن أحمد شاکر ، وعلى كل حال يزيد بن أبى زياد ضعيف والآخر متروك كما فى التقريب ص ٦٠١ ، والحديث ضعفه فى تخريج المشكاة ١٠٢/١ هـ ٣ . لكن الترمذى صححه لطرقه وشواهد منها مارواه أحمد كما فى تخريج المسند ج ٦٨ ، ورجاله : عبدة بن حميد التيمى أبو عبد الرحمن حدثنى ركين عن حصين بن قبيصة عن على =

(١)
ذكر الحديث فى الموطأ وأخرجه البخارى .

غريبه :

المذى : وهو بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وياء مخففة ، وقد تشدد لغة .

والمنى : مشدد الياء .

والودى بالذال المهمة مخفف الياء ، وتشديد الياء فى الودى حكاها فى الصحاح . (٢)

(٣)
يقال : منيت وأمنيت ، ومذيت وأمذيت .

والمنى ما يخرج عند الجماع ، والمذى ما يخرج عند المداعبة ، ذكره فى الغريب . (٤)، (٥)

(٧) وقد رواه أبو داود عن المقداد وزاد فيه : "أن النبى

= فالأول صدوق ربما أخطئ ، والثانى والثالث شقان كما فى التقريب ص ٣٧٩، ٢١٠، ١٧٠ ، وقال أحمد شاکر أسناده صحيح ، وصححه ابن خزيمة ح ٢٠ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ٢٤٣ ، والالبانى كما فى التعليق على ابن خزيمة ، وهو فى الحقيقة اسناد حسن من أجل عبدة فانه صدوق ، لكن تابعه زائدة بن قدامة عند ابن حبان كما فى الموارد ح ٢٤١ ، وهو ثقة كما فى التقريب ص ٣١٣ ، وهذا اسناد صحيح رجاله ثقات . وهذا يكفى لتصحيح حديث الباب والله تعالى أعلم .

وانظر : تعليق أحمد شاکر على الترمذى ١٩٦/١ هـ فقد ذكر طرقاً أخرى للحديث .

(١) لم أجده فى الموطأ ، والجملة الاولى فى البخارى ك/الوضوء ٥٢/١ ، مسلم ح ٣٠٣ ، ص ١٨ .

(٢) الصحاح ٢٤٩٠، ٢٤٩١، ٢٤٩٧، ٢٥٢١ .

(٣) المرجع السابق وزاد فيه : ودى بغير الف ، وكذا قال ابن الاثير ، وحكى عياض عن المبرد وغيره : أودى أيضاً . انظر : النهاية ٣٦٨، ٣١٢/٤ ، ١٦٩/٥ ، المشارق ٣٧٦/١ ، ٢٨٣/٢ ، ٣٨٤ .

(٤) المراجع السابقة وكلهم قالوا فى المنى : هو ماء الرجل ، وقالوا فى الودى : هو الماء الذى يخرج بعد البول .

وانظر : غريب الخطابى ٢٢٣، ٢٢٢/٣ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٣٦/٤ .

(٥) وانظر حكم المذى ص ١٦٨ هـ ٣ .

- (١)
صلى الله عليه وسلم قال : يغسل ذكره وأنثيينه " .
- (٨) ورواه الترمذى عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى
صلى الله عليه وسلم قال : "جاءنى جبريل فقال يا محمد
إذا توضأت فانضح فرجك" .
- (٢)
قال الترمذى : وضعفه البخارى وقال رواية منكورة .

غريبه :

- (٣)
"فانضح" : قال الجوهري : النضح الرش ، وضبطه بفتح
النون وسكون الضاد المعجمة وحاء مهملة ، يقال منه نضحت

- (١) أبو داود ك/الطهارة ج ٢٠٨ لكن قال : "ليغسل" وأعله
بارسال عروة عن على ، وكذا قال أبو حاتم الرازى كما
فى مختصر المنذرى ١٤٨/١ . وأقر ذلك ابن حجر فى
التلخيص ١١٧/١ لكنه قال : ورواه أبو عوانة فى صحيحه
من حديث عبيدة عن على بالزيادة ٢٧٣/١ وقال اسناده
لامطعن فيه .
- قلت : وصححه النووى فى المجموع ١٤٧/٢ .
- (٢) الترمذى ج ٥٠ وقال غريب ، قال وسمعت محمد (أى
البخارى) يقول الحسن بن على الهاشمى منكر الحديث
(التاريخ الكبير ٢٩٨/٢) وهو الحسن بن على بن محمد بن
ربيعة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ضعفه غير
واحد من الأئمة كما فى مختصر السنن ١٢٦/١ . وله شاهد
عن سفيان بن الحكم أو الحكم بن سفيان عند أبى داود
ج ١٦٦-١٦٨ واسناده مضطرب قاله الترمذى ٧٢/١ ، وابن عبد
البر كما فى المختصر ١٢٦/١ ، وله شاهد عن زيد بن
حارثة ، وشاهد آخر عن جابر عن ابن ماجه ص ٤٦٢، ٤٦٤
ضعفهما البوصيرى فى مصباح الزجاجة ٦٧/١ لابن لهيعة فى
الشاهد الأول ، ولقيس وشيخه فى الشاهد الثانى .
- (٣) هو اسماعيل بن حماد التركى الأتترارى نسبة الى أترار
وهى مدينة فاراب ، أبو نصر ، امام فى علم اللغة
والادب ، ألف المصباح فتلقوه بالقبول وله نظم حسن
ومقدمة فى النحو ، استولت عليه السوداء حتى شد الى
جنبه مصراعي باب وطار قلمات وذلك فى حدود الأربعمائة
بنيسابور .
- انظر : انباء الرواة للقفطى ١٩٤/١ ، معجم الأدباء
لياقوت الحموى ١٥١/٦ ، الكامل فى التاريخ ٢٢٢/٧ ،
العبر ١٨٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ٨٠/١٧ ، النجوم
الزاهرة ٢٠٧/٤ ، لسان الميزان ٤٠٠/١ ، شذرات الذهب
١٤٢/٣ .

(١)

الثوب أنفضه بكسر الفاد المعجمة فى المستقبل .

السبب الثالث : الصوت وهو الريح .

(٩) روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا وجد أحدكم فى بطنه شيئا فأشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا " .

(٢)

أخرجه البخارى وأبو داود والترمذى .

(١٠) وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا كان أحدكم فى المسجد فوجد ريحا بين اليدين فلا يخرجه حتى يسمع صوتا أو ريحا " .
(٣) أخرجه الشيخان .

(١١) وعن أبى هريرة أيضا رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا وضوء الا من صوت أو ريح " .
(٤) (٥) أخرجه الترمذى .

-
- (١) الصحاح ٤١١/١ وذكر : " البيت " بدل : " الثوب " .
وانظر : غريب ابن قتيبة ٦٠٢/٢ ، المشارق ١٦/٢ ،
النهاية ٦٩/٥ .
- (٢) هذا لفظ مسلم ك/الحيز ج ٣٦٢ ، ورواه بمعناه البخارى
ك/الوضوء ١٤٣/١ ، ومسلم ج ٣٦١ عن عباد بن تميم عن عمه
(عبد الله بن يزيد المازنى رضى الله عنه) بلفظ :
" شكى الى النبى صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه
أنه يجد الشيء فى الصلاة ... " ، وأبو داود ج ١٧٧ ،
والترمذى ج ٧٥ كلاهما عن أبى هريرة بلفظ الرواية الآتية
(٣) هذه الرواية لأبى داود والترمذى كما سبق ، وقد وهم
ابن شداد رحمه الله فى عزوها الى الشيخين .
- (٤) ج ٧٤ وقال حسن صحيح ، وابن ماجه ج ٥١٥ ، وصححه ابن
خزيمة ج ٢٧ ، والالبانى فى التعليق عليه ، وله شاهد من
حديث السائب بن خباب عند أحمد ٤٢٦/٣ كما فى ارواء
الغليل ١٤٥/١ .
- (٥) قال فى شرح مسلم ٤٩/٤ معناه حتى يعلم وجود أحدهما
ولا يشترط السماع والشم باجماع المسلمين ، وهذا الحديث
أصل من أصول الاسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه وعلى
أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف
ذلك ، ولا يضر الشك الطارئ عليها فمن ذلك أن من يتقن
الطهارة وشك فى الحدث حكم ببقائه على الطهارة ولا فرق
بين حصول هذا الشك فى نفس الصلاة أو خارجها كما هو =

السبب الرابع : النوم .

(١) (٢)

(١٢) وقد روى الترمذى عن عاصم بن بهدلة عن زر قال : أتيت

(٣)

صفوان بن عسال فقال : ماجاء بك ، قلت : ابتغاء العلم

= مذهب الشافعية وجماهير السلف والخلف ، وقال مالك يلزمه الوضوء بكل حال وقال فى رواية أخرى : يلزمه إذا شك خارج الصلاة لادخلها . وانظر : المنتقى ٥٤/١ ، المغنى ١٩٦/١ ، ١٩٧ ، المبسوط ٨٦/١ .

(١) هو عاصم بن بهدلة - بفتح الباء والدال وسكون الهاء ، قيل هو اسم أمه - وهو ابن أبى النجود - بفتح النون وضم الجيم ، لا يعرف اسم أبيه ، وقيل اسمه عبد الله - الأسدى مولاهم الكوفى ثم البصرى أحد القراء السبعة وكان تابعيا جليلا صاحب سنة وأكثرهم على أنه ثقة سىء الحفظ فى الحديث اختلط فى آخره ، وقال الذهبى هو حسن الحديث ، وقال ابن حجر صدوق له أوهام حجة فى القراءة وحديثه فى الصحيحين مقرون ، توفى سنة تسع أو ثمان وعشرين ومائة ، أخرج له الجماعة .

انظر : المعارف ص ٢٣١ ، طبقات خليفة ص ١٥٩ ، تاريخ الثقات ص ٢٣٩ ، الميزان ٣٥٧/٢ ، التقريب ص ٢٨٥ ، التهذيب ٣٩/٥ ، التبصرة فى القراءات السبع لابن أبى طالب مكى ص ١٨١ ، غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ٣٤٦/١ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ٨٨/١ ، طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، الجرح والتعديل ٣٤٠/٦ ، الكواكب النيرات فى معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال ص ٤٧٣ .

(٢) فى (ج) ص ٦ : "زر بن حبيش" ، و"زر" بكسر أوله وتشديد الراء هو ابن حبيش ، مصغر ، ابن حباشة ، بضم الحاء ، أبو مريم أو أبو مطرف الأسدى الكوفى ثقة جليل مخضرم أحد شيوخ عاصم فى القراءات ، كان أعرب الناس ، عرض على ابن مسعود وعثمان وعلى ، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث وثمانين ، وهو ابن مائة وسبع وعشرين .

انظر : المعارف ص ١٨٨ ، طبقات خليفة ص ١٤٠ ، تاريخ الثقات ص ١٦٥ ، الجرح والتعديل ٦٢٢/٣ ، التقريب ص ١٠٦ ، التهذيب ٣٢١/٣ ، التبصرة فى القراءات ص ٢١٧ ، غاية النهاية ٢٩٤/١ ، وفيات الأعيان ٩/٣ .

(٣) هو صفوان بن عسال - بمهملتين مثقل المرادى من بنى الربيع بن زاهر بن عامر بن عوثبان بن مراد كوفى له صحبة مشهور ، غزا مع النبى صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة غزوة رضى الله عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ٧٥،٧٤ ، التاريخ الكبير ٣٠٤/٤ ، تاريخ الصحابة لابن حبان ص ١٣٥ ، الجرح والتعديل ٤٢١،٤٢٠/٤ ، أسد الغابة ٢٧/٣ ، تجريد أسماء الصحابة للذهبي ص ٢٦٦ ، الاستيعاب ١٤٠/٥ ، الاصابة ٤٨/٥ ، التقريب ص ٢٧٧ ، التهذيب ٤٢٨/٤ .

(١)
قال : ان الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يطلب ، قلت : انه حاك فى نفسى المسح على الخفين بعد الغائط والبول وكنت امرأ من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فأتيتك أسألك هل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ذلك شيئا ، قال نعم كان رسول الله (٢)
يأمرنا اذا كنا سفرا أو مسافرين [أن] لا ننزع خفافنا (٣)
ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم " .

(٤)
أخرجه الترمذى وقال هذا حديث حسن صحيح .
وهذا يدل بظاهره على وجوب الوضوء بمطلق النوم كما يدل على أنه يجب بمطلق الغائط والبول . وبه قال من المحابة أبو هريرة ، وعائشة .

-
- (١) فى (ز) ل ٣/ب : "رضاء" كما فى رواية ابن خزيمة ح ١٩٣ ، والمثبت فى المصلى كرواية الشافعى ح ٨٢ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ١٨٦ .
(٢) سقطت من (ت) ل ٤/أ ، و (ز) ل ٣/ب كلمة : "إن" الناصبة للمضارع .
(٣) قال الخطابى فى المعالم ١٢٠/١ كلمة : "لكن" موضوعة للاستدراك بعد نفى واستثناء ليعلم أن الرخصة انما جاءت فى هذا النوع من الأحداث دون الجنابة ، وانظر : العارضة ١٤٤/١ .
(٤) ٩٦ وقال حسن صحيح ونقل عن البخارى أنه أحسن شيء فى الباب ، وأخرجه الشافعى ح ٨٢ ، وابن ماجه ح ٤٧٨ ، النسائى ٨٤٠٨٣/١ ، وأحمد ٢٤٠/٤ ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ١٨٦ ، وابن خزيمة ح ١٩٣ ، ١٩٦ ، وفى المحلى ٣٠٠/١ ، العارضة ١٤٢/١ ، المجموع ٤٦٣/١ ، وحسنه الألبانى فى الارواء ١٤٠/١ قال لأن عامما هذا فى حفظه ضعف لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن .
قلت : قال ابن حجر فى التلخيص ١٥٧/١ ذكر ابن منده أبو القاسم أنه رواه عن عامم أكثر من أربعين نفسا وتابع عامما عليه جماعة فذكرهم منهم عبد الوهاب بن بخت واسماعيل بن أبى خالد وطلحة بن مصرف ... قال ابن حجر لكن حديث طلحة عند الطبرانى اسناد لا بأس به .
قلت : فعلى هذا يكون الحديث صحيح لغيره بمجموع الطرق والشواهد ، والله أعلم .

(١) (٢) (٣) (٤)

ومن التابعين : الحسن ، واليه ذهب اسحق .

وقال ابن عباس : يجب الوضوء على كل نائم الا من خفق
(٥)

خفقة أو خفقتين .

وقال الشافعي يجب الوضوء على كل نائم الا أن يكون

قاعدًا ، هكذا حكاه البغوي : "الا أن يكون قاعدًا" ، قال
وجهه :

(١) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد مولى

زيد بن ثابت الأنصاري ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر
رضي الله عنه ، وهو رأس الطبقة الوسطى من التابعين ،
امام ثقة فقيه حافظ عابد فاضل مشهور صاحب سنة ، كان
كثير الارسال والتدليس فلا يحتج به في الحديث اذا عنعن
في من لم يدركه ، وقد يدلس عن لقيه ويسقط من بينه
وبينه ، توفي بالبصرة سنة عشر ومائة وله ثمان
وثمانون سنة .انظر : التاريخ الصغير ١/٢٤٥، ٢٤٧ ، طبقات خليفة ص ٢١٠
تاريخ الثقات ص ١١٣ ، المعارف ص ١٩٤ ، الجرح
والتعديل ٤٠/٣ ، الثقات ١٢٢/٤ ، تذكرة الحفاظ ٧١/١ ،
جامع التحصيل ص ١٩٤ ، التقريب ص ٦٩ ، التهذيب ٢٦٣/٢
سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ .

(٢) في باقي النسخ : "اسحاق" .

(٣) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلي أبو يعقوب
المعروف بابن راهويه المروزي ، ثقة حافظ مجتهد قرين
أحمد بن حنبل ، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير
مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين وله اثنتان وسبعون ،
أخرج له الجماعة الا ابن ماجه .انظر : التقريب ص ٩٩ ، التاريخ الكبير ١/٣٧٩ ، الجرح
والتعديل ٢٠٩/٢ ، الثقات ١١٥/٨ ، الفهرست ص ٢٨٦ ،
حلية الأولياء للأصبهاني ٢٣٤/٩ ، العبر ٣٣٤/١ ، تذكرة
الحفاظ ٤٣٣/١ ، النهاية ٣١٩/١٠ ، وفيات الأعيان ١٩٩/١
شذرات الذهب ٨٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٥٨/١١ ،
التهذيب ٢١٦/١ .(٤) وهو قول ابن عمر وأبي موسى الأشعري وأبي رافع وعروة
وعطاء وابن المسيب وعكرمة والزهرى والمزنى وأبي عبيد
وابن المنذر وابن حزم . وبه قال أحمد في رواية اسحاق
ابن ابراهيم كما في مسائله ٨/١ ، وانظر : المحلى
٣٠١-٢٩٩/١ ، شرح السنة ٣٣٧/١ ، المجموع ١٨/٢ ، الفتح
٣١٥، ٣١٤/١ .(٥) ابن أبي شيبة ١٣٣/١ ، وقال في الفتح ٣١٤/١ رواه
المنذر ، وروى مسلم في صحيحه في قصة ملاة ابن عباس مع
النبي صلى الله عليه وسلم بالليل قال : "فجعلت اذا
أغفيت اخذ بشحمة أذني" .

(١٣) حديث رواه الشافعى باسناده عن أنس قال : "كان أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء

فينامون - أحسبه قال قعودا - حتى تخفق رؤوسهم ثم

(١)(٢)

يصلون ولايتوضئون" .

(٤)

(٣)

وقال الثورى وابن المبارك وأحمد وأبو حنيفة : إذا

نام قائما أو راکعا أو ساجدا لاوضوء عليه .

(١) الشافعى ح ٨٦ ، والبغوى من طريقه ح ١٦٣ عن الثقة عن

حميد عن أنس بلفظ : "يتوضئون" ، وأبو داود ح ٢٠٠ ،

والترمذى ح ٧٨ كل من طريقه الخاص الى قتادة معنعنا ،

وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح . ورواه مسلم

ك/الحيض ح ٣٧٦ ، ١٢٥ عن قتادة قال سمعت أنسا يقول :

"كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون ثم

يصلون ولايتوضئون" ، وقال فى الفتح ٣١٤/١ رواه محمد

ابن نصر فى قيام الليل باسناد صحيح بلفظ : "ينتظرون

الملاة فينعسون حتى تخفق رؤوسهم ، ثم يقومون الى

الملاة" . قال وأصله فى مسلم لكن فى مسند البزار

باسناد صحيح : "فيضعون جنوبهم" .

شرح السنة ٣٣٨/١ وهو قول ابن المبارك وعبد الرحمن بن

مهدى وأكثر الناس كما فى تلخيص الحبير ١١٩/١ ، وبه

أخذ مسلم فى صحيحه ٢٨٤/١ ك/الحيض ، ب ٣٣ حيث قال باب

الدليل على نوم الجالس لاينقض الوضوء ، ثم ساق روايته

عن أنس السابقة الذكر . ورواه الترمذى ١١٣/١ عن عبد

الله بن المبارك .

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى أبو عبد الله

الكوفى ثقة حافظ فقيه عابد امام حجة من رؤوس الطبقة

السابعة وهم كبار أتباع التابعين ، وكان ربما دلس ،

مات سنة احدى وستين ومائة وله أربع وستون ، أخرج له

الجماعة كما فى التقريب ص ٧٥،٢٤٤ .

انظر : طبقات خليفة ص ١٦٨ ، المعارف ص ٢١٧ ، طبقات

ابن سعد ٣٧١/٦ ، الجرح والتعديل ٢٢٢/٤ ، الشقات

٤٠١/٦ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ ، العبر ١٨١/١ ، سير

أعلام النبلاء ٢٢٩/٧ ، التهذيب ١١١/٤ .

(٤) هو عبد الله بن المبارك المروزي الحنظلى أبو عبد

الرحمن ثقة ثبت فقيه عالم حافظ زاهد جواد مجاهد جمعت

فيه خصال الخير ، من الثامنة ، من أوسط أتباع

التابعين ، مات سنة احدى وثمانين ومائة وله ثلاث

وستون ، أخرج له الجماعة .

انظر : التقريب ص ٧٥،٣٢٠ ، العبر ٢١٧/١ ، طبقات

خليفة ص ٣٢٣ ، الجرح والتعديل ١٧٩/٥ ، الشقات ٧/٧ ،

النهاية ١٧٧/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٢٧٤/١ ، التهذيب

٣٨٢/٥ ، سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨ .

واحتجوا :

(١)

(١٤) بحديث مرفوع الى علقمة عن ابن مسعود قال : "كان رسول

الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو ساجد فما يعرف
(٢) (٣)

نومه الا بنفخه ، ثم يقوم ويمضى فى صلاته " .

(٤)

وقال أبو موسى الأشعري : النوم لا يوجب الوضوء بحال ،

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعى نسبة الى النخع رهط ابراهيم النخعى ، أبو شبل الكوفى مخضرم شقة ثبت فقيه عابد من أجل أصحاب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، روى عنه وعن الخلفاء الراشدين وغيرهم ، ولد فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم ومات سنة اثنتين وستين أو احدى أو ثلاث أو خمس وقيل بعد السبعين وله تسعون عاما ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٤٧ ، طبقات ابن سعد ٨٦/٦ ، تاريخ ابن معين ٤١٥/٢ ، التاريخ الكبير ٤١/٧ ، تاريخ الثقات ص ٣٣٩ ، المعارف ص ١٩٠ ، الجرح والتعديل ٤٠٤/٦ ، تاريخ بغداد ١٩٦/١٢ ، حلية الأولياء ٩٨/٢ ، العبر ٤٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٣/٤ ، التقريب ص ٣٩٧ التهذيب ٢٧٦/٧ ، البداية والنهاية ٢١٧/٣ .

(٢) البغوى ح ١٦٤ من طريق ابن أبى شيبة ، وهو فى مصنفه ١٣٣/١ ، ورواه ابن أبى شيبة أيضا من طريق آخر عن وكيع عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها ١٣٣، ١٣٢/١ ، ورواه من طريق ابن أبى شيبة وعلى بن محمد به ح ٤٧٤ ، وقال : قال الطنافسى قال وكيع تعنى وهو ساجد ، ورواه البخارى ٤٣/١ ، ومسلم ك/صلاة المسافرين ح ٧٦٣ ، ١٨٦ كلاهما عن ابن عباس ولفظه "... ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم أتاه بلال فأذنه بالصلاة فخرج فملى المصح ولم يتوضأ" . زاد مسلم قال سفيان بن عيينة : "وهذا للنبى صلى الله عليه وسلم خاصة لأنه بلغنا أن النبى صلى الله عليه وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه" . وروت عائشة رضى الله عنها قالت قلت يا رسول الله تنام قبل أن توتر ، قال : "تنام عيني ولا ينام قلبي" كما فى البخارى ك/المناقب ١٦٨/٤ .

(٣) شرح السنة ٣٣٨/١ ، وانظر صحيح الترمذى ١١٣/١ وهو قول داود بن على الظاهري وابن عمر والنخعى والليث والحسن ابن حبيب كما فى المحلى ٣٠٢/١ ، وبه قال الشافعى فى القديم كما فى المجموع ١٥٠، ١٣/٢ ، واليه ذهب عمر بن الخطاب كما فى الموطأ ٢١/١ ، وانظر عمدة القارى ٤٢٤، ٤٢٣/٢ .

(٤) رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه ١٣٣/١ .

(١) (٢) (٣) (٤)

وهو مذهب الأعرج .

وحديث صفوان يأتى الكلام عليه فى المسح على الخفين ان

(٥)

شاء الله تعالى .

السبب الخامس : من الفرع .

(٦)

(١٥) عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله

(١) هو عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدنى مولى ربيعة ابن الحارث صاحب أبى هريرة ، ثقة ثبت عالم من الثالثة أى الطبقة الوسطى من التابعين ، مات ببغداد سنة سبع عشرة ومائة ، أخرج له الجماعة كما فى المعارف ص ٢٠٥ ، والتقريب ص ٣٥٢ .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٣٩ ، تاريخ الثقات ص ٣٠٠ ، الجرح والتعديل ٧/٥ ، الثقات ١٠٧/٥ ، العبر ١١١/١ ، التهذيب ٢٩٠/٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٦/٥ ، وفيات الأعيان ٣٧٦/٦ .

(٢) شرح السنة ٣٣٩/١ وهو قول ابن عمر وأبى مجلز وحמיד بن عبد الرحمن وابن المسيب ومكحول وعبيدة السلماني والأوزاعي كما فى المحلى ٣٠١/١ ، وعمدة القارى ٤٢٣/٢ والمجموع ١٨/٢ .

(٣) وهناك قول آخر : ينقض كثير النوم بكل حال دون قليله واليه ذهب مالك وأحمد فى إحدى الروايتين ، وحكى عن الزهري وربيعه والأوزاعي .

انظر : شرح السنة ٣٣٩/١ ، المغنى ١٧٣/١ ، المجموع ١٨/٢ ، العارضة ١٠٦/١ ، المدونة ١٠٠٩/١ .

(٤) الراجع عندى - والله تعالى أعلم - القول بوجود الوضوء من النوم الثقيل لأنه مظنة لخروج الحدث جمعا بين حديث صفوان وحديث أنس ، فالأول يدل على أن مطلق النوم موجب للوضوء ، والثانى فيه تقييد للأول لأنه محمول على النوم الخفيف انما الثقيل هو الموجب للوضوء ، وفى معناه حديث ابن عباس عند البخارى ، وقد سبق فى الهامش "أنه صلى مع النبى صلى الله عليه وسلم بالليل قال فجعلت اذا أغفيت آخذ بشحمة أذنى" . وحديث ابن مسعود المذكور فى الباب محمول على وجهين : الأول أن يقال انه من خصائص النبى صلى الله عليه وسلم لأنه قال : "ان عيني تنام ولاينام قلبي" كما سبق بيانه فى الهامش وأنه فى صحيح البخارى ، والثانى أن يقال انه محمول على النوم الخفيف الذى لاينقض الوضوء . والله تعالى أعلم .

(٥) انظر ح ٩٥ الآتى ومايتعلق به من شرح غريب الفاظه .

(٦) هى بسرة ، بضم أولها وسكون المهملة ، بنت صفوان بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصى القرشية الأسدية أخت عقبة بن أبى معيط لأمه ، صحابية لها سابقة وهجرة وهى من المبايعات ، عاشت الى خلافة معاوية ، أخرج لها =

عليه وسلم يقول : " اذا من أحدكم ذكره فليتوضأ " .
(١)

ذكره فى الموطأ ، وأخرجه أبو داود فى سننه .
(٢)

(٣) والترمذى فى جامعه لكن بلفظ : "... فلا يمل حتى يتوضأ " .
(٤)

وقال البخارى : هو أصح شئ فى هذا الباب .

وظاهر الحديث ايجاب الوضوء بمس الذكر . وقد صار اليه

من الصحابة عمر وابن عمر وابن عباس وسعد بن أبى وقاص وأبو
(٥)

هريرة وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وسليمان بن

= أصحاب السنن الأربعة .

انظر : الاستيعاب ٢٢٦/١٢ ، أسد الغابة ٤٠/٧ ، الكاشف
فى معرفة من له رواية فى الكتب الستة ٤٢١/٣ ، الاصابة
١٥٨/١٢ ، التقريب ص ٧٤٤ ، التهذيب ٤٠٤/١٢ ، طبقات
خليفة ص ٣٣٢ ، تاريخ الصحابة لابن حبان ص ٤٨ .

(١) ٤٢/١ .

(٢) ح ١٨١ .

(٣) ح ٨٢ وقال حديث حسن صحيح .

(٤) نقله الترمذى فى جامعه ١٢٩/١ .

قلت وصححه ابن خزيمة ح ٣٣ ، وابن حبان ح ٢١٤ وزاد :
" والمرأة مثل ذلك " ، وصححه غير واحد كما فى التلخيص
الحبير ١٢٢/١ ، وابن حزم كما فى المحلى ٣١٩/١ ،
وصححه أحمد وأبو زرعة من حديث أم حبيبة رضى الله
عنها كما فى المنتقى لابن تيمية الجذ ، وقال محمد
حامد الفقى فى التعليق على ح ٣٣٢ عن عمر بن شعيب عن
أبيه عن جده الذى نحه : "أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ،
وأيما امرأة مست فرجها فليتوضأ" رواه أحمد ، قال
الترمذى فى كتاب العلل عن البخارى أنه قال هو عندي
صحيح ، وقال الحازمى فى كتاب الاعتبار ص ٤٢ هذا اسناد
صحيح ، وكذا قال أحمد شاكر فى التعليق على جامع
الترمذى ١٣٠/١ هـ لأن بقية بن الوليد صرح بالسماع
كما فى المنتقى لابن الجارود ح ١٩ ، وفى الارواء ١٥٢/١
هو حسن الاسناد صحيح المتن بما قبله .

قلت وهو كذلك لأن عمرو بن شعيب مدوق كما فى التقريب
ص ٤٢٣ .

(٥) هو سعيد بن المسيب بن حزن القرشى المخزومى أبو محمد
أحد العلماء الاثبات الفقهاء الكبار ، وهو من كبار
التابعين ، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل ،
وقال المدينى لأعلم فى التابعين أوسع علما منه ، ولد
لسنتين مضتا من خلافة عمر بن الخطاب ومات بالمدينة
بعد التسعين وقد ناهز الثمانين .

انظر : المعارف ص ١٩٣ ، التقريب ص ٢٤١ ، طبقات خليفة
ص ٢٤٤ ، تاريخ الثقات ص ١٨٨ ، الجرح والتعديل ٥٩/٤ ،
الثقات ٢٧٣/٤ ، تذكرة الحفاظ ٥٢/١ ، التهذيب ٨٤/٤ ،
سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ ، وفيات الاعيان ٣٧٥/٢ ، العبر
٨٢/١ .

- (١) يسار وعطاء بن يسار وعروة بن الزبير ، وبه قال الاوزاعي
(٢) (٣) (٤)
(٥) والشافعي وأحمد ثم اسحاق .

(١) هو سليمان بن يسار الهلالي المدني مولى ميمونة ، وقيل أم سلمة ، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة من كبار الثالثة أي الطبقة الوسطى من التابعين ، مات بعد المائة ، وقيل قبلها ، أخرج له الجماعة ، كما في التقريب ص ٢٥٦ .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٤٧ ، تاريخ الثقات ص ٢٠٧ ، الجرح والتعديل ١٤٩/٤ ، الثقات ٣٩٤/٦ ، العبر ١٠٠/١ التهذيب ٢٢٨/٤ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٤ .

(٢) هو أخو سليمان بن يسار ، أبو محمد المدني ، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة من صغار الثالثة أي الطبقة الوسطى من التابعين ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل بعد ذلك ، أخرج له الجماعة كما في التقريب ص ٣٩٢ .

انظر : المعارف ص ٢٠٢ ، طبقات خليفة ص ٢٤٧ ، تاريخ الثقات ص ٣٣٤ ، الجرح والتعديل ٣٣٨/٦ ، الثقات ١٩٩/٥ العبر ٩٤/١ ، التهذيب ٢١٧/٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٨/٤

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور من الثالثة أي الطبقة الوسطى من التابعين ، كان صواما قواما يقرأ كل يوم ربع الختم في المصحف ولم يدخل في شيء من الفتن ، وقعت في ركبته الأكلة فقطعها ولد في أوائل خلافة عثمان ومات سنة أربع وتسعين على الصحيح ، أخرج له الجماعة . انظر : تاريخ الثقات ص ٣٣١ ، تاريخ ابن معين ٣٩٩/٢ ، طبقات خليفة ص ٢٤١ ، الجرح والتعديل ٣٩٥/٦ ، الثقات ١٩٤/٥ ، العبر ٨٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤ ، التقريب ص ٣٨٩ ، التهذيب ١٨٠/٧ .

(٤) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الاوزاعي أبو عمرو الفقيه ثقة جليل امام أهل الشام ، رأسا في العلم والعمل جم المناقب من كبار أتباع التابعين ، مات مرابطا ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٣١٥ ، طبقات ابن سعد ٤٨٨/٧ ، تاريخ ابن معين ٣٥٣/٢ ، التاريخ الكبير ٣٢٦/٥ ، الجرح والتعديل ٢٦٦/٥ ، الثقات ٦٢/٧ ، العبر ١٧٤/١ ، التقريب ص ٣٤٧ ، التهذيب ٢٣٨/٦ ، سير أعلام النبلاء ١٠٧/٧ .

(٥) شرح السنة ٣٤٢/١ ، وهو قول أبي أيوب الأنصاري وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وأنس والنعمان بن بشير وأبي بن كعب وقبيصة وعلى بن طلق وأم حبيبة وأم سلمة وأروى بنت أنيس وبسرة ومجاهد وأبي العالية وابن سيرين وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد والزهرى ومصعب بن سعد ويحيى بن أبى كثير وابن جريج والليث وأبو ثور والمزنى ومالك في المشهور والظاهرية .

انظر : المعالم ١٣١/١ ، الترمذى ١٢٩/١ ، الاعتبار ص ٤١٠ ، بداية المجتهد ٢٨/١ ، المنتقى للبايى ٨٩/١ المجموع ٤١/٢ ، المغنى ١٧٨/١ ، المحلى ٣١٨/١ .

(١)

وكذلك المرأة إذا مست فرجها أو فرج غيرها .

غير أن عند الشافعى لا ينقض الوضوء إلا إذا مس بباطن
(٢)

كفه وباطن أصابعه .

قال الأوزاعى وأحمد : إذا مسه بظاهر كفه أو بساعده
(٣) (٤)

انتقض وضوؤه .

وروى عن على وابن مسعود وعمار بن ياسر وأبى الدرداء
(٥)

وحذيفة أن مس الفرج لا ينقض الوضوء ، وبه قال أصحاب الرأى
(٦)

والثورى واحتج هؤلاء بما روى .

(١) شرح السنة ٣٤٢/١ وهو مذهب المذكورين آنفا كما يدل

عليه سياق كلام المصنف والبخوى لحديث عمرو بن شعيب
المتقدم فى الهامش ، إلا أن أحمد ومالك لهما روايتان
فى مس المرأة فرجها بوجوب الوضوء وعدمه ، وعن مالك
رواية ثالثة أن عليها الوضوء إذا ألطقت أو قبضت عليه
انظر : المنتقى للباجى ٩٠/١ ، المغنى ١٨٢/١ .

والإلتطاف هو ادخال المرأة أصبعها فى شفرها كما فى
المحلى ٣٢١/١ ، وقالت الظاهرية لا وضوء فى مس ذكر
الغير كما فى المغنى ١٨٠/١ ، المحلى ٣١٨/١ .

(٢) شرح السنة ٣٤٢/١ ، المجموع ٣٧/٢ وهو وجه لمالك كما فى

المدونة ٩٠٨/١ ، ورواية عن الأوزاعى كما فى المحلى
٣٢٠/١ ، وبه قال الليث وإسحاق كما فى المغنى ١٧٩/١ .

(٣) شرح السنة ٣٤٢/١ ، وبه قال عطاء أيضا كما فى المغنى
١٧٩/١ .

(٤) وكل ذلك لافرق فيه بين العامد وغيره عند أحمد

والأوزاعى والشافعى وإسحاق وأبو أيوب وأبو خيثمة
لعموم الخبر كما فى المغنى ١٧٩/١ . وقال أحمد فى
رواية ومكحول وطاوس وابن جبير وحמיד الطويل ينقض
الوضوء بالمس عمدا كما فى المغنى ١٧٩/١ ، والقول
الثانى ذهب اليه الظاهرية كما فى المحلى ٣١٨/١ .

(٥) فى ج ٧ : "أبى حذيفة" وهو تصحيف .

(٦) شرح السنة ٣٤٢/١ ، بدائع الصنائع ١٤٨/١ وهو كذلك قول

عمران بن حصين وابن عباس وسعد بن أبى وقاص وسعيد بن
المسيب فى احدى روايتيهما وابن جبير والنخعى وربيعه
ويحيى بن معين كما فى الاعتبار ص ٤٠ ، وهو أيضا قول
ابن القاسم وسحنون وابن المنذر كما فى المجموع ٤١/٢
الإشراف على مسائل الخلاف للقاضى عبد الوهاب ٢٤٩/١ ،
وبه قال مالك وأحمد فى رواية لهما كما فى المغنى
١٨٢/١ ، والمنتقى للباجى ٨٩/١ .

(١)

(١٧) عن طلق بن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن

(٢)

مس الرجل ذكره فقال : "هل هي الا مضغة أو بضعة منك" .

(٣)

أخرجه أبو داود في سننه .

وقد قال من قال بالحديث الاول أن بسرة خبرها متأخر لأن

(١٨) أبا هريرة رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

(٤)

"إذا أفضى أحدكم بيده الى ذكره ليس بينه وبينه شيء

(٥)

فليتوضأ" .

(١) هو طلق بن علي بن طلق بن عمرو ، ويقال : ابن علي بن المنذر الحنفى السحيمى - مصغرا - أبو علي اليمامى ، مشهور له صحبة ووفادة ورواية بنى مع النبي صلى الله عليه وسلم مسجده .

انظر : الاستيعاب ٢٥٨/٥ ، أسد الغابة ٩٢/٣ ، الاصابة ٢٤٠/٥ ، طبقات خليفة ص ٢٨٩،٦٥ ، تاريخ الصحابة لابن حبان ص ١٤٢ ، الكاشف ٤١/٢ ، التقريب ص ٢٨٣ ، التهذيب ٣٣/٥ ، الخلاصة ص ١٨١ .

(٢) كما فى رواية الدارقطنى ١٤٩/١ والا ففى أبى داود والترمذى : "هل هو" .

(٣) ح ١٨٢ ، الترمذى ح ٨٥ وقال أحسن شيء فى هذا الباب وصححه عمرو بن علي الفلاس وعلي بن المدينى والطحاوى (شرح معانى الآثار ٧٦/١) ، وابن حزم (المحلى ٣٢٣/١) ، وابن حبان (موارد الظمان ح ٢٠٧) ، والطبرانى كما فى التلخيص ١٢٥/١ وصححه أحمد شاكر فى التعليق على الترمذى ١٣٢/١ هـ ٢ ، والالبانى فى تخرىج المشكاة ١٠٤/١ هـ ٤ لكن قال فى التلخيص ١٢٥/١ وضعفه (لأجل قيس ابن طلق) ، الشافعى (السنن الكبرى ١٣٥/١) ، وأبو حاتم وأبو زرعة (علل ابن أبى حاتم ٤٨/١) ، والدارقطنى ١٥٠،٤٩/١ ، والبيهقى ١٣٥/١ ، وابن الجوزى (التحقيق فى اختلاف الحديث ١٢٧/١) .

قلت روى الدارقطنى ١٥٠/١ عن يحيى بن معين قوله : وقد أكثر الناس فى قيس بن طلق ولا يحتج بحديثه . ولكن اذا نظرنا فى سند الترمذى وجدناه كالاتى : حدثنا هناد حدثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق بن علي عن أبيه رضى الله عنه ، ورجاله عند ابن حجر كلهم ثقات الا ملازم وعبد الله فهما صدوقان كما فى التقريب ص ٥٧٤،٥٥٥،٢٩٦،٥٧٤ فيكون اسناد الحديث عنده حسن ، والله تعالى أعلم .

(٤) فى باقى النسخ : "بينه وبينها" يعود هاء التانيث الى اليد .

(٥) أخرجه الشافعى ح ٩١ ، وأحمد ٣٣٣/٢ ، والدارقطنى ١٤٧/١ والبيهقى ١٣٣/١ كلهم من طريق يزيد بن عبد الملك الهاشمى النوفلى ، قال البيهقى تكلموا فيه ، وضعفه =

(١) وأبو هريرة أسلم متأخرا ، وكان قدوم طلق بن علي
 متقدما في أول زمن الهجرة حين كان يبني المسجد ، وإنما
 (٢)
 يؤخذ بآخر الأمرين ، هكذا ذكره الخطابي .
 (٣) (٤)

= ابن حجر كما في التقريب ص ٦٠٣ ، وضعفه في تخريج
 المشكاة ١٠٥/١ هـ ، وقال في المحلى ٣٢٢/١ لا يصح أصلا
 لكن رواه ابن حبان كما في موارد الظمان ح ٢١٠ من
 طريقه ومن طريق نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم
 محتجا بهذا الأخير وقال في كتاب الصلاة له هذا حديث
 صحيح سنده ، عدول نقلته كما في تحفة المحتاج إلى
 أدلة المنهاج لابن الملقن ١٥٢/١ ، التلخيص ١٢٦/١
 وقال فيه ابن حجر : وصحه الحاكم من هذا الوجه ١٣٨/١
 وابن عبد البر ، وقواه في المجموع ٣٥/٢ بكثرة طرقه
 عند البيهقي ١٣٣/١ ، وقال الحازمي في الاعتبار ص ٤٢
 طرقه تدل على أن له أصلا .

قلت نافع بن عبد الرحمن هذا صدوق كما في التقريب
 ص ٥٥٨ - فيكون الإسناد حسنا عند ابن حجر - وقد وثقه
 ابن حبان والحاكم وابن عبد البر كما سبق ووثقه ابن
 معين ، وقال ابن المديني لأبى به وابن عدي أرجو أنه
 لأبى به ، وقال النسائي ليس به بأس ، وقال أحمد ليس
 بشيء كما في الميزان ٢٤٢/٤ ، وقال أبو حاتم صالح
 الحديث كما في الجرح والتعديل ٤٥٧/٨ .

(١) أسلم بين الحديثية وخير كما في الإصابة ٧٠/١٢ .

(٢) قال في الإصابة ٢٤٠/٥ ومن حديثه في السنن "أنه بنى
 معهم في المسجد فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
 قربوا له الطين فانه أعرف" .

(٣) المعالم ١٣٣/١ ، وانظر : شرح السنة ٣٤٣/١ ، الاعتبار

ص ٤٦٠، ٤٥٠، ٤١٠ ، تهذيب السنن لابن القيم ١٣٥/١ ، أخبار
 أهل الرسوخ في الفقه والحديث بمقدار المنسوخ من
 الحديث ص ٢١ ، السنن الكبرى ١٣٥/١ ، نقله عن ابن أبي
 حاتم وأبى زرعة ، وصحيح ابن حبان ٢٢١/٢ ، العارضة
 ١١٨/١ ، المعجم الكبير للطبراني ٤٠٢/٨ ح ٨٢٥٢ ،
 المغنى ١٧٩/١ ، المجموع ٤٢/٢ ، المحلى ٣٢٣/١ .

(٤) الراجح عندي وجوب الوضوء من من الذكر لأنه آخر الأمرين

كما سبق فيكون ناسخا لحديث طلق بن علي ، ولأن طلقا هذا
 روى الأمرين كما في المعجم الكبير للطبراني ح ٨٢٤٩ ،
 ٢٨٥٢ كلاهما من طريق أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق عن
 أبيه قال الطبراني وهما عندي صحيحان ويشبه أن يكون
 سمع الأول قبل الآخر ، فيكون سمع الناسخ والمنسوخ ،
 ولأن رواية النقص أكثر وأحاديثه أشهر ، ولأن حديث طلق
 مبني على الأصل وحديث بسرة ناقل والناقل مقدم لأن أحكام
 الشرع ناقلية عما كانوا عليه كما في تهذيب السنن
 ١٣٥/١ ، وانظر : المجموع ٤٢/٢ ، مقدمة أصول الفقه
 للشيخ الشنقيطي ص ٣٢٦ ، ولأنه لو قدر تعارض الحديثين
 = من كل وجه لكان الترجيح لحديث النقص لقول أكثر

- (١)
ومس المرأة فرجها أو فرج غيرها ينقض لما روى :
(٢)
(١٩) القاسم بن محمد عن عائشة قالت : " إذا مست المرأة
(٣)
فرجها توفئت " .

غريبه :

- قوله : "بضعة منه" ، قال الجوهري : ضبطه بفتح الباء
وهى القطعة من اللحم ، قال : وهذه بالفتح ، وأخواتها
(٤)
كالقطعة والفلة بالكسر .
وقوله : "بصرة" وهو اسم الراوية للحديث ، وضبطه بباء
معجمة بواحدة مضمومة ، وسين مهملة ساكنة ، وراء مهملة
(٥) (٦)
مفتوحة ، وهاء ، ذكره فى الاكمال .

- =
المحاجة به كما فى تهذيب السنن ١٣٥/١ ، ولأن قياس
الذكر على سائر أعضاء البدن لا يستقيم ، ولأنه يتعلق به
أحكام ينفرد بها من وجوب الغسل بإيلاجه والحد والمهر
وغير ذلك . والله تعالى أعلم .
(١) سبق ذكر أقوال العلماء قبل قليل .
(٢) هو ابن أبى بكر الصديق التيمى ثقة أحد الفقهاء
السبعة بالمدينة ، كان أفضل أهل زمانه ، نشأ فى حجر
عمته عائشة فأكثر عنها ، من كبار الطبقة الوسطى من
التابعين ، مات سنة ستة ومائة ، أخرج له الجماعة .
انظر : طبقات خليفة ص ٢٤٤ ، تاريخ الثقات ص ٣٨٧ ،
طبقات ابن سعد ١٨٧/٥ ، الجرح والتعديل ١١٨/٧ ،
الثقات ٣٠٢/٥ ، حلية الأولياء ١٨٣/٢ ، العبر ١٠٠/١ ،
التقريب ص ٤٥١ ، التهذيب ٣٣٨/٨ ، سير أعلام النبلاء
٥٣/٥ .
(٣) الشافعى ح ٩٣ ، ورواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
مرفوعا وأنه حسن لذاته صحيح لغيره كما فى هامش ح ١٦
فى التعليق على قول البخارى : "هو أصح شئ فى هذا
الباب" .
(٤) المحاج ١١٨٦/٣ ، وحكى فى النهاية ١٣٣/١ جواز كسر
الباء ، وقال فى المشارق ٩٦/١ بالفتح لاغير كالجوهري .
(٥) هو الاكمال فى رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف من
الأسماء والكنى والانساب للأمير الاجل الحافظ أبى نصر
على بن هبة الله الشهير بابن مأكولا المتوفى سنة
٤٧٥هـ ، كذا فى أول صفحة من الكتاب ، وانظر كشف
الظنون ١٦٣٧/٢ ، التاج المكلل ص ٨٤، ٨٣ .
(٦) سبقت ترجمتها ، انظر ح ١٥ .

و"طلق" ، ضبطه بطاء مهملة مفتوحة ولام ساكنة وقاف ،
(١) (٢)
رواه عنه ابنه ، ذكره فى الاستيعاب .

السبب السادس : لمس المرأة .

وقد صدر أهل العلم هذا الباب بقوله تعالى : {أو
(٣)
لمستم النساء} ، وقرئ : {أو لامستم} .
(٤)
(٢٠) وقد روى عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه روى عن أبيه
أنه كان يقول : قبلت الرجل امرأته وجسها بيده من
(٥)
اللامسة .

- (١) هو الاستيعاب فى معرفة الأصحاب لأبى عمر يوسف بن عبد
الله بن محمد بن عبد البر الزمى القرطبى الأندلسى
الإمام الحجة الفقيه الحافظ المتوفى سنة ٤٦٣هـ .
انظر : كشف الظنون ٨١/١ ، الديباج المذهب ٣٦٧/٢ ،
جذوة المقتبس ص ٣٦٧ ، التاج المكلل ص ١٥٣ ، وفيات
الأعيان ٦٤/٦ ، سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨ .
(٢) سبقت ترجمة طلق بن على رضى الله عنه ، انظر ج ١٧ .
(٣) سورة النساء : ٤٣ ، سورة المائدة : ٦
والقراءة الأولى لحمزة والكسائى ، والثانية للجمهور .
انظر كتاب التبصرة فى القراءات السبع لمكى بن أبى
طالب القسى ص ٤٧٩ ، كتاب الاقناع فى القراءات السبع
لأحمد بن على بن الباذش ٦٣/٢ .
(٤) هو ابن الخطاب القرشى العدوى أبو عمر أو أبو عبد
الله المدنى أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتاً عابداً
فاضلاً ، قال أحمد وإسحاق أصحاب الاسانيد الزهري عن سالم
عن أبيه ، كان يشبهه بأبيه فى الهدى والسمت ، من كبار
الطبقة الوسطى من التابعين ، مات فى آخر سنة ست
ومائة على الصحيح ، أخرج له الجماعة كما فى التقريب
ص ٢٢٦ .
وانظر : طبقات خليفة ص ٢٤٦ ، تاريخ الثقات ص ١٧٤ ،
طبقات ابن سعد ٥٣٧/٥ ، تاريخ ابن معين ١٨٧/٢ ،
التاريخ الكبير ٣٦٥/٣ ، الجرح والتعديل ١٨٤/٤ ،
الثقات ٣٠٥/٤ ، العبر ٩٩/١ ، التهذيب ٤٢٦/٣ ، سير
أعلام النبلاء ٣٨/٥ .
(٥) مالك ٤٣/١ وتمامه : "فمن قبل امرأته أو جسها بيده ،
فعليه الوضوء" واسناده صحيح ، ومن طريقه : الشافعى
ج ٨٨ ، والدارقطنى ١٤٤/١ وقال صحيح ، والبيهقى ١٢٤/١
ونقل ابن التركمانى فى التعليق عليه ١٢٣/١ عن ابن
عبد البر أنه صححه ، وصححه فى تخريج المشكاة ١٠٧/١
هـ .

- (١) وروى عن عمر مثل ذلك ، وعن ابن مسعود مثله ، وهو
مذهب الزهرى والأوزاعى ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق ،
(٣)
وحملوا اللبس على الجس باليد .
(٤)
ومذهب ابن عباس الى أنه لا ينقض الوضوء ، وهو مذهب
الثورى والحسن وأبى حنيفة وأصحابه ، وحملوا اللبس على
(٥)
الجماع ، واحتجوا بما روى :
(٢١) عن حبيب بن أبى ثابت عن عروة عن عائشة عن النبى صلى
الله عليه وسلم : "أنه قبل بعض نسائه ثم خرج الى
(٦) (٧)
الملاة ولم يتوضأ ، قلت من هى الا أنت فضحكت" .

-
- (١) الدارقطنى ١٤٤/١ وصححه وقال ابن عبد البر هو خطأ
انما هو عن ابن عمر صحيح كما فى الجوهر النقى ١٢٣/١
وقال فى تخريج المشكاة ١٠٨/١ هـ ، وروى الاثرم فى
سننه أن عاتكة بنت زيد زوجة عمر بن الخطاب قبلته ثم
صلى ولم يتوضأ .
قلت وأخرج عبد الرزاق ١٣٥/١ نحوه .
(٢) مالك بلاغا ٤٤/١ وقال فى تخريج المشكاة ١٠٧/١ هـ روى
معناه البيهقى ١٢٤/١ من طريق أخرى عنه وإسناده صحيح .
قلت رواه من طرق الدارقطنى ١٤٥/١ وصحها .
(٣) شرح السنة ٣٤٤/١ ، وانظر : سنن الترمذى ١٣٤/١ ،
صحيح ابن خزيمة ٢٠/١ لكن قيد مالك والشافعى وأحمد فى
المشهور عنه اللبس بالشهوة كما فى المدونة ١٣/١ ،
المنتقى ٩٣، ٩٢/١ ، الأم ١٦، ١٥/١ ، أحكام القرآن له
٤٦/١ ، المجموع ٣٠/٢ ، المغنى ١٩٢/١ ، ١٩٣ ، المحرر فى
الفقه للمجد ابن تيمية ١٤، ١٣/١ ، وروى ابن أبى شعبة
٤٦/١ مثل ذلك عن النخعى والشعبى والحكم وحماد وعبد
الرحمن بن أبى لیلی .
(٤) الدارقطنى ١٤٣/١ وصححه ، وكذا رواه ابن أبى شعبة
٤٦-٤٤/١ عنه ، وعن عطاء ومسروق وأبى جعفر والحسن .
(٥) شرح السنة ٣٣٥/١ ، وانظر : الترمذى ١٣٤/١ ، المعالم
١٣٠/١ ، بدائع الصنائع ١٤٨/١ ، شرح فتح القدير
٤٩، ٤٨/١ .
قلت وهو رواية عن أحمد وروى عن على وطاوس أيضا كما
فى المغنى ١٩٢/٢ .
(٦) أبو داود ح ١٧٩ ونقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه لاشئ
ورواه عن إبراهيم التيمى ح ١٧٨ وقال لم يسمع من عائشة
والترمذى ح ٨٦ وزاد فنقل عن البخارى أن حبيباً لم يسمع
من عروة وقال أبو عيسى وقد روى عن إبراهيم التيمى عن
عائشة ولم يسمع منها ولا يصح فى هذا الباب شئ ، وابن =

= ماجه عن عروة ح ٥٠٢ ، والنسائي عن ابراهيم التيمي ١٠٤/١ وقال ليس فى الباب أحسن منه وان كان مرسلًا . وروى الطريقين أحمد ٢١٠/٦ ، وابن أبى شيبه ٤٥،٤٤/١ . وللحديث طرق كثيرة ضعفها الدارقطنى ١٣٥-١٤٢ ، والبيهقى فى الخلافيات ، وقال ابن حزم لا يصح فى هذا الباب شيء وان صح فهو محمول على ماكان عليه الأمر قبل نزول الآية (المحلى ٣٣٢/١-٣٣٤) ، ذكر ذلك ابن حجر فى التلخيص ١٢٢/١ ، والدراية ٤٤-٤٦ . وقال الزيلعى فى نصب الراية ٧٢/١ : وقد مال أبو عمر ابن عبد البر الى تصحيح هذا الحديث فقال : صححه الكوفيون وثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له ، وصححه بمجموع طرقه الطبرى فى تفسيره ١٠٦/٥ ، وأحمد شاكر فى التعليق على الترمذى ص ١٣٣-١٣٩ ، والالبانى فى تخريج المشكاة ١٠٥/١ هـ . قلت ذكر الزيلعى ٧١/١ مايشهد لحديث الباب وهو حديث عائشة عند الشيخين قالت : "كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجلاى فى قبلته فإذا سجد غمزنى ... " ، وحديث عائشة عند مسلم قالت "فقدت النبی صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فجعلت أطلبه بيدي فوقعت يدي على قدميه وهما منموبتان وهو ساجد ... " . وذكر فى التلخيص ١٣٣، ١٣٢/١ شاهدا آخر رواه النسائي عن عائشة قالت : "ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى وأنا معترضة بين يديه اعترض الجنازة حتى اذا اراد أن يوتر مسنى برجله " قال اسناده صحيح . قلت الحديث الاول عند البخارى ك/الملة ١٣١/١ ، ومسلم ك/الملة ٥١٢-٢٧٢ ، والحديث الثانى عند مسلم ك/الملة ٤٨٦ ، والحديث الثالث عند النسائي ك/الطهارة ١٠٢، ١٠١/١ .

(٧) وهو الراجع عندى لصحة الأحاديث المرفوعة فى ذلك القاضية بعدم نقض الوضوء من المس والقبلة ولأنه لم يثبت مع الفريق الاول حديث مرفوع صحيح فى وجوب الوضوء انما ثبت ذلك عن بعض الصحابة رضى الله عنهم ، وهو ترجيح الطبرى كما فى تفسيره ١٠٦/٥ ، وابن تيمية كما فى مجموع الفتاوى ٤٠١/٢١ ، والاختيارات الفقهية للبعلى ص ١٦ ، لكنه استحب فيهما الوضوء من المس بشهوة لاطفائها كما يستحب من الغضب لاطفائه ، وهو اختيار صديق حسن خان كما فى نيل المرام فى تفسير آيات الأحكام ص ٢٢٧ لكنه لم يتعرض لاستحباب الوضوء ، والى تفصيل ابن تيمية أميل لأنه فيه جمع بين أدلة القولين . والله تعالى أعلم .

غريبه :

اسم الراوى : "حبيب" ، وضبطه بفتح الحاء المهملة ،
وباءين معجمتين بواحدة ، بينهما ياء معجمة باثنتين ، ذكره
ابن شاهين وقال هو ابن أبى ثابت ، قال وهو ثقة .^(١)
وقد ضعف البخارى هذا الحديث ، وقال حبيب بن أبى ثابت
لم يسمع من عروة ، ولا يصح فى هذا الباب شئ .^(٢)
وضعفه أبو داود وقال منقطع لأن روايته من طريق أبى
داود عن ابراهيم التيمى عن عائشة ، وقال لم يسمع التيمى
من عائشة وضعفه أيضا من طريق عروة لما ذكرنا وقال ليس هذا
عروة بن الزبير ، انما هو عروة المزنى .^(٣)

- (١) هو عمر بن أحمد بن عثمان البغدادى أبو حفص الامام
الحافظ الواعظ المفسر صاحب التماثيف منها كتاب تاريخ
أسماء الثقات والتفسير الكبير والمسند ، وكان ثقة
مأمونا ، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رحمه الله .
انظر : تاريخ بغداد ٢٦٧/١١ ، طبقات المفسرين للداودى
٢/٢ ، المنتظم لابن الجوزى ١٥٢/٧ ، الكامل ١٧٣/٧ ،
العبر ١٦٧/٢ ، تذكرة الحفاظ ٩٨٧/٣ ، سير أعلام النبلاء
١٢٧/١٨ ، شذرات الذهب ١١٧/٣ .
- (٢) تاريخ أسماء الثقات ترجمة رقم ٢٢٦ ، وانظر : تاريخ
ابن معين ٩٧/٢ ، تاريخ الثقات ص ١٠٥ ، الثقات ١٣٧/٤
الجرح والتعديل ١٠٧/٣ ، الكاشف للذهبي ١١٤/١ ، وقال
فى التقريب ١٥٠/١ هو ابن أبى ثابت قيس ويقال هند بن
دينار الأسدى مولاهم أبو يحيى الكوفى ثقة فقيه جليل
كثير الارسال والتدليس ، من الثالثة ، مات سنة تسع
عشرة ومائة ، أخرج له الجماعة .
- (٣) الترمذى ١٣٥/١ .
- (٤) الترمذى ١٣٩/١ وهذه الجملة من كلامه وليست من كلام
البخارى كما يوهم النص المثبت هنا .
- (٥) أبو داود ح ١٧٨ .
- (٦) أبو داود ح ١٧٩ ، ١٨٠ .
- ثم أعقبه بقوله : وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة
ابن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا ، وهذا يدل على أن
أبا داود لم يضعفه بالانقطاع كما يوهم كلام المصنف ،
وانما نقله عن الثورى ثم رده ، لكنه نقل قبل ذلك كله
أن يحيى بن سعيد القطان قال له : احك عنى أن هذا
الحديث شبه لاشئ . اهـ

السبب السابع : الوضوء مما مست النار .

(٢٢) عن زيد بن ثابت قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول : "توضأ مما مست النار" .

(١)

أخرجه مسلم .

(٢٣) وعن أبي هريرة أنه توضأ في المسجد وقال : إنما أتوضأ

من أشوار أقط أكلتها لأنى سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول : "توضأ مما مست النار" .

(٢)

أخرجه مسلم أيضا .

(٢٤) وعن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت :

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "توضأ مما

مست النار" .

(٣)

ذكره في الموطأ ، وأخرجه البخاري .

(٢٥) وروى عبد الله بن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم

"أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ" .

(٤)

ذكره في الموطأ ، وأخرجه الشيخان .

(٥)

(٢٦) وروى : "أنه أكل عرقا أو لحما ثم صلى ولم يتوضأ" .

(٦)

أخرجه مسلم .

(٢٧) وعن أبي رافع أنه قال : "أشهد أنى كنت أشوى لرسول

(١) ك/الحيض ، ج ٣٥١ بلفظ : "الوضوء" بدل : "توضأ" .

(٢) ج ٣٥٢ بلفظ : "توضأوا" بدل : "توضأ" .

(٣) لم أجده عند مالك والبخاري ، إنما هو عند مسلم ج ٣٥٣

بلفظ : "توضأوا" بدل : "توضأ" .

(٤) مالك ك/الطهارة ٢٥/١ ، البخاري ك/الوضوء ٥٩/١ ، مسلم

ج ٣٥٤ .

(٥) أى : وروى عبد الله بن عباس أيضا .

(٦) ج ٣٥٤ من طريقين آخرين غير الطريق الأول ، وتمامه :

"ولم يمس ماء" .

الله صلى الله عليه وسلم بطن الشاة ثم صلى ولم

يتوضأ " .

(١)

أخرجه مسلم .

(٢٨) وعن جابر بن عبد الله قال : "كان آخر الأمرين من رسول

الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار" .

(٢٨م) وفي رواية : "... مما غيرت النار" .

(٢) (٣) (٤)

أخرجه أبو داود .

(١) ح ٣٥٧ بلفظ : "أشهد لكنت" بدل : "انى كنت" .

(٢) يوهم كلام المصنف أن الروايتين عند أبى داود ،
والتحقيق :

أن الرواية الأولى عند النسائي ١٠٨/١ ، وابن خزيمة فى
صحيحه ح ٤٣ ، والبيهقى ١٥٦،١٥٥/١ ، وصححه كما نقل عنه
صاحب الجوهر النقى ١٥٧/١ فى ذيله ، وصححه كذلك
النووى فى المجموع ٥٧/٢ ، وابن حزم فى المحلى ٣٣٠/١ .
أن الرواية الثانية عند أبى داود ح ١٩٢ ، وقد صححه
النووى فى المجموع ٥٧/٢ .

(٣) لم يذكر المصنف أقوال العلماء فى هذه المسألة وهى
عند البغوى ٣٤٨،٣٤٧/١ كالتى :

القول الأول : أكل مامسته النار لا يوجب الوضوء ، وهو
قول الخلفاء الراشدين وأكثر أهل العلم من الصحابة
والتابعين فمن بعدهم .

القول الثانى : أكل مامسته النار يوجب الوضوء ، وهو
قول بعض أهل العلم واحتجوا بحديث أبى هريرة المتقدم .
قال البغوى وهذا منسوخ عند عامة أهل العلم لحديث
جابر . اهـ

قلت : القول الأول ذهب اليه الأئمة الأربعة وأصحابهم
والظاهرية كما فى شرح معانى الآثار ٧٠،٦٧/١ ، بدائع
المنائع ١٥٤،١٥٣/١ ، الموطأ ٢٨-٢٥/١ ، المنتقى ٦٥/١
شرح الزرقانى ٦١،٦٠/١ ، الأم ٢١/١ ، المجموع ٥٨،٥٧/٢
المحلى ٣٣٠،٣٢٩،٣٢٧/١ ، المغنى ١٩١/١ . وقد حكى ابن
حزم والباجى وابن قدامة والنووى والحازمى أن الخلاف
كان فى المصدر الأول ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه
لا يوجب الوضوء من أكل مامسته النار . انظر : مراتب
الاجماع ص ٢٠ ، المنتقى ٦٥/١ ، المغنى ١٩١/١ ، شرح
مسلم ٤٣/٤ ، الاعتبار ص ٥٢ .

قالوا ان أحاديث إيجاب الوضوء مما مسته النار منسوخة
بحديث جابر وحديث عباس الذى رواه بعد الفتح لأنه انما
صحبه بعد الفتح ، انظر التمهيد لابن عبد البر ٣٤٢/٣ ،
البيهقى ١٥٥/١ ، الاعتبار ص ٤٧-٤٩ ، أخبار أهل الرسوخ
ص ١٩ ، جامع الترمذى ١٢٠/١ ، صحيح مسلم ٢٧٣/١ ، ابن

= خزيمة ٢٦/١-٢٨ ، ابن حبان ٣٢٩/٢ ، مالك ٢٥/١ ، مسند الدارمي ٥١/١ ، منحة المعبود ٥٨/١ ، مسند أبي عوانة ٢٦٨/١ ، كشف الاستار ١٥١/١-١٥٤ ، المطالب العالمة ٤١-٣٩/١ ، التمهيد ٣٣٠/٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤٠ ، ٣٣٩ .

قلت : والقول الثاني ذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين كما في شرح مسلم ٤٣/٤ ، المجموع ٥٨/٢ ، المغنى ١٩١/١ ، المحلى ٣٢٩/١ ، واحتجوا بأحاديث الأمر بالوضوء مما مست النار . بل قال بعضهم كعائشة والزهرى انها متأخرة عن حديث جابر وناسخة له فأخرج خبر عائشة ابن عبد البر في التمهيد ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ ، وأخرج البيهقي ١٥٧/١-١٥٩ خبر الزهرى قال أخبرني جعفر ابن عمرو بن أمية أن أباه أخبره أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتز من كتف شاة في يده فدعى الى الصلاة فألقاها والسكينة التي كان يحتز بها ثم قام فصلى ولم يتوضأ ، قال الزهرى فذهبت في الناس ثم أخبرنا رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ونساء من أزواجه أن النبي صلى الله عليه وسلم : "توضأوا مما مست النار" . وحديث جعفر في البخارى ٥٩/١ ، ومسلم ح ٣٥٥ ، ٩٣ .

قلت وهناك قول ثالث حكاه ابن حجر في الفتح ٣١١/١ وأخذ به الخطابي كما في المعالم ١٤٠/١ وهو أن الأمر بالوضوء مما غيرت النار أمر استحباب لا أمر ايجاب . وهذا المذهب رام الجمع بين الأحاديث التي تمسك بها أصحاب القولين السابقين ، قالوا لا تنافي بينها ولا يثبت تاريخ ورود هذه الأخبار فلا يصر الى النسخ حينئذ . واليه ذهب ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى ٢٠٤/٢٥٢ قال وهذا أظهر وهو وجه في مذهب أحمد ، وشبهه بالأمر بالتوضأ من الغضب الذي هو من الشيطان والشيطان من النار وإنما تطفأ النار بالماء .

(٤) والراجع عندي القول الأول لحديث جابر ولحديث ابن عباس وقد صحبه بعد الفتح ولحديث المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل طعاما ثم أقيمت الصلاة فقام وقد كان يتوضأ قبل ذلك فأتيته بماء يتوضأ منه فانتهرني وقال : "وراءك" فسأني والله ذلك ، ثم صلى فشكوت ذلك الى عمر فقال يابى الله ان المغيرة قد شق عليه انتهارك اياه وخشى أن يكون في نفسك عليه شيء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "ليس عليه في نفسي الا خير ولكن أتانى بماء لا يتوضأ وإنما أكلت طعاما ولو فعلت فعل ذلك الناس بعدى" . أخرجه أحمد ٤/٢٥٣ وقال في مجمع الزوائد ١/٢٥١ ورواه الطبرانى في الكبير ورجاله ثقات .

قلت هو في المعجم الكبير ٢٠٤/١٩٩ وفي اسنادهما عبيد الله بن اياد صدوق ليذه البزار وحده كما في التقريب ص ٣٦٩ ، وسويد بن سرحان وثقه ابن حبان فقط كما في تعجيل المنفعة ص ١٧٢ فمثله يكون شاهدا جيدا ، والله تعالى أعلم .

وفى الحديث ألفاظ :

الأول : قوله : "من أشوار" ، ضبطه بشاء معجمة بثلاث ، وهو جمع شور ، وهى قطعة من الاقط ، ذكره فى الغريبين (١)
الهروى فى باب الشاء .

(٢)
اللفظ الثانى : الاقط ، وهو مصالة الجبن تورد على النار وتغلى ، وهو شبيه بالجبن ، قال الجوهرى وفيه ثلاث لغات : فتح الهمزة وكسر القاف ، واسكان القاف مع فتح الهمزة لكن فى ضرورة الشعر ، ونقل حركة القاف الى ما قبلها

= ولأنه اجماع الخلفاء الراشدين كما نقله البيهقى عن عثمان بن سعيد الدارمى ١٥٧/١ ، ومعلوم أن اجماعهم حجة على الصحيح كما هو مقرر فى أصول الفقه . انظر مذكرة أصول الفقه ص ١٥٤ وقد عده المجد بن تيمية من المرجحات وقال نص عليه أحمد فى روايات صريحة ، انظر المسودة ص ٣١٤ . وهذا كله يدل على نسخ وجوب الوضوء مما مست النار ، رخصة من الشارع وتخفيفا على الأمة ورفعاً للحرَج . ويؤيد ما ذهبنا اليه حديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الغنم فقال : "لا تتوضؤوا منها" . أخرج أبو داود ح ١٨٤ ، والترمذى ح ٨١ ، وصححه ونقل تصحيح اسحاق ابن راهويه له ، وأخرج أحمد ٢٨٨/٢ ، ونقل ابنه تصحيحه له كما فى مسائله ١٨/١ ، وصححه ابن حبان ٣٢٥/٢ وابن خزيمة ح ٣٢ ، وحكى عدم الخلاف فى تصحيحه . وأصله فى مسلم ح ٣٦٠ عن جابر بن سمرة . فهذا الحديث يقتضى النهى عن الوضوء مما مست النار ، لكن حديث جابر بن سمرة رضى الله عنه بين أن هذا النهى ليس عزيمة وأنه صريح فى التخيير بين الوضوء من ذلك وعدم الوضوء منه وقد يؤخذ منه أنه يدل على الاستحباب ، ونص الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل : أيتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : "ان شئت توضأ وان شئت فلا تتوضأ" . أخرجه مسلم ح ٣٦٠ ، والله تعالى أعلم .

(١) انظر : غريب أبى عبيد ٢٧٦/١ ، شرح مسلم ٤٤/٤ ، النهاية ٢٢٨/١ قال ابن الاثير هو لبن جامد مستحجر .

(٢) فى جميع النسخ : "مماية" وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتناه كما فى الصحاح ١٨١٩/٥ .

(٣) قال فى معجم مقاييس اللغة لابن فارس ١٢١/١ الاقط من اللبن مخيض يطبخ ثم يترك حتى يمتلئ (أى حتى يقطر ماؤه) كما فى الصحاح ١٨١٩/٥ ، والقطعة أقطعة .

(١)

وهى الهمزة فتكسر الهمزة وتسكن القاف .

اللفظ الثالث : العرق ، وهو بفتح العين المهملة وسكون الراء وقاف ، وهو العظم الذى أخذ عنه اللحم ، والجمع عراق بضم العين ، وهو أيضا مصدر يقال منه عرقت العظم أعرقه بضم الراء عرقا اذا أكلت ما عليه من اللحم ،
(٢)
ذكره الجوهري .

السبب الثامن : أكل لحوم الابل .

(٣)

(٢٩) روى جابر بن سمرة "أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه

(٤)

وسلم أتوضأ من لحوم الغنم ؟ قال : ان شئت توضأ وان

(٥)

شئت فلا توضأ ، قال أتوضأ من لحوم الابل ؟ قال نعم ،

(٦)

قال أصلى فى مرابض الغنم ؟ قال نعم ، قال أصلى فى

مبارك الابل ؟ قال لا " .

(٧)

أخرجه مسلم .

(١) الصحاح ١١١٥/٣ ولم يذكر فيه الجوهري الا لغتين :

الأولى كما نقلها المصنف ، والثانية قال فيها الجوهري وبما سكن (أى القاف) فى الشعر وتنقل حركة القاف الى ما قبلها (وهذا يعنى كسر الهمزة) ، وأما اللفظة الثالثة وهى بفتح الهمزة وسكون القاف فقد ذكرها الجوهري مصدرا للفعل أقط يأقط (بفتح القاف الأولى وكسر الثانية) أقطا الطعام اذا عمله باللاقط .

(٢) الصحاح ١٥٢٣/٤ ، وانظر غريب ابن الجوزى ٨٨/٢ ، مشارق الأنوار للقاضى عياض ٧٦/٢ .

(٣) فى جميع النسخ : "جابر بن عبد الله" وهو تصحيف ، والصواب ما أثبتناه كما فى مسلم .

(٤) فى (ت) ل ٥/ب : "أنتوضأ" ، وفى (ج) ص ٩ : "أيتوضأ" ، والتصويب من مسلم .

(٥) فى جميع النسخ : "وان شئت فلا ، قال أنتوضأ..." والتصويب من مسلم .

(٦) فى جميع النسخ : "أصلى" والتصويب من مسلم .

(٧) ك/الحيف ح ٣٦٠ .

والحديث يدل بظاهره على وجوب الوضوء من أكل لحوم
الابل ، وقد ذهب اليه جماعة من أهل الحديث ، واليه ذهب
(١)
أحمد وإسحاق عملاً بالحديث .

وذهب عامة العلماء الى أن أكل لحوم الابل لا يوجب
الوضوء ، وحملوا الحديث على أن المراد بالوضوء إنما هو
غسل اليدين والقدم للنظافة كما روى :

(٣٠) عنه صلى الله عليه وسلم "أنه تمضمض من اللبن وقال :
(٢)
ان له دسماً" .

(٣) (٤) (٥)

وخص لحوم الابل بذلك لشدة زهومتها .

(١) شرح السنة ٣٤٩/١ ، وهو قول عامة أهل الحديث كما فى
المعالم ١٣٦/١ ، وبه قال يحيى بن يحيى وحكى عن زيد
ابن ثابت وابن عمر وأبى موسى وأبى طلحة وأبى هريرة
وعائشة وجابر بن سمرة ومحمد بن إسحاق وأبى ثور وأبى
خيثمة ، واختاره ابن خزيمة وابن المنذر والبيهقى
وغيرهم من محدثى الشافعية كما فى المجموع ٦٠٠٥٨/٢ ،
والفتح ٣١٠/١ ، وعليه استقر قول أحمد كما فى المغنى
١٨٧/١ ، واليه ذهب ابن حزم كما فى المحلى ٣٢٧/١
وانتصر له ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٢٦٠/٢١
ومابعدا .

(٢) أخرجه البخارى ٦٠٠٥٩/١ ، ومسلم ك/الحيض ح ٣٥٨ .

(٣) أى دسومتها كما فى الصحاح ١٩٤٦/٥ .

(٤) شرح السنة ٣٥٠/١ ، المعالم ١٣٦/١ وهو قول الحنفية
والشافعية ومالك وأصحابهم وأحمد فى رواية والخلفاء
الراشدون وغيرهم .

انظر : بدائع الصنائع ١٥٤، ١٥٣/١ ، شرح معانى الآثار
٧١، ٧٠/١ ، بداية المجتهد ٢٩/١ ، المنتقى ٦٥/١ ،
التمهيد ٣٥١، ٣٤٩/٣ ، شرح مسلم ٤٨/٤ ، المبدع ١٦٨/١ ،
١٦٩ ومن أدلتهم أن حديث جابر وغيره من الأحاديث نسخت
أحاديث الأمر بالوضوء مما مست النار سواء كان لحم غنم
أو لحم ابل .

(٥) الراجح القول بوجوب الوضوء من أكل لحوم الابل لحديث
الباب ، وقد جاء عن البراء بن عازب بصيغة الأمر ونصه
قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الابل
فقال : توضؤوا منها ، وسئل عن لحوم الغنم فقال =

(٣٠م) وقد قال الحسن : "الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر ،
(١)
وبعده ينفي اللمم" .

= لايتوضأ منها . وقد سبق تخريجه قبل قليل فى الهامش ٤
س ٨ ص ١٩٣ وأنه صحيح ، والأمر يقتضى الوجوب، وجاء مقرونا
بالنهي عن الوضوء من لحوم الغنم ، والمراد بذلك هنا
نفي الإيجاب لا التحريم فتعين حمل الأمر بالوضوء من لحوم
الابل على الإيجاب ليحصل الفرق . وعلم من ذلك أن
الحديث كان بعد نسخ الوضوء مما مست النار . ثم إن
أحاديث الباب خاصة وأحاديث النسخ عامة والقاعدة
الأمولية فى ذلك أن العام لاينسخ به الخاص لأن من شروط
النسخ تعذر الجمع ، والجمع بين الخاص والعام ممكن
بتنزيل العام على ماعدا محل التخصيص . انظر : المغنى
١/١٨٧-١٩٠ ، مجموع الفتاوى ٢١/٢٦٠-٢٦٥ ، وقال فى
المحلى ١/٣٣١ الأمر بالوضوء من لحوم الابل ليس لكونه
مما مست النار ، إنما لخاصية فيها ، وشرح ذلك فى
مجموع الفتاوى ٢٠/٥٢٣، ٥٢٤ قائلًا : إن الابل فيها من
القوة الشيطانية التى يترتب عليها مفسدة فيجب إزالة
هذه المفسدة باطفاء تلك القوة الشيطانية ، قال وروى
"على ذروة كل بعير شيطان" ، أخرجه أحمد ٤/٢٢١ ،
والدارمى ح ٢٦٧٠ قال فى مجمع الزوائد ١٠/١٣١ أخرجه
الطبرانى فى الكبير والأوسط باسنادين رجالهما رجال
الصحيح الا محمد بن اسحاق وقد صرح بالسماع فى أحدهما
وفى الآخر محمد بن حمزة وهو ثقة .
قال وروى "أنها خلقت من جن" . أخرجه ابن ماجه ح ٧٦٨
بلفظ : "من الشياطين" ، وصححه الألبانى فى صحيح ابن

ماجه ح ٦٢٢ .
قال فالابل فيها قوة شيطانية والغذى يشبه المغتذى .
شرح السنة ١/٣٥٠ وذكره الصغاني فى كتاب الموضوعات
رقم ١١٣ دون عزوه لراويه . وأخرجه الطبرانى فى الأوسط
عن ابن عباس رضى الله عنه مرفوعا : "الوضوء قبل
الطعام وبعده ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين" كذا
فى مجمع الزوائد ٥/٢٣، ٢٤ وقال الهيثمى فيه نهش بن
سعيد وهو متروك .

قلت وكذا قال أبو حاتم والنسائى ، وكذبه أبو داود
الطيالسى واسحاق بن راهويه كما فى الضعفاء
والمتروكين لابن الجوزى رقم ٣٥٥١ ، وفى التقريب ص ٥٦٦
متروك فأقل مايقال فى الحديث أنه ضعيف جدا لاجحة فيه
لكن أخرج الترمذى ح ١٨٤٦ عن سلمان رضى الله عنه
مرفوعا : "بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده" .
قال وفى الباب عن أنس وأبى هريرة ، قال أبو عيسى
لانعرف هذا الحديث الا عن قيس بن الربيع وهو يضعف فى
الحديث ، وأخرجه أبو داود ح ٣٧٦١ وقال وهو ضعيف ،
وقال أحمد حديث منكر كما فى العلل المتناهية لابن
الجوزى ٢/١٦٣ ، وتهذيب السنن لابن القيم ٥/٢٩٨ ، وكذا
قال أبو حاتم كما فى العلل لابنه ٢/١٠ ، وحكى فى =

= الجرح والتعديل توثيقه عن أبي حصين وشعبة وابن عيينة وأبي داود الطيالسي ومعاذ بن معاذ ، كما حكى تضعيفه عن وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن ابن مهدي وأحمد وابن معين وقال : قال أبو حاتم محله الصدق وليس بقوى يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال أبو زرعة فيه لين . اهـ

قلت وقال المنذرى فى الترغيب والترهيب ١٢٩/٣ قيس صدوق فيه كلام لسوء حفظه لا يخرج الاسناد عن حد الحسن ، وقال ابن حجر فى التقریب ص ٤٥٧ صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه مالميس من حديثه فحدث به . اهـ فمثله يكون حديثه حسنا فى الشواهد ، ولهذا نجد الترمذى قد ذكر للحديث شاهدين عن أنس وأبى هريرة ، وساقهما المنذرى فى الترغيب ١٢٩/٣ ، ١٣٠ ، الأول لفظه مرفوعا : "من أحب أن يكثر الله خير بيته فليتوضأ اذا حضر غذاؤه واذا رفع" قال رواه ابن ماجه ح ٣٢٦٠ ، والبيهقى (لم أجده فى السنن الكبرى ٢٧٧/٧ ، ٢٧٨) ، وقال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ٧/٤ فى اسناده حبارة وكثير وهما ضعيفان ، وقال فى سلسلة الاحاديث الضعيفة ح ١١٧ حبارة قد توبع عليه وكثير بن سليم اتفقوا على تضعيفه ، وقال فى التقریب ص ٤٥٩ ضعيف . فالحديث ضعيف السند .

والحديث الثانى عن أبى هريرة ولفظه مرفوعا : "من نام وفى يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن الا نفسه" رواه الترمذى ح ١٨٦٠ وقال حديث حسن غريب ، وفى سنده محمد بن جعفر المدائنى صدوق فيه لين ومنصور بن أبى الأسود صدوق روى بالتشيع كما فى التقریب ص ٤٧٢ ، ٥٤٦ . ورواه أبو داود ح ٣٨٥٢ ، وصححه ابن حبان كما فى الموارد ح ١٣٥٤ وحسنه البغوى فى شرح السنة ٣١٧/١١ ، والمنذرى فى الترغيب ١٣٠/٣ ، وقال فى الفتح ٥١٢/١١ سنده صحيح على شرط مسلم .

قلت فى اسناده سهيل بن أبى صالح قال فى التقریب ص ٢٥٩ صدوق تغير حفظه بآخرة . فعلى هذا يكون الحديث حسن الاسناد على أحسن أحواله ، لكن ذكر المنذرى فى الترغيب لحديث أبى هريرة شاهدين عن ابن عباس وعن أبى سعيد مع تصحيح الأول وتحسين الثانى ، فيرتقى الحديث بمجموع هذه الطرق الثلاثة الى درجة الصحيح ان شاء الله تعالى وفيه دليل قاطع على فضل واستحباب غسل اليدين بعد الطعام من الدسم . وقد سبق أن حديث سلمان حسن فى الشواهد وأن حديث أنس ضعيف ، وكلاهما يقوى الآخر ويرتقى مجموعهما الى حد الحسن ان شاء الله ويشهد لهما حديث عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم "كان اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ واذا أراد أن يأكّل غسل يديه" أخرجه النسائى =

(١)

(٣٠) وقال قتادة : "من غسل فمه فقد توفأ" .

وقد حمل جماعة من المحدثين هذه المواضع على غسل

(٢)

اليدين ، حكاه الخطابي .

غريبه :

قوله : "مرابض الغنم" ، ضبطه بفتح الميم وراء وألف

وباء معجمة بواحدة مكسورة وضاد معجمة ، وهو المكان الذي

تربض فيه الغنم ، يقال منه : ربضت تربض بفتح الباء في

الماضي وكسرها في المستقبل ، وهو مثل البروك للابل والجثوم

(٣)

للطائر ، والفرق خوف نفار الابل فيختل الخشوع ، لالنجاسة .

السبب التاسع : خروج الدم .

(٣١) روى جابر قال : "خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه

= ١٣٩/١ ، وأحمد ١١٨/٦ ، وصححه ابن حبان كما في
الموارد ح ٢٣١ ، وقال في سلسلة الأحاديث الصحيحة ح ٣٩٠
صحيح على شرطهما وصححه الدارقطني ١٢٦/١ ، فثبت بذلك
مشروعية غسل اليدين قبل الطعام وبعده وثبت بذلك
الاستدراك على من قال لا يثبت في غسل اليدين قبل الطعام
شيء كالبيهقي ٢٧٨/٧ ، وعلى من ضعف حديث سلمان :
"بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده" كما في
سلسلة الأحاديث الضعيفة ح ١٦٨ ، وشرح السنة ٣٨٢/١ هـ
وعلى من ضعف حديث أنس : "من أحب أن يكثر الله خير
بيته فليتوضأ إذا حضر غذاؤه أو رفع" كما في السلسلة
الضعيفة ح ١٧٧ لعدم اعتباره شاهداً للأول مع الشواهد
الأخرى ، وعلى تضعيف ابن الجوزي للحديثين كما في
العلل المتناهية ١٦٣، ١٦٢/٢ ، والله تعالى أعلم .

(١) شرح السنة ٣٥٠/١ ، ورواه بسنده إليه ابن قتيبة في

غريبه ١٥٦/١ .

(٢) المعالم ١٣٦/١ لكن عزاه الى عامة الفقهاء لا الى جماعة

من المحدثين . وممن قال بذلك من المحدثين البغوي

٣٥٠/١ ، والمُنْذَرِي فِي التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ ١٢٩/٣ اشر ذكر

حديث أنس الذي رواه ابن ماجه .

(٣) الصحاح ١٠٧٦/٣ .

(٤) المعالم ١٣٦/١ مختصرا .

(١) وسلم فى غزاة ذات الرقاع ، فأصاب رجل امرأة رجل من
 المشركين ، فحلف انى لا أنتهى حتى أهرىق دما من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج يتبع أثره ، ونزل
 النبى صلى الله عليه وسلم فقال : "من رجل يكلؤنا" ،
 فانتدب رجل من المهاجرين ورجل من الانصار قال : "كونا
 على قم الشعب" ، فلما خرج الرجلان الى قم الشعب اضطجع
 المهاجرى وقام الانصارى يصلى ، فأتى الرجل فلما رأى
 شخصه عرف أنه ربيثة القوم فرماه بسهم فوضعه فيه ،
 ونزعه ، حتى رماه بثلاثة أسهم ، ثم ركع ثم سجد ثم
 انتبه صاحبه ، فلما عرف أنهم نذروا به هرب ، فلما
 رأى المهاجرى ما بالانصارى من الدماء قال سبحانه الله
 هلا أنبهتنى أول رمى ، قال كنت فى سورة أقرأها فلم
 أحب أن أقطعها " .

- (١) قيل وقعت فى جمادى الاولى سنة أربع بعد غزوة بنى
 النضير قاله محمد بن اسحاق كما فى سيرة ابن هشام
 ٢٠٣/٢ ، وابن حزم وابن عبد البر والذهبى وابن سيد
 الناس . انظر : جوامع السير ص ١٨٢ ، الدرر ص ١٨٦ ،
 عيون الاثر ٥٢/٢ ، العبر ٧/١ ، وقيل المحرم سنة خمس
 كما فى المغازى للواقدي ٣٩٧/١ ، طبقات ابن سعد ٦١/٢
 الثقات لابن حبان ٢٥٧/١ . وقيل بعد الخندق التى كانت
 فى شوال سنة خمس قاله ابن كثير فى البداية والنهاية
 ٨٣/٤ ، وقال البخارى فى ك/المغازى ب٣١ ، ٥١/٥ فى
 السنة السابعة بعد خيبر ورجحه ابن القيم فى الزاد
 ٢٥٢/٣ ، وابن حجر فى الفتح ٤١٨/٧ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ والله
 تعالى أعلم .
- (٢) فى (ج) ص ١٠ : "أهرق" باسقاط الياء قبل القاف وهو
 تصحيف .
- (٣) المهاجرى هو عمار بن ياسر ، والانصارى هو عباد بن بشر
 رضى الله عنهم ، كما فى سيرة ابن هشام ٢٠٨/٣ ، وانظر
 دلائل النبوة للبيهقى ٣٧٨/٣ نقلا عن الواقدي ، وزاد
 المعاد ٢٥٤/٣ .
- (٤) هى سورة الكهف كما فى المغازى للواقدي ٣٩٧/١ ، ودلائل
 النبوة للبيهقى ٣٧٨/٣ من طريقه .

(١) (٢) (٣)

أخرجه أبو داود في سننه مرفوعا الى جابر .

(١) ك/الطهارة ح ١٩٨ ، وأحمد ٣٥٩،٣٤٤،٣٤٣/٣ مطولا، والبيهقي في السنن الكبرى ١٤٠/١ ، والطبري في تاريخه ٥٥٨/٣ ، وصححه ابن خزيمة ح ٣٦ ، وابن حبان ح ١٠٨٢ ، والحاكم ١٥٧/١ كلهم من طريق ابن اسحاق وهو في سيرة ابن هشام ٢٠٨/٣ قال ابن اسحاق حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن جابر بن عبد الله . وعقيل بن جابر بن عبد الله قال في الميزان ٨٨/٣ فيه جهالة (أي جهالة عين) ماروي عنه غير صدقة بن يسار . وقال في التهذيب ٢٥٣/٧ روى عنه أيضا جابر البياضي وان كان ضعيفا ، وذكره ابن حبان في الثقات ٣٧٨/٤ . وقال في التقريب ص ٢٤٢ مقبول ، وقال في الفتح ٢٨١/١ صدقة ثقة . فمثل حديث عقيل يكتب للاعتبار وهو حسن في الشواهد والمتابعات ولهذا علقه البخاري في صحيحه ٥٢،٥١/١ بصيغة التمريض "يذكر" وهو على كل حال من اجتهاد عباد بن بشر الانصاري رضى الله عنه وهو موقوف عليه . وقد حسنه النووي في المجموع ١٣٠/٣ ، والالباني في التعليق على ابن خزيمة ح ٣٦ ، فلعل من صححه أو حسنه اعتمد على أن مجهول العين يقبل حديثه اذا وثقه غير من انفرد عنه أو وثقه من انفرد عنه وكان متاهلا لذلك كما ذهب اليه ابن حجر في النزهة شرح النخبة ص ٥٠ ، والله تعالى أعلم .

(٢) قول المصنف "مرفوعا الى جابر" وقد تكرر مثل هذا فيما بعد ، أراد به والله تعالى أعلم : متملا سننه الى جابر ، لأن المرفوع في اصطلاح أهل الحديث هو المضاف الى النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مضاف الى جابر فيقال له في الاصطلاح : الموقوف ، وهذا الحديث موقوف على جابر .

(٣) هذا الحديث يستدل به مدرسو الفقه في باب نواقض الوضوء ولا يذهبون غالبا على موقف الصحابي الجليل الذي يعتبر مثالا أعلى في قوة الايمان والصبر على العبادة والتفحية من أجل ذلك . ولا يقال هذا من اختصاص مدرسي العقيدة وحدهم ، فهذه المقالة خطأ جسيم وانحراف فادح عن الفهم الصحيح لهذا الدين لأن العقيدة أساس كل دين وتدين . فالواجب على كل مسلم تعلمها وتعليمها لغيره وهو أوجب على العلماء والدعاة والمدرسين لاسيما في هذا الزمان الذي تكاد تنطمس فيه معالم العقيدة الصحيحة والذي نحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى الى بناء رجل العقيدة الذي يستطيع أن يميز بين أوليائه وأعدائه . ولكن ندرة المؤمن الذي يعرف أعداء الله والذي يحب في الله ويبغض في الله جعلت كثيرا من الناس وحتى بعض العلماء منهم يتورطون في موالات الفرق المبتدعة الضالة لاسيما الكافرة منها كالروافض والنصيرية والباطنية والقرامطة والاسماعيلية في عصرنا هذا ، وسبب هذا المنيع الشنيع الجهل بالعقيدة الصحيحة وبما يناقضها من العقائد الباطلة والله =

ومن فوائده :

أنه قد تمسك به من لم ير انتقاض الوضوء بخروج الدم من غير السبيلين .

وقد روى ذلك عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس (١) وابن أبي أوفى .

(٢) وذهب اليه من التابعين عطاء وطاوس والحسن والقاسم بن محمد وسعيد بن المسيب .

(٣) وهو مذهب مالك والشافعي .

= المستعان . قال الله تعالى : {لاتجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ...} (المجادلة : ٢٢) ، وقال عز وجل : {ومن يتولهم منكم فإنه منهم} . (المائدة : ٥١) .

(١) ابن أبي أوفى اسمه عبد الله واسم أبيه علقمة بن خالد ابن الحارث الأسلمي ، صحابي ابن صحابي ، شهد الحديبية وكان آخر من شهد بيعة الرضوان ، وغزا ست غزوات كما فى الصحيح ، روى أحاديث شهيرة ، نزل الكوفة سنة ست أو سبع وثمانين وكان آخر من مات بها من الصحابة ، أخرج له الجماعة .

انظر : الاستيعاب ١١٠/٦ ، اسد الغابة ١٨٢/٣ ، الاصابة ١٨/٦ ، التقريب ص ٢٩٦ ، التهذيب ١٥١/٥ ، طبقات خليفة ص ١٣٧، ١١٠ ، تاريخ الصحابة ص ١٥٥ ، الجرح والتعديل ١٢٠/٥ ، العبر ٧٤/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٨/٣ ، الرياض المستطابة ص ٢٠٣ .

(٢) هو طاوس بن كيسان اليماني الحميري أبو عبد الرحمن مولاهم الفارسي ، يقال اسمه ذكوان وطاوس لقبه ، ثقة فقيه فاضل من الطبقة الوسطى من التابعين ، توفى بمكة سنة ست ومائة وقيل بعد ذلك ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٨٧ ، تاريخ ابن معين ٢٧٥/٢ ، طبقات ابن سعد ٥٣٧/٥ ، التاريخ الكبير ٣٦٥/٤ ، تاريخ الثقات ص ٢٣٤ ، الجرح والتعديل ٥٠٠/٤ ، الثقات ٣٩١/٤ ، المعارف ص ٢٠٠ ، التقريب ص ٢٨١ ، التهذيب ٨/٥ ، العبر ٩٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٨/٥ .

(٣) شرح السنة ٢٣٢، ٣٣١/١ ، وانظر : المعالم ١٤٢/١ ، الترمذى ١٤٥/١ ، ورواه عبد الرزاق ١٤٩/١ ، ١٥٠ عن عمر وقتادة ، وأثر عمر فى الموطأ ٣٩/١ ، ٤٠ بلفظ : "ملى وجره يشعب دما" (أى ينبع) وصحه فى الفتح ٢٨١/١ ، واليه ذهب ابن حزم كما فى المحلى ٣٤٨/١ ، وانظر قول مالك والشافعي فى المدونة ١٨/١ ، ٣٦-٣٨ ، والمنتهى ٨٣، ٥٣، ٤٣/١ ، والعارضة ١٢٦/١ ، والام ١٨/١ ، والمجموع ١٣٠/٣ ، ورواه القاضى اسماعيل من طريق أبى الزناد عن الفقهاء السبعة كما فى الفتح ٢٨٢/١ .

وأورد الخطابي اشكالا على مذهب الشافعي في تمسكه بهذا الحديث ، قال : وجه الاستدلال به أنه مضى في صلاته ، ولو كان خروج الدم ينقض الوضوء لما مضى في صلاته . وإذا قلنا ان خروج الدم لا ينقض الوضوء ، أليس الدم حين خرج أصاب بدنه وشيابه فينبغي أن يمتنع من الصلاة ، وتقدير خروجه زرقا بحيث لا يلوث شيئا بعيد ، هكذا حكاه الخطابي .

ووجه دفع الاشكال أن خروج الدم يحس به لأنه خارج من بدنه فلو كان ينقض الوضوء لما مضى في صلاته بغير وضوء . وأما إصابة الدم شيئا من بدنه وشيابه فقد يشك فيه ، ويشك في أنه يسير يحتتمل في الصلاة أو كثير لا يحتتمل في الصلاة ، انما الاشكال أنه استدلال بواحد من المحابة ، وربما كان مذهبه أنه لا ينقض الوضوء ، فان المسألة اجتهادية .

- (١) في (ح) ص ١٠ : "فليس" ، وفي باقي النسخ : "فأليس" ، وكله تصحيف ، والصواب : "اليس" .
- (٢) تكررت كلمة : "خروجه" في (ت) ١/٦ ، و(ب) ١/٣ ، و(ز) ١/٦ ، وهي زائدة لامعنى لها ، والتصويب من (ح) ص ١٠ لأن خبر المبتدأ : "تقدير خروجه" هو : "بعيد" .
- (٣) كذا في جميع النسخ ، وفي المعالم ١٤٣/١ : "ان الدم كان يخرج على سبيل الذرق" بالذال بدل الزاي . والذرق والذرق معناهما واحد ، وكذلك الخرق والمزق والخرق كلها بمعنى واحد كما في غريب الخطابي ٣٩٥/٢ ، وفي معجم مقاييس اللغة ١٦٥/٢ قال ابن فارس "خذق" أراه "خذق" فأبدلت الزاي ذالا . اهـ ، وانظر مجمل اللغة له ٤٥٠، ٢٥٧، ٢٨٧/٢ . ومعنى هذه المترادفات الطعن والرمى كما في المراجع السابقة . والمراد هنا خروج الدم كالسهم المرمى ، وقال في الفتح ٢٨١/١ على سبيل الدفق والله تعالى أعلم .
- (٤) المعالم ١٤٣/١ .
- (٥) في رواية أحمد لحديث جابر ٣٥٩/٣ جاء في مطلعته : "عن جابر بن عبد الله الأنصاري فيما يذكر من اجتهد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبادة ... مما يؤيد أن هذه المسألة من المسائل الاجتهادية ، والله تعالى أعلم .

وذهب جماعة الى أن الوضوء ينتقض بالقيء والرعاف
والحجامة وخروج الدم فى أى موضع كان من البدن ، منهم :
سفيان الثورى وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة ،
واحتجوا بما روى :

(٣٢) عن أبى الدرداء : " أن النبى صلى الله عليه وسلم قاء
فأقطر ، قال الراوى : فلقيت ثوبان فى مسجد دمشق
وذكرت له ذلك فقال صدق أنا صببت له وضوءه " .
(٣)

- (١) شرح السنة ٣٣٣/١ ، وانظر بدائع الصنائع ١٣٧/١ ،
الهداية شرح بداية المبتدى للمريغينانى ٣٣/١ وما بعدها
وانظر المغنى ١٨٤/١ وقيده فيه ابن قدامة بما اذا كان
فاحشا ، وعزاه الى ابن عباس وابن عمر وعلقمة وابن
المسيب وعطاء وقتادة . ورواه ابن أبى شيبة ١٣٨، ١٣٧/١
عن أبى هريرة وجابر والنخعى والحسن ومجاهد وعطاء
والحكم والشعبى وابن المسيب وأبى قلابة ومكحول .
وانظر مسائل أحمد لابنه عبد الله ١٩، ١٨/١ ، الانصاف
للمرداوى ١٩٧/١ ، المبدع ١٥٦، ١٥٧ .
- (٢) هو معدان بن أبى طلحة ويقال ابن طلحة (كما فى
الترمذى ١٤٣، ١٤٥) ، اليعمرى شامى ثقة من الطبقة
الوسطى من التابعين ، أخرج له الجماعة الا البخارى
كما فى التقريب ص ٥٣٩ .
- وانظر : تاريخ ابن معين ٥٧٦/٢ ، طبقات خليفة ص ٣٠٨ ،
تاريخ الثقات ص ٤٣٣ ، الجرح والتعديل ٤٠٤/٨ ، الثقات
٤٥٧/٥ ، التهذيب ٢٢٨/٩ ، الكاشف ١٤٢/٣ .
- (٣) أخرجه أبوداود ك/الموم ، ح ٢٣٨١ ، والترمذى ك/الطهارة
ح ٨٧ وقال جوده حسين المعلم وهو أصح شئ فى الباب لكن
بلفظ : قاء فأقطر فتوضأ كما فى النسخة التى اعتمدها
أحمد شاكر والا ففى النسخ الأخرى : "قاء فتوضأ" ،
ورواه بلفظ أبى داود "قاء فأقطر" أحمد ٤٣٣/٦ ، وقال
حسين المعلم يجوده كما فى مختصر المنذرى ٢٦٢/٣ ،
وصححه ابن خزيمة ح ١٩٥٦ ، وابن حبان ح ١٠٨٣ ، والحاكم
٤٤٦/١ ، وابن منده كما فى التلخيص ١٩٠/٢ ، وحسنه
البغوى ٣٣٤/١ ، وعبد القادر الأرناؤوط فى تخريج جامع
الاصول ٢٩٢/٦ ، وصححه أحمد شاكر فى التعليق على
الترمذى ١٤٣/١ وما بعدها ، والالبانى فى الارواء ١٤٧/١
وقال فى التلخيص ١٩٠/٢ تركه الشيخان لاختلاف فى اسناده
قال ابن حجر وفيه اختلاف كثير قد ذكره الطبرانى وغيره
وذكره البيهقى أيضا وقال فى موضع آخر : اسناده
مضطرب . اهـ

قالوا : والحديث فيه نظر لأن وجه الاستدلال قول ثوبان :
 "أنا صببت عليه وضوءه" ، وإنما أراد به غسل يديه من القيء
 (١)
 وزهومته ، فانه كان صلى الله عليه وسلم نزها حتى كان يغسل
 فمه من اللبن .

وحكى الخطابى أن أكثر الفقهاء على انتقاض الوضوء
 بسيلان الدم من غير السبيلين ، وقال قول الشافعى أقوى فى
 (٢)
 القياس ، ومذاهبهم أقوى فى الاتباع .

وذكر البخارى فى جامعه عن الحسن أنه قال : مازال
 الناس يملون فى جراحاتهم .

(٣)
 وذكر عن طاووس ومحمد بن على وعطاء وأهل الحجاز أنهم
 قالوا : ليس فى الدم وضوء ، وأن ابن عمر عصر بشرة وخرج
 (٤)
 منها دم ولم يتوضأ .

(١) فى جميع النسخ : "زهوكتة" وهو تمحييف ، والصواب :
 "زهومته" وهى الدسومة كما سبق شرحها ، انظر ج ٣٠
 السطر الذى بعده .

(٢) المعالم ١٤٣/١ .

(٣) هو محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب أبو
 جعفر الباقر ثقة فاضل من الطبقة التى بين الوسطى
 والصغرى من التابعين ، مات سنة بضع عشر بعد المائة ،
 أخرج له الجماعة كما فى التقريب ص ٤٩٧ .
 وانظر : طبقات خليفة ص ٢٥٥ ، تاريخ الثقات ص ٤١٠ ،
 تاريخ ابن معين ٥٣١/٢ ، الثقات ٣٤٨/٥ ، الجرح
 والتعديل ٢٦/٨ ، العبر ١٠٩/١ ، سير أعلام النبلاء
 ٤٠١/٤ ، التهذيب ٣٥٠/٩ .

(٤) ذكر هذا كله البخارى فى صحيحه ك/الوضوء ترجمة ب ٣٤ ،
 ٥٢/١ تعليقا ، وأثر الحسن البصرى لم أعثر عليه موصولا
 وروى ابن أبى شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن "أنه
 كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلا" ١٣٧/١ ، قال
 العينى فى عمدة القارى ٣٥٣/٢ اسناده صحيح ، وأثر
 طاوس وصله ابن أبى شيبة ١٣٨/١ باسناد صحيح كما فى
 الفتح ٢٨١/١ . وأثر محمد بن على الباقر رواه ابن حجر =

وحكى عن ابن عمر والحسن فيمن احتجم أنه ليس عليه الا
(١) (٢)

غسل محاجمه .

= موصولا في فوائد الحافظ أبى بشر المعروف بسمويه من طريق الأعمش عنه ، كما في الفتح ٢٨٢/١ ، وأثر عطاء بن أبى رباح وصله عبد الرزاق ح ٥٥٥ لكنه في الدم القليل قال في الفتح ٢٨٢/١ وأخرجه اسماعيل القاضى عن أبى الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، وأثر ابن عمر وصله ابن أبى شيبة ١٣٨/١ باسناد صحيح كما في الفتح ٢٨٢/١ .

قلت ورواه عبد الرزاق ح ٥٥٤ .

(١) أى حكاة البخارى أيضا ك/الوضوء ترجمة ب ٣٤ ، ٥٢/١ تعليقا ، ووصله ابن أبى شيبة ٤٣/١ عن ابن نمير عن عبيد الله عن نافع عنه ، وهذا اسناد صحيح وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ثقة ثبت وابن نمير هو عبد الله بن نمير ، مصغر ، الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة كما في التقريب ص ٢٢٧، ٣٧٣ ، وأثر الحسن رواه عبد الرزاق عنه وعن قتادة ح ٦٩٩ من طريق معمر ، وهو ابن راشد الأزدي ثقة كما في التقريب ص ٥٤١ . فهذا اسناد صحيح .

(٢) الراجع في هذه المسألة : اذا نظرنا في أدلة الفريقين وجدنا :

(أ) أن الفريق الأول القائل بعدم النقص احتجوا بحديث جابر الموقوف واسناده فيه عقيل بن جابر وهو لين فيحتمل التحسين كما بينا في تخريجه ، وعلى فرض صحته فهو من اجتهد عباد بن بشر الأنصارى وليس هو من قول أو فعل أو اقرار النبی صلى الله عليه وسلم ، ويلحق هذا بفعل عمر لما طعن فقد صلى ودمه يشعب . وكل هذا في الجرح الذى لا يرقى فيكون صاحبه من أهل الأعذار وليس فيه وضوء باتفاق كما قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٢٢١/٢١ وقال مازال المسلمون على عهد النبی صلى الله عليه وسلم يصلون في جراحاتهم .

كما احتجوا بأثر عمر البثرة وأثر غسل المحاجم ، وهذا في الدم اليسير المعفو عنه لأنه لا يمكن التحرز منه وليس فيه وضوء عند أكثر الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار منهم جمهور الفريق الثانى بالاضافة الى مالك من الفريق الأول .

ولم يثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم ما يوجب الوضوء في هذا كله والصحابة نقل عنهم فعل الوضوء لا يجابه كما في مجموع الفتاوى ٥٢٧/٢٠ .

(ب) أن الفريق الثانى القائل بالنقص فقد احتجوا بحديث أبى الدرداء واسناده مضطرب فيه اختلاف كثير وان ذهب بعضهم الى تصحيحه كما بينته في التخریج . وقول ثوبان "أنا صببت عليه وضوءه" فليس من كلام النبی صلى الله عليه وسلم ، وعلى فرض صحة الحديث فان الوضوء فيه من فعل النبی صلى الله عليه وسلم وهو لا يدل على =

غريب هذا الحديث :

قوله : "ربيئة" ، وهو براء مفتوحة وباء معجمة بواحدة مكسورة وياء ممدودة بعدها همزة وهاء ، وهو الطليعة للقوم وجمعه ربايا ، ذكره الجوهرى .

(٢)

اللفظ الثانى : قوله : "نذروا به" أى شعروا به .

وفى الحديث الثانى : "صبت عليه وضوءه" ، وهو بفتح الواو ، وهو الماء الذى يتوضأ به ، وهو أيضا مصدر من توضأت للصلاة ، وقيل المصدر بالضم ، والماء بالفتح ، ذكره الجوهرى .

(٣)

= الوجوب انما يدل على الاستحباب كما قرره ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٥٢٧/٢ . واحتجوا بحديث تميم الدارى مرفوعا : "الوضوء من كل دم سائل" وفيه انقطاع وضعف كما قال الدارقطنى ١٥٧/١ وعبد الحق الاشبلى كما فى السلسلة الضعيفة ٤٨٢/١ ، وابن حجر كما فى الدراية ٣٠/١ ، وزاد فى السلسلة الضعيفة عن عنة بقية . وأخرجه ابن عدى ٥٠٩/٢ من طريق بقية عن شعبة ... عن زيد بن ثابت وقال عن شعبة باطل وفيه أحمد بن الفرغ ضعفه محمد بن عون . وقال فى السلسلة ٤٨٣/١ كذبه محمد بن عون وغيره . واحتجوا أيضا بحديث عائشة مرفوعا "من أصابه قىء أو رعاف أو قلس أو مذى فلينصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته وهو فى ذلك لا يتكلم" رواه ابن ماجه ح ١٢٢١ ، وضعفه البوصيرى كما فى مصباح الزجاجة ١٤٤/١ لرواية اسماعيل بن عياش عن الحجازيين ، وأخرجه الدارقطنى ١٥٤/١، ١٥٥ عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة ، وقال الحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عنه عن أبيه مرسلا ، وقال البيهقى ٤٣/١ المرفوع غير ثابت ، وضعفه ابن معين كما فى بلوغ الأمانى للساعاتى ٩٢/٢ ، والشافعى وأحمد والدارقطنى وغيرهم كما فى المحرر لابن عبد الهادى ١٢١/١ ، فثبت أن هذه الأحاديث لا تقوم بها حجة . فترجح بذلك عدم وجوب الوضوء من الخارج من غير السبيلين كالقيء والدم والقيح والحجامة لأنه لم يثبت فى ذلك ما يوجب الوضوء ، ومن قال بالوضوء لحديث أبى الدرداء ولفعل الصحابة فهو محمول على الاستحباب كما قال ابن تيمية . لكن النجاسة يجب ازالتها عند عامة الأمة إلا أهل الأعذار فانهم يصلون على حالهم باتفاقهم كما فى مجموع الفتاوى ٢٢٣/٢١ ، والله أعلم .

(١)، (٢)، (٣) الصحاح ٥٢/١ ، ٨٢٦/٢ ، ٨١/١ ، وانظر النهاية ١٧٦/٢ ، ١٩٥، ٣٩/٥ .

[الفصل الثالث]

القول فى صفة الوضوء^(١)حديث فى النية فى الوضوء :

(٣٣) عن عمر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم
أنه قال : " انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ
ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى
الله ورسوله ، ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها أو
امراة يتزوجها فهجرته الى ما هاجر اليه " .
(٢) رواه البخارى مرفوعا الى عمر رضى الله عنه .
(٣)

وفيه فوائد :

(٤)
الفائدة الاولى : أنه ذكر أنه ورد على سبب وهو أن رجلا
خطب امرأة فهاجرت الى المدينة فهاجر الرجل رغبة فى نكاحها
ف قيل له مهاجر أم قيس ، فذكر النبى صلى الله عليه وسلم
الحديث .
(٥)

- (١) فى (ج) ص ١١ : "الفصل الثانى : القول فى صفة الوضوء
وفيه مسائل" .
(٢) ك/الوحى ٢/١ ، ك/الايمان ٢٠/١ ، وهو فى صحيح مسلم
ك/الامارة ج ١٩٠٧ .
(٣) لعنه أراد "متصلا" أو "بأسند متصل الى عمر رضى الله
عنه " ، والا فالمرفوع ما أسند الى النبى صلى الله عليه
وسلم فيكون المتن من كلامه صلى الله عليه وسلم ،
والموقوف ما أسند الى الصحابى فيكون من كلامه كما فى
مصطلح أهل الحديث .
(٤) كلمة : "أنه" سقطت من (ز) ل ١/٧ .
(٥) شرح السنة ٤٠٤/١ ، وانظر احكام الاحكام لابن دقيق
العيد ١١/١ ، مجموع الفتاوى ٢٥٣/١٨ ، ٢١٨/٢٢ ، شرح
مسلم ٥٥/١٣ ، وقال فى الفتح ١٠/١ روى قصة مهاجر أم
قيس سعيد بن منصور من طريق أبى معاوية عن الأعمش عن =

الفائدة الثانية : أنه يدل بظاهره على وجوب النية فى

الوضوء والغسل والتيمم كسائر العبادات لانه نفى العمل عند

فقد النية ، والعمل لاينفى فى نفسه فيحمل على نفى حكمه ،
(١)

وهو قول أكثر أهل العلم ، وبه قال ربعة ومالك والليث

= علقمة عن ابن مسعود موقوفا ، ورواها الطبرانى موقوفا
عليه من طريق أخرى عن الأعمش بإسناد صحيح على شرط
الشيخين لكن ليس فيها أن حديث "انما الأعمال بالنيات"
كان بسبب ذلك ، قال ولم أر فى شيء من الطرق ما يقتضى
التمسح بذلك . اهـ وقال ابن رجب فى جامع العلوم
والحكم ص ١٢ : لم نر لذلك أصلا يصح . ولكن ذكر
السيوطى فى اسباب ورود الحديث ص ٧٢، ٧٤ أن الزبير بن
بكار قال فى أخبار مكة حدثنى محمد بن الحسن عن محمد
ابن طلحة بن عبد الرحمن عن موسى بن محمد بن ابراهيم
ابن الحارث عن أبيه قال: لما قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم المدينة وعك فيها أصحابه وقدم رجل فتزوج
امراة كانت مهاجرة فجلس رسول الله صلى الله عليه
وسلم على المنبر فقال : "ياأيها الناس انما الأعمال
بالنيات ... " وفيه زيادة . قال السيوطى فى منتهى
الآمال فى شرح حديث انما الأعمال ص ٤٠ : فهذه الطريق
صرح فيها بذكر سبب الحديث وبكونه خطب به حين قدم
المدينة . وقال فى ص ١٧ : وموسى بن محمد بن ابراهيم
التيمى أخرج له الترمذى وابن ماجه وفيه كلام وقال
يعقوب بن شيبه كان فقيها محدثا فحديثه يعتبر به فى
المتابعات . اهـ

قلت قال ابن حجر منكر الحديث وقال فى الراوى عنه
محمد بن طلحة بن عبد الرحمن صدوق يخطئ كما فى
التقريب ص ٤٨٥، ٥٥٣ ، ومحمد بن الحسن هو ابن زباله
بفتح الزاى قيل كذاب ، وقيل متروك ، وقيل واهى
الحديث ، وقيل منكر الحديث كما فى الميزان ٥١٤/٢ ،
والتقريب ص ٤٧٤ ، والتهذيب ١١٥/٩-١١٧ ، فالحديث ضعيف
جدا على أقل مراتبه لاجحة فيه ، لكن حديث عمر بعمومه
يدخل فيه هذا السبب وغيره ، والله أعلم .

(١) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمى مولاهم أبو
الحارث المصرى ، أصله فارسى أصبهانى ، ثقة ثبت فقيه
امام مشهور ، سقى جواد محتشم ، أراداه المنصور على
ولاية مصر فأبى ، مات سنة خمس وسبعين ومائة وقيل خمس
وستين ومائة ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٩٦ ، التاريخ الكبير ٢٤٦/٧ ،
طبقات ابن سعد ٥١٧/٧ ، تاريخ ابن معين ٥٠١/٢ ،
المعارف ص ٢٢١ ، الجرح والتعديل ١٧٩/٧ ، الثقات
٣٦٠/٧ ، العبر ٢٠٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٦/٨ ،
التقريب ص ٤٦٤ ، التهذيب ٥٩٩/٨ ، وفيات الأعيان ١٢٧/٤

(٢) (٣)

(١)

والشافعي وأحمد وإسحق وداود ، وعلى كرم الله وجهه .

وذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحابه الى صحة الوضوء

(٤)

والغسل بدون النية ، ووافقوا على اعتبار النية في التيمم .

وذهب الأوزاعي الى أنه يصح جميع ذلك بغير النية

(٥) (٦)

كإزالة النجاسة .

(٧)

ومحل النية القلب ، فإن معناها القصد ، ووقت النية

(١) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني الأصل الكوفي المولد البغدادي الدار المعروف بـ داود الظاهري أبو سليمان ، ثقة فاضل امام من الأئمة ، أسس الفقه الظاهري الذي يعتمد على ظواهر الكتاب والسنة ويذكر القياس والرأي توفي ببغداد سنة سبعين ومائتين .

انظر : تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٢/١ ، أخبار أصبهان ٣١٢/١ ، طبقات المفسرين للداودي ١٧١/١ ، تذكرة الحفاظ ٥٧٢/٢ ، البدايات والنهاية ٤٧/١١ ، سير أعلام النبلاء ٩٧/١٣ ، لسان الميزان ٢٤٠/٢ ، وفيات الأعيان ٢٦/٢ .

(٢) انظر التعليق على هذه العبارة هامش ح (٣) .

(٣) شرح السنة ٤٠٢/١ ، وانظر : المجموع ٣٣٣/١ ، المدونة ٣٢/١ ، بداية المجتهد ٦/١ ، المنتقى للباجي ٤٩/١ ، المحلى ٩٥/١ ، المغنى ١١٠/١ ، مجموع الفتاوى ٢٥٨،٢٥٧/١٨ .

(٤) شرح السنة ٤٠٢/١ ، وانظر : أحكام القرآن للجصاص ٣٤٠،٣٣٩،٣٣٦،٣٣٥/٣ ، بدائع الصنائع ١٢٥،١٢٠/١ ، الهداية وشرحها الكفاية ٢٩-٢٧/١ .

(٥) شرح السنة ٤٠٢/١ ، وانظر المجموع ٣٣٣/١ .

(٦) والراجح قول الجمهور وهو اشتراط النية ووجوبها لطهارة الحدث كسائر العبادات لحديث الباب ، ولأن الطهارة عبادة في نفسها مقصودة مرتبة على فعلها الثواب وعلى تركها العقاب ، والثواب لا يكون الا مع النية ، فالطهارة لا تكون الا بنية ، ولأنه كما يجب في العبادة افراد المعبود بحق تبارك وتعالى لا سواه ، فكذلك يجب فيها تمييز العبادة عن العادة .

انظر : مجموع الفتاوى ٢٥٩-٢٥٦/١٨ ، تهذيب السنن ٤٩،٤٨/١ ، بدائع الفوائد لابن القيم ٢٣٠/٣ .

(٧) شرح السنة ٤٠٥/١ ، ولا يجب التلفظ بها سراً باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ، الا أن بعض المتأخرين أوجب التلفظ بها وهو مسبوق بالاجماع . ولكن تنازعوا هل يستحب التلفظ بها مع اتفاقهم على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها ، فاستحب ذلك طائفة من أصحاب أبي حنيفة =

(١)

عند غسل الكفين لأنه أول سنن الوضوء ، والله أعلم .

حديث فى غسل الكفين :

(٣٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما فى وضوءه ، فان أحدكم لا يدري أين باتت يده " .

(٢)

أخرجه الشيخان بهذا اللفظ من طرق .

(٣)

وفى بعضها : "فلا يغمس يده فى الماء قبل أن يغسلها

(٤)

ثلاثا ... " وتتم الحديث .

= والشافعى وأحمد ، ولم يستحبها آخرون من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما . وهذا أقوى ، فان ذلك بدعة لم يفعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الصحابة والتابعين . ومن جهر بلفظها فهو مسيء ، ومن اعتاد ذلك ينبغى تعزيره ويعزل عن الامامة ان لم يتب ، ومن اعتقد ذلك ديننا فقد خرج عن اجماع المسلمين ويجب تعريفه ذلك ونهيه عن فعله فان أصر قتل ويجب تعريفه ذلك كما فى مختصر الفتاوى المصرية لابن سبأ سبلا ص ٢٠١ والاختيارات الفقهية ص ١١ ، ومجموع الفتاوى ٢٦٢/١٨-٢٦٤ ، ٢٢٠/٢٢-٢٣٦، ٢٥٦ ، وانظر: المبدع ١/١١٨ ، الثمر الدانى ص ٥٨ ، الفواكه الدوانى ١/١٧٠ ، المجموع ١/٣٣٥، ٣٣٦ ، الافصاح ١/٧٠ ، مغنى المحتاج ١/٥٧ ، كشاف القناع ١/٩٥-٩٧ ، المبسوط ١/١١٠، ١١٠ ، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٨، ٤٥ .

(١) شرح السنة ١/٤٠٢، ٤٠٥ ، المجموع ١/٣٢٥-٣٢٧ ، المغنى ١/١١١، ١١٢ ، الأمنية فى ادراك النية للقراوى ص ١٧-١٩ ،

٤١ ، مجموع الفتاوى ١٨/٢٥٢ .

(٢) البخارى ١/٤٨ ، مسلم ج ٢٧٨ ، ٨٨ .

(٣) هذه الجملة سقطت من (ج) ص ١٢ .

(٤) هذه رواية مسلم ج ٢٧٨ ، ٨٧ لكنه قال : "حتى يغسلها ثلاثا" بدل : "قبل أن يغسلها ثلاثا" .

وفيه فوائد :

الأولى : أنه يدل بظاهره على وجوب غسل اليدين إذا قام من النوم قبل ادخالهما الاناء لأن الأمر ظاهر فى الإيجاب ، غير أنه حملة أكثر العلماء على الاستحباب لأنه عليه بأمر موهوم فانه قال : "فانه لا يدرى أين باتت يده " ، والواجب (١) لا يبنى على الموهوم .

وقد حملة أحمد بن حنبل على الوجوب لكن إذا قام من نوم الليل ، فانه علل بـ : "أين باتت يده " . (٢)
(٣) وحمله اسحق وداود ومحمد بن جرير الطبرى على الوجوب (٤)

- (١) شرح السنة ٤٠٨/١ وهو قول الشافعى ومالك وأصحاب الرأى وأحمد فى رواية ، والأوزاعى واسحاق وعطاء وابن المنذر انظر : المغنى ٩٨/١ ، الانصاف ١٣٠/١ ، الأم ٢٤/١ ، المجموع ٣٦٣/١ ، المنتقى للباجى ٥٠/١ ، بداية المجتهد ٦/١ ، الهداية مع شرح فتح القدير ١٩٠١٨/١ ، عمدة القارى ٣١٤/٢ .
- (٢) شرح السنة ٤٠٧/١ ، وهو الظاهر عن أحمد وهو مذهب ابن عمر وأبى هريرة .
- (٣) انظر : المغنى ٩٨/١ ، وجزم فى الانصاف ١٣٠/١ أنه مذهب الحنابلة .
- (٤) فى (ب) ل ٣/ب "اسحاق" .
- هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبرى من أهل آمل بطبرستان الامام العلم المجتهد عالم عصره صاحب التصانيف الكثيرة البديعة منها تاريخ الأمم والملوك ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ، وتهذيب الآثار ... ثقة صادق حافظ رأسا فى التفسير اماما فى الفقه والاجتماع والاختلاف علامة فى التاريخ ، عارفا بالقراءات وباللغة وغير ذلك ، وكان لا يخاف فى الله لومة لائم ، ناصر السنة قامعا للبدعة ، توفى سنة عشر وثلاث مائة ببغداد .
- انظر : الفهرست ص ٢٩١ ، تاريخ بغداد ١٦٢/٢ ، المنتظم ١٧٠/٦ ، تهذيب الاسماء واللغات ٧٨/١ ، طبقات المفسرين للداودى ١٠٦/٢ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ١٨١/١ ، تذكرة الحفاظ ٧١٠/٢ ، العبر ٤٦٠/١ ، ميزان الاعتدال ٤٩٨/٣ ، البداية والنهاية ١٤٥/١١ ، طبقات الشافعية للسبكي ١٢٠/٣ ، لسان الميزان ١٠٣/٥ ، السوافى بالوفيات ٢٨٤/٢ ، وفيات الاعيان ١٩١/٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٧/٤ .

مطلقا فى يوم النهار والليل حتى قالوا : لو أدخل يده فى
(١)

الاناء قبل أن يغسلها نجس الماء .

(٢)

وحكى صاحب البيان عن داود أنه قال : هو واجب تعبدًا

حتى لو أدخل يده فى الاناء قبل الغسل صار الماء مهجورا
(٣) (٤)

لانجسا .

حديث فى التسمية عند ابتداء الوضوء :

(٣٥) روى أبو هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه

(١) شرح السنة ٤٠٨،٤٠٧/١ ، وانظر : المعالم ٨٩/١ واليه ذهب ابن حزم كما فى المحلى ٢٧٨،٢٧٧/١ الا أنه قال لا ينجس الماء ، وانظر أيضا فتح البارى ٢٦٣/١ ، عمدة القارى ٣١٤/١ .

(٢) هو يحيى بن أبى الخير ، ويقال أبى الحسين ، سالم بن أسعد بن يحيى العمرانى بن عمران اليماني ، أبو الخير ويقال أبو الحسين ، صاحب البيان فى فروع الشافعية فى تسع مجلدات وغرائب الوسيط للغزالي وغير ذلك ، كان شيخ الشافعية باليمن وتوفى بها سنة ثمان وخمسين وخمسمائة .

انظر : تهذيب الاسماء واللغات ٢٧٨/٢ ، طبقات الشافعية للسبكي ٣٢٤/٤ ، مرآة الجنان ٣١٨/٣ ، شذرات الذهب ١٨٥/٤ ، وفيات الاعيان ٥٤/٣ ، هدية العارفين ٥٢٠/٢ ، طبقات الشافعية لهداية الله الحسينى ص ٢١١،٢١٠ .

(٣) المحلى ٢٧٨/١ ، وانظر : مجموع الفتاوى ٤٥،٤٤/٢١ ، تهذيب السنن ٦٩/١ فقد رد ابن تيمية وابن القيم على كون النهى تعبديا أو معللا باحتمال النجاسة وقال المحيى أنه معلل بخشية مبيت الشيطان على يده أو مبيتها عليه نظير تعليل صاحب الشرع الاستنشاق بمبيت الشيطان على الخيشوم .

(٤) الراجع استحباب غسل اليدين قبل ادخالهما فى الاناء لأن الأمر الوارد فى الحديث معلق بالشك فيكون الشك قرينة صارفة له عن الوجوب ، ولأن الآية : {واذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ...} معناها القيام من النوم والأمر فيها لا يتضمن غسل اليدين لعدم وروده فيها ، ولدفع التعارض مع الآية ، وعليه قول الجمهور ويتخرج عليه أنه لو غمس يديه فى الاناء قبل غسلها لا ينجس الماء بذلك بالاتفاق كما فى مجموع الفتاوى ٤٦،٤٥/٢١ والقول بأنه ينجس شاذ ، والقول بأنه يصير مستعملا ضعيف كما فى تهذيب السنن ٦٩/١ ، والله تعالى أعلم .

وسلم أنه قال : "لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم

يذكر اسم الله عليه " .

(١) (٢)

أخرجه أبو داود والترمذي .

(١) أبو داود ح ١٠١ ، وأحمد ٤١٨/٢ ، وصححه الحاكم ١٤٦/١ ، ١٤٧ قال قد احتج مسلم بيعقوب بن أبي سلمة الماجشون ، وتعقبه الذهبي في الذيل بأن الصواب يعقوب بن سلمة الليثي ، واسناده فيه لين .

قلت وذلك بسبب يعقوب هذا فقد قال في الميزان ٤٥٢/٤ هو شيخ ليس بعمدة ، وفي الكاشف ٢٥٤/٣ ليس بحجة ، وفي التقريب ص ٦٠٨ مجهول الحال ، وقال في ص ٢٤٩ سلمة الليثي لين الحديث . وذكر المصنف فيما يلي طعن البخاري في سماع يعقوب وأبيه ، وقال المنذرى في المختصر ٨٨/١ هو أمثل الأحاديث الواردة اسنادا .

قلت وقد رواه الحاكم ١٤٧/١ عن أبي سعيد من طريق كثير ابن زيد عن ربيع بن عبد الرحمن ، وذكر سنده إلى الأثرم قال سمعت أحمد بن حنبل يقول : "... أحسن ما يروى في هذا الحديث كثير بن زيد ، وقال اسحاق بن راهويه هو أصح ما في الباب كما في التلخيص ص ٧٤ . قلت كثير هذا هو الأسلمي المدني قال فيه أبو زرعة صدوق فيه لين ، وضعفه النسائي ووثقه ابن معين مرة وقال مرة ليس به بأس ، وعن ابن المديني أنه صالح وليس بالقوي ، وقال ابن عدي لم أر بحديثه بأسا كما في الميزان ٤٠٤/٣ .

قلت وقال أبو حاتم ١٥٠،١١٥/٧ صالح وليس بالقوي يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات ٣٥٤/٧ وقال في التقريب ص ٤٥٩ صدوق يخطئ . وفيه أيضا ربيع ، مصغر ، ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد قال في الميزان ٣٨/٢ قال أحمد ليس بمعروف ، وقال البخاري منكر الحديث ، وقال ابن عدي أرجو أنه لا بأس به .

قلت وذكره ابن حبان في الثقات ٣٠٩/٦ وقال في التقريب ص ٢٠٥ مقبول .

(٢) ح ٢٥ من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن أبي ثفال المري

عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها مرفوعا ولم يذكر فيه الجملة الأولى : "لا صلاة لمن لا وضوء له" ، وقال أبو عيسى قال محمد بن اسماعيل هو أحسن شيء في هذا الباب ، وذكر في التلخيص ٧٤/١ أنه اختلف في وصله وإرساله وصحح الدارقطني وصله وكذا أبو حاتم وأبو زرعة لكن قال الحديث ليس بصحيح ، أبو ثفال ورباح مجهولان ، وقال ابن القطان الحديث ضعيف جدا ، وقال البزار لا يثبت .

قلت قال في الميزان ٥٠٨/٤ أبو ثفال قال البخاري فيه نظر ، ونقل الأثرم عن أحمد مازوى عبد الرحمن بن حرملة لا يثبت ، وقال الذهبي ما هو بقوي ولا اسناده يمتضى . وقال في التقريب ص ١٣٤ مقبول ، وقال في ص ٢٠٥ رباح بن عبد الرحمن مقبول .

وحكى الترمذى عن أحمد بن حنبل أنه قال : لأعرف فى
(١)
هذا الباب حديثا له اسناد جيد .

وتكلم البخارى على اسناد هذا الحديث وقال : لايعرف
(٢)
لمسلمة سماع من أبى هريرة ، ولاليقوب سماع من أبيه . وهذا
(٣) (٤)
هو سند هذا الحديث : فانه رواه يعقوب بن سلمة عن أبيه عن
أبى هريرة .

ومن فوائده :

(٥)
أنه عمل بظاهره اسحق بن راهويه وقال : ان ترك
التسمية فلا وضوء له حتى أنه تجب عليه الاعادة ، حكاه عنه
(٦)
الخطابى .

وحكى عنه البغوى : أنه ان تركها عامدا أعاد ، وان
(٧) (٨)
تركها ناسيا فلا يعيد .

= قلت فهذه الطرق الثلاثة ليس فيها ضعيف ضعفا لاينجبر ،
واذن يرتقى بمجموعها الحديث الى درجة الحسن ، وذكر
فى التلخيص ٧٥/١ شواهد أخرى عن عائشة وسهل بن سعد
الساعدى وأبى سبرة وأم سبرة وعلى وكلها ضعيفة ثم قال
والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن
له أصلا . وقواه أيضا المنذرى فى الترغيب والترهيب
١٠٠/١ وتابعهما فى الارواء ١٢٢/١ وحسنه لأجل ذلك .

- (١) الترمذى ٣٨/١ .
- (٢) التاريخ الكبير ٧٦/٤ .
- (٣) فى (ب) ل ٣/ب ، و (ج) ص ١٢ ، و (ز) ل ٧/ب : "مسلمة"
وهو تصحيف .
- (٤) سبق الكلام على يعقوب وأبيه سلمة فى تخريج حديث أبى
هريرة .
- (٥) فى (ب) ل ٣/ب : "اسحاق" .
- (٦) المعالم ٨٨/١ ، وهو رواية عن أحمد كما فى المغنى
١٠٢/١ ، الانصاف ١٢٨/١ .
- (٧) فى النسخ الباقية : "فلا" فقط .
- (٨) شرح السنة ٤١٠/١ ، وانظر الترمذى ٣٨/١ ، المغنى
١٠٣/١ ، عمدة القارى ٢٥١/٢ .

وقال أصحاب الظاهر : انها واجبة وشرط في الطهارة ،
(٢)
فان تركها عامدا أو ناسيا بطلت طهارته ، وحكاه في الذخائر
(٣)
عن داود .

وذهب أكثر أهل العلم الى أن التسمية في ابتداء
الوضوء مستحبة ، فان تركها فلا شيء عليه ، وحملوا الحديث
(٤)
- ان صح - على نفى الفضيلة .

وحمله بعضهم على أن المراد به ذكر الله تعالى في
قلبه بأن يقصد بوضوئه التقرب الى الله فيرجع حاصله الى
(٥)(٦)
النية .

-
- (١) المجموع ٣٦١/١ ، عمدة القارى ٢٥١/٢ ، لكن في المحلى
٦٨/٢ ذكر ابن حزم الظاهري أن التسمية عند الوضوء
مستحبة كقول الجمهور .
- (٢) لعلمه كتاب : "الذخائر في فروع الشافعية" للقاضي أبي
المعالى مجلى بن جميع المخزومى الشافعى المتوفى سنة
خمسين وخمسماية (٥٥٥٠هـ) وهو من الكتب المعتبرة في
هذا المذهب كما في كشف الظنون ٨٢٢/١ ، وانظر طبقات
السبكي ٣٠٠/٤ ، طبقات الشافعية لهداية الله الحسينى
ص ٢٠٦، ٢٠٧ ، وفيات الاعيان ١٥٥/٤ ، شذرات الذهب ١٥٧/٤
البداية والنهاية ٢٣٣/٢٢ ، مرآة الجنان ٢٩٧/٣ ،
العبر ١٣/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٢٥/٢٠ .
- (٣) فيه اشارة من المصنف الى أن وجوب التسمية قول داود
من أهل الظاهر فقط لان ابن حزم ظاهري وهو يقول
بالاستحباب .
- (٤) شرح السنة ٤١٠، ٤١١/١ ، وانظر : المعالم ٨٨/١ ، الام
٣١/١ ، عمدة القارى ٢٥١/٢ ، المجموع ٣٦١/١ ، المغنى
والانصاف ١٢٨/١ وفيهما أنه ظاهر مذهب أحمد ، الفواكه
الدوانى للنفراوى ١٥٨/١ ، الثمر الدانى للابى ص ٤٦
وفيه أن لمالك رواية ثانية هي انكار التسمية عند
الوضوء أى أنها بدعة ، ورواية ثالثة هي اباحة
التسمية .
- (٥) شرح السنة ٤١١/١ وحكاه فيه عن ربيعة ، وانظر :
المعالم ٨٨/١ ، بداية المجتهد ١٣/١ .
- (٦) الراجح قول الجمهور باستحباب التسمية عند ابتداء
الوضوء لحديث الباب وهو حسن بمجموع طرقه كما في
التخريج ، والأمر فيه ليس للوجوب بدليل الآية : {واذا
قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ...} فهي لاتتناول
التسمية فلا تكون واجبة كغسل الوجه ... ودفعاً للتعارض
مع الآية يحمل الحديث على الاستحباب وعلى نفى الفضيلة
وكمال الوضوء ، والله تعالى أعلم .

حديث فى السواك :

- (١)
(٣٦) عن أبى بردة عن أبيه قال : "أتيت النبى صلى الله عليه وسلم فوجدته يستن بسواك بيده فيقول : أع ، أع ، والسواك فى فيه كأنه يتهوع" .
(٣)
(٣٧) وعن حذيفة قال : "كان النبى صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل يشوف فاه بالسواك" .
(٤)
أخرجه [ما] البخارى .
(٣٨) وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال "لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة" .
(٥)
أخرجه مسلم .
(٣٩) وعن شريح - وضبطه بشين معجمة ، وهو ابن هانىء بن يزيد بن كعب الكوفى ، سمع من أبيه وعلى وعائشة ،
(٦)
(٧)

- (١) هو أبو بردة - بضم الباء وسكون الراء - ابن أبى موسى الأشعرى واسمه عامر بن عبد الله بن قيس ، ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين ، ولى قضاء الكوفة بعد شريح ، مات سنة أربع ومائة وقيل غير ذلك ، وقد جاوز الثمانين ، أخرج له الجماعة .
انظر : الفتح ٣٥٥/١ ، التقريب ص ٦٢١ ، التهذيب ١٨/١٢ ، الكاشف ٢٧٣/٣ ، الخلاصة ص ٤٤٣ ، طبقات خليفة ص ١٥٨ ، تاريخ الثقات ص ٤٩١ ، الثقات ١٨٧/٥ ، العبر ٩٧/١ ، أخبار القضاة لوكيع ٤٠٨/٢ .
(٢) "أع ، أع" بضم الهمزة كما فى الفتح ٣٥٦/١ ، قال ابن حجر وهى أشهر الروايات .
(٣) معنى يتهوع : يتقيأ كما فى شرح السنة ٣٩٧/١ ، وانظر معجم مقاييس اللغة ١٩/٦ ، النهاية ٢٨٢/٥ .
(٤) الحديثان فى البخارى ك/الوضوء ٦٦/١ ، ولهذا صححت عبارة المصنف من "أخرجه" الى "أخرجهما" ، وحديث حذيفة أخرجه أيضا مسلم ك/الطهارة ، ح ٢٥٥ ، ٤٧ .
(٥) ح ٢٥٢ وأخرجه أيضا البخارى فى ك/الجمعة ٢١٤/١ .
(٦) فى جميع النسخ : "من أبى على..." ، والتصويب من الاكمال ٢٧٧/٤ .
(٧) وهو مخفوم ثقة معمر عابد ، كان على شرطة على رضى الله عنه قتل مع ابن أبى بكر بسجستان سنة ثمان وسبعين عن مائة سنة أو أكثر ، أخرج له الجماعة الا البخارى .
=

(١)
ذكره فى الاكمال فى فصل الشين المعجمة - قال : "سألت
عائشة بئى شئ كان يبدأ رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا دخل بيته ، قالت بالسوك" .

(٢)

أخرجه مسلم .

(٤٠) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : "السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب" .

(٣)

أخرجه النسائى .

(٤١) وعن أبى موسى قال : "دخلت على النبى صلى الله عليه

وسلم وطرف السواك على لسانه " .

(٤)

أخرجه مسلم .

(٥)

(٤٢) ذكر هذا الحديث صاحب اللوامع عن أبى موسى قال :

"دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم وهو يستاك فوضع

= انظر : طبقات خليفة ص ١٤٨ ، تاريخ ابن معين ٢/٢٥١ ،
الجرح والتعديل ٣٣٣/٤ ، الثقات ٣٥٣/٤ ، العبر ١/٦٦ ،
الكاشف ٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ١/٥٩ ، التقريب ص ١٤٥ ،
التهذيب ٣٣٠/٤ ، الخلاصة ص ١٦٥ .
الاكمال ٢٧٧/٤ .

(١)

(٢) ح ٢٥٣ .

(٣) ١٠/١ وأخرجه الشافعى ح ٦٣ ، وأحمد ٤٧/٦ ، وصححه ابن
خزيمة ح ١٣٦ ، وابن حبان ح ١٠٥٣ ، وعلقه البخارى
ك/الموم ترجمة ب ٢٧ ، ٢٣٤/٢ بصيغة الجزم . قال النووى
فى المجموع ٣٠٥/١ والمنذرى فى الترغيب والترهيب
١٠١/١ وتعليقاته المجزوم بها صحيحة . وحسنه البغوى
٣٩٤/١ ، وصححه النووى فى المجموع ٣٠٥/١ ، والالبانى
فى الارواء ١٠٥/١ ، وساق له طرقا أخرى .

(٤)

(٥) ح ٢٥٤ .

لعل المراد بالكتاب هو : لوامع الدلائل فى زوايا
المسائل وهو لأبى الحسن على بن محمد الكيا الهراسى
الشافعى المتوفى سنة أربع وخمسمائة ، كما فى كشف
الظنون ١٥٦٩/٢ ، وانظر : تبیین كذب المفتري لابن
عساكر ص ٢٨٨ ، الكامل ٢٦٢/٨ ، وفيات الاعيان ٢٨٦/٣ ،
طبقات الشافعية الكبرى ٢٨١/٤ ، طبقات الشافعية
لهداية الله ص ١٩١ ، المنتظم ١٦٧/٩ ، المستفاد من
ذيل تاريخ بغداد ١٩٧/١٩ ، البداية والنهاية ١٧٢/١٣ ،
النجوم الزاهرة ٢٠١/٥ .

السواك على طرف لسانه وهو يقول : اه ، اه - يعنى
(١)
يتهوع" .

وقال اتفق محمد وأبو داود على اخراجه ، ورواه أبو
(٢)
بردة عن أبي موسى .

غريب هذه الأحاديث :

قوله : "يشوص" ، ضبطه بياء مفتوحة وشين مضمومة وواو
(٣)
وماد مهملة ، أى ينظف .
(٤)(٥)
وقوله : "يستن" ، أى يستاك . ذكرهما فى الغريب .

حديث فى المضمضة والاستنشاق :

(٤٣) عن أبى هريرة "أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
إذا توضأ أحدكم فليجعل فى أنفه ماء ثم لينثر ، ومن
استجرم فليوتر" .

-
- (١) فى جميع النسخ : "اه ، اه يتفوع" وهو تمحيص ،
والتصويب من أبى داود ١٣/١ ، وقد سبق أن رواية
البخارى : "أع ، أع يعنى يتهوع" وأنها أشهر الروايات
(٢) البخارى ٦٦/١ ، أبو داود ح ٤٩ .
(٣) وقيل يغسل ، وقيل يدلك كما فى غريب أبى عبيد ١٥٨/١ ،
معجم مقاييس اللغة ٢٢٧/٣ ، النهاية ٥٠٩/٢ ، المعالم
٤٣/١ ، شرح السنة ٣٩٦/١ ، المجموع ٣٠٧/١ ، غريب ابن
الجوزى ٥٦٧/١ ، ورجح الخطابى والنووى وابن الاثير
وابن الاعرابى وابراهيم الحربى وغيرهم أنه ذلك .
(٤) شرح مسلم ١٤٥/٣ ، شرح السنة ٣٩٧/١ ، معجم مقاييس
اللغة ٦٣/٣ ، النهاية ٤١١/٢ ، المعالم ٤١/١ .
(٥) حكم السواك : هو سنة باتفاق أهل العلم كما فى المغنى
٩٥/١ ، المبدع ٩٩٠٩٨/١ ، شرح مسلم ١٤٢/٣ ، المجموع
٣٠٧/١ الا ما حكى عن اسحاق وداود بأنهما قالا بالوجوب
ولم يمح ذلك عنهما لأن مذهب داود الاستحباب كما فى شرح
مسلم والمجموع ، وفى المحلى ٢٩١/٢ ذكر ابن حزم أنه
مستحب ولم يذكر الخلاف فيه فلعله مذهب داود أيضا .
ويتأكد الاستحباب لمواظبته صلى الله عليه وسلم على
ذلك ، والله تعالى أعلم .

(١)

أخرجه مسلم .

(٤٤) وعن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

"إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستنثر ثلاثا فان

الشيطان يبیت على خيشومه " .

(٢)

أخرجه مسلم أيضا .

(٤٥) وعن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم "أنه قال

إذا استيقظ أحدكم فليجعل فى أنفه ماء ثم ليستنثر ،

ومن استجرم فليوتر " .

(٣)

ذكره فى الموطأ وأخرجه البخارى .

(٤٦) وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه أنه دعا بوضوء فأفرغ

على يديه من انائه فغسلهما ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه

فى الوضوء فتمضمض واستنشق واستنثر ثم غسل وجهه ثلاثا

ويديه الى المرفقين ثلاثا ثم مسح رأسه ثم غسل رجليه

ثلاثا ثم قال رأيت النبى صلى الله عليه وسلم توضأ نحو

وضوئى هذا ، وقال من توضأ نحو وضوئى هذا وصلى ركعتين

لا يحدث فيهما نفسه غفر له ما تقدم من ذنبه " .

(٤)

أخرجه البخارى .

غريب هذه الأحاديث :

(٥)

قوله : "المضمضة" ، وهو أن تفع الماء فى فمك وتحركه

(١) هذا اللفظ للبخارى ٤٨/١ دون "ماء" ، والذي فى مسلم

ح ٢٣٧ فيه تقديم الاستجمار .

(٢) هذا اللفظ للبخارى ك/بدء الخلق ب ١١ ، ٩٦/٤ ، والذي

فى مسلم ح ٢٣٨ بمعناه .

(٣) الموطأ ١٩/١ بلفظ "ثم لينثر" ، والبخارى ٤٨/١ بلفظ :

"من توضأ فليستنثر ومن" .

(٤) ٤٩٠، ٤٨/١ ، ورواه مسلم بمعناه ح ٢٢٦ .

(٥) الصحاح ١١٠٦/٣ .

و"الاستنشاق" أن تجعل الماء فى الأنف ثم تخرجه وتحرك
 "النثرة" وضبطها بنون مفتوحة وشاء معجمة بثلاث ساكنة وراء
 (١) (٢)
 مفتوحة وهاء وهى طرف الأنف حكاه الأصمعى .

وقوله : "من استجمر" هو استعمال الجمار ، وهى حجارة
 الاستنحاء ، وأصلها الحجارة المصار ، وهى التى تستعمل فى
 (٣)
 الحج أيضا .

(٤)
 ومعنى قوله : "فليوتر" أى فليجعل عدد الاستجمار وقرا .
 و"الخيشوم" ضبطه بحاء معجمة مفتوحة وياء ساكنة وشين
 معجمة مضمومة وواو ساكنة وميم ، قال الجوهري : وهو أقمى
 (٥)
 الأنف .

-
- (١) هو عبد الملك بن قريب ، بالتصغير ، الباهلى البصرى ،
 أبو سعيد العلامة اللغوى الاخبارى ، سمع ابن عون
 والكبار وأكثر عن أبى عمرو بن العلاء ، صدوق سنى ،
 مات سنة عشرة ومائتين ، وقيل غير ذلك ، وقد قارب
 التسعين ، أخرج له مسلم وأبو داود والترمذى ، رحمه
 الله تعالى .
 انظر : المعارف ص ٣٣٦ ، التاريخ الكبير ٤٢٨/٥ ،
 الجرح والتعديل ٢٦٣/٥ ، الثقات ٣٨٩/٨ ، تاريخ بغداد
 ٤١٠/١٠ ، العبر ٢٩١/١ ، أنباء الرواة ١٩٧/٢ ،
 التقريب ص ٣٦٤ ، التهذيب ٤١٥/٦ ، وفيات الأريان ١٧٠/٣
 سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ .
- (٢) فى شرح السنة ٤١٣/١ نسب البغوى هذا المعنى الى
 الاستنشار وحكاه فى تهذيب اللغة ٧٣/١٥ عن ابن الأعرابى
 وقد جعل بعض أهل العلم الاستنشار بمعنى الاستنشاق كما
 فى تهذيب اللغة ٧٤/١٥ ، وشرح السنة ٤١٣/١ ، واليه
 ذهب الخطابى ٩٣/١ إلا أنه قال النثرة الأنف .
 والتحقيق أن الاستنشاق غير الاستنشار : فالأول سابق على
 الثانى ، وهو ادخال الماء فى الأنف وجذبه الى أعلى
 حتى يبلغ الخياشيم كاستنشاق الريح الطيبة وشمها ،
 والاستنشار هو اخراج ماء الاستنشاق من الأنف مع تحريك
 طرف الأنف كأنه يتمخط .
 انظر : تهذيب اللغة ٧٤/١٥ ، شرح السنة ٤١٣/١ ، غريب
 ابن الجوزى ٤٠٩،٣٩٠/٢ ، مشارق الأنوار ٢٩٠،٤٠٣/٢ .
- (٣) شرح السنة ٤١٢/١ ، وانظر : غريب ابن قتيبة ١٦٠/١ ،
 غريب ابن الجوزى ١٧٠،١٦٩/١ ، النهاية ٢٩٢/١ .
- (٤) غريب ابن قتيبة ١٦٠/١ ، غريب ابن الجوزى ٤٥١/٢ ،
 النهاية ١٤٧/٥ .
- (٥) الصحاح ١٩١٢/٥ ، القاموس المحيط ١٠٦/٤ .

وأما فوائدها :

فالأولى : أن ظاهر هذه الأحاديث يدل على الوجوب فانه أمر ، وقد قال جماعة بوجوب المضمضة والاستنشاق فى الوضوء والغسل جميعا ، وهو قول ابن أبى ليلى وابن المبارك (١) واسحاق . (٢)

وقال الثورى وأبو حنيفة : هما واجبان فى الغسل سنتان (٣) فى الوضوء .

(٤) وقال أحمد وأبو ثور : المضمضة سنة فيهما ، والاستنشاق

-
- (١) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، واسم أبى ليلى يسار ، الأنصارى الكوفى أبو عبد الرحمن ، ولى القضاء لبنى أمية ثم لبنى العباس وكان فقيها مفتيا بالرأى ، وكان فى الحديث صدوقا سيء الحفظ جدا ، مات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو على القضاء ، أخرج له الأربعة . انظر : طبقات خليفة ص ١٦٧ ، المعارف ص ٢١٦ ، الجرح والتعديل ٣٢٢/٧ ، تاريخ البخارى ١٢/١ ، العبر ١٦٢/١ ، التقريب ص ٤٩٣ ، التهذيب ٣٠١/٩ ، سير أعلام النبلاء ٣١٠/٦ ، وفيات الأعيان ١٧٩/٤ .
- (٢) شرح السنة ٤١٤/١ ، وانظر : الترمذى ٤١٠،٤٠/١ ، المعالم ١٠٦/١ ، المجموع ٣٧٣/١ ، التمهيد ٣٤/٤ ، المغنى ١١٨/١ ، المبدع ٢٢/١ وفيهما أنه المشهور عن أحمد .
- (٣) شرح السنة ٤١٥/١ ، وانظر : سنن الترمذى ٤١/١ ، بدائع الصنائع ١٥٧،١٢٧/١ ، تبیین الحقائق للزيلعى ١٣،٤/١ ، الهداية وشرح فتح القدير ٥٠،٢٣،٢٢/١ ، وهو رواية عن أحمد كما فى المغنى ١١٩/١ ، المبدع ٢٢/١ ، الانصاف ١٥٢/١ .
- (٤) هو إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبي البغدادي أبو ثور الفقيه أحد الأعلام تفقه بالشافعى وسمع من ابن عيينة وغيره ، وبرع فى العلم ولم يقلد أحدا ، وهو ثقة فى الحديث ، مات سنة أربعين ومائتين ، أخرج له أبو داود وابن ماجه كما فى العبر ٣٣٩/١ ، والتقريب ص ٨٩ .
- انظر : تاريخ بغداد ٦٥/٦ ، الجرح والتعديل ٩٧/٢ ، الثقات ٧٤/٨ ، التاريخ الصغير ٣٧٢/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى ٧٤/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٠/٢ ، وفيات الأعيان ٢٦/١ ، الوافى بالوفيات للصفدى ٣٤٤/٥ ، ميزان الاعتدال ٢٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٧٢/١٢ ، التهذيب ١١٨/١ ، الوفيات لابن قنفذ ص ١٧٣ .

(١)

فرض فيهما .

وقال قوم : هما سنتان فيهما جميعا ، وهو مذهب أكثر

(٢) (٣) (٤)

أهل العلم .

حديث في أن النثر باليد اليسرى :

(٥)

(٤٧) روى عن علي كرم الله وجهه : "أنه دعا بوضوء فتمضمض

واستنشق فنثر بيده اليسرى ، فعل هذا ثلاثا ثم قال :

(٦)

هذا طهور نبي الله صلى الله عليه وسلم .

(٧)

أخرجه النسائي .

(١) شرح السنة ٤١٥/١ ، وهو رواية عن أحمد وبه قال أيضا

أبو عبيد وابن المنذر كما في المغنى ١١٨/١ ، وانظر

المجموع ٣٧٣/١ ، المبدع ٢٢/١ ، الانصاف ١٥٢/١ .

(٢) شرح السنة ٤١٥/١ ، وانظر : الترمذى ٤١/١ ، المدونة

١٥/١ ، بداية المجتهد ٧/١ ، المنتقى للباجى ٩٦٠٣٥/١ ، مغنى

التمهيد ٣٤/٤ ، الأم ٢٥٠٢٤/١ ، المجموع ٣٧٣/١ ، مغنى

المحتاج ٥٧/١ ، ونقله في المغنى ١١٩/١ عن مالك

والشافعى والحسن والحكم وحماة وقتادة وربيعة ويحيى

ابن سعيد الأنصارى والليث والأوزاعى ، وذكر فى الانصاف

١٥٣/١ أنها رواية عن أحمد .

(٣) وفى المحلى ٢٧٧/١ ، ٧٠٠٦٧/٢ أن مذهب داود وابن حزم

أن الاستنشاق والاستنثار فرضان فى الوضوء دون الغسل

وأن المضمضة سنة فيهما .

(٤) الراجع قول الجمهور وهو استحباب المضمضة والاستنشاق

والاستنثار فى الوضوء والغسل للآية : {إذا قمتم الى

الملاة فاغسلوا وجوهكم ...} وللآية : {وان كنتم جنبا

فاظهروا} فلم يرد فيهما ذكر الأمور الثلاثة . وأما

الاحاديث الواردة فى الأمر بها فان الأمر فيها مصروف

للندب لأنه لا يصح معارضتها للآيتين . ويتأكد استحباب

هذه الأمور لمواظبته صلى الله عليه وسلم . وقد نقل فى

الفتح ٣٧٢/١ الاجماع على أن الوضوء فى غسل الجنابة

غير واجب ، وهذه الأمور من توابع الوضوء فتسقط بسقوطه

ونقل النووى والعينى الاجماع على أن الاستنثار لا يجب

كما فى المجموع ٣٧٥/١ ، وعمدة القارى ٣٠٩/٣ ، والله

تعالى أعلم .

(٥) سبق التعليق على ذلك فى هامش ج ٣ .

(٦) فى (ج) ص ١٤ : "رسول" بدل : "نبي" .

(٧) ٦٧/١ عن موسى بن عبد الرحمن (الكندى الكوفى كما فى

التهذيب ٣٥٥/١٠) عن حسين بن على (الجعفى الكوفى كما

فى التهذيب ٣٥٧/٢) عن زائدة (وهو ابن قدامة كما فى =

(١)

حديث فى المبالغة فى ذلك :

(٢) (٣)

(٤٨) عن عاصم بن لقيط عن أبيه قال قلت يا رسول الله صلى

الله عليه وسلم : أخبرنى عن الوضوء ، قال : "أسبغ

الوضوء وبالع فى الاستنشاق الا أن تكون صائماً" .

أخرجه النسائى .

(٤٩) وزاد فقال : "أسبغ الوضوء واخلل الأصابع" ، ولم يقل :

(٤)

"الا أن تكون صائماً" .

= التهذيب (٣٠٦،٣٠٥/٣) عن خالد بن علقمة (أبو حية الوادعى كما فى التهذيب ١٠٨/٣) عن عبد بن خير (وهو ابن يزيد الهمداني الكوفى كما فى التهذيب ١٢٤/٦) عن على رضى الله عنه ، وهذا اسناد حسن رجاله شقات كلهم الا خالد بن علقمة وهو صدوق كما فى التقريب على الترتيب ص ٥٥٢، ١٦٧، ٢١٣، ١٨٩، ٣٣٥ ، وقال فى تخريج المشكاة ١٢٩/١ هـ ٤ سنده صحيح ورواه الترمذى ح ٤٩ من طريق أبى اسحاق عن عبد بن خير عن على وأشار الى الاسناد الاول ثم قال حديث حسن صحيح . وقال فى المجموع ٣٧٠/١ رواه البيهقى ٤٨/١ باسناد صحيح .

(١)

(٢) هو عاصم بن لقيط بن صبرة ، بفتح المهملة وكسر الموحدة ، العقيلي ، بالتصغير ، ثقة من الطبقة الوسطى من التابعين ، أخرج له الأربعة والبخارى الادب المفرد كما فى التقريب ص ٢٨٦ ، وقد صرح النسائى أنه عاصم بن لقيط بن صبرة كما فى سننه ٦٦/١ .

(٢)

وانظر : تاريخ الثقات ص ٢٤٢ ، الجرح والتعديل ٣٥٠/٦ ٢٣٤/٥ ، الكاشف ٤٧/٢ ، التهذيب ٥٦/٥ ، الخلاصة ص ١٨٣ . هو لقيط بن صبرة بن عبد الله بن المنتفق صحابى مشهور روى عن النبى صلى الله عليه وسلم وروى عنه ابنه عاصم فقط ، أخرج له الأربعة والبخارى فى التاريخ ، واختلف فى اسم أبيه قيل ابن عامر بن صبرة وقيل ابن صبرة بن عامر ، وقيل ابن عامر بن المنتفق أبو رزين العقيلي رضى الله عنه .

(٣)

انظر : التقريب ص ٤٦٤ ، الامابة ١٤/٩-١٧ ، الاستيعاب ٢٨٧/٩ ، الكاشف ١٢/٣ ، الخلاصة ص ٣٢٣ ، أسد الغابة ٥٢٢-٥٢٤ ، شرح السنة ٤١٧/١ .

(٤) النسائى ٧٩، ٦٦/١ ورواهما فى سياق واحد أبو داود ح ١٤٢ والترمذى ك/المصوم ح ٧٨٨ وقال هذا حديث حسن صحيح ، وصححه كذلك ابن خزيمة ح ١٥٠ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ١٥٩ ، والحاكم ١٤٨، ١٤٧/١ ووافقه الذهبى =

(٤)

حديث فى غسل الوجه واليدين ومسح الرأس وغسل الرجلين :

(٥٠) روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه توضأ فغسل
(١)
[وجهه] ، أخذ غرفة من ماء فتمضمض واستنشق ، ثم أخذ
غرفة من ماء فجعل بهذا هكذا أضاف يده الى الأخرى وغسل
بها وجهه ، ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليمنى
ثم أخذ غرفة من ماء فغسل بها يده اليسرى حتى غسلهما
ثم أخذ غرفة أخرى فمسح بها رأسه ، ثم أخذ غرفة أخرى
فغسل بها رجله اليمنى ، ثم أخذ غرفة أخرى فغسل بها
رجله اليسرى ، ثم قال لى هكذا رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم توضأ " .

(٢) (٣)

أخرجه البخارى مرفوعا الى ابن عباس .

غريبه :

قوله : "غرفة" ، وهى بضم الغين المعجمة ، عبارة عن
ملء اليد ، وبالفتح المرة الواحدة .

وقد ذكرنا حديث عثمان وذكر فيه : "غسل اليدين الى
المرفقين" وفيه لغتان : أحدهما بفتح الميم وكسر الفاء ،

= وابن القطان كما فى حاشية السندى على شرح السيوطى
لسنن النسائى ٦٦/١ ، والالبانى فى تخريج المشكاة
١٢٨/١ هـ ، وابن حجر فى الإصابة ١٥/٩ .

- والمبالغة فى المضمضة والاستنشاق سنة بلا خلاف (يعنى
لغير الصائم) كما فى المجموع ٣٧٠/١ ، والمغنى ١٠٤/١ .
(١) فى جميع النسخ : "يديه" والتصويب من صحيح البخارى .
(٢) سبق التعليق على هذه العبارة ، انظر هامش ح ٣١
المتقدم .
(٣) البخارى ٤٤/١ بنحوه وفى مظهره : "أنه توضأ فغسل
وجهه" .

والأخرى بكسر الميم وفتح الفاء ، وهو موصل الذراع بالعقد ،
(١)
ذكره الجوهري .

(٥١) وروى أن علياً رضي الله عنه دعا بطهور وقد صلى ، قال
(٢)
الراوي قلنا ما يصنع بالطهور وقد صلى ما يريد إلا
(٣)
يعلمنا ، قال فدعا باناء فيه ماء وطست قال وصب على
يديه فغسلهما ثلاثاً قبل أن يغمسهما في الاناء ، ثم
تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وتمضمض من الكف الذي يأخذه
وغسل وجهه ثلاثاً ويده اليمنى ثلاثاً ويده اليسرى ثلاثاً
ثم جعل يده في الاناء ، ثم مسح رأسه مرة واحدة ، ثم
غسل رجله اليمنى ثلاثاً ورجله اليسرى ثلاثاً ، ثم قال :
من سره أن يعلم طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم
(٤)
فهو هذا .

غريبه :

"الطست" ، وهو بفتح الطاء المهملة وسكون السين
(٥)
المهملة وتاء ، ذكره الجوهري .

- (١) الصحاح ٤/١٤١٠، ١٤٨٢ ، وانظر : معجم مقاييس اللغة
٤/١٨ ، ٢/٤١٨ ، القاموس المحيط ٣/١٨٠، ٢٣١ .
(٢) هو عبد خير كما في صحيح ابن خزيمة ج ١٤٧ ، وصحيح ابن
حبان ج ١٠٦٥ .
(٣) في (ز) ل ٩/أ "ليعلمنا" كما في النسائي ١/٦٨ ، وفي
باقي النسخ : "يعلمنا" كما في أبي داود ج ١١١ .
(٤) لم يعزه المصنف وهو عند أبي داود ج ١١١ ، والنسائي
١/٦٨ ، وصححه ابن خزيمة ج ١٤٧ ، وابن حبان ج ١٠٦٥ ،
والإباني في التعليق على ابن خزيمة وشعيب الأرناؤوط
في التعليق على شرح السنة ١/٤٣٣ هـ - ٢ .
قلت فيه خالد بن علقمة وهو أبو حية صدوق كما في
التقريب ص ١٨٩ فأسناده حسن ومن صححه فلعله صححه
لكثرة طرقه والله تعالى أعلم .
(٥) الصحاح ١/٢٥٨ ، وانظر معجم مقاييس اللغة ٣/٥٦ ،
والنهاية ٣/١٢٤ وفيها أن التاء بدل من السين أصله طس
بالسين المشددة وجمعه طساس وطسوس . وقال في المشارق
١/٣٢١ فيها لغات طست وطس وطسة بفتح الطاء وكسرها
وذكر من جمعها على طسات وطسييس وطسوت .

(١) وروى أن رجلا قال لعبد الله بن زيد بن عاصم هل تستطيع
(٢) أن ترينى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يتوضأ ، قال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء فأفرغ
على يده اليمنى فغسل يده مرتين ثم تمضمض واستنشق
ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى
المرفقين ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ، بدأ
بمقدم رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه ثم ردهما حتى رجع
إلى المكان الذى بدأ منه ثم غسل رجليه .
(٣) أخرجه الشيخان جميعا .
وهذا مائىل عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة
رضى الله عنهم .

وفيه مسائل :

الأولى : ذهب الشيعة إلى أن يمسح على الرجلين ، وحكى
ذلك عن محمد بن جرير الطبرى ، وتمسكوا بقوله عز وجل :
(٤) { ... وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم } ، عطف الرجلين على الرأس

-
- (١) هو عمرو بن أبى حسن كما سماه البخارى فى الحديث الذى
بعد هذا ٥٥/١ ، كما فى الفتح ٢٩٠/١ .
(٢) هو الأنصارى المازنى أبو محمد ويعرف بابن أم عمارة
صحابى جليل اختلف فى شهوده بدراء وشهد أحدا وغيرها ،
اشترك هو ووحشى فى قتل مسيلمة الكذاب ، وقتل يوم
الحرّة سنة ٦٣هـ وهو ابن ثلاث وسبعين سنة رضى الله عنه
انظر : طبقات خليفة ص ٩٢ ، طبقات ابن سعد ٥٣١/٥ ،
تاريخ المحابة لابن حبان ص ١٥٥ ، الاستيعاب ٢٠٩/٦ ،
أسد الغابة ٢٥٠/٣ ، الاصابة ٩١/٦ ، العبر ٥٠/١ ،
المجموع ٤٠٢/١ ، التهذيب ٢٢٣/٥ ، سير أعلام النبلاء
٣٧٧/٢ .
(٣) البخارى ٥٤/١ واللفظ له ، ومسلم ح ٢٣٥ بمعناه .
(٤) سورة المائدة : ٦

(١) (٢)

الممسوح .

وأجاب الجماعة عن ذلك بأنه قد قرئ : {وأرجلكم}

(٣)

بالنصب عطفًا على المغسول فيكون مغسولا . ثم قالوا : أو هو

(٤)

مجرور بالمجاورة ، وقد قال الله تعالى : {عذاب يوم أليم}

وأليم وصف للعذاب ، وإنما جروا بالمجاورة . وقالوا قد سمي

الغسل مسحًا ولهذا يقال للرجل إذا توفئ مسح على أعضائه ،

(٥) (٦) (٧) (٨)

حكى ذلك عن أبي زيد الأنصاري .

(١) يريد قراءة الجر بكسر اللام في "أرجلكم" وهي لابن كثير

وأبى عمرو وحمزة كما في : التبصرة ص ٤٨٤ ، الاقناع

٦٣٤/٢ ، أحكام القرآن للجصاص ٣/٣٤٩ ، زاد المسير

٣٠١/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ٦/٩١ ، فتح القدير

١٨/٢ .

(٢) والذي حكى عن ابن جرير هو التخيير بين الغسل والمسح

وحكى عن داود والجبائي كذلك كما في المعالم ٩٣/١ ،

وبداية المجتهد ١١/١ ، والعارضة ١/٥٨ ، وشرح السنة

٤٢٩/١ ، والمجموع ١/٤١٤ ، وابن كثير ٢/٢٥٠ ، قال

ابن كثير وروى عن طائفة من السلف ما يوهم القول

بالمسح (رواه ابن جرير ٦/١٢٨، ١٢٩) ثم قال هذه آثار

غريبة جدا وهي محمولة على أن المسح هو الغسل الخفيف

ثم رد على من نقل عنه أنه أوجب الغسل للأحاديث والمسح

للآية ثم قرر في النهاية أن مذهب ابن جرير الجمع بين

القراءتين خفضا على المسح وهو الدلك ، ونصبا على

الغسل فأوجبهما .

قلت هذا الكلام الأخير هو الذي ذكر معناه ابن جرير في

تفسيره ١٣٠/٦ حيث قال : "ان مراد الله من مسحهما

العموم وكان لعمومهما بذلك معنى الغسل والمسح فبين

صواب القراءتين ... " ، ورد ابن القيم في تهذيب السنن

٩٨/١ حكاية التخيير بأنه ابن جرير آخر من الشيعة

يوافقه في اسمه واسم أبيه . والله تعالى أعلم .

(٣) القراءة بالنصب لنافع والكسائي وابن عامر وحقق كما

في التبصرة ص ٤٨٤ ، والاقناع ٢/٦٣٤ ، وزاد المسير

٣٠١/٢ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٤٩ ، والجامع لأحكام

القرآن ٦/٩١ ، وفتح القدير ٢/١٨ .

(٤) سورة هود : ٢٦

(٥) هو سعيد بن أوس بن ثابت العلامة اللغوي ، روى عن

سليمان التيمي وحמיד الطويل والكبار وصف الثمانيف

منها كتاب اللغات ، وغريب الأسماء ، والنوادر ،

والمصادر وغير ذلك كثير ، صدوق له أوهام ، رمى

بالقدر ، توفي بالبصرة سنة أربع عشرة ومائتين وله

ثلاث وتسعون سنة ، أخرج له أبو داود والترمذي . =

- = انظر : طبقات خليفة ص ٩٧ ، التاريخ الكبير ٤٥٥/٣ ، المعارف ص ٢٣٧ ، الجرح والتعديل ٤/٤ ، تاريخ بغداد ٧٧/٩ ، العبر ٢٨٩/١ ، وفيات الأعيان ٣٧٨/٢ ، انباء الرواة ٣٠/٢ ، ميزان الاعتدال ١٢٦/٢ ، النجوم الزاهرة ٢١٠/٢ ، التقريب ص ٢٣٣ ، التهذيب ٣/٤ ، طبقات المفسرين للداودي ١٨٦/١ ، غاية النهاية ٣٠٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٩٤/٩ .
- (٦) والى قول أبى زيد الانصارى ذهب ابن قتيبة وأبو على الفارسي وآخرون كما فى المنتقى للباجى ٤٠/١ ، والمجموع ٤١٦/١ ، والقرطبي ٩٢/٦ ، ومجموع الفتاوى ١٣٢/٢١ ، والنهاية ٣٢٧/٤ واستشهد فيه بحديث : "أنه تمسح صلى" أى توفى . وفى مسند أحمد ١٤٤/١ عن على رضى الله عنه "أنه أخذ منه (أى من الماء) فتمسح ثم قال هذا وضوء من لم يحدث" .
- (٧) وهو قول أكثر العلماء واتفاق الأئمة الأربعة وبه أخذ ابن حزم الا أنه قال حديث "ويل للأعقاب من النار" ناسخ للمسح الذى نزل به القرآن وصحت به الأخبار .
- انظر : المعالم ٩٤،٩٣/١ ، شرح السنة ٤٣٠،٤٢٩/١ ، المجموع ٤١٥،٤١٤/١ ، أحكام القرآن للشافعى ٤٤/١ ، الأم له ٢٧/١ ، العارضة ٥٨/١ ، القرطبي ٩٢/١ ، بداية المجتهد ١٠/١ ، التمهيد ٣١/٤ ، المنتقى ٣٩/١ ، شرح معانى الآثار ٣٤-٤١ ، أحكام القرآن للجصاص ٣٤٩/٣-٣٥٢ ، شرح فتح القدير لابن الهمام والكفاية للكرلانى كلاهما على شرح الهداية للمرغينانى ١١،١٠/١ ، المغنى ١٣٣-١٣٢/١ ، كشاف القناع للبهوتى ٩٢/١ ، المبداغ ١١٤،١١٣/١ ، مجموع الفتاوى ١٢٨/٢١-١٣٤ ، المحلى ٧٩،٧٨/٢ .
- (٨) الراجع قول الجمهور بوجوب غسل الرجلين ترجيحاً لقراءة النصب فى الآية التى جاءت مفسرة بقول النبى صلى الله عليه وسلم وفعله المنقولين بالتواتر ، منها ماتقديم ذكره من الفعل .
- ومن القول أولاً : حديث عبد الله بن عمرو "ويل للأعقاب من النار" البخارى ٤٩/١ وترجم له بغسل الرجلين فدل على أن المراد اسباغ الوضوء كما جاء ذلك فى حديث أبى هريرة عند البخارى ٤٩/١ وترجم له بغسل الأعقاب ، وفى حديث عبد الله بن عمرو عند مسلم ح ٢٤١ .
- ثانياً : حديث عمر أن رجلاً توفى فترك موضع الظفر على قدميه فأبصره النبى صلى الله عليه وسلم فقال : "ارجع فأحسن وضوءك" فرجع ثم صلى ، أخرجه مسلم ح ٢٤٣ . وروى سعيد بن منصور بسنده عن عبد الرحمن بن أبى لىلى قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين كذا فى الدر المنثور للسيوطى ٢٩/١ ، وروى ابن أبى شيبه بسنده عن الحكم قال : "مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين - يعنى غسل القدمين ١٩/١ ، والله تعالى أعلم .

المسألة الثانية : فى مسح الرأس .

وقد وقع الخلاف فيه فى أمور :

الأمر الأول : اختلف العلماء فى التكرار فيه :

فذهب أكثرهم الى أنه يمسح مرة واحدة ولايزاد على ذلك
(١) (٢) (٣)
وهو قول حماد والحسن ، وبه قال مالك وسفيان وابن المبارك
(٤) (٥)
وأبو حنيفة وأحمد واسحق .

والمشهور عن مذهب الشافعى أن السنة أن يمسح ثلاثا كل
(٦) (٧) (٨)
مرة بماء جديد ، وهو قول عطاء .

(١) هو حماد بن أبى سليمان مسلم الأشعرى مولاهم أبو
اسماعيل فقيه الكوفة ، صدوق له أوهام ، شيخ أبى
حنيفة ، وكان أعلم أصحاب إبراهيم النخعى ، من صغار
التابعين ورمى بالارجاء ، مات سنة عشرين ومائة أو
قبلها ، أخرج له الجماعة الا البخارى فروى له فى الادب
المفرد .

انظر : طبقات خليفة ص ١٦٢ ، تاريخ الثقات ص ١٣١ ،
تاريخ ابن معين ١٣٢/٢ ، المعارف ص ٢٠٨ ، الجرح
والتعديل ١٤٦/٣ ، الثقات ١٥٩/٤ ، العبر ١١٦/١ ،
ميزان الاعتدال ٥٩٥/١ ، الضعفاء الكبير ٣٠١/١ ،
الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢٣٣/١ ، التقريب ص ١٧٨
التهذيب ١٦/٣ ، الجواهر المضية ١٥٠/٢-١٥٢ .

(٢) وهو فى الثورى كما فى الترمذى ٥٠/١ .

(٣) فى النسخ الباقية : "المبارك" وهو الصواب .

(٤) فى باقى النسخ : "اسحاق" .

(٥) شرح السنة ٤٣٩/١ وحكاها الترمذى ٥٠/١ عن الشافعى

وأكره فى المجموع ٤٢٦/١ ونقله وجه لبعض أصحابه .

وانظر : الفتح ٤٢٦/١ ، المغنى ١٢٧/١ ، المبدع ١٢٩/١

الكافى لابن عبد البر ١٣٨/١ ، بداية المجتهد ٩/١ ،

المنتقى ٣٨/١ ، بدائع الصنائع ٨٨/١ ، شرح فتح القدير

٢٧/١ .

(٦) هو ابن أبى رباح .

(٧) شرح السنة ٤٣٩/١ واليه ذهب أحمد فى رواية وداود وابن

حزم كما فى المغنى ١٢٧/١ ، والمبدع ١٢٩/١ ، والمحلى

١٠١/٢ ، وانظر : الأم ٢٦/١ ، الفتح ٢٦٠/١ .

(٨) الراجح قول الجمهور وهو وجوب مسح الرأس مرة واحدة

وعدم استحباب مسحه ثلاثا لقوة أدلتهم وهى أحاديث

مشهورة فى الصحيحين وغيرهما من رواية جماعات من

الصحابنة رضى الله عنهم فى صفة وضوء رسول الله صلى

الله عليه وسلم . ويرد على حديث عثمان الذى عند مسلم

ح ٢٣٠ والذى فيه الوضوء ثلاثا بأنه مجمل وقد بينت =

الأمر الثاني : اختلفوا فى القدر المفروض من المسح :

(١)

فقال قوم : الفرض مسح جميع الرأس ، وهو قول مالك .

(٢)

وقال أبو حنيفة يجب مسح ربع الرأس .

وقال الشافعى : يجب مسح ما ينطبق عليه اسم المسح من

(٣) (٤) (٥)

الرأس .

= الأحاديث الصحيحة الأخرى أن مسح الرأس مرة واحدة .

وأما حديث عثمان وعلى وغيرهما الذى فيه المسح ثلاثا فانه وان حسنه فى المجموع ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ ، فلا يقاوم الأحاديث الصحيحة التى فيها المسح مرة واحدة وقد قال أبو داود وغيره من الأئمة الصحيح من أحاديث عثمان وغيره المسح مرة كما فى المجموع ٤٢٧/١ ، وانظر سنن أبى داود ٢٧/١ وهذا ما رجحه ابن تيمية كما فى مجموع الفتاوى ١٢٦، ١٢٥/٢١ فليراجع ، والله تعالى أعلم .

(١) شرح السنة ٤٣٩/١ ، وهو الظاهر عن أحمد والمشهور عن

المزنى كما فى المغنى ١٢٥/١ ، والمجموع ٤٠٠/١ . وانظر : المدونة ١٦/١ ، المنتقى ٣٨/١ ، الكافى ١٤٠/١ المبدع ١٢٧/١ ، كشاف القناع ١٠٩/١ .

(٢) شرح السنة ٤٣٩/١ ، وروى عنه المسح على الناصية لحديث

المغيرة بن شعبة مرفوعا : "مسح بناصره وعلى العمامة" أخرجه مسلم ح ٢٧٤ ، انظر : شرح معانى الآثار ٣١، ٣٠/١ ، أحكام القرآن للجصاص ٣٣٤/٣ ، بدائع الصنائع ٨٨/١ .

(٣) تمامه : "وان قل" كما فى شرح السنة ٤٣٩/١ ، وانظر :

الأم ٢٦/١ ، المجموع ٣٩٩/١ ، وفيه أن أصحاب الشافعى قدروا الأقل ببعض شعرة ، قال النووي ويتصور هذا اذا كان الرأس مطليا بالحناء فلم يبق الا شعرة ، ونقل عن بعضهم أن الأقل ثلاث شعرات .

(٤) ونقل فى المحلى ٧٣، ٧٢/٢ عن الأوزاعى والليث أنه يجزئ

مقدم الرأس أو بعض الرأس (وبعض الرأس قال أحمد فى رواية كما فى المغنى ١٢٥/١) وحكى عن داود أنه يجزئ ما وقع عليه اسم مسح بأصبع أو أقل أو أكثر ، قال ابن حزم هذا هو الصحيح واحتج بحديث المغيرة المتقدم فى الهامش وبأن ابن عمر مسح على اليافوخ فقط ، قال وذهب الى ذلك فاطمة بنت المنذر بن الزبير والنخعى والشعبى وعطاء وصفية بنت أبى عبيد وعكرمة والحسن وأبى العالية وعبد الرحمن بن أبى لىلى وغيرهم .

(٥) وهناك أقوال أخر ، لكن الراجح القول الأول وهو وجوب

مسح الرأس كله لفعل النبى صلى الله عليه وسلم المفسر للآية كما جاء فى حديث عبد الله بن زيد ، وقد بوب عليه البخارى بقوله باب مسح الرأس كله وللأحاديث الصحيحة التى رواها عثمان وعلى وابن عباس المتقدمة فى صلب الرسالة وفى جميعها : "ثم مسح رأسه" ، والباء =

الامر الثالث :

(١)

صورة المسح أن يبدأ بمقدم رأسه على ما وصفنا .

(٣)

(٢)

وقال وكيع بن الجراح يبدأ بمؤخر رأسه .

= في حديث عبد الله بن زيد لالصاق الفعل بالمفعول
لالتبعية كما ذهب اليه الآخرون وقد أنكره ابن دريد
وابن عرفة وابن برهان كما في المبدع ١٢٧/١ وحديث
المغيرة دليل على جواز المسح على العمامة ولا يصلح
للاحتجاج به هنا ، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية
١٢٣/٢١-١٢٥ فقد رجحه وبسط فيه القول مع الدليل .
(١) شرح السنة ٤٤٠/١ ونسبه الترمذي ٤٧/١ الى الشافعي
وأحمد وإسحاق ، وهو قول المالكية كما في الثمر
الداني ص ٥٢ ، وبداية المجتهد ٩/١ وقول الحنفية كما
في بدائع الصنائع ١٣١/١ ، وانظر المغنى ١٢٧/١ ،
والمبدع ١٢٦/١ ، وذلك على أنه سنة لحديث عبد الله بن
زيد .

(٢) هو وكيع بن الجراح بن مليح ، بفتح أوله ، الرؤاسي ،
بضم أوله ، أبو سفيان الكوفي الامام العلم ، ثقة حافظ
عابد ، روى عن الأعمش وأقرانه ، وكان في زمانه
كالوزاعي في زمانه ، وكان يفتي بقول أبي حنيفة ، مات
في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة ، أخرج
له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٧٠ ، التاريخ الكبير ١٧٩/٨ ،
طبقات ابن سعد ٣٩٤/٦ ، تاريخ ابن معين ٦٣٠/٢ ،
المعارف ص ٢٢١ ، الجرح والتعديل ٣٧/٩ ، الثقات ٥٦٢/٧
الحلية ٣٦٨/٨ ، تذكرة الحفاظ ٣٠٦/١ ، التقريب ص ٥٨١
التهذيب ١٢٣/١١ ، سير أعلام النبلاء ١٤٠/٩ .

(٣) شرح السنة ٤٤٠/١ ونسبه الى بعض أهل الكوفة أيضا .
وحكاة الجصاص ٣٤٤/٣ عن الحسن بن صالح واحتجوا بحديث
الربيع بنت معوذ بن عفراء رضى الله عنها "أن النبي
صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين : بدأ بمؤخر
رأسه ثم بمقدمه وبأذنيه كلتيهما : ظهورهما وبطنهما"
أخرجه الترمذي ح ٣٣ وحسنه ، قال وحديث عبد الله بن
زيد أصح من هذا وأجود اسنادا ، ورواه عنها بمعناه
ح ٣٤ ، وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ، وصححه
أحمد شاكر في التعليق على الترمذي ٤٨/١ هـ ،
وحسنهما الألباني في صحيح الترمذي ح ٣١٠٣٠ ، وتخريج
المشكاة ١٣٠/١ هـ مع أن في اسناديهما عبد الله بن
محمد بن عقيل ، قال في التقريب ص ٣٢١ صدوق في حديثه
لين فيكون الاسناد جيدا في الشواهد والمتابعات ، وهو
من رواية ابن عقيل عند أبي داود ح ١٢٦، ١٢٩ ، وابن
ماجه ح ٣٩٠ ، وأحمد ٣٥٨/١-٣٦٠ من طريق عن ابن عقيل ،
ثم وجدت له شاهدا عند أبي داود ح ١١٢ عن علي يرفعه
الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه : "... ثم مسح
رأسه مقدمه ومؤخره مرة واحدة ..." واسناده حسن من

المسألة الثالثة : التخلييل .

(٥٣) قال البخارى : أصبح شئ فى هذا الباب حديث عامر بن شقيق عن أبى وائل عن عثمان رضى الله عنه " أن النبى (١) صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته " . (٢) (٣)

= أجل خالد بن علقمة الهمداني وقد سبق فى الهامش أنه مدوق عند ابن حجر ، فالحديث يرتقى بهذا الشاهد الى درجة الصحيح لغيره ، ومن هنا يظهر صواب تصحيح الترمذى لحديث الربيع ، والله تعالى أعلم .

(٤) الراجح استحباب البدء بمقدم الرأس لأنه أصبح فى الاثر كما قال البغوى ٤٤٠/١ يريد حديث عبد الله بن زيد المتفق عليه وهو أصبح وأجود اسنادا من حديث الربيع كما قال الترمذى ٤٨٠،٤٧/١ فلا يقاومه حديث الربيع وإن عُدَّ بحديث على ، ولأمانع من حمل هذا الأخير على الجواز والاجزاء مع ترك الأفضل ، والله تعالى أعلم . (١) هو عامر بن شقيق بن جمره ، بفتح الجيم والراء بينهما ميم ساكنة ، الأسدى الكوفى لين الحديث أخرج له الأربعة إلا النسائى كما فى التقريب ص ٢٨٧ . انظر : ميزان الاعتدال ٣٥٩/٢ ، الكاشف ٥٠/٢ ، الثقات ٢٤٩/٧ ، الجرح والتعديل ٣٢٢/٦ ، التهذيب ٦٩/٥ ، الخلاصة ص ١٨٤ .

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدى الكوفى ثقة مخضرم من العلماء العاملين توفى سنة اثنتين وثمانين وقيل فى خلافة عمر ابن عبد العزيز وله مائة سنة ، أخرج له الجماعة كما فى الكاشف ١٣/٢ ، والتقريب ص ٢٦٨ . وانظر : المعارف ص ١٩٨ ، طبقات خليفة ص ١٥٥ ، طبقات ابن سعد ٩٦/٦ ، تاريخ ابن معين ٢٥٨/٢ ، تاريخ الثقات ص ٢٢١ ، الجرح والتعديل ٣٧١/٤ ، الثقات ٣٥٤/٤ ، تاريخ بغداد ٢٦٨/٩ ، التهذيب ٣٦١/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٦١/٤ .

(٣) لم يعزه المصنف اتباعا للبغوى ٤٢١/١ ، ورواه الترمذى ح ٣١ وقال حديث حسن صحيح ، وحكى قول البخارى فى ٤٥/١ وصححه ابن خزيمة ح ١٥٢،١٥١ ، والنووى فى المجموع ٣٨٠/١ ، وابن حبان ح ١٠٦٧ ، والحاكم ١٤٩/١ ، وقال الذهبى فى التلخيص عامر بن شقيق : "ضعفه ابن معين" ، ونقل فى تهذيب السنن ١٠٨/١ عن أحمد قوله هو أحسن شئ فى الباب ونقل عنه فى ١١٠/١ قوله "ليس يصح عن النبى صلى الله عليه وسلم فى التخلييل شئ" ونقل نحوه عن أبى حاتم . لكن نقل ابن حجر فى التهذيب ٦٩/٥ عن الترمذى فى العلل الكبير أن البخارى قال حديث عثمان حسن .

قلت فى سنده عامر بن شقيق وهو لين الحديث كما سبق فى ترجمته . لكن رواه أبو داود ح ١٤٥ عن أبى توبة الربيع =

قال أبو شور : يجب تخليل اللحية ، فان تركه عامدا
(١)

أعاد الصلاة ، وان تركه ناسيا أو متأولا أجزاءه .
(٢) (٣) (٤)

وقال أحمد : ان تركه ناسيا جاز .

ومذهب الشافعى : ان كانت أصابعه ملتفة لا يمل الماء
(٥) (٦) (٧)

الى باطنها الا بالتخليل وجب التخليل ، والا فهو مستحب .

= ابن نافع عن أبى المليح الرقى (وهو الحسن بن عمر
الفزاري) عن الوليد بن زوران عن أنس ورجاله ثقات الا
الوليد فهو لين الحديث كما فى التقريب ص ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥
وله شاهد آخر عن عائشة عند أحمد من طريق عبيد بن
كريب (يفتح أوله وهو ثقة كما فى التقريب ص ٢٨٣) عنها
واسناده حسن كما فى التلخيص ٨٦/١ .

(١) شرح السنة ٤٢٢/١ ، ونسبه الترمذى ٤٦/١ ، وفى المعالم
١٠٧/١ الى اسحاق ، وذكره فى المجموع ٣٨٠/١ عن المزنى
وعزاه فى بداية المجتهد ٨/١ الى ابن عبد الحكم .

(٢) شرح السنة ٤٢٢/١ ، الترمذى ٤٦/١ ومفهومه أنه واجب مع
الذكر . وقد ذكر فى الانصاف ٣٤/١ أنه قال بالوجوب فى
رواية ابن عبدوس .

(٣) وهذا كله فى اللحية الكثيفة . وقول جمهور السلف من
الصحابية والتابعين وعامة العلماء منهم الائمة الأربعة
وابن حزم هو الاستحباب فى الكثيفة وقالوا بالوجوب فى
الخفيفة الا أبا حنيفة كما فى المعالم ١٠٧/١ ،
والمجموع ٣٨١، ٣٨٠/١ ، والمغنى ١١٦/١ ، والانصاف ١٣٣/١
١٣٤ ، والمحلى ٦٨/٢ ، والعارضة ٤٩/١ ، وبداية
المجتهد ٨/١ ، والهداية وشرح فتح القدير ٢٥، ٢٤/١ ،
وبدائع المنافع ٨٦/١ .

(٤) والراجح قول الجمهور باستحباب تخليل اللحية لما صح

فى ذلك من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله يدل
على الاستحباب ، ولو كان واجبا لأمر به ، والله أعلم .

(٥) هذا الكلام يتعلق بتخليل الأصابع وهى مسألة أخرى غير
الأولى ، وانظر مذهب الشافعى فى شرح السنة ٤١٩/١، ٤٢٠،
والمجموع ٤٢٠، ٤٢١/١ .

(٦) وقال الجمهور أبو حنيفة ومالك وأحمد واسحاق وغيرهم
من أهل العلم يستحب تخليل أصابع اليدين والرجلين كما
فى الترمذى ٥٧/١ ، الهداية وشرحها الكفاية وشرح فتح
القدير ٢٦/١ ، الكافى ١٣٩/١ ، المغنى ١٠٨/١ وقال وهو
فى الرجلين أكد ، والانصاف ١٣٤/١ وذكر عن أحمد رواية
بأنه لا يستحب تخليل أصابع اليدين .

(٧) والراجح قول الجمهور وهو استحباب تخليل أصابع اليدين
والرجلين للأحاديث الآتية رقم (٥٣-٥٥) وهى بمجموعها
صحيحة .

(١)
(٥٤) وروى الترمذى مرفوعا الى ابن عباس رضى الله عنهما أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال : " اذا توضأت فخلل بين
(٢)
أصابع يديك ورجليك " .

(٥٥) وعن عامر بن لقيط عن أبيه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : " اذا توضأت فأسبغ الوضوء وخلل بين
الأصابع " .

(٣)
أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى .
(٥٦) وعن المستورد بن شداد قال : " رأيت رسول الله صلى
(٤)
الله عليه وسلم توضأ وذلك أصابع رجله بخنصره " .

غريبه :

"المستورد بن شداد" ، بميم مضمومة وسين مهملة ساكنة
وتاء معجمة باثنتين من فوق مفتوحة وواو ساكنة وراء مهملة

-
- (١) انظر التعليق على ذلك فى هامش ج ٣١ .
(٢) الترمذى ج ٣٩ وقال حسن غريب ، ورواه ابن ماجه ج ٤٤٧
قال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ٦٥/١ فيه صالح مولى
التوأمة وان اختلط بآخره فانما روى عنه موسى بن عقبة
قبل اختلاطه . وكذا قال فى الكواكب النيرات ص ٢٦٣ ،
وهو صدوق كما فى التقريب ص ٢٧٤ فيكون السند حسنا ان
شاء الله تعالى ولذا جاء فى التلخيص ٩٤/١ أن البخارى
حسنه .
قلت وهو صحيح بشواهد كحديث عامر بن لقيط والمستورد
ابن شداد .
(٣) الترمذى ج ٣٨ وقال حسن صحيح ، وأبو داود ج ١٤٢ ،
والنسائى ٧٩/١ ، وابن ماجه ج ٤٤٨ ، وأحمد ٣٣/٤ وقد
سبق تصحيحه فى مسألة المبالغة فى الاستنشاق .
(٤) لم يخرج المصنف ، وهو عند الترمذى ج ٤٠ بلفظ : " اذا
توضأ ذلك ... " وقال حديث حسن غريب لانعرفه الا من حديث
ابن لهيعة . ومن طريقه رواه أبو داود ج ١٤٨ ، وابن
ماجه ج ٤٤٦ . قال فى التلخيص ٩٤/١ تابع ابن لهيعة
الليث بن سعد وعمرو بن الحارث ، أخرجه البيهقى
٧٧، ٧٦/١ ، والدولابى والدارقطنى فى غرائب مالك عن ابن
وهب عن الثلاثة وصححه ابن القطان . اهـ وصححه فى
تخريج المشكاة ١٢٨/١ هـ ٣ .

(1)

مكسورة و دال مهملة ، ذكره فى الاستيعاب .

المسألة الرابعة : فى تكرار الوضوء ، والاقتمار على

مرة أو مرتين .

(٥٧) روى عن ابن عباس رضى الله عنهما "أن النبی صلى الله

عليه وسلم توفى مرة مرة " .

(۲)

أُخرجہ البخاری فی صحیحہ .

(٥٨) وروى عبد الله بن زيد "أن النبي صلى الله عليه وسلم

توفى مرتين مرتين " .

(५)

قال البيهقي وهذا حديث صحيح .

(٤٩) وقد تقدم حديث على رضي الله عنه أنه توفى ثلاثا ثلاثا

وقال من سره أن يعلم ظهور رسول الله صلى الله عليه

(३)

وسلم فهو هذا .

قال البغوي : واتفق أهل العلم على أن الواجب مرة مرة

(0)

وما زاد فسنة الى ثلاث ، ويكره الزيادة على الثلاث .

(١) هو المستورد بن شداد عمرو بن الفهري القرشي المكي

نزل الكوفة ، له ولأبيه صحبة ، شهد فتح مصر وسكنها

ومات بالاسكندرية سنة خمس وأربعين ، أخرج له الجماعة
 إلا البخاري فقد أخرج له في التاريخ .

انظر : الاستيعاب ٢٤٧/١ ، أسد الغابة ١٥٤/٥ ، الكاشف

١١٩/٣ ، تاريخ الصحابة ص ٢٤٤ ، الجرح والتعديل ٣٦٤/٨

التقريب ص ٥٢٧ ، التهذيب ١٠/١٠٦ ، الامامة ٩/١٨٠ .

$$\cdot \quad \Sigma A = \Sigma V / 1 \quad (2)$$

شرح السنة ح ٢٢٧ من طريق البخاري وهو في صحيحه ٤٨/١ .

(٤) انظر ج ٤٩ وقد سبق أيضا من حديث عثمان رقم ٤٤ ، وهو في

مسلم - ج ٢٣٠ عنه بلفظ : "ألا أريكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تمض ثلثا ثلثا" .

(٥) شرح السنة ١٤٤٤/١ ونقل في ١٤٥/١ في الزيادة في الوضوء

عن ابن المبارك : "لا آمن أن يأثم" ، وعن أحمد وإسحاق

أنه رجل مبتلى . وأصل هذا الكلام كله في الترمذي ١٤/١ ، مشتمل على الإجماع ١٩/١ ، شرح مسلم ١١٤، ١٠٩، ١٠٦/٣ ،

وانظر مراتب الاجماع ١٩/١ ، شرح مسلم ١١٤٠، ١٠٩، ١٠٦/٣ ،

المسألة الخامسة : اختلف العلماء فى ترتيب أعضاء

الوضوء : وهو تقديم الوجه على اليدين ، واليدين على مسح الرأس ، ومسح الرأس على الرجلين :

(١)

فذهب الى وجوب ذلك مالك والشافعى وأحمد واسحق ،

(٢)

ويروى ذلك عن أبى هريرة .

وذهب الاكثرون الى أنه سنة ، فلو عكس صح وضوؤه ، وقد

روى ذلك عن على وابن مسعود ، وبه قال من التابعين : سعيد

ابن المسيب وعطاء والنخعى ، واليه ذهب الاوزاعى وأبو حنيفة (٣) (٤)

والثورى .

= بداية المجتهد ٩/١ . وقال ابن عبد البر فى الكافى ١٣٩/١ وما زاد على الثلاث وهى سابغة فتعد اساءة وبدعة وقد جاء فى هذا حديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا : "من زاد على هذا فقد أساء وظلم" رواه أبو داود والنسائى وابن خزيمة وابن ماجه من طرق صحيحة كما فى التلخيص ٨٣/١ ، وقال فى تخرىج المشكاة ١٣١/١ هـ ٢ اسناده حسن .

قلت وذلك لأن عمرو بن شعيب صدوق كما فى التقريب ص ٤٢٣ فى (ب) ١/٥ أ ، و (ج) ص ١٧ : "اسحاق" . (١)

(٢) شرح السنة ٤٤٦/١ ، والرواية عن أحمد هى فى الاصح عنه وظاهر المذهب . وأما الرواية عن مالك فقد رجع عنها وقال انه سنة .

انظر : الام ٣٠/١ ، حلية العلماء ١٢٧/١ ، المجموع ٤٣٤/١ ، المغنى ١٣٦/١ ، المبدع ١١٥/١ ، مسائل أحمد لأبى داود ص ١١ ، المدونة ١٤/١ ، الاستذكار ١٨٨-١٨٢/١ بداية المجتهد ١٢/١ ، وهو قول ابن حزم كما فى المحلى ٩٢٠٩١/٢ .

(٣) شرح السنة ٤٤٦/١ وهو آخر قولى مالك كما سبق بيانه ، ورواية عن أحمد ، وانظر : المجموع ٤٣٤/١ ، الهداية وشرحها العناية ٣٠/١ ، تبیین الحقائق ٦/١ ، مجموع الفتاوى ١٣٥/٢١ ، المغنى ١٣٦/١ .

(٤) والراجح القول بوجوب ترتيب أعضاء الوضوء لأن الله تعالى أمر بذلك فى آية الوضوء ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم فعل ذلك مرتبا فلا يجوز مخالفتها ، وأيضا لحديث جابر الطويل فى حجة الوداع مرفوعا وفيه : "ابدأوا بما بدأ الله به" وهو عام لايحوز تخصيصه بشئ انظر المغنى ١٣٧/١ ، المحلى ٩٢/٢ .

المسألة السادسة :

(١)

الموالة بين أعضاء الوضوء سنة .

(٢)

وعند مالك اذا فرق بين الأعضاء يعيد الوضوء .

(٣) (٤)

وللشافعي قول فى وجوب ذلك .

ومستند هذه المسائل ماتقدم من الاحاديث .

(٥)

المسألة السابعة : البدأة باليمين .

(٥٩) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى

(١) عند الجمهور كما فى شرح السنة ٤٤٦/١ وهو قول أبى حنيفة ورواية عن أحمد كما فى المغنى ١٣٨/١ ، وبدائع المنائع ١٣٠/١ .

(٢) شرح السنة ٤٤٦/١ ، وانظر : بداية المجتهد ١٢/١ ، المدونة ١٦/١ .

(٣) هذا قوله القديم والمشهور عن أحمد وقول الاوزاعى كما فى الام ٣١،٣٠/١ ، والمجموع ٤٤٣/١ ، والمغنى ١٣٨/١ .

(٤) الراجع وجوب الموالة بين أعضاء الوضوء لحديث أبى داود رقم (١٧٥) قال حدثنا حيوة بن شريح ثنا بقيقة عن جابر - هو ابن سعيد - عن خالد عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وفى ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره النبى صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء والصلاة ، ورجاله ثقات كلهم الا بقيقة فهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء كما فى التقريب على الترتيب ص ١٨٥، ١٢٦، ١٢٠، ١٩٠ ، وقد رواه أحمد ٤٢٤/٣ وفيه مرجح بقيقة بالسماع ، وليس فيه ذكر الصلاة . قال أحمد اسناده جيد كما فى المحرر فى الحديث لابن عبد الهادى ١١٠/١ .

قلت فالحديث حسن الاسناد وهو يرد على من ضعفه كابن القطان والبيهقى قالا مرسل كما فى التلخيص ٩٦/١ وكابن حزم وزاد عللة أخرى قال بقيقة ليس بالقوى كما فى المحلى ٩٨/٢ وكالمنذرى كما فى المختصر ١٢٨/١ قال بقيقة فيه مقال ، ورد ذلك ابن القيم فى تهذيب السنن ١٢٨/١ ، ١٢٩ بقوله بقيقة مرجح بالسماع وجهالة الصحابى لاتضر ، وقد صحح الحديث أحمد شاكر فى التعليق على المحلى ٩٨/٢ ، والالبانى فى الارواء ١٢٦/١ وأشار الى تقويته بالطرق فى التلخيص ٩٦/١ ، ويستثنى من ذلك أصحاب الاعذار كنقصان الماء لانه عاجز عن الموالة وليس بمفرط وهذا موافق لاصول الشريعة كما فى مجموع الفتاوى ١٣٥/٢١ .

(٥) بفتح الباء وكسر وضهما وسكون الدال ، وبالفتح والضم أيضا بالمد كما فى الصحاح ٣٥/١ .

الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في شأنه كله :
في ظهوره وترجله وتنعله " .

أخرجه مسلم ، وأخرجه البخاري إلا أنه قال موضع "يحب"
(١)
"يعجبه " .

(٦٠) وعن أبي هريرة رضي الله عنه : "أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤوا
(٢) (٣)
بأيامنكم " .

(٦١) وعن عائشة رضي الله عنها : "أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانت يده اليمنى لظهوره وطعامه ، وكانت
(٤)
يده اليسرى لخلائه وماكان من أذى " .

(١) هذا لفظ البخاري ك/الملاة ١١٠/١ غير أنه قال :
"التيمن" وروايته التي فيها "يعجبه" في ك/الوضوء
٥٠/١ بلفظ : "كان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه
التيمن في تنعله وترجله وظهوره وفي شأنه كله" ، ونحو
هذا لفظ مسلم ح ٢٦٨ ، ٦٧ ومطلعه : "يحب التيمن في
شأنه كله ... " .

(٢) في سائر النسخ : "ابدؤوا بميامنكم" إلا أن في (ح) ص ١٧
"فابدؤوا ... " والتصحيح من أبي داود .

(٣) لم يعزه المصنف اتباعا للبغي ٤٢٣/١ ، وهو عند أبي
داود ح ٤١٤١ لكن قال : "ابدؤوا" ، وأما رواية :
"فابدؤوا بميامنكم" فعند ابن ماجه ح ٤٠٢ ، والروايتان
عند أحمد ٣٥٤/٢ واسناده صحيح كما في تخريج المشكاة
١٢٧/١ ، وصححه ابن خزيمة ح ١٧٨ ، وابن حبان كما في
الموارد ح ١٤٧ ، وابن دقيق العيد كما في التلخيص ٨٨/١

(٤) أبو داود ح ٣٣ عن إبراهيم عن عائشة وهو منقطع كما في
التلخيص ١١١/١ .

ورواه أبو داود ح ٣٤ عن إبراهيم عن الأسود عنها
وذكر له شاهدا ح ٣٢ عن حفصة مرفوعا بمعناه لكن فيه
أبو أيوب الأفريقي واسمه عبد الله بن علي الأزرق صدوق
يخطئ كما في التقريب ص ٣١٤ ومع ذلك فقد صححه ابن
حبان والحاكم كما في التلخيص ١١١/١ ، وصح السند
الثاني النووي والعراقي وتابعهما الألباني كما في
الارواء ١٣١/١ .

ومجموع الطرق تشهد له بالصحة كما أشار الى ذلك في
التلخيص ١١١/١ والله تعالى أعلم .

غريبه :

(١)
"فى ترجمه" ، أراد به ترجيل شعره يبدأ بشق رأسه الايمن
(٢)
ذكره فى غريب الحديث .

وقوله : " اذا لبستم " ، وهو بكسر الباء فى الماضى ،
وفتحها فى المستقبل ، واذا أراد به التلبيس كان بالعكس ،
(٣)
ذكره الجوهري .

(٤)
القول فى مسح الاذنين :

(٦٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " رأيت النبى صلى
الله عليه وسلم توفأ فغسل يديه وتمضمض واستنثر من
غرفة واحدة وغسل وجهه وغسل يديه مرة مرة ومسح برأسه
وأذنيه مرة مرة " . أخرجه النسائي .
(٥)
(٦٣) وعن ابن عباس من طريق آخر : " ثم مسح برأسه وأذنيه
باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه " .
(٦)
أخرجه الترمذى أيضا .

-
- (١) أى تسريحه وتنظيفه وتحسينه كما فى النهاية ٢٠٣/٢ .
(٢) الفتح ٢٧٠/١ .
(٣) الصحاح ٩٧٣/٣ .
(٤) كذا فى جميع النسخ الا أن فى هامش (ح) ص ١٧ : "المواب
المسألة الثامنة فى مسح الاذنين" .
(٥) ٧٣/١ وفيه : "... ثم تمضمض واستنشق ... ومسح برأسه
وأذنيه مرة " من طريق عبد العزيز بن محمد (الداروردي)
عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار . ورواه أبو داود
ج ١٣٨ ، والترمذى ج ٤٢ كلاهما من طريق سفيان عن زيد بن
أسلم به مختصرا بلفظ : "توفأ مرة مرة" وقال أبو عيسى
حديث ابن عباس أحسن شئ فى هذا الباب وأصح ، ومن
طريق سفيان رواه البخارى ٤٧/١ ، ٤٨ .
(٦) قوله "أيضا" يشعر أن النسائي هو الذى أخرج هذا
الحديث ، وهو فعلا عند النسائي ٧٤/١ الا أنه قال :
"السباحتين" بدل "السبابتين" ، وقوله : "من طريق =

(٦٤) وعن الربيع : " أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ

وأدخل أصبعيه فى جحرى أذنيه " .

(١)

أخرجه أبو داود .

غريبه :

"الربيع" ، وهو بضم الراء المهملة وفتح الباء

المعجمة بواحدة وكسر الياء المعجمة باثنتين وعين مهملة (٢)

وهى بنت معوذ بن عفراء ، ذكره فى الاستيعاب ، روى عنها هذا (٣)

الحديث فى شرح السنة .

= آخر " أى من طريق ابن عجلان (اسمه محمد) ، ومن طريقه رواه الترمذى ح ٣٦ بلفظ : "... وأذنيه ظاهرهما وباطنهما " وقال حسن صحيح ، وابن ماجه ح ٤٣٩ بلفظ : "مسح أذنيه داخلهما بالسبابتين ، وخالف ابهاميه الى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما " . ومن هذا الطريق صححه ابن خزيمة ح ١٤٨ بلفظ : "... فمسح رأسه وباطن أذنيه وظاهرهما وأدخل أصبعيه فيهما " ، وصححه ابن حبان بلفظ ابن ماجه وصححه ابن منده كما فى التلخيص ٩٠/١ .

قلت محمد بن عجلان صدوق كما فى التقريب ص ٤٩٦ فالاسناد حسن ان شاء الله تعالى ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبى داود ح ١٣٥ بلفظ قريب من لفظ النسائى واسناده حسن كذلك . فالحديث بمجموع هذين الطريق صحيح لغيره والله تعالى أعلم .

(١) ح ١٣١ وفيه عبد الله بن محمد بن عقال وهو صدوق فى حديثه لين كما فى التقريب ص ٣٢١ فالسند ضعيف ، لكن له شاهد عن المقدم بن معد يكرب عند أبى داود ح ١٢٣ واسناده حسن كما فى التلخيص ٨٩/١ .

قلت فيه عبد الرحمن بن ميسرة ، وهو الحضرمى كما مرح به أبو داود فى ح ١٢١ ، قال فى التقريب ص ٣٥١ هو أبو سلمة الحممى مقبول أخرجه له أبو داود وابن ماجه ، وهذا يصلح فى الشواهد والمتابعات . فالحديث بمجموع هذين الطريقين حسن لغيره ، وإذا أضيف الى حديث ابن عباس الذى قبله وشاهده عن عمرو بن شعيب ، يرتقى الحديث الى درجة الصحيح والله أعلم .

(٢) وهى أنصارية نجارية من صغار المحابة شاركت فى بيعة الرضوان ، أخرج لها الجماعة ، عملت رضى الله عنها .

انظر : الاستيعاب ٣١٤/١٢ ، أسد الغابة ١٠٧/٧ ، تاريخ الصحابة ص ١٠٣ ، الكاشف ٤٢٥/٣ ، الاصابة ٢٥١/١٢ ، التقريب ص ٧٤٧ ، التهذيب ٤١٨/١٢ ، الخلاصة ص ٤٩١ ، الرياض المستطابة ص ٣٢١ .

(٣) ٤٣٩/١ .

الفصل الرابع

[القول فى ثواب الوضوء واسباغه]

(٦٥) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " ان أمتى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل " .
(١)
أخرجه البخارى .

(٦٦) وعن أبى هريرة أنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع فى العضد ، ثم يده اليسرى حتى أشرع فى العضد ، ثم مسح رأسه ، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع فى الساق ، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع فى الساق ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ " .
(٢)
أخرجه مسلم .

غريبه :

قوله : "أشرع فى الساق" ، أى دخل فيها ، ومنه أشرع بابا الى الطريق أى فتحه اليه ، ذكره الجوهرى .
(٣)

(١) ٤٣/١ ، وأخرجه مسلم ح ٢٤٦ ، ٣٥ وهو آخر حديث مطول .
(٢) ٢٤٦ ، ٣٤ .
(٣) الصحيح ١٢٣٦/٣ وليس فيه : "أشرع فى الساق" أى دخل فيها ، إنما فيه : "شرعت الدواب فى الماء اذا دخلت فيه" ، وفى النهاية ٤٦١/٢ : "أشرع فى العضد" أى أدخله فى الغسل وأوصل اليه الماء ، وقال : يقال شرعت الباب الى الطريق اذا أنفذته اليه . والجمله الاولى التى فى النهاية فى شرح مسلم ١٣٤/٣ وذكر معناها فى المشارق ٢٤٨/٢ .

(٦٧) وعن عثمان رضى الله عنه أنه دعا يوما بوضوء فتوضأ

وقال والله لأحدثنكم حديثا لولا آية من كتاب الله لما

حدثتكم ، انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول : "لايتوضأ رجل فيحسن الوضوء فيصلى صلاة الا غفر
(١)

له ما بينها وبين الصلاة التى تليها " .
(٢)

(٣)

أخرجه البخارى ومسلم وذكره فى الموطأ .

قال عروة : والآية قوله تعالى : {ان الذين يكتُمون

(٤)

ما أنزلنا من البينات والهدى} ، ذكر ذلك فى البخارى

(٥) (٦)

والموطأ .

(٦٨) وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

"إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرجت من

وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر

قطرة من الماء ، فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة

بطشتها يداه مع الماء أو مع آخر قطرة من الماء ،

(١) ، (٢) فى (ز) ل ١٠/ب ، و (ج) ص ١٨ : "صلوة" ، "الصلوة" .

(٣) البخارى ٤٨/١ ، ومسلم ج ٢٢٧ ، والموطأ ٣٠/١ .

(٤) زاد مسلم ٢٠٦/١ : {من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب

أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون} (البقرة : ١٥٩)

والذى عند البخارى ٤٨/١ : {ان الذين يكتُمون

ما أنزلنا} .

(٥) هذه الآية عند البخارى ومسلم ، وأما مالك فقال : أراه

يريد هذه الآية : {أقم الصلاة طرفى النهار وزلفا من

الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين}

(هود : ١١٤) .

(٦) قال ابن حجر فى الفتح ٢٦١/١ : الذى قاله مالك من قبل

نفسه وما ذكره عروة راوى الحديث بالجزم أولى ، قال

ومراد عثمان رضى الله عنه أن هذه الآية تحرض على

التبليغ وهى وان نزلت فى أهل الكتاب لكن العبرة

بعموم اللفظ ، فبلغهم هذا الحديث خشية عليهم من

الاغترار . اهـ مختصرا

وقد نص النبى صلى الله عليه وسلم على علة الاغترار فى

حديث عثمان الذى رواه البخارى فى ك/الرقائق ، باب

قول الله تعالى : {يا أيها الناس ان وعد الله حق

فلا تغرنكم الحياة الدنيا} ١٧٤/٧ فقال بعد ما ذكر رواية

الباب هنا بنحوها : "وقال النبى صلى الله عليه وسلم

"لا تغتروا" . قال فى الفتح ٢٦١/١ : أى فتستكثروا من

الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فان الصلاة

التي تكفر بها الخطايا هى التي يقبلها الله ، وأنى

للعبد أن يطلع على ذلك .

أخرجه مسلم وفي الموطأ والترمذى وقال أبو عيسى
(١)
الترمذى هذا حديث حسن صحيح .

(٦٩) وزاد النسائى : "واذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه
حتى تخرج من أذنيه ، ثم كان مشيه الى المسجد وصلاته
(٢)
ناقلة " .

(٧٠) وعن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
"ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به
الدرجات" ؟ قالوا بلى يا رسول الله ، قال : "اسبغ
الوضوء على المكاره وكثرة الخطا الى المساجد ،
(٣) (٤)
وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذالك الرباط فذالك
الرباط " .

(٥)
أخرجه فى الموطأ ومسلم .

غريبه :

قوله : "فذالك الرباط الرباط" ذكر أهل العلم فيه
وجهين :

أحدهما : أنه شبهه فى الأجر بالمرابطة فى سبيل الله
(٦)
قبالة أعداء الله .

والثانى : أنه رباط لصاحبه عن اثم الخطيئة فكأنه
(٧)
عقله عنها بفعله .

-
- (١) مسلم ح ٢٤٤ ، الموطأ ٣٢/١ ، الترمذى ح ٢ .
(٢) ٧٥٠٧٤/١ عن عبد الله الصنابحى ، بضم الصاد وكسر
الباء ، رضى الله عنه ، وفى آخر الزيادة كلمة : "له"
أغفلت فى المصلى .
(٣) ، (٤) فى (ج) ص ١٩ ، و (ز) ل ١١/أ "الصلوة" .
(٥) الموطأ ١٦١/١ وفيه "فذالك الرباط" ذكره ثلاث مرات ،
ومسلم ح ٢٥١ وذكر ذلك مرة واحدة .
(٦) شرح السنة ٣٢١/١ .
(٧) غريب الخطابى ٢٨٥/١ ، النهاية ١٨٦/٢ .

(٧١) وروى أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال : "السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وانا ان شاء الله بكم لاحقون ، وددت أنى قد رأيت اخواننا" ، فقالوا : يارسول الله ألسنا اخوانك ؟ قال "بل أنتم أصحابى ، واخواننا الذين لم يأتوا بعد ، وانا فرطهم على الحوض" ، فقالوا : يارسول الله كيف تعرف من يأتى بعدك من أمتك ؟ قال : "أرأيت لو كان لرجل خيل غر محجلة فى خيل دهم بهم ألا يعرف خيله" ؟ قالوا : بلى يارسول الله ، قال : "فانهم يأتون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء ، وانا فرطهم على الحوض فليذاذن الرجل عن حوضى كما يذاذ البعير الضال أناديهم : ألاهلم ! ألاهلم ! ، فيقال : انهم قد بدلوا بعدك ، فأقول : فسحقا فسحقا" .
(٢)
ذكره فى الموطأ بهذا اللفظ .

غريبه :

قوله : "المقبرة" بضم الباء وفتحها ، واحدة المقابر

- (١) فى (ج) ص ٢٠ : "فقال" وهو تمحيص .
(٢) ٢٨/١-٣٠ وفيه : "فليذاذن" على رواية يحيى ومطرف وابن نافع عن مالك بلا الناهية أى لاتفعلوا فعلا يوجب طردكم عن الحوض وأكثر الرواة عن مالك "فليذاذن" بلام التحقيق والتأكيد كذا فى المشارق ٢٧١/١، ٢٧٢ قال عياض وكلاهما صحيح المعنى والرواية والناحية أفصح وأوجه وأعرف .
قلت رواية الأكثر رجحها فى النهاية ١٧٢/٢ ، ويؤيدها ما جاء فى مسلم ج ٢٤٩ : "ألا ليذاذن" ، وقال ابن عبد البر كل من أحدث فى الدين ما لايرضاه الله فهو من المطرودين عن الحوض وأشدهم من خالف جماعة المسلمين كالخوارج والروافض وأصحاب الأهواء ، وكذلك الظلمة المسرفون فى الجور وطمس الحق ، والمعلنون بالكبائر ، فكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر كذا فى التعليق على الموطأ ٣٠/١ لمحمد فؤاد عبد الباقي .

(١)

ذكره الجوهري .

وفيه ألفاظ :

الأول : قوله : "فرطهم" وضبطه بفتح الفاء والراء

(٢)

المهملة ، وهو الذى يسبق القوم الى الماء .

اللفظ الثانى : "غر" ، وهو بضم الغين المعجمة ، وهو

(٣)

جمع أغر ، وهو الفرس الذى فى وجهه بياض فوق الدرهم .

(٤)

اللفظ الثالث : "دهم" ، وهو بضم الدال المهملة وهاء

ساكنة ، وهو جمع أدهم ، وهو الفرس الاسود ، يقال فيه :

ادهم الفرس ادهما ما اذا صار أدهم ، وادهام ادهيما ما اذا

(٥)

اسود ، ضبطه الجوهري بتشديد الميم فى الفعلين جميعا .

اللفظ الرابع : "بهم" ، وهو بضم الباء المعجمة

بواحدة ، وضم الهاء ، وهو جمع بهيم . يقال فرس بهيم بفتح

الباء وكسر الهاء وسكون الياء المعجمة باثنتين ، وهو الذى

(٦)

لايخالطه شئ ، وجمعه بهم بضم الباء والهاء ، مثل رغيف رغف

اللفظ الخامس : قوله "محجلين" ، التحجيل بياض فى

قوائم الفرس فى ثلاث أو فى رجلين قل أو كثر بعد أن يجاوز

(٧)

الأرساغ ولايجاوز الركبتين ، يقال فيه فرس محجل ، فشبه

(٨)

البياض من آثار الوضوء بالتحجيل فى الفرس .

(١) الصحاح ٧٨٤/٢ ، وانظر النهاية ٤/٤ ، شرح مسلم ١٣٧/٣ .

(٢) الصحاح ١١٤٨/٣ ، قال الهروى وغيره : أنا أتقدمهم على

الحوض كما فى شرح مسلم ١٣٩/٣ .

(٣) الصحاح ٧٦٧/٢ وزاد فى النهاية ٣٥٤/٣ : يريد بياض

وجوهم بنور الوضوء يوم القيامة ، وانظر الفتح ٢٣٦/١

(٤) فى (ج) ص ٢٠ زيادة : "وغر" ولامعنى لها .

(٥) الصحاح ١٩٢٤/٥ ، وانظر شرح مسلم ١٣٩/٣ .

(٦) الصحاح ١٨٧٥/٥ غير أنه قال لا يخلط لونه شئ سوى لونه

وانظر شرح مسلم ١٣٩/٣ ، النهاية ١٦٧/١ ، مشارق

الأنوار ١٠٢/١ .

(٧) هو جمع رسغ بضم الراء ، وهو مفصل ما بين الكف والساعد

ويقال بالسین والماد ، ويقال لمجمع الساق مع القدم .

(٨) المشارق ١٨٢/١ ، النهاية ٣٤٦/١ ، الفتح ٢٣٦/١ .

اللفظ السادس : قوله : "فليذا دن" ، الذياد الطرد ،
(١)
يقال منه : ذدته عن كذا أى طردته .

(٢)
اللفظ السابع : قوله : "هلم هلم" ، ومعناه : تعال
تعال ، قال الخليل : أصله لم ، من قولهم لم الله شعثه أى
جمعه ، كانه قال : لم نفسا الى أى اقرب منى .
(٣)

اللفظ الثامن : قوله : "فسحقا" ، وهو بضم السين
(٤)
المهملة وسكون الحاء المهملة والقاف ، ومعناه بعدا بعدا .
كل ذلك ذكره فى الغريب .

(٧٢) وعن البراء بن عازب قال : "قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : اذا أتيت مفجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم
اضطجع على شقك الايمن ثم قل : اللهم انى وجهت وجهى
اليك ، وفوضت أمري اليك ، وألجأت ظهري اليك رغبة
ورغبة اليك ، لاملجأ ولا ملجأ منك الا اليك ، آمنت
بكتابك الذى أنزلت وبنبيك الذى أرسلت ، فان مت من
(٥)
ليلتك مت على الفطرة ، واجعلهن آخر ماتقول . قال

(١) الصحاح ٤٧١/٢ وقد سبق ذكر الاختلاف فى رواية هذا اللفظ
ومعناه ، انظر هامش ح (٧١) .

(٢) ذكر فى الموطأ "هلم" ثلاث مرات .

(٣) الصحاح ٢٠٦٠/٤ ، قال فى النهاية ٢٧٢/٥ فيه لغتان :

فأهل الحجاز يطلقونه على الواحد والجميع والاثنيين
والمؤنث بلفظ واحد مبنى على الفتح ، وبنو تميم تثنى
وتجمع وتؤنث فتقول : هلم وهلمى وهلما وهلموا . وقال
فى شرح مسلم ١٣٩/٣ الأولى أفصح عند أهل اللغة ، قال
الله تعالى : {هلم شهداءكم} (الأنعام : ١٥٠) ، وقال
تعالى : {والقائلين لاخوانهم هلم الينا} (الأحزاب : ١٨) .

(٤) الصحاح ١٤٩٥/٤ ، وقال البغوى ٣٢٤/١ يريد باعدهم الله
قال الله سبحانه وتعالى : {فسحقا لأصحاب السعير}
(الملك : ١١) ، وانظر المشارق ٢٠٩/٢ ، النهاية ٣٤٧/٢
وزاد فى شرح مسلم ١٤٠/٣ وفيها لغتان قرئ بهما فى
السبع اسكان الحاء وضمها قرأ الكسائى بالضم والباقون
بالاسكان ، ونصب على تقدير ألزمهم الله سحقا أو سحقم
سحقا .

(٥) فى جميع النسخ : "ورسولك" والتصويب من الصحيحين .

فرددتها على النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما بلغت :
 "آمنت بكتابك الذي أنزلت" قلت : "وبرسولك" ، قال : لا
 (١)
 قل : وبنيك الذي أرسلت" .
 (٢)
 أخرجه البخارى .
 (٣)

غريبه :

(٤)
 قوله : "على الفطرة" ، بكسر الفاء يعنى : الاسلام .
 (٥)
 وقوله : "وبنيك الذي أرسلت" انما نهاه عن قوله :
 (٦)
 "وبرسولك" وأمره بهذا ، لانه اذا قال كما قال النبي صلى
 الله عليه وسلم جمع بين النبوة والرسالة ، فاذا قال
 (٧)
 "ورسولك" فقد آمن بالرسول وحدهم ، هكذا ذكره فى الغريب .

(١)، (٢)، (٥)، (٦) فى جميع النسخ : "ونبيك" ، "ورسولك"
 والتمويب من الصحيحين .
 (٣) ك/الدعوات ١٤٦/٧، ١٤٧ وفيه : "اسلمت وجهى اليك" بدل :
 "وجهت وجهى اليك" ، وذكر الجملتين معا البخارى
 ١٤٨، ١٤٧/١ ، ومسلم ك/الذكر ح ٢٧٠ ، ٥٧ .
 (٤) شرح السنة ١٠٤/٥ ، شرح مسلم ٣٣/١٧ ، وحكاه فى الفتح
 ١١١/١١ عن ابن بطال وجماعة ، وذكر ابن حجر معنى آخر
 وهو انه مات على الدين القويم ملة ابراهيم قال تعالى
 عنه : { اذ جاء ربه بقلب سليم } (الصافات : ٨٤) وقال
 عنه : { اسلمت لرب العالمين } (البقرة : ١٣١) ، وقال
 ابن كثير فى تفسير آية { فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة
 الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك
 الدين القيم } (الروم : ٣٠) ٤٣٣، ٤٣٢/٣ قال البخارى
 قوله { لا تبديل لخلق الله } لدين الله ، خلق الاولين دين
 الاولين ، الدين والفطرة الاسلام ، قال ابن كثير : قوله
 تعالى : { ذلك الدين القيم } أى التمسك بالشريعة
 والفطرة السليمة هو الدين القيم المستقيم . اهـ
 (٧) انظر شرح مسلم ٣٣/١٧ وذكر فيه قولين آخرين : أحدهما
 أنه انما رده لأن قوله : "ورسولك" يحتمل غير النبي
 صلى الله عليه وسلم من حيث اللفظ ، والقول الآخر أن
 سبب الانكار أن هذا ذكر ودعاء فينبغى فيه الاقتصار على
 اللفظ الوارد بحروفه ... قال النووى وهو قول حسن
 اختاره المازرى وغيره .
 قلت ورجحه ابن حجر فى الفتح ١١٢/١١ قال لأن ألفاظ
 الاذكار توقيفية ولها خمائص وأسرار لا يدخلها القياس .

(٧٣) وعن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء" .

(١)

أخرجه مسلم والنسائي .

(٢)

(٧٤) وعن أبى غطفان الهذلى قال كنت عند عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فلما نودى بالظهر توضأ فصلى ، فلما نودى للعصر توضأ ، فقلت له فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : "من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات" .

(٣)

أخرجه أبو داود فى سننه .

(٤)

وقد ندب الى تخفيف الوضوء .

(١) هذا لفظ النسائي ٩٣، ٩٢/١ ورواه مسلم ح ٢٣٤ بلفظ : "مامنكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء ... إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية" .

(٢) فى جميع النسخ : "أبى عطية" وهو تصحيف ، والتصويب من مصادر التخرىج الآتية .

وأبو غطفان ، بالتصغير ، الهذلى مجهول من الطبقة الوسطى من التابعين ، وقيل هو غطفان ، أو غضيف بالضاد المعجمة ، أخرج له الأربعة إلا النسائي كما فى التقريب ص ٦٦٤ .

وانظر : الكاشف ٣٢٣/٣ ، الجرح والتعديل ٤٢٢/٩ ، الميزان ٥٦١/٤ ، التهذيب ١٩٩/١٢ ، ٢٠٠ .

(٣) ح ٦٢ ، الترمذى ح ٥٩ ، وقال هو والبغوى ٤٩٩/١ سننه ضعيف ، وابن ماجه ح ٥١٢ ، وقال فى مصباح الزجاجة ٧٤/١ فيه عبد الرحمن بن زياد وهو ضعيف ومع ضعفه كان يدلّس . قلت هو الإفريقى كما صرح به الترمذى ، قال فى التقريب ص ٣٤٠ ضعيف فى حفظه .

قلت وفيه أبو غطفان وهو مجهول كما سبق فى ترجمته فالاسناد ضعيف . ولهاتين العلتين ضعفه فى تخرىج المشكاة ٩٦/١ هـ ٣ .

(٤) شرح السنة ٤٤٩/١ ، وبه قال الجمهور كما فى تفسير ابن كثير ٢٢/٢ .

(٧٥) عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالماء " .
أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والبخاري إلا أن البخاري زاد فقال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم (١)
يغتسل بالماء الى خمسة أمداد" .

(١) مسلم ج٣٢٥ واللفظ له ، وأبو داود ج٩١ بمعناه ورواه عن عائشة وجابر بهذا اللفظ إلا أنه بدأ فيهما بالغسل والترمذي ج٥٦ لكن عن سفينة ، والبخاري ٥٨/١ غير أنه بدأ بالغسل ، والزيادة للشيخين جميعا .

الفصل الخامس

[القول في المسح على الخفين]

(١)
(٧٦) عن جرير قال : " رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

بال شم توفاً ومسح على خفيه " .

(٢)

أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي .

وقال الترمذي : وكان يعجبهم هذا الحديث لأن اسلام جرير

(٣) (٤)

كان بعد نزول المائدة .

(١) هو جرير بن عبد الله بن جابر أبو عمرو ، وقيل أبو عبد الله ، البجلي الأحمسي الكوفي الصحابي المشهور كان سيداً مطاعاً في قومه ، اختلف في وقت اسلامه فروى الطبراني في الأوسط عن جرير أنه أسلم لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم لكن في سنده حصين بن عمر الأحمسي فيه ضعف كما قال ابن حجر في الإصابة ، وقيل أسلم أربعين يوماً قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم جزم به ابن عبد البر في الاستيعاب ، وقيل في شهر رمضان سنة عشر جزم به الواقدي وابن حبان ، ورجح ابن حجر أنه أسلم قبل سنة عشر لأن النجاشي مات قبل ذلك ، وقد روى الطبراني عنه مرفوعاً نبأ وفاته . قال عمر هو يوسف هذه الأمة لما كان له من الجمال ، وقدمه في حروب العراق ، مات بقرقيسياء ، مثلث بين الخابور والفرات سنة احدى أو أربع أو ست وخمسين ، أخرج له الجماعة رضى الله عنه .

انظر : طبقات خليفة ص ١١٦ ، تاريخ المحابة ص ٥٩ ، الجرح والتعديل ٥٠٢/٢ ، العبر ٤٠/١ ، الكاشف ١٢٦/١ ، معجم البلدان ٣٢٨/٤ ، التقريب ص ١٣٩ ، ابن سعد ٢٢/٦ الرياض المستطابة ص ٤٦ ، التهذيب ٧٣/٢ ، الاستيعاب ٢٤٠/٢ ، أسد الغابة ٣٣٣/١ ، الإصابة ٧٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٣٠/٢ ، الفتح ٤٩٤/١ ، تاريخ بغداد ١٨٧/١ .

(٢) مسلم ح ٢٧٢ ، أبو داود ح ١٥٤ ، النسائي ٨١/١ ، الترمذي ح ٩٣ كلهم رووا عن جرير فعل نفسه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ، وقال الترمذي هذا

حديث حسن صحيح .

(٣) أثبت أحمد شاكر أن هذا القول لابراهيم النخعي في صلب جامع الترمذي وبين في الهامش أن ذلك في بعض نسخ الجامع .

وقال صاحب المعالم : انما كان يعجبهم لأن الشيعة
نسبوا الى على كرم الله وجهه أنه قال : كان المسح على
الخفين قد شرع قبل نزول المائدة فوق قوله تعالى : { اذا
قمتم الى الصلاة فاغسلوا ... الى قوله - وأرجلكم الى
الكعبين } أمرا بالغسل ، فيصير ناسخا لمسح الخفين . فاذا
كان اسلام جرير بعد نزول المائدة فيكون المسح على الخفين
مشروعا بعد نزول الآية فلا يكون ناسخا له .^(١)

(٧٧) وعن حذيفة قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
فانتهى الى سباطة قوم فبال قائما ، فتنحيت ، فقال :
ادنه ، فدنوت حتى قمت عند عقبه فتوضأ ومسح على خفيه "^(٢)
أخرجه مسلم والترمذى .^(٣)

- = قلت قول ابراهيم رواه البخارى ك/ الصلاة ١٠٢/١ ، مسلم
ج ٢٧٢ ، وزاد مسلم فى رواية : "وكان أصحاب عبد الله
يعجبهم هذا الحديث" ، وفى رواية أبى داود : "...
قالوا : انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال :
ما سلمت الا بعد نزول المائدة" .
(٤) قال فى الفتح ٤٩٥/١ لما فيه من الرد على من أنكر
المسح على الخفين وتأول أنه كان قبل نزول المائدة
وقال فى ٣٠٨، ٣٠٧/١ فى شرح حديث المغيرة (الآتى بعد
حديث) أن المائدة نزلت فى غزوة المريسيع ، وكانت هذه
القصة فى غزوة تبوك وهى بعدها باتفاق .
(١) انظر التعليق على ذلك فى هامش ج ٣ .
(٢) سورة المائدة : ٦
(٣) فى (ج) ص ٢٢ زياد : "والمسح" وفى باقى النسخ : "أو
المسح" ولا معنى لهذه الزيادة ولذلك حذفها .
(٤) عن الخطابى فى المعالم ١١٦، ١١٥/١ بتمصرف ، وزاد
الخطابى أن ماروته الشيعة عن على رضى الله عنه أمر
لايصح لأنه ثبت عنه قوله : "لو كان الدين بالقياس أو
بالرأى ، لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره ، الا
أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظاهر
خفيه" ، قال وقد رواه أبو داود فذكر الاسناد .
قلت يريد ج ١٦٢ جاء فى التلخيص ١٦٠/١ أن اسناده صحيح
وقال فى بلوغ المرام ص ١٤ اسناده حسن .
(٥) "ادنه" ، بضم الالف والنون بينهما دال مهملة ساكنة
وآخره هاء ساكنة ، هو أمر بالدنو أى القرب ، والهاء
فيه للسكت جىء بها لبيان الحركة كما فى النهاية
١٣٨/٢ .
(٦) مسلم ج ٢٧٣ واللفظ له الا أنه قال "عقبه" بميغة
المثنى ، والترمذى ج ١٣ .

(١)
وقال وكيع هذا أصح حديث روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح .
(٢)

غريبه :

قوله : "سبابة" ، وهو بضم السين المهملة ، ذكره في
(٣)
الصحيح وقال هي الكناسة .

(٧٨) وعن المغيرة قال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم
(٤)
ذات ليلة في سفر ، فقال لي : أمعك ماء ، قلت نعم ،
فنزل عن راحلته فمشى حتى توارى في سواد الليل ثم جاء
فأفرغت عليه من الاداوة ، فغسل وجهه وعليه جبة من صوف
فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل
الجبة فغسل ذراعيه ومسح رأسه ، ثم أهويت لأنزع خفيه ،
فقال : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين ومسح عليهما " .
(٥)
أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

(٧٩) إلا أن في رواية مسلم عن المغيرة زاد : "ثم أقبل ،
قال المغيرة فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد
الرحمن بن عوف فمضى لهم فأدرك النبي صلى الله عليه وسلم
احدى الركعتين ، فمضى مع الناس الركعة الآخرة ،
فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله صلى الله

-
- (١) هو وكيع بن الجراح ، انظر ترجمته ج ٥٢ .
(٢) الترمذي ١٩/١ .
(٣) الصحيح ١١٣٠/٣ ، ويقال لها المذبلة ، وهي ملقى
القمامة كما في الاستذكار ٢٧٦/١ ، شرح مسلم ١٦٥/٣ ،
النهاية ٣٣٥/٢ .
(٤) أي في غزوة تبوك قبل الفجر كما في مسلم ج ٢٧٤ ، ١٠٥ ،
وأبي داود ج ١٤٩ .
(٥) البخاري ك/اللباس ٣٧/٧ ، ومسلم ج ٢٧٤ ، ٧٩ ، غير أنه
قال : "في مسير" بدل : "في سفر" ، وأبو داود ج ١٥١ ،
والنسائي ٨٣/١ كلاهما بمعناه .

عليه وسلم يتم صلاته ، فافزع ذلك المسلمين فأكثروا
التسبيح ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته
أقبل عليهم ثم قال : أحسنتم أو قال : قد أصبتم ،
(١)
يغبطهم أن صلوا الصلاة لوقتها " .

غريبه :

قوله : "يغبطهم" ، الغبطة بكسر العين المعجمة وسكون
الباء المعجمة بواحدة ، والطاء المهملة والهاء : أن تتمنى
(٢)
مثل حال المغبوط من غير أن تتمنى زوالها عنه .

وفى الحديث دليل على أن من فاتته شيء من صلاته مع
(٣)
الامام يأتى به بعد السلام من غير سجود السهو .
وروى عن أبى سعيد الخدرى وابن عمر وابن الزبير أنه
(٤)
يأتى به ويسجد للسهو .

-
- (١) فى جميع النسخ : "فوجد الناس .. قد صلى لهم .. فأدرك
النبي .. إحدى الركعتين معه صلى .. الأخيرة .. عبد
الرحمن .. وأتم .. وأكثروا .. أقبل عليهم قال .. أو
أصبتم" ، والتصويب من مسلم ك/الصلاة ح ٢٧٤ ، ١٠٥ ، وهو
عند أبى داود ك/الطهارة ح ١٤٩ مع اختلاف فى اللفظ .
(٢) المحاج ١١٤٦/٣ ، النهاية ٣٤٠،٣٣٩/٣ بمعناه وجعل
الغبطة فى مقابل الحسد .
(٣) شرح السنة ٥٨/١ وهو قول أكثر أهل العلم كما فى
المغنى ٤٣/٢ .
(٤) شرح السنة ٥٨/١ ، وقد ذكر قولهم أبو داود فى سننه
٣٩/١ فى آخر ح ١٥٢ ، وحكاه أيضا ابن قدامة عن عطاء
وطاوس ومجاهد وإسحاق وذكر أن دليلهم أنه يجلس للتشهد
فى غير موضع التشهد ، ورجح قول الجمهور لحديث
المغيرة المتفق عليه وفيه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قد جلس فى غير موضع التشهد ولم يكن سجد لذلك
الجلوس لأنه تابع فيه الامام ومتابعته واجبة كما فى
المغنى ٤٤،٤٣/٢ .

(٨٠) وعن المغيرة بن شعبة "أن النبي صلى الله عليه وسلم

مسح على الخفين فقلت يارسول الله نسيت ، قال : بل

أنت نسيت ، بهذا أمرنى ربي" .

(١)

أخرجه النسائي .

(٨١) وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أنه مسح على

الخفين وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على

الخفين ، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر رضى الله

عنهما عن ذلك فقال نعم اذا حدثك سعد عن النبي صلى

(٢)

الله عليه وسلم فلا تسأل عنه غيره .

وهذه الأحاديث دالة على جواز المسح على الخفين اذا

(٣)

أدخل القدمين على طهارة كاملة ، ولو غسل إحدى القدمين

وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف لم يجز له المسح

حتى ينزع الأولى ثم يدخلها ليكون لبسها على طهارة كاملة .

(١) لم أجده فى سنن النسائي المصغرى والكبرى ، وهو فى أبى داود ج ١٥٦ ، وأحمد ٢٥٣، ٢٤٦/٤ ، وضعفه فى تخريج المشكاة ١٦٣/١ هـ ١ وأحال على ضعيف أبى داود له ج ٢٠ والمصاب أنه ج ٢٧ .

قلت فى اسناده بكير بن عامر البجلي قال فى التقريب ص ١٢٨ ضعيف ومع ذلك صححه النووى فى المجموع ٤٦٠/١ ، والشوكانى فى النيل ٢١٣/١ ، والحاكم ١٧٠/١ ووافقه الذهبى فلعل تصحيحهم له باعتبار أن أصله فى الصحيحين عن المغيرة مرفوعا بلفظ "... دعهما فانى أدخلتهما طاهرتين ومسح عليهما" وقد سبق ج ٧٨ ، والله تعالى أعلم .

(٢) لم يعزه المصنف ، وهو فى البخارى ٥٨/١ .

(٣) بلا خلاف عند أهل السنة والجماعة حتى أنهم جعلوه شعارا لهم حيث أدخلوه فى العقيدة والأحاديث فى ذلك بلغت مبلغ التواتر ، ولم يخالف هذه السنة الا الشيعة الروافض والخوارج .

انظر : اجماع ابن المنذر ص ٣٤ ، الاصحاح ٩٢/١ ، الاستذكار ٢٧٨، ٢٧٤، ٢٧١/١ ، شرح مسلم ١٦٤/٣ ، المجموع ٤٦١/١ ، مجموع الفتاوى ٢١/١٢٨، ٢٠٩ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٥ ، الشرح والابانة على أصول السنة والديانة لابن بطة العكبرى ص ٢٨٦ .

(١)

وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

(٢)(٣)

وجوز المسح في هذه الصورة الثوري وأبو حنيفة .

(٤)

(٨٢) عن أبي عبد الرحمن السلمى [أنه شهد عبد الرحمن بن

(٥)

عوف يسأل بلالا] عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : "كان يخرج لحاجته فأتته بالماء فيتوضأ ويمسح

على عمامته وموقه " .

(٦)

أخرجه أبو داود .

(١) المعالم ١١٤/١ ، شرح السنة ٤٥٨، ٤٥٧/١ ، الأم ٣٣/١ ،

شرح مسلم ١٧٠/٣ ، الموطأ ٣٧/١ ، الاستذكار ٢٨٢/١ ،

بداية المجتهد ١٥/١ ، المغنى ٢٨٢/١ ، المبدع

١٣٩، ١٣٨/١ .

(٢) شرح السنة ٤٥٨/١ ، وانظر : المبسوط ١٠٠، ٩٩/١ ، شرح

فتح القدير والعناية ١٣٠/١ ، وهو قول الظاهرية ويحيى

ابن آدم وأبو ثور والمزنى ومطرف وابن المنذر ورواية

عن أحمد كما في المحلى ١٣٥/٢ ، والفتح ٣١٠/١ ،

ومجموع الفتاوى ٢٠٩/٢١ .

(٣) الراجح القول بالجواز لأن من غسل إحدى القدمين

وأدخلها الخف ثم غسل الأخرى وأدخلها الخف يصدق عليه

أنه أدخل كلا من رجليه في الخفين وهي ظاهرة كما ذكره

في الفتح ٣١٠/١ ومال إليه ، وانظر ترجيح ابن حزم

وابن تيمية كما في المحلى ١٣٦/٢ ، ومجموع الفتاوى

٢١٠/٢١ .

(٤) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة ، بفتح الموحدة وتشديد

الياء ، أبو عبد الرحمن السلمى الضري ، الكوفى

المقرئ ، من أصحاب على ، مشهور بكنيته ، ولأبيه صحبة

ثقة ثبت من كبار التابعين ، مات بعد السبعين في ولاية

بشر بن مروان ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٥٣ ، تاريخ الثقات ص ٢٥٣ ،

الجرح والتعديل ٣٧/٥ ، الثقات ٩/٥ ، المعارف ص ٢٣٠ ،

الكاشف ٧١/٢ ، معرفة القراء الكبار ٥٣/١ ، التقريب

ص ٢٩٩، ٦٥٥ ، التهذيب ١٨٣/٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٧/٤ .

(٥) الزيادة من أبي داود ح ١٥٣ .

(٦) ح ١٥٣ وفي آخره : "موقيه" جاء في التلخيص ٨٩/١ اسناده

حسن .

قلت فيه أبو عبد الله مولى بنى تيم مجهول كما في

التقريب ص ٦٥٥ ، وصححه ابن خزيمة ح ١٨٩ من طريق آخر

عن بلال بلفظ : "مسح على الموقين والخمار" . وفي

التعليق عليه قال الألبانى : اسناده جيد رجاله ثقات

معروفون غير نصر بن مرزوق المصرى صدوق كما قال ابن

=

أبى حاتم ٤٧٢/٨ .

"والموق" ، بضم الميم وسكون الواو وقاف بعدها ، نوع
(١)
من الخف .

(٢)
القول فى مسح أعلى الخف وأسفله :

(٨٣) عن المغيرة بن شعبة قال : " رأيت النبى صلى الله عليه
(٣)
وسلم يمسح أعلى الخف وأسفله " .
(٤)
أخرجه أبو داود والترمذى ، وقال الترمذى ضعفه
(٥)
وقالوا انه مرسل .

= قلت ورواه من طريق آخر عن بلال مسلم ح ٢٧٥ ، والترمذى
ح ١٠١ ، وأعله الدارقطنى بأنه اختلف فيه عن الأعمش كما
فى شرح مسلم ١٧٤/٣ ، لكن رواه النسائى ٨٢،٨١/١ من
طريق آخر عن أسامة بن زيد عن بلال مرفوعا وفيه : "...
ومسح على الخفين ثم صلى" ورجاله شقات كما فى التقريب
على الترتيب ص ٢٣٥، ٢٥١، ٣٢٦، ١٩٩، ٢٢٢، ٣٩٢ غير أن ابن
نافع وهو عبد الله الصائغ فى حفظه لين كما قال ابن
حجر فى التقريب ص ٣٢٦ .
قلت وله شاهد عن خزيمة بن ثابت بلفظ ابن خزيمة
السابق عند الطبرانى فى الأوسط واسناده حسن كما فى
مجمع الزوائد ٢٥٦/١ ، وأصله فى البخارى ٥٩/١ عن عمرو
ابن أمية بلفظ : "وخفيه" ، فالحديث بمجموع طرقه
وشواهد صحيح ، والله تعالى أعلم .
(١) المعالم ١١٥/١ ، النهاية ٣٧٢/٤ ، غريب ابن الجوزى
٣٧٨/١ .
(٢)، (٣) فى جميع النسخ : "أعلا" والتمويب من مصادر التخرىج
(٤) أبو داود ح ١٦٥ وقال بلغنى أنه لم يسمع شور بن يزيد
الحديث من رجاء بن حيوة ، والترمذى ح ٩٧ وقال لم
يسنده عن شور بن يزيد غير الوليد بن مسلم .
(٥) هذا مختصر ما نقله الترمذى عن أبى زرعة ومحمد بن
اسماعيل ، والمراد بالارسال أنه جاء من طريق ابن
المبارك عن شور عن رجاء قال حدثت عن كاتب المغيرة
فرفعه ولم يذكر المغيرة . وكذا قال الدارقطنى ١٩٥/١
وضعفه الشافعى كما فى مختصر سنن أى داود ١٢٥/١ وقال
أحمد رجاء لم يلق وراد كاتب المغيرة كما فى المغنى
٢٩٨/١ (وراد الشافعى ثقة كما فى التقريب ص ٥٨٠) وضعفه
ابن حزم فى المحلى ١٥٥/٢ بالارسال وبعدم سماع شور من
رجاء ، وجاء مثله عن أحمد كما فى التلخيص ١٦٠/١ ، =

- (٨٤) وروى المفيرة قال : " رأيت النبی صلی الله علیه وسلم
(١)
يمسح على الخفين على ظهورهما " .
(٢)
أخرجه أبو داود والترمذی ثم قال الترمذی هذا حديث
(٣)
حسن صحيح ، قال وعن علي رضي الله عنه مثله .
(٥)
(٨٥) وقال على كرم الله وجهه : " لو كان الدين بالرای لكان
أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله
(٦) (٧)
صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه " .

- = وقال ابن حجر في بلوغ المرام ح ٦٤ في اسناده ضعف ،
وضعه في تخريج المشكاة ١٦٢/١ هـ ٢ ، وقال في تهذيب
السنن ١٢٦/١ تفرد به الوليد بن مسلم باسناده ووصله
ومخالفته لمن هو أحفظ منه لما جاء في الأحاديث
الصحيحة أن مسح الخفين مقصور على ظاهرهما ، فوصفه
بالشدوذ . اهـ ، فلا يعتد بقول من صححه كأحمد شاكر في
التعليق على الترمذی ١٦٣/١ هـ ، والله تعالى أعلم .
(١) في جميع النسخ : " أعلا " وهو تصحيف ، والتصويب من
الترمذی .
(٢) أبو داود ح ١٦١ ، والترمذی ح ٩٨ واللفظ له .
(٣) قوله " حسن صحيح " هذا في إحدى نسخ الجامع ، قال أحمد
شاكر في التعليق عليه ١٦٥/١ هـ ٣ وزيادة : " صحيح "
مخالفة لسائر الأصول الصحيحة . وجاء في التلخيص ١٥٩/١
أن البخاري في التاريخ الأوسط قال : وهذا أصح من حديث
رجاء (يعني المتقدم في المصنف) وحسنه في المجموع
٥٠١/١ وصححه في التعليق على الترمذی ١٦٦/١ هـ ٢ ، وفي
تخريج المشكاة ١٦٢/١ هـ ٣ .
قلت الحديث في سنده عبد الرحمن بن أبي الزناد قال
الترمذی ١٦٦/١ قال محمد كان مالك يشير به (أي يضعفه
كما في التعليق هـ ٢) ، وقال في التقريب ص ٣٤٠ صدوق
تغير حفظه لما قدم بغداد . فالاسناد ضعيف ، لكنه
يتقوى بحديث على الآتي .
(٤) ظاهر السياق أنه من كلام الترمذی ، ولم أجده عنده في
١٦٦، ١٦٥/١ ، فلعل المصنف تأوله عن البغوي حيث ذكر
حديث المفيرة وأعقبه بحديث على ، والله تعالى أعلم .
(٥) سبق التعليق على ذلك في هامش ح (٣) .
(٦) لم يعزه المصنف وهو عند أبي داود ح ١٦٢ وجاء في
التلخيص ١٦٠/١ اسناده صحيح ، وقال في بلوغ المرام
ح ٦٤ اسناده حسن ، واحتج به ابن حزم كما في المحلى
١٥١/٢ ، وقال في تخريج المشكاة ١٦٣/١ هـ ٣ رجاله ثقات
وفيه أبو اسحاق السبيعي وكان اختلط ، لكنه لم يتفرد
به فالحديث صحيح .
قلت يريد متابعة السدي له كما في تحقيق أحمد شاكر
لمسند أحمد ح ٩٤٣ وقال المحقق اسناده صحيح . =

القول فى توقيت المسح :

(١)
(٨٦) عن على كرم الله وجهه قال : "جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوما وليلة للمقيم" .

أخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، وزاد النسائى :
(٢)
"يعنى فى المسح" .

(٨٧) وعن صفوان بن عسال قال : "رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا مسافرين أن لائنزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن من غائط أو بول" .
(٣)
أخرج الترمذى والنسائى بهذا اللفظ .

(٨٨) وعن خزيمة بن ثابت "أن النبى صلى الله عليه وسلم قال

= قلت السدى هو اسماعيل بن عبد الرحمن الكوفى صدوق يهم ورمى بالتشيع ، وأبو اسحاق هو عمرو بن عبد الله الهمدانى ثقة مكثر عابد اختلط بآخره ، فالاسنادان فيهما مقال لكن يقوى بعضهما بعضا فالحديث حسن على أقل درجاته ، والله تعالى أعلم .

() أشار المصنف بهذين الحديثين الى القولين الموجودين فى مسألة كيفية المسح على الخفين وهما أولا : وجوب مسح أعلاههما واستحباب مسح أسفلهما . ثانيا : وجوب مسح أعلاههما فقط . وكأن المصنف رجح القول الثانى لانه ذكر دليل الفريق الاول الضعيف ثم أعقبه بدليل الفريق الثانى الذى هو أصح من الاول ويصل بمجموع طرقه الى درجة الاحتجاج به . وهو الراجح عندى لصحة الدليل ، والله أعلم .

وانظر : شرح السنة ٤٦٣/١ ، بداية المجتهد ١٣/١ ، المغنى ٢٩٨، ٢٩٧/١ ، الحجة على أهل المدينة لمحمد بن الحسن ٣٥/١ ، الموطأ ٣٨/١ ، المبدع ١٤٧/١ ، المجموع ٥٠٥/١ ، الهداية وشرحها العناية ١٣١/١ .

(١) سبق التعليق على ذلك فى ح (٣) .
(٢) هذا لفظ مسلم ح ٢٧٦ ، ورواه النسائى ٨٤/١ بلفظ : "... للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ..." ، وأما الترمذى فلم يروه ، انما روى حديث صفوان وحديث خزيمة الآتين بعده .

(٣) سبق تخريجه ، انظر ح ١٢ .

المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم
وليلة " .

أخرجه أبو داود والترمذى ، وزاد أبو داود : "ولو
(١)
استزدناه لزادنا" .

(٢)
وضعف الترمذى حديث ابن خزيمة ، وقال حديث صفوان بن
(٣)
عسال حسن صحيح .

وضبط "عسال" بعين مهملة مفتوحة وسين مهملة مشددة
(٤)
وألّف ولام .

- (١) أبو داود ج ١٥٧ ، واللفظ له من طريق إبراهيم (أى
النخعى) عن أبي عبد الله الجدلى وانفرد بالزيادة من
طريق إبراهيم التيمى ، والترمذى ج ٩٥ من طريق إبراهيم
التيمى عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدلى ،
وقال وذكر عن يحيى بن معين أنه صححه ثم قال وهذا
حديث حسن صحيح انظر ١/١٥٨، ١٥٩ ، وقال فى ١/١٦٠ رواية
إبراهيم النخعى عن أبي عبد الله الجدلى لاثمغ ونقل
عن على بن المدينى عن يحيى بن سعيد عن شعبة أنه قال
لم يسمع النخعى منه هذا الحديث .
قلت يريد الذى أخرجه أبو داود ، وقال البيهقى
١/٢٧٨، ٢٧٩ قال الترمذى سألت البخارى عن هذا الحديث
فقال لا يصح لأنه لا يعرف لأبى عبد الله الجدلى سماع من
خزيمة ، وضعف ابن حزم فى المحلى ٢/١٢٢ أبا عبد الله
الجدلى لأنه كان فى جيش المختار والى الكوفى ، لكن
قال ابن حجر فى التهذيب ١٢/٤٨، ١٤٩ لا يقدح ذلك فيه ،
ونقل عن ابن سعد أنه ضعفه ونقل عن أحمد وابن معين
وابن حبان والعجلي أنه ثقة ، وقال فى التقريب ص ٦٥٤
ثقة روى بالتشيع ، ووثقه فى الكاشف ٣/٣١٢ ، وصححه
أبو عوانة فى مسنده ١/٢٦٢ ، وابن حبان كما فى
الموارد ج ١٨١-١٨٣ مع الزيادة فى رواية كلاهما من طريق
إبراهيم التيمى ، وأصل الحديث فى مسلم عن على رضى
الله عنه دون الزيادة ، وقد طعن فيها ابن حزم فى
المحلى ٢/٢٢٢ والخطابى والبيهقى والبغوى كما فى
المختصر والمعالم ١/١١٨ ، وشرح السنة ١/٤٦٢ .
(٢) قول الترمذى هذا يتعلق بأسناد أبى داود كما هو مبين
فى التخرىج .
(٣) موضع هذا الكلام عند ذكر تخريج الترمذى لحديث صفوان ج ٨٧ .
(٤) سبقت ترجمته فى ج ١٢ .

(١)

(٨٩) وعن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم "أنه رخص للمسافر أن يمسح على

الخفين ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوما وليلة ،

(٢)

إذا تطهر فلبس خفيه ، أن يمسح عليها " .

(٩٠) وعن شريح بن هانئ الحارثي قال : "سألت عائشة عن

المسح على الخفين فقالت : اثنت عليا فإنه أعلم بذلك

فأثبته فسأله فقال : كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم يأمرنا أن يمسح المقيم يوما وليلة ، والمسافر

ثلاثة " .

(٣)

أخرجه مسلم .

غريبه :

(٤)

اسم الراوى : "شريح" بشين معجمة مضمومة ، [وأبوه] من

(٥)

المصاحبة ، يكنى أبا المقدام ، ذكره فى الاستيعاب .

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكرة نفيح بن الحارث أبو بحر أو أبو حاتم ، أول مولود فى الاسلام بالبصرة ، ثقة من كبار التابعين ، مات سنة ست وتسعين ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٢٠٣ ، تاريخ الثقات ص ٢٨٩ ، تاريخ ابن معين ٣٤٥/٢ ، التاريخ الكبير ٢٦٠/٥ ، الثقات ٧٧/٥ ، الكاشف ١٤٠/٢ ، التقريب ص ٣٣٧ ، التهذيب ١٤٨/٦ ، سير أعلام النبلاء ٣١٩/٤ .

(٢) لم يخرج المصنف وأخرجه الشافعى كما فى بدائع المنن

ج ٨١ ، وصححه ابن خزيمة ج ١٩٢ واللفظ له ، وابن حبان كما فى الموارد ج ١٨٤ وقال فى التلخيص ١٥٧/١ وصححه الخطابى والشافعى فى سنن حرملة فيما نقله البيهقى ، وحسنه فى المجموع ٤٩٥/١ وفى تخريج المشكاة ١٦١/١ هـ ٢

(٣) هذا اللفظ للنسائى ٨٤/١ والذى عند مسلم ج ٢٧٢ بلفظ : "جعل" وقد سبق ، انظر ج ٨٦ .

(٤) فى جميع النسخ : "وهو" ، والتصويب من الاستيعاب .

(٥) الاستيعاب ٦٨/٥ وانظر ترجمة شريح ج ٣٩ ، وأبوه هو

هانئ بن يزيد بن نهيك المذحجى ، كوفى كان يكنى فى

الجاهلية أبا الحكم لأنه كان يحكم بينهم فلما وفد على

رسول الله صلى الله عليه وسلم كناه أبا شريح ، شهد =

(٩١) وعن أبى بن عمارة الأنصارى أنه قال : يارسول الله

أمسح على الخفين ؟ قال نعم ، قال : يوما ، قال :

ويومين ، قال وثلاثة ؟ قال نعم وماشئت .

(١)

أخرجه أبو داود .

= المشاهد كلها رضى الله عنه ، أخرج له أبو داود والنسائى والبخارى فى التاريخ .

انظر : طبقات خليفة ص ٧٥ ، تاريخ المحابة ص ٢٥٥ ، أسد الغابة ٣٨١/٥ ، الاستيعاب ٣٨٨/١٠ ، الاصابة ٢٣٢/١٠ ، التجريد ١١٧/٢ ، التقريب ص ٢٧٠ ، التهذيب ٢٣/١١ .

ح ١٥٨ بلفظ : "... قال يوما ؟ قال يوما ، قال ويومين؟ (١)

قال ويومين " من طريق أيوب بن قطن عنه ، وذكر فى نفس الحديث من طريق عبادة بن نسي عنه قال فيه : حتى بلغ سبعا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "نعم ومابدا لك" . قال أبو داود وقد اختلف فى اسناده وليس بالقوى . قال المنذرى فى المختصر ١١٩/١ ، ١٢٠ وبمعناه قال البخارى ، وقال أحمد رجاله لا يعرفون ، وقال الدارقطنى هذا اسناد لا يثبت .

قلت كلام الدارقطنى فى السنن ١٩٨/١ وزاد وقد اختلف على يحيى بن أيوب اختلافا كثيرا ، وعبد الرحمن (بن رزين) ومحمد بن يزيد (بن أبى زياد) وأيوب بن قطن مجهولون . اهـ

قلت : الأول عبد الرحمن بن رزين صدوق ، والثانى مجهول الحال ، والثالث فيه لين ، وفى الاسناد الثانى عبادة ابن نسي وهو ثقة فاضل ، لكن فيه محمد بن يزيد ، وفى الاسنادين يحيى بن أيوب وهو الغافى صدوق ربما أخطأ ، انظر تراجمهم فى التقريب بالترتيب ص ٣٤٠ ، ٥١٣ ، ١١٨ ، ٢٩٢ ، ٥٨٨ . وعلى هذا فالاسناد ضعيف من الطريقين . وضعفه ابن عبد البر والأزدى وابن حبان وابن حجر وابن العربى انظر الاستذكار ٢٧٧/١ ، التلخيص ١٦٢/١ ، الاصابة ٢٥/١ العارضة ١٤٢/١ ، الذهبى فى ذيل المستدرک ١٧١/١ ومع ذلك أشار الحاكم الى تصحيحه . وقد روى الدارقطنى ٢٠٣/١ عن أنس مرفوعا : "إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليهما وليصل فيهما ولا يخلعهما ان شاء الا من جنابة" وأعله بتفرد أسد بن موسى عن حماد بن سلمة ، ثم ساق له متابع عن عبد الغفار بن داود ، لكن قال الحاكم ١٨١/١ صحيح تفرد به عبد الغفار وهو ثقة وليس عند أهل البصرة عن حماد بن سلمة ، يعنى أنه شاذ ، ووافقه الذهبى .

قلت أسد بن موسى صدوق يغرب ، وعبد الغفار بن داود ثقة كما فى التقريب ص ٣٦٠ ، ١٠٤ لكن الراوى عن عبد الغفار : المقدام بن داود الرعيني تكلموا فيه كما فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٣٧/٣ ، الميزان ١٧٦ ، ١٧٥/٤ ، الجرح والتعديل ٣٠٣/٨ ، وأغفل هذه العلة =

غريبه :

"[أبى بن] عمارة الانصارى" ، قال فى الاستيعاب : [بضم العين] ، ويقال ابن عمارة بكسر العين ، والاكثر [بكسر العين] وعرفه برواية هذا الحديث . (١) (٢)

وقد ذهب الى التوقيت فى المسح على ماوردت الاحاديث على وابن مسعود وابن عباس ، ومن التابعين عطاء وشريح ، وبه قال الاوزاعى وابن المبارك والثورى والشافعى وأبو حنيفة وأحمد واسحاق . وقالوا : ان ابتداء المدة من أول حدث يحدثه بعد لبس الخف ، الا الاوزاعى وأحمد واسحاق ،

= كل من الدارقطنى والحاكم وكذا الزيلعى فى نصب الراية ١٧٩/١ ، وابن حجر فى الدراية ٧٩/١ وقد يقال ان الربيع بن سليمان تابع المقدام ، والربيع هو المرادى شقة كما فى التقريب ص ٢٠٦ فلايبقى تفرد فى الاسنادين ، فيجاب بأن احاديث عدم التوقيت لاتقاوم احاديث التوقيت التى هى أكثر وأصح منها حديث عوف بن مالك مرفوعا : "أمر فى غزوة تبوك بالمسح على الخفين ، فذكر مثل حديث صفوان المتقدم" أخرجه أحمد ٢٧/٦ وقال هذا من أجود حديث فى المسح كما فى نصب الراية ١٦٨/١ وأخرجه البزار والطبرانى فى الأوسط ورجاله رجال الصحيح كما فى مجمع الزوائد ٢٥٩/١ ، وقال فى المجموع ٤٦٨/١ قال البيهقى قال الترمذى قال البخارى هذا الحديث حسن ، والله تعالى أعلم .

(١) الاستيعاب ١٣٥/١ والتصويب منه ، والا ففى جميع النسخ اسقاط [أبى بن] وفيها : والاكثر [بضم العين] .
(٢) ترجمته : هو أبى بن عمارة ويقال أبو أبى بن أم حرام ويقال أبى بن عبادة ، مدنى سكن مصر ، له صحبة ، وفى اسناد حديثه اضطراب .

انظر : الاستيعاب ١٣٥/١ ، المعرفة والتاريخ ٣١٦/١ ، أسد الغابة ٦٠/١ ، تجريد أسماء الصحابة ٨/١ ، الكاشف ٥٢/١ ، التقريب ص ٢٥ ، الاصابة ٢٥/١ ، التهذيب ١٨٧/١ المجموع ٤٦٥/١ .

(١)

فأنهم قالوا : ابتداء المدة من وقت المسح .

وذهب عمر وعثمان وعائشة رضى الله عنهم الى أنه لا تقدير لمدة المسح ، بل له المسح الى أن يلزمه الغسل ، واستدلوا بحديث خزيمة وقوله : "ولو استزدناه لزادنا" . (٢)

قال البغوى : ولا وجه للاستدلال بذلك لأنه ظن منهم فلا يترك ما دلت عليه الأحاديث به . (٣)

القول فى المسح على العمامة والجوربين والنعلين :

(٩٢) عن بلال رضى الله عنه "أن النبی صلى الله عليه وسلم

(١) شرح السنة ٤٦١/١ وذكر فيه اصحاب الرأى بدل أبى حنيفة ونسبه الى أكثر العلماء .

قلت وهو قول مالك فى رواية أشهب وغيره ، وظاهر مذهب أحمد ابتداء من أول حدث بعد اللبس وقال فى رواية ابتداء من المسح . انظر : العارضة ١٤٤/١ ، الكافى ١٤٨/١ ، المغنى ٢٨٦/١ المبدع ١٤٢، ١٤١/١ ، الحجة ٢٣/١ ، الهداية وشرحها العناية ١٣٠/١ .

(٢) شرح السنة ٤٦٢/١ ونسبه الى مالك أيضا . قلت وهو المشهور عنه كما فى الكافى ١٤٨/١ ، بداية المجتهد ١٥/١ ، المنتقى ٧٨/١ ، الاستذكار ٢٧٧/١ وعزاه فيه الى الليث بن سعد والحسن البصرى وجماعة من المحابة .

(٣) شرح السنة ٤٦٢/١ ويعتبر هذا ردا على القول الثانى وترجيح للقول الاول وهكذا قال فى المعالم ١١٨/١ وهو الراجح عندى الا أنه يحمل على الحالة العادية ، أما عند الحاجة فلا توقيت كالمسافر الذى يشق عليه اشتغاله بالخلع واللبس وكالبريد المجهز فى مصلحة المسلمين قياسا على الجبيرة وهو أحد القولين عند الحنابلة واختاره ابن تيمية كما فى مجموع الفتاوى ٢١٥-٢١٧ واستدل بحديث عقبة بن عامر "أنه قدم على عمر بفتح دمشق وعليه خفان فقال منذ كم لك ياعقبة لم تنزع خفيك فذكرت من الجمعة منذ ثمانية أيام فقال أحسنت وأصبت السنة" أخرجه الحاكم وصححه ووافقه الذهبي ١٨١، ١٨٠/١ وصححه الدارقطنى ١٩٦/١ واللفظ له كما فى ١٩٩/١ . وروى الدارقطنى ٢٠٣/١ عن أنس مرفوعا : "إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليمسح عليها وليصل فيهما ولا يخلعهما ان شاء الا من جنابة" وأعله بتفرد أسد بن موسى ثم ساق له متابع عن عبد الغفار بن داود الحرانى وهو شقة كما فى التقريب ص ٣٦٠ .

مسح على عمامته وموقيه " .
(١)

أخرجه أبو داود .

(٩٣) وعن المغيرة بن شعبة "أن النبي صلى الله عليه وسلم

توضأ ومسح على الجوربين والنعلين" .

(٢)

ضعفه أبو داود وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح .

(٩٤) وعن المغيرة قال : "تخلف رسول الله صلى الله عليه

وسلم وتخلفت معه فلما قضى حاجته قال أمعك ماء فأتيته

بمطهرة فغسل كفيه - وذكر الوضوء - وقال ومسح بناصيته

وعلى العمامة " .

(٣)

أخرجه مسلم .

(٤)

قال الخطابي : والنعلان يلبسان فوق الجوربين في العادة

(١) سبق تخريجه ح ٨٢ وأنه صحيح بمجموع الطرق والشواهد .
(٢) ح ٩٩ ، وأبو داود ح ١٥٩ وقال كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به لأن المعروف عن المغيرة مرفوعا : "مسح على الخفين" ، قال وروى عن أبي موسى الأشعري وليس بالمتصل ولا بالقوى ، وقال النسائي كما في حاشية السندی ٨٣/١ . نحو قول عبد الرحمن بن مهدي . وضعفه الثوري وأحمد وابن المديني وابن معين ومسلم كما في البيهقي ٢٨٤/١ لتفرد أبي قيس وهزيل بن شرحبيل ومخالفتهما للأجلة الذين رَوَوْا المسح على الخفين . مع ذلك صححه الترمذي كما سبق وابن خزيمة ح ١٩٨ ، وابن حبان كما في الموارد ح ١٧٦ ، وابن حزم في المحلى ١١١/١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، وأحمد شاكر في التعليق على الترمذي ١٦٧/١ - ١٦٩ ، والالباني في ارواء الغليل ١٣٧/١ ، ١٣٨ . وأرجح أن الحديث شاذ ، على ما تقر في هامش المقدمة ، لأن أبا قيس واسمه عبد الرحمن بن ثور الأودي صدوق ربما أخطأ كما في التقريب ص ٣٣٧ وهو قد خالف هنا من هم أجل منه كما ذكره أئمة هذا الفن . لكن في الدراية ٨٣، ٨٢/١ قال وفي الباب عن بلال أخرجه الطبراني بسندين أحدهما (رجاله) ثقات ، وعن ابن عباس في مسح النعلين بإسناد ضعيف وله متابع قوى لكنه شاذ ، لكن رواه البيهقي عن ابن عمر وإسناده جيد . اهـ

(٣) ح ٢٧٤ ، ٨١ وفي آخره : "وعلى خفيه " .

(٤) المعالم ١٢٠/١ .

وقد أجاز المسح على الجوربين سفيان الثوري وأحمد بن
(١)

حنبل وإسحاق .

(٢)

وقال مالك بن أنس والأوزاعي لا يجوز المسح على الجوربين

وقال الشافعي يجوز إذا كانا منعلين يمكن متابعة
(٣)

المشي عليهما .

(٨) (٧) (٦)

(٥) (٤)

وقال أبو يوسف ومحمد يجوز إذا كانا شخينين لا يشفان .

(١) المعالم ١٢٠/١، ١٢١ وهو قول الحسن بن صالح وابن
المبارك والأوزاعي وأصحاب الرأي وأبي شور والطحاوي ،
وروى أيضا عن علي وابن مسعود وابن عمر وأنس وعمار
وبلال والبراء وأبي أمامة وسهل بن سعد وابن المسيب
وابن جبير والنخعي والأعمش .

انظر : شرح السنة ٤٥٨/١ ، المحلى ١١٤/١ ، المغنى
٢٩٤/١ ، المجموع ٤٨٣/١ ، ٤٨٤ ، شرح معاني الآثار
٩٩/١ ، الهداية وشرح العناية ١٣٨/١ ، ١٣٩ ، الكافي
١٤٩/١ ، لكن شرط الشافعي وأحمد وأبو حنيفة ومالك في
رواية أن يكون الجورب مفيقا يمكن متابعة المشي عليه .
(٢) المعالم ١٢١/١ وهو قول مجاهد وعمرو بن دينار والحسن
ابن مسلم .

انظر : شرح السنة ٤٥٨/١ ، المغنى ٤٩٥/١ ، المجموع
٤٨٤/١ ، الاستذكار ٢٧٩/١ ، بداية المجتهد ١٤/١ .
(٣) المعالم ١٢١/١ ، شرح السنة ٤٥٨/١ وذكرنا هذا الشرط
عنه وعن أحمد وأبي حنيفة في التعليق على القول الأول .
(٤) هو يعقوب بن إبراهيم القاضي الكوفي أحد الأئمة الأعلام
وأكبر أصحاب أبي حنيفة ، مات سنة اثنتين وثمانين
ومائة كما في ميزان الاعتدال ٤٤٧/٤ ، لسان الميزان
٣٠١، ٣٠٠/٦ ، العبر ٢١٩/١ ، مناقب أبي حنيفة ٣٨٩/٢ ،
أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ٩٠ ، سير أعلام النبلاء
١٤١/١٢ ، تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ .

(٥) هو ابن الحسن الشيباني أبو عبد الله القاضي صاحب أبي
حنيفة أحد الأئمة الأعلام ، مات سنة تسع وثمانين ومائة
بالري كما في أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٢٠ ،
الميزان ٥١٣/٣ ، اللسان ١٢١/٥ ، العبر ٢٣٤/١ ، مناقب
أبي حنيفة ٤١٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ١٣٤/٩ ، تاريخ
بغداد ١٧٢/٢ .

(٦) المعالم ١٢١/١ ، شرح معاني الآثار ٩٨/١ ، الهداية
وشرحها العناية ١٣٩/١ .

(٧) الراجح جواز المسح على الجوربين عند الحاجة لشبوت
الحديث فيه ، وعلى فرض ضعفه كما قيل فقد عضده عمل
سنة عشر محابيا ولا مخالف لهم كما في المحلى ١١٨/١ ،
تهذيب السنن ١٢٢/١ ، كتاب المسح على الجوربين
للحاسمي ص ٥٢ ، وعضده أيضا القياس الصريح فإنه لا يظهر =

= بين الجوربين والخفين فرق مؤثر يمح أن يحال الحكم عليه كما فى تهذيب السنن ، ومجموع الفتاوى ٢١٤/٢١ ، ودليل الحاجة حديث ثوبان مرفوعا : "أمرهم أن يمسحوا على العمامات والتساخين" - وذلك أنه أصابهم البرد - أخرجه أحمد ٢٧٧/٥ ، وأبو داود ح ١٤٦ ، وصححه الحاكم ١٦٩/١ ووافقه الذهبي وأعله أحمد بالانقطاع بين راشد ابن سعد وثوبان ورد بأن البخارى فى التاريخ الكبير ٢٩٢/٣ أثبت سماعه كما فى مقدمة كتاب المسح على الجوربين ص ٥ ، وهو ثقة كما فى التقريب ص ٢٠٤ والمسح على النعلين المراد به مسح القدمين فى موضع الحاجة مثل أن تكون فى قدميه نعلان يشق نوعهما كما فى مجموع الفتاوى ١٢٨/٢١ .

(٨) لم يذكر المصنف حكم المسح على العمامة وهو كالاتى : ذهب جماعة من السلف الى جواز ذلك منهم أبو بكر وعمر وأنس وأبو أمية وسعد وأبو الدرداء وعمر بن عبد العزيز ومكحول والحسن وقتادة والأوزاعى وأحمد وإسحاق وأبو شور والثورى وداود وابن جرير لحديث بلال ، وأصله فى البخارى عن عمرو بن أمية ، ولحديث ثوبان ، وشرط بعضهم لبسها على طهارة وأن تكون محنكة ولها ذؤابة منهم أحمد .

انظر : المعالم ١١١/١ ، شرح السنة ٤٥٣/١ ، المجموع ٤٠٦/١ ، المغنى ٣٠٠/١ ، المبدع ١٣٧/١ ، مسائل أحمد لإسحاق بن إبراهيم ١٨/١ ، المحلى ٨١/٢-٨٤ ، الفتح ٣٠٩/١ .

وذهبت جماعة أخرى الى المنع من ذلك الا اذا مسح مع العمامة على ناصيته منهم عروة والشعبي والنخعي والقاسم ومالك وأصحاب الرأى والشافعى ، وروى عن على وابن عمر وجابر ، ونسب الى أكثر أهل العلم . واحتجوا بقوله تعالى : {وامسحوا برؤوسكم} والعمامة ليست برأس وجعلوا حديث المغيرة مرفوعا : "ومسح بناصرته وعلى العمامة" عند مسلم ٢٧٤ ، ١٨ كالمفسر لأحاديث المسح على العمامة فقط قالوا انما وقع أداء الواجب من مسح الرأس بمسح الناصية ، اذ هى جزء من الرأس وصارت العمامة تبعاً له .

انظر : الترمذى ١٧١/١ ، المعالم ١١١/١ ، شرح السنة ٤٠٦/١ ، الموطأ ٣٥/١ ، الاستذكار ٢٦٥/١-٢٦٦ ، الهداية والكفاية وشرح العناية ١٤٠/١ ، تبیین الحقائق ٥٢/١ . والراجح الجمع بين الأدلة وحمل حديث عمرو بن أمية الذى فى البخارى على وجود المشقة فى نزع العمامة كالحال فى الخف وذلك أن تكون محنكة كعمائم العرب ، وحمل حديث المغيرة الذى فى مسلم والذى فيه زيادة المسح على الناصية على الحال التى ليس فيها مشقة وقد فعل النبى صلى الله عليه وسلم هذا وذاك . انظر : الفتح ٣٠٩/١ ، زاد المعاد ١٩٤/١ ، والله تعالى أعلم .

وقد حكى الخطابي عن البخارى أنه قال ليس فى باب
المسح أصح من حديث صفوان ، وقد ذكره الخطابي بتمامه وشرح
ألفاظه ومعانيه ، ونحن نذكره ان شاء الله تعالى . (١)

(٢) أخرجه أبو داود عن عاصم بن أبى النجود عن زر بن حبیش

قال : أتيت صفوان بن عسال المرادى قال : ماجاء بك ؟

قال ابتغاء العلم ، قال فان الملائكة ترفع أجنحتها
لطالب العلم رضا بما يطلب ، قلت حاك فى صدرى شيء (٣)

مسحنا على الخفين بعد الغائط والبول وكنت امرأ من (٤)

أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فأتيتك أسألك هل

سمعت منه فى ذلك شيئا ؟ قال نعم ، "كان رسول الله

صلى الله عليه وسلم يأمرنا اذا كنا مسافرين - وروى (٥)

من طريق أخرى : "اذا كنا سفرا" - أن لاننزع خفافنا ثلاثة

أيام بلياليهن الا من جنابة لكن من بول وغائط ونوم

فلا" ، فقلت هل سمعته يذكر الهوى ؟ قال نعم بينما نحن

فى مسير اذ ناداه أعرابى بصوت جهورى يامحمد ، فأجابه (٦)

على نحو ذلك : "هاؤم" ، قلنا ويحك أو ويلك اغضض من

(١) المعالم ١١٨/١-١٢٠ وقول البخارى نقله أيضا الترمذى ١٦١/١ .

(٢) سبقت ترجمة عاصم بن أبى النجود وزر بن حبیش فى ج ١٢ .

(٣) فى سائر النسخ : "رضى" والكلمة المثبتة جاء مثلها فى أبى داود ك/العلم ٣١٧/٣ عن أبى الدرداء رضى الله عنه ويقال : "رضاء" كما فى صحيح ابن خزيمة ج ١٩٣ ، والكل جائز فى اللغة .

(٤) فى (ج) ص ٢٧ : "امراء" كما فى المعالم ١١٩/١ ، وابن حبان كما فى موارد الظمآن ج ١٨٦ .

(٥) كما فى الترمذى ج ٩٦ .

(٦) فى سائر النسخ : "هائم" والمثبت كما فى المعالم ١١٩/١ ، وموارد الظمآن ج ١٨٦ ، وقد وردت هذه الكلمة فى سورة الحاقة : آية ١٩ : {هاؤم اقرءوا كتابيه} ، والعرب تقول ها للمفرد ، وهاؤما للمثنى ، وهاؤم للجمع ، قيل والاصل "هاكم" فأبدلت الهمزة من الكاف ، وقيل فى معناها : تعالوا ، وقيل هلم ، وقيل خذوا ، فهى اسم فعل ، وقيل هى كلمة وضعت لاجابة الداعى عند النشاط والفرح .

انظر : تفسير القرطبى ٢٦٩/١٨ ، تفسير الشوكانى ٢٨٤/٥ تهذيب اللغة ٤٧٨/٦-٤٨٠ ، النهاية ٢٣٧/٥ .

صوتك فانك قد نهيت عن ذلك ، فقال والله لا أغضض من صوتي قال رأيت رجلا أحب قوما ولما يلحق بهم ، قال : "المرء مع من أحب" قال ثم لم يزل يحدثنا حتى قال ان من قبل المغرب بابا مسيرة أربعين سنة أو سبعين سنة فتحه الله للتوبة يوم خلق السموات والأرض فلا يغلقه حتى (١)
تطلع الشمس منه " .

غريبه :

(٢)
قوله : "ان الملائكة تضع أجنتها" ، قال الخطابي فيه
ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه عبر به عن تيسير الأمر على طالب العلم
واعانته .

الثاني : التواضع له كقوله تعالى : {واخفض لهما جناح
الذل من الرحمة} تعظيما لشأنه . (٣)

الثالث : أن يراد به نزول الملائكة في مجالس العلم
لتحصيل بهم البركة بدليل قوله عليه السلام : "مامن قوم (٤)

(١) وهم المصنف في عزوه الى أبي داود ، ورواه الخطابي بسنده في المعالم ١١٨/١ ، ١١٩ من طريق ابن عيينة وكذا رواه ابن حبان كما في الموارد ج ١٨٦ ، ورواه ابن خزيمة ج ١٩٣ من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عاصم دون الجملة من : "فقلت هل سمعته يذكر الهوى" .. الى قوله "قال : المرء مع من أحب" ، ورواه الترمذي ج ٩٧ مقتصرًا على مسألة التوقيت في المسح على الخفين وقد سبق ذكره في المصلى ج ١٢ وأنه صحيح بمجموع الطرق والشواهد .
(٢) في (ت) ١٥/ب ، والترتيب الصحيح ل ١٤/ب : "التضع" والتصويب من النسخ الباقية ومن المعالم ١١٩/١ .
(٣) سورة الاسراء : ٢٤
(٤) ان أراد نزول الملائكة بالبركة من عند الله فالمعنى صحيح لكنه غير مراد هنا ، لأن المعنى أنها تحدد بهم وتستدير عليهم كما في تحفة الذاكرين للشوكاني ص ١٦ ، ونزل الأبرار لصديق حسن خان ص ١٧ ، والله تعالى أعلم .

(١) (٢)
يذكرون الله الا حفت بهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده " .
(٣)
وقوله : "سفر" ، هو جمع مسافر كركب جمع راكب .
وأما رفع صوته صلى الله عليه وسلم بقوله : "هاؤم"
وهو اجابة منه ، فانما فعل ذلك اشفاقا على الاعرابى وميانة
له عن أن يكون صوته أرفع من صوت النبى صلى الله عليه وسلم
(٤)
فيلحقه النهى فى الآية ، هكذا ذكره الخطابى .

-
- (١) مسلم ج ٢٧٠٠ ولفظه : "لايقعد قوم يذكرون اله عز وجل الا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن عنده " .
(٢) المعالم ١١٩/١ .
(٣) المعالم ١١٩/١ ، وانظر : النهاية ٣٧١/٢ ، المجموع ٤٦٤/١ .
(٤) سبق شرح هذه الكلمة قبل قليل فى الهامش وذكر معانيه ومنها : اجابة الداعى ، وانظر كلام الخطابى هنا فى المعالم ١٢٠/١ ، والمقصود بالآية المشار اليها قوله تعالى : {لاترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ، ولاتجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لاتشعرون} . سورة الحجرات : ٢

الباب الثانى

فى الغسل

وفيه فصول :

- الفصل الاول : فيما يوجب الغسل .
- الفصل الثانى : فى كيفية الغسل وسننه .
- الفصل الثالث : فى غسل الحائض .
- الفصل الرابع : فى أحكام الجنب والحائض .

الباب الثانى

فى الغسل

(١)
وفيه فمول :

الفصل الاول

فيما يوجب الغسل

(٩٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل" .

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وفى بعض رواياته : "وان لم ينزل" .

(٩٧) وعن أبى موسى قال اختلف فى ذلك رهط من المهاجرين والانصار فقال الانصار : لا يجب الغسل الا من الماء ، وقال المهاجرون : بل اذا خالط وجب الغسل ، قال أبو موسى أنا أشفيكم من ذلك فقامت فاستأذنت على عائشة فقلت لها : يا أم المؤمنين انى أريد أن أسالك عن شيء وانى أستحييك فقالت لا تستحيى عما كنت سائلا عنه أمك التى ولدتك ، فانما أنا أمك ، قلت ما يوجب الغسل ؟

(١) منها فصل فى أحكام الجنب والحائض ولم يخص بابا للحيض .

(٢) البخارى ك/الغسل ٧٦/١ ، النسائى ١١١/١ وليس فيهما : "أنزل أو لم ينزل" وهى عند الدارقطنى ١١٣/١ ، ومسلم ج ٣٤٨ وفيه : "وان لم ينزل" .

(٣) فى جميع النسخ : الانصارىون ، وهو خطأ من النساخ .

فقالت على الخبير سقطت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل " .

(١)

أخرجه مسلم وذكره في الموطأ .

(٩٨) وعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : " اذا جاوز

الختان الختان وجب الغسل ، فعلت ذلك أنا ورسول الله

صلى الله عليه وسلم " .

(٢)

أخرجه الترمذي .

(٩٩) وعن عائشة رضي الله عنها " أن رجلا سأل رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل

عليهما الغسل ؟ وعائشة جالسة ، فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم : انى لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل " .

(٣)

أخرجه مسلم .

(١٠٠) وعن أبى موسى أنه سأل عائشة عن التقاء الختانيين ،

فقالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا

(٤)

التقى الختانان أو مس الختان الختان وجب الغسل " .

(١) مسلم ح ٣٤٩ ، الموطأ ٤٦/١ بمعناه مختصرا .

(٢) ح ١٠٨ وفي آخره : " فاغتسلنا " وابن ماجه ح ٦٠٩ وقوله : " اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل " موقوف عليها ، وقد رفعته في رواية أخرى أخرجه الترمذي ح ١٠٩ وقال حديث حسن صحيح . قال في التلخيص ٣٤/١ وصححه ابن حبان وابن القطان .

قلت في سنده عند الترمذي على بن زيد وهو ابن جدهان ضعيف كما في التقريب ص ٤٠١ لكنه صحيح بما قبله وما بعده ح ٩٧، ٩٩، ١٠٠ ، ولعل تصحيح الترمذي باعتبار هذه الطرق حيث قال ١٨٣/١ : وقد روى عن عائشة من غير وجه .

(٣) ح (٣٥٠) .

(٤) لم يخرج المصنف ، وقد رواه الشافعي ح ٩٩ ، والبغوي ح ٢٤٣ من طريقه وقال حديث حسن صحيح . قلت في سنده على ابن زيد وهو ابن جدهان وقد مر أنه ضعيف في ح ٩٨ لكنه يتقوى بما قبله ويرتقى الى درجة الصحيح .

وفى هذه الأحاديث ألفاظ غريبة :

- (١)
الأول : "شعبها الأربع" ، وقد روى : "الشعب الأربع" ،
قليل أراد : بين الفخذين والاسكتين وهما حرفا الفرج ، وقيل
(٢)
المراد به اليدان والرجلان .
اللفظ الثانى : قوله : "جهدا" ، قال ابن الأعرابى :
(٣)
الجهد من أسماء النكاح .
اللفظ الثالث : قوله : "ثم يكسل" ، ضبطه بياء معجمة
باشنتين من تحت مضمومة ، وكاف ساكنة وسين مهملة مكسورة
ولام ، ومعناه : أن يخالط الرجل أهله ولاينزل ، ذكره فى
(٤)
الغريب .
اللفظ الرابع : "الختان" ، وهو موضع القطع من ذكر
(٥)
الغلام ونواة الجارية .

وقول أكثر أهل العلم أن الرجل إذا جامع امرأته وغيب
الحشفة وجب الغسل عليهما وترتب عليه جميع أحكام الوطء وان
لم ينزل ، وهو قول أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وعائشة

- (١) رواه الشافعى ح ١٠٠ عنها بلفظ : "إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم ألزق الختان بالختان فقد وجب الغسل" وفى
سنده على بن زيد بن جدهان وهو ضعيف كما تقدم .
(٢) شرح السنة ٥/٢ ، وفى النهاية ٤٧٧/٢ قال : "الرجلان
والشفران" ، قال فكنى بذلك عن الايلاج ، وانظر الفتح
٣٩٥/١ فقد ذكر معانى أخرى لهذه الكلمة .
(٣) شرح السنة ٥/٢ ، وحكاه فى المشارق ١٦١/١ عن الخطابى
وقال فى الفتح ١٩٥/١ وهذا يدل على أن الجهد هنا
كناية عن معالجة الايلاج .
(٤) غريب ابن الجوزى ٢٩٠/٢ ، النهاية ١٧٤/٤ وذكرنا أن سبب
عدم الانزال هو الفتور .
(٥) شرح السنة ٦/٢ ، غريب ابن الجوزى ٢٦٤/١ ، النهاية
١٠٢/٢ .

(١)

وغيرهم .

(١٠١) وروى عن أبى بن كعب أنه قال : كان الماء من الماء

شيئا فى أول الاسلام ثم ترك ذلك بعد وأمروا بالغسل اذا
(٢) (٣) (٤)

مس الختان الختان .

(٥)

وقال ابن عباس : انما الماء من الماء فى الاحتلام .

(١) شرح السنة ٦/٢ وهو قول ابن حزم وبعض أهل الظاهر كما فى المحلى ٦-٣/٢ ، وروى عن أبى هريرة وابن مسعود ومعاذ والنعمان بن بشير وابن عباس والمهاجرين كما فى مصنف عبد الرزاق ٢٤٥/١ وما بعدها ، وابن أبى شيبة ٨٩-٨٦/١ .

(٢) أخرجه أحمد ١١٥/٥ بلفظ : ان الفتيا التى كانوا يقولون : الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها فى أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسار بعدها ، ورواه أبو داود بمعناه ج ٢١٤ ، واختصره الترمذى ج ١١١، ١١٠ بلفظ : "انما كان الماء من الماء رخصة فى أول الاسلام ثم نهى عنها" وقال حديث حسن صحيح . وصححه ابن خزيمة ج ٢٢٥ ، وابن حبان ٣٥١، ٣٥٠/١ والدارقطنى ١٠٢٦/١ ، وعبد الغنى كما فى المبدع ٢٨٢/١ والنووى كما فى المجموع ١٣٩/٢ ، وابن عبد البر فى الاستذكار كذا فى عمدة القارى ١٤٦/٣ ، لكن قال فى الفتح ٣٩٧/١ وقد اختلفوا فى كون الزهري سمعه من سهل ابن سعد ثم قال نعم أخرجه أبو داود ج ٢١٥ ، وابن خزيمة (قلت أشار إليها ابن خزيمة فى آخر ج ٢٢٦) من طريق أبى حازم عن سهل ، ولهذا الاسناد أيضا علة أخرى ذكرها ابن أبى حاتم ، وفى الجملة هو اسناد صالح لأن يحتج به . اهـ وصححه الألبانى فى تخريج المشكاة ١٤٠/١ ها .

(٣) وقد حكى بعض العلماء الاجماع على ذلك كما فى المراتب ٢١/١ ، والافصاح ٨٣/١ ، واستثنى بعضهم من هذا الاجماع داود كما فى المجموع ١٣٧/٢ ، والعارضه ١٦٦/١ ، والمغنى ٢٠٤/١ ، ولكن قال فى الفتح ٣٩٨/١ الخلاف مشهور بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

(٤) وفى حديث أبى بن كعب دليل على أن حديث "الماء من الماء" كما سيأتى ذكره فى المصلى ج ١٠٢-١٠٤ منسوخ بحديث ايجاب الغسل وان لم ينزل .

انظر : اختلاف الشافعى الملحق بمختصر المزنى ص ٤٩٥ ، شرح معانى الآثار ٥٧/١ وما بعدها ، الاعتبار ص ٣٢-٣٥ ، أخبار أهل الرسوخ ص ٢١ ، فتح البارى ٣٩٧/١ ، نيل الاوطار ٢٦٢، ٢٦٠/١ ، شرح السنة ٦/٢ .

(٥) شرح السنة ٦/٢ ورواه الترمذى ج ١١٢ وفيه شريك لكن الترمذى قال تابعه سفيان الثورى ، وقال فى الفتح ٣٩٨/١ وروى ابن أبى شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حمل هذا على صورة مخصوصة وهى مايقع فى المنام فى رؤية الجماع وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض .

وبقى على المذهب الأول - وهو أنه إذا لم ينزل لا يجب

الغسل - سعد بن أبي وقاص وأبو أيوب الأنصاري وأبو سعيد
(١) (٢)

الخدري ورافع بن خديج ، وبه قال سليمان الأعمش .

(١٠٢) وقد روى عن أبي سعيد الخدري قال : "خرجت مع رسول
(٣)

الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين الى قباء حتى

إذا كنا في بنى سالم وقف رسول الله صلى الله عليه

وسلم على باب عتبان فمرخ به فخرج يجر أزاره فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : "أعجلنا الرجل" ،
(٤)

فقال عتبان : يا رسول الله أرايت الرجل يعجل عن

(١) هو سليمان بن مهران ، بكسر الميم ، الأسدي الكاهلي ،

مولاهم ، أبو محمد الكوفي ، الأعمش ثقة حافظ عارف
بالقراءات والفرائض ، كثير الحديث فصيح ، ورع ، لكنه
يدلس ، من صغار التابعين مات سنة سبع وأربعين أو
ثمان بعد المئة ، عمر ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ١٦٤ ، تاريخ الثقات ص ٢٠٤ ،
تاريخ ابن معين ٢/٢٣٤ ، المعارف ص ٢١٤ ، الجرح
والتعديل ٤/١٤٦ ، الثقات ٤/٣٠٢ ، تاريخ بغداد ٩/٣ ،
العبر ١/١٦٠ ، تذكرة الحفاظ ١/١٥٤ ، التقريب ص ٢٥٤ ،
التهذيب ٤/٢٢٢ ، سير أعلام النبلاء ٦/٢٢٦ .

(٢) المعالم ١/١٤٩ ، ١٥٠ ، شرح السنة ٢/٧٠٦ ، عبد الرزاق
١/٢٤٩-٢٥٣ ، ابن أبي شيبة ١/٨٩ ، وهو رأى بعض
الظاهرية كما في المحلى ٢/٦ ، وقيل هو داود كما في
العارض ١/١٦٩ ، المجموع ٢/١٣٧ ، وذكره في الفتح
١/٣٩٩ عن أبي سلمة بن عبد الرحمن .

(٣) في (ج) ص ٣٠ : "قبا" بالقصر .

(٤) عتبان ، بكسر أوله وسكون التاء ، كما في مسلم ، وليس
"عثمان" بعين شم ثاء مثلثة كما في (ت) ل ١٦/ب ، وفي
الترتيب الصحيح ل ١٥/ب ، وفي (ب) ل ٧/ب ، وقال في
شرح مسلم ٤/٣٦ هو عتبان بن مالك بكسر العين على
المشور وقيل بضمها . وقال في الإصابة ٦/٣٧٥ عتبان بن
مالك بن عمرو الأنصاري الخزرجي السلمي بدرى عن
الجمهور ، كان امام قومه بنى سالم ، أخى النبي صلى
الله عليه وسلم بينه وبين عمر ذكره ابن سعد ، مات في
خلافة معاوية وقد كبر ، حديثه في الصحيحين رضى الله
عنه .

انظر : التقريب ص ٣٨٠ ، طبقات خليفة ص ٩٩ ، الجرح
والتعديل ٧/٣٦ ، الثقات ٣/٣١٨ ، الكاشف ٢/٢١٣ ،
الرياض المستطابة ص ٢٢٥ .

امراته ولم يمن ماذا عليه ، فقال : " انما الماء من
(١)
الماء " .

(١٠٣) وعن أبى بن كعب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال - فى الرجل يأتى أهله ثم لا ينزل - : " يغسل
ذكره ويتوضأ " .

(٢)
أخرج ذلك مسلم وقال البخارى : " يغسل مامس المرأة منه
(٣)
ثم يتوضأ ويصلى " .

(١٠٤) وعن أم سلمة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت :
(٤)
" جاءت أم سليم بنت ملحان امرأة أبى طلحة الأنصارى الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحيى
من الحق هل على المرأة من غسل اذا هى احتلمت ؟ قال :
" نعم اذا رأت الماء " .
(٥)
أخرجه البخارى .

(١٠٥) وفى حديث آخر : " فقالت أم سلمة : يا رسول الله وهل
تحتلم المرأة ؟ فقال : " تربت يداك فمم الشبه " .
(٦) (٧)
أخرجه البخارى ومسلم .

(١) لم يعزه المصنف وهو عند مسلم ح ٣٤٣ .

(٢) ح ٣٤٦ ، ٨٥ .

(٣) ك/الغسل ٧٦/١ ، مسلم ح ٣٤٦ كذلك الا أنه قال : " يغسل
مأصابه من المرأة ... " .

(٤) هى أم سليم بنت ملحان ، بكسر الميم وسكون اللام ، ابن
خالد الأنصارى والد أنس بن مالك ، اختلف فى اسمها
كثيرا وهى الغميماء أو الرميماء ، اشتهرت بكنيتها
وكانت من الصحابيات السابقات ، مات فى خلافة عثمان
رضى الله عنها كما فى التقريب ص ٧٥٧ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٣٣٩ ، ابن سعد ٤٢٤/٨ ، الجرح
والتعديل ٦٤/٩ ، تاريخ الصحابة ص ٢٧٦ ، الاستيعاب
٢٣٣/١٣ ، الاصابة ٢٢٦/١٣ ، أسد الغابة ٣٤٥/٧ ، الرياض
المستطابة ص ٣٢٦ .

(٥) ك/الغسل ٧٤/١ .

(٦) البخارى ك/العلم ٤١/١ وفيه : " تربت يمينك فمم يشبهها
ولدها " ، ك/الانبياء ١٠٢/٤ وفيه : " فبما يشبهه الولد "
وأخرجه مسلم ح ٣١٣ بلفظ : " تربت يداك فمم يشبهها
الولد " ولم أعثر على رواية : " فمم الشبه " كما ذكر
المصنف رحمه الله ، ثم وجدت عند أبى داود ح ٢٣٧ عن =

.....

= عائشة أن أم سليم الأنصارية - فذكرت القصة - فقال صلى الله عليه وسلم : " تربت يمينك يا عائشة ، ومن أين يكون الشبه " .

(٧) والراجح في هذه المسألة وجوب الغسل من الجماع أنزل أو لم ينزل لما بيناه من أن حديث "انما الماء من الماء" منسوخ بحديث الغسل وان لم ينزل ، وبحديث أبي الذي صرح فيه بالنسخ ، أما لو مس الختان الختان من غير ايلاج فلا غسل بالاتفاق كما في المغنى ١/٢٠٤ ، والمراتب ص ٢١ ، وشرح مسلم ٤/٤٢ ، والفتح ١/٣٩٥، ٣٩٦ والنيل ٢/٢٦١ ، والعارضة ١/١٦٨ . والله تعالى أعلم .

الفصل الثانىفى كيفية الغسل من الجنابة وسننه

(١٠٦) قالت عائشة رضى الله عنها : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ بيمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه فى أصول الشعر حتى اذا رأى أنه استبرأ البشارة حفن على رأسه ثلاث حففات ثم أفاض على سائر جسده ثم غسل رجليه " .
(١)
أخرجه البخارى ومسلم والترمذى والنسائى .
(٢)

(١٠٧) وعن ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أنها قالت "أدنىيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثا ثم أدخل يده فى الإناء فأفرغ بها على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الأرض فدلکها دلکا شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حففات ملء كفيه ثم غسل سائر جسده ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه فأتيته بالمنديل فرده " .

(٣)
أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذى والنسائى .

-
- (١) فى (ج) ص ٣٠ : "ثم قال أفاض" بزيادة : "قال" ولا معنى لها هنا .
(٢) البخارى ١/٦٧، ٦٨، ٧٢ بنحوه ، ومسلم ج٣١٦ واللفظ له دون كلمة "بشرة" ، والترمذى مختصرا ج١٠٤ وقال حسن صحيح ، والنسائى ١/١٣٢-١٣٥ .
(٣) البخارى ١/٦٩، ٦٠، ٧١ بنحوه ، ومسلم ج٣١٧ واللفظ له ، وأبو داود ج٢٤٥ ، والترمذى ج١٠٣ وقال حسن صحيح ، والنسائى ١/٢٠٤ .

غريبه :

- (١) قولها : "فأدنيته غسله" ، وضبطه بكسر الغين المعجمة ، وهو ما يغتسل به ، ذكره في اصلاح المنطق والفعل بضم الغين . (٢) (٣)
- (١٠٨) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفيه فبدأ بشق رأسه الايمن ثم الايسر ثم أخذ بكفيه حفنة فغسل رأسه" . (٤)
- (١٠٩) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوضأ بعد الغسل" . (٥)
- أخرجه الشيخان وأبو داود .

- (١) في جميع النسخ : "فقربت" والتصويب من ح ١٠٧ ، ومن مسلم .
- (٢) اصلاح المنطق للشيخ الاديب يعقوب بن اسحاق الشهير بابن السكيت اللغوي المتوفى سنة أربع وأربعين ومائتين ، وهو من الكتب المختصرة الممتعة في الادب ، كذا في كشف الظنون ١٠٨/١ ، وانظر أبجد العلوم لمديق حسن خان ٣١/٣ .
- (٣) قلت : الغسل بفتح الغين الممدر ، وبكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره ، وبضمها اسم الفعل من غسلته ، والماء الذي يغتسل به وهو المراد هنا وقد جاء كذلك في مسلم ح ٣١٧ ، وانظر : الصحاح ١٧٨١/٥ ، النهاية ٣٦٧/٣ ، شرح مسلم ٢٣١/٣ ، الفتح ٣٧٢/١ ، اكمال الاعلام ٤٦٧، ٤٦٦/٢ .
- (٤) البخاري ٦٩/١ ، مسلم ح ٣١٨ واللفظ له ، وأبو داود ح ٢٤١ .
- (٥) أبو داود ح ٢٥٠ بنحوه ، واللفظ للترمذي ح ١٠٧ وقال حديث حسن صحيح ، وللنسائي ١٣٧/١ ، وصححه الحاكم ١٥٣/١ ووافقه الذهبي وقال في تخريج المشكاة ١٣٩/١ هـ ٢ وصححه غيرهما وأوردته في صحيح أبي داود .
- قلت هو عند أبي داود من طريق زهير بن معاوية ثنا أبو اسحاق السبيعي ، وأبو اسحاق هو عمرو بن عبد الله السبيعي ثقة مكثر عابد اختلط بآخره كما في التقريب ص ٤٢٣ ولكن زهير صرح بالسماع منه ، وقد أخرج الشيخان لجماعة من روايتهم عن أبي اسحاق منهم زهير كما في الكواكب النيرات ص ٣٥١ ، فالحديث على هذا صحيح الاسناد ان شاء الله تعالى .

(١)
 (١١٠) عن أم هانئ بنت أبي طالب رضى الله عنها قالت :
 "ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
 فوجدته يغتسل وفاطمة تستره فقال : من هذه ؟ فقلت أم
 هانئ - وساق الحديث - "

(٢)
 أخرجه الشيخان وذكره فى الموطأ وأخرجه النسائي .
 (٣) (٤)
 (١١١) وعن يعلى [بن أمية] "أن النبی صلى الله عليه وسلم
 رأى رجلا يغتسل بالبراز فصعد المنبر فحمد الله وأثنى
 عليه ثم قال ان الله حىي ستار يحب الحياء والستره
 فاذا اغتسل أحدكم فليستتر " .
 (٥)
 أخرجه أبو داود .

-
- (١) هى ابنة عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمها
 فاختة على الأشهر ، لها صحبة وأحاديث ولم تهاجر ،
 ماتت فى خلافة معاوية ، أخرج لها الجماعة رضى الله
 عنها كما فى التقريب ص ٧٥٩ .
 وانظر : طبقات خليفة ص ٣٣٠ ، الثقات ٤٤٠/٣ ، أسد
 الغابة ٤٠٥/٧ ، الكاشف ٤٤٤/٣ ، الاستيعاب والاصابة
 ٣٠٠، ٣٠٤/١٣ ، الرياض المستطابة ص ٣٢٥ .
 (٢) البخارى ٧٤/١ واللفظ له ، ومسلم ج ٣٣٦ الى قوله :
 "تستره " ، والنسائي ١٢٦/١ بأطول منه ، وهو فى الموطأ
 ١٥٢/١ بأطول مما فى النسائي .
 (٣) الزيادة من مختصر السنن ١٥/٦ .
 (٤) هو يعلى بن أمية بن أبى عبيدة بن همام التميمي حليف
 قريش صحابي مشهور أسلم يوم الفتح وشهد حنيناً والطائف
 وتبوك ، ولى للخلفاء الثلاثة وكان عظيم الشأن عند
 عثمان وكان سخيا ، مات سنة بضع وأربعين رضى الله عنه
 وأخرج له الجماعة كما فى التقريب ص ٦٠٩ .
 وانظر : الاستيعاب ٩٣/١١ ، أسد الغابة ٥٢٣/٥ ، الكاشف
 ٢٥٧/٣ ، طبقات خليفة ص ٤٥ ، الجرح والتعديل ٣٠١/٩ ،
 الاصابة ٣٧٢/١٠ ، الرياض المستطابة ص ٢٦٩ ، طبقات ابن
 سعد ٤٥٦/٥ ، التجريد ١٤٤/٢ ، تاريخ الصحابة ص ٢٦٥ ،
 الجمهرة ص ٢٢٩ ، التهذيب ٣٩/١١ ، سير أعلام النبلاء
 ١٠٠/٣ .
 (٥) ك/الحمّام ج ٤٠١٢ لكن قال : "ان الله عز وجل حىي ستير
 يحب الحياء والستر ... " وهو بهذا اللفظ عند النسائي
 ك/الغسل ٢٠٠/١ وحسن سنده فى تخريج المشكاة ١٣٩/١ هـ-٧
 قلت فيه عبد الملك بن أبى سليمان العزرمي صدوق له
 أوهام كما فى التقريب ص ٣٦٣ . وله شاهد عن بهز بن
 حكيم عن أبيه عن جده عند السهمي فى تاريخ جرجان
 وشاهد آخر من رواية عبد الرزاق عن عطاء مرسلا يرتقى
 بهما الى درجة الصحة كما فى الارواء ج ٢٣٣٥ .

(١١٢) وعن أبي هريرة (١) "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
تحت كل شعرة جنازة فاغسلوا الشعر وأنقوا البشرة " .
(٢)
أخرجه الترمذى .

(١١٣) وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت :
"توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وضوءه للصلاة غير
رجليه وغسل فرجه وما أصابه من الاذى ثم أفاض عليه
الماء ثم نحى رجله فغسلهما هذا غسله من الجنازة " .
(٣)
أخرجه البخارى .

(١١٤) وعن عائشة رضى الله عنها ووصفت غسل رسول الله صلى
الله عليه وسلم قالت : "ثم يدخل يده فى الاناء فيخلل
شعره حتى اذا رأى أنه قد أصاب البشرة أو أنقى البشرة
أفرغ على رأسه ثلاثا فاذا فعل فغسل مئبره على رأسه " .
(٤)
أخرجه أبو داود .

(١١٥) وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما "أن وفد ثقيف

(١) فى جميع النسخ : "عن المغيرة " والتصويب من مصادر
التخريج .

(٢) ح ١٠٦ من طريق الحارث بن وحيه ، قال أبو عيسى حديث
غريب لانعرفه من طريق الحارث وهو شيخ ليس بذاك ، وقد
تفرد به عن مالك بن دينار . قلت أخرجه أبو داود ح ٢٤٨ وقال الحارث بن وحيه حديثه
منكر وهو ضعيف ، وجاء فى التلخيص ١٤٢/١ أنه ضعيف جدا
بالارسال وضعفه الشافعى والبخارى كما فى التلخيص
١٤٢/١ ، وله شاهد عن على مرفوعا عند أبى داود ح ٢٤٩
واسناده صحيح لكن قيل الصواب أنه موقوف على على ،
وله شاهد آخر عن أبى أيوب الأنصارى عند ابن ماجه ح ٥٩٨
قلت يغنى عنه حديث عائشة فى الصلب رقم (١١٤) وهو
متفق عليه .

(٣) البخارى ٦٨/١ وفيه : "هذه غسله من الجنازة " قال فى
الفتح ٣٦٢/١ يريد بهذه الإشارة الى الأفعال المذكورة .

(٤) ح ٢٤٢ قال فى المختصر ١٦٣/١ وأصله فى الصحيحين .

سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان أرضنا
(١)
أرضاً باردة فكيف بالغسل فقال : أما أنا فأفرغ على

رأسي ثلاثاً .

(٢)

أخرجه مسلم .

وفى هذه الأحاديث ألفاظ غريبة :

الأول : قوله "بأناء كالحلاب" ، بكسر الحاء ، قيل هو

(٣) (٤)

الأناء الذى يحلب فيه ، وفسره البخارى بالطيب .

اللفظ الثانى : قوله : "البراز" ، وهو بفتح الباء :

الفضاء الواسع . وقال الفراء : هو الموضع الذى ليس به خمر
(٥)

من شجر ولاغيره .

(٦)

وقد مضى تفسير الاكسال .

(١) فى جميع النسخ : "فكيف الغسل" والتصويب من مسلم .

(٢) ح (٣٢٨) .

(٣) فى سائر النسخ : "الطست" وهو تصحيف .

(٤) يشير المصنف رحمه الله تعالى الى الخلاف حول توجيه

ترجمة البخارى للباب السادس من كتاب الغسل ٦٩/١

بعنوان : "من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل" ،

وماذهب اليه المصنف من أن البخارى فسر الجلاب بالطيب

هو قول الاسماعيلى فى مستخرجه والخطابى فى المعالم

١٦٢/١ ، وابن قرقول فى المطالع وابن الجوزى (فى

غريبه ٢٣٣/١) الا أنه قال وقد غلط فيه قوم) وجماعة كذا

فى الفتح ٣٦٩/١ وذكر فيه مذهبين آخرين ، ثم رجح مذهب

من قال ان المراد بالطيب فى الترجمة الاشارة الى حديث

كثرت أطييب النبى صلى الله عليه وسلم عند الاحرام ،

والغسل من سنن الاحرام وكأن الطيب حمل عند الغسل ،

فأشار البخارى هنا الى أن ذلك لم يكن مستمرا من

عادته ، ثم بسط هذا الكلام .

(٥) الصحاح ٨٦٤/٣ وقال فى المشارق ٨٤/١ والنهاية ١١٨/١

هو كناية عن قضاء الحاجة من الغائط .

(٦) انظر اللفظ الثالث بعد ح (١٠٠) .

وأما اختلاف العلماء فى الكيفية :

فقد ذهب مالك الى أنه لا يكفى امرار الماء فى الغسل
على الجسد ، بل لابد من ذلك الجسد بيده .
(١)
وأكثر أهل العلم على أنه اذا نوى وانغمس فى الماء
بحيث وصل الى سائر أعضائه كفاه اذ ليس فى الأحاديث تعرض
(٢)(٣)
الى ذلك .

وقد اختلفوا فى تنشيف الأعضاء :

(٤)
فذهب سعيد بن المسيب والزهرى الى كراهة التنشيف .
(٥)
ورخص فيه الحسن وابن سيرين والثورى وأحمد ومالك .
وقال ابن عباس رضى الله عنهما لابس به فى الغسل ،
(٦)
ويكره فى الوضوء بما روى :

-
- (١) . شرح السنة ١٣/٢ وانظر المنتقى ٩٤/١ وهو قول المزنى
وأبى العالية وعطاء كما فى المغنى ٢١٩/١ ، والمجموع
١٨٩/٢ .
- (٢) . شرح السنة ١٣/٢ ، وانظر : المغنى ٢١٩/١ ، المجموع
١٨٩، ١٨٨/٢ ، شرح فتح القدير ٥١/١ .
- (٣) . الراجح القول الثانى وهو أن امرار اليد على الجسد فى
الغسل ليس بواجب اذ لا دليل عليه والله تعالى أعلم .
- (٤) . شرح السنة ١٥/٢ وهو قول جابر بن عبد الله وابن عمر
وعبد الرحمن بن أبى لىلى والنخعى ومجاهد وأبى
العالية وعبد الرحمن بن مهدى ووجه عند الشافعية .
انظر : الترمذى ٧٧/١ ، المغنى ١٤٢/١ ، شرح مسلم
٢٣١/٣ ، المجموع ٤٤٨/١ .
- (٥) . شرح السنة ١٥/٢ وهو قول عثمان بن عفان والحسن بن على
وأنس بن مالك وبشير بن أبى مسعود وعلقمة ومسروق
والضحاك واسحاق وأصحاب الرأى ، وهو وجه عند الشافعية
انظر : المغنى ١٤٢/١ ، شرح مسلم ٢٣١/٣ ، المجموع
٤٤٨/١ ، الترمذى ٧٦/١ ، المبسوط ٧٣/١ ، المدونة ١٧/١
- (٦) . شرح السنة ١٥/٢ وأخرجه عبد الرزاق ح ٧٠٩ ، وابن أبى
شيبه ١٥٠/١ ، واليه ذهب ابن حزم ٦٥/٢ .

- (١) عن قيس بن سعد قال : "دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسل فأتيناه بملحفة ورسية فتجفف بها" .
(٢)
قوله : "ورسية" ، أى صبغت بالورس ، وضبطه بواو مفتوحة وراء ساكنة مهملة وهو نبت أصفر يكون فى اليمن تمبغ به الثياب ، يقال منه ورست الثوب توريسا ، ذكره الجوهري .
(٣)
(١١٧) وماروى عن عائشة "أنه كان لرسول الله صلى الله عليه

- (١) هو سعد بن قيس بن عبادة الخزرجى الأنصارى صحابى جليل كانت منزلته من النبى صلى الله عليه وسلم كصاحب الشرطة من الأمير ، وكان من دهاة العرب ومن أهل رأى المكيدة فى الحرب ، وكان سخيا كريما داهية ، شهد المشاهد مع النبى صلى الله عليه وسلم وشهد فتح مصر وليها لعل ، مات فى سنة ستين بالمدينة على الصواب رضى الله عنهما كما فى التقريب ص ٤٥٧ ، والإصابة ١٨٨/٨ .
وانظر : طبقات خليفة ص ٢٩٢، ٩٧ ، تاريخ الصحابة ص ٢١٢ الاستيعاب ١٦٩/٩ ، أسد الغابة ٤/٢٤٤ ، الكاشف ٢/٣٤٨ ، سير أعلام النبلاء ١٠٢/٣ .
(٢) فى جميع النسخ سقطت كلمة "علينا" والتصويب من شرح السنة ١٥/٢ .
(٣) رواه أحمد ٤٢١/٣ وأبو داود ك/الأدب ج ٥١٨٥ كلاهما مطولا وفيه : "فاشتمل بها" ، قال فى التلخيص ٩٩/١ اختلف فى وصله وارساله ، ورجال اسناد أبى داود (وأحمد) رجال الصحيح وصرح فيه الوليد (بن مسلم) بالسماع (من الأوزاعى) اهـ ، وصححه ابن حزم فى المحلى ٩٦/٢ ، وضعفه فى المجموع ٤٤٦/١ وقال فيه أحاديث ضعيفة عن معاذ وعائشة وسلمان الفارسى (الأولان منها ضعفهما الترمذى ج ٥٤، ٥٣ وابن حجر فى التلخيص ٩٩/١) وحديث سلمان عند ابن ماجه ج ٤٦٨ قال البوصيرى فى مصباح الزجاجة ٦٧/١ اسناده صحيح ، رجاله ثقات وفى سماع محفوظ من سلمان نظر .
قلت فالحديث صحيح بمجموع هذه الطرق والشواهد والله أعلم .
(٤) الصحاح ٩٨٨/٣ ، وانظر : النهاية ١٧٣/٥ ، المجموع ٤٤٧/١ إلا أن النووى قال : والمشهور فى كتب اللغة بكسر الراء وياء ساكنة وسين مفتوحة وهاء .

(١)

وسلم خرقة يتنشف بها بعد الوضوء " .

(١١٨) وماروى عن معاذ بن جبل قال : " رأيت رسول الله صلى

(٢)

الله عليه وسلم اذا توضأ يمسح بطرف ثوبه " .

(٣)

قال البغوى اسنادهما ضعيف والله أعلم .

وأما نقض الضفاير :

(١١٩) عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : " سألت رسول الله

صلى الله عليه وسلم قلت يارسول الله انى امرأة أشد

ضفر رأسى أفأنقصه لغسل الجنابة ؟ قال : لا ، انما

(٤)

يكفيك أن تحشى عليه ثلاث حشيات من ماء ثم تفيضى عليك

الماء فتطهرين ، أو قال : فاذا أنت قد طهرت " .

أخرجه مسلم وأبو داود إلا أن أبا داود زاد وقال : عن

(١) أخرجه الترمذى ح ٥٣ وقال اسناده ليس بالقائم ولا يصح فى هذا الباب شيء ، وأبو معاذ هو سليمان بن أرقم ضعيف عند أهل الحديث ، وضعفه فى التلخيص ٩٩/١ وقال أحمد منكر كما فى المغنى ١٤٢/١ ، وقال فى التقريب ص ٢٥٠ ضعيف .

قلت لعله أراد ضعيف جدا لأنه ذكر فى التهذيب ١٦٩/٤ قال البخارى تركوه وقال أبو حاتم وأبو داود والترمذى وابن خراش والنسائى والدارقطنى وأبو أحمد الحاكم وغيرهم أنه متروك . وقال الذهبى فى الضعفاء والمتروكين ص ١٣٠ ، والكاشف ٣١١/١ متروك . وأخطأ الحاكم ١٥٤/١ فصحه قائلا أبو معاذ هو الفضل بن ميسرة البصرى أشنى عليه يحيى بن سعيد (يريد القطان) وتبعه على ذلك الذهبى فى الذيل وأحمد شاكراً فى التعليق على الترمذى ٧٥/١ هـ ، وعبد القادر الأرناؤوط فى تخريج جامع الأصول ١٩٢/٧ هـ . وليس كذلك لأنه لم يرو عن الزهرى ولا روى عنه زيد بن الحباب ، انما هو سليمان بن أرقم كما فى التهذيب ١٦٨/٤ وقد صرح باسمه ابن عدى فى الكامل ١١٠٢/٣ .

(٢) أخرجه الترمذى ح ٥٤ وقال هذا حديث غريب واسناده ضعيف ورشدين بن سعد وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى يضعفان فى الحديث ، وقال فى التلخيص ٩٩/١ اسناده ضعيف .

(٣) شرح السنة ١٥/٢ وكذا قال فى المجموع ٤٤٦/١ .

(٤) كذا فى جميع النسخ عطفاً على " أن تحشى " وقد جاء ذلك فى أبى داود وفى بعض نسخ الترمذى كما بينه أحمد شاكراً فى التعليق عليه ٧٧/١ هـ ، وفى مصادر التخرىج الآتية " تفيضين " على الاستئناف تقديره ثم " أنت تفيضين " كما بينه أحمد شاكراً .

(١)

أم سلمة أن امرأة من المسلمين قالت ثم تمم الحديث .

"ضفر رأسى" ، وهو بالضاد المعجمة وهو نسج الشعر بعضه

(٢)

فى بعض ، ومنه ضفيرة المرأة وهى الذؤابة ، ذكره فى الغريب

ومذهب عامة العلماء أنه لا يجب النقض ان كان الماء يصل

(٣)

الى البشرة بدونه وان كان لا يصل الى البشرة الا بالنقض وجب

(٤)

وقال ابراهيم النخعى : نقض الضفائر واجب بكل حال ،

(٥)

هكذا حكاه البغوى .

(١٢٠) وعن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه

وسلم قالت : "كان اذا اغتسل من الجنابة توفأ وضوءه

للمصلاة ثم اغتسل ثم يخلل بيديه شعره حتى اذا ظن أنه

قد أروى بشرته أفاض عليه ثلاث مرات ثم غسل سائر جسده "

(١) مسلم ج ٣٣٠ ، وأبو داود ج ٢٥١ ، والترمذى ج ١٠٥ وقال حديث حسن صحيح ، والبغوى ج ٢٥١ من طريق الشافعى وقال هذا حديث صحيح .

قلت أخرجه الشافعى ج ١٠٦ .

(٢) غريب أبى عبيد ١٠٣/٢ ، غريب الخطابى ٢٩٤/١ ، المشارق ٦١/٢ ، النهاية ٩٢/٣ والجملة الأخيرة فى النهاية ، وقال فى شرح مسلم ١١/٤ هو بفتح الضاد واسكان الفاء هذا هو المشهور ، وقيل بضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن .

(٣) شرح السنة ١٨/٢ قال واحتجوا بحديث أبى هريرة : "تحت كل شعرة جنابة ... " وقد سبق فى الملب برقم (١١٢) وسبق أنه ضعيف وأن حديثه هذا منكر .

قلت حديث عائشة فى الملب برقم (١٠٦) متفق عليه يغنى عن حديث أبى هريرة .

وانظر : المعالم ١٦٤/١ ، شرح مسلم ١٢/٤ ، المغنى ٢٢٥/١ ، وقال فيه وهو اتفاق الأئمة الأربعة .

(٤) فى (ب) ل ٨/أ ، و (ج) ص ٣٣ : "ابراهيم والنخعى" .

(٥) انظر المراجع السابقة .

(١)

ذكره في الموطأ وأخرجه البخاري والترمذي .

(١٢١) وعن عائشة رضي الله عنها قالت : "كنت أغتسل أنا

ورسول الله صلى الله عليه وسلم من اناء واحد بيني

وبينه فيبادرنى فأقول دع لى دع لى ، قال وهما جنبان"

(٢)

أخرجاه من وجوه عن عائشة .

(١٢٢) وعنهما أيضا أنها قالت : "كنت أغتسل أنا والنبي صلى

(٣)

الله عليه وسلم من اناء واحد ، [من قدح] يقال له

(٤)

الفرق" .

(٥)

قال سفيان : والفرق ثلاثة أصوع ، فيكون اثنا عشر مدا

(٦)

ووزنه ستة عشر رطلا . هكذا حكاه البغوي ، وقال هو محرك

(٧)

الراء ، وقال الجوهري هو ساكن الراء وقد تحرك راؤه وأنشد

(٨)

عليه بيتا من الشعر .

(١) الموطأ ٤٤/١ ، البخاري ٧٢/١ ، الترمذي ح ١٠٤ بمعناه

وقال حديث حسن صحيح .

(٢) هكذا قال البغوي ٢٢/٢ وهذا لفظه ح ٢٥٤ ، وقال مسلم

ح ٣٢١ ، ٤٦ : "من اناء بيني وبينه واحد ..." وأخرجه

بمعناه مسلم أيضا ح ٣٢١ ، ٤٥ ، والبخاري ٧٠/١ ، ورواه

مختصرا مسلم أيضا ح ٣٢١ ، ٤٣ ، والبخاري ٧٠/١ .

(٣) في جميع النسخ : "ومن اناء" والتصويب من مصادر

التخريج .

(٤) شرح السنة ح ٢٥٥ من طريق البخاري ، وأصله في صحيحه

٦٨/١ ، ورواه مسلم ح ٣١٩ ، ٤١ بمعناه .

(٥) شرح السنة ٢٣/٢ وهو آخر رواية مسلم الا أنه قال :

"آصع" ، قال في شرح مسلم ٣/٤ يجوز أصوع وآصع ، فالأول

على الأصل والثاني على القلب فتقدم الواو على الصاد

وتقلب ألفا ، قال وكون الفرق ثلاثة آصع هو قول

الجماهير .

(٦) شرح السنة ٢٣/٢ وهذا على قول من قدر الصاع بخمسة

أرطال وثلاث بالبغدادى كما في المجموع ١٩٣/٢ قال

النووي وهو الصحيح المشهور ، وقال في ١٦٩/١ واختلفوا

في الرطل البغدادى فقييل مائة وثلاثون درهما بدرهم

الاسلام ، وقييل مائة وثمانية وعشرون ، وقييل مائة

وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وهى تسعون

مثقالا . اهـ

شرح السنة ٢٣/٢ .

(٧) الصحاح ١٥٤٠/٤ وهما لغتان والفتح أفصح وأشهر عند

(٨) جمهور أهل اللغة ، والمحدثون وبعض أهل اللغة يسكنون

كما في شرح مسلم ٣/٤ ، والفتح ٣٦٤/١ .

الفصل الثالث

في غسل الحائض

(١٢٣) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله عن الغسل من الحيض فقال : "خذى قرصة من مسك فتطهرى بها" ، فقالت كيف أتطهر ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "سبحان الله - واستتر بثوبه - تطهرى بها" ، فاجتذبتها وعرفتها بالذى أراد قلت لها : تتبعى بها أثر الدم (١)
- يعنى الفرج - " .
(٢)
أخرجه الشيخان .

غريبه :

"القرصة" ، قال الجوهري : والقرصة بالكسر قطعة قطن (٣)
أو خرقة تمسح المرأة بها دم الحيض .

- (١) فى (ت) ١٨/ب ، والترتيب الصحيح ق ١٧/ب ، وفى (ب) ٨/ب : "تعنى" ، والتمويب من البغوى والشافعى .
- (٢) هذا لفظ البغوى ح ٢٥٢ من طريق الشافعى ، وأصله عند الشافعى ح ١١٨ ورواه بألفاظ متقاربة البخارى ك/الحيض ٨١، ٨٠/١ ، ومسلم ح ٣٣٢ وليس فى آخرهما : "يعنى الفرج" قال فى شرح مسلم ١٥/٤ قال جمهور العلماء : "يعنى به الفرج" .
- (٣) الصحاح ١٠٤٨/٣ وانظر شرح السنة ٢٠/٢ وقال معناه : مطيبة بمسك ، وقال فى شرح مسلم ١٤/٤ هذا هو الصحيح المختار الذى رواه وقاله المحققون وعليه الفقهاء وغيرهم من أهل العلوم - يعنى ان المسك بكسر الميم هو الطيب المعروف - قال ويؤيده الرواية الثانية فى مسلم "قرصة ممسكة" ، وأما من قال : "قرصة من مسك" بقاف مضمومة وفاد معجمة ، ومسك بفتح الميم أى قطعة من جلد فهو ضعيف كذا قاله النووى ، ومال فى الفتح ٤١٦/١ الى أن المراد التطيب .

الفصل الرابع

فى أحكام الجنب والحائض

القول فى عرق الجنب والحائض :

(١٢٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "لقينى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا جنب فأخذ بيدي فمشيت معه حتى قعد فأنسللت فأتييت الرجل فاغتسلت ثم جئت وهو قاعد فقال أين كنت أبا هريرة فقلت له فقال سبحان الله ان المسلم لا ينجس" .

(١٢٥) وعن أبى هريرة "أنه لقي النبى صلى الله عليه وسلم فى طريق من طرق المدينة فأنسل فذهب فاغتسل فلما جاء قال أين كنت يا أبا هريرة ؟ قال يارسول الله لقيتنى وأنا جنب فكرهت أجالسك وأنا جنب فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس" .

أما الحديث الاول فأخرجه مسلم ، والثانى أخرجاه
(١) جميعا .

(١٢٦) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجنب فيغتسل ثم يستدفئ بى قبل أن
(٢) أغتسل" .

(١) الصواب أن الحديثين فى الصحيحين : الاول أخرجه البخارى ك/الفصل ٧٥/١ وهذا لفظه لكنه قال فى آخره : "سبحان الله يا أبا هريرة ان المؤمن لا ينجس" ، وأخرجه مسلم ك/الحيض ح ٣٧٢ مختصرا لكن عن حذيفة وقال فى آخره "ان المسلم لا ينجس" ، والحديث الثانى أخرجه البخارى ٧٥،٧٤/١ ومسلم ح ٣٧١ ، وهو أقرب الى لفظ مسلم .
(٢) لم يعزه المصنف ، وهو عند ابن ماجه ح ٥٨٠ من طريق شريك عن حريث ... بلفظ : "... يغتسل من الجنابة " .

قال الترمذى ليس باسناد هذا الحديث بأس ولفظ هذا
(١)

الحديث :

(١٢٧) عن عائشة قالت : ربما اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة ثم جاء فاستدفأ بى فضممته الى
(٢)
ولم أغتسل .

قال أبو عيسى وهو قول غير واحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم والتابعين أن الرجل اذا اغتسل فلابأس أن يستدفئ بامرأته قبل أن تغتسل المرأة .
(٣)
(٤)
هذا لفظ الحديث على ما نقله أبو عيسى .

(١) أى عند الترمذى ، وقول الترمذى "ليس باسناد هذا الحديث بأس" مكانه فى الجامع بعد ذكر الحديث .

(٢) الترمذى ك١٢٣ من طريق وكيع عن حريث . قلت تابع وكيعاً شريكاً ، وهى متابعة جيدة ، وتابعه أيضاً على بن الجعد فى رواية البغوى ح٢٦٢ وهى متابعة جيدة أيضاً لأن كلا من وكيع بن الجراح وعلى بن الجعد ثقة كما فى التقريب ص ٣٩٨، ٥٨١ ، وشريك بن عبد الله النخعى الكوفى صدوق يخطئ كثيراً كما فى التقريب ص ٢٦٦ لكن فى السند أيضاً حريث وهو ابن أبى مطر الفزارى كما فى التهذيب ٢٣٤/٢ وهو ضعيف كما فى التقريب ص ١٥٦ وقال فى الكاشف ١٥٥/١ ضعفوه . وتابعه حمين كما فى رواية البغوى ح٢٦٢ قال شعيب الأرنؤوط فى التعليق عليه ٣١/٢ ها هو حمين بن عبد الرحمن ثقة فيتقوى به .

قلت يريد السلمى أبو هذيل الكوفى قال فى التقريب ص ١٧٠ ثقة تغير حفظه فى الآخر روى له الجماعة ، وقد ذكر فى التهذيب ٣٨١/٢ أنه روى عن الشعبى . فالحديث بمجموع هذه المتابعات يرتقى سنده الى درجة الحسن على الأقل والله تعالى أعلم .

(٣) الترمذى ٢١١/١ زاد وبه يقول سفيان الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق . اهـ

قلت رواه ابن أبى شيبه ٧٦/١ عن عمر وابنه عبد الله وأبى الدرداء وأبى هريرة وعلى والأسود وعلقمة والحسن وابن المسيب ، ويتصور هذا فى الشتاء كما رواه ابن أبى شيبه عن ابن عباس .

(٤) الموضع المناسب لهذا الكلام بعد إيراد حديث عائشة مباشرة .

وهذه الأحاديث تدل على جواز تصرف الجنب في حوائجه ،
 وجواز تأخير غسل الجنابة ، وجواز مصافحة الجنب ، وجواز
 مضاجعته المرأة في حال الجنابة ، فان عرق الجنب ليس بنجس
 لأنه قال : "المؤمن لا ينجس" ، وهذا مذهب أكثر أهل العلم .
 (١)
 (٢)
 وكان ابن عمر يعرق في الثوب وهو جنب ويصلي فيه .
 (٣)

(١٢٨) وروت عائشة قالت : "كنت أتعرق العظم وأنا حائض
 فأعطيه النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فمه في الموضع
 الذي فيه وضعته " .
 (٤)
 ذكره أبو داود .

وفي رواية : "كنت أتعرق العرق فأعطيه النبي صلى الله
 عليه وسلم " .
 (٥)

(٦)
 "العرق" ، قال في المطالع باسكان الراء وهو العظم

-
- (١) يشير بذلك الى حديث أبي هريرة المتقدم رقم ١٢٦٠١٢٥ .
 (٢) شرح السنة ٣٠/٢ مع تقديم وتأخير في الكلام ، ونسب
 البغوى جواز تصرفات الجنب ومخالطته الى عامة أهل
 العلم ثم قال : واتفقوا على طهارة عرق الجنب
 والحائض . اهـ وحكى الاجماع ابن المنذر ص ٣٦ ، وابن
 قدامة في المغنى ٢١٢/١ ، والنووى في شرح مسلم ٦٦/٤ .
 (٣) رواه مالك ٥٢/١ عن نافع وهذا اسناد صحيح .
 (٤) ح ٢٥٩ وتمامه : "... وأشرب الشراب فأناوله فيضع فمه
 في الموضع الذي كنت أشرب منه " .
 (٥) لم يعزه المصنف وهو عند مسلم ح ٣٠٠ لكنه بدأ بالشراب
 على نحو ما ذكره أبو داود ، ثم قال : "وأتعرق العرق
 وأنا حائض فأناوله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع
 فاه على موضع في" .
 (٦) هو "مطالع الأنوار على صحاح الآثار" في فتح ما استغلق
 من كتاب الموطأ ومسلم والبخارى وإيضاح مبهم لغاتها ،
 في غريب الحديث ، للعلامة ابن قرقول - بضم القافين
 بينهما راء معجمة ساكنة - ابراهيم بن يوسف أبو اسحاق
 الحمزى - نسبة الى حمزة قرية من عمل بجاية -
 الوهرانى - بفتح الواو وسكون الهاء - نسبة الى وهران =

قال الخطابي : انما يريد بذلك الملائكة الذين ينزلون بالبركة لالحفظ ، فان الحفظ لايفارقون الجنب ولاغيره . قال وقد قيل انه لم يرد بالجنب من اجنب وانما اراد به من اتخذ ذلك عادة ويجاوز بها اوقات الصلوات والا فقد روى : (١٣٠) "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه (١) في غسل واحد" .

(٢)(٣)

ويلزم من هذا تأخير الغسل عن وقت لزومه .

= أبيه قال البخارى (التاريخ الكبير ٢١٤/٥) فيه نظر كما فى مختصر السنن ١٥٣/١ ، ١٥٤ ، وقال فى تخريج المشكاة ١٤٤/١ هـ ١ سنده ضعيف فيه اضطراب وجهالة ، وقال فى تخريج جامع الاصول ٣١٤/٧ هـ ٢ نجى الحضرمى مجهول . قلت قال فى التقريب ص ٥٦٠ مقبول ، وقال فى الكاشف ١٧٦/١ لين وقد أخرجه البخارى دون لفظة : "جنب" ، فى ك/الباس ٦٤/٧ عن أبى طلحة ، ٦٦/٧ عن ابن عمر . ومحمه ابن حبان كما فى الموارد ح ١٤٨٧ عن أبى هريرة فكأنه أورده شاهدا للحديث لاسيما وللحديث شاهدان آخران : الأول عن عمار بن ياسر عند أبى داود من طريقين ح ٤١٧٦ ، ٤١٨٠ الأول فيه عطاء الخراسانى صدوق يهم كثيرا ويرسل ويدلس كما فى التقريب ص ٣٩٢ ، والثانى فيه الحسين بن أبى الحسن لم يسمع من عمار كما فى الترهيب والترغيب ٩١/١ ، لكن يقوى بعضهما بعضا فيكون الحديث حسنا ، ولفظه : "ثلاثة لاتقربهم الملائكة جيئة الكافر والمتفمخ والجنب الا أن يتوضأ" ومما يقويه أيضا حديث عبد الرحمن بن سمرة وحديث بريدة بن الحصيب وفى سندهما ضعف كما فى المجمع ١٥٦/٥ ، والشاهد الثانى عن ابن عباس عند البزار باسناد صحيح كما فى الترهيب والترغيب ٩١/١ وتابعه عليه فى صحيح الترهيب ح ١٦٩ ، لكن ذكر فيه "السكران" بدل "جيئة الكافر" ، فالحديث بمجموع طرقه وشواهده صحيح ، والله تعالى أعلم .

(١) لم يعزه المصنف اتباعا للخطابى ، وأخرجه مسلم ح ٣٠٩ عن أنس رضى الله عنه .

(٢) عن المعالم ١٥٣/١ مختصرا لكنه قال عن أول وقت لزومه وانظر شرح السنة ٣٦/٢ ، ٣٧ ، والترغيب والترهيب ٩١/١ وزاد المنذرى احتمالا آخر ، وهو أنه قد يقال هذا فى =

(١)
القول فى قراءة الجنب [والحائض] القرآن :

(٢)
(١٣١) عن على كرم الله وجهه قال : "كان النبى صلى الله

عليه وسلم يقرأ القرآن فى كل حال الا فى الجنابة " .

رواه أبو داود والنسائى ، ورواه الترمذى وقال :

(٣)

"مالم يكن جنباً" وقال هذا حديث حسن صحيح .

= حق كل من أخر الغسل لغير عذر أو لعذر اذا أمكنه الوضوء فلم يتوضأ .

قلت الاحتمال الثانى حسن لأن النبى صلى الله عليه وسلم حث الجنب على الوضوء قبل النوم ، وفى رواية مسلم ح ٣٠٦ ، ٢٥ عن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له - فى الجنابة تمصيه من الليل "توضأ واغسل ذكرك ثم نم" .

(٣) قال فى شرح مسلم ٢١٩/٣ غسل الجنابة ليس على الفور وانما يفريق على الانسان عند القيام الى الصلاة باجماع المسلمين .

(١) هذه الزيادة يقتضيها عنوان الفصل وأحاديث الباب .

(٢) انظر التعليق على ح (٣) .

(٣) الطحاوى ٨٧/١ الا أنه قال : "على كل حال ليس الجنابة" ، وبلغه ١٤٤

"... لم يكن يحجبه عن القرآن شيء ليس جنباً" وهى رواية أبى داود ح ٢٢٩ ، وأما لفظ الترمذى فمطلعه : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئنا القرآن على كل حال ..." ، وصححه ابن خزيمة ح ٢٠٨ ، وابن حبان كما فى الموارد ح ١٩٢ ، والحاكم ١٠٧/٤ ، ووافقه الذهبى ، والبيهقى ح ٢٧٣ ، وضعفه أحمد كما فى المعالم ١٥٦/١ ، والشافعى والبيهقى والبخارى وشعبة وذلك من أجل عبد الله بن سلمة المرادى الكوفى قالوا : انه كبر فتغير حفظه .

قلت قال فى التقريب ص ٣٠٦ مدوق تغير حفظه . لكن قال فى الفتح ٤٠٨/١ والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة فلعله أراد أنه حسن بما يعضده وهو ماروى الدارقطنى عن على موقوفاً : "اقرأ القرآن مالم تمب أحدكم جنباً فان أصابته فلا ولا حرفاً" وهو فى سننه ١١٨/١ قال هو صحيح عن على ، وقد رواه أحمد مرفوعاً كما فى تخريج المسند لأحمد شاكر وقال اسناده صحيح ، وهو من طريق أبى غرياف الهمداني عن على أنه توضأ ثم قال "هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ولا آية" . وأبو الغرياف هو عبيد الله بن خليفة المرادى الكوفى مدوق روى بالتشيع كما فى التقريب ص ٣٧٠ ، =

(١٣٢) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(١)
"لا تقرأ الحائض ولا الجنث شيئا من القرآن" .

= وقال في المجمع ٢٧٦/١ رواه أبو يعلى رجاله موثقون .
وروى الدارقطني ١١٨/١ عن اسماعيل بن محمد المصنف
عن العباس بن محمد عن أبي نعيم النخعي عبد الرحمن بن
هاني عن موسى الأنصاري عن عامر بن كليب عن أبي بردة
عن أبي موسى مرفوعا : "... لا تقرأ القرآن وأنت جنب" .
قلت اسماعيل بن محمد المصنف وثقه الدارقطني وابن
مندة والحاكم كما في لسان الميزان ٤٣٢/١ وابن الجوزي
كما في المنتظم ٣٧١/٦ ، والعباس بن محمد ثقة حافظ ،
وأبو نعيم صدوق له أغلاط ، وعامر بن كليب صدوق رمى
بالارجاء ، وأبو بردة ثقة ، كل ذلك في التقريب على
الترتيب ص ٢٩٤ ، ٣٥٢ ، ٢٨٦ ، ٦٢١ .

وأما أبو موسى الأنصاري هو ابن محمد يعد في الكوفيين
وثقه محمد بن المصنف أبو جعفر وابن معين وابن حبان
وقال أبو حاتم لأبى كما في الجرح والتعديل ١٦٠/٨
والثقات ٤٠٦/٧ ، ورواه الدارقطني ١٢٠/١ عن عبد
الله بن زواحة من طرق فيها زمعة بن صالح اليماني وهو
ضعيف كما في التقريب ص ٢١٧ ، والراوى عنه في بعض
طرقه اسماعيل بن عياش وهو مخلط في غير رواية
الشاميين كما في التقريب ص ١٠٩ وهذه منها ، لكنه
تابعه أبو نعيم وقد سبق أنه صدوق له أغلاط . والراوى
عنه محمد بن سليمان الواسطي وهو المعروف بالباغندي
ضعفه ابن أبي الفوارس والدارقطني مرة وقال مرة لأبى
به وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الخطيب أحاديثه
مستقيمة ، وقال الذهبي لأبى به .

انظر : تاريخ بغداد ٢٩٨/٥ ، الميزان ٥٧١/٣ ، اللسان
١٨٧/٥ ، الثقات ١٤٩/٩ .

فالحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد لا يقل عن درجة
الحسن وهو يحتمل درجة الصحيح والله تعالى أعلم .
ومن شواهده أيضا حديث ابن عمر الآتي ، وقال في الفتح
٤٠٨/١ مجموع ماورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره
- يريد البخاري - .

(١) لم يعزه المصنف ، وهو عند الترمذي ح ١٣١ وقال لانعرفه
الا من حديث اسماعيل بن عياش ، وحكى عن البخاري تضعيف
روايته عن أهل الحجاز والعراق وأنها منكرة (قلت وهذه
منها) وقال أحمد هذا باطل كما في الميزان والتهذيب ،
وقال أبو حاتم الصواب موقوف ٤٩/١ كذا قال أحمد شاكر
في التعليق على الترمذي ٢٣٨/١ ، وقال في مجموع
الفتاوى ٤٦٠/٢١ حديث ضعيف باتفاق أهل المعرفة
بالحديث .

قلت ذكر الدارقطني ١١٨، ١١٧/١ لاسماعيل بن عياش
متابعين : أحدهما أبو معشر وهو ضعيف ، والراوى عنه
مبهم ، والثاني المغيرة بن عبد الرحمن وهو ثقة ،
والراوى عنه عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف كذا في
التلخيص ١٣٨/١ ، وقال في الفتح ٤٠٩/١ حديث ابن عمر
ضعيف من جميع طرقه ، وقال في التلخيص ١٣٨/١ قال =

قال البغوى وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم أن الجنب والحائض لا يقرآن شيئا من القرآن ، وهو قول الحسن وسفيان والشافعى وأحمد وإسحاق .
(١)

وكان أحمد يجوز للجنب أن يقرأ الآية ، وعن مالك مثل ذلك .
(٢)

وقيل عنه أنه يجوز للحائض أن تقرأ خيفة النسيان لطول الزمان دون الجنب ، حكاه الخطابى عنه .
(٣)

وقال عطاء لا تقرأ الحائض الا طرف الآية لكن تتوضأ عند وقت كل صلاة وتستقبل القبلة وتسبح وتكبر وتدعو الله تعالى
(٤) (٥) (٦)
وكذلك حكى عن مكحول .

= البيهقى هذا الاثر ليس بالقوى وصح عن عمر أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب وساقه عنه فى الخلافات باسناد صحيح .

قلت حديث ابن عمر ضعيف لكنه يتقوى بحديث على الذى قبله ح ١٣١ ، ولذا قال الترمذى ٢٣٦/١ عقيب حديث ابن عمر : وفى الباب عن على وقال ٢٧٤/١ حديث على هذا حديث حسن صحيح فجعلهما من باب واحد ، والله تعالى أعلم .

(١) شرح السنة ٤٣/٢ ، وأصله فى الترمذى ٢٣٦/١ ، ٢٣٧ وعزاه الى ابن المبارك أيضا قال لكنهم استثنوا قراءة طرف الآية والحرف ونحو ذلك ورخصوا لهما فى التسبيح والتهليل ، وانظر المغنى ١٤٣/١ ، ١٤٤ ، وهو قول مالك وأصحاب الرأى كما فى بداية المجتهد ٣٥/١ ، والطحاوى ٩٠/١ وهو الراجح عندى .

(٢) المعالم ١٥٦/١ ورواية أحمد هذه ذكرها فى الانصاف ٢٤٣/١ وفى المنتقى ٣٤٥/١ قال : يجوز للجنب قراءة القرآن على وجه التعوذ والتبرك وذكر الله تعالى .

(٣) المعالم ١٥٦/١ وقول مالك هذا هو احدى روايته ، وهى أيضا رواية عن أحمد واختاره ابن تيمية كما فى الانصاف ٢٤٣/١ ، والاختيارات الفقهية ص ٢٧ .

(٤) وعن عقبة بن عامر ، كذا فى شرح السنة ٤٣/٢ .

(٥) وجوز قراءة القرآن للجنب ابن عباس وابن المسيب وعكرمة وابن جبير وربيعه ومالك فى رواية وأهل الظاهر =

واتفقوا على جواز ذكر الله تعالى والتسبيح والتحميد
(١)

والتهليل والتكبير ومايجرى هذا المجرى .

ويستحب التطهر لذكر الله تعالى فانه روى :

(٣)

(٢)

(١٣٣) أنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم المهاجر فلم

يرد عليه حتى توضع ثم اعتذر اليه فقال : "كرهت أن
(٤)

أذكر الله الا على طهر" .

= كما فى : المعالم ١٥٦/١ ، شرح السنة ٤٣/٢ ، المغنى
١٤٤/١ ، المنتقى ٣٤٥/١ ، المحلى ١٠٥،٢٠٢/١ .

() وقال فى المجموع ١٦٧/٢ : لاختلاف فى أنه يجوز للجنب
والحائض النظر فى المصحف وقراءته بالقلب دون حركة
اللسان . وأجمع المسلمون على جواز قراءة القرآن
للمحدث الحدث الأصغر والأفضل أن يتوضأ لها .

(١) أى للجنب والحائض كما فى شرح السنة ٤٤/٢ والمجموع
٣٤٠،١٦٨/٢ والمغنى ١٤٤/١ .

(٢) فى (ح) ص ٣٦ : "عن" بدل "على" وهو تصحيف .

(٣) هو ابن قنفذ ، بضم القاف والفاء بينهما نون ساكنة ،
ابن عمير بن جدهان ، بضم الجيم وسكون المعجمة ،
التيمنى ، صحابى أسلم يوم الفتح وولاه عثمان شرطته ،
مات بالبصرة رضى الله عنه ، أخرج له الأربعة الا
الترمذى كما فى التقريب ص ٥٤٨ .

وانظر : تاريخ الصحابة ص ٢٣٦ ، طبقات ابن سعد ٤٥٢/٥
أسد الغابة ٢٧٩/٥ ، التجريد ٩٨/٢ ، الاصابة ٢٩٥/٩ ،
التهذيب ٣٢٣/١٠ .

(٤) لم يعزه المصنف اتباعا للبغوى ٤٤/٢ ، ورواه أبو داود
ح ١٧ ، والنسائى ٣٧/١ ، وابن ماجه ح ٣٥٠ ، وأحمد ٨٠/٥
وصححه ابن خزيمة ح ٢٠٦ ، وابن حبان كما فى الموارد
ح ١٩٠،١٨٩ وذكر له شاهدا عن ابن عمر ح ١٩١ الا أنه ذكر
التيمنى بدل الوضوء . وصح فى تخريج المشكاة ١٤٥/١
هـ ٢ اسناد حديث المهاجر ، وصححه قبله النووى كما فى
المجموع ٩١/٢ .

قلت فيه عنعنة سعيد بن أبى عروبة والحسن البصرى وهما
ثقتان الا أن الأول كثير التدليس واختلط ولكنه أثبت
الناس فى قتادة وهذه الرواية عنه فسلم من العلتين ،
لكن الحسن البصرى يرسل كثيرا ويدلس كما فى التقريب
ص ١٦٠،٢٣٩ وقد رواه حماد بن سلمة عن حميد وغيره عن
الحسن عن المهاجر منقطعا نقله العيني عن ابن دقيق
العيذ فى عمدة القارى ٢٤٥/٣ لكن له شاهد آخر عن أبى
الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصارى رضى الله عنه عند
مسلم ح ٣٦٩ ، ووصله البخارى ٨٧/١ ، قال حديث بمجموع
هذه الطرق صحيح ان شاء الله تعالى .

(١)

القول فى تحريم اللبث فى المسجد على الحائض [والجنب] :

(١٣٤) عن عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه

وسلم قال : "وجهوا هذه البيوت عن المسجد فانى لأحل

(٢)

المسجد لحائض ولاجنب" .

قال الخطابى : وجوه البيوت أبوابها ، ومعناه اصرفوا

(٣) (٤) (٥)

أبوابها عن المسجد .

(١) هذه الزيادة يقتضيها عنوان الفصل وحديث الباب .

(٢) لم يعزه المصنف اتباعا للبغوى ٤٥/١ ، ورواه أبو داود

ح ٢٣٢ وصححه ابن خزيمة ح ١٣٢٧ وصححه أبو زرعة وحسنه

ابن القطان كما فى التلخيص ١٤٠/١ ، وضعفه ابن حزم

٢٥٢/٢ لأجل أفلتت قال غير مشهور ولا معروف بالثقة ،

وضعفه البيهقى وعبد الحق الاشبيلي كما فى الارواء

١٦٢/١ وقال الألبانى فى سننه جسة بنت دجاجة قال

البخارى عندها عجائب .

قلت أفلتت صدوق وجسة مقبولة كما فى التقريب ص ٧٤٤،٣٨

وحكى البخارى أن أفلتت سمع من جسة كما فى المختصر

١٥٨/١ .

قلت وهذا أصح من حديث أم سلمة عند ابن ماجه ح ٦٤٥ لأن

فيه أبا الخطاب المجرى عن محدوج الذهلى عن جسة ،

قال ابن حزم ٢٥٢/٢ فى الأول مجهول وفى الثانى ساقط

يروى المغفلات عن جسة ، وهما مجهولان كما فى التقريب

ص ٥٢١،٦٣٧ . والاسناد الأول أجود لكنه ضعيف لأجل

جسة فانها لينة الحديث عند عدم المتابع ولم نجد لها

متابعا .

المعالم ١٥٧/١ .

لم يذكر المصنف اختلاف العلماء فى هذه المسألة وكأن

عنوان الباب يشير الى أنه ذهب الى قول الجمهور وهم

الثورى وأحمد ومالك والشافعى وأصحاب الراى ، الا أن

الشافعى وأحمد جوزا للحائض والجنب المرور فيه وهو

قول على وجابر وأبى عبيدة وعكرمة والنخعى وابن

المسيب وعطاء ومسروق والحسن ، لقوله تعالى : {ولاجنب

الا عابرى سبيل} (المائدة : ٤٣) . وقال أصحاب الراى

المراد بـ "عابرى سبيل" هم المسافرون لهم أن يدخلوا

المسجد للصلاة فيه قبل الاغتسال بالتميم عند فقد الماء

انظر : شرح السنة ٤٦،٤٥/٢ ، ابن أبى شيبة ١٤٧،١٤٦/١

المغنى ١٤٥/١ ، مجموع الفتاوى ٣٤٤/٢١ ، بداية

المجتهد ٣٥/١ ، المدونة ٣٢/١ ، أحكام القرآن لابن

القول فى نوم الجنب :

(١٣٥) عن عائشة رضى الله عنها "أن النبی صلى الله عليه

وسلم كان اذا اراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة

قبل أن ينام " .

(١)

أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

= العربى ٤٣٧/١ ، الهداية وشرح فتح القدير ١٤٦/١ ، ١٤٧ ، بدائع الصنائع ١٧٩ ، ١٦٥/١ .

والقول الثانى جواز الدخول واللبث فى المسجد للحائض والجنب مطلقا وهو مذهب المذنبى وأهل الظاهر كما فى المحلى ٢٥٣ ، ٢٥٠/١ .

والقول الثالث جواز المكث فى المسجد للجنب خاصة دون الحائض اذا توضأ ، وبه قال أحمد وأصحابه وإسحاق لما روى سعيد بن منصور وحنبلى بإسنادهما عن عطاء بن يسار قال : " رأيت رجلا من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم يجلسون فى المسجد وهم مجنبون اذا توضأوا وضوءهم للصلاة " ذكره ابن مفلح فى المبدع ١٨٩/١ وقال أسناده صحيح . وذكره فى المغنى ١٤٦/١ عن زيد بن أسلم قال : " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ... - فذكر نحوه - " وانتمصر له ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٣٤٤/٢١ .

والراجع :

(٥)

أولا : يجوز دخول المسجد والمرور فيه للجنب للاستثناء الوارد فى الآية : {الا عابرى سبيل} ولا يشار الصحابة فى ذلك كما فى ابن أبى شيبه ١٤٦/١ ، ١٤٧ ، ولا يجوز ذلك للحائض لحديث أبى هريرة قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فقال يا عائشة ناولينى الثوب فقالت : انى حائض فقال : " ان حيضتك ليست فى يدك " فناولته . أخرجه مسلم ح ٢٩٩ أى ناولته بإدخال يدها المسجد ولم تدخله ولا أمرها بذلك ، ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى .

ثانيا : يحرم المكث فى المسجد للحائض لحديث أم عطية مرفوعا : " يخرج العواتق وذوات الخدور ، أو العواتق ذوات الخدور والحائض وليشهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحائض المصلى " أخرجه البخارى ك/الحائض ب ٢٣ شهود الحائض العيدين ٨٤ ، ٨٣/١ .

ثالثا : يحرم المكث فى المسجد للجنب الا اذا توضأ لأثر عطاء بن يسار وزيد بن أسلم . والله تعالى أعلم .

(١) البخارى ٧٥/١ وفيه : " غسل فرجه وتوضأ للصلاة " ، ومسلم

ح ٣٠٥ واللفظ له ، والنسائي ١٣٩/١ . ورواه أبو داود ح ٢٢٢ دون " قبل أن ينام " .

(١٣٦) وعن عائشة رضى الله عنها أيضا قالت : "كان اذا أراد

أن يأكل أو ينام توفأ وضوءه للصلاة " .
(١)

أخرجه أبو داود .

(١٣٧) وعن عمر رضى الله عنه "أنه ذكر لرسول الله صلى الله

عليه وسلم أنه تصيبه الجنابة من الليل فقال رسول
(٢)

الله صلى الله عليه وسلم : "توفأ واغسل ذكرك ثم نم " .
(٣)

أخرجه فى الموطأ والشيخان وأبو داود .

(٤)

قيل : ان الأمر بالوضوء قبل النوم انما كان لأن الأرواح

عند النوم ترتفع الى العرش فتسجد فيستحب أن تكون على احدى
(٥)

الطهارتين .

(١) ح ٢٢٤ دون : "وضوءه للصلاة " ، وهو بتمامه عند النسائى
١٣٨/١ مع زيادة : "وهو جنب" قبل : "توفأ" وهى زيادة
مهمة .

(٢) فى (ج) ص ٣٧ : "اغتسل" وهو تصحيف .

(٣) الموطأ ٤٧/١ ، البخارى ٧٥/١ ، مسلم ح ٣٠٦ ، ٢٦ ، أبو
داود ح ٢٢١ .

(٤) فى (ج) ص ٣٧ : "فقليل" .

(٥) حاشية الروض المربع ٢٩٦/١ وفيه أن هذه احدى حكم

الوضوء قبل النوم . وذكر ابن القيم فى كتابه الروح

بتحقيق الشيخ عبد الفتاح محمود عمر ص ٤٧ أن ابن

لهيعة روى عن عثمان بن نعيم الرعينى عن أبى عثمان

الأصبهى عن أبى الدرداء قال : "إذا نام الإنسان عرج

بروحه حتى يؤتى بها العرش ، فان كان طاهرا أذن لها

بالسجود ، وان كان جنباً لم يؤذن لها بالسجود" .

قلت : فيه ابن لهيعة وهو ضعيف فى غير العبادلة (وهذا

من غير طريقهم) ، وعثمان بن نعيم مجهول كما فى

التقريب ص ٣٨٧، ٣١٩ . وذكر له ابن القيم شاهداً عن على

مرفوعاً عند ابن منذة من طريق محمد بن حميد عن عبد

الرحمن بن مغراء الدوسى عن الأزهري بن عبد الله الأزدي

عن محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن عمر

وفيه : "... مامن عبد ينام يمتلىء نوماً الا عرج بروحه

الى العرش فالذى لا يستيقظ دون العرش فذلك الرؤيا التى

تصدق ، والذى يستيقظ دون العرش فهى التى تكذب " .

(١) (٢)

ولأنه ربما مات .

القول في أن ينام الجنب ولا يتوضأ :

(١٣٨) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "كان رسول الله صلى

الله عليه وسلم ينام وهو جنب ولا يمس ماء " .

= قلت ومحمد بن حميد هو ابن حبان الرازي كما في التهذيب ١٢٧/٩ وهو حافظ ضعيف كما في التقريب ص ٤٧٥ ، والأزهر بن عبد الله الأزدي خراساني تكلم فيه قال العقيلي حديثه غير محفوظ ، وقال الذهبي حديثه منكر كذا في اللسان ٣٤٠،٣٣٩/١ .

قلت تابع محمد بن حميد ، محمد بن مهران الجمال عند الحاكم ٣٩٧،٣٩٦/٤ وهو ثقة حافظ كما في التقريب ص ٥٠٩ ثم ان ابن القيم ذكر له طريقا آخر من حديث بقية بن الوليد حدثنا صفوان بن عمرو عن سليم بن عامر الحضرمي عن عمر عن علي موقوفا في تفسير قوله تعالى : {الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الاخرى الى أجل مسمى} (الزمر : ٤٢) قال والأرواح يعرج بها في منامها .

قلت وبقية صدوق كثير التدليس عن الضعفاء كما في التقريب ص ١٢٦ وهنا صرح بالسماع عن صفوان بن عمرو ، وهو ابن هرم السكسكي كما في التهذيب ٤٢٨،٤٢٩/٤ وهو ثقة كما في التقريب ص ٢٧٧ ، وسليم بن عامر الحضرمي هو الكلاعي الخبائري كما في التهذيب ١٦٦/٤ وهو ثقة كما في التقريب ص ٢٤٩ لكنه لم يدرك عمر لأنه مات سنة ثلاث وعشرين ومائة ، فلاسناد مرسل صحيح . وقال ابن مندة هذا خبر مشهور عن صفوان وغيره .

قلت هذه الطريق تزحزح طريق أزهر عن رتبة النكارة . وقال ابن كثير ٥٥/٤ في تفسير آية الزمر (٤٢) فيه دلالة على أن الأرواح تجتمع في الملا الأعلى كما ورد بذلك الحديث المرفوع الذي رواه ابن مندة وغيره . اهـ

حاشية الروض المربع ٢٩٦/١ وفيه أن هذه هي الحكمة الثانية من حكم الوضوء قبل النوم وزاد أن الملائكة لاتشهد جنازته . اهـ وأمله في مجموع الفتاوى ٣٤٤/٢١ وقال في ١٧٩/٢٦ منه : وروى يحيى بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : "إذا أصاب أحدكم المرأة ثم أراد أن ينام فلا ينم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة فإنه لا يدري لعل نفسه تصاب في نومه " . وفي حديث آخر : "فإذا مات لم تشهد الملائكة جنازته " .

قلت أثر عائشة أخرجه مالك ٤٨،٤٧/١ دون الجملة الأخيرة "فأنه لا يدري" وهي عند ابن أبي شيبة ٦٠/١ بمعناه . والحديث الثاني عند أبي داود ك/الترجل ح ٤١٧٦ بلفظ "ان الملائكة لاتحضر جنازة الكافر بخير ولا المتضخم بالزعران ولا الجنب" .

(٢) ذكر في حاشية الروض ٢٩٦/١ حكمة ثالثة وهي أن الملائكة لاتقرب الجنب . وانظر ح ١٢٩ وهامشه .

(١)

أخرجه الترمذى وأبو داود ، وقد ذكر فى سنده ضعف .

قال البغوى : ومواظبة النبى صلى الله عليه وسلم على

(٢)

الوضوء تدل على الفضيلة وترك الوضوء يدل على الجواز .

(١) الترمذى ح ١١٨ وقال حديث عائشة [ح ٣٠٥ ، ٢٢ عند مسلم وانظر ح ١٣٥ فى المصلى] قد رواه شعبة والثورى وغير واحد ، ويرون أن هذا غلط من أبى اسحاق السبىعى . وأبو داود ح ٢٢٨ وروى بسنده عن يزيد بن هارون أن هذا الحديث وهم .

قلت وقال أحمد ليس بصحيح كما فى المحرر ص ٢٨ وقال أبو حاتم قال شعبة سمعته من أبى اسحاق ولكنى أتقيته . وقال فى التلخيص ١/١٤٠، ١٤١ وأخرج مسلم (ح ٣٠٦) الحديث دون قوله : "ولم يمس ماء" وكأنه حذفها عمدا لأنه علها فى كتاب التمييز ، وقال مهنا عن أحمد بن صالح لا يحل أن يروى ، وفى علل الأثر لم يخالف أبى اسحاق فى هذا إلا إبراهيم وحده لكفى فكيف وقد وافقه عبد الرحمن بن الأسود وعروة وأبو سلمة . قال ابن حجر وصححه البيهقى والدارقطنى ، قال وعلى تقدير صحته فيحمل على أن المراد لا يمس ماء للغسل ويؤيده رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عند أحمد : "كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا يمس ماء" قال ويحمل أنه كان يفعل الأمرين لبيان الجواز وبهذا جمع ابن قتيبة فى اختلاف الحديث ص ١٦٣ ويؤيده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة مثل رواية أبى اسحاق ، وما رواه ابن خزيمة ح ٢٢١ ، وابن حبان ح ١٢٠٣ عن ابن عمر عن عمر "أنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم أينام أحدهما وهو جنب ؟ قال نعم ويتوضأ ان شاء" وأمله فى الصحيحين دون قوله ان شاء . اهـ كلام ابن حجر .

قلت وممن صحح حديث الباب ابن حزم ١/١١٤ ، وأحمد شاکر فى التعليق على الترمذى ١/٢٠٦ .

(٢) شرح السنة ٢/٣٦ وانظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٦٣ ، والمغنى ١/٢٣٠ ، والمجموع ٢/١٦١ ، والجواهر النقى ١/٢٠٢ ، وتعليق أحمد شاکر على الترمذى ١/٢٠٦ . قلت اكتفى المصنف بذكر الجمع بين الحديثين وجواز فعل الأمرين الوضوء وعدمه مع أفضلية الوضوء اتباعا للبغوى وذلك على أنه الراجح عندهما فيما يبدو . والا فالمسألة خلافية كالآتى :

(أ) قال الجمهور يستحب الوضوء ويكره النوم بدونه .

(ب) قال داود يجب الوضوء وكذا مقتضى كلام أحمد .

(ج) قال الثورى وأصحاب رأى لابس بتركه لحديث :
"ولا يمس ماء" .

القول فى الاكل وهو محدث :

(١٣٩) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كنا عند رسول

الله صلى الله عليه وسلم فرجع من الغائط فأتى طعام

فقليل : ألا تتوضأ ؟ فقال : "لم أصل فتوضأ" .

(١) (٢)

أخرجه مسلم .

القول فى الجنب لايمس المصحف :

(٣)

قال الله تعالى : {لايمسه الا المطهرون} .

قال مالك : أحسن ما سمعت فى هذه الآية أنها بمنزلة

الآية التى فى سورة عبس {كلا انه تذكرة ، فمن شاء ذكره فى

(٤) (٥) (٦)

صحف مكرمة} .

= وهناك أقوال أخرى . انظر ذلك كله فى المحلى ١١٢/١ ،

الاستذكار ٣٥٠، ٣٤٩/١ ، المنتقى ٩٧/١ ، العارضة ١٨٢/١

المجموع ١٦١، ١٦٠/٢ ، موطأ محمد بن الحسن ص ٤٢ ، شرح

معانى الآثار ١٢٥/١ ، عمدة القارى ١٣٩/٣ ، المغنى

٢٢٩/١ ، المبدع ٢٠٢/١ ، مجموع الفتاوى ٣٤٣/٢١ .

والراجح عندى قول الجمهور لأحاديث الباب السابقة رقم

(١٣٧-١٣٥) وحديث هذا الباب : "ولايمس ماء" ضعفه أئمة

الحديث وبيّنوا مخالفة أبى اسحاق لمن هم أوثق منه

وأكثر عبد الرحمن بن الأسود وعروة وأبو سلمة وإبراهيم

فحديثه شاذ وحديثهم محفوظ وقد بين حديث عبد الرحمن

ابن الأسود عن أبيه عن عائشة عند أحمد "أنه كان يجنب

من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولايمس ماء"

وأن المراد بقوله : "ولايمس ماء" هو الغسل ، والله

تعالى أعلم .

(١) ج ٣٧٤ ، ١١٩ بمعناه وقال فى آخره : "فقال لم ؟ أصلى

فتوضأ" ، وهذا لفظ البغوى ج ٢٧٢ .

(٢) قال فى شرح مسلم ٦٩/٤ : أجمع العلماء على أن للمحدث

أن يأكل ويشرب ويذكر الله تعالى ويقرأ القرآن ويجامع

ولاكرهه فى شئ من ذلك لورود الأحاديث الصحيحة فى

ذلك . اهـ

(٣) سورة الواقعة : ٧٩

(٤) سورة عبس : ١١-١٦

(٥) شرح السنة ٤٧/٢ ، وأصله فى الموطأ ١٩٩/١ وزاد الى

قوله : {كرام بررة} . وحملها مالك وجماعة من الصحابة

والتابعين على اللوح المحفوظ ، وأن قوله تعالى :

=

(١)(٢)

وأكثر أهل العلم على ذلك .

وبالغ مالك فقال لا يحمل المصحف ولا يمسه لابعلاقة ولا على

(٣)

وسادة .

(٤)

وجوز أبو حنيفة وحماد والحكم حمله ومسه ، إلا أن

- = {المطهرون} المراد به الملائكة . وحملها جماعة من أصحاب مالك وآخرون على المصحف الذى بين أيدينا ، وأن المراد بقوله تعالى : {المطهرون} هم المكلفون غير المتلبسين بجنازة أو حدث ، وأن الآية خبر بمعنى النهى انظر : المنتقى ٣٤٤/١ ، الجصاص ٣٠٠/٥ ، القرطبي ٢٥٠/١٧ ، ابن الجوزي ١٥٢/٨ ، معالم التنزيل ٢٥٠/٧ ، ابن كثير ٢٩٨/٤ ، السيوطي ٢٧٠/٨ ، المحلى ١٠٢/١ .
- (٦) ورجح ابن القيم القول الأول لوجوه عديدة ذكر منها : أنه لو كان المراد المؤمنين لقال : "لا يمسه إلا المتطهرين" ، ومنها أنه لو كان نهيا لقال : "لا يمسه" بالجزم ، ومنها أنه رد على من قال إن الشيطان جاء بهذا القرآن ، ومنها أن الآية مكية فى سورة مكية تتضمن تقرير العقيدة والرد على الكفار لاتقرير فرع عملى ، ثم نقل عن ابن تيمية ترجيحه للقول الثانى ، كذا فى التفسير القيم ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ مختصرا .
- (١) فى شرح السنة ٤٨/٢ وأكثر أهل العلم على أن المحدث أو الجنب لا يجوز له حمل المصحف ولا مسه .
- قلت منهم الأئمة الأربعة كما فى الافصاح ٧٦/١ ، المغنى ١٤٧/١ ، المجموع ١٥٩،٧٤/٢ ، وانظر : المنتقى ٣٤٣/١ ، بداية المجتهد ٣٠/١ ، الجصاص ٣٠٠/٥ ، الهداية ١٤٩/١ موطن محمد بن الحسن ص ١٠٧، ١٠٦ ، عمدة القارى ٣٦٧/٢ . وقال داود وابن حزم يجوز مس المصحف للمحدث والجنب والحائض كما فى المغنى ١٤٧/١ ، والمحلى ١٠٢/١ .
- (٢) فإن قيل كيف يدخل تفسير مالك السابق من باب نهى الجنب والمحدث عن مس المصحف مع أن ظاهر هذا التفسير لا يقتضى ذلك ، فالجواب أن الباجى ذكر فى المنتقى ٣٤٤/١ وجهين أحسنهما عندى أن القرآن الكريم فى اللوح المحفوظ هو المكتوب فى المصاحف التى بين أيدينا فوجب تعظيمها ولا تمس إلا على طهارة .
- قلت ويؤيده أن مالكا أدرج هذا التفسير فى باب الأمر بالوضوء لمن مس القرآن بعد ذكره للحديث المرفوع : "أن لا يمسه القرآن إلا طاهر" ، انظر الموطأ ١٩٩/١ .
- (٣) شرح السنة ٤٨/٢ وأصله فى الموطأ ١٩٩/١ وهو قول الشافعية والأوزاعى ورواية عن أحمد كما فى المجموع ٦٩/٢ ، والمبدع ١٧٤/١ ، والمغنى ١٤٨، ١٤٧/١ .
- (٤) أى بعلاقته .

(١)(٢)

أباحنيفة قال : لايمس موضع الكتابة .

القول فى قدر ماء الوضوء والغسل :

(١٤٠) عن أنس قال : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يغتسل بالصاع الى خمسة أمداد وكان يتوضأ بالمد" .

(٣)

أخرجه مسلم والبخارى .

(٤)

(١٤١) [و] عن أنس بن مالك عن النبى صلى الله عليه وسلم

"أنه كان يغتسل بخمسة مكايك ويتوضأ بمكوك" .

(١) شرح السنة ٤٨/٢ وهو المشهور عن أحمد ، وروى عن الحسن

وعطاء وطاوس والنخعى والقاسم وأبى وائل كما فى

المغنى ١٤٧/١ ، والمبدع ١٧٤/١ ، والمحلى ١٠٢/١ ،

وموطئ محمد بن الحسن ١٠٧/١ ، والهداية ١٤٩/١ ،

وتبيين الحقائق ٥٧/١ ، وبدائع الصنائع ١٥٦/١ ولم

أجد مانسب هنا الى أبى حنيفة من حمل المصحف ومسه دون

علاقة الا موضع الكتابة .

(٢) الراجح تحريم مس المصحف وحمله للمحدث والجنب والحائض

للآية : {لايمسه الا المطهرون} ، ولحديث مالك عن عبد

الله بن أبى بكر بن حزم أن فى الكتاب الذى كتبه رسول

الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم : "أن لايمس

القرآن الا طاهر" الموطأ ١٩٩/١ ، وقال محققه قال ابن

عبد البر : لاخلاف أن هذا مرسل ، وقد روى مسندا من وجه

صالح وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل

العلم معرفة يستغنى بها فى شهرتها عن الاسناد .

وقال فى مجموع الفتاوى ٢٦٦/٢١ قال الامام أحمد : لاشك

أن النبى صلى الله عليه وسلم كتبه له وهو أيضا قول

سلمان الفارسي وعبد الله بن عمر وغيرهما ولايعلم لهما

من الصحابة مخالف .

قلت له شاهد عن ابن عمر رواه الطبرانى فى الكبير

والصغير ورجاله موثقون كما فى المجمع ٢٧٦/١ ، وقال

فى التلخيص ١٣١/١ ورواه الدارقطنى أيضا واسناده لابأس

به ، ذكر الأثرم أن أحمد المحتج به ، وله شاهد آخر عن

حكيم بن حزام ، رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وفيه

سويد بن أبى حاتم عن مطر الوراق ، والأول صدوق سىء

الحفظ له أغلاط والثانى صدوق كثير الخطأ كما فى

التقريب ص ٥٣٤، ٢٦٠ . وله شاهد آخر عن عثمان بن أبى

العاص رواه الطبرانى فى الكبير وفيه اسماعيل بن رافع

ضعيف الحفظ كما فى التقريب ص ١٠٧ ، ورواه ابن أبى

داود فى المصاحف وفيه انقطاع كما فى التلخيص ١٣١/١

ومصححه بمجموع طرقه فى الارواء ١٥٨/١ ، وقال صححه

اسحاق بن راهويه . وأيضا يجوز حمله ومسه بعلاقة لأنه

ليس بمس مباشر ، والله تعالى أعلم .

(٣) مسلم ح ٣٢٥ ، ٥٣ ، والبخارى ك/الوضوء ٥٨/١ واللفظ له .

(٤) هذه الزيادة بدل كلمة "حديث" كما فى جميع النسخ وهى

التي يقتضيهما السياق .

(١)

أخرجه مسلم بهذا اللفظ .

(٢)

قال البغوي : ولعل المراد بالمكوك هنا المد ، والا

(٣) (٤)

فالمكوك صاع ونصف .

القول فى أحكام الحائض :

(١٤٢) روت عائشة رضى الله عنها قالت : "كانت احدانا اذا

كانت حائضا أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

تأتزر بازار وان لم يباشرها " .

(١) ح (٣٢٥) .

(٢) بفتح الميم وكاف مضمومة مشددة وهو مكيال كما فى

الصحاح ١٦٠٩/٤ ، وقال فى النهاية ٣٥٠/٤ ويختلف

(٣) شرح السنة ٥٢/٢ ، وانظر الجملة الأخيرة فى غريب

الخطابى ٢٤٧/١ .

قلت يؤخذ من روايتى أنس أن المكوك هنا هو المد ، ثم وجدت ذلك فى شرح مسلم ٧/٤ ، ويؤيده أن الليث بن سعد قال أنه طاس يشرب به ، وقال غيره أنه اناء يسع نحو المد وأنه معروف عندهم ، حكاهما ابن الجوزى فى غريبه ٣٦٩/٢ .

(٤) لم يذكر المصنف حكم هذه المسألة وهو استحباب تقليل

ماء الوضوء والغسل لمواظبة النبى صلى الله عليه وسلم

على ذلك وكراهة الاسراف عند جمهور العلماء كما فى شرح

السنة ٥٣/٢ ، وقد جاء فى الحديث : "انه سيكون فى هذه

الامة قوم يعتدون فى الطهور والدعاء" أخرجه ابو داود

ح ٩٦ ، وأحمد ٨٧/٤ وغيرهما واسناده صحيح كما فى

المجموع ١٩٣/٢ ، والتلخيص ١٤٤/١ ، والارواء ١٧١/١ .

وقال البخارى ك/الوضوء ترجمة الباب الأول ٤٣،٤٢/١

"وكره أهل العلم الاسراف فيه" ، وحكى فى النيل ٢٩٣/١

اجماع العلماء على ذلك ونقل عن بعض الشافعية أنه

حرام . وانظر المجموع ٤٣٢،٤٣١/١ ، ١٩٣/٢ ، وجاء فى

رسالة ابن أبى زيد القيروانى وشرحها الثمر الدانى

ص ٣٧ أن الاسراف بدعة ومخالفة للسنة وزاد فى التمهيد

١٠٣/٨ أن المبتدعة كالاباضية ومن تابعهم من الموسوسين

هم الذين يفعلونه .

قلت وحديث الاعتداء فى الطهور يشير اليهم وهذا من

دلائل النبوة . وقال فى اغاثة اللهفان ١٤٢/١ : وضوء

الموسوس ليس بعبادة يقبلها الله تعالى وان أسقطت عنه

الفرض فلافتح له أبواب الجنة الثمانية لوضوئه يدخل

من أيها شاء .

أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي وفي
(١)
الموطأ لكن بمعناه .

(١٤٣) وعنها قالت : "كانت احداً اذا كانت حائضاً أمرها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تاتزر في فور
حيضتها ثم يباشرها ، قالت فأيكم يملك اربه كما كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك اربه " .

(٢)
أخرجه الشيخان وأبو داود وقال وقد روى : "في فوح
(٣)
حيضتنا " .

غريبه :

قال الخطابي : "فوح الحيف" ، معظمه وأوله قال ومثله
(٤)
"فوعة الدم" ، يقال منه فاح وفاع بمعنى واحد ، ذكره
الجوهري في باب الحاء وقال يقال منه فاحت الشجة بالدم ،
(٥)
وأفاح دمه أي أراقه .

(٦)
قولها : "في فور" بفاء مفتوحة وواو ساكنة وراء ، وقد
روى "فوح" قال الخطابي معناهما واحد وهو معظمه وأوله ،

(١) هذا أقرب الى لفظ مسلم ح ٢٩٣ ، ١ الا أنه قال في آخره
"ثم يباشرها" ، ورواه بمعناه البخاري ك/الحيف ٧٨/١ ،
وأبو داود ح ٢٦٨ ، والنسائي ١٨٩/١ ، والترمذي ح ١٣٢ .

(٢) البخاري ٧٨/١ ، ومسلم ح ٢٩٣ ، ٢ .

(٣) هذه الرواية أخرجهما أبو داود ح ٢٧٣ بلفظ : "كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في فوح حيضنا"
وفي (ب) ل ٩/ب ، و(ت) ل ٢٠ ، وفي الترتيب الصحيح
ل ١٩/ب "حيضتها" ، وفي (ز) ل ١٩/أ ، و(ح) ص ٣٨ :
"حيضها" والتصويب من المختصر ١٧٧/١ ، وعون المعبود
٤٥٦/١ .

(٤) المعالم ١٧٧/١ ، وانظر جامع الأصول ٣٤٤/٧ .

(٥) الصحاح ٣٩٣/١ لكنه قال : "وأفاح دمه هراقه" ، وكذا
في القاموس المحيط ٢٤١/١ ، وانظر غريب القرآن لابن
قتيبة ٥٦٩،٥٦٨/١ .

(٦) شرح مسلم ٢٠٣/٣ .

(١)

وقد بينا أنه في باب الحاء .

وقولها : "اربه" قال أيضا وقد روى على وجهين :
أحدهما بكسر الهمزة وسكون الراء ، والثاني بفتحهما جميعا
قال ومعناها واحد وهو وطر النفس وحاجتها ، يقال لفلان
(٢)
عندي حاجة وارب وأرب واربة أي حاجة .

(١٤٤) وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت :
"كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر المرأة من
نسائه وهي حائض إذا كان عليها أزار يبلغ أنصاف
الفخذين أو الركبتين تحتجز به " .
(٣)
أخرجه أبو داود والنسائي .

- (١) أعلام الحديث ٣١١/١ ، وانظر : الفتح ٤٠٤/١ ، جامع
الأصول ٣٤٤/٧ ، المشارق ١٦٤/٢ .
- (٢) المعالم ١٧٨/١ دون "اربة" . وذكرها في جامع الأصول
٣٤٤/٧ وقال في الوجهين معناه العضو والحاجة . وقال
في شرح مسلم ٢٠٤/٤ أكثر الروايات فيه بالكسر ومعناه
الفرج ، ورواه جماعة بالفتح ومعناه الحاجة وهي شهوة
الجماع . وقال في الفتح ٤٠٤/١ بالكسر العضو والحاجة
وبالفتح الحاجة . والمراد أن النبي صلى الله عليه
وسلم أملك الناس لشهوته عند مباشرة الحائض وغيره
يخشى عليه أن يقع في المحرم . والله تعالى أعلم .
- (٣) أبو داود ح ٢٦٧ ، والنسائي ١٨٩/١ ، وضعفه ابن حزم
لجهالة ندبة مولاة ميمونة ، وقال في التقريب ص ٧٥٤
مقبولة . وحسنه في المختصر ١٧٥/١ ورد ابن القيم على
ابن حزم وذكر له شاهدا عن كريب مولى ابن عباس عنها
عند مسلم ح ٢٩٥ بلفظ : "كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يفضج معي وأنا حائض وبينى وبينه ثوب" وطعن ابن
حزم فيه لأجل مخرمة بن بكير قال لم يسمع عن أبيه
وضعه ابن معين ، ورد ابن القيم ذلك بأن قال وثقه
أحمد ومالك وأحمد بن صالح وقال النسائي لا بأس به .
انظر : تهذيب السفن ١٧٥/١ ، باختصار . وقال في
التقريب ص ٥٢٣ : صدوق وروايته عن أبيه وجادة من
كتابه ... فهذا الإسناد حسن يتعاضد به حديث الباب .
قلت وله شاهد آخر عن عكرمة عن بعض أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم مرفوعا : "كان إذا أراد من الحائض
شيئا ألقى على فرجها ثوبا" أخرجه أبو داود ح ٢٧٢ ،
وقال في الفتح ٤٠٤/١ أسنده قوى . فالحديث بمجموع
طرقه يرتقى إلى درجة الصحيح إن شاء الله تعالى .

(١٤٥) وعن أنس "أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم

يؤاكلوها ولم يجامعوها فى البيوت فسأل أصحاب النبى

(١)

صلى الله عليه وسلم [النبى صلى الله عليه وسلم]

فأنزل الله تعالى : {ويسالونك عن المحيض قل هو أذى

فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن}

(٢)

— الى آخر الآية — فقال : "امنعوا كل شئ الا النكاح"

فبلغ ذلك اليهود فقالوا : ما يريد هذا الرجل يدع من

أمرنا شيئا الا خالفنا فيه " .

(٣)

أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى .

القول فى تحريم اتيان الحائض :

الأصل فيه قوله تعالى : {فاعتزلوا النساء فى المحيض

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم

(٤)

الله { .

قال المفسرون : معنى قوله "حتى يطهرن" أى من الدم ،

(٥)

ومعنى قوله : "فاذا تطهرن" أى اغتسلن .

(١٤٦) عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : "من أتى حائضا أو

امراة فى دبرها أو كاهنا فقد كفر بما أنزل الله على

محمد صلى الله عليه وسلم " .

(١) هذه الزيادة من مسلم .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٢

(٣) مسلم ج ٣٠٢ ، وأبو داود ج ٢٥٨ ، والنسائى ١٥٢/١ .

(٤) شرح السنة ١٢٤/٢ ، وانظر : أحكام القرآن للشافعى

٥٢/١ ، الجصاص ٣٦-٣٩ ، القرطبى ٨٩/٢ ، الكشاف

٣٦١/١ ، معالم التنزيل ٢١٧/١ ، ابن كثير ٢٦٠/١ ،

السيوطى ٦٢٣-٦٢٤ ، فتح القدير ٢٢٦/١ ، زاد

المسير ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ .

(١)

أخرجه الترمذى والنسائى .

(٢).

قال الترمذى معناه التغليظ .

وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : "من أتى

(٣)(٤)

حائضا فليتصدق [بدينار]" .

(١) هذا لفظ الترمذى ح ١٣٥ وقال ضعف البخارى اسناده ، والنسائى فى سننه الكبرى كما فى تحفة الاشراف ١٢٤/١٠ وأخرجه أيضا أبو داود ك/الطب ، ح ٣٩٠٤ بنحوه وفى آخره "فقد برئ" بدل : "فقد كفر" ، وابن ماجه ح ٦٣٩ وزاد : "فمدقه بما يقول" . رواه كلهم من طريق حماد بن سلمة عن حكيم الاثرم عن أبى تيمية الهجيمى - واسمه طريف ابن مجالد - عن أبى هريرة . قال البخارى فى التاريخ الكبير ١٧٠١٦/٣ فى ترجمة حكيم الاثرم بعد أن ساق الحديث : لايتابع عليه ولايعرف لأبى تيمية سماع من أبى هريرة . وضعفه أيضا البغوى وابن سيد الناس والذهبى فى الكبائر وابن المدينى ووافقهم المناوى كما فى فيض القدير ٢٤/٦ ، وضعفه كذلك البزار كما فى التلخيص ١٨٠/٣ .

قلت حكيم الاثرم البصرى ضعفه البخارى وابن عدى ٦٣٧/٢ والبزار كما فى التلخيص ١٨٠/١ ، ووثقه ابن المدينى فى سؤالى ابن أبى شيبة له ص ٤٩ ، وأبو داود وابن حبان كما فى التهذيب ٤٥٢/٢ ، وقال النسائى لأبى به كما فى المغنى فى الضعفاء ١٨٧/١ وقال فى الكاشف ١٨٦/١ صدوق وقال فى التقريب ص ٨١ لين . وأما أبو تيمية فوثقه الدارقطنى كما فى سؤالات الحاكم له ص ٢٢٨ ، وابن معين وابن سعد وابن حبان كما فى التهذيب ١٣٠١٢/٥ وقال فى التقريب ص ١٥٦ ثقة . فعلى هذا يكون الاسناد لنا لأجل حكيم . وقد ذكر فى التلخيص ١٨١٠١٨٠/١ طرقا وشواهد كثيرة لاتخلو كلها من ضعف ، كأنه يقويه بها . وصححه أحمد شاكر فى التعليق على الترمذى ٢٤٤/١ والالبانى فى الارواء ١٩/٧ وشعيب الأرنؤوط فى تحقيق فتح المجيد ص ٣٣٥ .

قلت روى الطبرانى فى الأوسط عن أبى هريرة مرفوعا : "من أتى النساء فى أدبارهن فقد كفر" ورجاله ثقات كذا فى الترغيب والترهيب ٢٠١/٣ ، وكذا قال فى المجمع ٢٩٩/٤ إلا أنه قال رواه الطبرانى فقط ، وقد انتقاه ابن حجر فى مختصر الترغيب والترهيب ص ٢٢١ والله تعالى أعلم .

(٢) أى عند أهل العلم كما فى جامعه ٢٤٣/١ .

(٣) هذه الزيادة أثبتها أحمد شاكر من سائر نسخ المخطوط غير نسختين ففيهما : "نصف دينار" كما فى التعليق رقم

(٣) على الترمذى .

(٤) الترمذى ٢٤٣/١ .

(١٤٧) وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال فى الرجل يأتى امرأته وهى حائض

قال : "يتمدق بدينار أو نصف دينار" .

(١)

أخرجه أبو داود والترمذى .

(١٤٨) وعن ابن عباس أيضا : "إذا أصابها فى أول الدم

فدينار ، وإذا أصابها فى انقطاع الدم فنصف دينار" .

(٢)

أخرجه أبو داود . وقال أبو داود : "هكذا الرواية

(٣)

الصحيحة أنه قال : دينار أو نصف دينار" .

(١٤٥) وقال عليه الصلاة والسلام : "جامعوهن فى البيوت

واصنعوا كل شئ غير النكاح" .

(٥)

(٤)

رواه حماد بهذا اللفظ ، وأخرجه مسلم .

(١) أبو داود ح ٢٦٤ ، وقول المصنف اشر الحديث الآتى : وقال

أبو داود : "هكذا الرواية الصحيحة أنه قال دينار أو

نصف دينار" محله هنا . ولم أجده عند الترمذى . وصححه

الحاكم ١٧٢/١ ووافقه الذهبى . وصححه ابن القطان وابن

دقيق العيد فى الامام واستحسنه أحمد كما فى التلخيص

١٦٦، ١٦٥/١ ووافقه على ذلك ابن حجر . وصححه ابن

التركمانى كما فى الجوهر النقى ٣١٤/١ وانتصر له فى

تهذيب السنن ١٧٤، ١٧٣/١ وصححه أحمد شاكراً فى التعليق

على الترمذى ٢٥٤/١ ، والالبانى فى الارواء ٢١٨، ٢١٧/١ .

ح ٢٦٥ موقوفا ، ورواه الترمذى ح ١٣٧ عن ابن عباس

مرفوعا بلفظ : "إذا كان دما أحمر فدينار ، وإذا كان

دما أصفر فنصف دينار" . وصححه فى الارواء ٢١٨/١ .

(٢) سبق أن قول أبى داود : "هكذا الرواية الصحيحة ..."

محله اشر الحديث السابق .

(٣) هو حماد بن سلمة بن دينار البصرى أبو سلمة ثقة عابد

أثبت الناس فى ثابت (أى البنانى) وتغير حفظه باخرة

من أوساط أتباع التابعين وكبار طبقاته مات سنة سبع

وستين ومائة ، أخرج له الجماعة الا البخارى فروى له

تعليقا كما فى التقريب ص ١٧٨ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٢٢٣ ، الجرح والتعديل ١٤٠/٣ ،

الثقات ٢١٦/٦ ، طبقات ابن سعد ٢٨٢/٧ ، حلية الأولياء

٢٤٩/٦ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٢/١ ، العبر ١٩٠/١ ، التهذيب

١١/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٤/٧ .

(١)
القول فى أحكام ذلك :

(٢)
وله أحكام :

(٣)
الحكم الأول : أن غشيان الحائض حرام بالاجماع فمن فعله
عالمًا عصي وأثم ، ومن استباحه كفر لأنه محرم بنص القرآن
(٤)
على ما بيناه .

الحكم الثانى : جواز وطئها اذا اغتسلت بعد انقطاع
الدم ، واليه ذهب جميع أهل العلم لقوله تعالى : { فاذا
(٥) (٦)
تطهرن } أى اغتسلن .

وقال أبو حنيفة : يجوز غشيانها بعد انقطاع الدم وقبل
(٧) (٨)
الغسل ، وحمل قوله تعالى : { حتى يطهرن } أى من الحيض .

-
- (١) أى فى أحكام الأحاديث السابقة المتعلقة بالحائض
ح ١٤٦-١٤٧ .
- (٢) الهاء ضمير يعود على ذلك أى على الأحاديث المتعلقة
بالحائض .
- (٣) شرح السنة ١٢٦/٢ ، الافصاح ٩٥/١ ، المراتب ص ٢٣ ،
بداية المجتهد ٤١٠٤٠/١ ، المجموع ٣٤٢/٢ ، المحلى
٢٢٠/٢ ، الجصاص ٢١/٢ ، المغنى ٣٠٧،٣٠٦/١ ، نيل
المرام ص ٨٥ ، مجموع الفتاوى ٦٢٤/٢١ .
- (٤) شرح السنة ١٢٦/٢ ، المجموع ٣٤٢/٢ ، شرح فتح القدير
١٤٧/١ والقول بتكفير من استحل الذنب هو قول أهل
السنة والجماعة كما فى شرح الطحاوية ص ٣٥٥ .
- (٥) فى جميع النسخ : "حتى يطهرن" والتصويب من شرح السنة
١٢٦/٢ ، ومن المصنف عند قول المفسرين فى السطر الذى
قبل ح ١٤٦ .
- (٦) هذا قول أكثر أهل العلم لاجمعيهم كما فى شرح السنة
١٢٦/٢ منهم مالك والشافعى وأحمد كما فى الافصاح ٩٦/١
والمجموع ٣٤٨/٢ ، والمبدع ٢٦٢/١ ، وبداية المجتهد
٤١/١ ، والاستذكار ٢٦/٢ ، ومجموع الفتاوى ٦٢٥/٢١ ،
٦٢٧،٦٢٦ .
- (٧) شرح السنة ١٦٢/٢ وقيدته بما اذا انقطع الدم لأكثر
الحيض . وقيدته الحنفية بما اذا انقطع الدم لعشرة
أيام فأكثر ، مع استحباب الغسل ، وإن انقطع لأقل من
ذلك مع تمام عدتها لم يحل وطؤها حتى تغتسل أو يمضى
عليها وقت صلاة . انظر : الجصاص ٣٥/٢ ، الهداية مع شرح
فتح القدير ١٥١،١٥٠/١ ، الدر المختار وحاشيته رد
المحتار ٢٩٥،٢٩٤/١ ، وانظر باقى الأقوال فى المسألة :
المجموع ٣٤٩/٢ بداية المجتهد ٤١/١ ، المحلى ٢٣٣/٢ =

(١) الحكم الثالث : ولا يجب فى وطء الحائض كفارة ، وهو

(٢)

ظاهر مذهب الشافعى وجماعة من التابعين .

والقول القديم للشافعى وهو مذهب قتادة والاوزاعى

وأحمد واسحاق أنه تجب الكفارة ، ودليله حديث ابن عباس وقد

(٣) (٤)

تقدم .

وقال قتادة : ان أصابها وهى حائض تصدق بدينار ، وان

(٥)

أصابها بعد انقطاع الدم وقبل الغسل تصدق بنصف دينار .

(٦)

وقال الحسن : عليه ماعلى المجامع فى شهر رمضان .

ومن لم يوجب الكفارة ذهب الى أن حديث ابن عباس فى

() الراجع القول الأول لأن الآية {حتى يطهرن} رويت بالتخفيف والتشديد ، والقراءتان معدودتان فى السبع كما فى التبصرة ص ٤٣٩ ، والاقناع ٦٠٨/٢ ، والثانية صريحة فى اشتراط الغسل فوجب المصير اليها جمعا بين القراءتين ، وعلى قراءة التخفيف بمعنى الطهر الذى فى مقابل الحيف فاباحة الوطء معلقة بشرطين : انقطاع الدم والغسل وماعلق بشرطين لايباح بأحدهما كما فى المجموع ٣٤٩/٢ .

قلت وهو الاحوط لدين المرء .

(١) فى جميع النسخ : "وطى" والتصويب من شرح السنة ١٢٦/٢ ومن قواعد الاملاء : همزة متطرفة قبلها ساكن لم تثبت لها صورة فى الخط (أى تكتب مستقلة على السطر) كما فى ك/الجمال فى النحو للزجاجى ص ٢٧٩ .

(٢) شرح السنة ١٢٦/٢، ١٢٧ ونسبه فيه أيضا الى أصحاب الراى وأكثر العلماء لكن قالوا : يستغفر الله .

قلت وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد والمشهور عند الشافعية ، وتستحب الكفارة عند الحنفية والشافعية . انظر : بداية المجتهد ٤٣/١ ، الاستذكار ٢٥/٢ ، المجموع ٣٤٢/٢، ٣٤٣ ، المغنى ١/٣٣٥ ، الدر المختار وحاشيته رد المحتار ١/٢٩٨ ، شرح فتح القدير ١/١٤٧ .

(٣) انظر ج ١٤٨، ٤٧ .

(٤) شرح السنة ١٢٧/٢ وهو ظاهر مذهب أحمد كما فى المبدع ٢٥٦/١ ، وانظر : المجموع ٣٤٢/٢ ، المعالم ١٧٣/١، ١٧٢/١ .

(٥) المعالم ١٧٣/١ ، شرح السنة ١٢٨/٢ وهو قول الشافعى فى القديم وقال أحمد مرة مثل ذلك ، وقال مرة : نصف دينار . انظر : المجموع ٣٤٢/٢ ، المبدع ١/٢٦٥ .

(٦) المعالم ١٧٣/١ ، شرح السنة ١٢٨/٢ .

(١)(٢)

الكفارة لم يمح مرفوعا وأنه موقوف عليه .

الحكم الرابع : يجوز مضاجعة الحائض ومخالطتها

(٣)

والاستمتاع بها ماعدا الجماع ، لما روت :

(١٤٩) أم سلمة رضى الله عنها قالت : "حضت وأنا مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم فى الخميعة وانسلت فخرجت

منها وأخذت ثياب حيضتى فلبستها ، فقال لى رسول الله

صلى الله عليه وسلم : "أنفست ؟" فقلت : نعم ، فدعانى

فأدخلنى معه فى الخميعة " .

(٤)

أخرجه مسلم .

غريبه :

"الخميلة" ، بخاء معجمة مفتوحة وميم مكسورة وياء ولام

(٥)

وهاء ، وهى ثوب من صوف له خمل .

قوله : "أنفست" ، بفتح النون وكسر الفاء ، اذا حاضت

(٦)

وبضم النون وكسر الفاء من الولادة وهى نفساء .

(٧)

الحكم الخامس : الاستمتاع بما فوق الازار جائز ، وأما

(١) المعالم ١٧٣/١ ، شرح السنة ١٢٨/٢ .

(٢) الراجح قول الجمهور لصحة حديث ابن عباس المرفوع كما

سبق فى تخريج ح ١٤٧ وأن الكفارة دينار فى أول الحيض

ونصف دينار عند انقطاع الدم لصحة حديث ابن عباس

الموقوف المفسر لحديثه المرفوع ، والله تعالى أعلم .

(٣) قال غيره : "فيما فوق الازار بالاتفاق" كذا فى شرح

السنة ١٣٠/٢ ، المغنى ٣٣٣/١ ، المجموع ٤٩٨/٢ ،

المبدع ٢٦٤/١ .

(٤) ح ٢٩٦ ، والبخارى أيضا ٧٨٠٧٧/١ .

(٥) شرح السنة ١٣٠/٢ ، وانظر : النهاية ٨١/٢ ، المجموع

المفيت ٦١٩/١ .

(٦) شرح السنة ١٣٠/٢ ، وانظر : النهاية ٩٥/٥ ، غريب أبى

عبيد ٥٧٦/٢ ، غريب ابن الجوزى ٤٢٦٠٤٢٥/٢ .

(٧) بالاجماع كما فى شرح السنة ١٣٠/٢ ، المغنى ٣٣٣/١ ،

المجموع ٤٩٨/٢ ، المبدع ٢٦٤/١ .

ما تحت الازار من غير جماع فهو حرام ، وهو مذهب عمر وابنه وعائشة من الصحابة ، وقول سعيد بن المسيب وشريح وعطاء وطاوس وقتادة وسعيد بن جبير ، واليه ذهب مالك والشافعي (١) وأبو حنيفة .

وذهب عكرمة ومجاهد واسحاق وأبو يوسف ومحمد الى (٢) (٣) الترخيص فى ذلك .

الحكم السادس : لايجوز للحائض الصلاة والصوم والاعتكاف والطواف وقراءة القرآن ومس المصحف ، ولا يرتفع شئ من المحرمات عليها حتى تغتسل من الحيض الا الصوم فانه اذا (٤) (٥) (٦) (٧)

-
- (١) المعالم ٨٢/٣ ، شرح السنة ١٣٠/٢ ، المجموع ٣٤٦/٢ ، بداية المجتهد ٤١/١ ، المنتقى ١١٧/١ ، الاستذكار ٢٣/٢ الجصاص ٢١/٢ ، شرح فتح القدير ١٤٧/١ وعزاه البغوى الى أكثر أهل العلم واستدل لهم بحديث : "من رتغ حول الحمى يوشك أن يقع فيه" أخرجاه عن النعمان بن بشير .
- (٢) شرح السنة ١٣٠/٢ وهو قول مجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأصبغ المالكى وأبى ثور وابن المنذر وداود كما فى المجموع ٣٤٦/٢ ، وهو ظاهر كلام أحمد كما فى المبدع ٢٦٤/١ ، وقول الشافعى فى القديم كما فى المعالم ٨٣/٣ ، والمجموع ٣٤٥/٢ . أما عزو البغوى هذا القول الى أبى يوسف فهو خطأ بل انه أخذ بالقول الأول كما فى الجصاص ٢١/٢ واستدلوا بحديث أنس رقم (١٤٥) وفيه : "امنعوا كل شئ الا النكاح" .
- (٣)راجع القول الثانى لحديث أنس ولحديث عكرمة عن بعض أزواج النبى صلى الله عليه وسلم مرفوعا : "كان اذا أراد من الحائض شيئا ألقى على فرجها ثوبا" أخرجه أبو داود ج ٢٧٢ ، وقال فى الفتح ٤٠٤/١ اسناده قوى ، وهذا يدل على أن التحريم انما وقع على موضع الحيض خاصة وهو النكاح وأن مادونه مباح . وأما أحاديث الازار الصحيحة فلا تناقض ذلك وهى محمولة على الاستحباب ، وهى أبلغ فى اجتناب الاذى ، وهو أولى . انظر : المجموع ٣٤٥/٢ ، المغنى ٣٣٥،٣٣٤/١ ، تهذيب السنن ٨٣/٣ ، والله تعالى أعلم .
- (٤) بالاجماع كما فى المراتب ص ٢٣ ، المجموع ٣٣٩،٣٣٧/٢ ، الافصاح ٩٥/١ ، بداية المجتهد ٤٠/١ .
- (٥) حكمها فى ذلك حكم الجنب ، انظر ج ١٣٢، ١٣١ وما بعدهما .
- (٦) شرح السنة ١٣٤/٢ ، وحكمها فى ذلك حكم المحدث والجنب انظر ما بعد ج ١٣٩ .
- (٧) أو تتيمم عند عدم الماء كما فى شرح السنة ١٣٥/٢ .

انقطع دمها بالليل ونوت وأصبحت صائمة صح صومها وان لم
(١)
تغتسل .

الحكم السابع : لا يجب أيضا شيء من الصلوات الفائتة
(٢)
عليها في زمن الحيض ، ويجب قضاء الصوم لما روت :
(١٥٠) عائشة رضی الله عنها قالت : " كنا نحيض عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم نظهر فيأمرنا بقضاء
الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة " .
(٣)

أخرجه مسلم في صحيحه .
الحكم الثامن : أنه يجوز للقارئ أن يقرأ القرآن وان
(٤)
كان رأسه في حجر حائض لما روى :
(١٥١) عن عائشة " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكىء
في حجرى وأنا حائض ثم يقرأ القرآن " .
(١٥١م) وعن ميمونة مثله .

(٥)
أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .
الحكم التاسع : يجوز مناولة الحائض شيئا [بيدها] من
(٦)
المسجد .

-
- (١) أى وان لم تغتسل بعد لكنها تغتسل في النهار كما في
شرح السنة ١٣٥/٢ .
(٢) بإجماع كما في الترمذى ٤٦/٣ ، المجموع ٣٣٧/٢ ،
المبدع ٢٦٠، ٢٥٩/١ ، ابن المنذر ص ٣٧ ، المراتب ص ٢٣
الافصاح ٩٥/١ ، بداية المجتهد ٤٠/١ .
(٣) ح ٣٣٥ بمعناه ، واللفظ للبغوى ح ٣٢٣ من طريق الترمذى ،
وأصله في جامع ك/الصوم ح ٧٨٧ غير أنه قال : "على
عهد" بدل : "عند" وحسنه .
(٤) شرح مسلم ٢١١/٣ .
(٥) البخارى ٧٧/١ ، ومسلم ح ٣٠١ ، وأبو داود ح ٢٦٠ كلهم عن
عائشة ، والنسائي ١٤٧/١ عن ميمونة .
(٦) شرح السنة ١٣٤/٢ ، المعالم ١٧٢/١ والزيادة من
الخطابى والبغوى ، قال الترمذى ٢٤٢/١ وهو قول عامة
العلماء لانعلم بينهم اختلافا في ذلك ، لكن قال في شرح
مسلم ٢١٠/٣ : قوله "من المسجد" (في حديث عائشة الآتى) =

(١٥٢) عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "ناولينى الخمرة من المسجد" قالت : فقلت انى حائض ، فقال : "ان حيضتك ليست فى يدك" .
(١)
أخرجه مسلم والنسائى والترمذى . .
(٢)

غريبه :

قوله : "الخمرة" ، بضم الخاء المعجمة ، وهى السجادة وانما سميت خمرة لأنها تخمر الوجه عن الأرض أى تستره .
(٣)
قوله : "ليست حيضتك بيدك" ، قال الخطابى : بكسر الحاء ، الحال التى تلزمها الحائض من التجنب والتحيف ، كما يقال القعدة ، وبفتح الحاء هى الدفعة من دفعات

= معناه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لها ذلك من المسجد أى وهو فى المسجد لتناول الخمرة من خارج المسجد لأنه كان معتكفا وكانت فى حجرتها حائض لقوله صلى الله عليه وسلم : ان حيضتك ليست فى يدك ، فانما خافت من ادخال يدها المسجد ولو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى ، كذا حكاه النووى عن القاضى عياض مختصرا .

قلت ويؤيد ذلك حديث أبى هريرة قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد فقال : "يا عائشة ناولينى الثوب" فقالت انى حائض فقال : "ان حيضتك ليست فى يدك" فناولته . أخرجه مسلم ح ٢٩٩ .

(١) فى جميع النسخ : "بيدك" والتصويب من مصادر تخريج الحديث .

(٢) مسلم ح ٢٩٨ ، والنسائى ١٤٦/١ ، والترمذى ح ١٣٤ ، ورواه أيضا أبو داود ح ٢٦١ .

(٣) نقله فى شرح مسلم ٢٠٩/٣ عن الهروى والاكثرين ، قال ومصرح جماعة منهم بأنها لا تكون الا قدر الوجه ، قال وقال الخطابى (المعالم ١٧١/١ ، والبغوى فى شرح السنة ١٣٣/٢) هى السجادة يسجد عليها المملى . ورجح النووى أنها ما زاد على قدر الوجه لحديث ابن عباس قال جاءت فائرة فأخذت تجر الفتيلة فجاءت بها فألقته بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخمرة التى كان قاعدا عليها فأحرقت منها موضع درهم . أخرجه أبو داود ح ٥٢٤٧ ، ووافقه فى العارضة ٢١٦/١ وفى الفتح ٤٣٠/١ نسب الاستدلال بحديث ابن عباس الى الخطابى .

(١)

الحيف .

الحكم العاشر : يجوز للحائض أن تغسل رأس زوجها

(٢)

وترجله .

(١٥٣) عن عائشة قالت : "كنت أغسل رأس رسول الله صلى الله

عليه وسلم وأنا حائض" ، وقالت : "وأرجله" .

(٣)

أخرجه البخاري ومسلم وفي الموطأ والنسائي .

غريبه :

قوله : "وأرجله" ، الترجيل التسريح بالماء أو الدهن

(٤)

ومايجرى مجرى ذلك .

الحكم الحادي عشر : يجوز مواكلة الحائض واستعمال

(٥)

سؤرها .

(٦)

(١٥٤) عن عبد الله بن سعد رضى الله عنه قال : "سألت النبی

(١) المعالم ١٧١/١ ، شرح السنة ١٣٣/٢ ، وقال الخطابي في

غريبه ٢٢٠/٣ فانهم (أى المحدثين والفقهاء كما في

المشارك ١١٧/١) قد يفتحون الحاء (هنا) وليس بالجيد ،

والصواب بالكسر ، ورده القاضي عياض وضوب قول الجماعة

قال وهذا بخلاف حديث : "وأخذت ثياب حيفتى" (عن أم

سلمة وقد سبق برقم ١٤٩) ووافقہ النووى على ذلك

وتبعهما ابن حجر كما في الفتح ٤٠٩/١ .

(٢) باجماع كما شرح مسلم ٢٠٨٣ ، المجموع ٤٩٨/٢ ، وقيده

في الاول برضاها .

(٣) الجملة الاولى في مسلم ح ٢٩٧ ، ١٠ ، واللفظ له ،

والنسائي ١٩٣/١ ، والجملة الثانية في البخاري ٧٧/١ ،

ومسلم ح ٢٩٧ ، ٦-٩ ، والموطأ ٣١٢/١ ، والنسائي ١٩٣/١ .

(٤) غريب ابن قتيبة ٢٤١/٢ ، غريب ابن الجوزي ٣٨٣/١ ،

النهاية ٢٠٣/٢ .

(٥) باجماع كما في شرح مسلم ٢٠٨/٣ ، والمجموع ٤٩٨/٢ ،

والمراتب ص ٢٣ ، والنيل ٣٣٠،٣٢٩/١ .

(٦) هو عبد الله بن سعد الأنصاري ويقال القرشي ويقال

الازدي ، عم حرام بن حكيم وقيل حرام بن معاوية صحابي

شهد القادسية ، كان يومئذ على مقدمة الجيش ، حديثه

عند أهل الشام ، أخرج له الأربعة إلا النسائي ، رضى

الله عنه .

انظر : طبقات ابن سعد ٥٠١/٥ ، تاريخ الصحابة ص ١٥٧ ،

الاستيعاب ٢١٩/٦ ، أسد الغابة ٢٥٨/٣ ، التجريد ٣١٤/١

التقريب ص ٣٠٥ ، الإصابة ١٠٣/٦ ، التهذيب ٢٣٥/٥ .

صلى الله عليه وسلم عن مواكلة الحائض فقال :
واكلها " .

قال أبو عيسى وفى الباب عن عائشة وأنس وحديث عبد
الله بن سعد حسن غريب . (١)

وهو قول عامة العلماء فانهم لم يروا بأساً بمواكلتها
وأما فضل شربها فقد رخص فيه بعضهم وكرهه بعضهم . (٢)

(١) ح ١٣٣ من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن معاوية بن صالح
عن العلاء بن الحارث عن حرام بن معاوية . ومن هذا
الطريق رواه ابن سعد ٥٠١/٧ ، وأحمد ٣٤٢/٤ لكن قال
مرة حرام بن معاوية وقال مرة حرام بن حكيم ، ورواه
أبو داود ح ٢١٢ من طريق مروان بن محمد عن الهيثم بن
حميد عن العلاء عن حرام بن حكيم . قال فى التقريب
ص ١٥٥ حرام بن حكيم هو حرام بن معاوية وكان معاوية
ابن صالح يقول على الوجهين ، تابعى ثقة . وقال فى
التهذيب ٢٢٢/٢ وثقه دحيم والعجلي وابن حبان
والدارقطنى ، وقد ضعفه ابن حزم فى المحلى بغير مستند
٢٤٥/٢ . والراوى عنه العلاء بن الحارث صدوق فقيه لكن
رمى بالقدر وقد اختلط كما فى التقريب ص ٤٢٤ ، وقد
تفرد به حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد كما فى
التهذيب ٢٢٢/٢ ولهذا قال الترمذى حديث حسن غريب ،
وتحسينه له لشاهد عائشة وأنس كما أشار اليهما .
وحديث عائشة وأنس سبقا ، الأول برقم (١٢٨) والثانى
برقم (١٤٥) وهو عند مسلم .

قلت بل يرتقى الى الصفحة بمجموع الطرق وتصحيح النووى
فى المجموع ١٤٧/٢ وأحمد شاكراً فى التعليق على الترمذى
١٩٤/١ هـ ٢ لحديث الباب من غير التفات للشاهدين
المذكورين غلط . ونفس الاعتراض يرد على الشوكانى لانه
قال فى النيل ٣٢٩/١ رواه ثقات .

(٢) انظر حكاية الاجماع على ذلك قبل ح ١٥٤ بسطر .
(٣) فى جميع النسخ : "ظهورها" قال أحمد شاكراً ٢٤١/١ هـ ٢
فى (ع) : "ظهورها" وعنده فى نسخة بحاشيته : "وضوئها"
وهو الموافق لما فى سائر الأصول ، وقد وضع عليه فى
(م) علامة الصحة .

قلت وفى نسخة العارضة ٢١٦/١ ، والتحفة ٤١٦/١ :
"وضوئها" كذلك وأحسبه خطأ وأن الصواب : "شربها" لأن
المراد هنا قسيم المؤكلة وهو الشراب ، ولهذا بوب
الترمذى على هذا بقوله : "باب ماجاء فى مؤكلة
الحائض وسورها" والسور هو بقية الشراب كما فى الصحاح
٦٧٥/٢ ، وانظر فضل ظهور المرأة ح ١٨٧ .

(٤) الترمذى ٢٤١/١ .

(١٥٥) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كنت أتعرق العظم

وأنا حائض فأعطيته النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فمه

فى الموضع الذى فيه وضعتة " .

(١)

أخرجه أبو داود .

غريبه :

قال الخطابى : العراق هو العظم بما عليه من اللحم ،

(٢)

تريد أنى كنت أنتهسه وأخذ ماعليه من اللحم .

(١٥٦) وقد أخرج النسائى هذا الحديث بلفظ أصرح من هذا عن

عائشة قالت : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يدعونى فأكل معه وأنا عارك وكان يأخذ العرق فيقسم

على فيه فأعترق منه ثم أضعه فيأخذ يتعرق منه فيضع

فمه حيث وضعت فمى من العرق ويدعو بالشراب فيقسم على

فيه من قبل أن يشرب منه فأخذه وأشرب منه ثم أضعه

(٣)

فيأخذه ويشرب منه ويضع فمه حيث وضعت فمى من القدح " .

غريبه :

قولها : "وأنا عارك" بعين مهملة وألف وراء وكاف يقال

منه عركت المرأة تعرك عروكا اذا حاضت ، وهى عارك ، ذكره

الجوهري والهروى فى شرح هذا الحديث . قال الهروى والاسم

(١) سبق برقم ١٢٨ .

(٢) سبق شرح العراق والعرق انظر مابعد ح ١٢٨ .

(٣) النسائى ١٩٠/١ .

(١) العراق . وقد ذكر هذا الحديث مسلم وغيره وقال فيه عوض
(٢)
عارك حاض .

قوله : "العرق" ، بفتح العين وسكون الراء وقاف ، وهو
العظم اذا أخذ ماعليه من اللحم ذكره الجوهري . وقال
الهروى هو العظم بما عليه من بقية اللحم ، يقال عرقته
(٣)
وتعرقته واعترقته وقالوا جمعه عراق بضم العين .

(١) الصحاح ١٥٩٩/٤ ، غريب الخطابي ٥٧٦/٢ ، غريب ابن
الجوزى ٩٠/٢ ، النهاية ٢٢٢/٣ .
(٢) مسلم ح ٣٠٠ .
(٣) سبق شرح العراق والعرق انظر ما بعد ح ١٢٨ .

الباب الثالث

فى المستحاضة [والنفساء]
وأحكامهم [مـ]ـا

وفيه فصلان :

- الفصل الأول : القول فى المستحاضة وأحكامها .
- الفصل الثانى : القول فى النفساء وأحكامها .

الباب الثالث

فى المستحاضة [والنفساء] وأحكامها^(١) [م] -

[وفيه فصلان] :

[الفصل الأول]

[القول فى المستحاضة وأحكامها]

والأصل فى هذا الباب حديث فاطمة بنت أبى حبيش رضى الله عنها .

(١٥٧) عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءت فاطمة بنت أبى حبيش الى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله انى امرأة أستحاض فلا ظهر أفأدع الصلاة قال : "لا انما ذلك عرق وليس بالحيفة ، فاذا أقبلت الحيفة فدعى الصلاة واذا أدبرت فاغسلى عنك الدم وصلى" .
(٢) أخرجه الشيخان وفى الموطأ والترمذى والنسائى .

غريبه :

"فاطمة بنت أبى حبيش" ، بضم الحاء المهملة وفتح الباء المعجمة بواحدة وسكون الياء وشين معجمة .
(٣)

- (١) الزيادة هذه يقتضيها مضمون الباب حيث ذكر فى آخره :
"القول فى النفساء وأحكامها" .
(٢) البخارى ٧٩/١ ، مسلم ح ٣٣٣ ، الموطأ ٦١/١ ، الترمذى ح ١٢٥ وقال حديث حسن صحيح ، والنسائى ١٨٤، ١٨١/١ ، واللفظ لمسلم والنسائى .
(٣) هى فاطمة بنت أبى حبيش ، مصغر ، واسمه عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصى القرشية الأسدية صحابية جليلة من المهاجرات ، أخرج لها أبو داود والنسائى وثبت ذكرها فى الصحيحين رضى الله عنها .
انظر : طبقات خليفة ص ٣٣٣ ، ابن سعد ٢٤٥/٨ ، تاريخ الصحابة ص ٢٠٩ ، الاستيعاب ١٠٩/١٣ ، أسد الغابة ٢١٨/٧ ، الكاشف ٤٣٢/٣ ، الاصابة ٧٩/١٣ ، التقريب ص ٧٥١ ، التهذيب ٤٤٢/١٢ ، الخلاصة ص ٤٩٤ .

قوله : "وليس بالحيفة" ، بفتح الحاء المرة الواحدة ، وبكسر الحاء الاسم ، وقد ذكر فى الغريب أنه روى بالفتح والكسر . قال الجوهرى : والحيفة بالكسر الخرقعة التى تستشفر بها المرأة ، وهذا الذى عنت عائشة بقولها : "ليتنى كنت حيفة ملقاة" . (٢) (٣)

(٤) وقد روى ذلك عروة عن عائشة وزاد : "ثم توضئ لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت" .

روى هذه الزيادة عن عروة أبو داود والنسائى . وقال أبو داود هذه الزيادة موقوفة على عائشة رضى الله عنها وأطلب فى تقرير ذلك . (٥)

(١) سبق شرح هذه اللفظة عقيب ح ١٥٢ ، وانظر التعليق فى الهامش .

(٢) المصاح ١٠٧٣/٣ ، وانظر النهاية ٤٦٩/١ .

(٣) قال فى مجموع الفتاوى ٦٢٨/٢١ : بهذا الحديث أخذ جمهور العلماء فى المستحاضة المعتادة أنها ترجع الى عادتها وهو مذهب أبى حنيفة والشافعى وأحمد . قلت وهو أصح أقوال أهل المدينة كما فى الكافى ١٥٨/١ وبه أخذ اسحاق وأبو عبيد كما فى الترمذى ٢٢٧/١ ، وانظر المغنى ٣١٥/١ .

(٤) فى (ت) ل ٢٢/ب والترتيب الصحيح ق ٢١/ب : "توضئ" ، وفى سائر النسخ : "توضأ" ، والتصويب من مصادر تخريج الحديث .

(٥) أبو داود ح ٢٩٨ دون قوله : "حتى يجيء ذلك الوقت" وقرر ضعف طرق هذه الزيادة فى ح ٣٠٠ ، ورواها النسائى ١٨٦، ١٨٥/١ وضعفها أيضا . والزيادة بتمامها كما هى مثبتة فى المصلى أخرجهما الترمذى ح ١٢٥ من طريق أبى معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة يرفعهما وقال حديث حسن صحيح . ومن هذا الطريق رواها البخارى ك/الوضوء ٦٣/١ هكذا : "قال (أى هشام بن عروة) قال أبى : ... فذكرها ... قال فى الفتح ٣٣٢/١ وادعى بعضهم أن هذا معلق وليس بصواب ، بل هو بالاسناد المذكور وقد بين ذلك الترمذى فى روايته ، وادعى آخر أن هذا موقوف على عروة وفيه نظر لانه لو كان من كلامه لقال : "ثم تتوضأ" بصيغة الاخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكله الأمر الذى فى المرفوع وهو قوله : "فاغسلى" . وقال فى الفتح ٤٠٩/١ ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد تابعه حماد بن زيد عند النسائى =

(١٥٩) وعن عائشة رضى الله عنها "أن أم حبيبة استحيزت سبع

سنين فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك

فأمرها أن تغتسل ، فقال : "هذا عرق" فكانت تغتسل لكل

صلاة "

(١)(٢)

رواه الشيخان .

غريبه :

(٣)

ذكر صاحب المعلم أنه روى فى بعض النسخ عن عائشة أن

= ١٨٦، ١٨٥/١ ، وحماد بن سلمة عند الدارمى ح ٧٨٥ ، ويحيى
ابن سليم عند السراج . اهـ وتابعه أيضا أبو عوانة
عند الطحاوى وابن حبان ، وأبو حمزة السكرى عند ابن
حبان ح ١٣٤٤ كما فى التلخيص ١/١٦٨ . ورجع رفعها فى
التعليق على الترمذى ١/٢١٨، ٢١٩ ، وفى الارواء
١/١٤٦، ١٤٧ ، وفى تخرىج شرح السنة ٢/١٤١ والله تعالى
أعلم .

(١) البخارى ١/٨٤ واللفظ له ، ومسلم ح ٣٣٤ وفى آخره قال
الليث بن سعد : لم يذكر ابن شهاب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر أم حبيبة بنت جحش أن تغتسل عند
كل صلاة ولكنه شئ فعلته هى . وقال المنذرى فى
المختصر ١/١٨٨ قال البيهقى والمصحيح رواية الجمهور عن
الزهري وليس فيها الأمر بالغسل الا مرة واحدة وأن
غسلها كان من فعلها .

(٢) قلت الغسل لكل صلاة ليس بواجب عند جمهور السلف والخلف
كما فى المجموع ٢/٤٩٠ وانما هو مستحب عند الائمة
الأربعة وغيرهم كما فى مجموع الفتاوى ٢١/٦٢٩ وعمدة
القارى ٣/٢٢٠، ١٧٩ . وأما الوضوء لكل صلاة فان الجمهور
يرى وجوبه . وقال ربيعة ومالك وداود ليس بواجب الا من
حدث غير الاستحاضة ، وحكى عن مالك استحبابه . انظر :
أبا داود ح ٣٠٦ ، الاستذكار ٢/٥٠ ، بداية المجتهد ١/٤٣
المجموع ٢/٤٩٠ ، المغنى ١/٣٦٦ ، مجموع الفتاوى
٢١/٦٢٩ ، عمدة القارى ٢٠/٢٢٠، ١٧٩ ، حاشية ابن عابدين
١/٣٠٦ والله تعالى أعلم .

(٣) هو محمد بن على بن عمر التميمى المازرى نسبة الى
مازر ، بفتح الزاى وكسرهما ، مدينة فى جزيرة صقلية
على ساحل البحر ، أبو عبد الله المعروف بالامام نزل
بالمهدية من بلاد افريقية وصار امام أهل افريقية
لايعرف بلقب الامام فيها غيره ، اشتهر بالحديث والفقه
والطب وكان من كبار أئمة زمانه ، وأفقه المالكية
خاصة ، من تصانيفه : المعلم فى شرح مسلمى - ويسمى =

(١) ابنة جحش كانت تستحاض سبع سنين ، قال وفى بعضها زينب بنت جحش ، وقال بعضهم هذا وهم ليست زينب انما هى أم حبيبة بنت جحش ، قال الدارقطنى والمصحيح قول من قال هى أم حبيب بلا هاء واسمها حبيبة بهاء .
(٢)
(٣)
(٤)
(٥)
وأما حكم هذه المرأة :

فقد قال الخطابى : هذا الحديث مختصر ، وانما هذا حكم كل امرأة تستحاض ولا تميز لها وليس لها أيام عادة أو كانت لها أيام عادة ونسيتها ولا تعرف عددها ولا وقتها ولا وقت انقطاع الدم ، فانها لاتدع شيئا من الصلوات لكن عليها أن تغتسل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم فى وقت وجوب الصلاة .

- =
المعلم بفوائد كتاب مسلم - وعليه بنى القاضى عياض كتابه الاكمال - وشرح البرهان للجوينى ، توفى فى ربيع الاول سنة ست وثلاثين وخمسمائة وله ثلاث وثمانون عاما .
انظر : كشف الظنون ٥٥٧/١ ، النجوم الزاهرة ٢٧٠/٥ ، شجرة النور الزكية ص ١٢٧ ، الديباج المذهب ٢٥٠/٢ ، العبر ٤٥١/٢ ، كتاب الوفيات لابن قنفذ ص ٢٧٧ ، وفيات الاعيان ٢٨٥/٤ ، سير أعلام النبلاء ١٠٤/٢٠ ، شذرات الذهب ١١٤/٤ ، التاج المكلل ص ١١٦ .
(١) فى مسلم ح ٣٣٤ ، ٦٤ : "أم حبيبة بنت جحش ختنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت عبد الرحمن بن عوف استحيفت سبع سنين" .
(٢) الموطأ ٦٢/١ وزاد : التى كانت تحت عبد الرحمن بن عوف
(٣) المشارق ٣١٦/١ قال : لأن زينب بنت جحش هى أم المؤمنين وكانت تحت زيد بن حارثة ، وانظر الاستذكار ٥١/١ .
(٤) المشارق ٣١٦/١ وذكر فيه أنه قول الحربى أيضا وأن ابن عبد البر نقله عن الأكثر . وانظر الفتح ٤٢٧/١ فقد نقله عن الواقدى كذلك وقال والمشهور فى الروايات الصحيحة أم حبيبة باثبات الهاء كما فى مسلم . وقال أبو عوانة فى مسنده ٣٢٣/١ ، والصواب هى حبيبة بنت جحش تكنى أم حبيبة أخت حمزة بنت جحش بن رثاب . وأقر ذلك ابن حجر فى الإصابة ١٩٠/١٢ .
(٥) أى المرأة التى فى مثل حال أم حبيبة كما فى ح ١٥٧ قال فى مجموع الفتاوى ٦٢٩/٢١ هذه ناسية لعادتها واعتبرها أحمد وغيره متحيرة ، قال تجلس ستا أو سبعا وهو غالب الحيفى قال كما فى حديث سهلة بنت سهيل .
قلت لعنه يريد حديث حمزة الآتى برقم (١٦٤) بلفظ : "تحيفى ستا أو سبعا" .

ومن أحكامها أنها لا يبطأها الزوج أصلا لامكان الحيض في كل وقت . وهذا بخلاف العبادة فإنه يحتاط لها .
 وأن الصوم شهر رمضان كله مع الناس وتقضيه بعد ذلك على وجه تبرأ عن عهده بيقين .
 وإن كانت حاجة طافت طوافين بينهما خمسة عشر يوما لتتقضى عن العهدة بيقين .

(١)

هذا الذى ذكره الخطابى فى شرح الحديث ولها أحكام

(٢)

تعرف فى كتب الفقه .

(١) عن المعالم ١٨٨/١ ١٨٩ بتصرف . وتابعه فى شرح السنة ١٤٧/٢ ولم يذكر الطواف . ومن اعتبر المتحيرة فى حكم الحائض تحتاط هم الشافعى فى آخر قوليه وجمهور أصحابه كما فى المجموع ٢/٢ ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٦، ٤٣٤ ، والام ١/٦٧ ، والحنفية كما فى تبين الحقائق ١/٦٣ ، وأحمد فى أحد قوليه وبعض أصحابه وغيرهم كما فى مجموع الفتاوى ٢١/٦٣٩، ٦٣٠ ، وإسحاق وأبى عبيد كما فى الترمذى ١/٢٢٧ وشنع ابن تيمية عليهم قائلا : أما المتحيرة فتجلس غالب الحيض كما جاءت به السنة ، ومن لم يجعل لها دما محكوما بأنه حيض ، بل أمرها بالاحتياط مطلقا فقد كلفها أمرا عظيما لاتأتى الشريعة بمثله ، وفيه تبغيض عبادة الله الى أهل دين الله وقد رفع الله الحرج عن المسلمين ، وهو من أضعف الأقوال جدا ، وردة من وجوه كما فى مجموع الفتاوى ٢١/٦٣١-٦٣٥ .

(٢)

قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٢١/٦٣٠ وفى المستحاضة عن النبى صلى الله عليه وسلم ثلاث سنن : سنة فى العادة ، وسنة فى غالب الحيض (للمتحيرة وقد سبق حكمهما) وسنة فى الممييزة وهو قوله : "دم الحيض دم أسود يعرف" .

قلت هذا هو النوع الثالث من المستحاضة وهى الممييزة بين دم الحيض ودم الاستحاضة لحديث فاطمة بنت أبى حبيش مرفوعا : "إذا كان دم الحيضة فإنه دم أسود يعرف ، فإذا كان ذلك فأمسكى عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضئى وصلى فإنما هو عرق" أخرجه أبو داود ح ٢٨٦ ، والنسائى ١/١٨٥ ، وصححه ابن حبان ح ١٣٣٨ ، والحاكم ١/١٧٤ ووافقه الذهبى وصححه فى المحلى ٢/٢٢٧، ٢٧٠ ، وفى المجموع ٢/٣٧٦ وحسنه فى تخريج المشكاة ١/١٧٥ هـ ونقل فى فتح العلم ١/٧١ عن ابن الصلاح أنه قال حديث يحتج به كما نقل عن ابن دقيق العيد فى الامام أنه قال رجاله رجال مسلم . وهو قول مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبى عبيد ، وقال أبو حنيفة والثورى لاعتبار بالتمييز انما الاعتبار بالعادة ، انظر المغنى ١/٣١١ والترمذى ١/٢٢٣ ، والمجموع ٢/٤٠٢ ، والكافى ١/١٥٨ ، والمبسوط ٣/١٥٤ والله تعالى أعلم .

(١)

(١٦٠) وعن عائشة أن أم حبيبة سألت رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن الدم قالت عائشة : "فرايت مركنهما ملآن

دما ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

امكثي قدر ماكانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي" .

فكانت تغتسل عند كل صلاة . أخرجه مسلم وأبو داود

(٢)

والترمذي والنسائي .

غريبه :

قولها : "مركنهما" ، ضبطه الجوهري بكسر الميم وسكون

(٤)

(٣)

الراء وفتح الكاف والنون ، قال أبو عبيد : هو الاجانة التي

(٥)

يغسل فيها الثياب .

(٦)

وقد ذكرنا حكمها .

(١) في جميع النسخ : "أم حبيب" والتصويب من مصادر تخريج الحديث .

هي بنت جحش الأسدية أخت زينب زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخت حمنة ، كانت تحت عبد الرحمن بن عوف واستحيضت سبع سنين كما في مسلم وهي صحابية ، وقد اختلط على بعض العلماء فعدوا أم حبيبة هذه وحمنة امرأة واحدة ، وهما اثنتان عند المحققين كابن عبد البر وابن حجر وغيرهما وأكثرهم يقول أم حبيب باسقاط الهاء .

انظر : الاستيعاب ١٣/١٩٨ ، الاصابة ١٣/١٩٢ ، أسد الغابة ٧/٣١٤ ، التهذيب ١٢/٤١١ ، التبيين في أنساب القرشيين ص ٤٥٤ .

(٢) مسلم ح ٣٣٤ ، ٦٥ ، وأبو داود ح ٢٧٩ ، والنسائي ١/١٨٢ ولم أجده عند الترمذي ، والجملة : "فكانت تغسل عند كل صلاة" انفرد بها مسلم ح ٣٣٤ ، ٦٦ ، وهي من قول عائشة كما في ابن ماجه ح ٦٢٦ .

(٣) الصحاح ٥/٢١٢٦ .

(٤) في جميع النسخ : "الاجان الذي ..." والتصويب من غريب أبي عبيد ٢/٣٦٨ ، والصحاح ٥/٢١٢٦ .

(٥) المرجعين السابقين ، النهاية ٢/٢٦٠ ، المجموع المغيث ١/٧٩٨ ، وقال في المعالم ١/١٧٩ هو شبه الجفنة الكبيرة .

(٦) أي عقيب ح ١٥٩ .

(١)
 (١٦١) وعن أم سلمة رضى الله عنها أن امرأة كانت تهراق
 الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : "لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن
 من الشهر قبل أن يصبها الذي أصابها فلتترك الصلاة
 بقدر ذلك فاذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم
 لتصل" . (٢)

(٣)
 أخرجه في الموطأ وأبو داود والنسائي .

غريبه :

قولها : "تهراق الدم" ، وأصل الهاء الهمزة من قولك
 أرقت الماء إذا صببته ثم تبدل الهمزة هاء تخفيفا فيقال :

- (١) هي فاطمة بنت أبي حبيش مرع بذلك حماد بن زيد عن أيوب
 عن سليمان بن يسار عن أم سلمة كذا قال أبو داود في
 ح ٢٧٨ .
- (٢) في جميع النسخ : "ثم تستنفر ... " الا (ت) ل ٢٣/أ ،
 والترتيب الصحيح ق ٢٢/أ ففيها أيضا : "ثم لتصل" كما
 في الموطأ ، والتصويب من مصادر تخريج الحديث .
- (٣) الموطأ ٦٢/١ وأبو داود ح ٢٧٤ والنسائي ١٨٢/١ ، ١٨٣
 كلاهما عن مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة
 قال البيهقي ٣٣٣/١ لم يسمع سليمان بن يسار من أم
 سلمة إنما سمعه عن رجل عنها (كما في أبي داود ح ٢٧٥
 من طريق الليث عن نافع ، وح ٢٧٧ من طريق صخر بن
 جويرية عن نافع) وقال مرة عن رجل من الأنصار (كما في
 أبي داود ح ٢٧٦ من طريق عبيد الله العمري عن نافع) ،
 وقال ابن الملقن ٢٤٠/١ أسناده (أي من طريق مالك) على
 شرط الصحيح ورد قول البيهقي بقوله في تاريخ البخاري
 إطلاق سماعه منها (أي التاريخ الكبير ٤١/٤) .
 قلت كذا أطلق سماعه منها في جامع التحصيل ص ٢٣١ ،
 وفي التهذيب ٢٢٨/٤ ، والحديث صححه في المجموع ٣٨٧/٢
 على شرط الشيخين وفي تخريج المشكاة ١٧٦/١ هـ ٢ وأحمد
 ابن محمد بن الصديق الغماري في مسالك الدلالة ص ٨ ،
 وفي تخريج شرح السنة ١٤٢/٢ وفي تخريج جامع الأصول
 ٣٧٤/٧ .
 قلت وعلى فرض الانقطاع بين سليمان وأم سلمة فقد رواه
 عنها بواسطة رجل من الأنصار ، وجهالة الصحابي لا تضر .
 فالحديث صحيح والله تعالى أعلم .

هراق الماء يهريقه ، قال الجوهري : بفتح الهاء هراقة أى صبه صبا ، قال وأصله : أراق يريق بسكون الياء ، وأصل يريق يوريق فاذا أبدلت الهمزة هاء قيل يهريق ، وأصل يهريقه يوريقه لكنهم استثقلوا الخروج من ضم الى همزة فأبدلوها هاء وحركوا الهاء منه لعدم الاستثقال وحكى فيه لغة أخرى (١)
(٢) أهرق الماء يهريقه بسكون الهاء اهراقا ، قال سيبويه :
وحيث أبدلت الهمزة هاء ثم ألزمت صارت كأنها من نفس الكلمة (٣)
وهذه اللغة هى التى حكاها صاحب المطالع .

قوله : "تستنفر" ، ضبطه بتاء معجمة باثنتين من فوق مفتوحة ، وسين مهملة ساكنة ، وتاء مفتوحة أيضا وتاء معجمة بثلاث ساكنة ، وفاء مكسورة ، وراء مهملة ، ومعناه أن تجعل المرأة على قبلها خرقة أو غيرها تحتشى بها ثم تجعل فوقها خرقة أو غيرها تشدها على حقويها بعنان تخرجه من بين فخذيهما أخذا من ثفر الدابة الذى يجعل تحت ذنبها يمسك به (٥)
السرj .

(٦) (٧)
وحكمها أن تملئ صلاتين بغسل واحد لحديث روتـ [هـ] :

-
- (١) الصحاح ١٥٦٩/٤ ، وانظر المشارق ٢٧/١ مختصرا .
(٢) فى الصحاح ١٥٦٩/٥ : "يهرق" أى على وزن أفعل يفعل .
(٣) انظر الصحاح ١٥٦٩/٤ ، ١٥٧٠ .
(٤) الحقو معقد الازار ومشده ، والخصر يريد : تشد الخرقة على وسطها . انظر : الصحاح ٢٣١٧/٦ ، غريب ابن الجوزى ٢٣٠/١ ، النهاية ٤١٧/١ .
(٥) المعالم ١٧٩/١ ، غريب ابن الجوزى ١٢٤/١ ، المشارق ١٣٤/١ كلهم باختصار . ولفظ النهاية ٢١٤/١ أقرب الى لفظ الممنف .
(٦) أما الخطابى فقد جعل حكمها حكم الطاهر ولكن تتوضأ لكل صلاة بخلاف التى تملئ فرضين بغسل واحد فهذا عنده حال أم حبيبة وقد جعلها فى حكم المتحيرة كما سبق وأوجب عليها الغسل لكل صلاة لحديث عائشة ح ١٥٩ المتفق عليه ، ثم جاءها التخفيف على قوله لحديث سهلة بنت سهيل الآتى ح ١٦٣ . انظر المعالم ١٧٨/١ ، ١٨٨ .
قلت حديث أم سلمة رقم ١٥٩ وحديث عائشة رقم ١٥٨ وحديث عائشة رقم ١٥٥ كلها فى المستحاضة المعتادة والله تعالى أعلم .
(٧) فى جميع النسخ : "روت" وزيادة الهاء يقتضيها السياق .

(١)

(١٦٢) عائشة رضی الله عنها أن امرأة مستحاضة على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل لها انه عرق عائد

وأمرت أن تؤخر الظهر وتعجل العصر وتغتسل لهما غسلا

واحدا ، وتؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لهما غسلا

واحدا ، وتغتسل لصلاة الصبح غسلا واحدا .

(٢)

أخرجه النسائي بهذا اللفظ .

(١٦٣) وأخرجه أبو داود بلفظ أشرح من ذلك عن عائشة أيضا أن

(٣)

سهلة بنت سهيل استحيفت فأتت النبي صلى الله عليه

وسلم فأمرها أن تغتسل لكل صلاة ، فلما أجدها ذلك

أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل ، والمغرب

(٤)

والعشاء بغسل ، وتغتسل للصبح .

اشكال في هذا الحديث : وهو الجمع بين صلاتي فرض بغسل

واحد ، وقد بينا المستحاضة التي يجب عليها الغسل لكل صلاة

قال أبو سليمان الخطابي : لما رأى النبي صلى الله عليه

وسلم أنه قد جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين صلاتين بغسل واحد

(١) هي سهلة بنت سهيل كما في ح ١٦٣ الآتي ، وانظر الأسماء المبهمة للخطيب ص ١٢٧ .

(٢) ١٨٤/١ وهو عند أبي داود ح ٢٩٤ عن عبيد الله بن معاذ (ابن معاذ بن نصر) عن أبيه عن شعبة (ابن حجاج) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه وهذا اسناد صحيح رجاله ثقات كما في التقريب ص ٣٧٤، ٥٣٦، ٤٨٠، ٣٤٨، ٥١٠ ، وصححه في تخريج السنة ١٥٢/١ هـ ٢ .

(٣) هي سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية أسلمت قديما بمكة وهاجرت مع زوجها أبو حذيفة بن عتبة إلى الحبشة أخرج لها أبو داود رضي الله عنها . انظر : تاريخ الصحابة ص ١٣٠ ، الاستيعاب ١٣/٥٠ ، أسد الغابة ١٥٤/٧ ، التجريد ٢٧٩/٢ ، الاصابة ٣١٩/١٢ .

(٤) أبو داود ح ٢٩٥ وفيه محمد بن اسحاق وقد سبق أنه صدوق يبدل رمى بالتشيع والقدر ، وقد عنعنه عن عبد الرحمن ابن القاسم . وتابعه ابن عيينة عند البيهقي ٣٥٣/١ لكنه مرسل واسناده صحيح . وتابعه شعبة عند أبي داود ح ٢٩٤ ، وقد سبق في تخريج ح ١٦١ من الصلب وأنه عن عائشة صحيح الاسناد . ويشهد له أيضا ح ١٦٤ الآتي .

(١) تخفيفا كما أمر المسافر أن يجمع بين الملاتين تخفيفا .

غريبه :

قوله : "انما ذلك عرق عاند" ، قال الهروي : العاند هو الذى عند وبغى كالانسان يعاند خصمه ، حكاه عن أبى عبيد (٢) فى باب العين المهملة والنون . وقال الخطابى : يريد أنه (٣) علة حدثت بها من تصدع عرق وعود الدم وايصاله لأنه دم حيض . (٤)
(١٦٤) حديث حمنة بنت جحش قالت :

كنت أستحاض حيفة كثيرة شديدة فأتيت النبى صلى الله عليه وسلم أستفتيه وأخبره ، فوجدته فى بيت أختى زينب بنت جحش فقلت يارسول الله انى أستحاض حيفة كثيرة شديدة فما ترى فيها ؟ - وفى رواية : فما تأمرنى فيها ؟ - قد منعتنى (٥) الصلاة والصوم ، قال : أنعت لك الكرسف فانه يذهب الدم . قالت : هو أكثر من ذلك ، [قال : "فاتخذى ثوبا" - وفى رواية : "فتلجمى" ، قالت هو أكثر من ذلك ، قال : "فاتخذى ثوبا" - قالت هو أكثر من ذلك] انما أشج شجا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "سأمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأ عندك [من الآخر] - وفى رواية : صنعت أجزأ عندك - وان قويت (٧)

-
- (١) المعالم ١٩٠/١ .
(٢) غريب أبى عبيد ٣٠٣/٢ ، وقال فى النهاية ٣٠٨/٣ شبه به لكثرة ما يخرج منه على خلاف عادته ، قال وقيل : العاند الذى لا يرقأ .
(٣) المعالم ١٨٠/١ .
(٤) فى جميع النسخ : "حبيبة" وهو تصحيف ، والتصويب من كلام المصنف على الحديث - الفصل الأول - ومن مصادر تخريج الحديث .
(٥) فى جميع النسخ جعلت الرواية الثانية التى عند الترمذى ح ١٢٨ .
(٦) هذه الزيادة من مصادر التخريج والرواية الثانية للترمذى .
(٧) الزيادة من مصادر التخريج الا الترمذى وابن ماجه .

(١)
عليهما فانت أعلم فقال : "انما هذه ركضة من ركضات الشيطان
(٢)
- وفى رواية انما هى ركضة من الشيطان - فتحيفى ستة أيام
أو سبعة أيام فى علم الله ثم اغتسلى فاذا رأيت أنك قد
طهرت واستنذات فصلى ثلاثا وعشرين أو أربعاً وعشرين ليلة
وأيامها ، وصومى فان ذلك يجزيك ، وكذلك فافعلى كل شهر كما
تحيفى النساء وكما يطهرن ميقات حيضتهن وطهرهن . وان قويت
على أن تؤخرى الظهر وتعجلى العصر فتغتسلين وتجمعين بين
الصلاتين الظهر والعصر جميعاً ، وتؤخرين المغرب وتعجلين
العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلى ، وتغتسلين
(٣)
مع الفجر - وفى رواية مع الصبح وتصلين - فافعلى وصومى ان
(٤)
قدرت على ذلك - وفى رواية : ان قويت - فقال رسول الله صلى
(٥)
الله عليه وسلم : وهذا - وفى رواية : وهو - أعجب الأمرين
الى .

(٦)

أخرجه أبو داود فى سننه .

(١) فى جميع النسخ : "وقال" والتصويب من مصادر التخریج

الا ابن ماجه وعبد الرزاق .

(٢) فى جميع النسخ حلت الرواية الثانية التى للترمذى محل

الرواية الاولى ونسبت لأبى داود ، والتصويب من أبى

داود والترمذى .

(٣) كل الأفعال التى بعد : "وان قويت على أن تؤخرى الظهر

وتعجلى العصر" جاءت فى جميع النسخ منصوبة بحذف النون

والتصويب من أبى داود والترمذى وأحمد .

(٤)، (٥) فى جميع النسخ حلت الرواية الثانية محل الاولى ،

والتصويب من أبى داود والترمذى .

(٦) ح ٢٨٧ وذكر أبو داود أن الجملة الأخيرة رويت من كلام

حمزة ثم قال سمعت أحمد يقول حديث ابن عقيل فى نفسى

منه شئ ، وضعفه ابن حزم فى المحلى ٢/٢٦٣، ٢٦٤ ،

والخطابى والبيهقى كما فى المختصر ١/١٨٦ ، وأبو حاتم

كما فى العلل ١/٥١ ، وابن مندة كما فى التلخيص ١/١٦٣

وأخرجه الترمذى ح ١٢٨ وقال حديث حسن صحيح ونقل مثل

ذلك عن البخارى وأحمد .

قلت رواه أيضا أحمد ٦/٣٩ وعبد الرزاق ح ١١٧٤ واختصره

ابن ماجه ح ٦٢٧ وصححه الحاكم ١/١٧٢، ١٧٣ وأحمد شاکر فى =

والكلام على هذا الحديث فى فصول :

الفصل الأول : فى الرواية : وهى صاحبة الواقعة ، وقد
(١) (٢)

ذكر فى بعض النسخ : أم حبيبة وفى بعضها : حمنة ، والصحيح
حمنة بحاء مهملة مفتوحة وسكون الميم ونون مفتوحة وهاء ،
هكذا ذكره صاحب الاكمال وقال هى أخت زينب بنت جحش أم
(٣)
المؤمنين رضى الله عنها وأخت أم حبيبة بنت جحش ، وكانت
(٤)
حمنة وأم حبيبة المستحاضتين .

= التعليق على الترمذى ٢٢٦/١، ٢٢٧، وانتصر له ابن القيم
فى تهذيب السنن ١٨٥/١-١٨٤٧ وحسنه البغوى ١٤٩/٢ وفى
تخريج المشكاة ١٧٧/١ هـ ٦ وقال فى الارواء ٢٠٣/١ رجاله
شقات الا عبد الله بن محمد بن عقيل وقد تكلم فيه
بعضهم من قبل حفظه وهو فى نفسه صدوق . ونقل فى
الكواكب النيرات ص ٤٨٤ عن البخارى قوله كان أحمد
واسحاق والحميدى يحتجون بحديثه ، وقال البخارى وهو
مقارب الحديث ، وقال ابن عدى ١٤٤٨/٤ يكتب حديثه ،
وقال فى الميزان ٤٨٥/٣ حديثه فى مرتبة الحسن .
قلت قال فى التقريب ص ٣٢١ صدوق فى حديثه لين ويقال
تغير باخرة روى له الأربعة الا النسائى والبخارى فى
الادب المفرد .
قلت ويتقوى بحديث عائشة (١٦٢) ، وحديث سهلة (١٦٣)
المتقدمين ، وبحديث أسماء بنت عميس فى قصة فاطمة بنت
حبش بمعناه مختصرا ، أخرجه أبو داود ح ٢٩٦ ، وصححه
ابن حزم فى المحلى ٢٨٨/٢ والحاكم ١٧٤/١ على شرط مسلم
ووافقه الذهبى فى الذيل ، والالبانى فى تخريج المشكاة
١٧٨/١ هـ ، والله تعالى أعلم .

- (١) ابن ماجه ح ٦٢٢ .
 - (٢) كما فى مراجع تخريج الحديث .
 - (٣) الاكمال ٥١٤/٢ وزاد : ولها صحبة ورواية عن النبى صلى
الله عليه وسلم وكانت زوجة طلحة بن عبيد الله . اهـ
 - (٤) الاستيعاب ٢٦٢/١٢ وزاد : كانت حمنة عند مصعب بن عمير
وقتل عنها يوم أحد فتزوجها طلحة فولدت له محمدا
وعمران . اهـ
- قلت هى حمنة بنت جحش بن رثاب الاسدية كانت من
المهاجرات وشهدت أحدا فكانت تسقى العطشى وتحمل
الجرحى وتداويهم ، أخرج لها الأربعة الا النسائى
والبخارى فى الادب المفرد رضى الله عنها .
انظر : تاريخ الصحابة ص ٨٣ ، أسد الغابة ٦٩/٧ ،
التجريد ٢٦٠/٢ ، الكاشف ٤٢٤/٣ ، الاصابة ٢٠١/١٢ ،
التقريب ص ٧٤٥ ، التهذيب ٤١١/١٢ ، سير أعلام النبلاء
٢١٥/٢ .

الفصل الثانى : فى شرح ألفاظه :

الاول : "الكرسف" ، وهو بضم الكاف وسكون الراء
(١)

المهملة وسين مهملة مضمومة وفاء ، القطن ذكره الجوهري .

اللفظ الثانى : "أشج شجا" ، بشاء معجمة مضمومة وجيم
(٢)

مشددة ، قال الخطابى وهو شدة السيلان .

اللفظ الثالث : قوله "ركضة من ركضات الشيطان" ، وأصل

الركض الضرب بالرجل والاصابة بها ، يريد به الاضرار والافساد

كما تركض الدابة برجلها وتصيب ، ومعناه أن الشيطان وجد

طريقا الى التلبس عليها فى أمر دينها من نسيانها وقت

طهارتها ليبطل صلاتها . وأضاف ذلك الى الشيطان كقوله تعالى
(٣)

{فأنساه الشيطان ذكر ربه} ، وكقوله تعالى : {وما أنسانيه

(٤)
(٥)
الا الشيطان} . ذكر ذلك الخطابى وقال والله أعلم .

اللفظ الرابع : قوله : "ستا أو سبعا" ، قال البغوى :

ليس ذلك على وجه التخيير ، بل هو على اعتبار حال نساء

عشيرتها فان كانت عاداتهن ستا تحيفت ستا ، وان كانت عاداتهن

سبعا تحيفت سبعا وأشار اليه الخطابى وقال يحتمل وجها آخر

يحتمل أن تكون هذه المرأة قد ثبتت لها عادة ست أو سبع

ونسيتهما فلا تدرى أيهما كانت ، فأمرها أن تتحرى وتتجهد

وتبنى أمرها على ما تتيقن من أحد العددين ، واستبدل على هذا

الوجه بقوله عليه السلام : "فى علم الله" ومعناه ما علمه

(١) الصحاح ١٤٢١/٤ ، وانظر غريب أبى عبيد ١٦٨/١ ، غريب

ابن الجوزى ٢٨٥/٢ ، المعالم ١٨٦/١ ، شرح السنة ١٥٠/٢

(٢) المعالم ١٨٦/١ ، وانظر غريب أبى عبيد ١٦٨/١ ، غريب

ابن الجوزى ١١٨/١ ، النهاية ٢٠٧/١ .

(٣) سورة يوسف : ٤٢

(٤) سورة الكهف : ٦٣

وهى غير موجودة فى المعالم ١٨٦/١ ، ١٨٧ .

(٥) المعالم ١٨٦/١ ، ١٨٧ .

(١)

الله من أمرك ستا أو سبعا .

الفصل الثالث فى أحكامه : ونحن نقتصر على المنقول

منها لاغير .

الحكم الأول : قوله : "تحيفى" ، وقد اختلف العلماء فى

حال حمنة :

فقال بعضهم : كانت مبتدأة استحيفت فردها رسول الله

صلى الله عليه وسلم الى غالب عادات النساء من عشيرتها .

ومنهم من قال : بل كانت معتادة وقد نسيت عاداتها

(٢) (٣)

ووقتها فتجتهد وقد ذكرنا ذلك .

الحكم الثانى : وجه الجمع بين الصلاتين بغسل واحد ،

(٤)

وقد أشرنا اليه فيما تقدم .

الحكم الثالث : قوله صلى الله عليه وسلم : "وهذا

أعجب الأمرين الى" فقد قال أبو داود عن عمرو بن ثابت عن

ابن عقيل أنه لم يجعل هذا من كلام النبى صلى الله عليه

(٥)

وسلم وجعله من كلام حمنة . وعلى تقدير كونه من كلام النبى

صلى الله عليه وسلم وهو الصحيح - فان الراوى مرع بقوله :

فقال النبى صلى الله عليه وسلم : "وهذا أعجب الأمرين

الى" - فأنما كان ذلك لما فيه من الاحتياط للعبادة وبناء

الأمر فيه على اليقين ، وعليه بنى الشافعى مذهبه فى أحد

(١) المعالم ١٨٤/١ ، والوجهان فى شرح السنة ١٥١/٢ كذلك .

(٢) شرح السنة ١٥١/٢ ، والقول الأول مذهب الخطابى كما فى المعالم ١٨٣/١ .

(٣) أى حكم المتحيرة ، انظر ما بعد ح ١٥٩ وغريبه .

(٤) انظر الاشكال الذى أورده المصنف والجواب عنه بعد ح ١٦٣

(٥) أبو داود آخر ح ٢٨٧ وزاد أبو داود : وعمرو بن ثابت رافضى رجل سوء ولكنه كان صدوقا فى الحديث . قلت قال فى التقريب ص ٤١٩ ضعيف روى بالرفض .

- (١) القولين ، والله أعلم .
- (٢) (١٦٥) حديث عن أم عطية رضى الله عنها قالت : "كنا لانعد الصفرة والكدره شيئا" .
- (٣) أخرجه البخارى وأبو داود .
- وزاد أبو داود : "وكانت بايعت النبى صلى الله عليه وسلم" ، وزاد : "بعد الطهر شيئا" .
- (٤) وفى بعض الروايات : "كنا لانعد رؤية الصفرة والكدره شيئا" .
- (٥) (١٦٦) وقال البخارى : "وكن نساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة فتقول : لاتعجلن حتى ترين القصة البيضاء" .
- (٦)

- (١) هو آخر قوليه كما فى الام ٦٨،٦٧/١ .
- (٢) هى نسيبة - بالتصغير - ويقال بفتح أولها وهى بنت الحارث وقيل بنت كعب ، الانصارية بايعت النبى صلى الله عليه وسلم فيمن بايعن على عدم النياحة وغزت سبع غزوات كانت تخلفهم فى رحالهم تمرض المرضى وتداوى الجرحى ، كانت تغسل النساء ، مدنية ثم سكنت البصرة ، أخرج لها الجماعة رضى الله عنها .
- انظر : الاستيعاب ٢٥٥/١٣ ، أسد الغابة ٣٦٧/٧ ، التجريد ٣٢٩/٢ ، الكاشف ٤٣٦/٤ ، الاصابة ٢٥٣/١٢ ، التقريب ص ٧٥٤ ، التهذيب ٤٥٥/١٢ ، تاريخ الصحابة ص ٢٥٤ ، الرياض المستطابة ص ٣٢٨ ، سير أعلام النبلاء ٣١٨/٢ .
- (٣) ٨٤/١ .
- (٤) ٣٠٧ كلاهما بتقديم الكدره على الصفرة . واللفظ المثبت للنسائي ١٨٧،١٨٦/١ .
- (٥) ابن ماجه ح ٦٤٧ بلفظ : "لم نكن نرى ... " . والحديث فى حكم المرفوع بدليل قولها : "كنا ..." أى فى زمانه صلى الله عليه وسلم كما فى الفتح ٤٢٦/١ ، وفتح العلام ٧٤/١ .
- (٦) ك/الحيف ١٩ ، ٨٢/١ تعليقا فى الترجمة ، ووصله فى الموطأ ٥٩/١ عن أم علقمة وتسمى مرجانة مولاة عائشة قالت : "كان النساء ..." ، ومرجانة هذه تابعة وثقها العجلي ص ٥٢٥ ، وابن حبان ٤٦٦/٥ ، وقال فى التقريب ص ٤٧٣ مقبولة أى لينة الحديث . وقال فى المجموع ٣٦٥/٢ صحيح موقوف على عائشة .

غريبه :

- قوله : "الدرجة" ، فيه ثلاث روايات : احداها بكسر
(١)
الـدال المهملة وفتح الراء والجيم ، والثانية بضم الدال
(٢)
وسكون الراء ، والثالثة بفتح الدال والراء ، والجيم
مفتوحة فى جميع الروايات .
(٤)
وأما الرواية الاولى فهى جمع درج ، وهو كالسفط الصغير
(٥)
تضع فيه المرأة طيبها وحليها .
(٦)
والرواية الثانية عن أبى عمر تانيث درج ، وقال أبو
(٧)
عبيد : هو بضم الدال الخرقه التى تلف وتدخل فى حياء
(٨)
الناقة اذا عطفت على ولد ناقة أخرى .
(٩)
والرواية الثالثة رواها الباجى ، قال صاحب المطالع

- = قلت ذكر له فى الارواء ٢١٩/١ شاهدا عن عطاء بن أبى
رباح عن عائشة بلفظ : "فاذا رأت الدم فلتمسك عن
الصلاة حتى ترى الطهر أبيض كالقصة ثم تغتسل وتصلى" ،
وقال فى اسناده حسن ، قال وبه يصح الحديث .
(١) المجموع المغيث ٦٤٩/١ ، النهاية ١١١/٢ ، وقال ابن
بطل كذا يرويه أصحاب الحديث كما فى الفتح ٤٢٠/١ .
(٢) فى جميع النسخ : "بكسر الدال" والتصويب من المجموع
المغيث ٦٤٩/١ ، النهاية ١١١/٢ ، المجموع ٣٦٥/٢ ،
المصاح ٣١٤/١ ، وذكر فى الفتح ٤٢٠/١ أن ابن عبد البر
ضبطه فى الموطأ هكذا .
(٣) شرح الزرقانى ١١٧/١ .
(٤) أى بضم الدال وسكون الراء كما فى النهاية ١١١/٢ ،
الفتح ٤٢٠/١ .
(٥) النهاية ١١١/٢ ، المشارق ٢٥٦/١ .
(٦) فى جميع النسخ : "عن ابن عمر" والتصويب من المشارق
٢٥٦/١ أى ابن عبد البر كما فى الفتح ٤٢٠/١ ، وفى
الاستذكار ٢٨/١ أن الاخفش كان يرويه هكذا ، وانظر شرح
الزرقانى ١١٧/١ .
(٧) أى رحمها كما فى المصاح ٣١٤/١ .
(٨) لم أعثر من الغربيين للهروى الا على الجزء الاول
وينتهى الى آخر الجيم ، وانظر : المصاح ٣١٤/١ ،
النهاية ١١١/٢ ، معجم مقاييس اللغة ٢٧٥/٢ وفيها أن
جمع درجة درج بفتح الدال والراء .
(٩) أى بفتح الدال والراء والجيم .

وهى بعيدة عن الصواب ، قال والأشبه بضم الدال على مارواه أبو عبيد تشبيها للخرقة التى تحتشى بها المرأة بالخرقة التى تحتشى فى حياء الناقة ، ذكره فى المطالع .^(١)

قوله : "والقصة البيضاء" ، بفتح القاف وفتح الصاد المهملة وتشديدها ، قيل هى كناية عن النقاء ، وهو ماء^(٢)

أبيض يرخيه الرحم عند انقطاع الحيض كالخيط الأبيض ، وقيل^(٣) هى القطننة التى تحتشى بها المرأة تخرج بيضاء غير متغيرة ،^(٤)

وقيل هى أن يخرج ما يحشى به الرحم أبيض كالجص . ومنه "نهيه صلى الله عليه وسلم عن تقميم القبور" أى تجميها .^(٥)

وقال مالك المراد بالقصة البيضاء : الطهر .^(٦)
^(٧)

أما حكم الصفرة والكدرية :

فان المبتدأة اذا كان أول مارأت صفرة أو كدرية فلا يكون^(٨)

حيضا عند أكثر الفقهاء .

^(٩)

وقول عامة أصحاب الشافعى أنه حيض ، هكذا نقله البغوى

-
- (١) انظر : المشارق ٢٥٦/١ ، شرح الزرقانى ١١٧/١ .
 - (٢) المشارق ١٨٨/٢ ، وانظر غريب أبى عبيد ١٦٨/١ ، غريب ابن الجوزى ٢٤٨/٢ ، النهاية ٧١/٤ .
 - (٣) المشارق ١٨٨/٢ وحكاه فيه عن الحربى ، وانظر غريب أبى عبيد ١٦٨/١ ، الصحاح ١٠٥٢/٣ ، النهاية ٧١/٤ .
 - (٤) المشارق ١٨٨/٢ ، وانظر غريب أبى عبيد ١٦٨/١ .
 - (٥) أخرجه مسلم عن جابر ك/الجنائز ح ٩٧٠ ، ٩٥ .
 - (٦) فسرهم مسلم ح ٩٧٠ ، ٩٤ ، وانظر : المشارق ١٨٨/٢ ، غريب أبى عبيد ١٦٨/١ ، غريب الخطابى ٣٧٢/١ ، غريب ابن الجوزى ٢٤٨/٢ ، وقال عياض : القص والجص هو الجير .
 - (٧) شرح السنة ١٥٥/٢ وأصله فى المدونة ٥٠/١ ، وانظر المنتقى ١١٩/١ ، الفتح ٤٢٠/١ ، شرح الزرقانى ١١٧/١ .
 - (٨) شرح السنة ١٥٦/٢ ، وحكاه عن عائشة وعطاء أيضا .
 - (٩) شرح السنة ١٥٦/٢ وقال هو أظهر أقاويلهم ، ونسبه فى المجموع ٣٦٨/٢ الى جمهورهم . وحكاه فى المنتقى ١٧٧/١ عن مالك وأبى حنيفة وعزاه فى بدائع الصنائع ١٦٨/١ الى أبى حنيفة ومحمد ونقل عن أبى يوسف أنه لا يكون^(٩) حيضا .

وأما إذا رأت ذلك بعد انقضاء الدم وانقضاء أيام
 العادة فذهب على كرم الله وجهه أنه ليس بحيض تترك له
 الصلاة ، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء
 والثوري والأوزاعي وأحمد .^(٢)

وقال أبو حنيفة هو حيض مالم يجاوز العشرة وهى أكثر
 مدة الحيض عنده .^(٣)

(٤)(٥)(٦)

وعند الشافعى أنه حيض مالم يجاوز الخمسة عشر .

(٧)(٨)

أما إذا كان ذلك أيام الحيض فهو حيض . والله أعلم .

- (١) انظر التعليق على ج (٣) .
 (٢) شرح السنة ١٥٥/٢ ، وحكاها فى المغنى ٣٣٢/١ عن يحيى
 الانصارى وربيعه ومالك وعبد الرحمن بن مهدى والشافعى
 واسحاق أيضا . وفى المنتقى ١١٩/١ نقله عن عبد الملك
 ولم يصرح بأنه رواية عن مالك . وهو قول جمهور
 الظاهرية كما فى المحلى ٢٢٣/٢-٢٢٩ .
 (٣) شرح السنة ١٥٥/٢ وانظر بدائع الصنائع ١٦٨/١ ففيه أنه
 قول الحنفية بخلاف بين أصحاب أبى حنيفة .
 (٤) شرح السنة ١٥٥/٢ قال وهو المشهور من مذهبه .
 (٥) وقال مالك هو حيض كما فى المدونة ٥٠/١ ، ومسالك
 الدلالة ص ٨ .
 (٦) والراجح أن الصفرة والكدرة بعد الطهر والاغتسال لا يعد
 حيضا لحديث أم عطية رقم ١٦٣ ، وأما حديث عائشة (١٦٤)
 فيحمل على ما إذا رأت الصفرة والكدرة أيام الحيض جمعا
 بين الحديثين كما فى الفتح ٤٢٦/١ ، والمغنى
 ٣٣٣، ٣٣٢/١ .
 (٧) شرح السنة ١٥٦/٢ ، المغنى ٣٣٢/١ ، المنتقى ١١٩/١ .
 (٨) لم يتعرض المصنف لأقل الحيض وأكثره كما فعل فى النفاس
 بعد قليل فنقول وبالله التوفيق :

أولا : أقل الحيض :

الأقوال :

- ١ - مالك والظاهرية وطائفة : لأحد له .
- ٢ - الأوزاعي وأحمد فى رواية عنهما والشافعى فى
 القديم والطبرى : يوم .
- ٣ - على وعطاء والشافعى فى الجديد وأحمد فى صحيح
 مذهبه واسحاق والأوزاعي وأبو ثور وأبو عبيد : يوم
 وليلة .
- ٤ - أبو يوسف : يومان .
- ٥ - أنس ومحمد بن مسلمة وأصحاب الراى والثورى
 والحسن : ثلاثة أيام .

- =
- المراجع :
- ١ - الاستذكار ٥٨/٢ ، المحلى ٢٦١/٢ .
 - ٢ - الاستذكار ٥٩٠٥٨/٢ ، المجموع ٣٥٤/٢ ، المبدع ٢٦٩/١
 - ٣ - شرح السنة ١٣٥/٢ ، المغنى ٣٠٨/١ .
 - ٤ - الهداية ١٤٣/١ ، تبیین الحقائق ٥٥/١ .
 - ٥ - شرح السنة ١٣٥/٢ ، المرجعين السابقين .
- ثانياً : أكثر الحيف :
- الأقوال :
- ١ - مالك وطائفة : لحد له .
 - ٢ - أبو يوسف فى رواية : ثلاثة أيام .
 - ٣ - مكحول : سبعة أيام .
 - ٤ - أنس والحسن والثورى وأصحاب الرأى : عشرة أيام .
 - ٥ - ابن جبیر : ثلاثة عشر يوماً .
 - ٦ - على ومحمد بن مسلمة وعطاء ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق والأوزاعى وأبو ثور وأبو عبيد والطبرى : خمسة عشر يوماً .
 - ٧ - أحمد فى رواية وابن نافع المالکى وابن حزم : سبعة عشر يوماً .
- المراجع :
- ١ - الاستذكار ٥٨/٢ ، المجموع ٣٥٨/٢ .
 - ٢ - الهداية ١٤٣/١ ، تبیین الحقائق ٥٥/١ .
 - ٣ - المجموع ٣٥٩/٢ .
 - ٤ - شرح السنة ١٣٥/١ ، المغنى ٣٠٨/١ ، الاستذكار ٥٩/٢
 - الهداية ١٤٣/١ .
 - ٥ - شرح السنة ١٣٥/٢ ، المغنى ٣٠٨/١ .
 - ٦ - شرح السنة ١٣٥/٢ ، بداية المجتهد ٣٦/١ ، المبدع ٢٧٠/١ .
 - ٧ - الاستذكار ٥٨/٢ ، المحلى ٢٦٩/٢ ، المبدع ٢٧٠/١ .

[الفصل الثانى]

القول فى النفساء وأحكامها

(١٦٧) عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : "كانت النفساء

تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين

يوماً " .

(١)

رواه الترمذى ، وأبو داود وزاد أبو داود : "أو

(٢)

أربعين ليلة " .

(١) ح ١٣٩ وفى جميع النسخ : "... على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تجلس " .

(٢) ح ٣١١ وجميع النسخ لم تذكر : "أو" . وسكت عنه أبو داود ، وقال أبو عيسى هذا حديث غريب لانعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة الأزديّة ونقل عن البخارى أنه لم يعرفه إلا من هذا الطريق ، ثم قال واسم أبي سهل كثير ابن زياد ونقل عن البخارى أنه ثقة وأن الراوى عنه على بن عبد الأعلى ثقة أيضاً .

قلت هذا الأخير صدوق ربما وهم كما فى التقريب ص ٤٠٣ لكن تابعه يونس بن نافع عند أبي داود ح ٣١٢ ، وصح طريقه الحاكم ١٧٥/١ ووافقه الذهبى ، وصح الطريقين أحمد شاكر فى التعليق على الترمذى ٢٥٧/١ هـ .

قلت يونس بن نافع صدوق يخطئ كما فى التقريب ص ٦١٤ فهو يقوى على بن عبد الأعلى . لكن فى اسناد الطريقين مسة الأزديّة بضم أولها وتشديد السين المهملة ، أم بسمة بضم الموحدة والتشديد أيضاً مقبولة كما فى التقريب ص ٧٥٣ أى أنها لينّة الحديث إذا لم يكن لها متابع ، وأخطأ من قال بجهالة عينها وجهالة حالها كما فى المحلى ٢٧٦/٢ ، والتلخيص ١٧١/١ ، وعون المعبود ٥٠١/١ والتعليق على الترمذى ٢٥٨/١ .

وللحديث شاهد عن أنس عند ابن ماجه ح ٦٤٩ من طريق سلام ابن سليم أو سلم عن حميد . قال فى مصباح الزجاجة ٨٣/١ اسناده صحيح رجاله ثقات لكن سلام ضعفه فى التلخيص ١٧١/١ ، والارواء ٢٢٣/١ وقال ظن البوصيرى أنه أبو الأحوص قال وإنما هو الطويل كما فى البيهقى (٣٤٣/١ وضعفه) .

قلت هو متروك كما فى العلل المتناهية ٣٨٧/١ ، والضعفاء والمتروكين ٦/٢ كلاهما لابن الجوزى ، والضعفاء والمتروكين للذهبى ص ١٢٥، ١٢٦ ، والتقريب ص ٢٦١ ، قال فى التلخيص ١٧١/١ ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن أنس مرفوعاً ، وتبعه على ذلك فى الارواء =

(١٦٨) وعن عائشة رضی الله عنها قالت : "نفست أسماء بنت

عمیس زوجة أبی بکر رضی الله عنهما بمحمد بن أبی بکر
(١)

بالشجرة ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا
(٢)

بکر يأمرها أن تغتسل وتهل " .

(٣)

أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي .

(٤)

والنفاس هو دم الولادة . قال الهروي : يقال فى الولادة

نفست المرأة بضم النون وفتحها . وإذا حاضت بفتح النون

لاغير . والمصدر : النفاسة والنفاس ، والولد منفوس والمرأة

= وحسن به حديث الباب ، وبالرجوع الى عبد الرزاق وجدته
موقوفا عليه ح ١١٩٨ ، وفيه جابر الجعفى عن خيثمة بن
أبى خيثمة كما فى التهذيب ١٧٨/٣ والأول ضعيف رافضى
والثانى لين الحديث كما فى التقريب ص ١٣٧، ١٩٧ واذن
لايصلح حديث أنس لتقوية حديث الباب به . الا أن
البيهقى ٣٤٣/١ رواه عن أبى عبد الله الحافظ (الحاكم)
عن أبى بکر بن اسحاق الفقيه (الصبغى) عن محمد بن
أيوب (الواسطى) عن محمد بن كثير (العبدى البصرى) عن
سفيان (الثورى) عن زيد العمى (البصرى) عن أبى اياس
(معاوية بن قره البصرى) عن أنس مرفوعا وكلهم ثقات الا
محمد بن أيوب فصدوق ، وزيد العمى فضيع كما فى
التقريب ص ٤١٩، ٥٠٤، ٢٤٤، ٢٢٣، ٥٣٨ ، والا شيخ الحاكم فهو
الامام العلامة المفتى المحدث شيخ الاسلام كما وصفه فى
سير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٥ . وانظر تهذيب الاسماء
واللغات ١٩٣/٢ ، والنجوم الزاهرة ٣١٠/٣ .

قلت وله شاهد عن جابر عند الطبرانى فى الأوسط وفيه
أشعث بن سوار ، وشقه ابن معين واختلف فى الاحتجاج به
كما فى المجمع ٣٨١/١ ، وضعفه فى التقريب ص ١١٣ ،
فالحديث بمجموع طرقه وشواهد حسن ان شاء الله تعالى.
بذى الحليفة ميقات المدينة .

(١)

فى جميع النسخ : "... أبا بکر أن تغتسل وتصلى"
والتمويب من مسلم .

(٢)

مسلم ك/الحج ح ١٢٠٩ ، وأبو داود ك/المناسك ح ١٧٤٣
واللفظ لهما ، والنسائي ك/الطهارة ١٢٢/١، ١٢٣ بمعناه .

(٣)

هذا عند الفقهاء كما فى المجموع ٤٧٤/٢ ، والمبدع
٢٩٣/١ ، وأنيس الفقهاء ص ٦٥ ، وبداية المجتهد ٣٦/١ .

(٤)

(١)
نفساء ونفسى مثل كسرى ، ونفسى بالفتح ، والجمع نفاس مثل
(٢)
كرام ، ونفس بضم النون والفاء ، ونفساوات بالضم والفتح .

وأما مقداره ، فقد اختلف العلماء فيه :
فقال قوم : أقله لحظة ، وهو مذهب مالك والأوزاعي
(٣)
والشافعى .

(٤)
وقال أبو حنيفة : أقله خمسة وعشرون يوما .
(٥)
وقال أبو يوسف : أحد عشر يوما .
(٦) (٧) (٨)
وقال فى شرح القدورى للاقطع : وأقله واحد له ، وهو نص
(٩) (١٠)
القدورى ، ثم قال : والذي ذكره أبو موسى فى مختصره أن أقل
النفس عند أبى حنيفة خمسة وعشرون يوما ، إنما هو فى أقل
ما تمدق فيه النساء المعتدة فى انقضاء عدتها ، وليس تقديرا
لأقل النفس .

وكذلك مروى عن أبى يوسف أن أقله أحد عشر يوما ،
(١١)
فإنما قاله فى انقضاء العدة .

-
- (١) فى جميع النسخ : "والجميع" وهو تصحيف .
(٢) الموجود من الغريبين للهروى ينتهى مع آخر الجيم ،
وأصله فى المشارق ٢١/٢ بتمامه ، وانظر الصحاح ٩٨٥/٣
وغريب ابن قتيبة ١٦٠١٥/٢ ، وغريب ابن الجوزى ٤٢٥/٢ ،
٤٢٦ ، والنهاية ٩٥/٦ ، وأكثر أهل اللغة قالوا فى
الولادة نفست بضم النون وفى الحيض بفتحها كما فى
الفتح ٤٠٣/١ ، قال ابن حجر وقد ثبت فيهما فتح النون
وضمها .
(٣) شرح السنة ١٣٦/٢ ، المعالم ١٩٦/١ وهو قول أحمد
واسحاق وأصحاب الرأى فى ظاهر الرواية عنهم والجمهور
انظر : المجموع ٤٨٠/٢ ، بدائية المجتهد ٣٧/١ ،
الاستذكار ٦٥٠٦٤/٢ ، المغنى ٣٤٧/١ ، المبدع ٢٩٤/١ ،
الهداية وشرح العناية ١٦٥/١ ، بدائع الصنائع ١٧٢/١ ،
تبيين الحقائق ٦٧/١ .

- (٤)، (٥) شرح السنة ١٣٧/٢ ، وحكاه فى الكفاية ١٦٥/١ رواية عنهما وانظر تبیین الحقائق ٦٨/١ ، والدر المختار وحاشيته رد المحتار ٢٩٩/١ .
- (٦) يريد بالقدرى : مختصره وهو الذى يطلق عليه لفظ الكتاب فى المذهب وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمة الأعيان وشروحه كثيرة منها شرح الاقطع وشرح الامام نجم الدين مختار بن محمود الزاهد الحنفى المتوفى سنة ٦٥٨ وهو شرح نفيس فى ثلاث مجلدات ، كذا فى كشف الظنون ١٦٣١/٢ ، وانظر مفتاح السعادة ٢٨١، ٢٨٠/٢ ، والجواهر المضيئة ٢٥٠، ٢٤٧/١ ، والفوائد البهية ص ٣١، ٣٠ ، وتراجم طبقات الحنفية ص ٧ ، والطبقات السنية رقم ٣٥٦ .
- (٧) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين البغدادي القدوري - بضم القاف والدا ل - الامام الفقيه شيخ الحنفية بالعراق ، انتهت اليه رئاسة المذهب وعظم قدره وذاع صيته ، قال تلميذه الخطيب كان صدوقا قليل الحديث ، مات فى رجب سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ببغداد وله ستون سنة .
- انظر : المراجع السابقة ، تاريخ بغداد ٣٧٧/٤ ، الباب ٢٠، ١٩/٣ ، وفيات الأعيان ٧٩، ٧٨/١ ، النجوم الزاهرة ٢٥، ٢٤/٥ ، العبر ٢٥٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٧٥، ٧٥٤/١٧ .
- (٨) هو أحمد بن محمد المعروف بأبى نصر الاقطع الامام الفقيه ، تفقه على القدوري وشرح مختصره ، سكن بغداد ثم رحل الى الأهواز فأقام برامهرمز يدرس بها الى أن مات سنة أربع وسبعين وأربعمائة كما فى : كشف الظنون ١٦٣١/٢ ، تاريخ بغداد ٢٢٠/٤ ، الجواهر المضيئة ١٨١/١ تراجم طبقات الحنفية ص ٩ ، الفوائد البهية ص ٤٠ .
- (٩) كذا فى جميع النسخ وفى تبیین الحقائق ٣٢١/١ ، ولعله ابن أبى موسى الضريير ، وهو محمد بن عيسى أبو عبد الله الفقيه على مذهب العراقيين ، كان يدرس وولى القضاء فى الجانب الشرقى لبغداد ، وكان ذا سمعة ووقار وكان ثقة عند الناس ، ووجد مقتولا فى داره سنة نيف أو أربع وثلاثين وثلاثمائة .
- انظر : تاج التراجم فى طبقات الحنفية ص ٨٦ ، الجواهر المضيئة ٢٩٦، ٢٩٥/٣ ، تاريخ بغداد ٤٠٤، ٤٠٣/٢ ، أخبار أبى حنيفة للصيمرى ص ١٦٣ ، كشف الظنون ٥٦٤، ١١٥/١ ، ٥٧١، ١٧٠ .
- (١٠) هو مختصر فى فروع الحنفية كما فى كشف لظنون ١٦٣٠/١ ، وتبیین الحقائق ومعه حاشية الشلبى ٣٢١/١ ، وبدائع الصنائع ٩٩١/٢ .
- (١١) قول أبى موسى فى المبسوط ٢١١/٣ ، وانظر الكفاية وشرح العناية كلاهما على الهداية ١٦٦/١ ، وتبیین الحقائق ٦٨/١ .

وقال أكثر أهل العلم أكثره أربعون يوما لحديث أم سلمة ، وقد روى ذلك عن عمر وابن عباس وأنس ، وهو مذهب سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي .
(١)
وحكاه الترمذى قولاً عن الشافعى .

وقال قتادة والأوزاعى : تقعدها امرأة من نساءها من غير تحديد .
(٢)

وقال الحسن : أكثره خمسون يوما .
(٣)
وقال عطاء والشعبى والشافعى : أكثره ستون يوما .
(٤)

وقال مكحول : تنتظر من الغلام ثلاثين يوما ، ومن الجارية أربعين يوما .
(٥)

وقال الأوزاعى فى امرأة ولدت ولم تر الدم أنها تفتسل وتملى من وقتها .
(٦)

هكذا نقله الخطابى والبغوى ، وانفرد أحدهما ببعض

الاقوال .

-
- (١) شرح السنة ١٣٧/٢ ، وانظر : الترمذى ٢٥٨/١ ، المعالم ١٩٦، ١٩٥/١ ولم يذكر الشافعى ، بل هو قول المذنبى كما فى المذهب ورد فى المجموع أن يكون قول الشافعى انظر ٤٧٧/٢ ، وهو قول عثمان بن أبى العاص وعائذ بن عمرو وأم سلمة رضى الله عنهم والليث وأبى عبيد ومحمد بن الحسن أبى شور كما فى الاستذكار ٦٤/٢ ، والمغنى ٣٤٥/١ والمجموع ٤٧٩/٢ ، والكافى ١٥٦/١ ، والميسوط ٢١٠/٣ .
- (٢) شرح السنة ١٣٧/٢ ، الاستذكار ٦٤/٢ ، المعالم ١٩٦/١ ، غير أنه لم يعزه الى قتادة .
- (٣) شرح السنة ١٣٧/٢ ، الترمذى ٢٥٨/١ .
- (٤) شرح السنة ١٣٧/٢ ، المعالم ١٩٦/١ ، وهو رواية عن أحمد كما فى المغنى ١٤٥/١ ، وهو قول العنبرى والحجاج ابن أرطاة ومالك فى أول قوليه وأبى شور وداود كما فى المجموع ٤٧٩/٢ ، والاستذكار ٦٤/١ وفيه أن مالكا رجع عنه وقال يرد الى عرف النساء وأصله فى المدونة ٥٣/١ .
- (٥) شرح السنة ١٣٧/٢ وحكاه الأوزاعى عن أهل دمشق كما فى المجموع ٤٧٩/٢ .
- (٦) المعالم ١٩٦/١ .

الباب الرابع

فى التيمم وأحكامه

وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : فى أدلة شرعية التيمم .
- الفصل الثانى : فى كيفية التيمم .
- الفصل الثالث : فى تيمم الجنب عن عدم الماء .

الباب الرابع

فى التيمم وأحكامه

وفيه فصول ثلاث :

[الفصل الأول]

فى أدلة شرعية التيمم

قال الله تعالى : { ... فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا

(١)

طيبا ... } .

(١٦٩) وعن عائشة زوج النبى صلى الله عليه وسلم قالت :

"خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بعض

(٢)

أسفاره حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع

عقد لى فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على

التماسه وأقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم

ماء ، فأتى الناس الى أبى بكر - وفى رواية : فجاء

(٣)

الناس أبابكر - فقالوا ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ أقامت

(١) سورة النساء : ٤٣ ، سورة المائدة : ٦

(٢) أى فى غزوة بنى المصطلق ويقال لها المريسيه ، جزم

بذلك الشافعى فى اختلاف الحديث ص ٦٤ ، وابن عبد البر

فى الاستذكار ٢/٢ ، وابن سعد وابن حبان كما فى الفتح

٤٣٢/١ قال ابن حجر وفيها وقعت قصة الافك لعائشة وكان

ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدتها أيضا ، فان كان ماجزموا

به ثابتا حمل على أنه سقط منها فى تلك السفرة مرتين

لاختلاف القصتين كما هو مبين فى سياقهما . وقال فى

الفتح ٤٣٠/٧ وكانت فى شعبان سنة خمس كما ذكر قتادة

وعروة وموسى بن عقبة وأبو معشر والحاكم وغيرهم ، أى

قبل الخندق الذى وقعت فى شوال من نفس السنة ، قال

ويؤيده ما ثبت فى حديث الافك (البخارى ك/المغازى ، ب٢٢

٥٤/٥) أن سعد بن معاذ تنازع هو وسعد بن عباد فى

أصحاب الافك فيكون سعد بن معاذ موجودا فى المريسيه

ورمى بعد ذلك بسهم فى الخندق ومات من جراحته فى

قريظة فى نفس السنة . اهـ مختصرا

(٣) لم أعثر عليها .

(١)
 برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس معه وليسوا
 على ماء وليس معهم ماء ، فجاء أبو بكر ورسول الله
 صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام فقال
 حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا
 على ماء وليس معهم ماء ، قالت فعاتبنى أبو بكر وقال
 ماشاء الله أن يقول وجعل يطعن بيده في خاصرتي
 فلايمنعني من التحرك الا مكان رأس رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على فخذي ، فنام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حتى أصبح على غير ماء فأنزل الله عز وجل آية
 التيمم ، فقال أسيد بن حضير وهو أحد النقباء : ما هي
 بأول بركتكم يا آل أبي بكر ، قالت عائشة فبعثنا
 البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته " .
 (٤)

ذكره في الموطأ وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود
 (٥)
 والنسائي .

وفي رواية قالت عائشة : "أقبل أبو بكر فلكزني لكزة
 (٦)
 شديدة " .

-
- (١) هذه رواية مسلم والبخاري في احدي طرق الحديث ك/فضائل
 الصحابة ١٩٥/٤ ، وفي جميع النسخ سقطت الباء من :
 "وبالناس" .
- (٢) في جميع النسخ : "ليس" والتصويب من مصادر التخريج .
- (٣) وفي رواية للبخاري : فقام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم حين أصبح ك/التيمم ٨٦/١ ، ك/التفسير ، سورة
 المائدة ١٨٦/٥ .
- (٤) في رواية للبخاري : "فأصبنا" ك/التيمم ٨٦/١ ، وفي
 أخرى له : "فاذا" ك/التفسير ، سورة المائدة ١٨٦/٥ .
- (٥) الموطأ ك/الطهارة ٥٤،٥٣/١ ، البخاري ك/التيمم ٨٦/١ ،
 ك/فضائل الصحابة ١٩٥/٤ ، ك/التفسير ١٨٦/٥ ، ومسلم
 ك/الحيض ح ٣٦٧ ، والنسائي ك/الطهارة ١٦٥،١٦٤/١ كلهم
 من طريق مالك ، ورواه أبو داود بمعناه مختصرا من
 طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ح ٣١٧ .
- (٦) البخاري ك/التفسير ١٨٧/٥ من طريق عمرو عن عبد الرحمن
 ابن القاسم عن أبيه عنها .

غريبه :

قوله : "بالبيداء" ، بفتح الباء المعجمة بواحدة
وسكون الياء المعجمة باثنتين من تحت ودال مهملة وألف
ممدودة ، وهى الشرف أمام ذى الحليفة فى طريق مكة وهى أقرب
الى مكة من ذى الحليفة ، وكل أرض ملساء لاشئ فيها تسمى
بيداء . (٢)

قوله : "ذات الجيش" ، وهو بفتح الجيم وياء معجمة
باثنتين من تحت وشين معجمة ، وهو موضع عن بريد من
المدينة . (٣)

قوله : "عقد" ، وهو بكسر العين القلادة ، ذكره
الجوهري . (٤)

-
- (١) كذا فى معجم ما استعجم ٢٩١،٢٩٠/١ ، معجم البلدان ٥٢٣/١ ، عون البارى ٤٥٣/١ ، قلت كيف تكون أقرب الى مكة من ذى الحليفة وهى السرف الذى قدام ذى الحليفة ، والصواب أنها أقرب الى ذى الحليفة من مكة كما يدل عليه حديث ابن عمر : "بيداؤكم هذه التى تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند المسجد يعنى مسجد ذى الحليفة" . أخرجه فى الموطأ ك/الحج ٣٣٢/١ ، ومن طريقه مسلم ك/الحج ، ح ١١٨٦ ، وفى الفتح ٤٣٢/١ عن ابن التين قال البيداء هى ذى الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة . وقال ابن حجر فى الفتح ٤٠١/٣ البيداء هى فوق على ذى الحليفة .
- (٢) شرح مسلم ٥/١٨ وهى المفازة والقفرة وكل صحراء بيدا كما فى المشارق ١٠٦/١ ، وانظر غريب ابن الجوزى ٩٦/١ النهاية ١٧١/١ .
- (٣) معجم ما استعجم ٤١٠،٤٠٩/٢ ، معجم البلدان ٢٠١،٢٠٠/٢ وفيه أنه واد بين ذى الحليفة وبرشان ، وانظر المشارق ١٦٩/١ وفيه أنه على ميلين من العقيق أو ثلاثة أو خمسة أو ستة أو عشر . وفى الفتح ٤٣٢/١ عن ابن التين : على سبعة أميال ، والعقيق من طريق مكة لامن طريق خيبر . قلت لا من طريق خيبر كما فى شرح مسلم ٥٩/٤ .
- (٤) الجوهري ٥١٠/٢ ، وانظر القاموس المحيط ٣١٦/١ ، شرح مسلم ٥٩/٤ ، الفتح ٤٣٣/١ .

قوله : "يطعن" ، بضم العين فى المستقبل وفتحها فى
(١)
الماضى .

قوله : "أسيد بن حضير" ، وهو بضم الهمزة وفتح السين
المهملة وياء ساكنة ودال مهملة ، وحضير بحاء مهملة مضمومة
وضاد معجمة مفتوحة وياء ساكنة وراء مهملة ، وهو حضير بن
(٢) (٣) (٤)
سماك الأشهل النقيب ، ذكره فى الاكمال بغير ألف ولام .

وأما أحكام الحديث :

ففيه أحكام :

الحكم الأول : تأديب أبى بكر ابنته رضى الله عنهما
دليل على جواز التأديب لأهله وان لم يكن واليا ، فان أبا
(٥)
بكر لم يكن واليا اذ ذاك .

الحكم الثانى : جواز الإقامة لطلب الماء وان احتمل
(٦)
قوات الصلاة .

(١) المحاج ٢١٥٧/٦ ، وفى معجم مقاييس اللغة ٤١٢/٣ أن
الضم لما هو حسى والفتح لما هو معنوى . قال فى الفتح
٤٣٣/١ وحكى فيهما الفتح معا فى المطالع وغيرها ،
والضم فيهما حكاه صاحب الجامع .

(٢) فى جميع النسخ : "الأسلمى" والتصويب من الاكمال .

(٣) الاكمال ٤٨٢/٢ .

(٤) قلت هو أسيد بن حضير بن سماك بن عتيق الأنصارى الأوسى
الأشهل من كبار الأنصار وأحد عقلائها ، كان من النقباء
ليلة البيعة الثانية ، اختلف فى شهوده بدرا ، وشهد
أحدا وما بعدها وكان ممن ثبتوا يوم أحد ، مات سنة
عشرين أو احدى وعشرين وأخرج له الجماعة رضى الله عنه
انظر : طبقات خليفة ص ٧٧ ، تاريخ الصحابة ص ٣٠ ،
الاستيعاب ١٧٥/١ ، أسد الغابة ١١١/١ ، الإصابة ٧٥/١ ،
تهذيب تاريخ دمشق ٥٣/٣ ، سير أعلام النبلاء ٣٤٠/١ ،
التقريب ص ١١٢ ، التهذيب ٣٤٧/١ .

(٥) شرح السنة ١٠٧/٢ ، وانظر : شرح مسلم ٥٩/٤ ، الفتح
٤٣٣/١ ، عمدة القارى ٢٣٣/٣ .

(٦) فى شرح مسلم ٥٩/٤ : فيه جواز الإقامة فى موضع لاء
فيه وان احتاج الى التيمم .

الحكم الثالث : تأدب المرأة مع زوجها حتى تحتمل
(١)
الضرر لتحصيل مصلحة تأسيا بفعل عائشة رضى الله عنها .

حديث :

(٢)
(١٧٠) روى أن رجلا أتى عمر بن الخطاب فقال : انى أجنبت فلم
أجد ماء ، فقال : لاتمل ، فقال عمار بن ياسر : أما
تذكر ياأمير المؤمنين اذ أنا وأنت فى سرية فاحتلمنا
فلم نجد ماء ، فأما أنت فلم تمل ، وأما أنا فتمعكت
فى التراب وصليت ، فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : "انما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ
فيهما ثم تمسح بهما وجهك وكفيك" ، فقال عمر : اتق
الله ياعمار ، قال : ان شئت لم أحدث به ، فقال عمر
نوليك ماتوليت .
(٤)
أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي .

حديث :

(١٧١) عن عائشة رضى الله عنها قالت : "بعث رسول الله صلى
الله عليه وسلم أسيد بن حضير فى طلب قلادة أضلتها
عائشة فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء فأتوا النبى صلى
الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فأنزل الله سبحانه آية

-
- (١) كعدم التشويش على نائم أو ممل أو قارئ للقرآن أو
مشتغل بعلم أو ذكر كما فى الفتح ٤٣٣/١ ، وعمدة
القارىء ٢٣٣/٣ ، ٢٣٤ .
(٢) لم أجد من ذكر اسمه كما فى شرح مسلم ٦٢/٤ ، والفتح
٤٤٣/١ ، ومرعاة المفاتيح ٥٨٧/١ ، وعون المعبود ٥١٦/١
(٣) فى جميع النسخ : "انما يكفيك" والتصويب من مصادر
تخريج الحديث .
(٤) البخارى ك/التيمم ٨٧/١ ، مسلم ك/الحيف ٣٦٨ ، ١١٢ ،
أبو داود ك/الطهارة ٣٢٢ بنحوه وزاد : "ويديه الى
نصف الذراع" ، النسائي ك/الطهارة ١٦٨/١ .

التيمم ، فقال لها أسيد : يرحمك الله ما نزل بك أمر
(١)
تكرهينه الا جعل الله للمسلمين ذلك فرجا " .

وفيه دليل على أنه اذا لم يجد ماء ولا ترابا صلى ، وهو
(٢) مذهب الشافعى ، ووجه دلالة أشار اليه الخطابى فقال لأن هذه
(٣) الواقعة كانت قبل نزول آية التيمم فكانوا ان لم يجدوا ماء
ولا ترابا صلوا ، ولو كانوا ممنوعين من الصلاة لانكر النبى
(٤)
صلى الله عليه وسلم ذلك .

-
- (١) لم يعزه لأحد ، ورواه أبو داود ح ٣١٧ وهو بمعناه عند البخارى ٨٧٠٨٦/١ ، ومسلم ح ٣٦٧ ، ١٠٩ .
(٢) المعالم ١٩٨/١ ، ١٩٩ ، وزاد هو والبغوى ١١٨/٢ ثم أعاد اذا قدر على أحد الطهورين .
(٣) فى جميع النسخ : " اليها " والتصويب من السياق لأن ضمير الغائب يعود على "وجه " لاعلى "دلالتة " .
(٤) فى المسألة خمسة أقوال هذا القول الأول ومفاده وجوب الصلاة والاعادة وهو مذهب الشافعى فى الجديد وصححه أكثر أصحابه ، ورواية عن مالك وأحمد ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد والثورى والطبرى قالوا لأنه عذر نادر كما لو نسى عضوا من أعضاء طهارته فلم تسقط الاعادة . والقول الثانى : تجب الصلاة ولا تجب الاعادة ذهب اليه الشافعى فى القديم وأحمد فى المشهور عنه والمزنى ومالك وسحنون وابن المنذر وأبو ثور لحديث عائشة رقم (١٦٩) وليس فيه ذكر للاعادة ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . والقول الثالث : تحرم الصلاة ويجب القضاء حكى عن الشافعى فى القديم وبه قال الأوزاعى والثورى وأبو حنيفة وأبو ثور فى رواية لحديث : لا يقبل الله صلاة بغير طهور ، رواه مسلم كما فى أول الرسالة . والقول الرابع : تستحب الصلاة وتجب الاعادة حكى عن الشافعى فى القديم . والقول الخامس لا تجب الصلاة ولا الاعادة قاله أبو ثور فى رواية وبعض الظاهرية وحكى عن مالك وضعفه ابن عبد البر .
والراجح هو القول الثانى لقوة دليله ولقوله تعالى : {لا يكلف الله نفسا الا وسعها} ، وقوله تعالى : {فاتقوا الله ما استطعتم} ، ولأن الطهارة شرط كسائر شروط الصلاة يسقط مع العجز .

انظر مراجع البحث : شرح مسلم ٥٩/٤ ، المجموع ٢٨٢/٢ - ٢٨٦ ، الفتاوى ٤٤٠/١ ، المحرر فى الفقه ٢٣/١ ، المبدع ٢١٩، ٢١٨/١ ، كشاف القناع ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، المحلى ١٨٨/٢ ، عمدة القارى ٢٤٠/٣ ، الدر المختار وحاشيته رد المحتار ٢٥٢، ٢٥٣ ، الاستذكار ٦٠٥/٢ ، الفواكه الدوانى ١٨٧/١ .

الفصل الثانى

فى كيفية التيمم

- (١) وقد ذكر بعضهم حديث عمار فى هذا الفصل وله عليه دلالة من حيث أنه بين موضع المسح .
- (١٧٢) ورواه مسلم من طريق آخر ولفظه : "انما كان يكفيك أن تقول هكذا" وضرب بيديه الى الأرض فنفض يديه ومسح وجهه (٢) وكفيه .
- (١٧٣) وقال البخارى : "فضرب بكفيه الأرض ونفخ فيهما ثم مسح بهما وجهه وكفيه" .
- (١٧٣م) وزاد فى رواية أخرى : "ثم أدناهما من فيه ، ثم مسح وجهه وكفيه" . (٣)
- (١٧٢م) وروى مسلم أنه قال لعمار : "انما كان يكفيك أن تقول بيدك هكذا" ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة ومسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه" . (٤)
- (١٧٤) وقال النسائى : "ثم ضرب بيده الأرض ضربة واحدة فمسح كفيه ثم نفخهما ثم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله وعلى وجهه وكفيه" . (٥)
- (١٧٤م) وقال أبو داود : "فضرب بيده على الأرض فنفضها ثم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه" . (٦)

-
- (١) أى ح ١٧٠ المتقدم .
- (٢) مسلم ح ٣٦٨ ، ١١١ .
- (٣) البخارى ٨٧/١ .
- (٤) مسلم ح ٣٦٨ ، ١١٠ .
- (٥) النسائى ١٧١، ١٧٠/١ وفيه : فضرب بيديه على الأرض ... وبشماله على يمينه على كفيه ووجهه .
- (٦) أبو داود ح ٣٢١ .

أما أحكام الحديث وفوائده :

(١)
فـ [فيه] أحكام :

الأول : أن حديث عمار يدل على أنه تكفى فيه ضربة واحدة للوجه والكفين ، وهو قول على وابن عباس وعمار ، وهو مذهب عطاء والشعبي والأوزاعي وأحمد وإسحاق بن راهويه .
وذهب عبد الله بن عمر وجابر وسالم بن عبد الله بن عمر والحسن والنخعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي إلى أنه لابد من ضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين ، واحتجوا :
(١٧٥) بحديث ابن الصمة قال : "مررت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فسلمت عليه فلم يرد على حتى قام إلى جدار فحتمه بعصا كانت معه ثم وضع يده على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم رد على" .
رواه أبو داود من طريق آخر ، وقال البغوي هذا حديث

- (١) في جميع النسخ : "فأحكام" ، والزيادة يقتضيها اللحاق حيث قال فيما بعد : "وفيه فوائد" .
(٢) المعالم ٢٠٢/١ ، شرح السنة ١١٣/٢ ، ١١٤ ، ونسباه إلى مكحول مكان الشعبي وإلى جماعة من أصحاب الحديث أيضا وهو قول الشافعي في القديم ، ورواية عن مالك مع استحبابه لضربة إلى المرفقين ، وقول الظاهرية .
انظر : المجموع ٢١٣/٢ ، الافصاح ٨٧/١ ، اختلاف العلماء للمروزي ص ٣٣ ، المحرر في الفقه ٢١/١ ، المغنى ٢٤٤/١ ، بداية المجتهد ٥٠/١ ، الثمر الداني ص ٧٦ ، المحلى ١٩٩ ، ١٩٨/٢ .
(٣) أي إلى المرفقين ، وهو قول ابن المبارك والثوري ورواية عن أحمد .
انظر : الترمذي ٢٧٠ ، ٢٦٩/١ ، المعالم ٢٠٠/١ ، شرح السنة ١١٤/٢ ، المجموع ٢١٣/٢ ، الموطأ ٥٦/١ ، المدونة ٤٢/١ ، بداية المجتهد ٥١ ، ٥٠/١ ، الاستذكار ١١/٢ ، المبدع ٢٣٠/١ ، كشف القناع ٢٠٥/١ ، بدائع الصنائع ١٨٣/١ ، المبسوط ١٠٧ ، ١٠٦/١ ، شرح فتح القدير ١١٠ ، ١٠٩/١ .

(١)

حسن .

غريبه :

"ابن الصمة" : واسمه الحارث بن الصمة بن عمرو بن

(٢)

عتيك من الصحابة ، ذكره في الاستيعاب .

وفيه فوائد :

(٣)

منها : وجوب مسح الوجه والكفين .

(١) رواه البغوى ج ٣١٠ من طريق الشافعى ، وأصله عند

الشافعى كما فى البدائع ج ١٢١ ، وصححه فى اختلاف الحديث ص ٦٦٠٦٥ ، من طريقه أخرجه البيهقى ٢٠٥/١ وقال هذا منقطع وفيه ضعيفان شيخ الشافعى إبراهيم بن محمد وأبو الحويرث ، ثم ذكر له شواهد كأنه يقويه ، وضعف ابن التركمانى الحديث من جميع طرقه .

والحديث رواه مسلم تعليقا ج ٣٦٩ ووصله البخارى ٨٧/١ وفيهما : "يديه" بدل "ذراعيه" فدل على أن رواية : "ذراعيه" منكرة كما فى الفتح ٤٤٣، ٤٤٢/١ ، والمراد برواية أبى داود هو ج ١٧٦ الآتى ، وقول البغوى فى شرح السنة ١١٥/٢ انه حديث حسن فيه نظر لما تقدم .

(٢) فى جميع النسخ : "الحارث بن عمرو بن عتيك" الا (ت)

ق ٢٦/ب ففيها : "الحارث بن عمرو بن عبيد" والتصويب من الاستيعاب ٣٤٢/٢ . قال ابن عبد البر "الصمة" بكسر المهملة وتشديد الميم ، لقبه مبذول بن مالك بن النجار ، أبو سعد ، خرج الى بدر فكسر بالروحاء فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت معه فى أحد فسلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسلب يومئذ غيره ثم شهد بئر معونة فقتل يومئذ شهيدا رضى الله عنه . اهـ وزاد فى الاصابة ١٦٠/٢ وهم من زعم أنه أبو جهيم كمسلم فى الكنى ومن تبعه والصواب أن أبا جهيم ولده . اهـ

قلت المراد هنا ولده وهو أبو جهيم بن الحارث بن الصمة الانصارى كما فى البخارى ٨٧/١ ، ومسلم ج ٣٦٩ الا أنه قال أبو الجهم باسكان الهاء والصواب بالتصغير كما فى الفتح ٤٤٢/١ ، واختلف فى اسمه كما فى أسد الغابة ٥٩/٦ ، الاصابة ٦٨/١١ ، وهو صحابى معروف ، ابن أخت أبى بن كعب ، بقى الى خلافة معاوية أخرج له الجماعة رضى الله عنه كما فى التقريب ص ٦٢٩ ، وانظر الاستيعاب ١٧٩/١١ ، شرح مسلم ٦٤، ٦٣/٤ .

(٣) يؤخذ هذا من حديث عمار بن ياسر المتقدم رقم ١٧٠

المتفق عليه لامن حديث ابن الصمة رقم ١٧٥ الضعيف الا اذا أخذنا بحديثه الذى عند البخارى المشار اليه فى أثناء تخريجه .

الفائدة الثانية : أنه لما حك بالعصا دل على أنه لا بد

(١) (٢)

من غبار يعلق باليد والا فقد كان مجرد الضرب كافيا .

(٣)

ومنها استحباب الطهارة لذكر الله تعالى .

واحتجوا أيضا بحديث ابن عمر :

(١٧٦) عن نافع قال : " انطلقت أنا وابن عمر الى ابن عباس

فقصي ابن عمر حاجته وكان من حديثه يومئذ أن قال : مر

رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سكة من

السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد

عليه حتى اذا كاد الرجل يتوارى فى السكة ضرب بيديه

على الحائط ومسح بهما وجهه ثم ضرب ضربة أخرى فمسح

(٤)

بها ذراعيه ثم رد على الرجل " .

(١) شرح السنة ١١٥/٢ بمعناه .

(٢) قال فى شرح مسلم ٦٤/٤ جواز التيمم بالجدار اذا كان

عليه غبار جائز عندنا وعند الجمهور من السلف والخلف

(مستدلا بالرواية المشار اليها قبل قليل والتي رواها

مسلم تعليقا وليس فيها : "فحكه - أى الجدار -

بالعصا") . قال واحتج به من جوز التيمم بغير التراب

(قالوا لأنه لم يعلق بيده من الجدار تراب كما فى

الفتح ٤٤٣/١) قال وأجاب الآخرون بأنه محمول على جدار

عليه تراب .

(٣) شرح السنة ١١٥/٢ .

(٤) رواه أبو داود كما أشار اليه المصنف عقيب حديث ابن

الصمة رقم ١٧٥ ، انظر سننه ج ٣٣٠ من طريق محمد بن

شابت العبدى عن نافع ، قال أبو داود : قال أحمد

حديثه هذا منكر لم يتابع عليه ورووه فعل ابن عمر .

وأكرر البخارى رفعه كما فى المختصر ٢٠٥/١ وقال

البيهقى ٢٠٨-٢٠٥/١ رفعه غير منكر وعضده بعدة شواهد ،

وتعقبه ابن التركمانى بتضعيف جميع طرقه . وقال فى

المعالم ٢٠٤/١ محمد بن ثابت ضعيف جدا لا يحتج بحديثه .

قلت وضعفه أيضا ابن معين وأبو حاتم والنسائى وابن

عدى كما فى نصب الراية ١٥٢/١ ، والتلخيص ١٥١/١ ،

وقال فى التقريب ص ٤٧١ صدوق لين الحديث .

قلت ورواه الحاكم ١٧٩/١ عن ابن عمر من طريق آخر قال

على بن ظبيان صدوق لكن وهاه الذهبى وصوب وقفه هو

والدارقطنى ١٨٠/١ ، وفى الموطأ ٥٦/١ . وضعف ابن

ظبيان يحيى القطان وابن معين والنسائى وغيرهم كما فى =

قال الخطابي : وهذا المذهب أشبه بالاصول وأصح في القياس ، والأول أصح في الرواية .
(١)(٢)

الحكم الثاني : في نفخ الكفين بعد ضربهما على الأرض .
(٣)

قال الشافعي : ان علق بهما غبار كثير نفضهما .
(٤)

وقال أبو حنيفة : ينفضهما عملا بالحديث ، وحمله

الشافعي على أن الغبار كان كثيرا .

(٥)(٦)

وقال أحمد : لا يضرك نفخت أو لم تنفض .

= ذيل المستدرک ١٧٩/١ ، والتلخيص ١٥١/١ ، وابن حجر كما في التقريب ص ٤٠٢ .

قلت ورواه الحاكم ١٨٠/١ عن جابر من طريق أبي نعيم ومن طريق عثمان بن محمد الأنماطي وقال صحيح الاسناد ، وقال الدارقطني ١٨١/١ رجال الطريق الأول كلهم ثقات ، والصواب موقوف ولهذا قال ابن دقيق العيد رواية عثمان ابن محمد شاذة لأن أبا نعيم رواه موقوفا كما في التلخيص ١٥٢/١ .

قلت وأحاديث عمار بن ياسر التي تروى الضربتين كما في أبي داود ٨٩٠٨٨/١ ، والنسائي ١٦٦/١ كلها ضعيفة ومضطربة كما في الاستذكار ١٣/٢ ، والمحلى ٢٠٠/٢-٢٠٤ ، والتلخيص ١٥٣/١ .

(١) في جميع النسخ : "أشبه بالقياس" والتصويب من المعالم ٢٠٢/١ ، وانظر شرح السنة ١١٥/٢ دون قوله : "وأصح في القياس" وأصله في اختلاف الحديث للشافعي ص ٦٦ ولفظه : "هذا التيمم (مسح الوجه والذراعين) أشبه بالقرآن (آية الوضوء التي فيها غسل الوجه واليدين الى المرفقين) وأشبه بالقياس (أي على الوضوء) .

(٢) والراجح المذهب الأول لحديث عمار المتفق عليه الذي اقتصر على مسح الوجه واليدين ، وأحاديثه الأخرى التي فيها زيادة الذراعين ضعيفة كلها ومخالفة لما في الصحيحين ، والقياس على الوضوء في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار كما في الفتح ٤٤٥/١ ، ٤٤٦ .

(٣) المعالم ٢٠٢/١ أي نفضا خفيا استحبابا عند مالك والشافعي وأصحابهما والحنابلة وقالوا - إلا المالكية لو أزاله كله لم يصح تيممه .

انظر : المدونة ٤٢/١ ، الفواكه الدواني ١٨٣/١ ، المغنى ٢٤٧/١ ، شرح السنة ١١٢/٢ ، المجموع ٢١٦/٢ .

(٤) المعالم ٢٠٢/١ أي حتى يتناثر التراب كله كما في الهداية وشرح العناية ١١٠، ١١١ .

(٥) المعالم ٢٠٢/٢ ، وانظر المغنى ٢٤٧/١ .

(٦) والراجح نفضهما نفضا خفيفا لا يزيل جميع التراب لحديث عمار بن ياسر رقم ١٧٣ وفيه : "ثم أدناهما من فيه" ، ذكر ذلك ابن حجر في الفتح ٤٤٤/١ .

الحكم الثالث :

(١٧٧) روى عمار بن ياسر أنهم مسحوا وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصعيد لصلاة الفجر ، فضربوا بأكفهم الصعيد فمسحوا بها وجوههم مسحة واحدة ثم عادوا فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا أيديهم كلها الى المناكب والآباط من بطون أيديهم .

(١)

رواه أبو داود .

وقال الخطابي لم يختلف أحد من أهل العلم في أنه لا يجب على التيمم أن يمسح ما وراء المرفقين وان كان مقتضى اطلاق اليد في التيمم استيعاب جميع أجزاء اليد ، واليد عبارة عن هذا العضو الى المنكب وتندرج تحته أجزاء اليد كالكف والذراع والعضد غير أن الاجماع منع من مسح ما زاد على المرفقين فبقينا في الذراع الى المرفقين على مقتضى اطلاق لفظ اليد .

(٢)

(١) ح ٣١٨ ، ورواه من طريق آخر ح ٣١٩ ولم يذكر فيه المناكب والآباط ، قال في المختصر ٢٠٠/١ وهو منقطع ، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لم يدرك عمار بن ياسر ، قال ووصله النسائي ١٦٨/١ ، وابن ماجه ح ٥٦٦ موصولا مختصرا .

قلت ووصله أبو داود ح ٣٢٠ من طريق آخر وذكر علقته والاختلاف فيه كما في الدراية ٦٨/١ ، وصح اسناده في تخريج المشكاة ١٦٧/١ هـ ٤ ، وفي تخريج شرح السنة ١١٤/٢ هـ ١ ، وحسنه الحازمي في الاعتبار ص ٥٩ .

قلت ومن علامات ضعف هذا الحديث أن عمار بن ياسر حكى فعل الناس يوم نزلت آية التيمم فلما عرفهم النبي صلى الله عليه وسلم حد التيمم انتهوا اليه ، وعلى فرض أن فعلهم كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم فهو منسوخ بحديث عمار المتفق عليه كما في اختلاف الحديث للشافعي ٦٦/١ ، والمختصر ٢٠٢، ٢٠١/١ ، والتحقيق لابن الجوزي ١٧٩/١ ، والاعتبار للحازمي ص ٦٠ ، والفتح ٤٤٥/١ والله تعالى أعلم .

(٢) المعالم ١١٩/١-٢٠١ وحكى ابن المنذر والطحاوي والماوردي وغيرهم عن الحسن أنه كان يرى التيمم الى الآباط كما في المجموع ٢١٣/٢ ، والمختصر ٢٠٢/١ ، والاعتبار ص ٥٩ .

الحكم الرابع :

أن التيمم من شرطه عدم الماء على ما دل عليه ظاهر الآية ، والتحقق بعدمه عدم القدرة على استعماله لمانع حسي أو شرعى على ما عرف فى موضعه غير أن مقتضى حديث ابن عمر فى تيمم النبى صلى الله عليه وسلم عند وجود الماء "ضرب بيديه على الحائط" ، أن يجوز فى حال من الأحوال مع وجود الماء .^(١)
والحديث دل على أن من أراد ذكر الله تعالى فى الحضر جاز له التيمم مع وجود الماء .^(٢)

وقال الأوزاعى : الجنب إذا خاف طلوع الشمس لو اغتسل صلى بالتيمم .

وقال أصحاب الرأى : إذا خاف فوت صلاة العيد وصلاة الجنازة لو اشتغل بالوضوء صلى بالتيمم مع وجود الماء .
ولم يجوز الشافعى أداء صلاة ما بالتيمم مع القدرة على استعمال الماء .^(٣)^(٤)

-
- (١) يريد ج ١٧٦ المتقدم .
(٢) يريد حال ذكر الله تعالى كما فى حديث ابن الصمة الذى عند البخارى ٨٧/١ وقد سبق ذكره فى أثناء تخريج حديث رقم ١٧٥ المتقدم ، وحال رد السلام لحديث ابن عمر رقم ١٧٦ .
(٣) فى شرح السنة ١١٧/٢ ، شرح مسلم ٦٤/٤ قيده بشرط عدم الماء . وقيد البخارى التيمم فى الحضر بشرطين : فقد الماء وخوف فوت الصلاة كما فى ك/الوضوء ، ترجمة ب ٣ ، ٨٧/١ .
قلت ولعل النبى صلى الله عليه وسلم تيمم لرد السلام لعدم الماء وخوف قوات الرد على من سلم عليه ، ولأن رد السلام واجب ، والله تعالى أعلم .
(٤) ذكر هذه الأقوال فى المعالم ٢٥، ٢٤/١ ، وفى شرح السنة ١١٨، ١١٧/٢ .
وصورة المسألة هل يجوز التيمم لمن وجد الماء لكنه خاف قوات الصلاة إذا توفى ؟ وفيها اختلاف كالآتى :
المذهب الأول : يجوز التيمم وبه قال الأوزاعى والثورى ومالك والليث والظاهرية وحكى وجهها فى مذهب الشافعى إلا أن مالكاً فى رواية قال يعيد إذا توفى وقال الشافعى وأحمد فى رواية يعيد الوضوء والصلاة . =

وقال الحسن اذا لم يجد المريض من يناولہ الماء ،
(١)

والماء عنده ، صلى بالتيمم .

= والمذهب الثاني : لايجوز التيمم وبه قال الجمهور الشافعى وأحمد وأبو شور والثورى والأوزاعى فى رواية لهما ، وأصحاب الرأى الا أن الأوزاعى وأصحاب الرأى استثنوا صلاة العيد والجنابة ، واستثنى الثورى واسحاق وأحمد فى رواية صلاة الجنابة قالوا لانه لايمكنه استدراكهما بالوضوء فأشبهه العادم للماء ، ولأن صلاة العيد تؤدى مع الامام فاذا فاتت فلاتعاد بعده . ومن أدلة الجمهور على عدم التيمم لو وجد الماء حديث أبى ذر رضى الله عنه مرفوعا : " ان الصعيد ظهور المسلم وان لم يجد الماء عشر سنين " علقه البخارى ٨٨/١ ، ووصله أبو داود ح ٣٣٣ ، والترمذى ح ١٢٤ وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان ح ١٣٠١ ، والحاكم ١٧٦/١ ، ١٧٧ ، ووافقه الذهبي ، وصححه أحمد شاكراً فى التعليق على الترمذى ٢١٣-٢١٦ ، والالبانى فى تخريج المشكاة ١٦٥/١ هـ ٣ ، وصححه أبو حاتم كما فى التلخيص ١٥٤/١ ، وابن القطان وابن السكن كما فى تحفة المحتاج ٢٠٨/١ ، والدارقطنى كما فى تهذيب السنن ٢٠٥/١ . واستدلوا أيضا بحديث أنس مرفوعا : " من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها " أخرجه مسلم ك/المساجد ح ٦٨٤ قالوا انما أمر بها بعد الاستيقاظ فعليه فعلها بحسب مايمكن من الاغتسال المعتاد فيكون فعلها بعد طلوع الشمس فعلا فى الوقت الذى أمر الله بالصلاة فيه .

مراجع البحث : المدونة ٤٤/١ ، الاستذكار ١٧/٢ ، الجصاص ١٧٠،١٦/١ ، الهداية وشرح فتح القدير ١٢٢/١ ، المحلى ١٥٩-١٦١ ، المجموع ٢٤٦/٢ ، ٢٤٧ ، شرح مسلم ٦٤/٤ ، المغنى ٢٦٦/١ ، ٢٦٧ ، الفتاوى الكبرى ٧٤/١ ، ٧٥ . والراجح عدم التيمم لمن استيقظ آخر الوقت ، لأن الوقت فى حقه من حين استيقاظه ، وأما الخائف من فوات الجماعة والجمعة والعيد والجنابة فانه يتيمم ولايفوت الصلاة فى أصح أقوال العلماء ولايجوز تأخيرها عن الوقت لأحد أصلا لابعذر ولابغير عذر كما فى مجموع الفتاوى ٤٣٩/٢١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ .

(١) شرح السنة ١١٨/٢ ، وعلقه البخارى ك/التيمم ترجمة ب ٣ ٨٧/١ ، وقال فى الفتح ٤٤١/١ وصله اسماعيل القاضى فى الأحكام من وجه صحيح ، وروى ابن أبى شيبه من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين مافهمه يوافق ذلك . وأوجب أصحاب الشافعى اعادة الصلاة اذا قدر على من يناولہ الماء كما فى شرح السنة ١١٨/٢ ، والمجموع ٢٩٠/٢ ، ٢٩١ وعلى الأول لايعيد كما هو الصحيح من مذهب أحمد وهو قول مالك كما فى الانصاف ٢٦٥/١ ، والكافى ١٥١/١ .

وإذا صلى عند عدم الماء وعدم القدرة على التراب أعاد
(١)
الصلاة عند الشافعي إذا قدر على إحدى الطهارتين .

(١) شرح السنة ١١٨/٢ ، وقد حررنا المسألة في خمسة أقوال
نوجزها هنا :

- (أ) تجب الصلاة والإعادة .
 - (ب) تجب الصلاة دون إعادة .
 - (ج) تحرم الصلاة ويجب القضاء .
 - (د) تستحب الصلاة وتجب الإعادة .
 - (هـ) لا تجب الصلاة ولا الإعادة .
- ورجحنا القول الثاني . انظر الهامش المتعلق بفقه
حديث عائشة رقم (١٧١) ، والله تعالى أعلم .

الفصل الثالث

فى تيمم الجنب عند عدم الماء

(١)

وحديث عمار الاول يدل على جواز التيمم للجنب . وقد
أخرجه الشيخان على ما بيناه ، وهو قول عامة أهل العلم .
وكذلك الحائض والنفساء اذا طهرتا وعدمتا الماء صلتا
بالتيمم . (٢)

وذهب عمر وابن مسعود الى أن الجنب لايملى بالتيمم وان
لم يجد الماء شهرا ، وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قد
نسى ما ذكره به عمار فلم يقنع بقوله . (٣)

وروى عن ابن مسعود أنه رجع عن قوله وجوز للجنب
التيمم للملاة . (٤)

(١٧٨) لحديث عمران بن الحصين رضى الله عنه " أن النبى صلى
الله عليه وسلم أمر رجلا كان جنبا أن يتيمم ثم يمسح
فاذا وجد الماء اغتسل " .
(٥) (٦)
أخرجه الشيخان .

-
- (١) رقم (١٧٠) المتقدم .
(٢) شرح السنة ١٠٩/٢ ، وانظر : الترمذى ٢١٦/١ ،
المغنى ٢٥٧/١ ، المجموع ٢١٠/٢ ، عمدة القارىء ٢٣٤/٣
المحلى ١٩٥/٢ .
(٣) شرح السنة ١١٠/٢ ، الفتح ٤٤٣/١ ، عمدة القارىء ٢٣٤/٣
ورواه ابن أبى شيبة ١٥٧/١ عنهما وعن أبى عطية من
التابعين ، وهو قول الأسود وابراهيم كما فى المحلى
١٩٦ ، ١٩٥/٢ .
(٤) شرح السنة ١١٠/٢ ، الترمذى ٢١٦/٢ ، ورواه ابن أبى
شيبة ١٥٧/١ حدثنا سفيان بن عيينة عن أبى سنان عن
المصاك قال : " رجع ابن مسعود عن قوله فى التيمم " ،
قال فى الفتح ٤٥٧/١ اسناده فيه انقطاع .
(٥) هذا مختصر من حديث طويل فى البخارى ٨٩ ، ٨٨/١ ، ومسلم
ك/المساجد ح ٦٨٢ .
(٦) والراجح جواز التيمم للجنب لحديث عمار وحديث عمران
ابن الحصين وغيرهما .

(١٧٩) وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : "خرجنا فى سفر فأصاب رجلا منا حجر فشجه فى رأسه فاحتلم فسأل أصحابه هل يجدون له رخصة فى التيمم ، قالوا : مانجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فأغتسل ومات فلما قدمنا على النبى صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك قال : قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا وإنما شفاء العى السؤال ، إنما كان يكفيه أن يتيمم ويعصر أو يعصب - شك موسى - على جرحه ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده " .

(١)

أخرجه أبو داود .

(١) ح ٣٣٦ جاء فى التلخيص ١٤٧/١ : صححه ابن السكن وقال ابن أبى داود تفرد به الزبير بن خريق (ممغر) ، وكذا قال الدارقطنى وزاد ليس بالقوى ١٩٠/١ . قلت فى المغنى للذهبي ٢٣٧/١ قال صدوق ذكره ابن حبان فى الثقات ٢٦٢/٤ ، وقال فى التقريب ص ٢١٤ لين الحديث ومن أجله ضعف الحديث فى بلوغ المرام ص ٢٨ ، وفى تخرىج المشكاة ١٦١/١ هـ ، وأخرجه أبو داود ح ٣٣٧ ، والدارقطنى ١٩١/١ عن ابن عباس من طريق الأوزاعى أنه بلغه عن عطاء ، أى منقطعا كما فى المختصر ٢٠٩/١ ، وقال الدارقطنى اختلف على الأوزاعى فقليل عنه عن عطاء وقيل عنه بلغنى عن عطاء وأرسل الأوزاعى آخره (وهو محل الشاهد) وهو الصواب ، ونقل عن أبى حاتم وأبى زرعة (كما فى العلل ٣٧/١) أنهما قالا : أسنده ابن أبى العشرين عن الأوزاعى عن اسماعيل بن مسلم عن عطاء بن أبى رباح ، وابن أبى العشرين استشهد به البخارى وتكلم فيه غير واحد ، وقال ابن عدى (الكامل ١٩٥٩/٥) يغرب عن الأوزاعى بغير حديث لا يرويه غيره وهو ممن يكتب حديثه ، كذا فى المختصر ٢٠٩/١ . قلت وذكره ابن حبان فى الثقات ٤٠٠/٨ ، ووشقه أحمد وأبو مسهر وأبو زرعة وقال أبو حاتم ثقة لكنه ليس بمصاحب حديث ، كذا فى الجرح والتعديل ١١/٦ ، وقال فى التقريب ص ١٩٦ صدوق ربما أخطأ . قلت واسماعيل بن مسلم لا أدري من هو ، وحديث ابن عباس رواه ابن خزيمة فى صحيحه ح ٢٧٣ من طريق الوليد بن عبيد الله بن أبى رباح عن عمه عطاء مختصرا وفى آخره "قد جعل الله الصعيد - أو التيمم - طهورا" ، ورواه ابن حبان كما فى الموارد ح ٢٠١ ، والحاكم ١٦٥/١ وقال هذا حديث صحيح وذكر له شاهدا عن عطاء بن السائب عن =

وهذا الحديث دليل على مذهب الشافعى فى أنه اذا كان
فى بدنه جرح يخاف من استعمال الماء منه غسل الصحيح وتيمم
(١)
عن الجريح .

وقال أصحاب الرأى : اذا كان أكثر بدنه صحيحا غسل
الصحيح وكفاه ذلك من غير تيمم ، وان كان أكثره مريضا
(٢) (٣)
اكتفى بالتيمم .

واذا خاف من شدة برد الماء وهو جنب فقد قال عطاء
(٤)
والحسن يغتسل وان مات .
(٥)
وقال مالك وسفيان يصلى بالتيمم كالمرضى .

-
- = سعيد بن جبير عن ابن عباس . لكن الوليد بن عبيد الله
ابن أبى رباح وثقه ابن معين كما فى الجرح والتعديل
٩/٩ ، وابن حبان فى الثقات ٥٤٩/٧ وضعفه الدارقطنى
كما فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٨٥/٣ ،
والميزان ٣٤١/٤ .
فالحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد يرتقى الى درجة
الحسن ان شاء الله تعالى ، لاسيما وقد روى أبو داود
عن عمرو بن العاص ح ٣٣٤ وفيه أنه احتلم فى ليلة باردة
فى غزوة ذات السلاسل فتيمم ثم صلى بأصحابه الصبح
فأقره رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال فى الفتح
٣٥٤/١ اسناده قوى .
قلت اذا كان هذا فى خوف المرض بسبب البرد فهو فى
الجرح من باب أولى ، والله تعالى أعلم .
(١) شرح السنة ١٢٠/٢ ، المعالم ٢٠٩، ٢٠٨/١ ، وهو قول أحمد
ومالك كما فى المدونة ٤٥/١ ، والكافى ١٥٢/١ ،
والمغنى ٢٥٨/١ ، وكشاف القناع ١٨٦/١ .
(٢) شرح السنة ٢١/٢ ، المعالم ٢٠٩/١ ، وانظر المبسوط
١٢٢/١ ، بدائع الصنائع ١٩٤/١ .
(٣) والراجح القول الأول لحديث الباب والله تعالى أعلم .
(٤) المعالم ٢٠٧/١ ، شرح السنة ١٢١/٢ ، وهو مقتضى قول
ابن مسعود كما جاء فى المناظرة بينه وبين أبى موسى
الآية رقم ١٧٨ ، وأشار اليه فى المغنى ٢٦١/١ ، وهو
رواية عن أحمد كما فى الانصاف ٢٦٥/١ وأحد قولى
الشافعى كما فى المجموع ٢٩٠/٢ .
(٥) المعالم ٢٠٧/١ ، شرح السنة ١٢١/٢ ، وهو أصح قولى
الشافعى والصحيح من مذهب أحمد وعليه أصحابه وبه قال =

وقال الشافعى يصلى باليتيم ، ثم يعيد اذا زال البرد
(١)

لانه عذر نادر .

(٢)(٣)

وفرق بعض الاصحاب بين السفر والحضر فى الاعادة .

(٤)

ونتمم الباب بمناظرة جرت بين أبى موسى الاشعري وعبد

الله بن مسعود رواها أبو داود :

(٥)

(١٨٠) عن الاعمش عن شقيق قال كنت جالسا بين عبد الله وأبى

موسى ، فقال أبو موسى : ياأبا عبد الرحمن أرايت لو

أن رجلا أجنب فلم يجد الماء شهرا أما كان يتيمم ؟

فقال : لا وان لم يجد الماء شهرا . قال أبو موسى فكيف

(٦)

تمنعون بهذه الآية [التى فى سورة المائدة] : {فان لم

(٧)

تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا} ، فقال عبد الله : لو

= الظاهرية وأكثر أهل العلم كما فى المجموع ٢/٢٨٩ ،
والمغنى ١/٢٦١ ، والانصاف ١/٢٦٥ ، والمحلّى ٢/١٨١، ١٨٢
وحلية العلماء ١/٢٠١ ، والمدونة ١/٤٥ ، والكافى
١/١٥١ .

(١) المعالم ١/٢٠٧ ، شرح السنة ٢/١٢١ ، وهو رواية عن
أحمد كما فى المغنى ١/٢٦٢ .

(٢) قال فى المجموع ٢/٢٩٠ : قال أصحابنا لافرق فى هذه
المسائل فى تيمم المريض بين المسافر والحاضر ولا بين
الحديث الأصغر والأكبر ، ولا إعادة فى شيء من هذه الصور
الجائزة بلا خلاف .

(٣) والراجح قول الجمهور لحديث عمرو بن العاص المتقدم فى
تخريج ح ١٧٩ .

(٤) فى جميع النسخ : "وتتم" بصيغة الغائب ، ويحتاج الى
فاعل ، ولا سبيل الى معرفته ، فالصواب : "ونتمم" على
لسان حال المتكلم الذى هو ابن شداد ، والله أعلم .

(٥) هو شقيق بن سلمة الأسدى أبو وائل الكوفى ، ثقة مخضرم
مات فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مائة سنة ،
أخرج له الجماعة كما فى التقريب ص ٢٦٨ .

وانظر : طبقات خليفة ص ١٥٥ ، طبقات ابن سعد ٦/٩٦ ،
تاريخ ابن معين ٢/٢٥٨ ، تاريخ الثقات ص ٢٢١ ، الجرح
والتعديل ٤/٣٧١ ، الثقات ٤/٣٥٤ ، تاريخ بغداد ٩/٢٦٨
الكاشف ٢/١٣ ، التهذيب ٤/٣٦١ ، سير أعلام النبلاء

٤/١٦١ .

(٦) الزيادة من سنن أبى داود .

(٧) سورة المائدة : ٦

(١)
 أرخص لهم فى هذا لاوشكوا اذا برد عليهم [الماء] أن
 يتيمموا بالصعيد ، فقال أبو موسى : ألم تسمع بقول
 عمار لعمر : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى
 حاجة فأجذبت فلم أجد الماء فتمرغت فى الصعيد كما
 تتمرغ الدابة ثم أتيت النبى صلى الله عليه وسلم :
 "انما كان يكفيك أن تصنع هكذا" ف ضرب بيده على الأرض
 (٢)
 [فنفضها] وضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله
 (٣)
 على الكفين ثم مسح وجهه ، فقال عبد الله : [أفلم تر]
 (٤)
 عمر لم يقنع بقول عمار .

قال الخطابى : يدل هذا الحديث على أن مذهب عمر وابن
 مسعود أن المراد بالملامسة فى الآية الجس باليد ، والا لم
 (٥)
 يكن لهما عذر فى ترك التيمم عملا بالآية .
 (٦)

-
- (١)، (٢) الزيادة من سنن أبى داود .
 (٣) فى جميع النسخ : "ان" بدل "أفلم تر" والتصويب من أبى
 داود .
 (٤) أبو داود ح ٣٢١ ، وأخرجه البخارى ٩١٠٩٠/١ ، ومسلم
 ح ٣٦٨ .
 (٥) المراد بالآية : "أو لامستم النساء" سورة المائدة : ٦
 (٦) المعالم ٢٠٣، ٢٠٢/١ ، وذكر فى الدر المنثور ٥٤٩/٢ أن
 قول ابن مسعود هذا أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور
 ومسدد وابن أبى شيبة ١٦٦/١ ، وعبد بن حميد وابن جرير
 (فى تفسيره ١٠٤/٥) وابن المنذر وابن أبى حاتم
 والطبرانى والحاكم ١٣٥/١ ، والبيهقى ١٢٤/١ من طرق .
 وذكر ٥٥٠/٢ أن قول عمر أخرجه الحاكم ١٣٥/١ ،
 والبيهقى ١٢٤/١ . والغريب أن ابن حجر نقل فى الفتح
 ٥٦/١ عن الخطابى وغيره أن ابن مسعود يرى أن الملامسة
 هو الجماع فلهذا لم يدفع دليل أبى موسى والا لكان
 يقول له المراد من الملامسة التقاء البشريتين فيما دون
 الجماع ، وجعل التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم جعله
 بدلا من الغسل .

الباب الخامس

فى أحكام النجاسات وكيفية ازالته

وفيه أربعة فصول :

- الفصل الأول : فى أحكام المياه .
- الفصل الثانى : فى ازالة النجاسة .
- الفصل الثالث : فى ازالة نجاسة الكلب .
- الفصل الرابع : فى الدباغ .

الباب الخامس

في أحكام النجاسات وكيفية ازالتها

وفيه فصول :

[الفصل الأول]

في أحكام المياه

(١٨١) عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا ، أفنتوضأ من ماء البحر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "هو الطهور ماؤه الحل ميتته" .
(١)
أخرجه أبو داود وأبو عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح .

(١) أبو داود ح ٨٣ ، والترمذي ح ٦٩ ، وأصله في الموطأ ٢٢/١ قال في الاستذكار ٢٠١/١ تفرد به سعيد بن سلمة وهو مجهول ، ذكره البخاري في التاريخ الكبير ٤٧٨/٣ تعليقا وساق الاختلاف في أسناده ، وقال في المحلى ٢٩٧/١ لا يصح ، وصححه ابن خزيمة ح ١١١ ، وابن حبان ح ١٢٣١ ، والحاكم ١٤٠/١-١٤٣ وساق له متابعات وشواهد ، وصححه ابن السكن كما في تحفة المحتاج ١٣٦/١ ، وأحمد شاکر في تعليقه على المحلى ٢٩٧/١ هـ ٢ ، وابن المنذر والطحاوي والخطابي والالباني كما في الارواء ٤٣/١ ، وصححه البغوي ٥٦/٢ ، والمجموع ١٣٠/١ . وقال في التهذيب ٤٢/٤ في أسناده اختلاف ، وسعيد بن سلمة المخزومي من آل ابن الأزرق وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات ٣٦٤/٦ لكن صححه البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في العلل المفرد .
قلت قال في الميزان ١٤١/٢ صدوق تفرد به عن المغيرة ابن أبي بردة ، وصحح معناه في الاستذكار ٢٠٢/١ بتلقي العلماء له بالقبول . وانظر التلخيص ١٢٠/١١ فقد ساق له شاهد عن جابر وحسنه ونقل عن ابن السكن أنه أصح ما روى في هذا الباب . ونقل في المجمع ٢١٦، ٢١٥/١ ما رواه الطبراني في الكبير عن العركي وقال أسناده حسن ، وما رواه أحمد والبزار عن ابن عباس وقال رجالهما رجال الصحيح .
قلت فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح ان شاء الله تعالى .

- (١) وروى من طريق آخر : "انا نركب أرماشا لنا فى البحر".
و"الأرماش" جمع رمث ، بفتح الراء والميم وشاء معجمة
بثلاث ، خشب يضم بعضه الى بعض يركب فى البحر ، هكذا ذكره
(٢)
(٣) الجوهري .

وفى الحديث فوائد :

- (٤) الفائدة الاولى : [أنه] يدل على طهارة ماء البحر ،
وجواز الوضوء به ، وهو قول عامة العلماء ، وروى ذلك عن
(٥) أبى بكر وعمر وابن عباس من الصحابة .
(٦) وروى عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو كراهة
(٧) الوضوء به .

- (١) شرح السنة ٥٦/٢ ، ورواه أحمد ٣٦٥/٥ عن عبد الله بن المغيرة بن أبى بردة الكنانى أنه أخبره أن بعض بنى مدلج أخبره "بأنهم كانوا يركبون الأرماش فى البحر للميد ... قال فى المجمع ٢١٥/١ رجاله ثقات ، قال ورواه الطبرانى فى الكبير عن عبد الله المدلجى أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : "انا قوم نركب الرمث ... وفيه عبد الجبار بن عمر ضعفه البخارى والنسائى ووثقه محمد بن سعد .
قلت قال فى التقريب ص ٣٣٢ ضعيف . وهذا يعتبر شاهدا آخر لحديث أبى هريرة .
(٢) فى جميع النسخ : "تركب" أى الأرماش ، والصواب : "يركب" أى الخشب كما فى الصحاح وشرح السنة .
(٣) الصحاح ٢٨٤/١ ، شرح السنة ٥٦/٢ ، ابن قتيبة ٣١٠/١ ، اسحاق الحربى ٨٧٧/٢ ، أبو عبيد ٣٦/١ ، ابن الجوزى ٤١٣/١ ، النهاية ٢٦١/٢ .
(٥) الترمذى ١٠٢/١ ، وانظر : شرح السنة ٥٦/٢ ، المحلى ٢٩٦/١ ، الاستذكار ٢٠٢/١ ، الموطأ برواية الشيبانى ، ابن أبى شيبة ١٣٠/١ فقد رواه عن جماعة من التابعين أيضا .
(٦) سقط من (ج) ص ٥٧ : عبد الله بن عمرو .
(٧) الترمذى ١٠٢/١ ، وانظر شرح السنة ٥٦/٢ ، ابن أبى شيبة ١٣١/١ فقد رواه عن أبى هريرة وأبى العالية كذلك
(٤) الزيادة يقتضيا السياق .

- (١)
وقال عبد الله بن عمرو هو نار ، ذكره الترمذى عنه .
- الفائدة الثانية : أنه يدل على أن الطهور هو المطهر
(٢) (٣)
لغيره لأن السائل سأل عن الوضوء به .
- الفائدة الثالثة : أنه يدل على اختصاص الطهورية به ،
(٤)
فانه قال : "هو الطهور ماؤه" .
- (٥)
وقال أصحاب الرأى الطهورية شاملة لكل مائع طاهر مزيل
كالخل وماء الورد والريق ونحوها ، هكذا حكاه البغوى ، هذا
(٦)
فى طهارة النجاسة .
- (٧)
وجوز الاصم الوضوء بها فسوى بينها وبين الماء .

- (١) الترمذى ١٠٢/١ ورواه ابن أبى شيبه ١٣١/١ بلفظ :
" ... ان تحت البحر نارا ثم ماء ثم نار " .
- (٢) جميع النسخ - الا (ج) ص ٥٧ - سقط منها كلمة : "به"
والصواب اثباتها لكى يتم معنى الكلام .
- (٣) شرح السنة ٥٦/٢ ، المعالم ٨١/١ ، وهو قول مالك
والشافعى وأحمد كما فى بداية المجتهد ١٧٠، ١٦٦/١ ،
والمنتقى ٥٥/١ ، والمجموع ١٣٣/١ ، والمغنى ٧٠٦/١ ،
والاختيارات الفقهية ص ٢ .
- (٤) أى أن ماء البحر كماء السماء والتراب مطهر وغير ذلك
ليس بمطهر ، ولولا أنهم عرفوا أن المراد بالطهور
التطهير لكان لايزول اشكالهم بقوله : "هو الطهور
ماؤه" كما فى شرح السنة ٥٦/٢ ، والمنتقى ٥٥/١ اذ ليس
كل طاهر بمطهر كما فى المبدع ٣٣/١ .
- (٥) أى شاملة للماء الطاهر - سواء كان من السماء أو من
البحر ، ولكل مائع طاهر ، والماء الطاهر تحصل به
طهارة الحديث والمائع الطاهر تحصل به طهارة النجاسة .
- (٦) شرح السنة ٥٦/٢ ، وانظر : بدائع الصنائع ٢٦٥/١ ،
الهداية وشرح فتح القدير ١٧٠، ١٦٩، ٦٢، ٦٠/١ ، تبیین
الحقائق ٧٠، ٦٩/١ وفيها أن ازالة النجاسة بالماء
المائع الطاهر قول أبى حنيفة وأبى يوسف خلافا لمحمد
وزفر والشافعى .
- قلت الأول رواية عن أحمد ، والثانى هو مذهب جماهير
السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم ، وبه قال مالك
وأحمد وإسحاق . انظر : المغنى ٩/١ ، المبدع ٢٣٥/١ ،
الانصاف ٣٠٩/١ ، بداية المجتهد ٦٠/١ ، مسالك الدلالة
ص ٩ ، الكافى ١٢٨/١ ، المجموع ١٤٣، ١٤١/١ .
- (٧) شرح السنة ٥٦/٢ ، ونسبه فى المجموع ١٤١/١ الى محمد
ابن عبد الرحمن بن أبى لیلی كذلك .

وحمل مالك الطهور على مايتكرر به التطهر كالشكور ممن
يتكرر منه الشكر ، والصبور الذى يتكرر منه الصبر ، فجوز
(١)
الوضوء بالماء المستعمل .

الفائدة الرابعة : أنه يدل على أن جميع أنواع حيوان
البحر اذا مات حل لأنه قال : "الحل ميتته" .
(٢)

الفائدة الخامسة : أنه يدل على أن ميتته حلال سواء
كانت طافية قد ماتت أو صيدت ، وسواء ماتت فى البر أو فى
البحر . وقد يستثنى القائلون بذلك الضفدع ، فان النبى صلى
(٣) (٤) (٥) (٦) (٧)
الله عليه وسلم : "نهى عن قتل الضفدع" .

-
- (١) المنتقى ٥٥/١ .
(٢) المعالم ٨٣/١ ، شرح السنة ٥٧/٢ .
(٣) فى جميع النسخ : "أكل" والتصويب من المعالم ٨٤/١
ومصادر تخريج الحديث .
(٤) الحديث أخرجه أحمد ٤٥٣/٣ ، وأبو داود ك/الادب ح ٥٢٦٩ ،
والنسائى ك/الميد ٢١٠/٧ ، والحاكم ك/الطب ٤١١/٤ وقال
صحيح الاسناد وواقفه الذهبى ، وذكره اللبائى فى صحيح
الجامع الصغير ٦٨/٦ وصححه شعيب الارناؤوط فى تخريج
الطب النبوى لابن القيم ص ١٥٥ .
(٥) المعالم ٨٤،٨٣/١ وهو قول أبى بكر وأبى أيوب الانصارى
وعطاء ومكحول والنخعى ومالك والشافعى وأبى ثور وأحمد
الا أنه استثنى الضفدع والتمساح ، واستثنى الشافعى
الضفدع والسرطان . انظر : المعالم ٣٢٥،٣٢٤/٥ ،
المنتقى ١٢٨/٣ ، عون المعبود ١٥٤/١ ، تحفة الاحوذى
٢٢٦/١ ، المجموع ١٣٢/١ .
(٦) وذهب بعضهم الى أن ماكان له فى البر مثل ونظير مما
لايؤكل لحمه كالانسان المائى والكلب والخنزير فانه
محرم ، وماله مثل فى البر يؤكل ، فانه مأكول ، كذا
فى المعالم ٨٤،٨٣/١ ، وتحفة الاحوذى ٢٢٦/١ . وقال
أصحاب الراى ماسوى السمك فخبث ، والميت الطافى من
السمك يكره أكله ، وقد روى كراهة ذلك ابن أبى شيبه
وعبد الرزاق عن جابر وعلى وابن عباس وابن المسيب
والنخعى وطاوس والزهرى كما فى شرح مسند أبى حنيفة
للملا على القارى ص ٢٩٨ ، وانظر : موطأ محمد بن الحسن
ص ٢٢١ ، المسوى شرح الموطأ ٣٤٠/٢ ، عون المعبود
١٥٤/١ ، تحفة الاحوذى ٢٢٦،٢٢٧/١ ، المعالم ٣٢٥/٥ ،
واحتجوا بحديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا : "ماجزر عنه
الماء فكل" أخرجه أبو حنيفة فى مسنده كما فى شرحه
للملا على القارى ص ٢٩٨ - أى ماألقاه البحر - وهو عند
أبى داود ك/الاطعمة ح ٣٨١٥ وتمامه : "... ومات فيه =

الفائدة السادسة : [أنه] يدل على زيادة الجواب عن

السؤال ، فانه سأل عن الماء فأجاب عنه وعن حل ميته .

(١)

كل ذلك أشار اليه الخطابي وغيره .

غريبه :

قوله : "الضفدع" ، قال الجوهري هو بكسر الضاد

والدال على مثال خنصر ، قال وناس يفتحون الدال وأنكره

(٢)

الخليل .

(٣)

وقد قال الله تعالى : {أحل لكم صيد البحر وطعامه} .

(٤)

(١٨٢) وعن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : "مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير

وتحليلها التسليم" .

قال الترمذي : هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسنه ،

= وطفًا فلا تأكلوه" ، وأعله بالوقف قال كذا رواه الثوري
وأيوب وحماد عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً ، قال وقد
استند من وجه آخر ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير
عن جابر مرفوعاً . وقال في تهذيب السنن ٣٢٦، ٣٢٤/١
انفرد برفعه يحيى بن أبي سليم وهو مع سوء حفظه فهو
مخالف للثقات وانفرد عنهم ومثل هذا لا يحتج به أهل
الحديث .

(٧) والراجح قول الجمهور بحل جميع حيوانات البحر لعموم

قوله تعالى : {أحل لكم صيد البحر وطعامه} (سورة

المائدة : ٩٦) وعموم الحديث : "... الحل ميته" إلا

ما استثناه الشارع كالضفدع لصحة الحديث في ذلك ،

والله تعالى أعلم .

(١) المعالم ٨٢، ٨١/١ ، وانظر : المجموع ١٣٢/١ ، العارضة

٨٩/١ .

(٢) الصحاح ١٢٥٠/٣ وانظر : معجم مقاييس اللغة ٤٠٢/٣ ،

مختار الصحاح ص ٣٨٢ ، وفي القاموس المحيط ٥٦/٣ أربع

لغات قال : كزبرج وجعفر وجندب ودرهم ، وهذا أقل أو

مردود .

(٣) سورة المائدة : ٩٦

(٤) انظر التعليق على ح (٣) المتقدم .

(١)

قال : وفيه عن جابر وأبى سعيد .

(١٨٣) وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سئل رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من الدواب

والسباع ؟ فقال : " إذا كان الماء قلتين لم يحمل

(٢)

الخبث " .

(١) الترمذى ح ٣ وقال : وعبد الله بن محمد بن عقيل هو

صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، قال

وسمعت البخارى يقول : وهو مقارب الحديث ، وكان أحمد

واسحاق والحميدى يحتجون به . اهـ وقال أحمد شاكراً فى

التعليق عليه ٩/١ هـ ٧ وهو ثقة لاجبة لمن تكلم فيه بل

هو أوثق ممن تكلم فيه كما قال ابن عبد البر (يريد

بذلك تصحيحه) ، وقال صححه ابن السكن والحاكم (١/١٣٢

وقال على شرط مسلم ، ووافقه الذهبى) ونقل فى التلخيص

٢١٦/١ تفرد به عن البزار وأبى نعيم ، وتليينه عن

العقلى وابن حبان ، وحكى عن العقلى أنه أجود اسناداً

قلت وحسنه فى تخريج المشكاة ١٠٢/١ هـ ٤ ، لكن عبد

الله بن محمد بن عقيل صدوق فى حديثه لين كما فى

التقريب ص ٣٢١ ، فالحديث فيه لين لكنه يتقوى بحديث

جابر وحديث أبى سعيد اللذين أشار إليهما الترمذى .

فالاول أخرجه أحمد ٣/٣٤٠ ولفظه : "مفتاح الجنة الصلاة

ومفتاح الصلاة الطهور" قال فى تخريج المشكاة ١٩٧/١

هـ ١ : سنده ضعيف فيه سليمان بن قرم عن أبى يحيى

القتات وهما ضعيفان لسوء حفظهما ، وقال ابن حجر فى

الاول سىء الحفظ يتشيع وفى الثانى لين الحديث كما فى

التقريب ص ٢٥٣ ، ٦٨٤ .

وحديث أبى سعيد أخرجه ابن ماجه ح ٢٧٦ قال فى تخريج

المشكاة ١٠٣/١ هـ ١ اسناده فيه أبو سفيان طريف السعدى

وهو ضعيف ، وكذا قال فى التقريب ص ٢٨٢ ، فالحديث

بمجموع هذه الطرق والشواهد حسن ان شاء الله تعالى .

(٢) لم يعزه المصنف ، وهو عند أحمد رقم ٤٦٠٥ كما فى

تخريج المسند وصرح اسناده أحمد شاكراً ، وأخرجه

الترمذى ح ٦٧ وسكت عنه ، وصححه أحمد شاكراً فى التعليق

عليه ٩٨/١ .

قلت فيه محمد بن اسحاق بن محمد بن جعفر بن الزبير ،

وابن اسحاق صدوق مدلس كما سبق وقد عنعنه . لكن تابعه

الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير ح ٦٣ قال

وهذا لفظ ابن العلاء ، وقال عثمان بن أبى شيبه والحسن

ابن على : عن محمد بن عباد بن جعفر وهو الصواب .

قلت الوليد بن كثير هو المخزومى كما فى الطحاوى ١٥/١

أبو محمد المدنى ثم الكوفى صدوق روى برأى الخوارج

كما فى التقريب ص ٥٨٣ ، وصححه ابن خزيمة ح ٩٢ ، وابن

حبان كما فى الموارد ح ١١٧ ، ١١٨ ، والدارقطنى ١٧/١ ، =

(١)

(١٨٣) وروى من طريق آخر : "ليس يحمل الخبث" .

(٢)

(١٨٤) وقد روى الشافعى هذا الحديث عن مسلم بن خالد عن ابن

(٣)

جريح ، باسناد لم يحضره ، هذا الحديث وزاد : وقال

فيه : بقلال هجر . وقال ابن جريح : رأيت قلال هجر ،

(٤)

والقلة تسع قربتين أو قربتين وشيئا .

= وابن الجوزى فى التحقيق ١٠/١ ، وابن منده كما فى تحفة المحتاج ١٤٢/١ ، وابن قتيبة فى مختلف الحديث ص ٢٢٨ ، والطبرى فى تهذيب الآثار ٢٢٧/٢ ، وأخرجه أحمد ح ٤٧٥٣ كما فى تخريج المسند من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن المنذر بلفظ : "... لم ينجسه شيء" وصححه أحمد شاكر ، ومن هذا الطريق رواه ابن ماجه ح ٥١٨ ، ورواه أبو داود ح ٦٥ من طريق حماد بن زيد بلفظ "فانه لا ينجس" ، وقال حماد بن زيد وقفه على عاصم ، وقد صححه ابن حبان ح ١٢٣٧ وجود ابن معين طريق حماد بن سلمة كما فى المختصر ٥٨/١ وصححه الحاكم كما صحح الطرق السابقة ١٣٢/١-١٣٤ .

قلت فالحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد حسن كما قال فى المجموع ١٦٠/١ ، وفى الفتاوى الكبرى ٦/١ ونقله ابن تيمية عن أكثر أهل العلم بالحديث ، أو صحيح كما فى تهذيب السنن ٥٩/١ ، والتعليق على الترمذى ٩٨/١-٩٩ والارواء ٦٠/١ ، فهو على الأقل حسن والله تعالى أعلم . هذه رواية البغوى ح ٢٨٢ عن ابن عمر من طريق ابن اسحاق هو مسلم بن خالد المخزومى مولاهم المكى ، أبو خالد ، المعروف بالزنجى ، فقيه صدوق كثير الأوهام ، مات سنة تسع وسبعين ، أو بعدها ، أى بعد المائة ، أخرج له أبو داود وابن ماجه كما فى التقريب ص ٥٢٩ .

وانظر : طبقات خليفة ص ٢٨٤ ، الثقات ٤٤٨/٧ ، الجرح والتعديل ١٨٣/٨ ، تاريخ ابن معين ٥٦١/٢ ، الكاشف ١٢٣/٣ ، الخلاصة ص ٣٧٥ ، التهذيب ١٢٨/١ .

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الأموى ، مولاهم ، المكى ، ثقة محدث فقيه فاضل ، كان يدلس ويرسل ، أول مكي رتب الأحاديث ترتيبا موضوعيا ، مات سنة خمسين أو بعدها - أى بعد المائة - أخرج له الجماعة .

انظر : التقريب ص ٣٦٣ ، التهذيب ٤٠٢/٦ ، طبقات خليفة ص ٢٨٣ ، تاريخ ابن معين ٣٧١/٢ ، تاريخ الثقات ص ٣١٠ ، طبقات ابن سعد ٤٩٢/٥ ، الثقات ٩٣/٧ ، الجرح والتعديل ٣٥٦/٥ ، الميزان ٦٥٩/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٦٩/١ .

(٤) الأم ٤/١ ، ورواه الدارقطنى ٢٤/١ ، والبيهقى ١٦٣/١ كلاهما عن ابن جريح عن محمد بن يحيى عن يحيى بن عقيل عن يحيى بن يعمر مرفوعا وفيه ذكر محمد بن يحيى عن يحيى بن عقيل أنها قلال هجر ، قال محمد : رأيتها فأظن كل قلة تأخذ قربتين . قال فى التلخيص ١٩٠/١ يحيى ابن محمد مجهول ، ويحيى بن يعمر تابعى فالحديث مرسل =

(١)

والقلة معروفة في الحجاز وسميت قلة لأنها ثقل أى ترفع

وقدر الشافعي القلتين بخمس قرب ، وقدر أصحابه القربة

(٢)

بمائة رطل .

= كذلك والتقيد بقلال هجر ليس في الحديث المرفوع الا من حديث ابن عمر وفي اسناده المغيرة بن سقلاب الجزري الحراني أبو بشر منكر الحديث كما قال ابن عدي في الكامل ٢٣٥٧/٦ ، ٢٣٥٨ ، ونقل عن ابن أبي جعفر بن نفيل أنه غير مؤتمن على الحديث ، ثم قال وعامة مايرويه لايتابع عليه . اهـ وقال ابن حبان في المجروحين ٨/٣ يروى عن الضعفاء والمجاهيل فغلب على حديثه المناكير والأوهام فاستحق الترك . اهـ وقال أبو حاتم صالح الحديث ، وقال أبو زرعة ليس به بأس كما في الجرح والتعديل ٢٢٤/٢ ، ونقل في لسان الميزان ٧٨/٦ تضعيف الدارقطني له ، وحكم في التلخيص ١٩/١ بضعف الحديث . قلت ورجح أصحاب الشافعي - منهم البيهقي والنووي - وكذا ابن تيمية أنها قلال هجر بالحديث الذي في المحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سدره المنتهى : "واذا ورقها مثل آذان الفيلة ، وإذا نبقها مثل قلال هجر" (أخرجه البخاري ك/فضائل الأنصار ٢٤٨/٤ ، ٢٤٩ ومسلم ك/الايمان ح ١٦٢ ، ٢٥٩ ، الا أنه قال : "واذا شمرها كالقلال") كما في التلخيص ١٩/١ ، والمجموع ١٦٣/١ ، والفتاوى الكبرى ٧/١ ، زاد ابن تيمية : "وهي قلال معروفة الصفة والمقدار ، فان التمثيل لا يكون بمختلف متفاوت وهذا مما يبطل كون المراد قلة الجبل لأن قلال الجبال فيها الكبار والصغار ، وفيها المرتفع كشيرا وفيها ما هو دون ذلك وليس في الوجود ماء يصل الى قلال الجبل الا ماء الطوفان فجعل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على مثل هذا يشبه الاستهزاء بكلامه . اهـ شرح السنة ٥٩/٢ عن أبي عبيد ، وأصله في غريبه ٣٣٨/١ قال وهي الحباب العظام (وهي جمع حب بضم الحاء أي الخابية كما في الصحاح ١٠٥/١) ونقل عن بعضهم أنها القلة العظيمة ، وقد تكون بالشام ، وعن آخرين أنها الجرة . وقال في المعالم ٥٧/١ هي الجرة الكبيرة التي يقلها القوي من الرجال . ونقل في تهذيب السنن ٦٠/١ عن يحيى بن آدم ووكيع وابن اسحاق ومجاهد أنها الجرة ورواه الدارقطني ٤٢/١ عن عاصم بن المنذر أنها الجوابى العظام بسند صحيح كما في التلخيص ٢٠/١ ، وقال ابن تيمية هي الجرة الكبيرة كالحب ... وتحديد القلتين انما هو بالتقريب على أصوب القولين كما في الفتاوى الكبرى ١١، ١٠، ٦/١ .

(٢) كلام الشافعي في الام ٥/١ ، وانظر المعالم ٥٧/١ ، وشرح السنة والمجموع ١٦٨/١ وفيه بالرطل البغدادي . قال ابن تيمية في الفتاوى الكبرى ١٠/١ وذلك أكثر ما فيه في القلتين على الصحيح . وفي رواية عن أحمد : أربع قرب كما في المغنى ٢٣/١ ، وفي رواية أخرى عنه : خمس قرب الى ست كما في مسائله لابن هانئ ٤/١ .

فاذا بلغ الماء هذا المقدار لم ينجسه شيء ، الا ماغير
لونه أو طعمه أو ريحه من النجاسة ، ولم يذكر الترمذى لونه
وهو مذهب الشافعى وأحمد وإسحاق وأبى عبيد وأبى ثور وجماعة
(١)

من أصحاب الحديث .

(٢) وقد ر بعض أصحاب الرأى [الماء] الكثير بعشرة أذرع ،
(٣)
وقدره بعضهم بأن يكون غديرا بحيث اذا حرك أحد طرفيه
(٤)
لايتحرك الآخر ، ولم يذكر لذلك أصلا شرعيا .

وذهب الحسن وعطاء والنخعى والزهرى الى أن الماء
لاينجسه شيء الا ماغير طعمه أو لونه أو ريحه من النجاسات
(٥)
سواء كان قليلا أو كثيرا تمسكا بما روى :

(١) الترمذى ٩٩،٩٨/١ ، المعالم ٥٨/١ ، شرح السنة ٥٩/٢ ،
المجموع ١٦١/١ وقول أحمد هنا فى ظاهر مذهبه كما فى
المغنى ٢٥،٢٣/١ ، المبدع ٥٤-٥٢/١ ، كشاف القناع ٤٠/١
وهى رواية عن مالك كما فى الاستذكار ٢٠٣/١ ، وبداية
المجتهد ١٧/١ ، والفواكه الدوانى ١٤٥/١ .

(٢) هذه الزيادة من مقتضى السياق ومن المراجع الآتية .
(٣) شرح السنة ٥٩/٢ ، وهو قول أبى سليمان الجوزجاني وابن
المبارك ورجع عنه ابن المبارك الى خمسة عشر - أى طولاً
وعرضاً - وقدر محمد بن الحسن بمسجده وكان ثمان فى
ثمان ، وبه أخذ محمد بن سلمة ، وقيل كان عشرا فى عشر
كذا فى بدائع الصنائع ٢٤١/١ ، والأذراع هنا هو ذراع
الكرباس وهو دون ذراع المساحة كما فى الهداية وشرح
فتح القدير والكفاية ٧١،٧٠/١ .

(٤) شرح السنة ٦٠/٢ وبه قال أصحاب الرأى كما فى الموطأ
برواية محمد بن الحسن ٤٣،٤٢/١ ، بدائع الصنائع
٢٤٠،٢٣٩/١ ، الهداية ٧٠/١ .

(٥) شرح السنة ٦٠/٢ وهو المشهور عن مالك ومذهب أهل
المدينة والظاهرية ورواية عن أحمد كما فى الاستذكار
٢٠٤،٢٠٣/١ ، بداية المجتهد ١٧/١ ، المحلى ١٧٥/١ ،
المغنى ٢٣/١ .

واحتجوا بحديث أبى سعيد الآتى برقم (١٨٥) وهو صحيح
كما سيأتى ، الا أنهم قالوا قد روى بزيادة فى آخره
وهى : "الا ماغلب عليه فغير طعمه أو لونه أو ريحه"
وقالوا وهذا اجماع فى الماء المتغير بالنجاسة كما فى
التمهيد ٣٣٢/١ .

(١٨٥) أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : "قيل يا رسول

الله أنتوضأ من بئر بضاعة وهى بئر يلقي فيها الحيض

ولحوم الكلاب والنتن ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : ان الماء طهور لا ينجسه شيء " .

قال الترمذى هذا حديث حسن ، وقد روى عن أبى سعيد من

(١) (٢)

عدة وجوه ، قال وفى الباب عن ابن عباس وعائشة .

= والحديث بهذه الزيادة أخرجه الدارقطنى ٢٩،٢٨/١ من طرق مرفوعا ومرسلا وموقوفا وقال فى العلل لا يثبت وصح أبو حاتم ٤٤/١ إرساله ، كذا فى التلخيص ١٥/١ ، وضعفه البيهقى ٢٦٠،٢٥٩/١ وقال فى التحقيق ١٥،١٤/١ لا يصح وتابعه فى التنقيح ، وقال فى الأم ١٣/١ : وأهل الحديث لا يثبتونه ، وقال النووى (كما فى المجموع ١٥٩/١) اتفق المحدثون على تضعيفه كذا فى التلخيص ١٥/١ ، واستدلوا أيضا بحديث أبى هريرة وأنس فى صب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذنوب على بول الأعرابى فى المسجد كما فى التمهيد ٣٣٠/١ وقال ابن عبد البر هو أصح حديث يروى فى الماء ، وحديث أبى هريرة أخرجه البخارى ك/الوضوء ٦١/١ وحديث أنس متفق عليه : البخارى ٦٢/١ ، ومسلم ك/الطهارة ح ٢٨٤ ، ٩٨-١٠٠ .

(١) الترمذى ح ٦٦ وقال أيضا وجوده أبو أسامة ولم يرو أحد هذا الحديث أحسن مما روى أبو أسامة . ورواه أبو داود ح ٦٦ من طريق أبى أسامة ، قال فى الارواء ٤٥/١ رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبيد الله بن عبد الله بن رافع وهو مجهول الحال لم يوثقه غير ابن حبان (كما فى الثقات ٧٠/٥) وقال الحافظ مستور (كما فى التقريب ص ٣٧٢ ذكره باسم عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع قال ويقال ابن عبد الله) .

قلت رواية عبيد الله بن عبد الرحمن عند أبى داود ح ٦٧ وذكر البخارى فى التاريخ الكبير ٣٨٩/٥ الاختلاف على اسمه من خمسة أوجه .

والحديث صححه أحمد وابن معين وابن حزم كما فى المغنى ٢٦/١ ، والمحلى ٢٠٣/١ ، والتلخيص ١٢-١٤/١ ، وصححه فى المجموع ١٣١/١ ، وفى شرح السنة ٦٢/١ ، وفى الفتاوى الكبرى ٨/١ ، وفى التعليق على المحلى ٢٠٤/١ ، وفى الارواء ٤٥/١ .

قلت رواية ابن حزم عن سهل بن سعد الساعدى من طريق عبد الصمد بن أبى سكينه قال وهو ثقة ، وقال ابن عبد البر وغير واحد انه مجهول ، وقد تفرد عنه محمد بن وضاح كما فى التلخيص ١٣/١ ورواه البيهقى ٢٥٩/١ عن سهل بمعناه وقال اسناد حسن موصول ، وتعقبه ابن التركمانى فى الذيل بأن سنده مضطرب .

وقال الشافعى : وما قلت من أنه اذا تغير طعم الماء
(١) (٢)
[أو] ريحه [أو] لونه كان نجسا يروى عن النبى صلى الله
عليه وسلم ومن وجه لا يثبتته أهل الحديث ، قلت وهو قول عامة
(٣)
أهل العلم لأعلم منهم فيه خلافا .

قال البيهقى : والوجه الذى أشار اليه هو :
(٤)
(١٨٦) حديث أبى أمامة الباهلى رضى الله عنه قال : "قال

= قلت فى اسناده حاتم بن اسماعيل وهو صحيح الكتاب صدوق
يهم كما فى التقريب ص ١٤٤ ، وله شاهد عن ابن عباس
بلفظ : "الماء لا ينجسه شيء" دون قصة البئر ، رواه
أحمد وصححه ابن خزيمة (ح ٩١) وقال فى التعليق عليه
اسناده صحيح) ، وابن حبان (كما فى الموارد ح ١١٦)
ورواه أصحاب السنن بلفظ : "الماء لا ينجس" (أبو داود
ح ٦٨ والترمذى ح ٦٥ وقال حديث حسن صحيح) ، قال وقال
الحازمى لا يعرف مجودا الا من حديث سماك بن حرب عن
عكرمة وسماك مختلف فيه وقد احتج به مسلم ، كذا فى
التخفيض ١٤/١ ، والحديث صححه الطبرى فى تهذيب الآثار
٢٠٣/٢ ، والحاكم ١٥٩/١ ، ووافقه الذهبى ، وقال فى
الفتح ٣٠٠/١ وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن
عكرمة لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة
وهو لا يحمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم .
قلت فالحديث بمجموع الطرق والشواهد صحيح ان شاء الله
تعالى .

(٢) والراجع القول الأول لحديث القلتين وقد ثبت أنه صحيح
أو حسن ، وحديث بئر بضاعة عام مخصوص خص منه المتغير
بنجاسة فأنه نجس بالاجماع ، وخص منه أيضا مادون
القلتين اذا لاقتنه نجاسة كما فى المجموع ١٣٤/١ ،
والاجماع المذكور جاء فى التمهيد ٣٣٢/١ ، وابن المنذر
ص ٣٣ ، والمراتب ص ١٧ ، والافصاح ٥٨/١ ، وابن حبان فى
صحيحه ٣٩٤/٢ ، والام ١٣/١ ، وتهذيب الآثار ٢١٦/٢ ،
ومجموع الفتاوى ٣٠/٢١ ، وانظر ترجيح ذلك فى المعالم
٧٣/١ ، وتهذيب السنن ٦١/١ .

(١)، (٢) هذه الزيادة من مقتضى السياق ومن الام ١٣/١ .
(٣) الام ١٣/١ ، وانظر مراجع الاجماع التى سبق ذكرها فى
القول الراجع قبل قليل .

(٤) هو صدى ، بالتصغير ، ابن عجلان ، أبو أمامة الباهلى ،
صحابى مشهور معروف بكنيته ، أكثر حديثه فى الشاميين
سكن مصر ثم الشام وكان من بقايا الصحابة بحمص ، وهو
آخر من توفى بالشام ، مات سنة ست وثمانين رضى الله
عنه ، وأخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٤٦ ، تاريخ الصحابة ص ١٣٧ ،
الاستيعاب ١٣١/١١ ، أسد الغابة ١٦/٦ ، التجريد ٢٦٤/١
١٤٨/٢ ، الكاشف ٢٦/٢ ، الامابة ١٣٣/٥ ، التقريب ص ٢٧٦
التهذيب ٤٢٠/٤ ، تهذيب تاريخ دمشق ٤١٩/٦-٤٢٤ ، سير
أعلام النبلاء ٣٥٩/٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : الماء لا ينجسه شيء الا
(١)
ما غلب عليه طعمه أو ريحه .

ورواه منه طريق آخر فزاد فيه : "أو لونه" . ذكره
(٢)
البيهقي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم .

غريبه :

(٣)
قوله : "بضاعة" ، قال الجوهرى : تكسر باؤها وتضم .
وقوله : "يلقى فيها الحيف" جمع حيفه بكسر الحاء وهى
(٤)
الخرقة التى تحتشى بها المرأة .
قال البغوى : هذا الحديث غير مخالف لحديث ابن عمر ،

-
- (١) البيهقي ٢٥٩/١ وهو عند ابن ماجه ح ٥٢١ ، والدارقطني ٢٩٠٢٨/١ وقال لم يرفعه غير رشدين بن سعد وليس بالقوى والصواب من قول راشد بن سعد ، ورواه مرسلًا كذلك ، وقال فى مصباح الزجاجة رشدين ضعيف وقد اختلف عليه مع ضعفه ، واتفقوا على ضعفه وزاد النسائي فقال متروك كما فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٨٤/١ ، والضعفاء والمتروكين للذهبي ص ١٠٢ ، وجاء فى التلخيص ص ١٥ : أنه متروك ، لكن ضعفه فى التقريب ص ٢٠٩ .
- (٢) رواه البيهقي أيضا ٢٦٠٠٥٩/١ من طريق عطية بن بقية بن الوليد عن أبيه عن شور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي امامة مرفوعا : ان الماء طاهر الا أن يتغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه ، ورواه من طريق أبي أمية يعنى محمد بن ابراهيم عن حفص بن عمر عن شور ابن يزيد عن راشد عن أبي امامة مرفوعا بلفظ : "الماء لا ينجس الا ما غير ريحه أو طعمه" ورواه مرسلًا وموقوفًا على ابن عون وراشد بن سعد ، وقال والحديث غير قوى الا أنا لانعلم فى نجاسة الماء اذا تغير بالنجاسة خلافا والله أعلم . وقد سبق تخريجه مجملًا وأن الحديث بهذه الزيادة التى وردت بصيغة الاستثناء ضعيف باتفاق المحدثين والا فالحديث بدون هذه الزيادة صحيح كما فى تخريج ح ١٨٣ ، والله تعالى أعلم .
- (٣) الصحاح ١١٨٧/٣ ، وقال فى النهاية ١٣٤/١ : والمحفوظ بالضم ، وحكى بعضهم بالمصاد المهملة .
- (٤) سبق ذلك فى غريب ح ١٥٥ .

فان ماء بثر بضاعة كان أكثر من قلتين ، بل كان كثيرا بحيث لا يغيره وقوع هذه الاشياء فيه .

وحكى عن قتيبة بن سعيد أنه قال سألت فيم بثر بضاعة عن عمقها وعن أكثر ما يكون الماء فيها ، قال الى العانة ، قلت فاذا نقص قال دون العورة .

وقال أبو داود مددت ردائى عليها فاذا عرضها ستة أذرع ورأيت فيها ماء متغير اللون .
(١)
هذا الذى ذكره البغوى .

وعن هذا الاشكال جواب آخر وهو قوله عليه السلام :
"الماء لا ينجسه شيء" مطلق ، ومارواه ابن عمر مقيد بالقلتين
(٢)
فيحمل عليه ، فان الحكم واحد .

وأما المشمس فانه روى :

(١٨٧) عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : "لا تغتسلوا

بالماء المشمس فانه يورث البرص" .

(٣)

ذكره البيهقى ورواه عن عمر من عدة طرق .

(١) شرح السنة ٦٢/٢ ، وكلام قتيبة وأبى داود فى سنن أبى داود ذكره عقيب ح ٦٧ عن أبى سعيد الخدرى .

(٢) فى تهذيب الآثار للطبرى ٢٢٧/٢ أن الأول مجمل والثانى مفسر مبين ، وفى المجموع ١٣٤/١ ، وتهذيب السنن ٦١/١ أن الأول عام والثانى خاص ، وفى صحيح ابن خزيمة ترجمة ب ٧٠ ، ٤٨/١ استعمل العبارتين .

(٣) البيهقى ٦/١ من طريق الشافعى (وهو فى الأم ٣/١) عن إبراهيم بن محمد عن صدقة بن عبد الله عن أبى الزبير عن جابر ، وسكت عنه ، وتعقبه ابن التركمانى بأن إبراهيم هذا هو ابن أبى يحيى الأسلمى مختلف فى عدالته قلت قال فى التقريب ص ٩٣ : متروك ، وفيه أيضا صدقة ابن عبد الله وهو السمين الدمشقى ضعيف ، كما فى التقريب ص ٢٧٥ ، ورواه هو والدارقطنى ٣٩/١ من طريق اسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن حسان بن أضر . وصفوان هو السكسكى أبو عمرو الحمصى ثقة ، والراوى عنه اسماعيل بن عياش هو الحمصى صدوق فى روايته عن أهل بلده كما فى التقريب ص ٢٧٧ ، ١٠٩ ، ورواية اسماعيل هنا عن أهل بلده ، وحسنه المنذرى وغيره كما فى تنزيه =

فأما ما روى :

(١٨٨) عن عائشة رضى الله عنها [قالت دخل علي النبي صلى

الله عليه وسلم وقد سخنت ماء في الشمس فقال : لا تفعل

(١) (٢)

ياحميراء] ، فانه يورث البرص" .

= الشريعة ٦٩/٢ ، وقال في الدراية ٥٥/١ في الاسناد الأول ضعيف ، وفي الثاني أنه أصلح من الأول . وكلام ابن حجر يشعر بضعف الاسناد الثاني أيضا ، والحق أن الاسناد الأول ضعيف جدا . وقال في الارواء ٥٤/١ في الاسناد الثاني وعلته حسان بن أزهر السكسكى لم يوثقه سوى ابن حبان وهو معروف بالتساهل . قلت لم أجده في الثقات وانما قال ذلك ابن حجر في التلخيص ٢٣/١ ، وذكر في الارواء ٥٣/١ أن ترجمة حسان في ٢٥/١ من الثقات ، فلعله سقط من الكتاب المطبوع المتداول .

(١) في جميع النسخ : "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

ياحميراء لا تفعل هذا ... والتصويب من الدارقطنى .

(٢) الدارقطنى ٣٨/١ من طريق خالد بن اسماعيل المخزومى عن

هشام عن عروة وقال غريب جدا خالد بن اسماعيل مترك .

وقال ابن عدى ٩١٢/٣ يضع الحديث ، وقال في المجروحين

٢٨١/١ لا يحتج به بحال ، وقال ابن الجوزى في الضعفاء

والمترولين ٢٤٤/١ قال الأزدي كذاب ، وقال في اللسان

٣٧٢/١ : له أباطيل ... ونقل عن الحاكم والنقاش أن

ابن السكن قال منكر الحديث .

قلت تابعه الهيثم بن عدى كما في الموضوعات ٧٩/٢ ،

وقال في الضعفاء والمترولين ١٧٩/٣ كذبه ابن معين

وأبو داود ، وقال النسائي والرازي والأزدي مترك

الحديث ، وقال السعدى ساقط ، وقال ابن المدينى

لأرضاه في شيء ، وقال ابن حبان لا يحتج به بحال .

قلت : وتابعه أيضا وهب بن وهب كما في الموضوعات

٨٠، ٧٩/٢ وقال من رؤساء الكذابين ، وقال في الكامل

٩١٢/٣ هو شر .

قلت وتابعه أيضا عمرو بن محمد الأعسم عن فليح عن

الزهري عن عروة عند الدارقطنى ٣٨/١ ، وقال الأعسم

منكر الحديث ولم يرو عن فليح غيره ولا يصح عن الزهري ،

وقال في رواية الخطيب البغدادي ٢٠٤/١٢ كان ضعيفا

كثير الوهم ، وقال في المجروحين ٧٤/٢ لا يحتج به بحال

وقال في اللسان ٣٧٥/٤ وقال الحاكم والنقاش روى

أحاديث موضوعة . هذه أربع طرق والطريق الخامس عند

الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن مروان السدي أجمعوا

على ضعفه كما في المجمع ٢١٤/١ وقال في الضعفاء

والمترولين لابن الجوزى ٩٨/٣ قال النسائي وأبو حاتم

والأزدي مترك ، وقال إبراهيم كذاب ، وقال ابن حبان

لا يحتج به بحال ... وقال في التقريب ص ٥٠٦ متهم

بالكذب . وهناك طريق سادس عن أنس كما في الموضوعات

٨٠، ٧٩/٢ وقال فيه سوادة وهو مجهول . وقال العقيلي

= ١٧٦/٢ مجهول بالنقل حديثه غير محفوظ ، وقال في

(١) (٢)

فانه لا يثبت البتة .

حديث فى فضل ظهور المرأة :

(٣)

(١٨٩) وعن رجل من بنى غفار قال : "نهى رسول الله صلى الله

عليه وسلم عن فضل ظهور المرأة " .

(٤)

أخرجه الترمذى .

= المغنى ٢٨٩/١ هو ابن اسماعيل مجهول وخبره كذب فى الماء الشمس ، وقال فى الدراية ٥٥/١ اسناده واه جدا وقد حكم على الحديث بالوضع جماعة منهم ابن الجوزى فى الموضوعات ٨٠،٧٩/٢ ، وابن القيم فى المنار المنيف ح ٨٨ وابن عبد الهادى فى "رسالة لطيفة" ص ٢٠ ، والسيوطى فى اللآلىء المصنوعة ٥/٢ ، والشوكانى فى الفوائد المجموعة ص ٨ ، وابن الملتن فى تحفة المحتاج ١٤١/١ ، واللبانى فى الارواء ٥٠/١ .

(١) كذا قال البيهقى فى معرفة السنن والآثار ص ٦٥ ، كما

فى الارواء ح ١٨ ، وقال فى السنن الكبرى ٧/١ وهذا لا يصح

(٢) قال فى المجموع ١٣٦/١ مذهب الائمة الأربعة وداود

والجمهور أنه لا كراهة فى الماء الشمس للطهارة ، قال

وهو المختار ، وانظر : الأم ٣/١ ، المغنى ١٧/١ ،

المبدع ٣٧/١ ، بلغة السالك ١٦/١ ، الشرح الصغير مع

حاشية الصاوى ٦١،٥٩/١ ، الدر المختار وحاشيته رد

المختار ١٨٠/١ ، المحلى ٢٩٦/١ .

(٣) هو الحكم بن عمرو الغفارى كما جاء مصرحا به فى ح ١٩٠

الآتى . ويقال له الحكم بن الأقرع ولى لزياد بن أبيه

البصرة ثم خراسان ومات بمرور سنة خمسين وقيل قبل ذلك

رضى الله عنه ، أخرج له الجماعة الا مسلم .

انظر : طبقات خليفة ص ٣٢، ١٧٥، ٣٢١ ، تاريخ الصحابة

ص ٧٤ ، الاستيعاب ٤٢/٣ ، أسد الغابة ٤٠/٢ ، التجريد

١٣٦/١ ، الكاشف ١٨٣/١ ، الاصابة ٢٧٣/٢ ، التقريب ص ١٧٥

التهذيب ٤٣٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤٧٤/٢ .

(٤) الترمذى ح ٦٣ وقال : وفى الباب عن عبد الله بن سرجس .

قلت فيه أبو حاجب واسمه سودة بن عاصم صدوق كما فى

التقريب ص ٢٥٩ لكن قال فى تهذيب السنن ٨١،٨٠/١ قال

الترمذى فى كتاب العلل سألت البخارى عن هذا الحديث

فقال ليس بصحيح ، قال وحديث عبد الله بن سرجس فى هذا

الباب الصحيح موقوف ومن رفعه فهو خطأ . وذكر رواية

أبى عبيد لحديث عبد الله بن سرجس من طريق عاصم بن

سليمان عنه بمعناه وهو مارجحه البخارى . اهـ وانظر

كلام البخارى عند البيهقى ١٩٢/١ فقد رواه بسنده عنه

ونقل عن الدارقطنى أنه اختلف على سودة فرواه عمران

ابن حدير وغزوان السدوسى موقوفا على الحكم ، وروى

الدارقطنى ١١٦، ١١٧/١ حديث عبد الله بن سرجس مرفوعا

وقال خالفه شعبة فرواه من طريقه موقوفا على ابن سرجس

وقال هذا موقوف صحيح وهو أولى بالصواب .

وقال : ذهب أحمد واسحاق الى كراهة استعمال ظهورها
(١)

حملا للنهي على الكراهة ولم يريا بفضل سؤرها بأسا .

(١٩٠) وروى الترمذى باسناده عن الحكم بن عمرو الغفارى

رضى الله عنه " أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن
(٢)

يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة " .

وذهب الشافعى الى أنه لا يكره ، وهو قول سفيان الثورى

(٣)

ومالك ، ووجهه :

(١) الترمذى ٩٢/١ ومجيئه عقيب ح ١٩٠ أنسب ، وهو قول عبد
الله بن سرجس والحكم بن عمرو وعمر بن الخطاب وجويرية
وأم سلمة والحسن وابن المسيب وغنيم بن قيس وقول أحمد
هنا فى المشهور عنه وقيد به بما اذا خلت به وهو مذهب
الظاهرية .

انظر : المغنى ٢١٤/١ ، المجموع ١٩٤/٢ ، تهذيب السنن
٨٢/١ ، المحلى ٢٨٣/١ .

(٢) الترمذى ح ٦٤ وزاد : " أو قال : بسؤرها " ، قال أبو
عيسى هذا حديث حسن ، وقد سبق فى تخريج ح ١٨٩ ذكر من
أعله بالوقف . وقد أخرجه سائر الخمسة وصححه ابن حبان
ح ١٢٤٩ ، وابن حزم فى المحلى ٢٨٣/١ ، والحميدى
كما فى المحرر لابن عبد الهادى ص ٩ ، واللبانى فى
الارواء ٤٣/١ وقال وقد أعله بعض الأئمة بما لا يقدح .
قلت وله شاهد عن حميد بن عبد الرحمن الحميدى قال :
لقيت رجلا صاحب النبى صلى الله عليه وسلم أربع سنين
فقال : نهى النبى صلى الله عليه وسلم أن تغتسل
المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة
وليغترفا جميعا . أخرجه أبو داود ح ٨١ والنسائى ١٣٠/١
وصححه فى المجموع ١٩٥/١ ، وقال فى الفتح ٣٠٠/١ رجاله
شقات ولم أقف لمن أعله على حجة قوية ، ودعوى البيهقى
١٩٠/١ أنه فى معنى المرسل مردودة لأن ابهام الصحابى
لا يفسر (وكذا قال فى المجموع ١٩٥/١ وابن التركمانى
١٩٠/١) وقال ابن حجر ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن
حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودى وهو ضعيف
مردودة فإنه ابن عبد الله الأودى وهو ثقة ، وقد صرح
باسم أبيه أبو داود وغيره ، وقال فى بلوغ المرام ص ٤
اسناده صحيح ، وقال ابن عبد الهادى فى المحرر ص ٩ :
صححه الحميدى .

(٣) الترمذى ٩٤/١ وهو قول ابن عباس وأحمد فى رواية
وأصحاب الراى وأكثر أهل العلم .

انظر : المغنى ٢١٤/١ ، المجموع ١٩٤/١ ، المبسوط
٦٢٠٦١/١ ، الاستذكار ٢١٣/١-٢١٥ .

(١٩١) ماروى ابن عباس قال : " اغتسل بعض أزواج النبى صلى

الله عليه وسلم فى جفنة فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ منه فقالت يارسول الله انى كنت

(١)

جنباً فقال : ان الماء لايجنب" .

(٢) (٣)

رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

حديث فى سؤر الهرة :

(٤) (٥)

(١٩٢) عن كبشة بنت [كعب] بن مالك ، وكانت تحت ابن أبى

(١) فى (ج) ص ٦٠ ، و (ز) ل ٢٩/ب : "لايخبت" .
(٢) ح ٦٥ ، وصححه أحمد شاكر فى التعليق عليه ٩٤/١ ، ورواه

سائر الخمسة وصححه ابن خزيمة ح ١٠٩ ، وابن حبان ح ١٢٣٦ والحاكم ١٥٩/١ ووافقه الذهبى وقال لايعفظ له علة ، والطبرى فى تهذيب الآثار ٢/٢٠٣ ، ٢٠٢ ، واللبانى فى الارواء ٦٤/١ وأصله فى مسلم ح ٣٢٣ بلفظ : "كان يغتسل بغسل ميمونة" ، وفى بعض رواياته الأول : "لاينجسه شيء" وأعلهما ابن حزم فى المحلى ١/٢٨٧ : الأول بأن سماك بن حرب كان يقبل التلقين ، والثانى بأن الطهرانى أخطأ فيه بيقين لأنه رواه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبى الشعثاء دون تردد ، ورواه مسلم عن اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن حاتم عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال أكبر علمى والذى يخطر على بالى أن الشعثاء ... فصح أن عمرو بن دينار شك ولم يقطع باسناده وهؤلاء أوثق من الطهرانى وأحفظ بلا شك . اهـ كلامه .

ورد عليه فى الفتح ١/٣٠٠ بأن سماك روى عنه شعبة وهو لايعمل عن مشايخه الا صحيح حديثهم ، وأما رواية مسلم فقال فيها المحفوظ ماأخرجه الشيخان "أن النبى صلى الله عليه وسلم وميمونة كانا يغتسلان من اناء واحد" .
(٣) الراجح الجمع بين أدلة النهى وأدلة الجواز لصحتها بأن تحمل الأولى على ماتساقط من الأعضاء ، والثانية على مابقى من الماء ، أو بأن يحمل النهى للاستحباب والافضل كما فى شرح مسلم ٣/٤ ، ومن ادعى نسخ أحاديث الجواز كابن حزم ١/٢٨٨ أو نسخ أحاديث النهى كالبغوى ٢/٢٨ فلا دليل له على ذلك اذ لم يثبت التاريخ والجمع ممكن ، والله تعالى أعلم .

(٤) الزيادة من مصادر تخريج الحديث الآتية .

(٥) هى كبشة بنت كعب بن مالك الأنصارية السلمية زوجة عبد

الله بن أبى قتادة وقيل ثابت بن أبى قتادة . قال ابن حبان وابن بكرا وأبو موسى وغيرهم لها صحبة ، وقال الذهبى وغيره : تابعة ، ذكرها ابن حبان فى الثقات ،

(١) قتادة أن أبا قتادة رضى الله عنه دخل فسكبت له وضوءا فجاءت هرة تشرب منه فأصغى لها الاناء حتى شربت ، قالت كبشة فرآنى أنظر اليه فقال : أتعجبين يا ابنة أخى ؟ قال قلت نعم ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات" .

(٣) أخرجه أبو داود .

- = أخرج لها الأربعة .
- (١) أنظر : طبقات ابن سعد ٤٧٨/٨ ، تاريخ الصحابة ص ٢٢١ ، الثقات ٣٤٤/٥ ، أسد الغابة ٢٤٩/٧ ، التجريد ٣٠٠/٢ ، الكاشف ٤٣٤/٣ ، التقريب ص ٤٧٢ ، التهذيب ٤٤٧/١٢ ، الإصابة ١٠٦/١٣ ، الخلاصة ص ٤٩٥ .
- (١) هو عبد الله بن أبى قتادة الأنصارى السلمى أبو إبراهيم المدنى تابعى ثقة ، مات فى آخر ولاية الوليد ابن عبد الملك سنة خمس وتسعين ، أخرج له الجماعة .
- أنظر : طبقات خليفة ص ٢٥٣ ، التاريخ الكبير ١٧٥/٥ ، الثقات ٢٠/٥ ، تاريخ الثقات ص ٢٧٢ ، الكاشف ١٠٦/٢ ، التقريب ص ٣١٨ ، التهذيب ٣٦٠/٥ ، الخلاصة ص ٢١٠ .
- (٢) هو أبو قتادة الأنصارى السلمى فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمه الحارث بن ربعى ويقال عمرو أو النعمان بن ربعى ، بكسر الراء وسكون الموحدة ، شهد أحدا ومابعدهما ولم يصح شهوده بدرا ، مات سنة أربع وخمسين على الأصح والأشهر رضى الله عنه ، أخرج له الجماعة .
- أنظر : طبقات خليفة ص ١٠٢ ، تاريخ الصحابة ص ٦٩ ، أسد الغابة ٢٥٠/٦ ، التجريد ١٩٤/٢ ، الكاشف ٣٢٥/٣ ، التقريب ص ٦٦٦ ، التهذيب ٢٠٤/١٢ ، الاستيعاب ٣٣٦/٢ ، الإصابة ٣٠٢/١١ ، الخلاصة ص ٤٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٢ .
- (٣) ٧٥ ، والترمذى ج ٩٢ وقال حسن صحيح وهو أحسن شئ فى الباب وجوده مالك (٢٣، ٢٢/١) عن اسحاق بن عبد الله بن أبى طلحة ولم يأت به أحد أتم منه ، والنسائى ١٧٨/١ ، وابن ماجه ج ٣٦٧ ، وصححه ابن خزيمة ج ١٠٤ ، وابن حبان ج ١٢٨٩ ، والحاكم ١٦٠/١ ووافقه الذهبى . ونقل البيهقى ٢٤٥/١ عن البخارى أن مالكا جوده وأن روايته أصح من رواية غيره ، وفى التلخيص ٤١/١ صححه العقيللى والدارقطنى ، وقال فى شرح السنة ٧٠/٢ حسن صحيح ، وصححه فى المجموع ٢١٥/١ وقال فى الاستذكار ٢٠٨/١ لأبأس باسناده ، وحسنه الألبانى ثم صححه بمجموع طرقه وشواهده فى تخريج المشكاة ١٥٠/١ هـ ٣ .
- =

غريبه :

(١)

قوله : "أصغى لها الاناء" ، أى : أماله .

قوله : "من الطوافين عليكم والطوافات" ، وقد روى :

(٢)

"أو الطوافات" ، وفى معناه وجهان :

أحدهما : أنه شبهها بالمماليك والخدم الذين يطوفون

فى البيت بالحوائح ، ومنه قوله تعالى : {طوافون عليكم

(٣)

بعضكم على بعض} .

الوجه الثانى : شبهها بمن يطوف على الأبواب للمسألة ،

يريد أن الأجر فى مواساتها كالأجر فى مواساة الفقراء

(٤)

الطوافين على الأبواب .

= قلت فى اسناده حميدة بنت عبيد بن رفاعة مقبولة كما فى التقريب ص ٧٤٦ ، وكبشة مختلف فى كونها صحابية أو تابعية وقد ذكرها ابن حبان فى الثقات ٣٤٤/٥ فمثلا تكون مقبولة أيضا . وله متابعان عند البيهقى ٢٤٦/١ : الأول رواه من طريق همام عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن قتادة ، وهمام هو ابن يحيى بن دينار كما فى التهذيب ٦٨/١١ وهو ثقة ربما وهم ، ويحيى بن أبى كثير ثقة ثبت لكن يدلس ويرسل كما فى التقريب ص ٥٩٦، ٥٧٤ ، والمتابع الثانى رواه من طريق الحجاج عن قتادة بن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه ، وحجاج هو ابن أرتاة كما فى الثقات ٣٤١/٧ وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس كما فى التقريب ص ١٥٢ وقد عنعنه هنا ، وقتادة بن عبد الله ذكره ابن حبان فى الثقات ٣٤١/٧ . قال البيهقى عقيب المتابعين كل ذلك يشهد لصحة رواية مالك .

قلت وله شاهد عن أنس مرفوعا بمعناه وفى آخره : "إن الهر مناع البيت لن يقذر شيئا ولن ينجسه" أخرجه الطبرانى فى الصغير ٢٢٧/١ وقال تفرد به عمر بن حفص المكي ، وفى المجمع ٢١٦/١ وثقه ابن حبان ١٧٤/٧ وقال الذهبى (الميزان ١٩٠/٣) لا يدرى من هو . ويشهد له حديث عائشة الآتى رقم (١٩٣) . فالحديث بمجموع هذه الطرق والشواهد يرتقى الى درجة الصحة إن شاء الله تعالى .

(١) شرح السنة ٧٠/٢ ، غريب الخطاى ٢٣٣/٢ ، النهاية ٣٣/٣

(٢) كما فى رواية مالك وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان .

(٣) سورة النور : ٥٨

(٤) المعالم ٧٨/١ ، شرح السنة ٧٠/٢ ، وقال فى المجموع

٢١٦/١ التأويل الثانى ياباه سياق قوله صلى الله عليه وسلم : "إنها ليست بنجس" والله أعلم .

وفيه فائدتان :

أحدهما : الدلالة على استحباب الاحسان الى الهرة

واطعامها وسقيها .

والثانية : الدلالة على طهارة سورها .

(١٩٣) وقد قالت عائشة رضى الله عنها : " رأيت رسول الله

(١)

صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضل سورها " .

(٢) (٣)

وهو قول عامة أهل العلم ، هكذا حكاه [البغوى] .

(١٩٤) وروى الشافعى مرفوعا الى جابر بن عبد الله رضى الله

(٤)

عنهما "عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل :

(١) رواه أبو داود ج ٧٦ من طريق داود بن صالح بن دينار

التمار عن أمه عن عائشة . قال فى تخريجالمشكاة ١٥١/١

هـ١ رجاله ثقات غير أم داود فهى مجهولة .

قلت داود صدوق كما فى التقريب ص ١٩٩ وأم داود روى

عنها أيوب بن ثابت أيضا كما فى تعجيل المنفعة ص ٥٦٢

ورواه ابن ماجه ج ٣٦٨ من طريق حارثة عن عمرة عنها

قالت كنت أتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم

من اناء واحد ، قد أصابت منه الهرة قبل ذلك ، قال فى

المصباح ٥٥/١ اسناد ضعيف لضعف حارثة بن أبي الرجال ،

وكذا قال فى التقريب ص ١٤٩ وهذا متابِع جيد لأن عمرة

هى بنت عبد الرحمن الأنصارية المدنية أكثرت عن عائشة

ثقة كما فى التقريب ص ٧٥٠ ، وحارثة يقويه داود

الصدوق ، فالحديث حسن لغيره ان شاء الله تعالى ، وهو

صحيح لغيره بما تقدم من حديث أبي قتادة مع طرقه

وشواهد .

(٢) فى جميع النسخ : " الجماعة " ، وفى (ت) ل ٢٩/ب "رواه"

بدل "حكاه" وهو خطأ ، ولامعنى لقوله حكاه الجماعة

انما نقله عن البغوى .

(٣) شرح السنة ٧٤٠/٢ وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور الا

أن مالكا استثنى حال ما اذا كان فى قمها نجاسة ، وقال

أبو حنيفة فى رواية بكراهة سورها مع طهارته .

انظر : الترمذى ١٥٥/١ ، المجموع ٢١٧/١ ، الافصاح ٦٥/١

المبدع ٢٥٧/١ ، الموطأ ٢٣/١ ، الاستذكار ٢٠٧/١ ،

الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ٥٤ ، شرح معانى الآثار

١٩/١ ، الهداية ٩٦/١ ، العارضة ١٣٧/١ ، تحفة الأحوذى

٣١١،٣١٠/١ .

(٤) انظر التعليق على ذلك فى هامش ج ٣١ .

أيتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال نعم ، وبما أفضلت
(١)
السباع كلها " .

والى هذا ذهب أكثر أهل العلم وهو أن آسار السباع
(٢)
كلها طاهرة الا سؤر الكلب والخنزير فإنه نجس عند الأكثرين .

(١) الأم ٦/١ من طريق إبراهيم بن محمد (بن أبى يحيى
الأسلمى) ترك الناس حديثه وكذبه مالك ويحيى بن سعيد
وابن معين كما فى الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى
٥١/١ ، وقال فى التقريب ص ٩٣ متروك ، فهذا لا يحتج به
بحال . ورواه الشافعى فى الأم ٦/١ وفى البدائع ج ٣٤
وفى مسند الشافعى ص ٨ من طريق ابن أبى حبيبة عن
داود بن الحصين عن أبيه ، وابن أبى حبيبة هو
إبراهيم بن اسماعيل بن أبى حبيبة ضعفه الدارقطنى
٦/١ وابن الجوزى فى التحقيق ٣٦/١ وابن التركمانى
٢٥٠، ٢٤٩/١ ، وضعفا الآخران داود بن الحصين ، وفى
التقريب ضعف الأول وقال فى الثانى ثقة الا فى عكرمة ،
انظر ص ١٩٨، ٧٨ وقال فى حصين والد داود لين الحديث
كما فى ص ١٧١ ، والراوى عن ابن أبى حبيبة سعيد بن
سالم القداح تكلم فيه ابن التركمانى ٢٥٠/١ وقال فى
التقريب ص ٢٣٦ صدوق يهمل ورمى بالارجاء . والحديث
ضعفه فى المجموع ٢١٧/١ ، وفى الدراية ٦٢/١ وساق ابن
حجر طريقا عن أبى هريرة وضعفه .

قلت وأخرجه ابن ماجه ٥١٩ عن أبى سعيد فى اسناده عبد
الرحمن بن زيد بن أسلم أجمعوا على تضعيفه كما فى
التحقيق ٣٥/١ والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٥/٢
وفى التقريب ص ٣٤٠ . وله شاهد عن عمر موقوفا :
"يا صاحب الحوض لاتخبره فانما نرد على السباع وترد
عليها" واسناده صحيح لكن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
لم يدرك عمر وان كان تابعيا ثقة انما سمع من أبيه
عنه كما فى التقريب ص ٣٧٧ ، والتهذيب ٢٥٠/١ وهذا
المرسل له شواهد تقويه كما فى المجموع ٢١٨/١ وفى
تخريج جامع الأصول ٦٨/٧ هـ ٢ ، ٦٩/٧ هـ ١ . ومن هذه
الشواهد عموم أحاديث طهارة الماء الكثير الذى لاتغيره
النجاسة وقد سبقت لاسيما حديث القلتين وحديث بئر
بضاغة والله تعالى أعلم .

(٢) شرح السنة ٧٢/٢ وانظر المجموع ٢١٧/١ ، المغنى
٤٨، ٤٧/١ ، الاستذكار ٢١١/١ وفيه رواية عن مالك أن
الخنزير ينجس الماء وهو محمول على الكراهة عند قلة
الماء وخوف غلبة ريقه ، وهو فى المنتقى ٦٣، ٦٢/١
كذلك .

(١)

وذهب أصحاب الرأي الى نجاسة آسار السباع الا الهرة .

وقال مالك والأوزاعي اذا شرب الكلب من اناء ولم يجد

(٢)

ماء غيره يتوضأ به .

(٣)

وقال الثوري يتوضأ ثم يتيمم .

وقال أصحاب الرأي سؤر البغل والحمار مشكوك فيه فاذا

(٤) (٥)

لم يجد ماء غيره جمع بينه وبين التيمم . والله أعلم .

-
- (١) الهداية ٩٤-٩٦/١ ، شرح معاني الآثار ١٩/١ ، ٢٤٠ ، ٢١ ، ٢٤٠ ،
الموطأ برواية محمد بن الحسن ص ٥٤ الا أن أبا يوسف
يرى أن سؤر الهرة طاهر غير مكروه وأبو حنيفة ومحمد
يريانه طاهر مكروه . ويقول أبي يوسف قال أحمد في
رواية كما في المغنى ٤٨/١ .
- (٢) المعالم ٧٧/١ ، شرح السنة ٧٢/٢ ونقل في المغنى ٤٧/١
عنهما وعن داود الوضوء من سؤر الكلب والخنزير ،
وحقيقة مذهب مالك أن سؤر الخنزير لا ينجس الماء كما في
الاستذكار ٢١١/١ ، والمنتقى ٦٣ ، ٦٢/١ .
- (٣) المعالم ٧٧/١ ، شرح السنة ٧٢/٢ وحكاه في المغنى ٤٧/١
عن الزهري .
- (٤) الهداية وشرح فتح القدير والكفاية ٩٩/١ ، تبين
الحقائق ٣٤/١ وهو رواية عن أحمد وقول الثوري ورواية
عن أحمد كما في المغنى ٤٨/١ ، واختلاف العلماء
للمروزي ص ٢٧ .
- (٥) والراجح طهارة آسار السباع كلها لعموم حديث جابر
المصحيح بشواهد وطرقه الا ماخذه الشارع من هذا العموم
وهو سؤر الكلب في الاناء لحديث أبي هريرة رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " اذا شرب
الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات " أخرجه
البخاري ك/الوضوء ٥١/١ ، ومسلم ك/الطهارة رقم ٢٨٩ ،
٩٠ ، وزاد مسلم " فليرقه " كما في رقم ٢٧٩ ، ٨٩ مما
يقوى أن الغسل للنجاسة الواقعة في الماء القليل وان
لم تغيره كما في الفتح ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، والله تعالى
أعلم .

الفصل الثانى

فى ازالة النجاسة

- (١٩٥) حديث عن أم قيس بنت محصن رضى الله عنها "أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجره فقال على ثوبه فدعا بماء فغسله ولم يغسله " .
(٣)
أخرجه الشيخان .
- (٤)
وفى رواية : "قدعا بماء فرشه " .
(٥)
(١٩٦) وروى عن على كرم الله وجهه "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى بول الغلام الرضيع ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية " .
(٦)
أخرجه الترمذى .

- (١) فى (ج) ص ٦١ : "محصين" وهو تصحيف .
- (٢) هى أم قيس بنت محصن - بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الصاد - ابن حريش الأسدية أخت عكاشة ، يقال لها آمنة أو جذامة ، أسلمت بمكة قديما وبايعت النبى صلى الله عليه وسلم وهاجرت الى المدينة ، صحابية مشهورة عملت كثيرا ، وأخرج لها الجماعة رضى الله عنها .
- انظر : طبقات خليفة ص ٣٣٦ ، طبقات ابن سعد ٢٤٢/٨ ، تاريخ الصحابة ص ٢٧٤ ، الاستيعاب ٢٦٧/١٣ ، أسد الغابة ٣٧٩/٧ ، التجريد ٣٣٢/٢ ، الكاشف ٤٤٣/٣ ، التقريب ص ٧٥٨ ، الاصابة ٢٦٩/١٣ ، التهذيب ٤٧٦/١٢ ، الخلاصة ص ٤٩٩ .
- (٣) البخارى ك/الوضوء ٦٢/١ ، مسلم ك/الطهارة ج ٢٨٧ ، ١٠٤ واللفظ للبخارى .
- (٤) مسلم ج ٢٨٧ ، ١٠٣ فى أحد الطريقتين له .
- (٥) انظر التعليق على ذلك فى هامش ج (٣) .
- (٦) ج ٦١٠ وقال حسن صحيح ، قال رفع هشام الدستوائى هذا الحديث عن قتادة ، وأوقفه سعيد بن أبى عروبة عن قتادة ولم يرفعه . وصححه ابن خزيمة ج ٢٨٤ ، وابن حبان ج ١٣٦٥ ، والحاكم ١٦٦/١ ووافقه الذهبى وتابعهما فى الارواء ١٨٨/١ وقال فى التلخيص ٣٨/١ اسناده صحيح الا أنه اختلف فى رفعه ووقفه ، وفى وصله وارساله ، وقد رجح البخارى محته وكذا الدارقطنى ، وقال فى الفتح ٣٢٦/١ اسناده صحيح ووقفه ليس بعلة قاذحة .

(١٩٧) وعن لبابة بنت الحارث رضى الله عنها قالت : كان الحسين بن على رضى الله عنهما فى حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه فقلت البس ثوبا آخر وأعطنى ازارك حتى أغسله ، قال : انما يغسل من بول الانثى ، وينضح من بول الذكر " .
(١)
أخرجه أبو داود .

غريبه :

[قوله] : "حجره" ، قال الجوهرى : حجر الانسان وحجره
(٢)
بالفتح والكسر .

[قوله] : "لبابة" ، بضم اللام وباءين معجمتين بواحدة واحدة ، هى بنت الحارث بن حزن الهلالية من بنى هلال ، وهى أم الفضل أخت ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم ، وهى زوجة العباس ، وكان النبى صلى الله عليه وسلم يزورها لأنها أول من أسلم بعد خديجة رضى الله عنهما ، ذكره فى الاستيعاب
(٣)
قوله : "ينضح" ، قال الخطابى معنى النضح هاهنا صب الماء من غير مرس ولاعمر ، ومنه قيل للبعير الذى يستسقى

-
- (١) ح ٣٧٥ وصححه ابن خزيمة ح ٢٨٢ ، والحاكم ١٦٦/١ ووافقه الذهبي ، وقال فى تخريج المشكاة ١٥٦/١ هـ أخرجه أحمد ٣٣٩/٦ بأسانيد ثلاثة عنها اثنان منها صحيحان والثالث حسن .
(٢) الصحاح ٦٢٣/٢ ، وانظر غريب أبى اسحاق ٢٣١/١ وهو حُضِن الانسان كما فى القاموس المحيط ٤/٢ .
(٣) ١٤٤/١٣ وهى لبابة الكبرى أخت لبابة الصغرى ماتت فى خلافة عثمان قبل أو بعد العباس ، أخرج لها الجماعة .
انظر : تاريخ الصحابة ص ٢٢٤ ، أسد الغابة ٢٥٣/٧ ، الكاشف ٤٣٤/٣ ، الاصابة ١١١/١٣ ، طبقات ابن سعد ٢٧٧/٨ ، التقريب ص ٧٥٣ ، التهذيب ٤٤/١٢ ، الخلاصة ص ٤٩٥ ، سير أعلام النبلاء ٣١٤/٢ .

(١)

عليه الناضح لانه يصب عليه الماء .

قوله : "ويغسل من بول الجارية" ، الغسل هو الصب مع

(٢)

الدلك والمرس .

(٣)

قوله : "الذى لم يطعم" ، أراد الذى لم يأكل الطعام

وان كان يرتضع اللبن ، ولهذا قال فى حديث على كرم الله

(٤)

وجهه : الغلام الرضيع .

وأما فقهاءه :

فهو أن جماعة ذهبوا الى اجراء الحديث على ظاهره ،

(٥)

منهم على كرم الله وجهه وغيره ، وعطاء بن أبى رباح والحسن

والشافعى وأحمد وإسحاق ، قالوا : ينضح من بول الغلام ويغسل

(٦)

من بول الجارية .

وقال أبو عيسى : وليس ذلك من أن بول الغلام ليس بنجس

(١) عن المعالم ٢٢٣/١ بتمصرف ، وانظر شرح السنة ٨٥/٢ دون الجملة الأخيرة . وقال فى معجم مقاييس اللغة ٤٣٨/٥ والمصاح ٤١١/١ النضح ، بفتح النون وسكون الضاد المعجمة ، رش الماء .

قلت جاء ذلك فى حديث أبى السمع مرفوعا : "... ويرش من بول الغلام" أخرجه أبو داود ح ٣٧٦ ، والنسائى ١٥٨/١ وابن ماجه ح ٥٢٢ ، وصححه ابن خزيمة ح ٢٨٣ ، والحاكم ١٦٦/١ ووافقه الذهبى ، وتابعهما فى تخريج المشكاة ١٥٦/١ هـ .

(٢) عن المعالم ٢٢٣/١ بتمصرف ، وانظر المبدع ٢٤٤/١ .

(٣) لم ترد هذه العبارة فى أحاديث الباب ، ووردت فى رواية أبى داود عن على وأم سلمة رضى الله عنهما من كلامهما كما فى ح ٣٧٧ ، ح ٣٧٩ .

(٤) ، (٥) انظر التعليق على ذلك فى هامش ح (٣) .

(٦) المعالم ٢٢٤/١ ، شرح السنة ٨٥/٢ ، المجموع ٥٤١/٢ ، المبدع ٢٤٥ ، ٢٤٤/١ ، الانصاف ٣٢٣/١ ، وفى مختصر المزنى ١٨/١ قال الشافعى يجرى فى بول المصبى الرش والغسل أحب الى ، وحكاه فى شرح مسلم ١٩٥/٣ عن جماعة من السلف وأصحاب الحديث وابن وهب المالكى وأبى حنيفة فى رواية وعزاه فى المحلى ١٣٢/١ الى أم سلمة وقتادة والزهرى والنخعى والثورى والاوزاعى وأبى ثور وداود وغيرهم وهو مذهب ابن حزم .

(١)(٢)

ولكنه تخفيف وقع فى ازالته .

يقال : نجس الشيء بكسر الجيم فى الماضى ، ينجس

بفتحها فى المستقبل ، فهو نجس بالكسر ، ونجس بفتح الجيم (٣)

أيضا ، ذكره الجوهري .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه والنخعي وسفيان الثوري الى

(٤)

أنه يغسل بول الغلام كبول الجارية .

والذى يظهر من الفرق غلبة حمل الغلام بالنسبة الى

(٥)

حمل الجارية .

والذى يقع فى تأويل الأحاديث على مذهب من قال انه

يغسل بول الغلام أن النضح أريد به الغسل وهو صب الماء على

(٦)(٧)

ماسبق والعمر ليس بشرط .

(١) لم أجده فى جامع الترمذى ، وهو فى المعالم ٢٢٤/١ من كلام الخطابى ، وقاله فى المبدع ٢٤٥/١ وصوبه فى شرح مسلم ١٩٥/٣ .

(٢) وفى مسألة نجاسة البول نقل فى شرح مسلم ١٩٥/١ عن بعض أصحاب الشافعى اجماع العلماء على نجاسة بول الصبى ماعدا داود .

قلت وابن حزم أيضا كما فى المحلى ١٣١/١ .

(٣) الصحاح ٩٨١/٣ وانظر غريب أبى عبيد ٣١١/١ .

(٤) المعالم ٢٢٤/١ ، شرح السنة ٨٧/٢ ، وهو المشهور عن مالك وأصحابه كما فى المدونة ٢٤/١ ، العارضة ٩٣/١ ،

الاستذكار ٦٧/٢ ، بداية المجتهد ٦٢/١ ، وانظر قول

أصحاب الرأى فى الموطأ برواية محمد بن الحسن ٤١/١ ،

وشرح معانى الآثار ٩٢-٩٤ ، وعمدة القارى ٥/٣ ،

ونسبه العيني الى ابن المسيب والحسن بن حى أيضا .

(٥) فالابتلاء به أكثر وأعم كما فى المجموع ٥٤١/٢ ، وانظر

احكام الاحكام لابن دقيق العيد ٨٢/١ ، اعلام الموقعين

٧٨/٢ ، الفتح ٣٢٧/١ .

(٦) احكام الاحكام ٨١/١ ، عمدة القارى ٥/٣ .

(٧) والراجع قول الجمهور بالتفريق بين بول الغلام وبول

الجارية بأن ينضح أو يرش الأول ويغسل الثانى لصحة

أحاديث الباب فى ذلك وصحة حديث أبى السمع الذى فسر

النضح بالرش الذى أيدت به معنى النضح فى هامش شرح

الغريب . وقد بين حديث أم قيس المتفق عليه أن النضح

غير الغسل بقوله : "فنزحه ولم يغسله" ، ورد فى اعلام

الموقعين ٣٧١/٢ على المخالفين بأن قولهم رد للسنة =

(١٩٨) حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال : "دخل أعرابى المسجد فقال اللهم ارحمنى وارحم محمدا ولا ترحم معنا أحدا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد تحجرت واسعا ، قال فما لبث أن بال بناحية المسجد فكأنهم عجلوا عليه فنهاهم النبى صلى الله عليه وسلم وأمر بذنوب من ماء أو سجل من ماء فأهريق عليه ، ثم قال النبى صلى الله عليه وسلم : "علموا ويسروا ولا تعسروا" .

(١)

أخرجه الشيخان .

وأخرجه أبو داود أنه قال : "فأسرع الناس ، وقال :

(٢)

انما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين ، صبوا عليه " .

وأخرجه الترمذى أنه قال : دخل أعرابى المسجد

والنبى صلى الله عليه وسلم جالس فملى فلما فرغ قال وتمم

الحديث الى أن قال : سجلا أو دلوا من ماء بدل قوله :

(٣)

ذنوبا .

غريبه :

قوله : "تحجرت واسعا" ، أصل الحجر المنع ، ومنه

الحجر على السفىه وهو منعه من التصرف ، فمعنى الحديث : قد

= المصححة المريحة المحكمة فى الاكتفاء برش بول الرضيع بقياس متشابه على بول الشيخ ، وبعموم لم يرد به هذا الخاص وهو قوله (من حديث عمار مرفوعا) : "انما يغسل الشوب من أربع : من البول والغائط والمنى والدم والقىء" والحديث لا يثبت . اهـ وانظر الكلام عليه فى العلل المتناهية وهامشه ٣٣٢/١ .

(١) هذه رواية البغوى ح ٢٩١ من طريق الشافعى ، وأصله عند الشافعى كما فى البدائع ح ٤٣ ، والذي عند الشيخين بمعناه ، انظر البخارى ٦١/١ ، ومسلم ح ٢٨٤، ٢٨٥ لكن عن أنس .

(٢) أبو داود ح ٣٨٠ .

(٣) الترمذى ح ١٤٧ .

(١)

ضيقت من رحمة الله ماوسعه .

(٢)

قوله : "سجلا" ، بسين مهملة مفتوحة وجيم ساكنة ، هي

الدلو الكبيرة اذا كان فيها ماء قل أو كثر ، قال الجوهري

(٣)

وهو مذكر ولا يقال سجلا اذا لم يكن فيه ماء .

[قوله] : "والذنوب" ، بفتح الذا ال المعجمة ، هي الدلو

(٤) (٥)

اذا كانت ملأى .

(٦)

وقد روى أنه قال صلى الله عليه وسلم : "لاتزرموه" ،

بتاء معجمة باثنتين من فوق مضمومة وسكون الزاى وكسر الراء

المهملة وضم الميم ، أى لاتقطعوا عليه بوله ، والازرام

(٧)

القطع ، ذكر بعض ذلك الخطابى ، وبعضه الجوهري .

وأما فقهمه :

فانه يدل على أن الأرض اذا أصابتها نجاسة مائعة

كالبول والخمر وماأشبه ذلك فصب عليها الماء حتى غلبها حكم

بطهارتها ، وان لم تحفر وينقل ترابها ، وهو مذهب الشافعى

(٨)

وكثير من العلماء لانه لم ينقل فى حديث أبى هريرة ولا فى

(١) المعالم ٢٢٤/١ ، شرح السنة ٨٠/٢ ، النهاية ٣٤٢/١ .

(٢) سقطت كلمة "مفتوحة" من (ت) ل ٣٠/ب .

(٣) الصحاح ١٧٢٥/٥ ، وبعضه فى المعالم ٢٢٥/١ ، وانظر

النهاية ٣٤٤/٢ .

(٤) فى (ت) ل ٣٠/ب : "ملءا" ، وماأثبتناه فى شرح السنة

٨٠/٢ ، والنهاية ٣٤٤/٢ .

(٥) الصحاح ١٢٩/١ ، شرح السنة ٨٠/٢ ، النهاية ١٧١/٢ .

(٦) هذه رواية مسلم ج ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٧) شرح السنة ٨١/٢ ، والذي فى الصحاح ١٩٤١/٥ دون ذكر :

"الازرام القطع" ، ولم يتعرض الخطابى لشرح هذه الجملة

لا فى المعالم ٢٢٥/١ حيث مظنته ، ولا فى غريبه فى مادة

زرم .

(٨) هذا كلام البغوى ٨١/٢ ، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق

وداود والجمهور .

انظر : الترمذى ٢٧٧/١ ، المجموع ٥٤٤/٢ ، المبدع

٢٣٩/١ ، كشف القناع ٣٧/١ ، الاستذكار ٧٠/٢ ، المنتقى

١٢٩/١ .

(١)

حديث متصل أنه نقل ترابها ولا أنها حفرت .

ويدل أيضا على طهارة الغسالة ما لم يبين للنجاسة فيها

لون أو ريح أو طعم ، إذ لو لم تكن طاهرة لكان صب الماء

(٢) (٣)

تكثيرا للنجاسة في المسجد ، هكذا ذكره الخطابي .

قال وأما حديث :

(٤)

(١٩٩) عبد الله بن معقل بن مقرن أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لهم : "خذوا ما بال عليه من التراب فalcوه

وأهريقوا على مكانه ماء " .

فإن أبا داود قد ضعفه وقال هو مرسل ، فإن ابن معقل

(٥)

لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم .

(١) هذا كلام الخطابي وسيأتي أنه روى في ذلك عن ابن مسعود

متصلا مرفوعا لكن أسناده ضعيف .

(٢) المعالم ٢٢٥/١ وهو قول الشافعية والمالكية والحنابلة

انظر : الشرح الصغير مع حاشية الصاوي ١٢٨/١ ،

المجموع ٥٤٤/٢ ، المغنى ٥٨/١ .

(٣) وقال في عمدة القاري ٤٤٤/٢ روى عن أبي حنيفة أنها

بعد صب الماء عليها لا تظهر حتى يدلك وتنشف بصوف أو

خرقة وفعل ذلك ثلاث مرات ، وإن لم يفعل ذلك لكن صب

عليها ماء كثيرا حتى أنه أزال النجاسة ولم يوجد فيه

لون ولا ريح ثم ترك حتى نشفت كانت طاهرة .

(٤) هو عبد الله بن معقل - بفتح أوله وسكون المهملة

بعدها قاف - ابن مقرن (بضم أوله وفتح القاف وراء

مكسورة مشددة) المزني أبو الوليد الكوفي ، ثقة من

كبار أواسط التابعين ، مات سنة ثمان وثمانين ، أخرج

له الجماعة كما في التقريب ص ٣٢٤ .

وانظر : تاريخ الثقات ص ٢٨٠ ، تاريخ ابن معين ٣٣٢/٢

الثقات ٣٥/٥ ، الجرح والتعديل ١٤٩/٥ ، الكاشف ١١٩/٢

التهذيب ٤٠/٦ ، الخلاصة ص ٢١٥ ، سير أعلام النبلاء

٢٠٦/٤ .

(٥) المعالم ٢٢٥/١ وانظر : أبو داود ح ٣٨١ .

قلت له شاهد عن طاوس مرسل عند سعيد بن منصور كما في

الفتح ٣٢٥/١ وعند الطحاوي ١٤/١ ، وله شاهدان مسندان

الأول عن ابن مسعود عند الطحاوي ١٤/١ ، والدارقطني

١٣٢/١ وقال فيه سمعان بن مالك الأسدي مجهول ، وقال

أبو زرعة ليس بالقوي وحديثه هذا منكر كما في الجرح

والتعديل ٣١٦/٤ ، وقال ابن خراش مجهول كما في

الميزان ٢٣٤/٢ ، وقال في الفتح ٣٢٥/١ أسناده ضعيف =

وان كان قد ذهب الى العمل به قوم وقالوا : لا تطهر حتى
(١)
ينقل ترابها ، هكذا ذكره البغوى ولم يسم من مار اليه ،
(٢) (٣)
ولكنه ضعفه بما ذكرنا .

(٤) (٥)
ضبط "معقل" هو بالقاف وأشار اليه فى الاكمال ، وصرح
به فى الاستيعاب فى باب معقل بفتح الميم وكسر القاف وقال
يكنى أبا عمرة وذكر أنه كان له اخوة وكانوا كلهم سبعة
(٦)
وصحبوا النبى صلى الله عليه وسلم .

- = قاله أحمد وغيره ، وفى التلخيص ٣٧/١ قال أحمد سمعان
منكر الحديث ، وقال أبو حاتم لأصل للحديث ، ورواه
الدارقطنى من طريق آخر وفيه المعلى المالكى وهو
مجهول ١٣٢/١ .
والمسند الثانى عن واثلة بن الأسقع رواه أحمد
والطبرانى وفيه عبيد الله بن أبى حميد الهذلى وهو
منكر الحديث قاله البخارى وأبو حاتم كذا فى التلخيص
٣٧/١ .
قلت وله طريق ثالث مسند عن أنس رواه أبو يعلى بإسناد
رجالهم رجال الصحيح كما فى المجمع ٢٨٦/١ ، وقال فى
التلخيص ٣٧/١ رجاله ثقات لكن أعلاه الدارقطنى بأن عبد
الجبار تفرد به دون أصحاب ابن عيينة الحفاظ وأنه دخل
عليه حديث فى حديث . قال ابن حجر لكن طريق طاوس
المرسلة مع صحة أسنادها اذا انضمت الى أحاديث الباب
أخذت قوة .
(١) وهم أصحاب الراى قالوا : ان كانت الأرض رخوة تطهر
بنزول الماء فيها ، وان كانت صلبة لا تطهر حتى تحفر
وينقل ترابها . (لحديث ١٩٩ وشواهد) .
(٢) شرح السنة ٨١/٢ .
(٣) الراجح قول أصحاب الراى جمعا بين أحاديث الفريقين
بحيث يعمل بحديث الفريق الأول فى الأرض الرخوة ، وحديث
الفريق الثانى فى الأرض الصلبة لمحتهما ، والله أعلم .
(٤) فى جميع النسخ ماعدا (ج) ص ٦٣ : "ضبطه" ولا يستقيم ،
والمثبت يمليه السياق .
(٥) النسخة المطبوعة من الاكمال ينتهى الجزء السابع منها
بانتهاى حرف اللام .
(٦) وهاجروا ، كذا فى الاستيعاب ١٧١/١ ، وانظر : الاصابة
٢٥٨/٩ ، وضبطه فى المشارق ٣٩٧/١ ، والمغنى فى ضبط
أسماء الرجال ص ٢٣٥ .

(١)
ومن فوائد الحديث :

أنه يدل على أن الأرض إذا أصابتها نجاسة لا تطهر بالجفاف ولا بشروق الشمس عليها ، وإنما تطهر بالماء لما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢)

وذهب أبو قلابة إلى أنها تطهر بالجفاف .

وذهب أصحاب الرأي إلى أنها إذا أشرقت عليها الشمس حتى ذهب أثر النجاسة طهرت واحتجوا بما :

(٣)

(٢٠٠) روى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : "كنت

أبيت في المسجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

وكنت فتى شابا عزبا ، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر

(٤)

في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا" .

أخرجه أبو داود وزاد فقال : "ولم يكونوا يرشون عليه

(٥)

شيئا" .

قال الخطابي : وهذا الحديث صحيح ولكنه يحمل على أن

-
- (١) أي حديث أبي هريرة رقم (١٩٨) .
(٢) وهو قول مالك والشافعي وأحمد والجمهور كما في المعالم ٢٢٦/١ ، وشرح السنة ٨٢/٢ ، والمجموع ٥٤٩/٢ ، والمبدع ٢٤٠/١ ، وكشاف القناع ٢١٤/١ .
(٣) المعالم ٢٢٦/١ ، شرح السنة ٨٢/٢ ، وهو قول محمد بن الحنفية والحسن كما في ابن أبي شيبه ٥٧/١ .
(٤) شرح السنة ٨٢/٢ ، وانظر : الدر المختار وحاشيته رد المحتار ٣١١/١ ، وهو قول الشافعي وأحمد كما في المجموع ٥٤٩/٢ ومجموع الفتاوى ٤٨٠/٢١ .
(٥) هذه رواية البغوى ج ٢٩٢ من طريق أبي داود وقال في آخره : "شيئا من ذلك" وحكم عليه بالصحة .
(٦) ح ٣٨٢ دون زيادة : "عليه" وقد رواه البخارى تعليقا ك/الوضوء ٥١/١ الطبعة التركية ٥١/١ بدون كلمة "تبول" وأثبتها ابن حجر في النسخة التي اعتمدها في شرحه الفتح ٢٧٨/١ وسكت عن الحكم عن الموصول كأنه يقر بصحته لاسيما وقد علقه البخارى بصيغة الجزم لابصيغة التمريض ، وصححه في مجموع الفتاوى ٤٨٠/٢١ وفي تخريج شرح السنة ٨٢/٢ هـ ١ ، وفي تخريج جامع الأصول ١٠٢/٧ هـ ١ .

الكلاب كانت تبول فى مواطنها وتقبل وتدبر فى المسجد لأنه لم يكن له أبواب تمنعها اذ ذاك ، والا فبول الكلاب فى المسجد (١)
امتهان فكيف تمكن منه .

(٢) (٣)

وقد قال البغوى الحديث صحيح .

وقد قال الخطابى الحديث يدل بمعناه على أنه اذا أصاب الأرض نجاسة ومطر مطر عام أنه يتنزل منزلة صب الذنوب فى (٤)
طهارة الأرض .

غريبه :

قوله : "لم يكونوا يرشون شيئا" ، بياء مفتوحة وراء (٥)
مهملة مضمومة وشين مشددة مضمومة مستقبل رش الماء أى نفضه (٦)
قال فى المطالع : وهكذا الرواية عند الجميع ماعدا الداودى
فانه رواه : "فلم يكونوا يرتقبون شيئا وفسره بأنه يخشون (٧)
منه ويخافونه ، قال وهو تصحيف .

(١) المعالم ٢٢٦/١ وليس فيه ذكر لتصحيح الحديث . وتعقبه فى الفتح ٢٧٩/١ بأن ذلك كان فى ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها .

(٢) شرح السنة ٨٢/٢ .

(٣) والراجح أنها تطهر اذا جفت بالريح والشمس ونحو ذلك وذهب أثر النجاسة بالاستحالة فى التراب لصحة حديث ابن عمر ، ولاتنأى بينه وبين حديث أبى هريرة صب الماء على بول الأعرابى الصحيح أيضا لأن حديث ابن عمر فى انتظار تطهيرها بالاستحالة ، وحديث أبى هريرة فى تعجيل تطهيرها كما قال ابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٤٨٠/٢١ .

(٤) المعالم ٢٢٥/١ والمراد بالحديث هنا حديث أبى هريرة رقم (١٩٨) المتقدم .

(٥) المشارق ٣٠٠/١ ، النهاية ٢٢٥/٢ .

(٦) هو أحمد بن نصر الداودى أبو جعفر الأسدى - وأخطأ حاجى خليفة فقال أحمد بن سعيد - من شراح صحيح البخارى ، وهو ممن ينقل عنه ابن التين ، من أئمة المالكية بالمغرب ، كان بطرابلس وانتقل الى تلمسان ومات بها سنة ٤٠٢هـ .

(٧) انظر : الفتح ٢٧٩/١ ، كشف الظنون ٥٤٥/١ ، ترتيب المدارك ٦٢٣/٢ ، الديباج المذهب ١٦٥/١ .
المشارق ٣٠٠/١ .

حديث فى الاذى يصيب الذيل :

(٢٠١) عن أم سلمة زوج النبی صلی اللہ علیہ وسلم أن أم ولد
(١)
لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف سألتها فقالت انى
امرأة أطيل ذيلى وأمشى فى المكان القذر فقالت أم
سلمة : قال رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم : "يظهره
مابعده " .

(٢)

أخرجه أبو داود .

قال الخطابى : يحمل ذلك على ما اذا كانت النجاسة

يابسة ، وعليه حملة الشافعى . أما اذا كانت رطبة فلا يطررها
(٣)
الا الماء .

(١) هذا هو المشهور وهكذا أخرج لها أصحاب السنن الا
النسائى ، وقيل اسم أم الولد حميدة هكذا أخرج لها
النسائى فى مسند مالك ، ويبدو أن الرواية واحدة وردت
تارة بالكنية وتارة باسمها ويؤيده أن الراوى عنها
واحد وهو ابراهيم بن محمد بن الحارث التيمى ، والتي
روت عنها واحدة وهى أم سلمة رضى الله عنها ، وهى
تابعية مقبولة .

انظر : الميزان ٦٠٦/٤ ، اللسان ٥٢٤/٧ ، التهذيب
٤١٢/١٢ ، التقريب ص ٧٦،٧٤٦ ، الخلاصة ص ٤٩٠ .
(٢) ح ٣٨٣ ، والترمذى ح ١٤٣ ، وابن ماجه ح ٥٣١ كلهم من طريق
مالك ، وأصله فى الموطأ ٢٤/١ وفيه أم ولد ابراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف ، قال الخطابى والمنذرى مجهولة
الحال كما فى المختصر والمعالم ٢٢٧/١ ، وقال فى
التقريب ص ٧٤٦ مقبولة ، وضعفها الالبانى فى تخريج
المشكاة ١٥٦/١ هـ ، والحديث صححه ابن العربى فى
العارضه ٢٣٦/١ ، وقال أحمد شاكر فى التعليق على
الترمذى ٢٦٦/١ صححه الترمذى ، قال وهو الصواب ، ولم
أجد تصحيح الترمذى للحديث انما صحح أنها أم ولد
لابراهيم لالهود كما فى رواية عبد الله بن المبارك ،
انظر الترمذى ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ .

قلت الحديث فيه لين لكن يشهد له الحديث الا ترى رقم
(٢٠٢) ويرتقى به الى درجة الصحيح .

(٣) المعالم ٢٢٦/١ وهو قول مالك وأبى حنيفة ورواية
عن أحمد ومذهب أكثر أهل العلم . انظر : الترمذى
٢٦٧/١ ، البغوى ٩٣/٢ ، الاستذكار ٢١٦/١ ، المدونة
ص ١٩ ، العارضه ٢٣٧/١ ، الهداية ١٧١/١ ، ١٧٢ ، تبين
الحقائق ٧١٠٧٠/١ ، بدائع الصنائع ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ ، المبدع
٢٤٦/١ ، كشف القناع ٢١٨/١ .

وقال أحمد بن حنبل ليس معنى الحديث أنه يصبها
النجاسة ، لكن معناه أنها تمر بمكان أطيب منه فيكون هذا
بذلك ، ولهذا روى :
(١)

(٢) (٣)
(٢٠٢) عن امرأة من بنى [عبد] الأشهل قالت : يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم : ان لنا طريقا الى المسجد منتنة
فكيف نفعل اذا مطرنا ، فقال : "ليس بعدها طريق أطيب
منها ؟" قالت بلى ، قال : "هذه بهذه " .
(٤)

قال الخطابي : وفي اسناد الحديثين ضعف . أما الرواية
هاهنا فهي امرأة من بنى الأشهل مجهولة الحال في الثقة
والعدالة . والأول عن أم ولد ابراهيم وهي كذلك ولا يحتج بها .
(٥) (٦)

حديث في النجاسة تميب النعل :

(٢٠٣) عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله

- (١) المعالم ٢٢٧/١ ، وانظر مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله - بمعناه - أى فى المكان القذر لا يعلم أنه عذرة أو بول . وكأنه فسر بالحديث الآتى رقم (٢٠٢) .
 - (٢) الزيادة من أبى داود وأحمد .
 - (٣) صحابية أنصارية روى عنها موسى بن عبد الله ، أخرج لها أحمد وأبو داود رضى الله عنها كما فى أسد الغابة ٤٣٢/٧ ، والتجريد ٣٤٣/٢ .
 - (٤) أبو داود ح ٣٨٤ ، وضعفه الخطابي فى المعالم ٢٢٧/١ بجهالة الأشهلية وتعقبه المنذرى فى المختصر ٢٢٧/١ بأن جهالة اسم الصحابي لا تؤثر فى صحة الحديث . وقال فى تخريج المشكاة ١٥٩/١ - اسناده صحيح . قلت رواه أحمد كذلك كما فى مسنده ٤٣٥/٦ .
 - (٥) المعالم ٢٢٧/١ وتابعه على ذلك ابن الأثير فى جامع الأصول ٨٩/٧ وقد رأينا قبل قليل أن الأشهلية صحابية ولا يضر الجهل باسمها والصحابة كلهم عدول .
 - (٦) والراجح أن التراب يظهر ذيل المرأة لحديثى الباب وهو رواية عن أحمد اختارها ابن تيمية ، وهو مقتضى قول النخعي والأوزاعي وأبى ثور حيث أنهم قالوا ان التراب يظهر أسفل النعل - يعنى بالمسح - فذلك ذيل المرأة من باب أولى ، والله أعلم .
- انظر : الاختيارات الفقهية ص ٢٣ ، مجموع الفتاوى ٩٣/٢ ، شرح السنة ٤٨١، ٤٨٠/٢١ .

عليه وسلم قال : " اذا وطئ أحدكم بنعله الاذى فان
التراب له طهور " .
(١)
رواه أبو داود .

وقد عمل بظاهر الحديث الأوزاعي وقال يجزيه أن يمسح
القذر من نعله أو خفه بالتراب ويملى فيه وروى مثل ذلك عن
عروة بن الزبير .
(٢)
وكان النخعي يمسح النعل أو الخف يكون فيه السرقيين
عند باب المسجد ويملى بالقوم .

- (١) ٣٨٥ من طريق الأوزاعي قال أنبئت أن سعيد بن أبي سعيد
المقبري حدث عن أبيه عن أبي هريرة . قال المنذري
٢٢٨/١ فيه مجهول .
قلت يريد بذلك الواسطة بين الأوزاعي وسعيد بن أبي
سعيد لم تسم . وقد أخرجه أبو داود ح ٣٨٦ بهذه الواسطة
وهو محمد بن عجلان قال المنذري أخرج له البخاري في
الشواهد ومسلم في المتابعات ولم يحتجوا به وقد اختلف
عليه .
قلت قال ابن حجر في التقريب ص ٤٩٦ هو صدوق الا أنه
اختلفت عليه أحاديث أبي هريرة . وفيه أيضا محمد بن
كثير الصنعاني وهو صدوق كثير الغلط كما في التقريب
ص ٥٠٤ ، فالحديث ضعيف ، وان صححه ابن خزيمة ح ٢٩٢ ،
وابن حبان كما في الموارد ح ٢٤٩ ، والحاكم ١٦٦/١
ووافقه الذهبي . ولكن تابعه محمد بن الوليد عن سعيد
ابن أبي سعيد عن القعقاع بن حكيم عن عائشة قال
المنذري هذا الحديث حسن ، وقال في تخريج المشكاة
١٥٦/١ هـ : اسناده صحيح . وللحديث شاهد آخر عن أبي
سعيد الخدري رواه أبو داود ح ٦٥٠ ، وصححه ابن خزيمة
ح ١٠١٧ ، وابن حبان كما في الموارد ح ٣٦٠ ، والحاكم
٢٦٠/١ على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، والالباني في
تخريج المشكاة ١٥٦/١ هـ ، والنووي في المجموع ٥٥١/٢
فالحديث صحيح بمجموع الطرق والله أعلم .
(٢) السرقيين والسرجين بمعنى بكسر أولهما وثالثهما كما في
المصاحح ٢١٣٥/٥ وهو معرب سرقين كما في القاموس المحيط
٢٤٥/٣ والمجموع ٥٠٦/٢ ، وعن ابن سيدة بكسر السين
وفتحها فيهما ، وهو الزبل كما في المطلع ص ٢٢٩ .

وقال أبو شور : اذا مسح ذلك حتى لا يجد له ريحا ولا أشرا
(١)
رجوت أن يجزيه .

وذهب الشافعى الى أن النجاسة لا تطهر الا بالماء سواء
(٢)
كانت فى نعل أو ثوب أو غيره ، وتأول الحديث على ما اذا
(٣) (٤)
كانت يابسة .

حديث فى المنى اذا أصاب الثوب :

(٥)
(٢٠٤) عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة رضى الله عنها عن
المنى يمسبب الثوب فقالت : "كنت أغسله من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيخرج الى الصلاة وأثر الغسل
فى ثوبه بقع الماء" .

(٦)
أخرجه مسلم والبخارى والترمذى والنسائى .

(١) المعالم ٢٢٨/١ ، شرح السنة ٩٣/٢ وهو آخر قولى مالك
ورواية عن أحمد وقول أبى يوسف وبعض أصحاب مالك
والشافعى وغيرهم وهو مذهب الظاهرية واختاره ابن
تيمية ، انظر : المبدع ٢٤٥/١ ، مجموع الفتاوى ٤٨٠/٢١
الهداية وشرح فتح القدير ١٧٢، ١٧١/١ ، المحلى ١٢٣/١ ،
العارضة ٢٣٨/١ ، المدونة ١٩/١ .

(٢) المعالم ٢٢٨/١ .

(٣) شرح السنة ٩٣/٢ ، وتأويل الشافعى هذا يرجع الى قوله

فى القديم ، أما قوله فى الجديد يغسله من النجاسة
وان كانت يابسة كما فى المذهب وشرحه المجموع ٥٥١، ٥/٢
والقول الجديد ذهب اليه مالك فى أول قوله وبه أخذ
أحمد فى أظهر الروايات عنه وأبو حنيفة ، انظر :
المبدع ٢٤٥/١ ، الانصاف ٣٢٣/١ ، المدونة ١٩/١ ،
الهداية وشرح فتح القدير ١٧٢، ١٧١/١ .

(٤) والراجح القول الأول لصحة حديث أبى هريرة بشواهد

وطرقه فانها لا تفرق بين النجاسة الرطبة واليابسة ،
والله تعالى أعلم .

(٥) سبقت ترجمته عقيب ج ١٦ .

(٦) هذا لفظ البغوى ج ٢٩٧ من طريق البخارى ، وأصله فى

صحيحه ك/الوضوء ٦٣/١ الا أنه قال : "فيه" بدل : "فى
الثوب" ، ورواه بمعناه : مسلم ك/الطهارة ج ٢٨٩ ،
والترمذى ج ١١٧ وقال حديث حسن صحيح ، والنسائى ١٥٦/١ .

(٢٠٥) وعنها أيضا - رضى الله عنها - قالت : "كنت أفرك
المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم" .
أخرجه مسلم من طرق عن عائشة ، وقال فى بعضها : "ثم
يصلى فيه " .

وزاد فى بعض الطرق : "ولقد رأيتنى وأنى لأحكه من ثوب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يابساً بظفري وأغسل مكانه
(١)
بالماء " .

(٢)
وأخرج حديث عائشة فى الفرق أبو داود .

غريبه :

قولها : "بقع الماء" ، بضم الباء المعجمة بواحدة ،
(٣)
وهو جمع بقعة مثل تحفة وتحف ، ونطفة ونطف .

وأما فقهه :

فقد ذهب ابن عباس وسعد بن أبى وقاص رضى الله عنهم
وعطاء وسفيان الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق الى أنه
يفرك .

وقال ابن عباس هو بمنزلة المخاط فأمطه عنك ولو

(١) الرواية الأولى ح ٢٨٨ ، ١٠٦ ، والثانية ح ٢٨٨ ، ١٠٥ ،
الا أنه قال : "فيصلى فيه " ، والثالثة ح ٢٩٠ وليس فيها
"وأغسل مكانه بالماء" وجاء فى مطلع الرواية الأولى :
"انما كان يجزئك ان رأيته أن تغسل مكانه فان لم تر
نفحت حوله " .
(٢) ح ٣٧١ ، ٣٧٢ ، وأخرجه الترمذى أيضا ح ١١٦ وقال حديث حسن
صحيح .
(٣) شرح السنة ٨٨/٢ ، وانظر النهاية ١٤٦/١ ، معجم مقاييس
اللغة ٢٨١/١ .

(١)

بإذخرة ، كل ذلك عملا بحديث الفرق .

وذهب عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن التابعين سعيد

(٢)

ابن المسيب الى أنه نجس يجب غسله وهو مذهب مالك والاوزاعى .

(٣)

وقال أصحاب الراى هو نجس يغسل رطبه ويفرك يابسه .

ومن قال بطهارته حمل الغسل على التنظيف لاعلى التطهير

(٤) (٥)

حكاه الخطابى والبغوى .

(١) المعالم ٢٢٢/١ ، شرح السنة ٩٠/٢ ، وهو قول ابن عمر

وعائشة رضى الله عنهم وأبى ثور وداود والمنذرى وابن

حزم كما فى المحلى ١٦٢/١-١٦٦ ، والمجموع ٥٠٨/٢ ،

والاستذكار ٣٥٨/١-٣٦٠ وهو ظاهر مذهب أحمد عنه كما فى

المبدع ٢٥٤/١ ، والانصاف ٣٤٠/١ .

(٢) المعالم ٢٢٣/٢ ، شرح السنة ٩٠/٢ ، الاستذكار ٣٥٨/١ ،

العارضة ١٧٨/١ .

(٣) المعالم ٢٢٣/١ ، شرح السنة ٩٠/٢ ، الهداية وشرح فتح

القدير ١٧٢/١-١٧٤ ، عمدة القارى ٢٤/٣ وهو رواية عن

أحمد كما فى المبدع ٢٥٤/١ ، والانصاف ٣٤٠/١-٣٤١ .

(٤) المعالم ٢٢٣/١ ، شرح السنة ٩٠/٢ وذلك جمعا بين

أحاديث الغسل وأحاديث الفرق وهو أولى من حملها على

التعارض .

(٥) والراجح القول بأن المنى طاهر كما ذهب اليه الفريق

الاول ولكنه مستقذر كالمخاط والبصاق كما يقولون ولذا

يستحب فركه يابسا وغسله رطبا جمعا بين أدلة الباب ،

وقد روى الدارقطنى ١٢٥/١ وأبو عوانة فى صحيحه ٢٠٤/١

عن عائشة فجمعت فيه بين الفرق والغسل ، لكن قال

البزار رفعه الحميدى وأرسله غيره كما فى التعليق على

الدارقطنى .

قلت رواه ابن خزيمة ح ٢٩٤ باسناد حسن كما فى بلوغ

الامانى ٢٥٠/١ وأحمد باسناد صحيح كما فى مجموع

الفتاوى ٥٨٩/٢١ وانتصر ابن تيمية لهذا القول من وجوه

منها هذا الحديث الأخير وغيره ، وقال أيضا الأصل فى

الاعيان الطهارة فيجب القضاء بطهارته حتى يجيئنا

ما يوجب القول بأنه نجس ، قال وقد بحثنا وسبرنا فلم

نجد لذلك أصلا فعلم أن كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملامسته

معفو عنه كالمنى . اهـ مختصرا من مجموع الفتاوى

٥٨٨/٢١-٥٩٢ ، وهو ترجيح ابن حجر فى الفتح ٣٣٣/١ ،

والله أعلم .

حديث فى دم الحيض يصيب الثوب :

(٢٠٦) عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله نهما قات : "جاءت
(١)
امراة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت :
يارسول الله أرأيت احدا اذا أصاب ثوبها دم من
(٢)
الحيضة كيف تصنع به ؟ قال : تحتته ثم تقرمه بالماء ثم
تنفضه ثم تملى فيه " .

وفى رواية قال : "التقرمه ثم لتنفضه بماء ثم لتصل
فيه " . أخرجه الشيخان وفى الموطأ وأبو داود والترمذى
(٣) (٤)
والنسائى ، وهذا أكمل ألفاظه .

(٢٠٧) وعن عائشة رضى الله عنها قالت : "كنت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وعلينا شعارنا وقد ألقينا فوقه
كساء فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ
الكساء فلبسه ثم خرج فملى الغداة ثم جلس فقال رجل
يارسول الله هذه لمعة من دم فقبض رسول الله صلى الله
عليه وسلم على مايليها فبعثها الى مصرورة فى يد
الغلام فقال اغسلى هذه وجففيها ثم أرسلى بها الى

-
- (١) قال فى الفتح ٣٣٣/١ ان أسماء نفسها هى السائلة كما
فى رواية الشافعى (ح ٤٠ كما فى البدائع) من طريق ابن
عيينة عن هشام عن فاطمة بنت المنذر ، قال وهو اسناد
صحيح لا كما ضعفه النووى .
- (٢) بفتح الحاء أى الحيض كما فى شرح مسلم ١٩٩/٣ .
- (٣) الرواية الاولى لفظ مسلم ح ٢٩١ ، ورواها البخارى ٦٣/١
بلفظ : "وتنفضه وتصلى فيه " ، والترمذى ح ١٣٨ بلفظ :
"حتيه ثم اقرصيه بالماء ثم رشيه وصلّى فيه " ، وهكذا
رواه النسائى ١٥٥/١ وأبو داود ح ٣٦٢ غير أنهما قالا :
"انفضيه " ولم يقل أبو داود : "وصلّى فيه " ، والرواية
الثانية لفظ مالك ٦١/١ ، وأبى داود ح ٣٦١ لكنهما قالا :
"فليقرمه " ، وقال أبو داود : "ثم لتصل " .
- (٤) هذا ينطبق على الرواية الاولى لأن فيها زيادة وهى :
"الحث " .

فدعوت بقصعة فغسلتها ثم جففتها فأحرتها إليه فجاء
رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف النهار وهو عليه " .
(١)
أخرجه أبو داود .

غريبه :

قوله : "تحتة" ، بقاء معجمة باثنتين من فوق مفتوحة
وحاء مهملة مضمومة وتاء أيضا وهاء ، ومعناه : تحكه ، ومنه
(٢)
الشيء المحتوت أى المحكوك . قال الجوهرى : يقال حت الورق
(٣)
من الغمن ، والمنى من الثوب .

و"القرص" ، بالقاف والصاد المهملة ، أن يقبض على
(٤) (٥)
موضع النجاسة بالاصبع ويغمزه غمزا جيدا ويدلكه حتى ينحل
(٦)
ما تشربه من الدم .

والمراد بـ : "النفخ" المذكور فى الحديث : الغسل ،
(٧)
هكذا ذكره البغوى . وقال غيره : النفخ بالحاء المهملة
(٨)
الرش ، وبالحاء المعجمة فوق الرش ودون الغسل ، وما ذكره

-
- (١) ح ٣٨٨ إلا أنه قال : "وأجفيتها ... ثم أجففتها ... وهى
عليه" من طريق أم يونس بنت شداد عن أم جحدر العامرية
قال فى التقريب ص ٧٥٩، ٧٥٥ : لا يعرف حالهما . فالحديث
ضعيف لكنه يتقوى بحديث خولة بنت يسار رقم (٢٠٨) الآتى
والله أعلم .
- (٢) غريب ابن الجوزى ١٩١/١ ، النهاية ٣٣٧/١ ، شرح مسلم
١٩٩/٣ ، الفتح ٣٣١/١ .
- (٣) الصحاح ٢٤٦/١ .
- (٤) كلمة "جيذا" سقطت من (ز) ل ٣٣/ب .
- (٥) فى (ج) ص ٦٦ : "فيدلكه" والمثبت موافق لكلام البغوى
٧٧/٢ .
- (٦) شرح السنة ٧٧/٢ ، وانظر معناه فى شرح مسلم ١٩٩/٣ ،
والفتح ٣٣١/١ .
- (٧) شرح السنة ٧٧/٢ .
- (٨) غريب ابن قتيبة ٦٠٢/٢ ، الصحاح ٤١١/١ ، ٤٣٣ ، النهاية
٦٩/٥ ، المشارق ١٦/٢ وعزا فيه الجملة الأخيرة الى
أكثر اللغويين ، وحكى عن أبى زيد والهروى أن الحاء
أقل من الحاء .

(١) (٢)
البغوى هاهنا أوجه ، والله أعلم .

حديث فى بقاء أثر النجاسة :

(٣) (٤)

(٢٠٨) عن أبى هريرة رضى الله عنه "أن خولة بنت [يسار] أتت
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله انى
ليس لى الا ثوب واحد وأنا أحيض فيه ، فكيف أصنع ؟ قال
إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه ، قالت : فان لم يخرج
الدم ؟ قال : يكفيك الماء لايفرك أثره " .
(٥) (٦) (٧)
أخرجه أبو داود .

- (١) واختاره فى الفتح ٣٣١/١ ، وفى شرح مسلم ١٩٩/٣ ، وقال
فى المعالم ٢٢٠/١ قد يكون النضح بمعنى الغسل .
- (٢) وفى غريب هذا الحديث قولها : "أحرتها اليه" معناه :
رددتها اليه ، يقال حار الشيء يحور بمعنى رجع ومنه
قوله تعالى : {انه ظن أن لن يحور} (الانشقاق : ١٤)
كما فى المعالم ٢٢٩/١ .
- (٣) فى جميع النسخ : "بنت حكيم" وهو من رواية الطبرانى
فى الكبير ، وقد وهم المصنف بعزوه الحديث من طريقها
الى أبى داود ، ووقع فى هذا الوهم كذلك ابن الرفعة
كما فى التلخيص ٣٦/١ ، والتصويب من أبى داود .
- (٤) هى خولة بنت يسار ، وقيل بنت اليمان أخت حذيفة لأن
أسنادها واحد ينتهى الى أبى سلمة بن عبد الرحمن
الراوى عنهما ، ذكره ابن عبد البر ورده ابن حجر قائلا
يلزم من ذلك مع اختلاف المتن أن تكونا واحدة ، لها
صحة رضى الله عنها .
- انظر : تاريخ الصحابة ص ٩٣ ، الاستيعاب ٣٠٧/١٢ ، أسد
الغابة ٩٨/٧ ، الاصابة ٢٣٨/١٢ .
- (٥) ٣٦٥ قال البيهقى ٤٨٠/٢ أسناده ضعيف تفرد به ابن
لهيعة ، وقال فى التلخيص ٣٦/١ فيه ابن لهيعة (وفى
الفتح ٣٣٤/١ قال فى أسناده ضعف) وقال ورواه الطبرانى
فى الكبير عن خولة بنت حكيم وأسناده أضعف من الأول .
قلت رواه البيهقى من طريق عبد الله بن وهب عن ابن
لهيعة وضعفه ، مع أن حديث ابن وهب عنه صحيح كما قال
غير واحد من الحفاظ كذا فى الارواء ١٩٠/١ ، وقال فى
التقريب ص ٣١٩ رواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل
من غيرهما . لكن رواه البيهقى ٤٠٨/١ بمعناه عن معاذة
عن عائشة من طريقين : شعبة عن يزيد الرشك ، وسعيد بن
أبى عروبة عن قتادة ، وهو موقوف عليها . وقال فى
الفتح ٣٣٤/١ لحديث خولة بنت يسار شاهد مرسل عند =

= البيهقي . (قلت لعله يريد حديث عائشة الموقوف لأنى لم أجد المرسل فى سننه الكبرى ٤٨٠/٢ والحديث يتقوى بمجموع هذه الطرق والشواهد) . وقال والمراد بالأثر ما عسر ازالته جمعا بين هذا وبين حديث أم قيس : "حكىه بفلح واغسله بسدر" أخرجه أبو داود ح ٣٦٤ واسناده حسن .

(٦) حكى ابن عبد البر فى الاستذكار ٤٠-٣٦/٢ الاجماع على نجاسة الدم المسفوح ، والتجاوز عن القليل غير المسفوح ، وعلى غسل النجاسات كلها من الثياب والابدان وأن لا يصلى بشئ منها فى الأرض ولا فى الثياب . ثم حكى اختلافهم هل غسلها فرض أو سنة مؤكدة ، قال : ذهب الى أنه فرض الشافعى وأحمد وإسحاق وأبو ثور وبعض المالكية والكوفيون الا أن الكوفيين اشتراطوا ما زاد على قدر الدرهم ، الا زفر قال قليل النجاسة وكثيرها سواء ووافق الشافعى ، وذهب الى أنه سنة مؤكدة مالك ومن وافقه .

وانظر : الهداية وشرح فتح القدير ١٦٨/١ ، ١٧٧ ، عمدة القارى ١٧/٣ ، الترمذى ٢٥٦ ، ٢٥٥/١ .
(٧) والراجع قول الجمهور بأن غسل النجاسات فرض لقوله تعالى : {وثيابك فطهر} والامر فيه للوجوب ، ويعفى عما كان أقل من اللمة وان كان بقدرها أو أكثر فيجب غسله لحديث عائشة رقم (٢٠٧) ، واللمة البقعة اليسيرة كما فى النهاية ٢٧٢/٤ ، وجاء فى تحديد اللمة أنها مثل الظفر كما فى حديث أنس أن رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم وقد توفأ وترك على قدميه مثل الظفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع فأحسن وضوءك رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطنى وقال تفرد به جرير بن حزام عن قتادة وهو ثقة كما فى التلخيص ٦٦ ، ٦٥/١ .

قلت وأصله فى مسلم عن عمر مرفوعا ح ٢٤٣ ورواه ابن أبى حاتم عن أبى المتوكل قال توفأ عمر وبقى على ظهر رجله لمة لم يصبها الماء فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعيد الوضوء وأعله بالارسال كما فى التلخيص ٦٥/١ ، والله أعلم .

الفصل الثالث

فى ازالة نجاسة الكلب

(٢٠٩) روى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم

فليرقه ثم ليغسله سبع مرات" .
(١)
أخرجه مسلم وفى الموطأ والنسائى .

(٢١٠) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أيضا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ظهور اناء أحدكم اذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب" .

وفى رواية : " أخراهن" .
(٢)
أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى .

(٢١١) وعن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه - وضبطه بضم الميم وفتح الغين المعجمة وتشديد الفاء ، ضبطه فى (٣) (٤) الاكمال وذكره فى الاستيعاب - أن النبى صلى الله عليه

(١) مسلم ح ٢٧٩ وقال "مرار" بدل : "مرات" ، والنسائى ٥٣/١ واللفظ له ، والذى فى الموطأ بلفظ : " اذا شرب" كما سيأتى رقم (٢١٢) .

(٢) مسلم ح ٢٧٩ ، ٩١ ، واللفظ له ، وأبو داود ح ٧١ وفيه : "مرار ... بتراب" . هذا بالنسبة للرواية الأولى . وأما الرواية الثانية فهى عند الترمذى بلفظ : "أولاهن أو أخراهن" كما سيأتى فى رقم (١٣١) .

(٣) ينتهى الاكمال عندى بآخر حرف اللام ، وانظر المغنى فى ضبط الرجال ص ٢٣٨ .

(٤) الاستيعاب ٣٨/٧ .

(٥) وهو عبد الله بن مغفل بن عبد غنم أو نهم المزنى أبو سعيد أو أبو عبد الرحمن صحابى جليل شهد بيعة الشجرة وكان أحد البكائين فى غزوة تبوك قاله البخارى وأحد العشرة الذين بعثهم عمر لتفقيه الناس بالبصرة ، مات بها سنة تسع وخمسين أو ستين رضى الله عنه ، أخرج له الجماعة .

انظر : طبقات خليفة ص ٣٧ ، تاريخ الصحابة ص ١٦٠ ، أسد الغابة ٣/٣٩٨ ، التجريد ١/٣٣٦ ، الكاشف ٢/١١٩ ، الاصابة ٦/٢٢٣ ، التهذيب ٦/٤٢٠ ، التقريب ص ٣٢٥ ، الرياض المستطابة ص ١٩٢ .

وسلم قال : " إذا ولغ الكلب فى اناء أحدكم فاغسلوه
(١)
سبع مرات وعفروه الثامنة بالتراب " .

(٢١٢) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أيضا عنه صلى الله عليه
وسلم قال : " إذا شرب الكلب فى اناء أحدكم فليغسله
سبع مرات " .
(٢)
أخرجه الشيخان .

(٢١٣) وعنه أيضا عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(٣)
" يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أولاهن [أو]
أخراهن بالتراب ، واذا ولغت فيه الهرة غسل مرة " .
(٤) (٥)
هذا لفظ الترمذى .

-
- (١) لم يعزه الى أحد ، وهو عند مسلم ج ٢٨٠ ، والنسائى
٥٤/١ ، وابن ماجه ج ٣٦٥ ، وأبو داود ج ٧٤ إلا أنه قال :
" والثامنة عفروه " وكلهم قال : " فى الاناء " .
- (٢) البخارى ٥١/١ ، ومسلم ج ٢٧٩ ، ٩٠ ، وأصله فى الموطأ
٣٤/١ .
- (٣) فى جميع النسخ : " و " بدل " أو " والتصويب من الترمذى .
- (٤) الترمذى ج ٩١ وقال حسن صحيح ، وأبو داود من طريق آخر
ج ٧٢ بمعناه وزاد : " واذا ولغ الهر غسل مرة " موقوفا ،
قال فى المحرر ص ٩ وهو الصواب . وقال البيهقى
٢٤٨٠/٢٤٧/١ أدرجه بعض الرواة فى المرفوع وهموا فيه
والصحيح أن ولوغ الهرة موقوف كذا فى المختصر ٧٧/١ ،
وقد رواه الشافعى ج ٣٦ مرفوعا بدون هذه الزيادة ، قال
فى التلخيص ٤٠/١ وهى رواية صحيحة . وهذه الزيادة وان
صحها الترمذى وأحمد شاكر فى التعليق عليه ١٥٢/١ هـ
والإبائى فى صحيح الترمذى ج ٧٩ فلها ثلاث علل : الأولى
أنها عارضتها الرواية الموقوفة ، والعللة الثانية
أنها خالفت رواية الجماعة التى ليس فيها هذه الزيادة
المدرجة ، والعللة الثالثة أنها عارضت حديث أبى قتادة
وحديث عائشة فى أن الهرة ليست بنجس وأنه صلى الله
عليه وسلم توضع بسورها ، والله تعالى أعلم .
- (٥) قال فى الفتوح ٢٧٦/١ ورواية : " أولاهن " أرجح من
" السابعة " من حيث الاكثرية والاحتياطية ، ومن حيث المعنى
أيضا لأن ترتيب الأخيرة يقتضى الاحتياج الى غسلة أخرى
لتنظيفه ، وقال فى شرح مسلم ١٨٥/٣ وأما رواية :
" وعفروه الثامنة بالتراب " فمذهب الشافعية والجماهير
أن المراد اغسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع الماء
فكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت شامنة وذلك جمعا =

فيه من الفقه ، اتفاق أكثر أهل العلم على أن الكلب
إذا شرب من اناء فيه ماء أو مائع آخر وكان الماء قليلا أنه
ينجس ولا يظهر الاناء إلا بأن يغسل سبع مرات احداهن مكدرة
(١)
بالتراب .

وقال مالك والأوزاعي لا ينجس ولكن يجب غسله تعبدا وجوزا
(٢)
أن يتوضأ به إذا لم يجد غيره .

وجوز الثوري أن يتوضأ به عند عدم الماء ويتيمم بعده
(٣)
حكاه الخطابي .

وقال أصحاب الرأي لأعدد في غسله ولاتعفير بل هو كسائر
(٤) (٥)
النجاسات .

= بين الروايات . ونقله في طرح التثريب ١٢٩/٢ وقال :
وأشار ابن دقيق العيد الى تضعيفه وأنه تأويل بوجه
فيه استكراه (كما في احكام الأحكام ٢٩/١) قال العراقي
أما البيهقي فقد صار الى ترجيح حديث أبي هريرة على
حديث عبد الله بن مغفل لأن أبا هريرة أحفظ من روى في
دهره فروايته أولى (كما في سننه الكبرى ٢٤٢/١) وكذا
رجح روايته في الارواء ٦٢/١ والله تعالى أعلم .
(١) شرح السنة ٧٥/٢ ، وانظر : المجموع ٥٣١/٢ ، طرح
التثريب ١٢١، ١٢٠/٢ ، المغنى ٥٢/١ ، المبدع ٢٣٧، ٢٣٦/١
الانصاف ٣١٠/١ ، وفيها أنه الصحيح من مذهب أحمد وعليه
أصحابه .

(٢) المعالم ٧٧/١ ، وانظر : شرح السنة ٧٥/٢ ، المدونة
٦٠٥/١ ، الكافي ١٣١/١ وفيه قال ابن عبد البر اضطرب
قول مالك في ذلك وهذا هو الصحيح من مذهبه وآخر ما رجح
اليه ، وهو قول الزهري كذلك ذكره في المدونة ٦/١
وعلقه البخاري في ك/الوضوء ترجمة ب ٣٣ ، ٥٠/١ ورواه
ابن عبد البر في التمهيد بسند صحيح كما قال ابن حجر
في الفتح ٢٧٣/١ .
(٣) المعالم ٧٧/١ ، وانظر شرح السنة ٧٥/٢ ، وعلقه
البخاري ٥٠/١ .

(٤) شرح السنة ٧٥/٢ وتحقيق مذهب أصحاب الرأي أن ولوغ
الكلب ينجس الماء ويغسل الاناء من ذلك كما يغسل من
سائر النجاسات أي ثلاث مرات لحديث أبي هريرة المتفق
عليه في النهي عن ادخال اليدين في الاناء عند القيام =

والحق الشافعى الخنزير بالكلب وجعل حكمه فى ذلك
(١)

كحكمه .

(٢)

وخصص عامة أهل العلم - من عداه - هذا الحكم بالكلب

لأن العرب كانت تقرب الكلاب من أنفسها وتألفها فغلظ الشارع

نجاستها تنفييرا عنها كالخمر فانها لما كانت مألوفة غلظ

= من النوم حتى يغسلهما ثلاثا ، قالوا فلما كان ذلك يظهر مما يحتمل أن يعلق باليدين فى النوم من البول والغائط وهما أغلظ النجاسات كان أحرى أن يظهر بما هو دون ذلك من النجاسات . قالوا أيضا وهذا أبو هريرة راوى الحديث الذى فيه غسل الاناء سبع مرات هو الذى يفتى بغسله ثلاثا فثبت بذلك نسخ السبع ، قالوا وهو الذى روى عن النبى صلى الله عليه وسلم فى الكلب يلغ فى الاناء "أنه يغسله ثلاثا" . انظر ذلك فى : الطحاوى ٢٢/١ ، الهداية وشرح فتح القدير ٩٤/١ - ٩٦ ، تبیین الحقائق ٣٢/١ .

- (٥) والراجع قول الجمهور لصحة أحاديث الباب التى فيها الأمر بارأقة الماء وغسل الاناء سبعا أحدهن بالتراب على ما ذكرناه فى تخريجها من ترجيح رواية "السبع" على "الثمانية" فدل ذلك على نجاسة الماء ولو كان طاهرا لما أمر بارأقته للنهى عن إضاعة المال ، وعلى نجاسة الاناء لأمره بغسله وتسمية ذلك طهورا له ، ولأن الطهارة تستعمل اما عن حدث أو نجس ، ولاحث على الاناء ، فتعين الخبث ، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الغسل من ولوغ الكلب لأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح ولم يمح عن أحد من الصحابة خلافة ، فهذا رد على قول مالك بأنه طاهر ، ودعوى الحنفية نسخ "السبع مرات" لاثبت لتطرق الاحتمال بأن يكون أبو هريرة اعتقد ندبية السبع أو نسي ما رواه ، وأيضا فقد صح أنه أفتى بالسبع كما فى الدارقطنى ٦٤/١ وصححه هو وابن حجر ، وأما قياسهم على سائر النجاسات فهو فى مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار ، كل ذلك فى الفتح ٢٧٦/١ ، ٢٧٧ بتصرف . وأما حديث أبى هريرة الذى فيه : "أن يغسله ثلاثا" فتمامه "أو خمسا أو سبعا" وهو عند الدارقطنى ٦٥/١ قال تفرد به عبد الوهاب بن الضحاك عن اسماعيل بن عياش ، وهو متروك الحديث وغيره يرويه عن اسماعيل بنفس الاسناد : "فاغسلوه سبعا" وهو الصواب ثم ساقه .
- (١) شرح السنة ٧٥/٢ وهو الصحيح من مذهب أحمد كما فى المغنى ٥٢/١ والمبدع ٢٣٦/١ والانصاف ٣١٠/١ .
- (٢) أى من عدا الشافعى ، وهو قوله فى الجديد كما فى طرح التشريب ١٢٦/٢ .
- قلت وأحمد فى الصحيح من مذهبه وعليه أصحابه كما فى الانصاف ٣١٠/١ .

الشارع أمرها بحيث أوجب الحد في شربها بخلاف شرب سائر
(١)
الاعيان النجسة .

قال الخطابي : وفيه دليل على نجاسة لسانه حين وجب
غسل الاناء منه ، ويدل ذلك على نجاسة بقية أعضائه وأجزائه
فأى جزء منه ماس شيئاً ظاهراً مع الرطوبة نجسه فكان حكمه
(٢)
كحكم لسانه في العدد والتعفير .

وفيه دليل على نجاسة الماء أو المائع الذى ولغ فيه
(٣)
لأنه نجسه بدليل أنه قال فى بعض الروايات : "فليرقه" .

(١) شرح السنة ٧٥/٢ وهو قول الشافعى فى القديم وانتصر له
النووى ووافقاه العراقى أى أنه يكفى غسلة واحدة
فى الخنزير - بلاتراب لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد به
الشرع ، انظر شرح مسلم ١٨٥/٣ ، المجموع ٥٣٧/٢ ،
طرح التثريب ١٢٦/٢ .

(٢) المعالم ٧٦/١ وهو المشهور فى مذهب الشافعية وبه قطع
جمهورهم . وقال بعضهم يكفى غسله فى غير الولوغ مرة
كسائر النجاسات ونصره النووى . انظر المجموع ٥٣٧/٢ .
قلت وهذا القولان مبنيان على نجاسة الكلب كله حتى
شعره وهو قول الشافعى وأحمد فى إحدى الروايتين عنه .
وقال مالك فى المشهور عنه هو طاهر حتى ريقه . وقال
أبو حنيفة فى المشهور عنه وعليه أكثر أصحابه وأحمد
فى الرواية الثانية ريقه نجس وشعره طاهر ورجحه ابن
تيمية ، وقال وهو مذهب جمهور الفقهاء كابى حنيفة
ومالك وأحمد فى إحدى الروايتين عنه وذلك لأن الأصل فى
الاعيان الطهارة فلا يجوز تنجيس شئ ولا تحريمه الا بدليل
والنصوص الثابتة فى الولوغ فقط وليس فى سائر الأجزاء
وتنجيسها إنما هو بالقياس . انظر مجموع الفتاوى
٦١٧، ٦١٦/٢١ .

(٣) المعالم ٧٦/١ وقد سبق ذكره عند ترجيح قول الجمهور فى
مسألة نجاسة الماء بولوغ الكلب فيه .

الفصل الرابع

فى الدباغ

(٢١٤) عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبی صلى الله عليه

(١)

وسلم مر بشاة لمولاة ميمونة ميتة فقال صلى الله عليه

وسلم : "ماعلى أهل هذه لو أخذوا اهابها فدبغوه

فانتفعوا به " ، قالوا يارسول الله انها ميتة ، قال :

"انما حرم أكلها" .

(٢)

أخرجه الشيخان من عدة طرق .

(٢١٥) وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال : "إذا دبغ الهاب فقد طهر" .

(٢١٥م) وفى رواية أخرى : "أيما اهاب دبغ فقد طهر" .

(٣)

أخرجه مسلم .

(١) لم أقف على اسمها فى كتاب الاسماء المبهمة للخطيب ص ٤١٣ ، شرح مسلم ٥١/٤ - ٥٤ ، الفتح ٣٥٦/٣ ، عمدة القارى ٣٤٩/٧ .

(٢) هذا لفظ البغوى ح ٣٠٤ من طريق الشافعى وهو عند الشافعى كما فى البدائع ح ٤٨ ، وأخرجه بمعناه البخارى ك/الزكاة ١٣٥/٢ ، ك/البيوع ٤٠/٣ ، ك/الذبايح والصيد ٢٣١/٦ ، ومسلم ك/الحيف ح ٣٦٣ ، ١٠٠-١٠٢ ، ح ٣٦٥ .

(٣) هذا يوهم أن الروايتين عند مسلم ، ولم يخرج إلا الاولى ك/الحيف ح ٣٦٦ وهى أيضا فى الموطأ ك/الصيد ٤٩٨/٢ ، وفى البدائع ك/الطهارة ح ٤٦ . أما الرواية الثانية فأخرجها الشافعى مع الرواية الاولى فى سياق واحد كما فى ح ٤٦ ، وقال الزيلعى فى نصب الراية ١١٦/١ وأعلم أن كثيرا من أهل العلم المتقدمين والمتأخرين عزوا هذا الحديث فى كتبهم الى مسلم وهو وهم وممن فعل ذلك البيهقى فى سننه (١٦/١) ، والرواية الثانية أخرجه الترمذى ك/اللباس ح ١٧٢٨ وقال حسن صحيح ، والنسائى وابن ماجه وابن حبان كما فى الدراية ٥٧/١ ولم يشر الى مسلم . وقال المحرر ص ١٠ وقد تكلم فيه الامام أحمد قال ورواه الدارقطنى (٤٨/١) من حديث ابن عمر وحسن اسناده .

غريبه :

قوله : "أهاب" ، وهو بكسر الهمزة وهاء وألف وباء
معجمة بواحدة ، قال الجوهري : هو الجلد مالم يدبغ ، قال
وجمعه أهـب بفتح الهمزة والهاء على غير قياس ، مثل آدم
(١)
وعمد جمع أديم وعمود .

وأما فائدته :

فقد عمل بعمومه في كل حيوان مأكول اللحم - إذا مات
فدبغ جلده طهر بالدباغ - أهل العلم من الصحابة والتابعين
(٢) (٣) (٤)
فمن بعدهم ، ماعدا أحمد فإنه قال لا يظهر لما رواه

- = قلت في اسناد الدارقطني محمد بن عقيل بن خويلد وهو
صدوق حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها كما في
التقريب ص ٤٩٧ . وفي الروايتين المثبتتان عبد الرحمن
ابن وعلة وهو صدوق كما في التقريب ص ٣٥٣ فلاسناد
فيهما حسن من هذا الوجه وصحيح إذا انضم إليه شاهد
ابن عمر والله تعالى أعلم .
- (١) الصحاح ٨٩/١ وذكر لغة ثانية بالضم فيهما قال وهو
قياس ، وصحهما في تهذيب اللغة ٤٦٥/٦ ، المشارق ٥٠/١
النهاية ٨٣/١ ، شرح مسلم ٥٤/٤ ، الفتح ٦٥٨/٩ وقال هو
الجلد قبل أن يدبغ ، وقيل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ
والأول قول النضر بن شميل كما في أبي داود ٦٧/٤ عقيل
ج ٤١٢٨ .
- (٢) أي جمهور العلماء منهم الأئمة الثلاثة وأحمد في آخر
الروايتين وغيرهم .
- انظر : المعالم ٦٨/٦ ، شرح السنة ٩٩/٢ ، الترمذي
٢٢١/٤ ، الاعتبار ٥٦٠٥٥/١ ، المجموع ٢٥٦/١ ، المنتقى
١٣٤، ١٣٣/٣ ، بداية المجتهد ٥٧/١ ، المغنى ٦٦/١ ،
الانصاف ٨٦/١ ، مجموع الفتاوى ٩٠/٢١ ، الموطأ برواية
محمد بن الحسن ص ٣٤٣ ، عمدة القارى ٣٤٩/٧ .
- (٣) ومالك في المشهور عنهما . انظر : المعالم ٦٧/١ ، شرح
السنة ٩٩/٢ ، المغنى ٦٦/١ ، الانصاف ٨٦/١ ، مجموع
الفتاوى ٩١/٢١ ، بداية المجتهد ٥٧/١ ، التمهيد
١٥٧، ١٥٦/٤ .
- (٤) وقال الزهري والليث في المشهور عنهما ومالك في رواية
شاذة يجوز الانتفاع به مطلقا دبغ أو لم يدبغ كما في
التمهيد ١٥٦، ١٥٤/٤ وقول الزهري رواه عبد الرزاق عن
معمر عنه ج ١٨٥ وهو اسناد صحيح ، واستدلوا بحديث ابن
عباس مرفوعا : "انما حرم أكلها" أخرجه البخارى في
ك/الزكاة ١٣٥/٢ .

(١)
باسناده :

(٢١٦) عن عبد الله بن عكيم قال : "أتانا كتاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم قبل وفاته بشهر أن لاتنتفعوا من

(٢)

الميتة باهاب ولاعصب" .

وكان يقول هذا الحديث ناسخ لما سواه ثم ترك العمل به

(٣)

للاضطراب فى سنده فانه روى عن عبد الله بن عكيم عن أشياخ

(٤)

لهم .

وحمله الباكون على ما قبل الدباغ ان ثبت ، والحديث نص

(٥) (٦)

فى الاهاب ، وانما يكون اهبا قبل الدباغ .

(١) هذا دليل الفريق الثانى .

(٢) أحمد ٣١٠/٤ من طرق فى بعضها : "بشهر أو شهرين" ،

وأبو داود ح ٤١٢٧، ٤١٢٨ ، والترمذى ح ١٧٢٩ وقال حديث

حسن ، والنسائى ١٧٥/٧ ، وابن ماجه ح ٢٦١٣ وأعل

بالاضطراب فى السند والمتن ، وبالارسال والانقطاع وكان

أحمد يقول ما أصلح اسناده ثم أعله بالاضطراب كما فى

التمهيد ١٦٤/٤ ، والاعتبار ص ٥٦-٥٨ ، ونصب الراية

١٢١/١ ، والتلخيص ٤٨٠/١ ، ولكن صححه ابن حبان

ح ١٢٦٩ ، وابن حزم ١٥٧/١ ، والالبانى فى الارواء

٧٩-٧٦/١ ، ورد فى الفتح ٦٥٩/٩ على الاضطراب بالارسال

والانقطاع وقال كونه كتابا ليس بعلة قاذحة وانما عورض

بأن أحاديث الباب الصحيحة أصح مخارج لكونها سماعا ،

وانتصر له - أى للحديث - ابن تيمية فى المجموع ٩٣/٢١

وذكر له فى الارواء ٧٩/١ شاهدا عن ابن عمر باسنادين

ضعيفين .

قلت وله شاهد آخر عن جابر باسناد ضعيف كما فى نصب

الراية ١٢٢/١ .

(٣) فى (ح) ص ٦٨ : "الاضطراب" وهو تصحيف .

(٤) الترمذى ٢٢٢/٤ ، الاعتبار ص ٥٧ ، مسائل أحمد لابن

هائى ٢٥/١ ، أخبار الرسوخ ص ١٧ .

(٥) المعالم ٦٨/٦ ، شرح السنة ٩٩/٢ ، الاعتبار ص ٥٨ ،

التمهيد ١٦٥/٤ ، التلخيص ٤٨/١ .

(٦) والراجح قول الجمهور لصحة أحاديث الباب فى الدباغ .

وأما حديث ابن عكيم فليس فيه نهى عن استعمال المدبوغ

وانما فيه النهى عن الانتفاع باهاب الميتة ، والاهاب

يطلق على الجلد قبل الدباغ ، فيكون ناسخا للانتفاع

بالجلد غير المدبوغ كما هو مذهب الزهرى ومن وافقه

لأحاديث الدباغ ، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث كلها

وهو أولى من القول بنسخ الدباغ ، رجحه ابن حزم ١٥٧/١

= وابن تيمية فى مجموع الفتاوى ٩٣/٢١-٩٥ ، وابن القيم

غريبه :

قوله : "عبد الله بن عكيم" ، ضبطه بعين مهملة مضمومة وكاف مضمومة وياء ساكنة وميم ، ذكره فى الاستيعاب وقال قد اختلف فى سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(١)

وأما مالا يؤكل لحمه :

وان اندرج تحت عموم الحديث فى بعض صيغه الا أنه قد اختلف الناس فيه :
(٢)
(٣)
فذهب عمر وعبد الرحمن بن عوف من المحابة وغيرهم كالأوزاعى وابن المبارك واسحاق وأبى شور الى أنه لا يظهر بالدباغ الا جلد المأكول لاغير لما روى :
(٤)

- = فى تهذيب السنن ٦٨٠٦٧/٦ ، أو يقال ان حديث ابن عكيم عام فى النهى وأحاديث الدباغ مخصصة للنهى بما قبل الدباغ ممرحة بجواز الانتفاع بعد الدباغ ، والخاص مقدم على العام ، وكذلك يقال فى قوله تعالى : { حرمت عليكم الميتة } (المائدة : ٢٣) أنها عامة خمتها السنة كما فى المجموع ٢٥٨/٢ .
- (١) الاستيعاب ٣٠٦/٦ ، وهو عبد الله بن عكيم بالتصغير الجهنى أبو معبد الكوفى مخضرم ، قال البخارى لم يسمع من النبى صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن حجر سمع كتاب النبى صلى الله عليه وسلم الى جهينة ، مات فى امرة الحجاج ، أخرج له الجماعة الا البخارى .
- انظر : طبقات خليفة ص ١٢١ ، تاريخ المحابة ص ١٦٥ ، تاريخ الثقات ص ٢٦٨ ، الجرح والتعديل ١٢١/٥ ، أسد الغابة ٣٣٩/٣ ، الكاشف ٩٩/٢ ، الاصابة ١٦٦/٦ ، التهذيب ٣٢٣/٥ ، التقريب ص ٣١٤ ، الخلاصة ص ٢٠٧ .
- (٢) أى اختلف فيه الجمهور الذين ذهبوا الى أن الدباغ مطهر فانهم اتفقوا فيما تعمل فيه الذكاة واختلفوا فيما لا تعمل فيه الذكاة كما فى بداية المجتهد ٥٧/١ .
- (٣) فى (ج) ص ٦٨ : "عبد الله بن عوف" وهو تمحيص .
- (٤) شرح السنة ٩٩/٢ ، المعالم ٦٤/٦ وهو قول ابن عمر وابن عباس وعمران بن حصين وعائشة رضى الله عنهم وعطاء والحسن والشعبى والنخعى وقتادة ويحيى بن سعيد الأنصارى وسعيد بن جبير والثورى وأحمد واسحاق فى آخر الروايتين عنهما ، كما فى المغنى ٦٦/١ ، والمجموع ٢٥٦/٢ ، والتمهيد ١٧١، ١٦٦/٤ ، ومجموع الفتاوى ٩٥/٢١ .

(١)
(٢١٧) أبو المليح "أن النبی صلی اللہ علیہ وسلم نہی عن
(٢)
جلود السباع" . ذكره البغوی .

وذهب على وابن مسعود رضی اللہ عنہما ثم الشافعی الى
(٣)
أنه يظهر الجميع بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير .
وذهب أصحاب الرأي الى طهارة الجميع بالدباغ حتى جلد
(٤) (٥)
الكلب عملا بالعموم . والله أعلم .

- (١) هو أبو المليح - بفتح الميم وبكسر اللام - ابن أسامة ابن عمير الهذلي قيل اسمه عامر أو زيد أو زياد ، تابعي ثقة ، بصرى ، ولى الأبله ، مات سنة ثمان وتسعين أو ثمان أو ثنتي عشرة ومائة ، أخرج له الجماعة .
انظر : طبقات خليفة ص ٢٠٧ ، تاريخ الثقات ص ٥١٢ ، الجرح والتعديل ٣١٩/٦ ، الثقات ١٩١/٥ ، تاريخ ابن معين ٧٢٦/٢ ، ك/الاسامي والكنى لأحمد بن حنبل ص ٧٤ ، الكاشف ٣٣٦/٣ ، التهذيب ٢٤٦/١٢ ، التقريب ص ٦٧٥ .
- (٢) شرح السنة ٩٩/٢ وأخرجه الترمذي ك/اللباس ح ١٧٧١ مرسل ح ١٧٧٠ بزيادة : "أن تفرش" موصولا عن أبي المليح عن أبيه من طريقين عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي المليح عن أبيه ، وقال تفرد به سعيد بن أبي عروبة ، والمرسل أصح . والموصول رواه أحمد ٧٥٠٧٤/٥ ، وأبو داود ك/اللباس ح ٤١٣٢ ، وصححه الحاكم ١٤٤/١ ، ووافقه الذهبي وصححه في المجموع ٢٥٩/١ ، وفي تخريج المشكاة ١٥٧/١ هـ ٢ . وله شاهد عن أبي ریحانة مرفوعا "نهى عن ركوب النمر" أخرجه أحمد ١٣٥٠١٣٤/٤ ، ونحوه عن معاوية عند أبي داود ح ٤١٢٩ وعن المقدم بن معد يكرب عند أحمد ١٣٢/٤ وأبى داود ح ٤١٣١ وفيه عنعنة بقية وهو مدلس . فهذه الشواهد تشهد للحديث بالصحة وقد استدلل بمجموعها ابن تيمية في مجموع الفتاوى ٩٦/٢١ .
- (٣) شرح السنة ١٠٠/٢ ، وانظر المجموع ٢٥٦/١ وهو أحد القولين في مذهب أحمد على القول بتطهير الدباغ كما في مجموع الفتاوى ٩٥/٢١ .
- (٤) شرح السنة ١٠٠/٢ ، عمدة القاري ٣٤٩/٧ ، بدائع المنافع ٢٧٠/١ ، الهداية وشرح فتح القدير ٨١/١ ، مختصر الطحاوى ص ١٧ ، وهو المشهور عن مالك وأكثر أصحابه كما في التمهيد ١٧٦/٤ .
- (٥) وقال سحنون ومحمد بن الحكم من المالكية وداود الظاهري وأصحابه وحكى عن أبى يوسف كما في عمدة القاري ٣٥٠/٧ ، والتمهيد ١٧٨/٤ ، والمحلى ١٥٣/١ .
- (٦) والراجع القول الأول وهو أن الدباغ لا يظهر الا مايباح بالذكاة فلا تظهر جلود السباع جمعا بين الاجاديث كلها وهو ترجيح ابن تيمية وابن القيم كما في مجموع الفتاوى ٩٦٠٩٥/٢١ ، وتهذيب السنن ٦٨/٦ والله أعلم .